المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها
ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية

البحث الصرفي في كتاب
(إِكْمَالُ المُعْلِم بِفَوائدِ مُسْلِم)

Morphologic search in the book
(Ikmal almuo'lem be fawae'd Muslim)

رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللُّغوية

إعداد الباحثة

ريما بنت بدر الدين جمعة

٣٢١٢١٦٣٠٦

إشراف

الأستاذ الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل السليم

أستاذ النحو والصرف بقسم اللغة العربية وآدابها

بجامعة القصيم

للعام الجامعي ١٤٣٨/١٤٣٩هـ

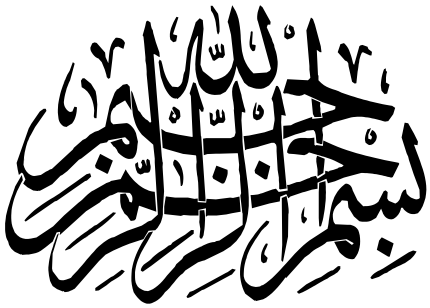
بسم الله الرحمن الرحيم

إجازة الرسالة

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدِّراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

البحث الصرفي في كتاب إكمال المعلم بفوائد مسلم

Morphologic search in the book
Ikmal Almuo'lem be fawae'd Muslim

إعداد الطالبة: ريما بنت بدر الدين جمعة
الرقم الجامعي: (٣٢١٢١٦٣٠٦)

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات
درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية
لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف والمقرر	أ.د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم	أستاذ	النحو والصرف	
المناقش الخارجي	أ.د. محمد أمين أحمد الروابدة	أستاذ	النحو والصرف	
المناقش الداخلي	د. زكريا بن سليمان خليفة التميمي	أستاذ مشارك	النحو والصرف	

في يوم الخميس ١٤٣٩/٧/٠٥هـ الموافق:٢٠١٨/٣/٢٢م

ملخص الرسالة العربي

اسم الجامعة: جامعة القصيم.

الكلية: كليّة اللغة العربيّة والدراسات الاجتماعيّة.

القسم: اللغة العربيّة وآدابها.

عنوان الرسالة: البحث الصرفي في كتاب: إِكْمَالُ المُعْلِم بِفَوائدِ مُسْلِم.

درجة الرسالة: رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية.

إعداد الباحثـــــة: ريمـــــا بنت بدر الدين جمعة جمعة.

المشرف على الرسالة: الأستاذ الدكتور: فريد بن عبد العزيز الزامل السليم.

العام الجامعي: ١٤٣٨-١٤٣٩هـ.

تتناول هذه الدراسة الجانب الصرفي من كتاب (**إِكْمَالُ المُعْلِم بِفَوائدِ مُسْلِم**)، للقاضي عياض، بادئة بتمهيد للتعريف بالعالم المغربي الجليل عياض وكتابه إكمال المعلم، وتسلّط الضوء على قضية خلافية جوهرية شغلت حيزًا كبيرًا في مجالي الدراسات النحوية والصرفية، وهي قضية الاستشهاد والاحتجاج بأحاديث الرسول ﷺ، لتكون الدراسة في خمسة فصول، تسير وفق المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وهو منهج يقوم على تقصّي القضايا الصرفية الخلافية المهمة، ويعمد إلى مناقشة أبرز جوانبها، والوقوف على أهم الآراء والنقاط المهمة التي أثير حولها الجدل، في محاولة لسبر أغوار الدرس الصرفي من خلال دراسة ألفاظ الأحاديث الشريفة التي جاءت عن النبي ﷺ أفصح العرب، والذي أوتي جوامع الكلم، فضلًا عما جاء على لسانه صلوات الله عليه وسلامه من كلام العرب المنطوق النادر والقليل، للاحتجاج بصحة بعض الظواهر الصرفية، والنظر في بعض اللغات التي تكلم بها العرب وإن كانت في ظاهرها لا تجرِ على قياس، ومنها ما جرى على القياس وكان الأشهر مخالفته، وقد اشتمل الفصل الأول على المسائل الصرفية المتعلقة بالأسماء، والفصل الثاني اختص بالمسائل الصرفيّة المتعلّقة بالمشتقات والمصادر، لتنتقل إلى الفصل الثالث والذي ينظر فيما اختص من الدراسة الصرفية بالأفعال، لتختم دراسة المسائل فيما كان منها متعلّقًا بالمشترك، ثم يخلص في الفصل الخامس من خلال دراسة هذه الجوانب الصرفية إلى التعرف على منهج القاضي عياض إزاء المسائل الصرفية التي عرض لها من خلال شرحه لصحيح مسلم، ، ليعقبه الفصل

السادس الذي يتناول موقف القاضي عياض من علماء التصريف وأثره فيمن بعده، ليختم البحث بأهم النتائج التي تمّ التوصّل إليها في نهاية الدراسة.

المقدمة

وتشتمل على ما يلي:

أهمية الموضوع.

أسباب اختيار الموضوع.

مشكلة البحث وتساؤلاته.

أهداف الموضوع.

الدراسات السابقة.

خطة البحث.

منهج البحث.

صعوبات البحث.

الحمد لله ربّ العالمين، عليهِ توكّلت، وبهِ أستعين، هو حسبي ونعم الوكيل، وأُصلِّي وأُسَلِّم على سيّد البشر وخاتم النبيين، وأبلغ الفصحاء والناطقين، وأفصح الخطباء والمتكلّمين، مَن أُوتِيَ جوامع الكلم، ومفَاتِحَ التَّبيين.

أما بعد:

فإنّ من أهم الكتب التي اختصت بجمع الحديث الشريف كتابَ (**صحيح مسلم**) الذي يعدّ ثاني مصدر جامعٍ للأحاديث التي وردت عن النبي صلّى الله عليه وسلّم بعد صحيح البخاري، وقد اقتصر مؤلّفه على ما صحّ من الحديث، وترك كلّ ما كان في إسناده ضعفٌ أو وهن، ثم كان (**المُعلِم بِفَوَائِدِ مُسْلِم**) أول الشروح التي عُنيت بشرح صحيح مسلم، وبعده بدأت تظهر الشروح على صحيح مسلم منذ ذلك الوقت، ولم يقصد المازري إلى تأليف شرح للصحيح، وإنما هي فوائد وتعليقات كان يمليها على طلابه ويدونها عنه، دون أن يلتزم ترتيب الأحاديث الموجودة في (**صحيح مسلم**)، فلما فرغ من قراءته عرضوا عليه إملاءه فنظر فيه وهذّبه، وكان هذا سبب جمعه، ثم ظهر كتاب: (**إِكْمَالُ المُعْلِمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمِ**) للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، ليكمل ما في كتاب المعلم من نقص في بعض جوانبه، ويذيله بمزيد من الفوائد والتعليقات، ويشرح ما كان مبهمًا منه، ويثري بعض جوانبه بما حباه الله من سعة علمٍ ومعرفة، ملتزمًا فيه الترتيب الذي سار عليه مسلم في صحيحه؛ مما جعله مرجعًا مهمًّا لا يُستغنى عنه لكل من ساروا على نهجه، وجاؤوا من بعده، وتوجهوا إلى شرح صحيح مسلم، وقد أَوْلَى القاضي عياض الجانب الصرفي منه عناية بالغة؛ ليُدعّم به شرحه، ويزيل اللثام عما أبهم من معانيه ومفرداته، لتستقيم عباراته، ويتجلى المعنى المنشود؛ لذا فإن هذا البحث قد انصب على مناقشة المسائل الصرفية التي جاءت في ثنايا هذا الكتاب الثري، وسبر أغوار هذا العلم من خلالها، في محاولة للكشف عن الآراء المتعددة حول المسألة الصرفيّة الواحدة، وتبني الرأي الأصوب، والنظر في التصريفات المتعددة للفظة الواحدة، وعلاقة تغير اللفظ تبعا للوزن بتغير المعنى، وبيان جواز مجيء لفظ على وزن ما، واستعماله بمعنى وزن آخر، وغير ذلك من الظواهر الصرفيّة المتعددة التي عرض لها القاضي عياض من خلال شرحه، كما أن فيه فرصة ثريّة للاطلاع على آراء عالم جليل من علماء المغرب العربي، كان رمزًا عظيمًا من الرموز الذين خدموا الدين،

وخدموا العربيّة بما قدّموا من مؤلفات خُلِّدت عبر الأزمان.

أهمية الموضوع:

إنّ أهميته تنبثق من عدة محاور رئيسة، فهو معنيّ بدراسة جوانب وقضايا صرفية متعلقة بالأحاديث الشريفة التي تضمنها الكتاب، والتي تعكس آراء عالم ذي مكانة عالية من العلم والدراية في الحديث واللغة، فضلاً عن الاطلاع على آراء العلماء الآخرين في هذه القضايا.

أسباب اختيار الموضوع:

ويمكن إجمال أسباب اختيار الموضوع في النقاط التالية:

١- القيمة العلميّة لكتاب إكمال المعلم وأهميته؛ فهو كتاب معني بشرح أحاديث النبيﷺ، ويعدّ واحدًا من كتب الدراية الفريدة التي سارت بها الركبان، كما شهد بذلك أئمة هذا الشأن، وما يتضمنه الكتاب من آراء صرفية للقاضي عياض جديرة بالدراسة والتحليل من شأنها أن تثري الدرس الصرفي.

٢- الاستدلال على الاستشهاد بالحديث الشريف في الصرف العربي، ومدى العلاقة الوطيدة بينهما.

٣- الوقوف على المسائل الصرفية في الكتاب فيه دلالة واضحة على أثر التوجيه الصرفي على الفهم الدقيق لمعاني الأحاديث الشريفة.

٤- ما للبحث الصرفي والنظر في بنية الكلمة من أهميّة في فهم مفردات الأحاديث وتوجيه المعنى المنشود منها.

٥- المنـــزلة العلمية والمكانة المرموقة التي يتربّع عليها القاضي عياض، وماله من باع طويل في علوم اللغة، والدراية بطرقها، وما ينطوي على ذلك من اطلاع على فكر عالم من علماء اللغة في المغرب العربي.

٦- أهمية التحليل الصرفي في إثراء الدراسة، والكشف عن قيم فنية وجمالية في اللغة.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

إنّ دراسة المسائل الصرفية في كتاب (**إِكْمَالُ المُعْلِمِ**) تستدعي من الباحث تقصي آراء العلماء التي جاءت مناقشة للمسألة الواحدة، وتحليلها بدقة لترجيح الرأي الأصوب منها، وصولاً إلى فهم المراد من اللفظ والعبارة، وتوجيه المعاني.

ثم إنّ هذا البحث يجيب عن تساؤلات عدة، من أهمِّها:

١- ما الآراء والتوجيهات الصرفية التي تضمنها الكتاب؟.

٢- ما أثر هذه الآراء في الدرس الصرفي؟.

٣- هل للخلاف الصرفي ارتباط بالاختلاف في الاستنباط الشرعي؟.

٤- ما الأسباب المؤدية إلى تباين الآراء في معالجة المسائل الصرفية؟.

٥- ما المنهج الذي اعتمد عليه القاضي عياض في مناقشته للمسائل الصرفية؟.

٦- ما موقف القاضي عياض إزاء الآراء المخالفة؟.

أهداف الموضوع:

يمكن تلخيص أهداف الموضوع في نقاط، من أبرزها:

١- جمع المسائل الصرفية الواردة في الكتاب، وتبويبها، ودراستها، ومناقشة الآراء فيها.

٢- بيان أهمية الصرف في توجيه العلوم الشرعية.

٣- إبراز القضايا الصرفيّة الخلافيّة التي عرض لها القاضي عياض من خلال شرحه.

٤- تحليل الآراء المتباينة، ومناقشتها وتمحيصها، والتوصل إلى مدى موافقة رأي القاضي عياض لها أو مخالفته.

٥- الكشف عن شخصية القاضي عياض الصرفية، ومنهجه في عرض المسائل التصريفية.

٦- كيفية توظيف القاضي عياض للجانب الصرفي في توجيه النصوص الشرعية، ومدى انعكاس ذلك على الدراسات التي جاءت من بعده.

٧- إبراز موقف القاضي من الأصول الصرفية، وذلك يتأتّى من خلال النظر في موقفه من السماع وموقفه من القياس.

الدراسات السابقة:

من خلال القراءة والبحث لم أجد دراسةً عُنيت بالجانب الصرفي لكتاب (**إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ**) للقاضي عياض، وإنما وجدت دراسة واحدة تناولت المسائل النحوية فقط منه، وهي بعنوان: المسائل النحوية في كتاب (إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ) للقاضي عياض (دراسة تحليلية)، تقدمت بها الباحثة: سلوى جميل يحيى خياط لنيل درجة الماجستير[1]، قالت

(١) تقدمت بها إلى جامعة أم القرى، وأشرف على هذه الرسالة الدكتور بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، أستاذ =

في مقدمتها: «فإن كتاب إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمِ للقاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي نموذج للمصنفات التي خدمت الحديث الشريف شرحًا وتفسيرًا، مع العناية فيه بالقضايا النحوية التي وجدتها جديرة بالدراسة والتحليل؛ للإفادة منها في بيان معاني الحديث الشريف من جهة، ولبيان عناية القاضي بالنحو ومنهجه في الاستعانة به في شرحه من جهة أخرى، ووجدت أن هذه الدراسة جديرة بأن تكون قوام رسالتي لنيل درجة الماجستير»، وهذا يعني أن هذه الدراسة اختصت بالجانب النحوي دون الصرفي، وعليه فإن دراسة المسائل التصريفية في هذا الكتاب لم تدرس بعدُ.

خطة البحث:

وقد جاءت خطة البحث على النحو الآتي:

المقدمة: وتشتمل على:

أولا: أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

ثانيا: مشكلة البحث وتساؤلاته.

ثالثا: أهداف الموضوع.

رابعا: الدراسات السابقة.

خامسا: منهج البحث.

التمهيد: ويشمل ما يلي:

التعريف بالقاضي عياض وكتابه إكمال المعلم.

الاستشهاد بالحديث الشريف في الصرف العربي.

الفصل الأول: المسائل الصرفيّة المتعلّقة بالأسماء:

المبحث الأول: في الجموع.

المبحث الثاني: في التذكير والتأنيث.

المبحث الثالث: في المقصور والممدود.

الفصل الثاني: المسائل الصرفيّة المتعلّقة بالمشتقات والمصادر:

النحو والصرف المشارك بجامعة الطائف، للعام الدراسي ١٤٢٨هـ.

المبحث الأول: في المشتقات.

المبحث الثاني: في المصادر.

الفصل الثالث: المسائل الصرفية المتعلقة بالأفعال:

المبحث الأول: في التعدي واللزوم.

المبحث الثاني: في المجرد والمزيد.

الفصل الرابع: المسائل الصرفية المتعلّقة بالمشترك:

المبحث: في الإعلال والإبدال.

المبحث الثاني: في الهمز.

المبحث الثالث: في الوقف والابتداء.

الفصل الخامس: منهج القاضي عياض في تناول المسائل الصرفيّة:

المبحث الأول: منهجه في عرض المسائل.

المبحث الثاني: منهجه في الاعتماد على المصادر والإفادة منها.

المبحث الثالث: منهجه في الاستدلال بالأصول النحوية.

المبحث الرابع: أثر بحثه الصرفي في دلالة الحديث.

الفصل السادس: موقف القاضي عياض من علماء التصريف وأثره فيمن بعده:

المبحث الأول: موقفه من الخلاف الصرفي.

المبحث الثاني: أثره فيمن بعده.

الخاتمة: وتشمل أبرز النتائج التي تم التوصل إليها في نهاية الدراسة.

الفهارس الفنيّة: فهرس الآيات الكريمة، فهرس الأحاديث الشريفة، فهرس الآثار، فهرس الأعلام، فهرس الأبيات الشعرية، فهرس الأمثال، فهرس المسائل، فهرس المصادر والمراجع، فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

واقتضت طبيعة الموضوع أن أتبع في هذه الرسالة **المنهج الوصفي التحليلي المقارن**؛ لأنه يتناسب وهذا النوع من الدراسة، وذلك من خلال تتبع آراء القاضي عياض فيما أشكل من المسائل المتعلقة بالجانب الصرفيّ، وجمعها، ثم تصنيفها بحسب أبواب الصرف المعروفة، ثمَّ

قمت بدراستها، وإمعان النظر فيها، وتحليلها وَمناقشتها، والمقارنة بينها وبين آراء العلماء المغايرة لرأي القاضي عياض، وترجيح الرأي الأصح أو الأقرب من الصواب، وعليه فقد توجهّت الدراسة وفق المنهج التالي:

١- تقصي المسائل الصرفية محل الخلاف الواردة في كتاب (إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ)، وتصنيفها بحسب أبواب الصرف بما يتفق وفصول الخطة، فتُدرج المسائل الصرفية المتعلقة بالأسماء في الفصل الأول، وفي الفصل الثاني المسائل المتعلقة بالمشتقات والمصادر، وفي الفصل الثالث المسائل المتعلقة بالأفعال، وفي الفصل الرابع المسائل المتعلقة بالمشترك.

٢- بيان منهج القاضي عياض الصرفي، وذلك يتضمن التعرف على منهجه في عرض المسائل الصرفية، والتوصل إلى منهجه في الاعتماد على المصادر الصرفية، ومدى إفادته منها، واستدلاله بالأصول الصرفية، للوصول أخيرًا إلى أثر بحثه الصرفي في دلالة الحديث.

٣- موقف القاضي عياض من آراء المتقدمين، والبحث في مظان الخلاف، وأسبابه من خلال الرجوع إلى أمات كتب الصرف، وأقوال العلماء فيما أشكل أو غمض منها.

٤- توضيح شرح ما جاء مختصرًا وموجزًا من المسائل واستيفاؤه، أو كان مبهمًا منها، أو كان مقتصرًا على الإشارة إلى وجود آراء حوله.

٥- التوصل إلى نتائج علمية منطقية فيما يتعلق بالآراء، ومسائل الخلاف.

٦- عزو الآيات القرآنية، وتخريج الأحاديث النبوية، وتوثيق أقوال العلماء.

٧- ترجمة بعض الأعلام والشيوخ ترجمة موجزة في أول موضع يرد فيه.

٨- وضع فهارس تفصيلية عامة.

صعوبات البحث:

ومن حيث **الصعوبات التي واجهتني في البحث** فقد كان أبرز ما واجهته أمرين:

الأول: تداخل بعض الجوانب النحوية والصرفية؛ مما يؤدي إلى الخلط بين مسائلهما أحيانًا.

الثاني: كان القاضي عياض أحيانًا يكتفي بذكر كنية شيخه فقط، مما قد يُشكل في معرفة المقصود من هذا الشيخ.

وفيما سوى ذلك بفضل الله عز وجل عليّ لم أواجه صعوبات تكاد تُذكر في هذا البحث إلا ما يقف أمام أي باحث من صعوبات تذلّلت بالتوكل على الله ومشورة أهل العلم والمعرفة.

ومن منطلق قوله ﷻ: ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩﴾ ﴾[1]، فإنّي أحمد الله عزّ وجل وأشكره على ما منّ به علي من فضلٍ ونعمة، وتوفيق وسداد في إتمام بحثي هذا، وأسأله القبول والرضا، كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان، وصادق الدعاء لوالديّ الكريمَين، اللذَيْن أحاطاني بالدعاء وغمراني بالدعم، وشجعاني دومًا، وألتمس منهما العذر لقصور بدر مني نتيجة انشغالي عنهما، فجزاهما الله عني خير الجزاء، ورزقهما الفردوس الأعلى، كما أتقدم بالشكر إلى بناتي الحبيبات اللاتي كنّ رفيقات لي وتحمّلن انشغالي عنهنّ.

وأتذكر قول رجل من غطفان:

الشُّكرُ أفضَلُ مَا حَاولْتُ مُلْتَمِسًا ... بِـهِ الزِّيـادَةَ عِنْـدَ اللهِ والنَّـاسِ

وإنني أتقدّم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى مَن أحاط هذا البحث بالرعاية والتقويم، وإبداء الملحوظات والتوجيهات، أستاذي المشرف الفاضل الكريم، **الأستاذ الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل السّليم**؛ لما قدّم لي من عَون ومساعدة منذ بداية التحاقي بمرحلة الماجستير، ومرحلة اختيار الموضوع التي استغرقت قرابة العام، وما قدّمه من توجيه ونقد بنّاء، ساعدني في تطوير معرفتي والارتقاء بأسلوبي، وبناء شخصيتي البحثيّة؛ لأتمكن من معرفة المنهج الذي تُدرَس به المسائل، وقد أفدت كثيرًا من نصائحه وآرائه الثرية، والتي لم أشعر يومًا بفرضها عليّ أو إلزامي بها، بل كان دائمًا يترك لي حرية الرأي في الدراسة والاستنتاج، فضلاً عن تشجيعه المستمر الذي كان يقوّي عزيمتي، ويشدّ من أزري، ويدفعني إلى الاجتهاد والتقدّم، فأسأل المولى الكريم أن يجزل له العطاء، وأن ينفع بعلمه، ويبارك في عمله، وأن يجعل ما قدّم في ميزان حسناته.

كما أتقدّم بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام، آملة أن أستفيد من ملحوظاتهم وآرائهم، التي ستكون محل عنايتي، وستثري هذا البحث وترفع من قيمته العلمية.

وأرفع شكري وتقديري إلى سعادة **الأستاذ الدكتور علي السعود**، الذي أمدني بكم كبير من المصادر والمراجع الإلكترونية، و لم يبخل علي بإسداء النصح والتوجيهات القيّمة.

---

(١) النمل:١٩.

كما أُهدي شكري ووافر تقديري وامتنانِي لسعادة **الأستاذ الدكتور ناصر الحريّص**، الذي ساندني وقدّم لي الدعم المعنوي والتشجيع، وكان دائمًا يُجيب عن تساؤلاتي، ويقدّم لي النصائح رغم كثرة مشاغله، وكان معينًا لي في أصعب الظروف وأحلك الأوقات، فضلاً عن الرسائل العلميّة التي وفرها لي، وروابط قواعد البيانات التي من شأنها تيسير سبل البحث، سائلة المولى ﷻ، أن يجزيه عني خير الجزاء.

كما أقدّم الشكر الجزيل إلى جامعة القصيم الموقرة، ممثّلة بقسم اللغة العربية وآدابها في كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، وكل من ساند وساعد من منسوبي قسم الدراسات العليا، وإلى كلية العلوم والآداب في عنيزة لإتاحتها لي فرصة مواصلة الدراسة وتيسيرها.

ودعواتي بالسعادة في الدارين لكل من قدم يد العون لي، ووقف بجانبي خلال فترة بحثي ودراستي، وألتمس العذر من كل مَن لم أذكر اسمه بالشكر، راجية من المولى أن يجزيهم خير الجزاء.

وفي الختام أقول: إن هذا العمل ما هو إلا مجهود بشري، لا يخلو من النقص والخطأ، ولا أقول إلا كما قال الله ﷻ في محكم كتابه: ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ﴾[1]، فإن وُفِّقتُ فيه فبفضل الله ونعمته وتسديده، وإن أخطأت فما أنا إلا بشر أصيب وَأُخطئ، وأسأل المولى سبحانه وتعالى أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، وأن يجعل هذا العلم خالصًا لوجهه الكريم، وأن يتقبّل منا الصالحات، ويتجاوز عن الزلات إنه جواد كريم، والصلاة والسلام على الرسول الصادق الأمين، والحمد لله ربّ العالمين.

ريما القيّم

(١) البقرة: ٢٨٦.

التمهيد

ويشتمل على ما يلي:

١- التعريف بالقاضي عياض، وكتابه إكمال المعلم.

٢- الاستشهاد بالحديث الشريف في الصرف العربي.

١- التعريف بالقاضي عياض، وكتابه إكمال المعلم:

أ- التعريف بالقاضي عياض:

- **اسمه ونسبه ومولده:**

الإمام العلامة الحافظ الأوحد، شيخ الإسلام القاضي أبو الفضل عياض بن عمرون بن موسى بن عياض بن موسى بن عياض اليحصبي الأندلسي، ثم السبتي المالكي[١]، وفي معجم ابن الأبّار جاء اسمه: أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى...، جعل (عمرو) محل (عمرون)[٢]، وثبت كذلك عند ابن خلكان في وفيات الأعيان[٣]، وعند الذهبي[٤]، وَالأتابكي[٥]، وَالكتاني[٦]، وفي طبقات السيوطي (عمر)[٧].

قال الشيخ أبو القاسم بن الملجوم: «اجتاز علينا القاضي عند انصرافه من سبتةَ قاصدًا إلى الحضرة، زائرًا لأبي بداره، عشية يوم الاثنين الثامن لرجب، سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة، وفي هذه العشية استجزته، وسألته عن نسبه؛ فقال لي: إنما أحفظ: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون بن موسى بن عياض، وأحفظ أيضًا بعد ذلك: محمد بن عبد الله بن موسى بن عياض، ولا أعرف أن محمدًا هذا هو أبو عياض أو بينهما أحد»[٨].

وعرّفه ابنه محمد قائلاً: هو القاضي عياض بن عمرون بن موسى بن عياض بن محمد بن عبد الله بن موسى بن عياض اليحصبي[٩].

---

(١) انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٤٣/٢، سير أعلام النبلاء ٢١٣/٢٠، الإحاطة في أخبار غرناطة ٢٢٢/٤، النجوم الزاهرة ٢٧٦/٥.

(٢) انظر: المعجم في أصحاب القاضي الصدفي ٣٠١.

(٣) انظر: وفيات الأعيان ٤٨٣/٣.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء ٢١٣/٢٠، تذكرة الحفاظ ١٣٠٤/٤.

(٥) انظر: النجوم الزاهرة ٢٧٦/٥.

(٦) انظر: فهرس الفهارس ٧٩٧.

(٧) انظر: طبقات الحفاظ للسيوطي ٤٧٠.

(٨) أزهار الرياض ٢٣/١-٢٤.

(٩) انظر: التعريف بالقاضي عياض ٢.

اليحصبي: نسبة إلى يحصب بن مالك بن زيد الجمهور، من قبيلة حمير القحطانية[١]، والسبتيّ: نسبة إلى سبتة التي وُلد فيها منتصف شعبان سنة ست وسبعين وأربعمائة[٢]، فهو «سبتي الدار والميلاد، أندلسيّ الأصل»[٣]، أصله من الأندلس، استقر أجداده بحمة بسطة، ثم انتقل آخر أجداده وهو عمرون إلى مدينة فاس، ثم من فاس إلى سبتة[٤]، يقول ابن القاضي عياض: «استقرّ أجدادنا – في القديم- بالأندلس جهة بسطة، ثم انتقلوا إلى مدينة فاس، وكان لهم استقرار بالقيروان، لا أدري أقبلُ استقرارهم بالأندلس أم بعد ذلك؟ ولذلك يقول عبد الله بن حكم:

وَكَانَتْ لَهُـــم بِـــالقَيْرَوَانِ مَـــآثِرٌ عَلَيْهَا لمحضِ الحَقِّ أَوْضَـــحُ بُرْهَـــانِ

وكَانَ عَمرون والدُ جدّ أبي -رحمة الله على جميعهم- رجلاً خيِّرًا، صالحًا، من أهل القرآن، حجّ إحدى عشرة حِجّة، وغزَا مع ابن أبي عامر غزوات كثيرة، وانتقل من مدينة فاس إلى مدينة سبتة بعد دخول بني عبيد المغرب»[٥].

• **طلبه للعلم وشيوخه:**

عُرِفَ القاضي عياض بغزارة علمه، وفطنته وذكائه، فقد كان «طالبًا للعلم، حريصًا عليه، مجتهدًا فيه، مُعظَّمًا عند الأشياخ من أهل العلم، كثير المجالسة لهم، والاختلاف إلى مجالسهم»[٦]، أخذ عن أشياخ سبتة كالقاضي أبي عبد الله بن عيسى، والخطيب أبي القاسم، والفقيه أبي إسحاق ابن الفاسي[٧]، ثم رحل إلى الأندلس سنة سبع وخمسمائة طالبًا للعلم،

---

(١) انظر: وفيات الأعيان ٤٨٥/٣، أزهار الرياض ٢٧/١، الأعلام ١٣٣.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ٢١٣/٢٠، إنباه الرواة ٣٦٤/٢، النجوم الزاهرة ٢٧٦/٥، أزهار الرياض ٢٩/١.

(٣) الإحاطة في أخبار غرناطة ٢٢٢/٤، الديباج المذهب ٤٦/٢.

(٤) انظر: التعريف بالقاضي عياض ٢، المعجم في أصحاب القاضي الصدفي ٣٠١، سير أعلام النبلاء ٢١٣/٢٠، النجوم الزاهرة ٢٧٦/٥، تذكرة الحفاظ للسيوطي ٤٧٠، فهرس الفهارس ٧٩٧.

(٥) التعريف بالقاضي عياض ٢-٣، الإحاطة في أخبار غرناطة ٢٢٢/٤، الديباج المذهب ٤٦/٢، أزهار الرياض ٢٨/١.

(٦) التعريف بالقاضي عياض ٤.

(٧) انظر: التعريف بالقاضي عياض ٦.

وأولَ شيء أخذ عن الحافظ أبي علي الغساني إجازة مجردة، وكان يمكنه السماع منه وهو ابن عشرين سنة، وإنما دخل القاضي الأندلس بعد موته[١]، وقال القاضي عياض عن إجازته: «كتَب إليّ يُجيزني فهرسته الكبرى وجميع رواياته غير مرة»[٢].

وأخذ بقرطبة عن القاضي أبي عبد الله محمد بن حمدين، وَأبي علي بن سكرة، وأبي الحسين بن سراج، وأبي محمد بن سراج، وأبي محمد بن عتاب، وهشام بن أحمد، وأبي بحر بن العاص، وابن العواد، وأبي القاسم بن بقي، وابن الحاج، وابن مغيث وغيرهم، ثم رحل منها سنة ثمان وخمسمائة إلى مُرسية، فأخذ عن القاضي أبي علي حسين بن محمد الصدفي[٣] كثيرًا، وعن غيره، وعُني بلقاء الشيوخ والأخذ عنهم[٤]، «أجازه أبو علي الجياني، وشريح، والقاضي ابن شبرين، وغيرهم من أعلام غربي الأندلس، وأجازه من أعلام شرق الأندلس أبو جعفر بن بشتعير، وأبو القاسم بن الأنقر، وأبو زيد بن منتيل، كما أجازه أيضًا أبو عبد الله المازَري، وأبو بكر الطرطوشي، وأبو عبد الله بن الحطاب، وحيدر، وغيرهم من أهل أفريقية، ومصر، والحجاز»[٥]، حتى بلغ عدد شيوخه قرابة المائة بين مَن سمع منه، أو أجازه، واليسير منهم لقيه وجالسه و لم يسمع منه[٦].

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء ٢١٣/٢٠، تذكرة الحفاظ للذهبي ١٣٠٥/٤.

(٢) الغنية ١٣٩.

(٣) لما قدِم القاضي عياض إلى مرسية غرة صفر سنة ثمان وخمسمائة، كان أبو علي قد استخفى قبل ذلك بأيام لنبذه خطة القضاء من غير أن يُعفَى، فوجد أكثر الرّحّالين إليه قد أخذوا بالرجوع بعد أن نفدت نفقاتهم، فمكث القاضي بقيّة صفر وربيع الأول، وقابل في أثناء ذلك بأصوله، وكتب منها ما أمكن على يد خاصّة من أهله، وبعد خروج أبي علي شافهه بما معناه: «أن لو طال تغيّبه لأشعره بالترحّل إلى موضعٍ لا يُؤْبَه لكونه به، مما يقع الاختيار عليه، ليأخذ في وصوله بأصوله إليه، فيجد ما يرغب في سماعه، ويحرص على تحصيله، حتى يبلغ غرضه، لما كان في نفسه من إخفاقِ رغبته، وتعطيل رحلته، فشكره على ذلك». انظر: التعريف بالقاضي عياض ٨، المعجم في أصحاب القاضي الصدفي ٣٠١، فهرس الفهارس ٧٩٧.

(٤) انظر: الصلة ٧٤/٢، المعجم في أصحاب القاضي الصدفي ٣٠١، بغية الملتمس ٥٧٢/٢، تذكرة الحفاظ للذهبي ١٣٠٥/٤، الإحاطة في أخبار غرناطة ٢٢٣/٤، تاريخ قضاة الأندلس ١٣٢-١٣٣، الديباج المذهب ٤٧/٢، جذوة الاقتباس ٤٩٨/٢-٤٩٩.

(٥) التعريف بالقاضي عياض ٨-٩.

(٦) انظر: التعريف بالقاضي عياض ٩-١٠، المعجم في أصحاب القاضي الصدفي ٣٠٢، وفيات الأعيان ٤٨٥/٣.

وقد أفرد القاضي عياض لشيوخه كتابًا أسماه (الغنية)، ثم رتبهم ولده على حروف الهجاء[١]، ونقلهم ابن الخطيب[٢]، ومنهم -على سبيل التمثيل لا الحصر-:

- الفقيه القاضي أبو عبد الله محمد بن عيسى بن حسين التميمي[٣].
- الفقيه القاضي أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن عبد العزيز بن حمدين التغلبي[٤].
- الإمام أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري مستوطن المهدية[٥].
- الشيخ الخطيب أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الأزدي الطليطلي المعروف بالريوطي[٦].
- محمد بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد الرازي، أبو عبد الله المعروف بابن الحطاب[٧].
- الفقيه الحاكم أبو القاسم أحمد بن محمد بن أحمد بن مخلد بن عبد الرحمن بن أحمد بن بقي ابن مخلد[٨].
- إبراهيم بن أحمد البصري أبو إسحاق القاضي[٩].
- الشيخ الصالح أبو علي الحسن بن علي بن طريف النحوي التاهرتي[١٠].
- الفقيه أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب بن محسن الجذامي[١١].
- عبد الرحمن بن عبد الصمد بن أحمد النيسابوري المعروف بالأكافي الشافعي الإمام أبو

---

(١) انظر: التعريف بالقاضي عياض ١١٩-١٣٣.

(٢) انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة ٤/٢٢٣-٢٢٤.

(٣) انظر: الغنية ٢٧.

(٤) انظر: الغنية ٤٦.

(٥) انظر: الغنية ٦٥.

(٦) انظر: الغنية ٧٦.

(٧) انظر: الغنية ٨٢.

(٨) انظر: الغنية ٩٧.

(٩) انظر: الغنية ١٢٣.

(١٠) انظر: الغنية ١٤١.

(١١) انظر: الغنية ١٦٢.

القاسم[١].

- سراج بن عبد الملك بن سراج الأموي الوزير اللغوي الحافظ أبو الحسين[٢].
- شريح بن محمد بن شريح بن أحمد بن شريح الرّعيني، أبو الحسن القاضي المقرئ[٣].
- هشام بن أحمد بن هشام الهلالي من أهل غرناطة القاضي أبو الوليد، يُعرف بابن البقوة[٤].

- الأستاذ أبو الحسين يحيى هو ابن الطراوة[٥].
- يوسف بن موسى الكلبي المتكلم النحوي أبو الحجاج الضرير[٦].

وغيرهم الكثير من الشيوخ والأعلام أئمة الحديث، والفقه، واللغة، والنحو، والأدب ممن أخذ عنهم القاضي عياض[٧].

وقد روَى عنه علماء كثيرون، ذكر منهم الذهبي في تذكرته: عبد الله بن محمد الأشيري، وأبو جعفر بن القصير الغرناطي، وأبو القاسم خلف بن بشكوال، وأبو محمد بن عبيد الله الحجري، ومحمد بن الحسن الجابري، وولده القاضي محمد بن عياض قاضي دانية[٨].

- **مصنفاته:**

كان القاضي عياض غزير العلم، واسع المعرفة، ألّف كتبًا ثمينة، وتصانيف متنوعة سارت بها الركبان، وأثْرت التراث العربي؛ إذ يُعدّ مؤلفها من أبرز الأسماء اللامعة بين علماء المغرب التي اشتهرت وذاع صيتها، وهو من أكثر علمائها تصنيفًا وترتيبًا، وسأكتفي هنا

(١) انظر: الغنية ١٦٦.
(٢) انظر: الغنية ٢٠١.
(٣) انظر: الغنية ٢١٣.
(٤) انظر: الغنية ٢١٩.
(٥) انظر: الغنية ٢٢٣.
(٦) انظر: الغنية ٢٢٦.
(٧) انظر شيوخه في: سير أعلام النبلاء ٢١٣/٢٠، تاريخ قضاة الأندلس ١٣٢-١٣٣، جذوة الاقتباس ٤٩٨/٢-٤٩٩.
(٨) تذكرة الحفاظ للذهبي ١٣٠٦/٤، سير أعلام النبلاء ٢١٦/٢.

بذكر طرف منها:

- **الكتب التي ألّفها وقُرئت عليه، منها:**

- كتاب (الشفا بتعريف حقوق المصطفى).
- كتاب (إكمال المُعْلِم في شرح صحيح مسلم) كمل به كتاب (المعلم) للمازري.
- كتاب (ترتيب المدارك وتقريب المسالك) لمعرفة أعلام مذهب مالك.
- وكتاب (بغية الرائد لما تضمنّه حديث أم زرع من الفوائد) .
- وكتاب (جامع التاريخ) الذي أربى على جميع المؤلفات، جمع فيه أخبار ملوك الأندلس والمغرب، واستوعب فيه أخبار سبتة وعلمائها.
- كتاب (التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة)، فيه فوائد وغرائب.
- كتاب (الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع).
- كتاب (الغنية في شيوخه).

- **من المؤلفات التي تركها في مبيضاتها:**

- كتاب (مشارق الأنوار على صحيح الآثار) في تفسير غريب حديث (الموطأ)، و(البخاري)، و(مسلم)، وضبط أسماء الرجال، وفيه أنشد أبو عمرو المعروف بابن الصلاح:

مَشَارِقُ أَنْوَارٍ تَبَدَّتْ بِسَبْتَةٍ وَمِن عَجَبٍ كَونُ المشارِقِ بالغَرْبِ[1]

- كتاب (نظم البرهان على صحة جزم الآذان).
- كتاب (مسألة الأهل المشترط بينهم التزاور).

- **مما لم يكمله:**

- كتاب (المقاصد الحسان فيما يلزم الإنسان).
- كتاب (غنية الكاتب وبغية الطالب في الصدور والترسيل).

---

(١) البيت منسوب إلى أبي عمرو في: المعجم في أصحاب القاضي الصدفي ٣٠٢، وبلا نسبة في: الإحاطة في أخبار غرناطة ٢٢٨/٤، الديباج المذهب ٤٩/٢.

- كتاب (أجوبة القرطبيين).
- كتاب (سرّ السّراة في آداب القُضاة).

وغير ذلك من التصانيف النفيسة[١]، وكل تواليفه بديعة، فضلاً عن خطبه القيّمة البليغة[٢]، وله شعر حسن[٣]، ومن الأبيات التي نظمها:

انْظُـــرْ إِلَـــى الـــزَّرْعِ وَخَامَاتِـــهِ ... تَحْكِي وَقَدْ مَاسَتْ أَمَامَ الرِّيَـــاحْ
كَتِيبَـــةً خَـــضْرَاءَ مَهْزُومَـــةً ... شَقَائِقُ النُّعْمَانِ فِيهَـــا جِـــرَاحْ[٤]

وله أيضًا:

اللهُ يَعْلَمُ أَنِّي منـــذُ لَـــمْ أَرَكُـــمْ ... كَطَـــائِرٍ خَانَـــهُ رِيـــشُ الجَنَـــاحَينِ
فلَو قَدِرْت رَكبتُ البَحر نحـــوكمُ ... لأَنّ بُعدكم عنّـــي جنَـــى حَينِـــي[٥]

ومما كتبه ولده من خطه:

يَا رَاحِلِـــينَ وبِـــالفُؤَادِ تَحمّلُـــوا ... أَيُرَى لَكم قَبْلَ المَمَـــاتِ قُفُـــولُ
أَمَّـــا الفُـــؤَادُ فَعِنـــدَكُمْ أَنْبَـــاؤُهُ ... ولَـــوَاعِجُ تَنْتَابُـــهُ وغَلِيـــلُ
فَتُرَى لَكُم عِلْمٌ بِمَنتزَح الكَـــرَى ... عَنْ جَفْنِ صَبٍّ لَيْلُـــهُ مَوْصُـــولُ
أَوْدَى بِعَزْمَـــةِ صَـــبْرِهِ وإِبَائِـــهِ ... طَرْفٌ أَحَـــمُّ وَمبـــسمٌ مَـــصْقُولُ
مَا ضَـــرَّكُم أَو ضَـــنّكُمْ بِتَحِيّـــةٍ ... يَحْيَى بِهَا عِنْـــدَ الـــوَدَاعِ قَتِيـــلُ

---

(١) انظر تصانيفه في: التعريف بالقاضي عياض ١١٣-١١٨، سير أعلام النبلاء ٢٠/٢١٤-٢١٥، الإحاطة في أخبار غرناطة ٤/٢٢٨-٢٢٩، الديباج المذهب ٢/٤٨-٥٠، النجوم الزاهرة ٥/٢٧٦، طبقات الحفاظ للسيوطي ٤٧٠.

(٢) انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة ٤/٢٢٦-٢٢٨.

(٣) انظر: وفيات الأعيان ٣/٤٨٣، سير أعلام النبلاء ٢٠/٢١٤-٢١٥، النجوم الزاهرة ٥/٢٧٦.

(٤) البيتان في وفيات الأعيان ٣/٤٨٤ برواية: (كتيبة حمراء)، وبالرواية المثبتة في المتن في: تذكرة الحفـــاظ ٤/١٣٠٦، الديباج المذهب ٢/٥٠-٥١، النجوم الزاهرة ٥/٢٧٦، شذرات الذهب ٦/٢٢٧.

(٥) البيتان في: التعريف بالقاضي عياض ١٠٠، وفيات الأعيان ٣/٤٨٤، الإحاطة في أخبار غرناطة ٤/٢٢٥، الديباج المذهب ٢/٥٢، شذرات الذهب ٦/٢٢٦.

إِنَّ البَخِيـــلَ بِلَحْظَـــةٍ أو لَفْظَـــةٍ أو عَطْفَـــةٍ أَو وَقْفَـــةٍ لَبَخِيـــلُ[١]

• **بعض صفاته وذكر وفاته:**

كان القاضي عياض –رحمه الله– إمامًا حافظًا، محدّثًا، فقيهًا، متبحّرًا[٢]، من أهل العلم والتفنن والذكاء والفهم، صنّف التصانيف المفيدة[٣]، وانتشر اسمه في الآفاق، وبَعُد صيته[٤]، «متمكن في علم الحديث والأصولين، والفقه، والعربية، وله مصنّفات في كل نوع من العلوم المهمة، وكان من أصحاب الأفهام الثاقبة»[٥]، جلس للمناظرة عام ثمان وخمسمائة، وله من العمر نحو اثنتين وثلاثين سنة، وولي القضاء في سبتة عام خمسة عشر وخمسمائة، وقضى فيها مدة طويلة حمدت فيها سيرته وطريقته، ثم نُقل إلى غرناطة سنة إحدى وثلاثين وخمسمائة وتولّى قضاءها لكنه تركه عام اثنين وثلاثين وخمسمائة، وعاد لتولّي قضاء سبتة في آخر عام تسعة وثلاثين وخمسمائة[٦].

«وكان عديم النظير، حسنةً من حسنات الأيام، شديد التعصّب للسُّنة والتمسك بها»[٧]، توفي بمراكش مُغرَّبًا عن قرطبة في يوم الجمعة سابع جمادى الآخرة[٨]، وقيل: ليلة

---

(١) الأبيات في كتاب ولده التعريف بالقاضي عياض ١٠١، والإحاطة في أخبار غرناطة ٢٢٥/٤-٢٢٦ والبيت الأخير فيه برواية:

إِنَ الخَليـــل بِلحظِـــه أو لَفظـــه أو عطفِـــه أو وقفـــه لبخيـــل

وفي الديباج ٥٠/٢ أثبت فقط البيت الأخير برواية:

إنّ البَخيـــل بِلحظِـــه أو لَفظـــه أو عطفِـــه أو رفقـــه لبخيـــل

(٢) النجوم الزاهرة ٢٧٦/٥.

(٣) الصلة ٧٤/٢، إنباه الرواة ٣٦٤/٢.

(٤) النجوم الزاهرة ٢٧٦/٥.

(٥) تهذيب الأسماء واللغات ٤٣/٢.

(٦) انظر: التعريف بالقاضي عياض ١٠-١١، الصلة ٧٥/٢، إنباه الرواة ٣٦٤/٢، العبر في تاريخ من عـبر ٤٦٧/٢، سير أعلام النبلاء ٢١٤/٢٠، تاريخ قضاة الأندلس ١٣٣، شذرات الذهب ٢٢٦/٦.

(٧) شذرات الذهب ٢٢٧/٦.

(٨) انظر: وفيات الأعيان ٤٨٥/٣.

الجمعة نصف الليلة التاسعة[١]، وقيل: في شهر رمضان[٢]، سنة أربع وأربعين وخمسمائة[٣]، ودُفن بباب إيلان[٤]، «وبالجملة كان جمال العصر، مفخر الأفق، وينبوع المعرفة، ومعدن الإفادة، وإذا عُدّت رجالات المغرب فضلاً عن الأندلس حُسِب فيهم صدرًا»[٥].

ب- كتابه: (إكمال المعلم بفوائد مسلم):

يُعد كتاب (إكمال المعلم) من الكتب القيّمة التي عنيت بشرح الحديث الشريف والكشف عن غوامضه، والوقوف على جوانبه اللغوية، ولا يخفى على أيِّ دارسٍ ما للكتاب من أهمية تعود أولاً إلى مكانة مؤلفه، وما اشتهر به من تميّز وتفرّد بين علماء عصره، وإحاطة وإلمام بشتى أنواع العلوم، فضلاً عما عرف عنه من عناية بالحديث الشريف، فهو «إمام الحديث في وقته، وأعرف الناس بعلومه، وبالنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم»[٦]، «جمع من الحديث كثيرًا، وله عناية كثيرة به، واهتمام بجمعه وتقييده»[٧]، «وكان لا يُدرك شأوه، ولا يبلغ مداه في العناية بصناعة الحديث، وتقييد الآثار، وخدمة العلم، مع حسن التفنن فيه، والتصرف الكامل في فهم معانيه، إلى اضطلاعه بالآداب، وتحققه بالنظم والنثر، ومهارته في الفقه، ومشاركته في اللغة والعربية»[٨].

وقد بيّن القاضي عياض أنّ أهمية كتابه ترجع إلى كونه استكمالاً لما بدأه الإمام المازري في كتاب (المعلم)، وقد قام بتأليفه استجابة لأمر طلبته الذين سألوه تأليف كتاب لما رأوا منه من سعة علم وإدراك وتمكّن، فرأى أن يستدرك على كتاب المعلم[٩]، حيث استدرك فيه

---

(١) انظر: التعريف بالقاضي عياض ١٣، الإحاطة ٤/٢٣٠.

(٢) انظر: التعريف بالقاضي عياض ١٣، وفيات الأعيان ٣/٤٨٥.

(٣) انظر: الصلة ٢/٧٥، إنباه الرواة ٢/٣٦٤، تذكرة الحفاظ للذهبي ٤/١٣٠٦، سير أعلام النبلاء ٢٠/٢١٧، تاريخ قضاة الأندلس ١٣٣، النجوم الزاهرة ٥/٢٧٦، طبقات الحفاظ للسيوطي ٤٧٠، جذوة الاقتباس ٢/٤٩٩.

(٤) انظر: وفيات الأعيان ٣/٤٨٥.

(٥) المعجم في أصحاب القاضي الصدفي ٣٠٢.

(٦) وفيات الأعيان ٣/٤٨٣.

(٧) الصلة ٢/٧٤.

(٨) المعجم في أصحاب القاضي الصدفي ٣٠٢.

(٩) انظر: مقدمة القاضي عياض في إكمال المعلم ١/٧١-٧٤.

القاضي عياض ما كان من فوائت في كتاب شيخه المازري (المعلم)، والذي يتمحور حول شرح أحاديث الرسول ﷺ الواردة في صحيح مسلم الغني عن التعريف، وقد تميز شرحه، بكشفِ المبهم من بعض الأمور، وضبطِ ألفاظه ضبطًا دقيقًا، وتصويبِ ما وقع من خطأ في بعض المفردات، وأفاد في ذلك كثيرًا من كتابه الموسوم (مشارق الأنوار)، وكان القاضي يشير وينبه إلى أوجه الروايات المختلفة معتمدًا في ذلك على ما سمعه عن شيوخه، أضف إلى ذلك عناية القاضي عياض بالجوانب الفقهية والأحكام الشرعية، فقد كان ملمًّا إلمامًا دقيقًا بالجوانب اللغوية المتعددة، وقد وظّف كل فنون المعرفة، وجوانب العلم التي يلمّ بها، في أثناء شرحه للأحاديث الشريفة، وما عُرف به من أمانة ومصداقية، وحبٍّ للعلم، وذكاء، ومكانة علمية مرموقة جعلت من الكتاب مرجعًا متميزًا ومتفردًا، وموثوقًا بين تصانيف ذلك العصر، وعلى درجة رفيعة من الأهمية إلى الحد الذي جعله مرجعًا موثوقًا لمن نهجوا من بعده نهجه في العناية بالأحاديث وشرحها، كالنووي، وابن فتح، والعيني، وغيرهم[1]، وليس ذلك مستغربًا من عالمٍ ذاع صيته، واشتهر بين علماء المغرب وبلاد الأندلس وصولاً إلى بلاد المشرق.

(١) انظر مقدمة المحقق: إكمال المعلم ٩/١، وأهمية الكتاب ٢٤/١-٣٤.

٢- الاستشهاد بالحديث الشريف في الصرف العربي:

لم يكن علم الصرف منفصلاً في بداياته عن علم النحو، فقد نشأ الصرف في ظل نشأة النحو كجزء منه متمثلاً في بعض أبوابه، كما يظهر في كتاب سيبويه، ومن بعده المقتضب للمبرد، ومن جاء من بعدهما، حتى نضجت فكرة الصرف كعلم مستقل وظهرت المؤلفات الخاصة به والمنفصلة عن أبواب النحو، فكان كتاب (التصريف) لأبي عثمان المازني أول كتاب اختص بأبواب الصرف وعُني بها، ثم ظهر من بعده فريق من العلماء ساروا على نهجه في التأليف، فكان من هذه المؤلفات:

- التكملة: لأبي علي الفارسي وهو الجزء الثاني من كتاب (الإيضاح).
- التصريف الملوكي: لأبي الفتح ابن جنّي.
- المفتاح في الصرف: لعبد القاهر الجرجاني.
- الوجيز في علم التصريف: لأبي البركات الأنباري.
- نزهة الطرف في علم الصرف: للميداني.
- الممتع: لابن عصفور.
- الشافية: لابن الحاجب، وما جاء عليها من شروح كثيرة.

وغير ذلك الكثير من الكتب القيّمة التي اختصت بهذا العلم، كما أُفردت أبوابٌ من الصرف بمؤلفات مستقلة مثل:

- المقصور والممدود لابن ولاد.
- كتاب المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني.
- (فعلتُ) و(أفعلتُ) لأبي إسحاق الزجاج.
- الاشتقاق لابن دريد، والمقصور والممدود لابن دريد.
- المذكر والمؤنث لابن الأنباري.
- كتاب الأفعال لابن القوطية.
- كتاب الأفعال لابن القطاع.

وقد استمر التأليف الصرفي يحظى بعناية العلماء والباحثين واهتمامهم حتى في العصر الحديث، فكان من أبرز الكتب الصرفية:

- المغني في تصريف الأفعال للدكتور عبد الخالق عضيمة.

- شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي.
- جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني.
- تصريف الأسماء لمحمد الطنطاوي.
- تصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة.

وغير ذلك الكثير من الكتب التي أَثْرَت المكتبة العربية بالمؤلفات التي اختصت بدراسة علم الصرف وأبوابه، وموضوعاته وأبرز القضايا فيه.

ولما كانت نشأة الصرف مقترنة بنشأة علم النحو كانت المصادر التي استقى منها علم الصرف مادته هي ذاتها المصادر التي كان معتمدًا عليها النحو، ومن ثَمّ فإنّ القضايا والإشكالات التي ثارت حول النحو في بعض جوانبه كانت تطال علم الصرف كذلك، فكان من أهم القضايا التي شغلت حيزًا من اهتمام العلماء، ودار حولها خلاف قضيةُ (الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف)، فقد دار حولها الكثير من الدراسات، وأُلّف فيها العديد من الكتب التي ناقشت هذه القضية من جميع جوانبها[1]؛ لذا سأقتصر في الحديث عن أبرز ما جاء في هذه القضية بصورة مختصرة، فمن المعروف أنّ أحاديث الرسول ﷺ تمثل المصدر الثاني بعد القرآن الكريم من مصادر اللغة التي يُحتج بها، حيث تجد العلماء اللغويين القدامى الأوائل الذين سبقوا في تأليف اللغة لا تخلُو مؤلفاتُهم من الاحتجاج بقول النبيﷺ، ومنهم:

أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، والكسائي، والفراء، والأصمعي، وأبو عبيد، وابن الأعرابي، وابن السكيت، وأبو حاتم، وابن قتيبة، وابن دريد، والأزهري، والفارابي،

---

(١) من أبرز الكتب التي ناقشت هذه القضية:
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: للدكتورة خديجة الحديثي.
- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي: للدكتور محمود فجال.
- الحديث النبوي في النحو العربي: للدكتور محمود فجال.
- دراسات في العربية وتاريخها: لفضيلة الأستاذ محمد الخضر حسين.
- معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو: للدكتور السيّد الشرقاوي.
- مجموعة كبيرة من البحوث والدراسات المنشورة في المجلات.

وابن فارس، والجوهري، وغيرهم[١].

ثم وقع الخلاف بين العلماء إزاء هذه الظاهرة، فكانوا ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب المانعين من الاحتجاج بالحديث الشريف:

كان من أبرز أعلام هذا المذهب: ابن الضائع، وتبعه في ذلك أبو حيّان الأندلسيّ، قال ابن الطيب: «لا نعلم أحدًا من علماء العربية خالف العلماء في الاحتجاج بالحديث الشريف إلاّ ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل، وأبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل...»[٢]، وقد نبّها على قضية الاستشهاد بالحديث، وذهبا إلى أنّ أئمة النحو واللغة كسيبويه وغيره لم يستشهدوا به[٣]، وفي ذلك يقول ابن الضائع: «تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة – كسيبويه وغيره- الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبيّ ﷺ؛ لأنه أفصح العرب، قال: وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرًا، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمرويّ فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئًا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى»[٤].

وأبو حيان أنكر على ابن مالك كثرة احتجاجه بالأحاديث الشريفة في إثبات القواعد اللغوية، يقول: «وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أنّ الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك، والأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد، وأهل الأندلس»[٥].

وأمّا سبب عدولهم ومنعهم للاحتجاج بالحديث الشريف، فذلك لعدم ثقتهم بأنّ اللفظ

---

(١) انظر: الاقتراح ٩١-٩٢، شرح كفاية المتحفظ ٩٦، وانظر: الحديث النبوي في النحو العربي ١٠٠.

(٢) شرح كفاية المتحفظ ٩٦.

(٣) انظر: الاقتراح ٨٦، عقود الزبرجد ٦٩/١، خزانة الأدب ١٠/١.

(٤) عقود الزبرجد ٦٩/١، خزانة الأدب ١٠/١، وانظر: شرح كفاية المتحفظ ٩٧.

(٥) عقود الزبرجد ٦٩/١، الاقتراح ٩٠-٩٢، خزانة الأدب ١٠/١.

المروي به هو فعلاً لفظ الرسول ﷺ، وذلك يرجع لأمرين:

الأول: تجويز الرواة لنقل الحديث بالمعنى، وهذا الأمر أدّى إلى أن تُروَى قصة واحدة جرت بزمن النبيﷺ بعدة روايات وألفاظ، وهذا يحتمل أن تكون الرواية الأصلية على لفظ مرادف لم تأتِ الروايات الأخر به، ولا سيما مع تقادم عهد السماع، وعدم ضبطه كتابة والاعتماد في روايته على ملكة الحفظ، وخير دليل على ذلك ما جاء من روايات في الحديث: ((زَوَّجْتُكَهَا بِما مَعَك من القرآن))[١]، و((مَلَّكْتكَهَا بما مَعَكَ من القُرآنِ))[٢]، و((اذْهَبْ فَقَدْ مُلِّكْتَهَا))[٣]، و((خُذْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ))[٤]، وقد قال سفيان الثوري: «إن قلت لكم: إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني، إنما هو المعنى»[٥]، فضلاً عن وقوع اللحن في روايات الحديث؛ نتيجة لكون كثير من الرواة ليسوا من العرب الأصليين، وإنما تعلموا العربية فوقع اللحن في لسانهم من غير قصدٍ منهم، وانتقل إلى روايتهم للأحاديث بشكل غير مقصود[٦].

الثاني: أنّ هناك من أئمة اللغة القدماء من أهل البصرة أو علماء الكوفة ما ثبت احتجاجهم بأحاديث الرسولﷺ[٧].

ويمكن إجمال الرد على شبهات المانعين[٨] بشكل موجز من وجهين:

أ- أنّ النقل بالمعنى كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب، في الفترة السابقة لفساد اللغة ودخول اللحن، فكانت غايته إبدال لفظ بلفظ مرادف يصح الاحتجاج به.

---

(١) الحديث في سنن ابن ماجه ٣٢٨، كتاب النكاح/ باب صداق النساء، حديث رقم: (١٨٨٩).

(٢) الحديث في صحيح البخاري ٧/٧، كتاب النكاح/ باب تزويج المعسر.

(٣) الحديث في صحيح مسلم ١٠٤٠-١٠٤١، كتاب النكاح/ باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن، وخاتم حديد، وغير ذلك من قليل وكثير. حديث رقم: (١٤٢٥).

(٤) الحديث بهذه الرواية في الاقتراح ٩٢.

(٥) عقود الزبرجد١/٦٩-٧٠، الاقتراح٩٣، خزانة الأدب١/١١.

(٦) انظر: عقود الزبرجد ١/٦٩-٧٠، الاقتراح ٩٢-٩٣، خزانة الأدب ١/١٠-١١.

(٧) انظر: فيض نشر الانشراح ٤٥٢.

(٨) انظر الرد على الشبهات بشكل مفصل في: فيض نشر الانشراح ٥٤-٦٢، كتاب الحديث النبوي في النحو العربي ١٢٠-١٢٢.

ب- عدم استدلال أئمة النحو المتقدمين بالحديث الشريف لا يعني امتناعهم عن الاحتجاج به[١]، بل إنّ كتبهم تحوي عددًا من شواهد الحديث في مواضع متفرقة، وإن لم ينسبوها للرسول ﷺ صراحة[٢]، وقد تتبعت الدكتورة خديجة الحديثي أئمة اللغة وأثبتت استدلالهم بالأحاديث في متون مؤلفاتهم[٣]، وفيما يختص بعلماء الأندلس فإنّ كتب الأندلسيين وأهل المغرب حافلة بأحاديث النبي ﷺ مما لا يدع مجالاً للشك باحتجاجهم بالحديث، منهم: الصفّار، والسيرافي، والشريف الغرناطي، والشريف الصقلي، وابن عصفور، وآخرون كثر[٤].

فالواضح أنّ عدم احتجاج المانعين بالحديث ليس لعدم اعتدادهم بالأحاديث الشريفة، وإنما ابتعدوا عن الاستشهاد بها من باب التحرز من نقل اللحن أو التقوّل على الرسول ﷺ ما لم يقُله؛ مما يعرضهم للوعيد الشديد، إضافة إلى عدم خبرتهم بفن الحديث وانقطاعهم له[٥]، وفي ذلك يقول أبو حيان: «وإنما أمعنت النظر في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما؟ فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث»[٦].

المذهب الثاني: يرى تجويز الاستشهاد بالحديث الشريف مطلقًا، وعلى رأسهم ابن مالك، وتبعه الرضي الاستراباذي، وابن هشام، وابن عقيل، وكان ابن مالك مكثرًا من الاحتجاج بلفظ الأحاديث، وبلغ بذلك مبلغًا لم يسبقه إليه أحد من العلماء، الأمر الذي جعل أبا حيان يأخذ عليه هذه الكثرة قائلاً: «وقد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب...»[٧]، وقد انتصر لموقف ابن مالك جماعة من النحاة

(١) انظر: خزانة الأدب ١/٩.
(٢) انظر: فيض نشر الانشراح ٤٥٢.
(٣) انظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٤٢ وما بعدها.
(٤) انظر: شرح كفاية المتحفظ ٩٨.
(٥) انظر: السير الحثيث ٢/٥٥٢.
(٦) قوله في: الاقتراح ٩٤، عقود الزبرجد ١/٧٠.
(٧) عقود الزبرجد ١/٦٩.

من أبرزهم: ناظر الجيش[١]، والدماميني[٢]، والبغدادي[٣]، وابن الطيب الفاسي القائل: «إنّ الحق ما قاله الإمام ابن مالك علامة جَيَّان، لا ما اختاره أبو حيان، ويظهر لك أنّ ما استظهره ابن الضائع مذهب ضائع»[٤].

المذهب الثالث: ويتمثل بالتوسط بين المنع والجواز، فهؤلاءلم يمنعوا الاحتجاج مطلقًا و لم يجيزوه كذلك مطلقًا، وإنما أجازوا الاحتجاج بالأحاديث التي ثبت نقلها بلفظ الرسول وفق ضوابط وقرائن تدل على عدم التصرف بها، ومنعوا الاحتجاج بما جاء على المعنى، ومعنى ذلك أنهم جعلوا الأحاديث على قسمين:

أحدهما: قسم يُنقل بالمعنى، فيحرص ناقله على إيصال معناه، وإن طرأ تغيير على لفظه.

الثاني: يُعرَف بمدى عناية وحرص ناقله بنقله بلفظه لمعنى خاص به، كالأحاديث التي قُصد بها بيان فصاحته ﷺ[٥].

وقد تزعم هذا المذهب كل من: الشاطبي[٦]، والسيوطي[٧]، يقول الشاطبي في الرد على الممتنعين: «ولو رأيت اجتهادهم في الأخذ عن العرب، وكيفية التلقي منهم لقضيت العجب، فليس بمنكر تركهم للاستشهاد بالحديث والاستنباط منه، كيف وهم قد بنوا على ما نَقل أهل القراءات من الروايات في ألفاظ القرآن، فبنوا عليها لّما كان اعتناؤهم بنقل الألفاظ، وإذا فُرض في الحديث ما نُقل بلفظه، وعُرف بذلك بنصٍّ أو بقرينة تدل على الاعتناء باللفظ صار ذلك المنقول أولَى ما يَحتجّ به النحويون، واللغويون، والبيانيون، ويبنون عليه علومهم»[٨].

وفي العصر الحديث فصّل الشيخ محمد الخضر حسين في الأحاديث التي رأى جواز

---

(١) انظر: تمهيد القواعد ٤٤١٠-٤٤١١.

(٢) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٤١/٤.

(٣) انظر: خزانة الأدب ١٤/١.

(٤) فيض نشر الانشراح ٥٢٥/١.

(٥) انظر: المقاصد الشافية ٤٠٣/٣، خزانة الأدب ١٢-١٣، إتحاف الأمجاد ٨٩.

(٦) انظر: المقاصد الشافية ٤٠٢/٣.

(٧) انظر: الاقتراح ٨٩.

(٨) المقاصد الشافية ٤٠٢/٣.

الاحتجاج بها، منطلقًا في ذلك من رأي الشاطبي، فجعلها ستة أقسام:

١- ما يُروَى بقصد الاستدلال على كمال فصاحتهﷺ، مثل قوله: ((حَمِيَ الوطيس))[١].

٢- ما يُروَى من الألفاظ التي كان يتعبد بها، أو أمر بالتعبّد بها، كألفاظ القنوت والتحيات.

٣- ما يُروَى شاهدًا على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.

٤- الأحاديث التي وردت من طرق متعددة، واتحدت ألفاظها.

٥- الأحاديث التي دوّنها مَن نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة.

٦- ما عُرف من حال رواته أنهم لا يُجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل ابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وعلي بن المديني.

والقسم الآخر ضمّ أحاديث لا يجوز الاحتجاج بها، ولا ينبغي الاختلاف في أمْرها هذا، وهي تلك المنقولة بالمعنى دون اللفظ، والتي لم تدوَّن في الصدر الأول، وإنما تُروى في بعض كتب المتأخرين، ويُضاف إليها الأحاديثُ المُنطوية على ألفاظ شاذة، أو هي محلّ غمز بعض المحدّثين لها بالغلط أو التصحيف غمْزًا لا مردَّ له[٢].

والحقيقة أنّه لا يمكن إنكار ما في الأحاديث الشريفة من مادة خصبة، وينبوع لغوي يخدمان اللغة بجميع مجالاتها، بما في الأحاديث من أساليب محكمة، وفصاحة لا تقارن بكلام أحد من البشر، كيف لا تكون كذلك والنبي ﷺ أفصح العرب!، فضلاً عما تحويه من إعجاز وبلاغة وتنوع في الأساليب واللغات بصورة كفيلة بإثراء اللغة وتدعيم قواعدها، وضبطٍ لمختلفها، ومن هنا كان ينبغي الأخذ بالمذهب المتوسط الذي أباح الاحتجاج بألفاظ الأحاديث المحكمة وفق ضوابط وشروط محددة.

---

(١) الحديث في صحيح مسلم١٣٩٩، كتاب الجهاد والسير/ باب في غزوة حنين، حديث رقم (١٧٧٥).

(٢) انظر: دراسات في العربية وتاريخها ١٧-١٧٩.

الفصل الأول
المسائل الصرفيّة المتعلقة بالأسماء

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: في الجموع:

ويشمل ما يلي:

أولاً: جمع التكسير.

ثانيًا: جمع الجمع.

ثالثًا: خروج الكلام عن مقنضى الظاهر.

رابعًا: الجمع الذي لا واحد له من لفظه.

خامسًا: اسم الجنس.

المبحث الثاني: في التذكير والتأنيث.

المبحث الثالث: في المقصور والممدود.

المبحث الأول: في الجموع:

أولاً: جمع التكسير:

يُقصد بجمع التكسير الاسم الدال على ثلاثة فأكثر، وذلك بتغيير يطرأ على بنية مفرده لفظًا، أو تقديرًا[١].

ويمكن حصر التغيير اللفظي أو الظاهر في ستة أشكال:

- الزيادة نحو: صِنْوٌ وصِنْوان.
- الحذف نحو: تُخَمَة وتُخَم.
- تبديل الشكل نحو: أَسَد وأُسْد.
- زيادة وتبديل شكل نحو: رَجُل ورِجَال.
- نقص وتبديل شكل نحو: قَضِيب وقُضُب.
- زيادة ونقص وتبديل شكل نحو: غُلام وغلمان[٢].

وأما التغيير المقدر فنحو فُلْك، دِلاص، هِجان، شِمال، عِفتان، إذ إنّ كلاً من هذه الألفاظ لها هيئة واحدة يستوي فيها المفرد والجمع، وإنما يفرق بين الهيئتين بتقدير زوال حركات وتبديلها في المفرد تُشعِر بالجمع، فمثلاً فُلْك، إذا قُصد بها المفرد كانت كقُفْل، وإذا أُريد بها الدلالة على الجمع كانت كبُدْن، وهكذا[٣]، ومثال ذلك قوله عَزّ وجل: ﴿إِذْ أَبَقَ إِلَى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾[٤]، ففي الآية وضوح جلي لإرادة المفرد حيث جاء وصفه مفردا (المشحون)، أما دلالتها على الجمع ففي الآية: ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ﴾[٥]، جاءت الحال من (فُلْك) مجموعة.

ولجمع التكسير أوزان كثيرة، مما حدا بالعلماء إلى تقسيمها إلى نوعين حسبما تقتضيه

---

(١) انظر: تعريف جمع التكسير في: شرح الكافية الشافية ١٨٠٨، شرح الكافية ٣٩٦/٣، شرح المكودي ٢٨٧، شرح الأشموني ٦٦٩/٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٧٠/١، شرح الأشموني ٦٦٩/٣-٦٧٠، شرح التصريح ٥١٩/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٥٧٧/٣.

(٤) الصافات: ١٤٠.

(٥) النحل: ١٤.

دلالة المفردة، فهناك أوزان جموع القلّة وهي التي تدل على الأعداد من ثلاثة حتى عشرة، حصرها سيبويه[١]، وابن الحاجب[٢]، وابن مالك[٣]، والأشموني[٤]، وغيرهم[٥]، في أربعة أوزان هي: (أَفْعُل)، (أفْعال)، (أفْعِلَة)، (فِعْلَة)، وهناك أوزان جموع الكثرة الدالة على الأعداد من أحد عشر فما فوق ذلك إلى مالا نهاية، وتبلغ ما يقارب بِضعًا وعشرين وزنًا[٦]، وقد تُستخدم أوزان الكثرة في القلة، كقوله ﷻ: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[٧]، إذ قروء على وزن (فُعول) أحد أوزان الكثرة، وجاء دالاً على القلة، وفي قياس القلة يُقال: أَقْراء، أو تُستخدم أوزان القلة في الدلالة على الكثرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾[٨]، فأقلام على وزن (أَفْعال) وهو أحد أوزان القلة، وجاء للدلالة على الكثرة، وإن كان في الكثرة يُقال: قِلام؛ وهذا مما يدلل على مجيء جموع القلة والكثرة بعضها موضع بعض[٩].

وقد وقعت خلافات وجدال حول أوزان جموع التكسير والقياس عليها، واحتجوا بالسماع في بعضها، فقُسمت كذلك أوزان التكسير إلى قياسية وسماعية، ومن ثمّ فإن كثرة أوزان جمع التكسير، والتغيرات التي تطرأ على بنية مفرده، مع تداخل السماع والقياس في أوزانه جعلت منه مادة خصبة للدراسات الصرفية، فضلاً عما ينطوي عليه من مجال واسع للأقوال والاختلاف في الآراء، وقد وردت لذلك أمثلة عدة في مواضع متفرقة من كتاب إكمال المعلم، تعرّض لبعضها القاضي عياض، وأشار للبعض الآخر في معرض شرحه وتفسيره، كما سيتضح – بإذن الله- في هذا المبحث.

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٤٩٠.

(٢) انظر: شرح الكافية ٣/٣٩٦.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨١٠.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٣/٦٧٠.

(٥) انظر: شرح تسهيل الفوائد ٢/٧٧٣، شرح المكودي ٢٨٧، حاشية الصبان ٤/١٧٠.

(٦) انظر: شرح المكودي ٢٨٧، شرح الأشموني ٣/٦٧٠.

(٧) البقرة: ٢٢٨.

(٨) لقمان: ٢٧.

(٩) انظر: شرح المفصل ٥/١١، ارتشاف الضرب ١/٤٠٦.

المسألةُ الأولى: ما جاء في جمع (فَعِيل) على(أَفْعَال):

الأصل في (أَفْعَال) أنه أحد أوزان جمع التكسير القياسية المختصة بالقِلّة، ويُجمع عليه كل اسم ثلاثي لا يطرد فيه الجمع على (أَفْعُل)[١]، فيُجمع عليه ما كان على وزن (فَعَل) نحو: جَمَل أجْمال، وأسَد آساد، ووزن (فَعِل) ومنه: كتِف أكْتاف، ونَمِر أَنْمار، و(فِعَل) كعِنَب أَعْناب، وإِرَم آرام، وكذا وزن (فَعُل) ومثاله: عَجُز أَعْجاز، وعَضُد أَعْضاد، ويُجمع ماكان على وزن (فُعُل) كذلك، ومنه: عُنُق أَعْناق، وأُذن آذَان، وفي (فِعِل) لم يرد -كما ذكر سيبويه- سوى اسم واحد وهو إِبِل آبال، ووزن (فِعْل) مثل: حِمْل أَحْمال، وعِرْق أَعْرَاق، ومن (فُعْل) قولهم: بُرْد أَبْراد، وبُرْج أَبْراج[٢].

مما سبق يتضح أن وزن (فَعِيل) لم يندرج ضمن الأوزان القياسية التي تُجمع على (أَفْعَال)، ومن ثمّ فما جاء من أسماء على هذا القبيل فمردها إلى السماع عن العرب، ولا يُقاس عليها، وهو ما أشار إليه القاضي عياض حينما استدرك على الإمام مسلم –رحمه الله– قوله في مقدمته: (أضرابهم)، وذلك في معرض حديثه عن طبقات المحدثين، إذ قال: «وأضرابهم من حُمّال الآثار...»[٣]، فعقّب على هذا القول القاضي عياض بقوله: «وجه العربية فيه وضربائهم، إذ لم يأتِ جمع فعيل على أفعال في الصحيح إلا في كلمات قليلة»[٤]، فالواضح من قوله: «وجه العربية...» أي القياس أن يكون على وزن (فُعَلاء)، إذ المفرد ضَريب على وزن (فَعيل)، والضريب الشبيه والنظير[٥]، يقال: فلان ضريب فلان أي نظيره،

---

(١) يطرد جمع الأسماء على (أَفْعُل) في موضعين:
١- ما كان من الأسماء الثلاثية على وزن فَعْل، صحيح الفاء والعين، غير مضاعف، نحو: نَفْس أَنفُس.
٢- في الاسم الرباعي المؤنث تأنيثًا معنويًّا ثالثه مدّ، مثل ذراع أَذْرُع، يمين أَيْمُن.
انظر: الكتاب ٥٦٧/٣ و ٦٠٥، المقتضب ١٩٥/٢ و ٢٠٢-٢٠٣، اللمع ١١٦، شرح الأشمـــوني ٦٧١/٣وَ ٦٧٢، همع الهوامع ٨٧/٦ وَ ٨٨.

(٢) انظر: الأوزان التي تُجمع على أَفْعَال وأمثلتها في الكتاب ٥٧٢/٣-٥٨٢.

(٣) إكمال المعلم ٩٦/١.

(٤) إكمال المعلم ١٠٠/١.

(٥) انظر: العين ٣٢/٧، (ضَرَب)، الصحاح ١٦٩/١ (ضَرَب).

وضريب الشيء: مثله وشكله[١]، ويكون جمعه ضُرَباء على وزن (فُعَلاء)؛ إذ ما يُجمَع على (فُعَلاء) أحد الأمرين التاليين:

١- ما كان وصفًا لمذكر عاقل، صحيح العين واللام، غير مضاعف، وكان على وزن (فَعيل) دالاً على أحد المعاني الثلاثة:

- (فَعيل) بمعنى (فاعِل) نحو: ظريف ظُرَفاء، جبين جُبَناء، نبيه نُبَهاء، حكيم حُكَماء، فقيه فُقَهاء، عظيم عُظَماء، كريم كُرماء.
- (فَعيل) بمعنى (مُفْعِل): من ذلك: سَميع بمعنى مُسْمِع، وجمعها سُمَعاء، وأليم بمعنى مؤلِم تُجمع على أُلَماء.
- (فَعيل) بمعنى (مُفَاعِل): مثل: خليط بمعنى مُخالِط، فإنها تُجمع على خُلَطاء، وكذا جليس بمعنى مُجالِس تُجمع على جُلَساء، ونديم على نُدَماء، عشير على عُشَراء، رفيق على رُفَقاء.

٢- ما كان صفة لمذكر عاقل على وزن (فاعِل)، تدل على معنى مدح أو ذم، ومنه: عالِم وعُلَماء، شاعِر وشُعَراء، صالِح وصُلَحاء، جاهِل وجُهَلاء[٢].

ولما كانت (ضريب) تعني شبيهًا ونظيرًا، فهي من باب (فَعيل) بمعنى (مُفاعِل)؛ لأنك تقول: فلان ضريب فلان بمعنى مُضاربه، أي مشابهه ومماثله، فكان الأَوْلى جمعها على فُعَلاء كما رأى القاضي عياض، وذلك تبعًا للقياس، فيما كان وصفًا لمذكر عاقل، على وزن (فَعيل)، يُجمع على (فُعَلاء)[٣]، لا على (أفْعال)، ومنه حديث عمر بن عبد العزيز: ((إذا ذهب هذا وضرباؤه...))[٤]، ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي:

فَوَرَدنَ وَالعَيّوقُ مَقعَدَ رابِئِ الـ ـضُرَباءِ فَوقَ النَّظمِ لا يَتَتَلَّعُ[٥]

وعليه فإن رأيَ القاضي عياض هو الأدق، بناء على القياس، فضلاً عن أنه لم يُسمَع

---

(١) لسان العرب ٢٥٦٨ (ضَرَب).

(٢) انظر: الكتاب ٦٣٢/٣، المقتضب ٢١٧/٢ و ٢١٨، همع الهوامع ١٠٤/٦.

(٣) انظر: الكتاب: ٦٣٢/٣وَ ٦٣٤، المقتضب ٢٠٨/٢.

(٤) سير أعلام النبلاء ٧٢/٥.

(٥) البيت من الكامل في: ديوان أبي ذؤيب ١٥٣، ديوان الهذليين ٦/١، جمهرة أشعار العرب ٦٨٩.

مجيء جمع ضريب على أضراب، بل جاء على ضُرباء، كما استدرك القاضي عياض، يؤكده ما جاء في حديث عمر بن عبد العزيز وبيت أبي ذؤيب، فإذا اجتمع القياس مع السماع عن العرب كانت الحجة أقوى للأخذ برأي القاضي عياض وإثبات صحته، ويكون من باب المطرد قياسًا وسماعًا.

وما جاء في ظاهره جمع (فَعيل) على (أفْعال) فهو من باب السماع، وقد ورد من هذا القبيل كلمات محصورة، أشار إليها القاضي عياض بقوله: «إذ لم يأتِ جمع فعيل على أفعال في الصحيح إلا في كلمات قليلة»[(١)]، لكنه لم يذكر أمثلة على هذه الكلمات القليلة، فهناك كلمات مسموعة شاع استعمالها من باب جمع (فَعيل) على (أفْعال) منها ما يلي:

١- يمين جُمعَت على أيْمان:

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾[(٢)]، والقياس في جمعها أَيْمُن على وزن (أَفْعُل)، أحد أوزان القلة من جمع التكسير، من ذلك بيت أبي النجم:

يَأْتي لَهَا مِن أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ ذُو خِرَقٍ طُلْسٍ وَشَخْصٍ مِذْأَلِ[(٣)]

٢- يتيم على جمعت أيتام:

وهذا كثير وشائع جدًّا على الألسن، ومنه قول علي بن أبي طالب ﷺ في وصيته: ((الله الله في الأيتام...))[(٤)]، وقول جرير:

إذا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنا كَفَى الأَيْتامَ فَقْدَ أَبِي اليَتِيم[(٥)]

فكان جمع يتيم على أيتام مطّردًا في الاستعمال دون القياس.

---

(١) إكمال المعلم ١/١٠٠.

(٢) النور: ٥٣.

(٣) البيت من الرجز لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، انظر: الكتاب ١/٢٢١، ٣/٢٩٠وَ ٦٠٧، والإنصاف ٣٤٣، وخزانة الأدب ٦/٥٠٣، وجاء في لسان العرب برواية: (يَرْى لها...) البيت، انظر: لسان العرب ٤٩٦٩ (يَمَن).

(٤) تاريخ الطبري ٥/١٤٧، وَمقاتل الطالبيين ٥٢، البداية والنهاية ١١/١٦.

(٥) البيت من الوافر في: ديوان جرير ٢١٩، شرح ديوان جرير ٥٠٧، الكتاب ١/٥٢، ٦٤، وبلا نسبة في: المقتضب ٤/١٩٨، شرح المفصل ٥/٩٦، لسان العرب ٢٥٢١ (صوت)، ٢٩٠٦ (عرق).

٣- شهيد جمعت على أَشْهاد:

المراد بـــ(شهيد) المقتول في سبيل الله[١]، فيكون فَعيل بمعنى مفعول، وعليه فإن جمعها على أَفْعَال مخالف للقياس.

وهناك بعض المفردات المحصورة التي جاءت على هذه الشاكلة، منها:

١- جمع شَرِيف على أَشْرَاف.

٢- جمع فَنِيق على أَفْنَاق[٢].

٣- جمع بَدِيل على أَبْدَال[٣].

٤- جمع بَكيم بمعنى أَبْكم[٤] على أَبْكَام، ذكره ابن دريد في الجمهرة، وصنفه من الجموع القليلة[٥].

٥- بَريء جُمِعَت على أَبْرَاء[٦].

٦- ومَليح[٧] على أَمْلاَح.

٧- ونَصير[٨] على أَنْصَار.

٨- وطَوِيّ[٩] على أَطْوَاء.

٩- ونَفير[١٠] على أَنْفَار.

١٠- وقَمِير[١١] على أَقْمَار.

---

(١) لسان العرب: ٢٣٥٠ (شَهَد)، وانظر: الصحاح ٤٩٤/٢ (شَهَد).

(٢) الفنيق: الفحل المكرم من الإبل، انظر: جمهرة اللغة ٩٦٧ (فنق)، الصحاح ١٥٤٥/٤ (فَنَق).

(٣) يُقصد بالأبدال القوم الصالحين، انظر: جمهرة اللغة ٣٠٠ (بدل)، الصحاح ١٦٣٢/٤ (بدل).

(٤) رجل أَبْكَم وبَكِيم أي: أَخْرَس بيّن الخرس. انظر: الصحاح ١٨٧٤/٥ (بكم).

(٥) انظر: جمهرة اللغة ٢٧٧ (بكم).

(٦) انظر: الصحاح ٣٦/١ (برأ).

(٧) الملح والمليح خلاف العذب من الماء، والجمع: مِلْحَة، ومِلاَح، وأَمْلاح، ومِلَح، انظر: لسان العرب ١٨١/١٣ (ملح).

(٨) النصير: الناصر، انظر: القاموس المحيط ١٦١٤ (نصر).

(٩) البئر، انظر: لسان العرب ٢٦٣/٨ (طوى).

(١٠) النفير: ما دون العشرة من الرجال والجمع أنفار، انظر: القاموس المحيط ١٦٣٤ (نفر).

(١١) القمير: المُقامِر، والجمع أقمار، انظر: لسان العرب ٣١٣/١١ (قمر)، القاموس المحيط ١٣٦٣ (قمر).

١١- وشَرِير[١] على أَشْرَار.

١٢- ونَضِيح[٢] قالوا أَنْضَاح.

١٣- وقَرِيّ[٣] قالوا أَقْرَاء.

١٤- كَمِيّ[٤] جمعوها على أَكْمَاء.

١٥- وأَصِيل[٥] على آصَال.

١٦- وشَنِيء[٦] على أَشْنَاء.

١٧- قَصِيّ[٧] على أَقْصَاء.

١٨- وأَبِيل[٨] على آبَال[٩].

كل هذه الكلمات وما شابهها حكمها السماع ولا يُقاس عليها، ويرى ابن جني أن ذلك من باب حمل فَعيل على ما يُحمل عليه فَعْل، ومن ثم فإنّ ما جُمع من فَعيل على أَفْعَال شاذ كشذوذ ما جُمع من فَعْل على أَفْعَال[١٠].

---

(١) الشرير: الرجل ذو الشر نقيض الخير، انظر: الصحاح ٦٩٥/٢ (شرر)، لسان العرب ٨٠/٧ (شرر)، القاموس المحيط ٨٥١ (شرر).

(٢) النضيح: الحوض، والجمع أَنْضاح ونُضُح، انظر: لسان العرب ١٩٠/١٤ (نضح).

(٣) القريّ على وزن فَعيل: مجرى الماء في الروض، أو الحوض والجمع أَقْرِيَة وقُرِيَان، ويُقال: أَقْراء، انظر: لسان العرب ١٥٢/١١ (قرا)، القاموس المحيط ١٣١٨ (قري).

(٤) الكميّ: الشجاع، أو لابس السلاح، انظر: القاموس المحيط ١٤٣٦ (كمي).

(٥) الأصيل: العشيّ، انظر: لسان العرب ٨٩ (أصل)، القاموس المحيط ٥٩ (أصل).

(٦) الشناءة مثل الشناعة: البُغْض، شنئ الشيء، وشَنَأه أي أَبْغضه، انظر: لسان العرب ٢٣٣٥ (شنأ)، القاموس المحيط ٨٨٩ (شنأ).

(٧) القصيّ والقاصي: البعيد، انظر: لسان العرب ٣٦٥٧ (قصا).

(٨) رئيس النصارى أو الراهب أو صاحب الناقوس، انظر: لسان العرب ١١ (أبل)، القاموس المحيط ٣٣ (أبل).

(٩) انظر: الأمثلة في: شرح الكافية الشافية ١٨٢١، المزهر ٦١/٢-٦٢.

(١٠) انظر: الخاطريات ١٥١/٢.

المسألةُ الثانيةُ: ما جاء في جمع (فَعْل) على(أفْعَال):

من ذلك جمع كلمة وَطْب على أَوْطاب، كما جاء في حديث أم زرع: ((خَرَجَ أَبُو زَرْعٍ وَالأَوْطَابُ تُمَخّضُ...))[١]، والوَطْب يعني سقاء اللبن، يُقال في جمعه: أَوْطُبٌ، وأَوْطابٌ، ووِطَابٌ[٢]، ومنه قول الراعي النُّميري:

هِدَانٌ أَخُو وَطْبٍ وَصَاحِبُ عُلْبَــةٍ يَرَى الْمَجْدَ أَنْ يَلْقَى خَلاَءً وَأَمْرُعَــا[٣]

كما يُقال للرجل إذا مات أو قُتل: صَفِرَت وِطَابُهُ[٤]، من ذلك قول امرئ القيس:

وَأَفْلَــتَهُنَّ عِلْبــاءٌ جَريــضًا ولو أَدركْنَه صَــفِرَ الوِطــابُ[٥]

وكذا قول تأبّط شرًّا:

أَقُولُ لِلحْيانِ وَقَدْ صَفِرَتْ لَهُــمْ وِطَابِي وَيَوْمِي ضَيِّقُ الجُحْرِ مُعْــوِرُ[٦]

وَتُجمع كلمة (وَطْب) التي على وزن (فَعْل) قياسًا على أحد هذين الوزنيْن:

- أَفْعُل: فيُقال: أَوْطُب.
- فِعَال: ويُقال: وِطَاب.

أمّا ما جاء منها على أَفْعَال فهو مخالفٌ للقياس، وقد وصفه القاضي عياض في شرحه بالجمع النادر معللاً لذلك بقوله: «جَمَعَ هنا وطبا على أوطاب، وهو نادر، ولم يأتِ (فعل) على (أفعال) إلا في حروف قليلة في الصحيح، وفي المعتل كثير...»[٧]، وقد علل لهذا الحكم

---

(١) إكمال المعلم ٤٦٧/٧، كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر حديث أم زرع، رقم الحديث ٢٤٤٨.

(٢) انظر: العين ٤٦٠/٧ (وطب)، لسان العرب ٤٨٦٥ (وطب)، الصحاح ٢٣٣/١ (وطب).

(٣) البيت من الطويل في: ديوان الراعي النميري ١٦٩، تهذيب اللغة ٣٨٢/٦ (هدى)، لسان العرب ٤٦٤٢ (هدى).

(٤) لسان العرب ٤٨٦٥ (وطب).

(٥) البيت من الوافر لامرئ القيس في ديوانه ١٣٨، وفي أساس البلاغة ٥٥٠/١ (صــفر)، تــاج العــروس ٤٣٧/٣ (علب)، ٣٤٧/٤ (وطب)، وفي خزانة الأدب ٥٦٠/٩، وبلا نسبة في المخصص ١٢/٦.

(٦) البيت من الطويل لتأبّط شرًا في ديوانه ٣٠، التنبيه والإيضاح ١٤٧/١ (وطب)، وجاء في لسان العرب برواية:

أَقُولُ لِجنَّانٍ وَقَدْ صَفِرتُ لَهُمْ وِطَابِي وَيَوْمي ضَيِّقُ الْحَجْرِ مُعْوِرُ

انظر: لسان العرب ٤٨٦٥ (وطب)، والبيت في تاج العروس ٣٤٧/٤ (وطب).

(٧) إكمال المعلم ٤٦٨/٧.

الحكم بالندرة، بأن الوزن فَعْل الصحيح لا يُجمع قياسًا على أفْعَال، وكلمة وَطْب صحيحة العين، وقوله: (إلا في حروف قليلة) تعني كلمات قليلة يُكتفى بحفظها من باب السماع، وما كان على فَعْل اسمًا ثلاثيًّا صحيح العين، فالمطرد في جمعه أَفْعُل[١]، واطراد جمعه على أَفْعُل مانع من جمعه على أَفْعَال، ذلك أنه يُجمع قياسًا على أَفْعال (فَعْل) إذا لم يطرد جمعه على (أَفْعُل)، ويشمل ما كان منه على وزن (فَعْل) معتل العين[٢]، نحو: بَيْت أَبْيات، ثَوْب أَثْواب، سَيْف أَسْياف[٣]، وهذا كما ذكر القاضي كثير؛ وذلك لاطراده وهو القياس، وأما ما جاء في ظاهره مجموعًا على أَفْعال فيما يُجمع قياسًا على أَفْعُل فبابه السماع دون القياس، يقول سيبويه: «واعلم أنه قد يجيء في فَعْلٍ (أَفْعَالٌ) مكان (أَفْعُلٍ)، قال الشاعر الأعشى:

وُجِدتَ إِذا اصْطَلَحُوا خَيْرَهم ... وزَنْدُكَ أَثقَبُ أَزْنادِهَا[٤]

وليس ذلك بالباب في كلام العرب»[٥]، قول سيبويه: «قد يجيء...» فيه معنى التقليل لا التحقيق، ذلك أن (قد) إذا أعقبها فعلٌ مضارعٌ كانت للتحقيق أو التقليل، فيما لو تبعها فعلٌ ماضٍ لأفادت معنى التحقيق، وهذا الاحتمال لمجيء (فَعْل) مجموعًا على أَفْعال يتوافق مع ما ذكره القاضي عياض في هذا الجمع، وذلك قوله: «ولم يأت (فَعْل) على أفعال إلا في حروف...»[٦]، فهذا حكم صريح بالقلة وعدم الشيوع، ثم قول سيبويه: «وليس ذلك بالباب في كلام العرب»، يعني أنه ليس مطردًا في القياس عليه، ولكن قول القاضي: «وجمع وطب في المعلوم وطاب في القلة، وأوطب في الكثرة»[٧] فيه لبس؛ ذلك أن أَوْطُب على وزن (أَفْعُل) وهو أحد أوزان جموع القلة الأربعة، ووِطَاب على وزن (فِعَال) من أوزان جموع

---

(١) انظر: المقتضب ١٩٣/٢، شرح الشافية ٩٠/٢، شرح الأشموني ٦٧١/٣.

(٢) انظر: سبب عدم اطراد جمع (فَعْل) معتل العين على (أَفْعُل) في الكتاب ٥٨٦/٣، وفي شرح الشافية ٩٠/٢، وفي التخمير تعليل لكل مثال مما جاء على (فَعْل) معتل العين، انظر: التخمير ٣٤٨/٢-٣٤٩.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨١٧، ارتشاف الضرب ٤١١/١وَ ٤١٢، همع الهوامع ٨٨/٦وَ ٨٩.

(٤) البيت من المتقارب للأعشى في ديوانه ١٢٣، الكتاب ٥٦٨/٣، شرح التصريح ٥٢٦/٢، وبلا نسبة في: المقتضب ١٩٤/٢، شرح المفصل ١٦/٥، شرح الأشموني ٦٧٤/٣.

(٥) الكتاب ٥٦٨/٣.

(٦) إكمال المعلم ٤٦٨/٧.

(٧) إكمال المعلم ٤٦٨/٧.

الكثرة، وما ذكره القاضي عكس ذلك، حيث جعل (وِطاب) (فِعَال) من جموع القلة، وجعل (أَوْطُب) (أَفْعُل) من جموع الكثرة، وهذا غير صحيح، وفيه لبس كما هو معروف في تصنيف أوزان جموع القلة والكثرة، وقوله: «وقد جاء في رواية ابن السكيت: (وطاب) على الأصل»[١]، يعني بالأصل أي الجمع على القياس، ذلك أن (فِعَال) من جموع الكثرة القياسية التي يُجمع عليها (فَعْل)، ولم يرد في صحيح البخاري ذكر هذه الرواية لابن السكيت[٢]، ولا في فتح الباري[٣]، وكذا لم يرد في صحيح مسلم[٤]، وقد جاء في شرح النووي لصحيح مسلم: «قولها: (والأوطاب تمخض) هو جمع وطب بفتح الواو وإسكان الطاء، وهو جمع قليل النظير، وفي رواية في غير مسلم والوطاب، وهو الجمع الأصلي، وهي سقية اللبن التي يمخض فيها، وقال أبو عبيد: هو جمع وطبة»[٥]، ففي هذا القول إشارة إلى رواية (الوطاب)، وأن هذا الجمع على القياس، لكنه لم ينسبها لابن السكيت كما فعل القاضي عياض في إكمال المعلم، وقوله: «وفي النسائي: (إطاب بالتمر)، كأنه بدل من الواو، وكما قالوا: «وشاح وإشاح، وِكاف وإكاف»[٦]، ففي كلٍّ من السنن الكبرى للنسائي، وكتاب عشرة النساء للنسائي كذلك، ورد الحديث برواية (والأوطاب)[٧]، وانفرد القاضي عياض بنسبة رواية الإطاب للنسائي، جاء في فتح الباري: «قوله: (والأوطاب تمخض)

---

(١) إكمال المعلم ٤٦٨/٧.

(٢) انظر: الحديث في صحيح البخاري ٢٧/٧-٢٨، كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل، الجامع الصحيح للبخاري ٣٨٣/٣-٣٨٥، باب كتاب النكاح باب حسن المعاشرة مع الأهل، حديث رقم ٥١٨٩.

(٣) الحديث في فتح الباري ١٦٣/٩-١٨٧، كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل، رقم الحديث ٤٩٩٨.

(٤) الحديث في صحيح مسلم ١١٤٣-١١٤٤، كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر حديث أم زرع، رقم الحديث ٢٤٤٨.

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي كتاب فضائل الصحابة ٣١٥/١٥، باب ذكر حديث أم زرع، رقم الحديث ٢٤٤٨.

(٦) هكذا جاء في إكمال المعلم ٤٦٨/٧، (أَطاب) بفتح الهمزة، وذلك في الواو المكسورة، لذا لابد أن يكون: (إطاب) لا (أطاب).

(٧) انظر: الحديث في السنن الكبرى للنسائي بتعدد رواته، كتاب عشرة النساء، باب شكر المرأة لزوجها، ٢٤٠/٨-٢٥٠، وانظر: عشرة النساء باب شكر المرأة لزوجها ٢٠٤-٢١٨.

الأوطاب جمع وطب بفتح أوله وهو وعاء اللبن، وذكر أبو سعيد أن جمعه على أوطاب على خلاف قياس العربية؛ لأن فَعْلا لا يجمع على أفعال وتعقب بأنه قال الخليل: جمع الوطب وطاب وأوطاب، وقد جمع فرد على أفراد، فبطل الحصر الذي ادعاه، نعم القياس في (فَعْل) (أَفْعُل) في القلة و(فِعال) أو (فُعول) في الكثرة، قال عياض: ورأيت في رواية حمزة عن النسائي (والأطاب) بغير واو، فإن كان مضبوطًا فهو على إبدال الواو همزة، كما قالوا: إكاف ووكاف» [1].

فقد ذكر القاضي أن ثمة رواية للنسائي بلفظ (إطاب)، وجعلها من باب الإبدال، وخلاصة القول أن قياس جمع (وَطْب) على أحد وزنين:

- أَوْطُب على وزن أَفْعُل في القلة.
- وِطَاب على وزن فِعَال في الكثرة.

أما ما جاء منه مجموعًا على صيغة أَفْعَال (أَوْطَاب) فخارجٌ عن القياس غير مطرد فيه، وبابه السماع، فيُكتفى بحفظه ولا يُقاس عليه.

(١) فتح الباري ١٨٢/٩.

المسألةُ الثالثةُ: القول فيما جُمِعَ على (فُعال):

١- جمْع ظِئرٍ على ظُؤَار:

جاء في حديث رسول الله ﷺ عن ابنه إبراهيم: ((... وَإِن لَهُ لَظِئْرَيْن تُكَمِّلانِ رَضَاعَهُ في الجَنَّةِ)) [١]، الظِّئْر: العاطفة على غير ولدها، المرضعة له من الناس والإبل[٢]، يُقال: اظّأَرْتُ لولدي ظِئْرًا، أي اتّخذت[٣]، وظِئْر على وزن (فِعْل) فيكون جمعها قياسًا في القلة: أَظْؤُر على وزن أَفْعُل، وأَظْآر على وزن أَفْعَال، وفي الكثرة ظُؤور على فُعُول، أو ظِئار على فِعَال[٤]، وما جاء في جمعها على ظُؤار فهو من الجمع الشاذ وفقًا لرأي الإمام المازري في سياق شرحه للحديث السابق، إذ قال: «الظئر: المرضعة، وجمعه ظؤار، وهو جمع شاذ»[٥]، وأعقبه بقول ابن السكيت: «و لم يَأتِ شيءٌ من الجمْع على فُعال إلا أَحرُفٌ: تُؤَامٌ جَمعُ توءم، وشاة رُبَّى وَغَنَمٌ رُبابٌ، وظئرٌ وظؤَارٌ، وعَرْقٌ وعُراقٌ، ورَخْلٌ ورُخالٌ، وفَرير وفُرار، ولا نظير لها»[٦]، وقوله: (ولا نظير لها) حكم بالندرة وعدم القياس عليها، قال القاضي عياض: «جاء بالظئر هنا للمذكر»[٧]، وتحدث عن استخدامها للمذكر؛ وهذا جائز لأنها تستخدم للمذكر والمؤنث سواء، وقد أيد رأيه بقول الخليل: «الظئر: سواء للذكر والأنثى من الناس»[٨]، فالقاضي لم يذكر رأيه حول جمع ظئر، واكتفى بالحديث عن استخدامها في المذكر، وذكر أن أبا حاتم جعلها للمؤنث فقط، وأنها تجمع على ظُؤار، فقد جاء عن أبي حاتم قوله: «والظئر: مؤنثة، وثلاثُ أظآرٍ، وهي ظُؤَارٌ، يكُنَّ من النَّاسِ، ومن الإبِلِ، إذا عَطَفَت النَّاقَةُ

---

(١) إكمال المعلم ٢٨١/٧، كتاب الفضائل، باب رحمتهﷺ الصبيان والعيال وتواضعه، وفضل ذلك، حديث رقم ٢٣١٦.

(٢) لسان العرب ٢٧٤١ (ظأر).

(٣) انظر: العين ١٦٧/٨ (ظأر)، وتهذيب اللغة ٣٩٣/١٤ (ظأر)، انظر: أيضًا: الصحاح ٢٩٣/٢ (ظأر).

(٤) انظر: ما يُجمع عليه (فِعْل) الصحيح والمعتل منه في الكتاب ٥٧٤/٣-٥٧٥، ٥٩١-٥٩٢، ٦٤٩.

(٥) المعلم بفوائد مسلم ٢٢٠/٣، وَإكمال المعلم ٢٨١/٧.

(٦) إصلاح المنطق ٣١٢..

(٧) إكمال المعلم ٢٨١/٧.

(٨) العين ١٦٧/٨.

ومن الإبِلِ، إذا عَطَفَت النَّاقَةُ على غَيْرِ وَلَدِها فهي ظِئْرٌ»[١]، والمجال هنا ليس للحديث عن الخلاف حول تذكيرها وتأنيثها، وإنما ما يهم هو جمعها وما جاء فيه، وقال القاضي: «قال ابن الأنباري: وأظوار، ولا يقال: ظور»[٢]، بمعنى أنه أجاز جمعها على أَفْعَال ومنع جمعها على (فُعَل) ظُوَر، أو على (فُعْل) ظُؤْر[٣]، وذلك هو القياس في جمع فِعْل.

كما جاء عن أبي البركات بن الأنباري: «والظِّئر: الدَّابَّة، مؤنثة، و(الظائِر) من الإبل: التي عُطِفَت على غير ولدها، مؤنثة، وجمعها أظْآر»[٤]، ثم أنشد بيت متمم بن نويرة:

فما وَجْدُ أظْآرٍ ثــلاثٍ رَوائــم وَجَدْنَ مَجَرًّا من حُوَارٍ ومَــصْرَعا[٥]

قال القاضي: «وحكى أبو زيد[٦] في جمعه ظؤرة أيضًا»[٧]، كذلك احتج برأي الهروي،

---

(١) المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ١٥٠.

(٢) إكمال المعلم ٢٨١/٧.

(٣) لم يرد في كتب أبي بكر محمد بن القاسم بن الأنباري: (الزاهر في معاني كلمات الناس، المذكر والمؤنث) ذكر لكلمة (ظئر) على الرغم من ذكره لبيت متمم بن نويره: فما وَجْدُ أظْآرٍ ثلاثٍ...، فقد شرح معظم مفرداته في كتابه المذكر والمؤنث ولم يُعنَ بشرح مفردة (أظآر)، في كتابه الأضداد: «قال: والظَّؤور: التي تُعْطَف مع أُخرى على ولد غيرها».

انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٦٤/١.، الأضداد ٣٥٨/١.

(٤) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٧٥.

(٥) جاء البيت في ديوان مالك ومتمم ابني نويرة اليربوعي ١١٦ برواية: (وما وجْدُ...)، وفي الشعر والشعراء ١٩٧: (ولا وجْد...)، ورواية: (فما وجد...) في لسان العرب ٢٧٤٢ (ظأر)، وفي تهذيب اللغة ٣٩٣/١٤ (ظأر)، وفي ثمار القلوب ٣٤٨.

(٦) هو: ثابت بن يزيد الأحول، أبو زيد البصريّ، روَى عن الحسن بن أبي جعفر، وعاصم الأحول، وعمرو بن دينار، وروَى عنه: عبد الله بن معاوية الجُمَحي، وعفّان بن مسلم، ومحمد بن الصلت، وغيرهم، مات سنة تسع وستين للهجرة. انظر: ترجمته في: رجال صحيح البخاري ١٣١/١-١٣٢، تهذيب الكمال ٣٨٣/٤-٣٨٤، تقريب التهذيب ١٨٧.

(٧) إكمال المعلم ٢٨١/٧، ولم يرد في كتاب النوادر ذكر للكلمة، مما يعني أنّ المقصود هو أبو زيد الأحول الذي ترجمت له. وإنما جاء في الصحاح في سياق تفسير (ظأر): «أبو زيد: ظَاءَرْتُ مُظَاءَرَةً، إذا اتخذتَ ظِئْرًا، وظَأَرْتُ واظَّأَرْتُ لولدي ظِئْرًا، وهو افتعلت»، وقال: «.. وظَأَرْتُ الناقةَ ظَأْرًا، وهي ناقة مَظْؤُورَةٌ إذا عطفتَها على ولدِ غيرِها»، «... وظَأَرَتِ الناقة أيضًا، إذا عطفت على البَوِّ، يتعدَّى ولا يتعدَّى، فهي ظَؤُورٌ». لم يذكر الجمع، الصحاح: ٢٩٣/٢.

إذ ذكر الهروي في كتابه الغريبين ثلاثة أحرف فقط، فقال: «ويُقال: ظِئْرٌ وظُؤُورَة، وجمْعُه: ظُؤَارٌ، وظُؤْرَةٌ نادر، ولا تُجمعُ على (فُعْلَةٌ)؛ (لأنها)[١] ثلاثةُ أحرُفٍ، ظِئْرٌ وظُؤْرَةٌ، وصَاحبٌ وصُحْبَةٌ، وفَارِهٌ وفُرهَةٌ، وقد أسلم فلان في الظُّئُورة»[٢].

خلاصة القول في جمع كلمة (ظِئْر) أنه من الجموع النادرة، ويؤيد هذا ما ذكره سيبويه في كتابه: «ومثل ذلك: تَوْءمٌ وتُؤامٌ، كأنّهم كسّروا عليه تِئْمٌ، كما قالوا: ظِئْرٌ وظُؤارٌ، ورِخْلٌ ورُخالٌ»[٣]، بمعنى أن الجمع على فُعال مقتصر على كلمات محددة تحفظ ولا يُقاس عليها، وهو يفسر الحكم على جمع ظِئْر على ظُؤار بالجمع العزيز[٤] أو النادر[٥]، وقد جاء في أمالي الزجاجي: «لم يجئْ في كلام العرب من الجموع على فُعال إلا ستة أحرف، من ذلك قولهم: ظِئْر وظُؤَار، وعَنْزٌ رُبَّى وأعنـــزٌ رُباب: حديثة النتاج، وتوءم وتُؤَام، وعَرْق وعُرَاق، ورَخْل ورُخال، وفَريرٌ وفُرار[٦]» ، كما جاء عن أبي علي الفارسي: «لما كان فُعَالٌ قد جاء في بعضِ أبنية الجموعِ نحو: رُخالٍ وظُؤارٍ»[٧]، ونقله عنه ابن سيده فعدّ جمع ظئر ظؤار من الجمع الشاذ[٨]، وقال ابن خالويه: «ليس في كلام العرب: شَيءُ جُمِعَ عَلى فُعَالٍ إلا نَحْو عَشَرَةِ أَحْرُفٍ...»[٩]، وذكر تسعة فقط ليس بينها ظُؤار جمع ظِئر، بينما ورد ذكرها في درة الغواص[١٠].

وقد اختلف في حصر عدد الكلمات التي جمعت على فُعال[١١]، وكذلك جاء في الدرة:

---

(١) هكذا في المصدر والصواب: إلا ثلاثة....

(٢) الغريبين في القرآن والحديث ١١٩٩، وجعلها القاضي أربعة، زاد عليها (رائق وروقه).

(٣) الكتاب ٦١٧/٣.

(٤) انظر: لسان العرب ٢٧٤١ (ظأر).

(٥) انظر: معجم مقاييس اللغة ٤٧٣/٣ (ظأر).

(٦) أمالي الزجاجي ١٢٩.

(٧) الحجة ١٤٤/٢.

(٨) المخصص ١١٥/١٤.

(٩) ليس في كلام العرب ١٥١.

(١٠) انظر: درة الغواص ٣٨٢.

(١١) انظر: القول في ظئر وتفصيل للكلمات التي جاء جمعها على فُعال في درة الغواص ٣٨٢-٣٨٤.

«والمعروف في صيغ الجمع فِعال بكسر الفاء، وأما بضمها فعلى خلاف القياس»[١]، وهذا هو الواضح من جميع الآراء المختلفة السابقة، كما اختلف في كنه ما جُمع على فُعال، أهو جمع أم اسم جمع، وما يهم هنا أن جمع فِعْل على فُعال على خلاف القياس، وما جاء على هذه الصيغة محفوظ في كلمات محددة لا يقاس عليها، ومنها ظِئر على ظُؤار.

٢- جمع عَرْق على عُرَاق:

جاء في الحديث عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: (وأَتَعَرَّقُ العَرْقَ...)[٢]، وشرح القاضي عياض معنى كلمة (عَرْق)، فقال: «وهو العظم الذي عليه اللحم، وجمعه عُرَاقٌ»[٣]، وقد أورد بعض الأقوال في معناها، وأعقب بقوله: «قال الهروي: وهو جمع عَرْق نادرًا»[٤]، وهو يقصد أن جمع عَرْق على عُرَاق من الجموع النادرة؛ ذلك أن الجمع على (فُعَال) غير مقيس، وإنما جاء في كلمات معدودة سبقت الإشارة إليها في الحديث عن جمع ظئر على ظُؤار، وقد كان من أبرز هذه الكلمات (عَرْق) وجمعها على (عُراق)، «قال أبو بكر: قال أبو عبيد:...، والعُراق جمع العرق، بمنـــزلة قولهم: ظئر وظُؤار»[٥]، يقصد بذلك أن جمع عَرْق على عُراق بمنـــزلة جمع ظِئر على ظُؤار في الحكم، فتصنّف من الجموع النادرة، «قال أبو عبيدة: ولم يأتِ على فُعال شيء من الجمع إلا أحرفٌ، هذا أحدها، قال: ومنها (تَوءم وتُؤَام)، (وشاةٌ رُبّى، وغَنمٌ رُبَاب)، و(ظِئْرٌ وظُؤَار)، و(عَرْقٌ وعُرَاق)...، قال: ولا نظير لهذه الأحرف»[٦].

غير أن أبا بكر الأنباري عدّ العُراق مصدرًا وليس جمعًا لعَرْق، يقول: «والعَرْقُ بمنـــزلة

---

(١) انظر: درة الغواص ٣٨٢.

(٢) إكمال المعلم ١٣٢/٢، كتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها ترجيله وطهارة سؤرها والاتكـــاء في حجرها وقراءة القرآن فيه، حديث رقم (٣٠٠).

(٣) إكمال المعلم ١٣٢/٢، وانظر: معنى (العَرْق) في: العين ١٥٤/١ (عرق)، النهاية في غريـــب الحـــديث والأثـــر ٢٢٠/٣ (عرق)، لسان العرب ٢٩٠٦ (عرق).

(٤) إكمال المعلم ١٣٢/٢.

(٥) الزاهر ٣٨٣/٢.

(٦) أدب الكاتب ٥٤٨.

العُراق، مصدر لعرقت، ولا يجوز أن يكون واحد العراق على ما ذكر ابن قتيبة؛ لأنه لم يؤثَر عن العرب فُعال في جمع فَعْل»[١]، والحقيقة ليس ابن قتيبة وحده من قال: إن عُراقًا جمع عَرْق، وإنما كل من ذكر الجموع النادرة التي جاءت على فُعال عدّ من بينها عُراقًا جمعًا لعَرْق، وعليه فإن فُعال ليس من أوزان الجمع القياسية، وإنما سُمع عن العرب بضع كلمات محددة جاءت في ظاهرها على هذا الوزن، فهو محفوظ في هذه الكلمات، ولا يقاس عليه سواها، وابن القطاع الصقلي عدّ (فُعَال) من أوزان الجموع، ولم يشر إلى ندرته، وكان من بين ما يُجمعُ عليه وزن (فَعْل)، نحو عَرْق ويجمع على عُراق، وكذا وزن (فِعْل) كجمع ظِئرٍ على ظُؤار، إضافة إلى فُرار، وتُؤام، ورُباب، ورُخال وغيرها من الكلمات التي قيل بندرة جمعها على هذا الوزن[٢].

وقد جاء في مجلة المجمع العلمي بدمشق مقال للمحقق -وهو الأب انستانس الكرملي- بعنوان: (جمع فُعال المضموم ليس بنادر)، وفيه توصّل الكاتب إلى أن الوزن (فُعال) من الأوزان القياسية، وذلك من خلال تتبعه للمعجمات العربية، ووقوفه على اثنتين وثلاثين كلمة جاءت على هذا الوزن[٣]، وقد اعترضه أ. أسعد خليل داغر مخالفًا إياه الرأي فيما يختص بالجمع على (فُعال)، وإخراجِه من دائرة الجموع النادرة لمجرد وجود المزيد من الكلمات على هذا الوزن، إذ لم يسلم بصحة عشرة أسماء من العشرين التي زادها المحقق وهي: (دُناء، رُجال، شُهاد، طُوال، ظُماء، لُهاث، مُلاء، نُباء، نُكات، هُمال)، كما وضع خمسة منها موضع البحث والنظر، فلم يبقَ منها سوى خمس كلمات، وبغض النظر عن عدد الكلمات التي زادها المحقق، فهو يرى أن زيادة عدد الكلمات التي جاءت في جمعها على (فُعال) ليس كفيلاً بإخراج هذا الوزن من دائرة حكم الندور ونظمه في سلك أوزان الجموع المعروفة والمألوفة[٤]؛ ولذلك فإن كل ما جاء على فُعَال فحكمه السماع.

---

(١) الزاهر ٣٨٥/٢.

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٧٥.

(٣) انظر: مجلة المجمع العلمي العربي، مج ٦، ١٧٣/٤.

(٤) انظر: مجلة المجمع العلمي العربي مج ٦، ٣٧٧/٨-٣٧٩.

المسألة الرابعة: فيما جاء في الجمع على (فعَالَى):

١- ما جاء في جمعِ خَزايا ونَدامى:

جاء في حديث وفد بني عبد القيس عن النبي ﷺ قوله: ((مَرْحَبًا بالقَوْمِ، أو بالوَفْدِ، غَيْرَ خَزَايَا ولا النَّدَامَى))[١]، خَزايَا: جَمْعُ خَزْيَانَ وهو المسْتَحْيِي، يقال: خَزِيَ الرَّجُلُ خِزْيًا من الهَوانِ، أي ذَلَّ وهَان، والخِزْيُ الفضيحة، وفي الجمع قومٌ خَزَايَا[٢].

واختُلف في النّدامَى فقيل: إنها جمع نادِم، من نَدِمَ على الشَّيء وَنَدِمَ علَى ما فَعَل نَدَمًا وَنَدَامَةً، وتَنَدَّمَ: أَسِفَ، وَقَوْمٌ نُدَّامٌ سُدَّامٌ، ونِدَامٌ سِدَامٌ، ونَدَامَى سَدَامَى[٣].

وقيل: هي جمعٌ للنَّديم، وهو الشَّرِيبُ الذي يُنَادِمُهُ، وهو نَدْمَانُهُ أيضًا، والجمع نَدَامَى ونِدَامٌ ونُدَمَاءٌ[٤]، فإن كانت (الندامى) جمعًا لنَادِم كان الجمع على غير القياس، وإنما إتباعًا لخزايا جمع خَزْيَان؛ لأنّ الأصلَ (نَادِمين)، وهذا الرأي أيّدَهُ المازري والقاضي عياض في شرحهما للحديث[٥]، ولا بد من الإشارة إلى أنّ الإتباع في اللغة يعني أن تُتْبَع الكلمة على وزنها أو رويِّها إشباعًا وتوكيدًا، حيث لا يكون الثاني مستعملاً بانفراده في كلامهم[٦]، ويكون على وجهين[٧]:

---

(١) إكمال المعلم ١/٢٣٠، كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ وشرائع الدين والدعاء إليه، والسؤال عنه وحفظه وتبليغه من لم يبلغه، حديث رقم (٢٣).

(٢) انظر: الصحاح ٦/٢٣٢٦ (خَزَا)، لسان العرب ١١٥٥ (خَزَا).

(٣) لسان العرب ٤٣٨٦ (نَدَم).

(٤) انظر: الصحاح ٥/٢٠٤٠ (نَدَم)، المخصص ١١/٩٨، لسان العرب ٤٣٨٦ (نَدَم)، تاج العروس ٣٣/٤٨٥-٤٨٧ (نَدَم).

(٥) انظر: المعلم١/٢٨٥،كتاب الإيمان/ حديث رقم(٢٢)، إكمال المعلم ١/٢٣٠.

(٦) انظر: الصاحبي ٢٠٩، المزهر ١/٤١٤، الكليات ٢٩.

(٧) جعل السيوطي له أنواعًا كثيرة، منها:

- إتباع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة أول الكلمة بعدها.
- إتباع حركة أول الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلها.
- إتباع حركة الحرف الذي قبل آخر الاسم المعرب لحركة الإعراب في الآخر.
- إتباع حركة الفاء للام، وإتباع حركة اللام للفاء في المضاعف من المضارع المجزوم، والأمر إذا لم يُفك فيهما الإدغام في بعض اللغات.

=

١- أن يكون للثاني معنًى كمعنى الأول، فيؤتَى به للتوكيد، كما في قوله تعالى: ﴿هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾[١].

٢- ألاّ يكون لهما المعنى نفسه، وإنما ضُمّ الثاني إلى الأول لتزيين الكلام لفظًا، ولتقويته معنًى، كما في قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَبَسَرَ﴾[٢][٣].

والإتباع في كلام العرب كثير، وهو مذهب الفراء الذي نقله عنه ابن قتيبة، واستدل به المازري والقاضي، وفيه يقول: «العَربُ إذا ضَمّت حرفًا إلى حرفٍ فربما أجروه على بُنيتِه، ولو أفردوه لتركوه على جهتِه الأولى، من ذلك قولهم: إنّي لآتيه بالغَدايا والعشَايا، فجمعوا الغداة غدايا لما ضُمَّت إلى العشايا»[٤]، وأنشد بيتين للدلالة على مجيء بعض الألفاظ إتباعًا لأخرى، ثم قال: «وأرى قوله في الحديث: ((ارجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ))[٥] من هذا، ولو أفردوا لقالوا: (مَوْزُرَات)»[٦]، يوافق ذلك أيضًا رأي الخطابيّ إذ يقول: «كان أصلهُ نَادِمينَ جمع نَادِمٍ؛ لأن نَدَامَى إنما هو جمعُ نَدْمَانٍ، أي: المنادِم في اللّهوِ، قال الشاعر:

فَإنْ كُنتَ نَدْمَانِي فَبِالأَكبَرِ اسْــقِنِي[٧] .....

- إتباع الكلمة في التنوين لكلمة أخرى منوّنة صحبتها.

- إتباع كلمة في إبدال الواو فيها همزة لهمزة في أخرى. وغير ذلك أمثلة أخرى في الأشباه والنظــائر ١/١٥-٢٢.

(١) النساء: ٤.

(٢) المدثر: ٢٢.

(٣) انظر: الإتباع والمزاوجة ٧١، المزهر ١/٤١٤، الكليات ٢٩.

(٤) إكمال المعلم١/٢٣٠.

(٥) أخرجه ابن ماجه في سننه ٢٧٧، باب ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور، حديث رقم (١٥٧٤)، والحديث في الترغيب والترهيب ١٢٧٦، وفي مجمع الزوائد ٣/٩٨.

(٦) انظر: أدب الكاتب ٦٠٠-٦٠١، وانظر: المعلم بفوائد مسلم ١/٢٨٥-٢٨٦، وانظر: إكمال المعلــم ١/٢٣٠، كما ذكر هذا الرأي ابن الصلاح، لكنه لم ينسبه إلى الفراء في كتابه صيانة صحيح مسلم ١٥٢.

(٧) البيت من الطويل، وهو للنعمان بن نضلة العدوي في الاشــتقاق ١/١٣٩، الأزهيــة ٢١٨، ولــسان العــرب ١٢/٥٧٢، وعجزه:

..... ولاَ تَــسْقِنِي بِالأَصْــغَرِ المتَــثَلِّمِ

لكنهُ هنا خَرجَ على الإتباعِ كما قالوا: العَشايَا والغَدايَا، وغداة جمعُها الغَدَوات، لكنه أُتبِعَ»[١]، وابن جني في المحتسب يرى أن نَدَامَى جمع نَدْمَان، والأصل نَدَامين، ثم أُبدِلَت النون ياءً، وأُدغِمَت كلٌّ من اليائين فأصبحت نَدَاميَّ، ثم حذفت إحداهما بغية التخفيف، وأُبدِلت الكسرة بفتحة لتصير نَدَامَى[٢].

كما ذكر القاضي عياض رواية الهروي للحديث: (ولا نادمين)[٣]، وَجاء الحديث في سنن النسائي برواية: ((مَرحبًا بالوفدِ، ليس بالخَزايَا ولا النادِمينَ))[٤] على الأصلِ دون إتباعٍ.

وذهب القزاز[٥] إلى أنّ نَدْمَان هي بمعنى نَادِم[٦]، وإلى ذلك ذهب الجوهري في صحاحه[٧]، وعليه يكون جمعُها على نَدَامى موافقًا للأصل، وليس على الإتباع؛ ذلك أنّ (فَعْلاَن) إذا كان صفةً فمؤنثهُ (فَعْلَى)، فإنه يُجمَع قياسًا على (فَعَالَى)، مثل: سَكْران وسَكَارَى، وخَزْيَان وخَزَايَا[٨].

والراجح هنا أن الرأي الأول هو الأصوب؛ حيث إنّ كلمة (نَادِم) على وزن (فَاعِل)،

---

(١) قول الخطابي في فتح الباري ١/١٦٠.

(٢) انظر: المحتسب ٢/٧٢.

(٣) إكمال المعلم ١/٢٣٠-٢٣١.

(٤) السنن الكبرى ٥/١١١، كتاب الأشربة، باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شرب المسكر، حديث رقم (٥١٨٢).

(٥) هو: أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمي القيروانيّ النحويّ، المعروف بالقزّاز نسبة إلى عمل القزّ وبيعه، كان الغالب عليه علم النحو واللغة والافتنان في التآليف، له من التصانيف: كتاب (الجامع في اللغة)، وهو أكبر كتاب صُنِّفَ من هذا النوع، وكتاب (المقصورة)، و(التعريض والتصريح)، و(إعراب الدُّريديّة)، وصَنّف (كتاب العشرات في اللغة)، توفي في القَيروان سنة اثنتي عشرة وأربعمائة. انظر: ترجمته في: إنباه الرواة ٣/٨٤-٨٧، وفيات الأعيان ٤/٣٧٤-٣٧٦، سير أعلام النبلاء ١٧/٣٢٦-٣٢٧، الوافي بالوفيات ٢/٢٢٦-٢٢٧.

(٦) حكاه المازري في المعلم ١/٢٨٦، والقاضي عياض في إكمال المعلم ١/٢٣٠، وابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم ١٥٣، وكذلك حكاه ابن حجر العسقلاني في فتح الباري ١/١٦٠.

(٧) انظر: الصحاح ٥/٢٠٤٠ (ندم).

(٨) انظر: الكتاب ٣/٦٤٥، شرح الشافية ٢/١٧٣.

صفة لمذكر عاقل، خالية من التاء، وحقها في القياس أن تُجمع جمعًا مذكرًا سالمًا[١]، فيكون القول: (ولا نادمِين)، على غرار قوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ﴾[٢]، فالمعنى المقصود من الحديث الشريف الترحيب بهم لدخولهم الدين، دون أن يلحق بهم خزي أو مهانة ومذلة، وعليه تكون (ندامى) جمعًا لنادم لا لنديم، وإنما جاء جمعها ندامى بسبب الإتباع لكلمة (خزَايا) والمجاورة لها، والإتباع من أساليب الفصاحة والبلاغة المشهورة في اللغة العربية، وله أمثلة كثيرة ورد منها في القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾[٣]، وقوله ﷻ: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَـٰفِرِينَ سَلَـٰسِلاَ وَأَغْلَـٰلاَ وَسَعِيرًا﴾[٤]، والعرب تقول: جائع نائع، عطشان نطشان، شيطان ليطان[٥]، وغير ذلك الكثير مما اشتُهر فيه الإتباع وإن خالف القياس في بعض جوانبه اللغوية.

٢- جمعُ نعيّ على نَعَايَا:

نقل القاضي عِياض عن المازري جواز جمع كلمة نَعِيّ على نَعَايا، وذلك في بدء شرحه لحديث سعيد بن المسيب الذي رواه عن أبي هريرة ﷺ وفيه قال: ((أنّ رسول الله ﷺ نَعَى للنَّاسِ النّجَاشي...))[٦]، والنَّعْيُ: خَبَرُ الموْتِ، وكذلكَ النَّعِيُّ، يُقالُ: نَعَى الميِّتَ يَنْعَاهُ نَعْيًا ونَعِيًّا إذا أذَاعَ مَوْتَهُ وأخْبَرَ بِهِ[٧]، والنَّعْي: الفعل، ويجوز أن يُجمع النَّعِيّ على نَعَايَا مثل صَفي وصفايا، وبري وبَرايا[٨].

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١٩٠-١٩٢، وانظر: همع الهوامع ١٥١/١.

(٢) المؤمنون: ٤٠.

(٣) النساء: ٤.

(٤) الإنسان: ٤.

(٥) انظر: الإتباع في فقه اللغة للثعالبي ٣٧٣، الغرة في شرح اللمع ٩٧٢/٢-٩٧٤، وانظر: أمثلة عليه وما كتب فيه العلماء في المزهر ٤١٤/١-٤٢٥.

(٦) إكمال المعلم ٤١٢/٣، كتاب الجنائز، باب التكبير على الجنائز، حديث رقم (٩٥١).

(٧) انظر: الصحاح ٢٥١٢/٦، وانظر: المحكم ١٨٤/٢ (نعى)، مشارق الأنوار ١٩/٢ (نعى)، وانظر: المصباح المنير ٨٤٤/٢، لسان العرب /٤٤٨٦ (نعا).

(٨) الغريبين في القرآن والحديث ١٨٦٣.

جاء في حديث شدّاد بن أوس: ((يا نَعَايَا العَرَب...))[١]، ذكر الأصمعي وغيره أنّ المقصود نَعَاء العرب، والتقدير: انْعَ العَرب، وقد يكون المراد من (يا نعاء العرب): يا هؤلاء انعوا العرب، فهو أسلوب أمر، والمنادى محذوف تقديره: يا هذا أو يا هؤلاء، و(نَعَاء) من (نَعَيتُ) كَـ(دَراك)، وتكون (نَعَاء فلانًا) بمعنى: انعَ فلانًا، كما في دَرَاك فلانًا، أي: أَدْرِكه[٢]، ومنه قول الكميت:

نَعَاءِ جُذامًا غيرَ مَـوْتٍ ولاَ قَتْـلِ ولكنْ فِرَاقًا للدَّعَائمِ والأَصْـلِ[٣]

وفي رواية: (يا نُعْيَانَ العرَب)، ويكون المراد المصدر نَعَيْتُهُ نَعْيًا ونُعْيَانًا، وحكمه كما قال الهروي: «جَائزٌ حَسَنٌ»[٤]، وقيل: (نُعْيان) جمع ناعٍ كما في في رُعْيان جمع راعٍ[٥].

وقد أجمل الزمخشري في نَعَايا ثلاثة أوجه[٦]:

الأول: أن تكون (نَعَايَا) جمع المصدر (نَعِيّ)، كما في صَفِيّ صَفَايَا.

الثاني: أن تكون اسم جمع، نحو أخيّة أخَايا.

الثالث: أن تكون جمع اسم الفعل (نَعَاء).

و(نَعيّ) على وزن (فَعِيل) ومن ثَم فإن جمعه قياسًا يكون على أحد الأوزان:

- أَفْعِلَة.
- فُعْلاَن.
- فُعَلاء.
- فِعَال.

---

(١) الحديث في غريب الحديث للهروي ١٩١/٥، النهاية في غريب الحديث والأثر ٨٥/٥.

(٢) انظر: إصلاح المنطق ١٧٩، الغريبين في القرآن والحديث ١٨٦٣، غريب الحديث للهروي ١٩١/٥-١٩٣، النهاية في غريب الحديث ٨٥/٥-٨٦.

(٣) البيت من الطويل في ديوان الكميت ٣٤٧، والكتاب ٢٧٦/١، وشرح المفصل ٥١/٤، والإنصاف ٤٢٣.

(٤) غريب الحديث للهروي ١٩٣/٥.

(٥) انظر: الغريبين في القرآن والحديث ١٨٦٣ وجاء فيه: (راعٍ وراعيان) والصواب: (رُعْيان)، وانظر: النهاية في غريب الحديث ٨٦/٥.

(٦) انظر: الفائق ١٠٩/٣.

وإن كان وصفًا بمعنى مفعول دالاً على توجع أو هلاك نحو أسير فيُجمَع على (فَعْلَى) فيُقال: أَسْرَى[١]، ولربما جمعوا (نَعيّ) على (نَعَايَا)، كما جمعوا (يَتيم) على (يَتامَى)؛ لما في دلالتهما على التوجع والألم[٢]، غير أن هذا الجمع غير صحيح من ناحية القياس؛ إذ إن (النعيّ) وإن كان يدل على ابتلاء ومُصاب إلا أنه جاء على صيغة فَعيل بمعنى فَاعل، وليس بمعنى مفعول فاختل الشرط، كما أن ما جاء دالاً على هذا المعنى على وزن فعيل فإنه يُجمَع على وزن (فَعْلى)، كما في جريح وجرْحَى، ومَريض ومَرْضى، فضلاً عن أنه يُشترط في جمع المذكر على وزن (فَعَالَى) أن يكون على فَعلاَن فَعْلَى، نحو: سَكْران وسَكارَى، نَدْمان ونَدَامَى، ولعل اشتراك هذه المفردات في الدلالة على التوجع والتألم ما جعل العرب تقول في جمعها (نَعَايَا)، فيكون من باب الجمع على المعنى دون اللفظ[٣].

خلاصة القول أن جمع نَعيّ على نَعَايَا مخالف للقياس، وحكمه مقصور على السماع.

---

(١) انظر: ما يُجمع عليه فَعيل في الكتاب ٣/٦٠٤، ٦٠٥، ٦١١، وجمع فعيل بمعنى مفعول في ٣/٦٤٧، ٦٤٨، ٦٥٠.

(٢) انظر: شرح الشافية ٢/١٤٤-١٤٦.

(٣) انظر: ما يُجمَع على معناه دون لفظه في شرح الأصول للرماني ٨٦-٨٧، الفصول في العربية لابن الدهان ٧٢.

المسألة الخامسة: جمع كلمة (صِنْو):

جاء في الحديث الشريف: ((أَمَا شَعَرْتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ؟))[١]، المراد بقوله: (صِنْوُ أَبِيهِ) أنّ أصلهما واحد، والصِّنْو: الأخُ الشَّقيقُ، والعَمُّ والابنُ، «يُقال: فلان صُنو فلان: أي أخوه، ولا يُسمَّى صِنْوًا حتى يكون معه آخر، فهما حينئذٍ صنوان، وكل منهما صنو صاحبه»[٢]، والصنو المثل[٣]، وأصل استخدام هذه الكلمة في النخيل، قال الفراء: «الصِّنْوَان: النخلات يكون أصلهنَّ واحدًا»[٤]، وقال الزجاج: «ومعنى الصنوان: أن يكون الأصل واحدًا وفيه النخلتان والثلاث والأكثر»[٥]، وقد أشار المازري إلى أنها تُجمَع على صنوان، وكذلك على أصْنَاء مثل: اسْم وأَسْمَاء، ثم قال: «فإذا أردْتَ الجمعَ المكسر قلت: الصِّنِيّ الصُّنِيّ»[٦]، وهو ما كان قد ذكره الزجاج في جمعها[٧]، والأصل أن كلمة (صِنْو) على وزن (فِعْل) فتُجمعُ في القلة قياسًا على أفْعَال، وتكون (أَصْنَاء)[٨]، وهو ما ذكر ابن دريد أنه الأصل[٩]، كما تُجمع في الكثرة على (فُعُول) قياسًا فيُقال: (صُنِيّ)، وسماعًا تُجمَعُ في الكثرة على فِعْلان (صِنْوان)، أو فُعْلان (صُنْوَان)[١٠]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ﴾[١١]، والقلة والكثرة كلاهما جمعا تكسير، كما يُقال كذلك: صِنْيان وصُنْيان[١٢].

---

(١) إكمال المعلم ٤٧٥/٣.

(٢) تهذيب اللغة ٢٤٣/١٢ (صنا)، لسان العرب ٢٥١٣ (صنا).

(٣) انظر: تهذيب اللغة ٢٤٣/١٢-٢٤٤ (صنا)، الصحاح ٢٤٠٤/٦ (صنا)، المحكم ٢٤٩/٨ (صنو)، لسان العرب ٢٥١٣ (صنا).

(٤) معاني القرآن ٥٨/٢-٥٩.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١٣٨/٣.

(٦) إكمال المعلم ٤٧٥/٣.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٣٨/٣.

(٨) انظر: ما يُجمع عليه (فِعْل) قياسًا في الكتاب ٥٧٤/٣، ٥٧٥، ٥٩١، شرح الرضي على الشافية ٩٣/٢.

(٩) انظر: جمهرة اللغة ٩٠٠ (صنو).

(١٠) انظر: شرح المفصل ٢٤١/٣، شرح تسهيل الفوائد ٨١١/٢،

(١١) الرعد: ٤.

(١٢) انظر: ليس في كلام العرب ١٦٠، المخصص ١١٤/١١.

وقد ذهب ابن مالك في التسهيل إلى أنّ تكسير (فِعْل) على (فُعْلان) من القياسي، بينما يُحفظ في تكسير (فِعْل) على (فِعْلان)[١]، وذكر في شرح الكافية الشافية أنّ (فِعْل) مما يجمَع على (فِعْلان)، دون أن يحكم عليه بالقلة أو السماع[٢]، بينما صنّف تكسير (فِعْل) على (فُعْلان) من القليل[٣]، وبابهما السماع عند كل من: سيبويه[٤]، وابن الحاجب والرضي[٥]، والمرادي[٦]، والأشموني[٧]، والأزهري[٨].

وتأتي (صنْوان) بكسر الصاد أو بضمها، فمن ضَمّها جعلها مثل ذِئْب وَذُؤْبَان، وهو ما حكاه أبو علي الفارسي[٩]، ونقله عنه ابن سيده في المخصص، فقد ذكر أنه ربما تعاقب (فعلان) بالكسر والضم على البناء الواحد، كما في كلمة (صنْوان)، وهذا جائز[١٠]، وقد حكى سيبويه الضمّ فيه، ولكن الكسر في استعماله أكثر[١١]، وحكى بعضهم أن الكسر لغة أهل الحجاز، في حين أن الضم لغة بني تميم وقيس، منهم: ابن جني[١٢]، والزمخشري[١٣]، والسمين الحلبي[١٤]، وقد قرأ عاصم وَمجاهد، وزيد بن علي والسلمي بضم الصاد، أما قراءة البقية فبالكسر[١٥]، وقرأ كل من: الحسن وقتادة (صَنْوَان) بفتح الصاد[١٦]، غير أنّ ما جاء منه بالفتح لا يدخل ضمن دائرة الجموع، وإنما من باب اسم الجمع، كالسَّعْدَان،

(١) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢٧٦.
(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٥٩.
(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٦٠.
(٤) انظر: الكتاب ٥٧٦/٣.
(٥) انظر: شرح الشافية ٩٣/٢.
(٦) انظر: شرح تسهيل الفوائد ٨١١/٢-٨١٢.
(٧) انظر: شرح الأشموني ٦٩٠/٣.
(٨) انظر: شرح التصريح ٥٤٣/٢.
(٩) انظر: الحجة ٩/٥.
(١٠) انظر: المخصص ١١٤/١١.
(١١) انظر: الكتاب ٥٧٦/٣.
(١٢) انظر: المحتسب ٣٥١/١.
(١٣) انظر: الكشاف ٣٣٣/٣.
(١٤) انظر: الدر المصون ١٤/٧.
(١٥) انظر: السبعة في القرءات ٣٥٦، الحجة في القراءات السبعة ٦/٥، المحتسب ٣٥١/١، الجامع لأحكام القرآن ١١/١٢، البحر المحيط ٣٥٧/٥.
(١٦) انظر: المحتسب ٣٥١/١، البحر المحيط ٣٥٧/٥، الدر المصون ١٤/٧.

والضّمْرَان[١]؛ إذ ليس من أبنية تكسيره (فَعْلاَن)[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن (صنْوان) من الجموع التي شابهت المثنى، ويفرق بينهما من خلال التنوين والحركات في آخر الكلمة، فيكون لفظ (صنوانِ) بالكسر للمثنى في كل حال، و(صنوانٌ) متصرفة حسب موقعها الإعرابي لجمع التكسير[٣].

وأبو حيان الأندلسي يقول: «نظير هذه الكلمة قِنْو وقنْوان ولا يوجد لهما ثالث»[٤]، بينما حصر ابن خالويه الألفاظ التي شابهت في تثنيتها الجمع في أسماء ثلاثة[٥]: الصِّنْوُ، القِنْوُ[٦]، الرِّئْدُ[٧]، فيُقال في تثنيتها: صِنْوانِ، وقِنْوانِ، ورَئْدَانِ، وفي الجمع: صِنْوَانٌ، وقِنْوَانٌ، ورِئْدَانٌ، وحكم عليها بقوله: «وهذا نادرٌ مليحٌ»[٨]، وزاد عليها ابن جني مجموعة من الألفاظ: حِسْل وَحِسْلان[٩]، وَخِشْف وَخِشْفَان[١٠]، وسِيد وَسِيدان[١١]، وَمثله: كِيرُ الحدّاد وَكِيرَان، وَخِيط وَخِيطان[١٢]، وغير ذلك من الأمثلة[١٣] التي تُحفظ عن العرب ولا يُقاس عليها.

---

(١) انظر: المحتسب ٣٥٣/١، البحر المحيط ٣٥٧/٥، الدر المصون ١٤/٧.

(٢) انظر: الدر المصون ١٤/٧.

(٣) انظر: العين ١٥٨/٧ (صنو)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٧٦١/٦، ليس في كلام العرب ١٥٩، الصحاح ٢٤٠٤/٦، تهذيب اللغة ٢٤٣/١٢، الجامع لأحكام القرآن ١٢/١٢، لسان العرب ٢٥١٣.

(٤) تفسير البحر المحيط ٣٥٧/٥.

(٥) انظر: ليس في كلام العرب ١٥٩، ١٦٠.

(٦) القنو: عذق النخلة ويُسمَّى الكِباسة. انظر: الصحاح ٢٤٦٨/٦ (قنا)، لسان العرب ٣٧٦١ (قنا)، القاموس المحيط ١٣٧٦ (قنو).

(٧) الرئد: هو التِّرْب. انظر: الصحاح٤٧١/٢(رأد)، لسان العرب١٥٣٢(رأد)، القاموس المحيط٦٠٣ (رأد).

(٨) ليس في كلام العرب ١٥٩.

(٩) الحِسْل: ولد الضب حين يخرج من بيضته. انظر: القاموس المحيط ٣٦٢ (حسل).

(١٠) الخَشْف: ولد الظبي أول ما يُولد وأول مشيه. انظر: لسان العرب ١١٦٦ (خشف)، القاموس المحيط ٤٦٩ (خشف).

(١١) السِّيد: الذئب. انظر: لسان العرب ٢١٦٨ (سيد).

(١٢) الخِيط: الجماعة من النعام والجراد. انظر: لسان العرب ١٣٠٣ (خيط)، القاموس ٥١٦ (خيط).

(١٣) انظر: المحتسب ٣٥٣/٣.

المسألة السادسة: اشتقاق (طاغوت) وجمعه:

جاء في الحديث عن النبي ﷺ قوله: ((لاَ تَحْلِفُوا بِالطَّوَاغِي...))[١]، وأوضح القاضي عياض أن المقصود بالطواغي الأصنام، وهي جمع واحدها طاغية[٢]، وهو القياس؛ ذلك أن (طاغِيَة) على وزن فَاعِلَة؛ لذلك تُجمَعُ في التكسير على (فَوَاعِل) فتكون (طَوَاغي)[٣]، وفي رواية: ((لا تَحْلِفُوا بآبائكم ولا بالطّواغيت))[٤]، والطاغوت كذلك يعني الصنم وكل ما عُبِد من دون الله ﷻ[٥]، وفي الجمع يُقال: طَوَاغيت[٦]، وحكى اللحياني[٧] الجمع على طواغٍ[٨]، إضافة إلى أن (طاغوت) من الألفاظ التي تُستخدم في الجمع والإفراد، كما تُستخدم للمذكر والمؤنث على حد سواء[٩]، وفي ذلك يقول القاضي عياض: «وقد يكون الطاغوت جمعًا وواحدًا ومؤنثًا ومذكرًا...»[١٠]، واحتج لذلك بالآيتين الكريمتين: ﴿وَٱلَّذِينَ

---

(١) إكمال المعلم ٤٠٤/٥، كتاب الأيمان/ باب مَن حلف باللّات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله، حديث رقم (١٦٤٨).

(٢) انظر: إكمال المعلم ٤٠٤/٥.

(٣) انظر: الكتاب ٦٣٢/٣-٦٣٣، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٧٣.

(٤) السنن الكبرى للنسائي ٤٣٦/٤، كتاب الأَيْمان والنذور، الحلف بالطواغيت، حديث رقم (٤٦٩٨)، والسنن الكبرى للبيهقي ٥١/١٠، كتاب الأَيْمان، باب كراهية الحلف بغير الله ﷻ، حديث رقم (١٩٨٢٧).

(٥) انظر: معاني الطاغوت: لسان العرب ٢٦٧٧-٢٦٧٩ (طغى)، تاج العروس ٤٩٤/٣٨-٤٩٧ (طغو).

(٦) انظر: إكمال المعلم ٤٠٤/٥.

(٧) هو: علي بن حازم الختلي اللحيانيّ، وقيل: علي بن المبارك اللحياني، من بني لحيان بن هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر، وقيل: سُمّي اللحياني لعظم لحيته، ويُعرف أيضًا باسم علي بن المبارك الأحمر (الأحمر النحويّ)، توفي في حدود المائتين، وقيل: كان حيًّا قبل ٢٠٧هـ، لغويّ عاصر الفراء وتصدّر في أيامه، صاحب (كتاب النوادر). أخذ اللحياني عن أبي زيد، وأبي عمرو الشيباني، وأبي عبيدة والأصمعي، وعمدته على الكسائي، وأخذ عنه القاسم بن سلام. انظر: ترجمته في: مراتب النحويين لأبي الطيب ٨٩-٩٠، معجم الأدباء ١٨٤٣-١٨٤٤، إنباه الرواة ٢٥٥/٢، الوافي بالوفيات ٢٦٣/٢١، بغية الوعاة ١٨٥/٢.

(٨) انظر: المحكم ٢٩/٦ (طغو).

(٩) انظر: الكتاب ٢٤٠/٣، المذكر والمؤنث للسجستاني ١٧١-١٧٢، أدب الكاتب ٧٩٠، ليس في كلام العرب ٢٦٨.

(١٠) إكمال المعلم ٤٠٤/٥.

ٱجۡتَنَبُوا ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعۡبُدُوهَا﴾[١]، جاءت مؤنثة، وفي قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓا أَن يَكۡفُرُوا بِهِۦ﴾[٢]، على صيغة التذكير.

وكلمة (الطاغوت) في اشتقاقها وَوزنها تحتمل أحد أمرين:

- الأول أن تكون مشتقة من (طَغَى)، فقيل: إنها على وزن (فَعَلُوت)، وأصلها (طَغَيُوت)، قُدِّمت الياء قبل الغين، وقُلبَت ألفًا؛ لأنها مفتوحة وما قبلها مفتوح، وهو ما ذكره الطبريّ[٣]، وابن جني[٤]، وابن سيده[٥]، ونقله ابن منظور في اللسان[٦].
- أو تكون (طَغَا)، فيكون أصلها (طَغَوُوت)، على وزن (فَعَلُوت)، ثم قُدِّمت اللام موضع العين فصارت بعد القلب (طَيَغُوت) أو (طَوَغُوت)؛ ونظرًا لأن الياء أو الواو منهما متحركتان وما قبلهما مفتوح قُلِب كل منهما ألفًا لتكون (طَاغُوت)، والوزن بعد القلب (فَلَعُوت)، وهو الرأي الذي أنس به ابن جني[٧]، وذهب إليه أبو حيان[٨]، ورجحه ابن سيده في المحكم[٩].

كذلك وردت بعض الأقوال في أوزان أخرى لكلمة (طاغوت) منها:

فَاعُول: وتكون تاؤها عوضًا عن الواو، وهو ما نقله كلٌ من أبي حيان[١٠]، والسيوطي[١١]، والزَّبيدي[١٢] عن بعضهم، ويرى البعض أن (طَاغُوت) تاؤها زائدة وهي مشتقة من (طَغَى)، حكاه ابن جني[١٣]، ونقله الأزهري عن الليث[١]، وقال به ابن عصفور[٢].

---

(١) الزمر: ١٧. وفي إكمال المعلم جاءت الآية: ﴿وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ...﴾ [النحل: ٣٦]، والصحيح ما أثبته في المتن.
(٢) النساء: ٦٠.
(٣) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٧٨٧/٢.
(٤) انظر: المحتسب ١٣١/١-١٣٢،
(٥) انظر: المحكم ٨/٦ (طغي).
(٦) انظر: لسان العرب ٢٦٧٨ (طغى).
(٧) انظر: المحتسب ١٣٢/١.
(٨) انظر: تفسير البحر المحيط ٢٨١/٢.
(٩) انظر: المحكم ٢٩/٦ (طغو).
(١٠) انظر: تفسير البحر المحيط ٢٨٢/٢.
(١١) انظر: المزهر في اللغة ٢٥/٢.
(١٢) انظر: تاج العروس ٤٩٦/٣٨ (طغو).
(١٣) انظر: سر صناعة الإعراب ١٥٨.

- فَاعَلُوت: يكون على الزيادة والأصل (طَاغَيُوت)، ذكره ابن القطاع[٣] والسيوطي في المزهر[٤].
- فَلْعُوت: نقله ابن القطاع[٥] وكذلك السيوطي[٦].

وجمع (طَاغُوت) باعتبار أن أصل لامه ياءٌ، وأنه مشتق من (طَغَى) يستدعي في القياس أن يكون (طَيَاغيت)، ولكن بعد نقل (طاغوت) وقلبه صار كأنه (فَاعُول)، وعند الجمع قُلبت الألف واوًا كما في عَاقُول وعَوَاقِيل، فكانت (طَوَاغيت)، وهذا مما هو شائع ومعروف في كلام العرب.

أما القول بأنه مشتق من (طَغَا) بالواو فإن جمع (طَاغُوت) على (طَواغيت) لا إشكال فيه؛ إذ الألف بدل من لام (طَغوت)، ثم رُدّت إلى أصلها الواو عند تحريكها، فكانت (طَواغيت) على وزن (فَلاَعِيت)، ولو جاءت على الأصل لكانت (طَغَاويت) أو (طَغَاييت)[٧].

---

(١) تهذيب اللغة ١٦٨/٨.
(٢) انظر: الممتع الكبير ١٨٣.
(٣) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٨٢.
(٤) المزهر في اللغة ٢٥/٢.
(٥) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٨٢.
(٦) انظر: المزهر في اللغة ٢٥/٢.
(٧) انظر: المحتسب ١٣٢/١.

المسألة السابعة: ما جاء في الجمع (أجَادِب):

قسّمَ النبي ﷺ الناس في موقفهم إزاء ما بُعثَ به من العلم والهدى إلى طوائف مشبّهًا إياهم بالأرض، فكانت منهم طائفة قال فيها: ((...وكَانَ مِنْهَا أَجَادِبُ، أَمْسَكَت الماء...))[(١)]، ذكر القاضي عياض في تفسير كلمة (أَجَادِب) قول الخطابي[(٢)]: «الأَجادب: صِلاب الأرض التي تُمسك الماء، فلا يُسرع إليه النضوب»[(٣)]، وقول الأصمعي: «الأجادب من الأرض: ما لم يُنبت الكلأ، معناه: أنه أجرد بارزة، لا يسترها النبات»[(٤)]، ثم عقّب القاضي عياض بأن معناه من الجدب الذي هو ضد الخصب[(٥)]، وقد ورد في هذه الكلمة عدة روايات منها: أَحازب، أو أَخَاذات، وأَجارِد، وغيرها من الروايات التي نفاها القاضي

---

(١) إكمال المعلم ٢٤٩/٧، كتاب الفضائل، باب بيان مثَل ما بُعِثَ به النبيﷺ من الهدى والعلم، حديث رقم (٢٢٨٢).

(٢) هو: حَمْد أو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطّابي، أبو سليمان البُسْتيّ نسبةً إلى مدينة بُسْت من بلاد كابل، وُلد في رجب سنة تسع عشرة وثلاثمائة، رحل إلى العراق والحجاز، وجال في خراسان وخرج إلى ما وراء النهر، كان يُشبَّه في عصره بأبي عبيد القاسم بن سلام علمًا وأدبًا، وزهدًا وورعًا، وتدريسًا وتأليفًا، كان محدثًا فقيهًا أديبًا شاعرًا لغويًّا، أخذ اللغة والأدب عن أبي عمر الزاهد، سمع أبا سعيد ابن الأعرابي بمكة، وأبا علي إسماعيل الصفار، وأبا جعفر الزرار وغيرهم من علماء العراق، وأبا بكر بن داسه بالبصرة، وأبا العباس الأصم وطبقته بنيسابور، وتفقّه عن أبي بكر القفّال الشاشي، وأبي علي بن أبي هريرة ونظرائهما من فقهاء أصحاب الشافعي، روَى عنه الحافظ أبو عبد الله بن البيع المعروف بالحاكم النيسابوري، والحافظ المؤرخ عبد الغافر بن محمد الفارسي، وأبو حامد الأسفراييني، وأبو عمرو محمد بن عبد الله الرزجاهي، وأبو عبيد الهرويّ اللغويّ، والثعالبيّ، وغيرهم. من أشهر كتبه: (معالم السنن) شرح السنن لأبي داود، (غريب الحديث)، كتاب (تفسير أسامي الرب عزّ وجلّ)، (شرح الأدعية الماثورة)، (كتاب أعلام الحديث). توفي الخطابي ببُست في شهر ربيع الآخر سنة ثمانٍ وثمانين وثلاثمائة. انظر: ترجمته في: إنباه الرواة ١٦٠/١، معجم الأدباء ٤٨٦-٤٩٠، ١٢٠٥-١٢٠٧، تذكرة الحفاظ ١٠١٨/٣-١٠٢٠، سير أعلام النبلاء ٢٣/١٧-٢٨، الوافي بالوفيات ٢٠٧/٧-٢٠٨.

(٣) إكمال المعلم ٢٤٩/٧، مطالع الأنوار ٩٩/٢.

(٤) إكمال المعلم ٢٤٩/٧-٢٥٠. وفي نقله لكلام الأصمعي اضطراب فقد جاء عن النووي ما نصه: «قَالَ الْأَصْمَعِيُّ الْأَجَارِدُ مِنَ الْأَرْضِ مالا يُنْبِتُ الْكَلَأَ، مَعْنَاهُ أَنَّهَا جَرْدَاءُ هَزْرَةٌ لَا يَسْتُرُهَا النَّبَاتُ» المنهاج شرح صحيح مسلم١٥/٤٧.

(٥) انظر: إكمال المعلم ٢٥٠/٧، ومشارق الأنوار ١٤٢/١، وانظر: معاني (جدب) في: الصحاح ٩٧/١ (جدب)، المحكم ٢٤٢/٧-٢٤٣ (جدب).

وأثبت أن المقصود (أَجادب): وهو ما أثبته المازري قبله[١]، كما ذكر المازري أنها قد تكون (أجاذب) بالذال إن ساعدته الرواية[٢].

أما من الناحية الصرفية لكلمة (أَجَادِب) فقد أورد القاضي عياض ما قيل في كونها جمعًا مفردها (جَدْب)، وجمعها هذا مخالف للقياس، والقياس يقتضي أن يكون (أجَادِب) جمعَ (أَجْدَب)، وهو كما قالوا: إن (محاسن) جمع (حسن)، والأَوْلَى أن يكون جمع (مُحسن)، وكذا في متشابه جمع شبه، وقياسه أن يكون جمع مشبه[٣]، وقيل: إن (أَجادب) قد يكون جمع (أَجْدُب) الذي هو جمع (جَدْب)، وبذلك يكون (أَجَادِب) جمعَ جمعٍ، وقيل: أَرضٌ جَدْبٌ وجَدْبَةٌ: مُجْدِبَةٌ والجمعُ (جُدُوب)[٤]، كما حكى اللحياني: «أرض جُدُوب، كأنهم جعلوا كل جزء منها جَدْبا ثم جمعوه على هذا»[٥].

فإذا كان المفرد (جَدْب) على وزن (فَعْل)، فالقياس في الاسم إن كان ثلاثيًّا غير معتل العين أن يُجمَع في القلة على (أَفْعُل)، فيُقال: (أَجْدُب)، وفي الكثرة على (فِعَال) وتكون (جِدَاب)، أو على (فُعُول) فتقول: (جُدُوب)[٦]، أما (أَجْدَب) فعلى وزن (أَفْعَل)، ثلاثي مزيد بالهمزة، ومن ثمَّ فإن قياس جمعها على (أَفَاعِل)؛ حيث يُجمع (أَفْعل) على (أَفاعل) في حالتين:

- ما كان على وزن (أَفْعَل)، وكان اسمًا، نحو: أَفْكَل.
- الصفة الغالبة التي لا يكاد يذكر معها الموصوف لمشابهتها الاسم كالأَبرق والأبطح[٧].

---

(١) انظر: المعلم ٢١٣/٣، إكمال المعلم ٢٤٩/٧.

(٢) انظر: المعلم ٢١٣/٣-٢١٤.

(٣) انظر: إكمال المعلم ٢٥٠/٧، ومشارق الأنوار ١٤٢/١، وذكره ابن قرقول في مطالع الأنوار ٩٩/٢.

(٤) انظر: المحكم ٢٤٢/٧، ٢٤٣ (جدب)، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٤٢/١-٢٤٣ (جدب)، لسان العرب ٥٨٨ (جدب)، تاج العروس ١٣٨/٢-١٣٩ (جدب).

(٥) انظر: المحكم ٢٤٢/٧- ٢٤٣ (جدب)، لسان العرب ٥٨٨ (جدب)، تاج العروس ١٣٨/٢-١٣٩ (جدب).

(٦) انظر: الكتاب ٥٧٦/٣، المقتضب ١٩٣/٢، ١٩٤، اللمع ١١٦، شرح الأشموني ٦٧١/٣، ٦٨٥، ٦٨٧.

(٧) انظر: الكتاب ٦٤٤/٣، شرح الشافية ١٦٨/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ١٨٩/٢-١٩٠.

أيضًا فقد أورد القاضي عياض حكاية الهروي: (أجارد)، وكونها جمع (أَجْرَد)[1]، وهو وإن خالف اللفظ إلا أنه من الناحية الصرفية موافق للقياس.

وخلاصة القول أن (أَجْدَب) كما سبق اسم للمجدب، وعليه يكون جمعه على (أَجادِب) قياسيًّا، ويكون (أَجَادِب) جمعًا (لأَجْدُب) وليس لكلمة (جَدْب) كما يرى البعض، وهو الرأي الذي قال به القاضي عياض بداية، وهو الرأي الأصوب في القياس والله أعلم.

(١) انظر: إكمال المعلم ٧/٢٥٠.

المسألة الثامنة: مما جاء من الجمع (ضَبَائِر):

جاء في حديث أهل النار عن النبيﷺ قوله: ((فَجِيءَ بهم ضَبَائِرَ ضَبَائِر...))[١]، المقصود بالضبائر في الحديث: جماعات متفرقة من الناس[٢]، وفي الجمع (ضبائر) أقوال:

- أن (ضبائر) جمع كلمة (ضِبَارة)، فتكون كَعِمَارة، وجمعها على عَمائر، وهذا الرأي قال به الهروي[٣]، ونقله عنه المازري ووافقه القاضي عياض [٤]، يقال في المفرد: ضِبَار، وضَبَارة[٥].
- أن كلمة (أضابر) هي جمع كلمة (إضبارة)، نقله القاضي عياض عن الكناني، ثم ردّ القاضي هذا الرأي بقول الهروي السابق، وقال بأن الكنانيّ لم يعرف ضِبَارَة؛ ولذلك أنكر الجمع ضَبَاير[٦].

وفي كتاب (مشارق الأنوار) يقول القاضي: «رأيتُ لبعضِ المتعسفين أنّ صواب هذه اللفظة عندهُ أَضابِر جمع إِضْبارَة، وكذا قال ثابت: إِضْبارَةٌ من كتبٍ، ولا يُقال: ضبارة، وغيره يصححها، وضبارة صحيح محكي، وقد رواها أهل اللغة وشرحوها»[٧].

كما جاء عن الخليل بن أحمد أن الإضبارة حُزْمَةٌ من صُحُف أو سهام ونحوِهما، والضِّبارةُ لغة فيها[٨]، وروى ابن السكيت: إضبارة، أو إضمامة، والجمع أضابير وأضاميم[٩]، ورأي الزمخشري أن (ضَبائِر) جمع ضبارة كجمع عمارة على عمائِر[١٠]، وهو بذلك موافق

---

(١) إكمال المعلم ٥٥٥/١، كتاب الإيمان، باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار، حديث رقم (١٨٥).

(٢) انظر: المعنى في: الجامع في غريب الحديث ٤١٤/٣، لسان العرب ٢٥٤٧ (ضبر)، تاج العروس ٣٨١/١٢ (ضبر).

(٣) انظر: الغريبين في القرآن والحديث ١١١٢.

(٤) انظر: إكمال المعلم ٥٦٢/١.

(٥) انظر: إكمال المعلم ٥٦٢/١، مشارق الأنوار ٥٥/٢ (ضبر).

(٦) انظر: إكمال المعلم ٥٦٢/١.

(٧) مشارق الأنوار ٥٥/٢.

(٨) انظر: العين ٣٧/٧ (ضبر).

(٩) انظر: إصلاح المنطق ٢٨٩.

(١٠) انظر: الفائق ٣٢٧/٢.

لرأي الهروي[١]، في حين فرّق ابن دريد بين معنيين فقال: «واشتقاق (ضُبارة) إما من الضَّبْر وهو الوثب، وإما من الشيء المضبور وهو المجموع، وأما إضْبارةُ الكتُبِ فلا يُقال إلا بالألف، ومن هذا اشتقاقها»[٢]، وفي المصباح المنير: الإضبارة من الكتب تُجمع على أضابير، والضِّبارة بالكسر لغة فيها وتُجمع ضبائِر[٣]، ومما سبق يتضح أن كلمة (إضبارة) جمعها أَضابير، وكلمة (ضِبارة) يكون جمعها ضبائر، وهي المقصودة في الحديث الشريف؛ ذلك أن (ضِبارة) بالكسر على وزن (فِعالَة)، أو (ضُبَارة) بالضم على وزن (فُعَالَة)، تُجمَع قياسًا على (فَعَائِل)، فيُقال: ضَبَائِر، كما يجوز جمعها في القياس على (ضِبَارَات)[٤]، وقد جاء الحديث برواية: ((فَيَخرُجون ضِبَاراتٍ ضِبَاراتٍ...))[٥]، فما جاء من جمع (ضِبارَة) على (ضَبَائِر) فهو من باب جمع التكسير، وما جُمِع على (ضِبَارات) كان من جمع المؤنث السالم، وكلاهما صحيح في القياس.

(١) انظر: الغريبين في القرآن والحديث ١١١٢.

(٢) الاشتقاق ٢٩٠.

(٣) انظر: المصباح المنير ٤٨٧/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٦١١/٣.

(٥) كتاب الإيمان لابن مندة ٨٠٩/٢، باب وجوب الإيمان برؤية الله ﷻ، حديث رقم (٨٢٧).

ثانيا: جمع الجمع:

إنّ مما هو معروف في اللغة جمع اللفظ المفرد، وقد قسّم علماء العربيّة الجمع إلى ثلاثة أنواع: جمع المذكر السالم، جمع المؤنث السالم، وجمع التكسير بفرعيه القلة والكثرة، غير أن العرب قاموا كذلك بجمع الجمع في بعض الأحيان، وذلك في كلمات معدودة، مثل: أَوْطُب وَأَواطيب، وأَقْوال وأَقاوِيل، وجمال جمائل، وقيل: جمالات، وبيوت بيوتات وغير ذلك.

وهذا يُظهر أن جمع الجمع غير مقيس، بل هو سماعي في كلمات تحفظ ولا يُقاس عليها، ولكن النحاة اختلفوا في قياسيّة جمع الجمع، فكان لهم ثلاثة مواقف:

الأول: قالوا بعدم قياسيّة جمع الجمع، وقصروه على السماع فقط، وهذا مذهب سيبويه الذي قال فيه: «واعلم أنه ليس كلُّ جمعٍ يُجْمَع...»[١]، وذهب إليه الجرمي[٢]، والزجاجي[٣]، والفارسي[٤]، والثعالبي[٥]، والصيمري[٦]، وابن الدهان[٧]، وابن يعيش[٨]، وابن الحاجب[٩]، وابن عصفور[١٠]، والرضي[١١].

وكانت حجتهم في منع القياس عليه أن الدلالة على الكثرة إنما هي حاصلة بلفظ الجمع؛ لذا فلا حاجة لجمع ثان[١٢].

الثاني: القول بقياسية جمع الجمع، وهو ما ذهب إليه المبرد، حيث ذكر جمع الجمع لبعض

---

(١) الكتاب: ٦١٩/٣.

(٢) انظر: شرح المفصل ٧٤/٥.

(٣) انظر: الجمل ٣٨٢.

(٤) انظر: التكملة ٤٦٢.

(٥) انظر: فقه اللغة للثعالبي ٣٢٧.

(٦) انظر: التبصرة والتذكرة ٦٨١/٢.

(٧) انظر: الفصول في العربية ٦٧.

(٨) انظر: شرح المفصل ٧٤/٥.

(٩) انظر: شرح الشافية ٢٠٨/٢.

(١٠) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٤٣/٢.

(١١) انظر: شرح الشافية ٢٠٨/٢.

(١٢) انظر: شرح المفصل ٧٤/٥.

المفردات، ثم حكم على هذا الجمع بالجواز[١]، وَوافقه ابن السراج في الأصول[٢]، والرماني[٣]، وابن جني[٤] واختاره ابن مالك[٥]، وأجمعوا على أن تكسير الجمع يكون بالنظر إلى ما يماثله من الآحاد، ومن ثَمّ يُكسّر مثل تكسيره، فيُقال في قَوْم: أَقْوَام، كما يُقال في حَوْض: أَحْوَاض، وفي رَهْط: أرهُط، وفي كَلْب: أكلُب[٦]، ولا يُقاس جمع الجمع فيما جاء مجموعًا على مَفَاعِل أو مَفَاعِيل، كدراهم ودنانير؛ ذلك لانعدام وجود نظائر لهما في المفردات ليُحملا في القياس عليها[٧].

الثالث: جعلوا جمع الجمع مقيسًا في جموع القلة دون الكثرة، حكاه أبو حيان[٨]، وابن عقيل[٩]، والسيوطي[١٠] عن كثيرين؛ وذلك لما كان جمع القلة يدل على القلة فهم يجمعونه ثانيًا للوصول به إلى التكثير والمبالغة[١١]، أما أوزان جموع القلة التي أجازوا جمعها فهي: أَفْعَال، مثل: أَنْعَام تُجمَع على أَنَاعِيم، وأَفْعَلَة، كَأَسْقِيَة تُجمَع ثانيًا على أَسَاقٍ، وأَفْعُل نحو: أَوْطُب على أَوَاطب[١٢].

أما في العصر الحديث فقد أقرّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسيّة جمع الجمع عند الحاجة[١٣]، ثم بعد ذلك عُدِّل القرار فصار: «ينقاس عند الحاجة جمع الجمع المكسّر

---

(١) انظر: المذكر والمؤنث للمبرد ١١٣، ١١٤.

(٢) انظر: الأصول في النحو ٣٢/٣، ٣٣.

(٣) انظر: شرح الأصول للرماني ٩٦، همع الهوامع ١٨٣/٢.

(٤) انظر: الخصائص ٢٣٧/٣-٢٣٨.

(٥) انظر: المساعد ٤٨٦/٣- ٤٨٧.

(٦) انظر: الخصائص ٢٣٨/٣، المساعد ٤٨٧/٣-٤٨٨، شرح الكافية الشافية ١٨٨٨.

(٧) انظر: المذكر والمؤنث للمبرد ١١٤، الأصول في النحو ٣٢/٣، ٣٣، شرح الأصول للرماني ٩٦-٩٧، شرح الكافية الشافية ١٨٨٩.

(٨) انظر: ارتشاف الضرب ٤٧٣-٤٧٤.

(٩) انظر: المساعد ٤٨٦/٣.

(١٠) انظر: همع الهوامع ١٢٣/٦.

(١١) انظر: شرح المفصل ٧٤/٥، المخصص ١١٧/١٤.

(١٢) انظر: الأمثلة في ارتشاف الضرب ٤٧٦-٤٧٩.

(١٣) انظر: مجموعة القرارت العلمية في خمسين عامًا ٨٩، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة =

جمع تكسير ثانيًا، أو جمع مؤنث سالما»[1].

وقد جاء القاضي عياض على ذكر جمع الجمع من خلال مناقشته لمسألتين وردتا في كتابه إكمال المعلم كما سيتضح فيما يلي:

.٥٧٦

(١) القرار في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ٩٠، السنة الثالثة عشرة، العدد ٣٧، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ٥٧٦.

المسألة التاسعة: ما جاء في اشتقاق لفظ (قرط) وجمعه:

جاء في الحديث الشريف: ((... يُلقِينَ فِي ثَوبِ بِلالٍ مِنْ أَقْرِطَتِهِنَّ...))[١]، وفي هذه المسألة ناقش القاضي عياض جانبين:

١- ما جاء في جمع كلمة (قُرْط).

٢- احتمال أن تكون (أقراط) جمع جمع.

الجمع (أقرطتهن) أو (أقراطِهِنّ) مفرده قُرْط، والقُرْط: نوع من حُليِّ الأُذن معروف[٢]، منه قول النبي ﷺ: ((مَا يَمْنَعُ إِحْدَاكُنَّ أَنْ تَصْنَع قُرْطَيْنِ مِنْ فِضَّةٍ...))[٣]، وَقول رؤبة بن العجاج:

كَـــأنّ بَـــينَ العِقْـــدِ والأَقْـــرَاطِ سَالِفَةً مِـــن جِيـــدِ رِيمٍ عَـــاطِ [٤]

وقد نقل القاضي عياض عن بعضهم أن القياس: (من قِرطتهنّ)؛ لأن لفظ (قُرْط) يُجمَع على (قِرَطَة)[٥]، وَأَقْراط، وَقِرَاط، وَقُروط[٦].

وحقيقة القول أن (قُرْط) على وزن فُعْل، ومن ثَم فإنه يُكسّر قياسًا على أحد وجوه هي:

- أَقْرَاط على وزن أَفْعَال، وهو من أبنية القلة.
- قُروط على وزن فُعُول.
- قِرَاط على وزن فِعال.
- قِرَطَة على وزن فِعَلَة[٧].

---

(١) إكمال المعلم ٢٩٥/٣، كتاب صلاة العيدين، أحاديث صلاة العيدين، حديث رقم (٨٨٥).

(٢) لسان العرب ٣٥٩١ (قرط)، وانظر: معاني (قرط) في: جمهرة اللغة ٧٥٧ (قرط)، الصحاح ١١٥١/٣ (قـــرط)، تاج العروس ١١/٢٠-١٢ (قرط).

(٣) السنن الكبرى للنسائي ٣٥٦/٨، كتاب الزينة/ باب الكراهية للنساء في غظهار الحلي: الذهب، حـــديث رقـــم (٩٣٨٠).

(٤) البيت من الرجز في ديوان رؤبة ٨٥، تاج العروس ١١/٢٠ (قرط).

(٥) جاء في إكمال المعلم ٢٩٢/٣، (قِرْطة)، وما أثبته في المتن هو الأصح.

(٦) انظر: إكمال المعلم ٢٩٢/٣.

(٧) انظر: الكتاب ٥٧٦/٣، المقتضب ١٩٥/٢، الاشتقاق ٥١، شرح الشافية ٩٤/٢.

وقد ورد في كلام العرب تكسيرهم للأوزان التالية:

- أَفْعِلَة على أَفَاعِل، مثل: أَسْقِيَة وأَسَاقٍ والمفرد سِقَاء.
- أَفْعُل على أَفَاعِل، مثل: أَوْطُب على أَوَاطِب والمفرد وِطَاب، أَيْد وأَيَادٍ والمفرد يَد.
- أَفْعَال على أَفَاعِيل مثل: أَنْعَام على أَنَاعيم والمفرد نَعَم، أَقْوَال وأَقَاوِيل والمفرد قَوْل، وَأَعْرَاب على أَعَارِيب والمفرد عَرَب، أَبْيَات وأَبَابِيت والمفرد بَيْت.
- أَفْعَال على أَفَاعِل نحو: أَنْصَاء على أَنَاصٍ والمفرد نَصِيّ، وأَنْضَاء وأَناضٍ والمفرد نِضْو.
- فِعَال على فَعَائِل مثل: جِمَال على جَمَائِل والمفرد جَمل.
- فُعْلاَن على فَعَالِين نحو: مُصْرَان مَصَارين والمفرد مَصِير، حُشَّان على حَشَاشِين والمفرد حُشّ.
- فِعْلاَن على فَعَالين: عِقْبان وعَقَابِين والمفرد عُقَاب، غِرْبَان وغَرَابين والمفرد غُرَاب(١).

أما احتمال القاضي عياض لكون (أَقْراط) جمع (قِرَاط)، أي جمع جمع ففيه أمور ينبغي النظر فيها:

- أن (أقراط) على وزن (أَفْعَال) عند النحويين من جموع التكسير قياسًا، ومن أبرزهم سيبويه(٢)، والمبرد(٣)، وابن دريد(٤)، وغيرهم(٥)، وهو من أبنية جموع القلة التي أجاز كثير من النحاة قياسية جمعها للتكثير(٦)، وبذلك يكون أَقْرَاط جمع تكسير، ولو فرض أنه كُسِّرَ لكان جمع الجمع منه أَقَارِيط؛ ذلك أن سيبويه حين بوّب لجمع الجمع ذكر أنّ المجموع على (أَفْعَال) يُجمَع على (أَفَاعِيل)، فيكون الوزن (أفاعيل) جمعًا لما جُمع أصلاً على (أَفْعَال)، وبذلك لا يكون (أَفْعَال) من الأوزان التي يُجمع عليها الجمع(٧).

---

(١) انظر: شرح الشافية ٢/٢٠٩-٢١٠، ارتشاف الضرب ٤٧٤-٤٧٩، همع الهوامع ٦/١٢٣-١٢٤.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٥٧٠.

(٣) انظر: المقتضب ٢/١٩٥.

(٤) انظر: جمهرة اللغة ٧٥٧ (قرط).

(٥) انظر: النهاية في غريب الحديث ٤/٤١ (قرط)، لسان العرب ٣٩٥١ (قرط)، القاموس المحيط ١٣٠٧ (قرط).

(٦) انظر: شرح المفصل ٥/٧٤، ارتشاف الضرب ٤٧٣-٤٧٤، همع الهوامع ٦/١٢٣.

(٧) انظر: الكتاب ٣/٦١٨.

- كذلك فإن سيبويه وضّح أن ما جُمِعَ على (فِعَال) فإنه يُجمَع على (فَعَائِل)[١]، وفي ذلك نفي لكون جمع الجمع (قِرَاط) هو (أَقْرَاط) كما ذكر القاضي عياض، وإنما يكون (قَرَائِط).
- أن جمع الجمع نطاقه ضيق ومحصور في كلمات مسموعة؛ إذ لا يمكن لكل جمع أن يُجمَع، وبذلك لا يطّرد القياس عليه[٢].

أما لفظ (أَقْرِطَة) على وزن (أفْعِلة) فهو جمْعٌ قياسيٌّ لكل اسم مفرد مذكر رباعي، قبل آخره حرف مد على أحد هذه الأوزان:

- فِعَال نحو: خِمَار تُجمَع على أَخْمِرَة، مِثَال وأَمْثِلَة، فِرَاش وأَفْرِشَة، رِوَاق وأَرْوِقَة.
- فَعَال مثل: زَمَان وأَزْمِنَة، مَكَان وأَمْكِنَة، عَطَاء وأَعْطِيَة.
- فُعَال مثل: غُرَاب وأَغْرِبَة، حُوَار وأَحْوِرَة، فُؤَاد وأَفْئِدَة.
- فَعِيل نحو: جَرِيب وأَجْرِبَة، رَغِيف وأَرْغِفَة، سَرِيّ وأَسْرِيَة.
- فَعُول: قَعُود وأَقْعِدَة، عَمُود وأَعْمِدَة، خَرُوف وأَخْرِفَة[٣].

مما يعني أنه لا يمكن القول بأنّ (أقرطة) جمع قياسيٌّ للمفرد (قُرط)، وهذا يحتمل أن يكون قد جُمِع المفرد أولاً على (قِرَاط) (فِعال)، ثم عومِل الجمع معاملة اللفظ المفرد وجُمِع على (أفْعِلة) قياسًا فقيل: (أَقْرِطَة)، في حين لا يستبعد القاضي عياض أن يكون (أَقْراط) جمع جمع، فيكون جمع (قِراط)[٤]، وفي هذا جمع ما جاء على أحد صيغ التكثير (فِعَال) على أحد صيغ القلة (أفْعَال)، ولو عوملت (قِراط) معاملة المفرد ثم جُمعت على (أفعال)، فإنه لا يوجد ضابط قياسيّ يقتضي جمع (فِعال) على (أفعال)؛ لذا يُحمَل هذا التأويل على السماع من العرب، ولا سيّما أنّ القاضي عياض وضعه احتمالاً غير مستبعد أن يكون جمع جمع، ولم يتطرق إلى كونه قياسيًّا، فيبقى الأرجح التعبير عن جمع الجمع باللفظ (أقرطتهنّ)؛ ذلك أنّ ما وافق القياس وإجماع علماء العربية أدعى للأخذ به مما توقف على السماع والحصر، وإنّما

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٦١٨-٦١٩.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٦١٩، شرح الشافية ٢/٢٠٨.

(٣) انظر: أوزان ما يُجمَع على الوزن (أَفْعِلة) وأمثلته في الكتاب ٣/٦٠١-٦٠٥، ٦٠٧، ٦٣٤.

(٤) انظر: إكمال المعلم ٣/٢٩٢.

استُخدم لفظ جمع الجمع في الحديث الشريف للدلالة على تكثير الجمع، حيث إنّ المرأة لا ترتدي قرطًا واحدًا، ولما كانت المتصدقات أكثر من واحدة أراد الإشارة إلى كثرة الجمع فعمد إلى جمع صيغة الجمع لقصد المبالغة.

المسألة العاشرة: جمع الجمع (أسارير):

جاء في الحديث الشريف عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: ((إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيَّ مَسْرُورًا، تَبْرُقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ))[١]، فَسّر المازري قولها: (أَسَارِيرُ وَجْهِهِ) بالخطوط التي في جبهته مثل التكسّر[٢]، وكذلك السُّرُّ، والسِّرُّ، والسِّرَرُ، والسِّرارُ، والجمع: أَسِرَّة وأَسْرَار[٣]، أما (أَسَارير) فقد ذكر المازري بأنها جمع جمع، ولم يخالفه القاضي عياض بذلك في إكمال المعلم، وذكر هذا القول صراحة في كتابه مشارق الأنوار[٤]، وإليه ذهب كل من: الخليل في العين[٥]، والأزهري في تهذيبه[٦]، والجوهري[٧]، والزمخشري[٨]، وابن الأثير[٩]، والكفوي[١٠]، والزبيدي[١١]، وغيرهم ممن كسروا الجمع أَسْرَارًا على أَسَارِير، حيث إن أَسْرارًا على وزن (أَفْعَال) أحد أبنية جموع القلة، فكان تكسيره على أسَارير على وزن (أَفَاعيل) حملاً على تكسير أَنْعَام على أَناعِيم، وأَقْوَال على أَقَاويل، وأَبْيَات على أَبابيت؛ وذلك بغية الوصول بالجمع إلى التكثير، وهو المراد من اللفظ، حيث قصد الإشارة إلى التكثير في وصف الخطوط التي تظهر على الوجه، والمبالغة فيها ليتناسب مع وصف السرور الظاهر على وجه النبيﷺ، إلا أنه لا يوجد دليل قاطع للجزم بقولهم بقياسية جمع الجمع، فلربما كان قولهم به من باب السماع، وما تعارف عليه العرب وتناقلوه، كما جاء عن أصحاب المذهب الأول، فقد اكتفى القاضي عياض بالحكم عليه بجمع الجمع دون التعليل

---

(١) إكمال المعلم ٦٥٥/٤، كتاب الرضاع، باب العمل بإلحاق القائف الولد، حديث رقم (١٤٥٩).

(٢) انظر: إكمال المعلم ٦٥٥/٤.

(٣) انظر: العين ١٨٧/٧-١٨٨ (سر)، الصحاح ٦٨٣ (سرر)، لسان العرب ١٩٩٠ (سرر).

(٤) انظر: مشارق الأنوار ٢١٢/٢.

(٥) انظر: العين ١٨٧/٧-١٨٨ (سر).

(٦) انظر: تهذيب اللغة ٢٨٦/١٢ (سرر).

(٧) انظر: الصحاح ٦٨١ (سرر).

(٨) انظر: الفائق ١٧١/٢.

(٩) انظر: النهاية ٣٥٩/٢.

(١٠) انظر: الكليات ٥١٤.

(١١) انظر: تاج العروس ٧/١٢ (سرر).

لذلك أو القول بقياسيته؛ مما يدلل على موافقته لرأي أصحاب المذهب الثاني، ومن ثم فإنّ القاضي عياضًا من القائلين بجمع الجمع، وإن لم يوضح موقفه من قياسه أو سماعه.

ثالثًا: خروج الكلام عن مقتضى الظاهر:

استعمال المثنى في الجمع:

إنّ مما هو معروف في اللغة العربية تقسيمها للاسم إلى مفرد، ومثنى، وجمع، وقد وضعت لكل فرع قواعد للدلالة عليه، غير أنه قد ورد في العربية استعمالات مغايرة لهذا الأصل على النحو التالي:

- قد يُستخدم المفرد في التعبير عن المثنى، من ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[١]، بإفراد (زينة)، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَهَا وَٱبْنَهَآ ءَايَةً لِّلْعَلَمِينَ﴾[٢]، وقوله ﷻ: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ﴾[٣]، ومنه أيضًا إضافة المفرد إلى المثنى، كما في قولهم: قَطَعْتُ رأْسَ الكبشَيْن، وقول توبة بن الحميّر:

حَمامةَ بَطــنِ الــوادِيَيْن ألا انْعَمــي سَقاكِ من الغُرِّ الغَوادي مطيرُها[٤]

بإفراد (بطن) والأصل: بَطنَيْ، وقد اختار ابن مالك تقديم لفظ الإفراد على التثنية في المضافين إلى ما تضمنهما لفظًا ومعنى[٥].

- أو يستخدم المفرد في التعبير عن الجمع، وذلك مثل قولهم: قَرَرْنا به عَيْنًا[٦] والمقصود أَعْيُنًا، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾[٧]، والتقدير: أَطْفَالاً، ومنه قول علقمة بن عبدة:

بِها جِيفُ الحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَــا فَبِيضٌ وَأَمَّا جِلْــدُهَا فَــصَليبُ[٨]

---

(١) الكهف: ٤٦.

(٢) الأنبياء: ٩١.

(٣) الشعراء: ١٦.

(٤) البيت من الطويل لتوبة بن الحميّر في ديوانه ٣٧، واشتهر البيت برواية: (حمامة بطن الواديين ترنّمي)، في الــشعر والشعراء ٤٤٦، المقرب ١٢٨/٢، ونسبه العيني إلى الشماخ في المقاصد النحوية ١٥٧٦/٤.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١٠٥/١، ١٠٦، التذييل والتكميل ٦٦/٢، المساعد ٧١/١، شرح الكافية الشافية ١٧٨٧-١٧٨٩.

(٦) انظر: فقه اللغة للثعالبي ٣١٧.

(٧) غافر: ٦٧.

(٨) البيت من الطويل في ديوانه ٢٥، وفي الكتاب ٢٠٩/١، والمفضليات ٣٩٤، كتاب الشعر للفارسي ٣٠١، ٤٦٩، =

فقد وقع المفرد (جلد) موقع الجمع (جلود)، وما اقترن بالألف واللام نحو: أهلك الناس الدينار الصفر، والدرهم البيض[١].

- أو تعبر بالجمع عن المثنى كقوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ﴾[٢]، وهو على ضربين:

أ- مقيس: وهو ما كان في إضافة مثنى إلى ما يتضمن معنى التثنية لفظًا، كقول: قَطَعْتُ رؤوس الكَبشَيْن، وقوله ﷻ: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾[٣]، أو معنى مثل قول الشاعر:

رَأَيْتُ ابْنَيِ البَكْـرِيِّ في حَوْمَـةِ الـوَغَى كَفَاغِرَيِ الأَفْوَاهِ عنـدَ عَـرِينِ[٤]

جمَع الأفواه والتقدير: كَفَاغِرَيْنِ أَفْوَاههما.

ب- والآخر مسموع: وهو ما كان في إضافة شيئين مستقلين بأنفسهما، نحو قول العرب: رجل عظيم المناكب، وعظيم الحواجب والوجنات[٥]، وقوله ﷺ لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما: ((مَا أَخْرَجكُما من بيوتِكُما))[٦].

٤٦٩، ضرائر الشعر ٢٥٢، تمهيد القواعد ٤١٨، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٣٥٠ (صلب).

(١) انظر: المساعد ٤٨٩/٣.

(٢) الحج: ١٩.

(٣) التحريم: ٤.

(٤) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ١٠٦/١، تمهيد القواعد ٤٠٦، الدرر اللوامع ٢٥، وهمع الهوامع ١٧٣/١.

(٥) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٤٥/٢، شرح التسهيل ١١٢/١، تمهيد القواعد ٤٢١.

(٦) صحيح مسلم ١٦٠٩، كتاب الأشربة، باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك وبتحققه تحققًا تامًّا واستحباب الاجتماع على الطعام، حديث رقم (٢٠٣٨)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٤١٨/١٠.

والتعبير عن المثنى بالجمع قال به كلٌ من: الفراء[١]، والزجاج[٢]، وأبي علي الفارسي[٣]، وابن الحاجب[٤]، وابن عصفور[٥]، ومذهب ابن مالك وهو الأجود والمختار عنده[٦]، وإليه ذهب أبوحيان[٧].

- وقول أبي ذؤيب:

فَالْعَيْنُ بَعْـدَهُمُ كَـأَنَّ حِـدَاقَهَا سُمِلَتْ بِشَوْكٍ فَهْيَ عُورٌ تَدْمَعُ[٨]

عبر فيه بالمفرد فقال: العين بدلاً من العينين، وعبر بالجمع الحِداق والمقصود المثنى الحدقتين، أما قوله: عُوْر فتقديره: فهما عَوْراوَان.

- كما جاء التعبير عن المفرد بالجمع مراعاة للأجزاء، وذلك باعتبار تسمية الجزء بالجمع: كقولهم شابت مَفارقه، وليس له سوى مفرق واحد، مثل قول جرير:

قَالَ العوَاذلُ مَا لِجهلِكَ بعد مـا شَابَ المَفارِقُ واكْتَسَيْنَ قَـتِيرَا[٩]

وقول امرئ القيس:

يَطيرُ الغلامُ الخِفُّ عـن صَـهَوَاتِه ويُلْوي بأَثْوابِ العَنيفِ المُثَقَّـلِ[١٠]

قال صهواته بالجمع والمراد صهوة واحدة، قال ابن عصفور: «جعل كل جزء من أجزاء

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٠٦/١-٣٠٨.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٧٣/٢.

(٣) انظر: التكملة ٤٦٣.

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٥٣٣/١-٥٣٤.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٥/٢-٤٤٦.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ١٧٨٦، ١٧٨٩، شرح التسهيل ١٠٦/١، المساعد ٧١/١-٧٢، التذييل والتكميل ٦٦/٢-٦٧.

(٧) انظر: تفسير البحر المحيط ٤٩٤/٣.

(٨) البيت من الكامل في ديوانه ١٤٣، وفي شرح أشعار الهذليين ٩/١، شرح شواهد الإيضاح ٤٥٣.

(٩) البيت من الكامل في ديوان جرير ٢٢٧، شرح ديوان جرير ٢٨٩، والكتاب ٤٨٤/٣، تحصيل عين الذهب ٥٠٩-٥١٠، شرح التسهيل ١١٢/١.

(١٠) البيت من بحر الطويل من معلقة امرئ القيس في ديوانه ٢٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٤٥/٢، ضرائر الشعر ٢٥٥، المقرب ١٢٩/٢، وفي المعلقات العشر ٧١ برواية: (يزل الغلام...)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ١٥٥/٢ (خف).

الصهوة صهوة؛ فجمع لذلك»[١].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[٢]، والمرسل واحد بدليل قوله تعالى: ﴿ٱرْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾[٣].

- ويأتي المثنى موقع المفرد، كقوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾[٤]، وقول الشاعر:

إذا ما الغُــلامُ الأَحْمَــقُ الأمِّ ســامَني بأطرافِ أَنْفَيْهِ اسْتَمرَّ مقَارعَــا[٥]

بتثنية الأنف.

- وقد يجيء المثنى في موضع الجمع، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾[٦]، والتقدير: بين إخوتكم، وقول الحجاج: يا حَرسي اضْرِبا عُنُقَهُ[٧]، وقولهم: حنانيك ودواليك[٨]، ومنه ما أنشد الأصمعي لعلي بن الغدير الغَنَويّ:

وإذا رَأيتَ المرءَ يَــشْغَبُ أَمْــرَه شَغْبَ العصا وَيَلَجُّ في العِــصْيَانِ

فَاعمِد لِما تَعْلُو فما لكَ بالــذي لا تستطيعُ من الأمــورِ يــدانِ[٩]

ليس المقصود بقوله: (يدان) المثنى، وإنما المقصود الدلالة على الكثرة والمبالغة في نفي القوة وقلة انقياده له[١٠].

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٥/٢.

(٢) النمل: ٣٥.

(٣) النمل: ٣٧.

(٤) ق: ٢٤.

(٥) البيت من بحر الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١١١/١، تمهيد القواعد ٤١٨، التــذييل والتكميــل ٨٦/٢.

(٦) الحجرات: ١٠.

(٧) انظر: تمهيد القواعد ٤١٩.

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٦/٢.

(٩) البيتان من الكامل في البيان والتبيين ٨٠/٣، والأضداد لأبي الطيب ٢٥٨، وفي كتاب الــشعر للفارســي ١٣٢، والألفاظ لابن السكيت ٣٣٠، وهما من غير نسبة في المخصص ١٢١/٦، ٢٦١/١٣، وأنشد ابن مالــك البيــت الثاني من غير نسبة في شرح الكافية الشافية ١٧٦، ونسبهما أبوعلي القالي في أماليه ٣٤٦/٢ إلى كعب بن ســعد الغنوي.

(١٠) انظر: كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ١٣٢.

وقد جاء عن القاضي عياض ذكره لهذه الظاهرة في أثناء شرحه لأحاديث المصطفىﷺ كما سيتضح من خلال المسألة الآتية.

المسألة الحادية عشرة: وضع المثنى موضع الجمع:

ما جاء في الحديث عن النبيﷺ: ((... بَيْنَ ظَهْرَيْ خَيْلٍ دُهْمٍ بُهْمٍ...))[١]، في قوله: (ظَهْرَيْ)، نقل القاضي عياض قول الأصمعي: «نحن بين ظَهريهم وظهرانيْهم بلفظ الاثنين، أي بينهُم، قال غيره: والعربُ تضع الاثنين موضع الجمع»[٢]، ومعنى بين ظَهْرانَيْهم وظَهْرَيْهم أي بينهم في وسطهم وفي معظمهم، ولا يُقال: ظَهرانيهم بكسر النون، وتأتي بلفظ بين أَظْهُرِهم[٣]، جاء في الفائق: «وإقحام لفظ الظهر ليدل على أن إقامته بينهم على سبيل الاستظهار بهم، والاستناد إليهم»[٤]، وسواء لفظ ظَهريْ، أوظَهْرانيْ فهو مثنى جاء بعده جمع (خيل)، فيكون من استعمال المثنى موضع الجمع كما أورد القاضي عياض، وهو من باب إضافة المثنى إلى الجمع، وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا الاستخدام موجود في العربية، كما في قول الفرزدق:

ومَا قُمتُ حتى همّ من كان مُسْلمًا لِيَلْبَسَ مُسْوَدَّيْ ثِيَابِ الأَعــاجِمِ[٥]

حيث أضاف المثنى (مُسْوَدَّيْ) إلى الجمع (ثياب)، و لم يقصد التثنية بحد ذاتها، وإنما أراد الدلالة على الكثرة، فيكون المراد كما قال أبو علي الفارسي: «ما يَلْبَسْهُ الرُّهبان من سُودِ الثياب»[٦]، والتقدير عند ابن عصفور: «مسودات ثياب الأعاجم»[٧]، وكذا في إضافة ظهريْ إلى الخيل على سبيل المبالغة وإرادة الكثرة.

وقد زيدت ألف ونون في كلمة (ظهرانيهم) عند النسبة إلى الظهر، كما في قولهم: نَفْسانيّ وصَيْدلانيّ ونحوه، وذلك لغرض التأكيد والمبالغة، إذ أفادت التثنية معنى أن يكون

---

(١) إكمال المعلم ٤٩/٢، كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، حديث رقم (٢٤٩).

(٢) انظر: إكمال المعلم ٤٩/٢، وفيه يظهر نسبة القول: «والعرب تضع الاثنين...» إلى الأصمعي، أما في مــشارق الأنوار ٣٣١/١ نسب إلى غيره: (قال غيره)، وكذا في مطالع الأنوار ٣١٧/٣.

(٣) انظر: العين ٣٨/٤ (ظهر)، المجمل ٦٠٣ (ظهر)، القاموس المحيط ١٠٣٧ (ظهر).

(٤) الفائق في غريب الحديث ٤١/١ (أزر).

(٥) البيت من الطويل. وهو في ديوان الفرزدق ٨٤٥ برواية: (ليلبس مسودّا...)، المعاني الكــبير ٤٨٥، ٨٧٥، وفي كتاب الشعر للفارسي ١٣٣، وضرائر الشعر ٢٥٥ برواية (حتى كاد...).

(٦) كتاب الشعر للفارسي ١٣٣.

(٧) ضرائر الشعر ٢٥٥.

وراءه ظهرٌ وآخر أمامه، وهذا أصل اللفظ، إلا أنه كثر استعماله مطلقًا بمعنى الإقامة بين القوم وإن لم يكن مكنوفًا من جانبيه[١].

وقولهﷺ: ((بَيْنَ ظَهْرَيْ خَيْلٍ...)) من باب إضافة المثنى إلى الجمع، وهو جائز، غير أن ابن مالك يرى اختيار لفظ الجمع هو الأجود، فيكون التقدير: ظهور خيل، ويلي الجمع اختيار الإفراد، وعليه يكون التقدير: ظهر خيل، ثم التثنية ظهرَيْ خيل[٢]، أما الرضي فقد قدّم الإفراد ثم الجمع وأخيرًا التثنية[٣]، وكلمة (خيل) وإن كانت تدل على الجمع إلا أنها قد تصنف من الجمع في المعنى، فقد سبقت الإشارة إلى أن معنى بين ظهريهم أي مكنوف من جانبيه، الأمامي والخلفي، بمعنى مكنوف من ظهريْن فقط، فهو شبيه بما جاء في البيت السابق:

..... كَفَاغِرَيِ الأَفْوَاهِ عنـــدَ عَـــرِينِ[٤]

وكما في قول الشماخ:

أَقامَتْ على رَبعَيْهما جارتا صـــفًا كميتا الأَعالي جونَتا مُصْطَلاهُما[٥]

حيث سوّغ أبو علي الفارسي فيه التعبير بلفظ الجمع عن المثنى، وقال: «ولم نرَهم يجعلون لفظ التثنية للجمع»[٦]، ولم يمنعه في هذا البيت؛ لأن الأعالي جمعٌ في لفظه لكنه في المعنى مثنى [٧].

ولعل الأقرب في (ظَهْرَي خَيلٍ) أن يكون من باب وضع الجمع موضع المثنى، وليس

(١) انظر: الفائق في غريب الحديث ٤١/١ (أزر)، النهاية في غريب الحديث والأثر ١٦٦/٣ (ظهر).

(٢) انظر: تفصيل قول ابن مالك في: شرح التسهيل، شرح الكافية الشافية ١٧٨٧-١٧٩١، المساعد ٧١/١، ٧٢.

(٣) انظر: شرح الكافية ٣٦٠/٣.

(٤) سبق تخريج البيت.

(٥) البيت من الطويل في ديوان الشماخ بن ضرار ٣٠٨، والكتاب ١٩٩/١، شرح المفصل ٨٦/٦، المقرب ١٤١/١، ضرائر الشعر ٢٨٧، الخصائص ٤٢٠/٢، أمالي المرتضى ٣٠/٢، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢٩٣/٤، ٢٢٠/٨، ٢٢٢.

(٦) المسائل البغداديات ١٤٠.

(٧) انظر: المسائل البغداديات والأوجه في البيت ١٣٣-١٤١.

كما ذهب إليه القاضي عياض من أنه من وضع المثنى موضع الجمع، ويكون المراد من الجمع الإشارة إلى الكثرة، من ثَم فهو جمع في اللفظ لا في المعنى[١]، والله أعلم.

(١) انظر: أمثلة للجمع في اللفظ دون المعنى في: التكملة ٤٨٣، الأشباه والنظائر ١٦٤/٢.

رابعًا: الجمع الذي لا واحد من لفظه (اسم الجَمْع):

إن من أبرز مظاهر اللغة وجود الجمع، والذي يكون غالبًا نتاج تغيرات تطرأ على مفرد الكلمة، غير أن هناك بعض الألفاظ وردت في العربية دالة على الجمع دون أن يكون لها مفرد من نفس اللفظ، من ذلك مثلاً: ركْب، سَفْر، قَوْم، غَيَب، جماعة، نَفَر، رَهْط، بَشَر، نساء، غنَم، خَيْل، إبل، عالَم، معشر، جيش، ثُلّة، محاسن، مسامّ، وغير ذلك من الأسماء المفردة التي تؤدي معنى الجمع(١).

وهذا النوع من الألفاظ يطلق عليه مسمى (اسم الجمع)، وقد كان المبرد أول من عبر عن هذا المصطلح وبوّب له(٢)، لكنه عده من الجموع، يقول: «ومن الجمع ما يكون اسمًا للجمع، ولا واحد له من لفظه»(٣)، في حين أخرجه العلماء من دائرة الجموع؛ لأنه اسم مفرد يدل على الجمع، لكنه لم يبنَ من لفظ مفرده، وبمثل ذلك عبر ابن السراج(٤)، والزمخشري(٥)، والشلوبيني(٦)، وكذلك هو عند ابن عصفور(٧)، وابن مالك(٨).

---

(١) انظر: الكتاب: ٤٩٤/٣، ٦٢٤، المقتضب ٢١٨/٢، ٢٩١، ٣٤٧/٣، الأصول لابن السراج ٣١/٣، شرح السيرافي ٢١٦/١٣، فقه اللغة للثعالبي ٣٧٩، التوطئة ١٢٦، شرح المقدمة الجزولية ٣٨٣/١، شرح الشافية ٢٠٤/٢.

(٢) انظر: المقتضب ٢٩١/٢ (هذا باب أسماء الجمع التي ليس لها واحد من لفظها).

(٣) المقتضب ٣٤٧/٣.

(٤) انظر: الأصول في النحو ٣١/٣.

(٥) انظر: المفصل في علم العربية ١٩٧.

(٦) انظر: التوطئة ١٢٦.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤٧/١.

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٨٤، شفاء العليل ١٠٥٠.

فمثلاً لفظ ركْب ليس بتكسير راكب، قال بذلك الخليل[١]، وسيبويه[٢]، وابن سيده[٣]، وابن الشجري[٤]، وابن الحاجب والرضي[٥]، وابن يعيش[٦]، وأن نحو قوم ونفر من غير لفظ الواحد، فهي ليست كرَكْب وسفر؛ لأن واحد قوم ونفر رجل، وليس الجمع من لفظ الواحد بشيء، في حين راكب ومسافر واحد ركب وسفر من اللفظ ذاته ومن تركيبه، لكن لم يكسّر عليه الجمع، وإنما هو لفظ مفرد موضوع بإزاء الجمع، ولا واحد لهذه الكلمات من لفظها بل من معناها.

وقد جعل بعض النحاة من اسم الجمع ما كان له واحد من لفظه، فقسموا اسم الجمع عندهم إلى قسمين:

أ- ما ليس له واحد من لفظه، مثل: قوم، ورهط، ونفر، وعالم، وبشر وغيره.

ب- قسم له واحد من لفظه اشتُق منه اسم الجمع، مثل: البَاقِر، والجَامل، والسامِر، والكابر، وصَحْب، ورَكْب، وسفر.

ومن القائلين بذلك: أبو علي الفارسي[٧]، وابن الناظم[٨] مخالفًا لأبيه ابن مالك، وابن الفخار[٩]، وأبو حيان[١٠]، والأشموني[١١].

وتجدر الإشارة إلى أن للأخفش رأيًا مغايرًا، إذ يرى أن كل اسم جمع له مفرد من لفظه، كجامل وباقر وجميع ما يُجمع من فاعل على فَعْل كراكب وركْب، وصاحب وصحْب،

---

(١) انظر: الكتاب ٦٢٤/٣، شرح السيرافي ٢٦٨/١٤.

(٢) انظر: الكتاب ٦٢٤/٣.

(٣) انظر: المخصص ١٢٠/١٤.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ٤٩٤/٢.

(٥) انظر: شرح الكافية ٣٦٦/٣.

(٦) انظر: شرح المفصل ٧٧/٥.

(٧) انظر: المسائل الحلبيات ١٦٥.

(٨) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية ١٤-١٥.

(٩) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن الفخار ٩١/١.

(١٠) انظر: ارتشاف الضرب ٤٨٠.

(١١) انظر: شرح الأشموني ٧٠٤/٣.

وشارب وشرْب، فهو جمع تكسير[١]، فإذا صُغِّر على مذهبه رُدّ إلى الواحد وصُغِّر عليه، ثم تلحقه الواو والنون إن كان مذكرًا عاقلاً، والألف والتاء إن كان مؤنثًا أو غير عاقل، فتقول في تصغير ركْب: رُوَيكبون، وفي سَفْر مُسَيفرون، ورُوَيْكبات ومُسَيْفرات[٢]، أي تكون معاملة هذه الكلمات كمعاملة الجموع في التصغير، أما غيره فيصغرها على لفظها، فتعامل معاملة المفرد، فإذا كان تصغير كلمة (رَكْب) عند الأخفش (رويكبون) فهو عند غيره (رُكَيْب).

ويوافق الأخفش في رأيه الفراء، إذ يذهب إلى أن كل ما له واحد من تركيبه من اسم جمع أو اسم جنس فهو جمع[٣]، وليس ذلك صحيحًا[٤].

وقد احتج الزجاج لسيبويه بأن وزن (فَعْل) ليس من أوزان جموع التكسير، إذ حق الجمع الزيادة على المفرد، و(فَعْل) أخف أبنية الواحد، فهو إذن ليس بجمع تكسير، وإنما اسم للجمع يجري مجرى الواحد، ولا يكون هذا قياسًا مستمرًّا في الجموع، فلا يقال: جالس وجَلْس، ولا كاتب وكَتْب[٥]، وردّ ابن يعيش على الأخفش من أربعة أوجه:

الأول: أن تصغير رَكْب في السماع رُكَيْب، كما في قول عبد القيس بن خفاف البرجمي:

وأَيْنَ رُكَيْبٌ واضعُون رِحـــالَهُم إلى أهْلِ نارٍ من أُناسٍ بأَسْـــوَدا[٦]

ولو كان جمع تكسير لرُدّ إلى واحده، أما ما قاله الأخفش في التصغير: (رويكبون) فهو

---

(١) انظر: رأي الأخفش في: شرح السيرافي ٢٦٧/١٤، شرح المفصل ٧٧/٥، المخصص ١٢٠/١٤، شرح الكافيـــة ٣٦٧/٣، شرح الشافية ٢٦٦/١، ٢٠٣/٢، ارتشاف الضرب ٤٠٣، ٤٠٢، شرح الأشمـــوني ٣/ ٦٩٧-٦٩٨، ٧٠٥/٣.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢٦٧/١٤، ٢٦٨، شرح المفصل ٧٧/٥.

(٣) انظر: شرح الكافية ٣٦٧/٣، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢٦٧، شفاء العليل ١٠٢٨، شرح الأشمـــوني ٣/ ٦٩٨.

(٤) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢٦٧، شرح الأشموني ٦٩٨/٣.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٢٦٨/١٤، المخصص ١٢٠/١٤.

(٦) البيت من الطويل في نوادر أبي زيد ٣٦١، وشرح شواهد الإيضاح ٥٦٣، وبلا نسبة في التكملة ٤٦٥، وشـــرح المفصل ٧٧/٥.

بناء على القياس في مذهبه، وهو مخالف للسماع[١].

الثاني: أن جمع التكسير يقتضي التأنيث، والأسماء السابقة مذكرة، يقال: هو الرَكْب، وهذا السفْر ونحو ذلك.

الثالث: أن (فاعل) لا يُكسّر على (فَعْل)؛ لأنه أخف من بناء المفرد، وحق جمع التكسير الزيادة على المفرد.

الرابع: لو كانت هذه الأبنية جمعًا صناعيًّا لاطّرد ذلك فيما كان مثله، إذ لا يُقال في جالس: جلْس، ولا في راكب: ركْب، وبذلك يثبت أن مثل هذه الأسماء هي أسماء مفردة دلت على الجمع، وليست بجمع في الحقيقة[٢].

كذلك فإن أبا علي الفارسي جعل ما دلّ من الألفاظ على الجمع وليس بجمع تكسير على ثلاثة أضرب، أولها: الاسم المصوغ للجمع من غير لفظ الواحد المجموع، كما في جمع (جزء) يقال: (كل)، وفي (رَجُل) (قَوْم)، وفي (امْرَأَة) (نِسْوَة)، وفي جمع (راحلة) يقال: (رِكاب)، والدليل على معاملتها معاملة المفرد وإن كانت دالة على الجمع ثلاثة أمور:

أ- ما جاء من تكسير لهذه الألفاظ، كَقولهم في (قَوْم) (أقْوَام).

ب- تحقير بعض الألفاظ منها على لفظه كما في قولهم: قُوَيْم، ورُهَيْط، ونُسَيّة تصغير نسوة، إذ لم يردّوها إلى الآحاد، وأُجريت مجرى المفرد كما في قولهم: ثُوَيْب وَعُدَيْل.

ج- الإضافة إلى ما أُضيف منها على لفظها، إذ يُقال في الإضافة إلى كلمة (الجَمْع): جَمْعيّ ولا يقال: وَاحِديّ، وفي الإضافة إلى كلمة (نِسْوَة): نِسْويّ، وإلى (قَوْم): قَوْمِيّ، ولا يقال: رَجُلِيّ[٣].

والضرب الثاني من المجموع: الاسم المُستعمل تارة للمفرد، وأخرى للجمع كما في

---

(١) خالف أبو حيان السيرافي وغيره ممن نقلوا عن الأخفش عدم تجويزه تصغير نحو رَكْب على لفظه، فهو يصنفه في باب الجمع، ويراه مطردًا في القياس كما في قولهم: صائم وصَوْم، نائم ونَوْم، ومثل ذلك يُصغّر على لفظه، ثم احتج بقول الأخفش: «وإن صَغَّرْتَ شَيئًا من هذا على واحده فهو جائز على قبحه»، انظر: ارتشاف الضرب ٤٠٢، ٤٠٣، والكلام في تصغير (رَكْب) محل خلاف يطول الحديث فيه ولا مجال لذكره هنا.

(٢) انظر: شرح المفصل ٧٧/٥، ٧٨.

(٣) انظر: المسائل الحلبيات ١٦٣-١٦٤.

(بَشَر)[١].

أما الضرب الثالث: فهو اسم الجمع المشتق من لفظ الواحد المجموع، نحو: الباقِر والجَامِل[٢].

وقد أخذ أبو حيان على ابن مالك إدخاله جملة من الأسماء التي يُفرق بينها وبين مفردها بتاء التأنيث، وبياء النسب تحت مسمى أسماء الجموع، ومثل هذه الأسماء تصنف تحت مسمى اسم الجنس لا اسم الجمع، كما هو معروف عند النحاة[٣].

ويتفق اسم الجمع مع اسم الجنس بأن كليهما لا يوافقان أوزان جموع التكسير، غير أن بينهما فروقًا عدة، من أبرزها:

- أن اسم الجنس له واحد من لفظه، ويفرق بينه وبين الواحد بتاء التأنيث، نحو تمر وتمرة، أو ياء النسب كما في روم وروميّ[٤].
- أن اسم الجنس يرد بصيغتي التأنيث والتذكير، كما في نَخْل ونخلة، شعير وشعيرة، أما اسم الجمع إن كان لغير العاقل فالغالب فيه التأنيث، كالإبل والغنم والخيل، وإن كان للعاقل غلب عليه التذكير[٥].
- اسم الجنس يقع على الكثير والقليل، فيقع لفظ التمر على التمرة والتمرتين والتمرات، أما اسم الجمع فلا يقع على الواحد والاثنين[٦].

وقد تطرق القاضي عياض من خلال شرحه لأحاديث الرسولﷺ لاسم الجمع لكن دون أن يسميه، وهذا ما سيتضح من خلال المسألة التالية.

---

(١) انظر: المسائل الحلبيات ١٦٤.

(٢) انظر: المسائل الحلبيات ١٦٥.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٤٨٢.

(٤) انظر: شرح الكافية ٣٦٧/٣، شرح الشافية ١٩٣/٢، شرح الأشموني ٧٠٤/٣.

(٥) انظر: المقتضب ٢٠٥/٢، ٢٩١/٢، ٣٤٦/٣-٣٤٧، ارتشاف الضرب ٤٠٣.

(٦) انظر: شرح الكافية ٣٦٧/٣، شرح الشافية ١٩٣/٢.

المسألة الثانية عشرة: ما جاء في لفظ (حائش):

جاء في الحديث عن الرسولﷺ ((... وكَانَ أَحَبَّ مَا اسْتَتَرَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ لحَاجَتِه، هَدَفٌ أو حَائِشُ نَخْلٍ))[١]، حائش النخل أي جماعة النخل[٢]، وهو النخل المُلْتَف المجتمع، كأنه لالتفَافه يحوش بعضه بعضًا[٣]، وفيه لغتان: الحَشُّ والحُشُّ[٤] أيضًا، بمعنى البستان[٥]، والجمع حُشُوش وحِشَّان[٦]، و(حائش) اسم فاعل من (الحَوْش)، مهموز لاعتلال عينه، ونفى ابن جني كونه صفة أو جاريًا على فعل، «فإن قلت: فلعلّه جارٍ على حَاشَ، جريان قَائم على قَامَ؛ قيل: لم نَرهم أَجرَوْه صفة، ولا أعملوه عمل الفعل؛ وإنما الحائش: البستان بمنـــزلة الصُّوْر، وبمنـــزلة الحديقة، فإن قلت: فإن فيه معنى الفعل؛ لأنه يحوش ما فيه من النخل وغيره، وهذا يؤكد كونه في الأصل صفة، وإن كان قد استُعمِل استعمال الأسماء كصاحب ووالد؛ قيل: ما فيه من معنى الفعليّة لا يوجب كونه صفة؛ ألا ترى إلى قولهم: الكاهل والغارب، وهما وإن كان فيهما معنى الاكتهال والغروب فإنهما اسمان»[٧]، كما استبعد كونه اسم فاعل، ونسب هذا الرأي إلى أبي علي الفارسي، يقول: «فكذلك الحائش جاء مهموزًا وإن لم يكن اسم فاعل، لا لشيء غير مجيئه على ما يلزم اعتلال عينه؛ نحو: قائمٍ، وبائع، وصائمٍ...، وهو رأي أبي علي رحمه الله، وعنه أخذته لفظًا ومراجعة وبحثًا»[٨].

---

(١) إكمال المعلم ١٩٢/٢، كتاب الحيض، باب ما يستتر به لقضاء الحاجة، حديث رقم (٣٤٢).

(٢) انظر: الغريب المصنف ٤٩١/١، الصحاح ١٠٠٣/٣ (حوش)، تهذيب اللغة ١٤٣/٥، مجمل اللغة ٢٥٧/١ (حوش)، غريب الحديث للهروي ٢٩/٣، ٢٩١/٥، المخصص ١١٥/١١-١١٦، لسان العرب ١٠٥٠ (حوش)، القاموس المحيط ٤٢١ (حوش).

(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٦٨/١ (حيش)، لسان العرب ٤٥٩/٣ (حوش).

(٤) جاء في إكمال المعلم (الحشن)، انظر: إكمال المعلم ١٩٢/٢.

(٥) انظر: غريب الحديث للهروي ٢٩/٣، الفائق ٣٣١/١ (حوش).

(٦) انظر: الصحاح ١٠٠١/٣ (حشش)، المخصص ١١٦/١١.

(٧) الخصائص ١١٩/١-١٢٠.

(٨) الخصائص ١٢٠/١.

يقول القاضي عياض: «ولا واحد للحائش من لفظه»[(١)]، وقوله هذا فيه دلالة على أن كلمة (حائش) اسم جمع، والحقيقة أنها تُصنف من أسماء الجموع للأسباب التالية:

- دلالتها على الجمع ولا مفرد لها من لفظها.
- و لم توافق وزنًا من أوزان صيغ الجموع.
- تجري مجرى الآحاد، فتقول: هذا حائش نخل.

ومن مجيئها في كلام العرب قول الأَخطل[(٢)]:

وَكَأَنَّ ظُعْنَ الحَيِّ حَــائِشُ قَرْيَــةٍ داني الجِنايَــــةِ مُونِــــعُ الأثمــــارِ

ويمكن التوصّل إلى أن اسم الجمع يفترق عن جمع التكسير من أوجه عدة أبرزها:

١- أن جمع التكسير مشتق من لفظ مفرد بنفس لفظه ومعناه، مثل: رجال مفرده رجل، أما اسم الجمع فيدل على الجمع دون وجود مفرد مشتَق منه، أو له مفرد بنفس معناه دون لفظه، مثل: قوم مفرده رجل.

٢- أن جمع التكسير له أوزان ثابتة ومعروفة في كتب النحو والصرف، أما اسم الجمع فلا وزنَ محددًا له، ولا يوافق غالبًا صيغ جموع التكسير.

٣- عند تصغير جمع التكسير يردّ إلى المفرد ثم يُصغّر لفظ المفرد، في حين يصغر اسم الجمع على لفظه دون أن يُرَدّ إلى المفرد.

٤- يجري اسم الجمع مجرى المفرد في الخبر والوصف، تقول: الركب قادم، وهذا ركب قادم، ولا يكون ذلك في جمع التكسير.

---

(١) إكمال المعلم ١٩٢/٢.

(٢) البيت من الكامل في ديوان الأخطل ١٤٧، وفي الصحاح ١٠٠٣/٣ (حوش)، لسان العرب ٤٥٩/٣ (حــوش)، تاج العروس ١٦٤/١٧ (حوش)، وبلا نسبة في المخصص ١١٦/١١. واشتهر برواية: (دَانِــي الجَنَــاةِ وطَيِّــبُ الأَثْمَارِ).

المسألة الثالثة عشرة: ما جاء في جمع (فَعِيل) على (فَعَل):

في حديث بني عبد القيس بيّن لهم الرسول ﷺ الأواني التي يشربون بها فقال: ((في أَسقِيَةِ الأَدَمِ...))[١]، وقد أوضح المازري المراد بالأَدَم: وهو الجلد الذي تمت دباغته[٢]، ثم أعقب بقول السيرافي: «لَمْ يُجمَع (فَعِيل) على (فَعَلٍ) إلا أديم وَأَدَمٌ، وأَفيق وأَفَقٌ، وقَضيمٌ وقَضَمٌ...»[٣].

والحقيقة أن وزن (فَعَل) اختُلِف في كنهه، فهناك من عدّه من أوزان جموع التكسير، في حين يرى البعض أن كل ما جاء على هذا الوزن فهو مدرج تحت مسمى اسم الجمع، وعليه فإن كلمة (أَديم) وما جاء في القول بجمعها على (أَدَم) بوزن (فَعَل) فيه خلاف، فالسيرافي يرى أن (أَدَم) جمعٌ لأَديم، ووافقه في ذلك المازري والقاضي عياض، وهو أيضًا رأيُ الفراء في قوله: «العَمَدُ والعُمُد جميعًا جمعان للعمود، مثل أديم وأَدَم وأُدم...»[٤]، والأصمعي جوّز في جمعه على أَدَم وآدِمَة، وذكر أن المشهور في جمعه أُدَم[٥]، كما حصر ابن دريد جمعَ (فَعيل) و(فِعال) على (فَعَل) في أربع كلمات فقط: أَديم وأَدَم، أَفيق وأَفَق، إِهَاب وأَهَب، عَمُود وعَمَد[٦]، ونقل الأزهري عن الليث جمع الأديم على أَدَم[٧]، كما يراه الجوهري جمعًا[٨]، وابن سيده جوّز أن يكون أَدَم جمعًا لأَدَمة كما هو القياس[٩]، ونقل ابن منظور عن اللحياني الجمع على أَدِمَة وأُدُم[١٠].

---

(١) إكمال المعلم ٢٣٤/١، كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسولهﷺ وشرائع الدين والدعاء إليه، والسؤال عنه، وحفظه، وتبليغه من لم يبلغه، حديث رقم (١٧).

(٢) انظر: إكمال المعلم ٢٣٤/١، وانظر: معاني (أدم) في: تهذيب اللغة ٢١٤/١٤-٢١٦، الصحاح ١٨٥٨، لسان العرب ٤٥.

(٣) انظر: إكمال المعلم ٢٣٤/١.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٩١/٣.

(٥) انظر: تهذيب اللغة ٢١٥/١٤-٢١٦ (أدم)، لسان العرب ١/ ٤٥ (أدم).

(٦) انظر: جمهرة اللغة ١٣٣٧.

(٧) انظر: تهذيب اللغة ٢١٥/١٤.

(٨) انظر: الصحاح ١٨٥٨ (أدم).

(٩) انظر: المحكم والمحيط الأعظم ٣٨٨/٩ (أدم).

(١٠) انظر: لسان العرب ٤٥ (أدم).

أما كونه اسمًا للجمع فهو مذهب سيبويه[١]، وافقه المبرد[٢]، وابن يعيش في شرحه للمفصل[٣]، وهو الرأي الأصوب؛ ذلك أن (أَدِيم) على وزن (فَعِيل) وفي القياس يكون جمعه (أُدُم) على وزن (فُعُل)[٤]، أما (أَدَم) على وزن (فَعَل) فهو وإن دلّ على معنى الجمع إلا أنه ليس من أوزان الجمع المعروفة، واستدلّ سيبويه على كونه اسم جمع بأمرين:

الأول: التذكير، تقول: هذا أَدَمٌ.

الثاني: التصغير: نحو هذا أُدَيْمٌ.

وبناءً على ذلك يكون بلفظه هذا اسم جمع، وليس جمع تكسير كما يرى البعض.

(١) انظر: الكتاب ٣/٦٢٥.

(٢) انظر: المقتضب ٢/٢١١.

(٣) انظر: شرح المفصل ٥/٧٧.

(٤) انظر: شرح الشافية ٢/١٣١.

خامسًا: اسمُ الجنس:

إنّ في اللغة العربية كلماتٍ مفردة، تقع على القليل والكثير، نحو كلمة: تمر، فإنها تشمل: تمرة، وتمرتين، وتمرات، وهذه الكلمات المفردة الواقعة على القليل والكثير تندرج تحت مسمى (اسم الجنس)[١]، وهو اسم يدل على الجمع، ويفرق بينه وبين مفرده بأحد شيئين:

تاء التأنيث: مثل: شعير وشَعيرة، وشجر وشجرة، وبقر وبقرة، ونخل ونخلة، وصخر وصخرة، وسحاب وسحابة، وسمك وسمكة[٢].

ياء النسب: مثل: روم ورومي، وزنج وزنجي[٣].

وقد عرّف الزمخشري اسم الجنس بأنه: «ما عُلِّقَ على شيء وعلى كل ما أَشبهه»[٤]، وشرحه ابن يعيش بقوله: «إن اسم الجنس ما كان دالاً على حقيقة موجودة وذوات كثيرة، وتحقيق ذلك أن الاسم المفرد إذا دلّ على أشياء كثيرة، ودلّ مع ذلك على الأمر الذي وقع به تشابه تلك الأشياء تشابهًا تامًّا حتى يكون ذلك الاسم اسمًا لذلك الأمر الذي وقع به التشابه، فإن ذلك الاسم يُسمى اسم الجنس»[٥]، ثم اعترض ابن الحاجب على تعريف الزمخشري بقوله: «هذا الحدُّ مدخولٌ؛ فإنّ المعارفَ كلَّها غيرَ العلَمِ تدخل في هذا الحدّ؛ إذ تصلح للشيء ولكلِّ ما أشبهَهُ، والصحيحُ أن يُقال: هو ما عُلِّقَ على شيءٍ لا بعيْنِه»[٦]، ولكن الزمخشري بيّن مفهوم اسم الجنس بصورة أكثر وضوحًا في موضع آخر من كتابه، بقوله: «ويقعُ الاسمُ المفردُ على الجنسِ، ثُمّ يُميَّزُ منهُ واحدهُ بالتاء...»[٧].

ويكثر اسم الجنس في الأشياء المخلوقة دون المصنوعة، مثل النخل والتمر والصخر[٨].

---

(١) انظر: شرح الكافية ٣٦٧/٣، شرح الشافية ١٩٣/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٥٨٣/٣، المقتضب ٢٠٥/٢، فقه اللغة ٣٨٤، حاشية الصبان ٢١٦/٤.

(٣) انظر: شرح الكافية ٣٦٧/٣، شرح الأشموني ٧٠٤/٣، حاشية الصبان ٢١٦/٤.

(٤) المفصل في علم العربية ٦، المفصل في النحو ٨.

(٥) شرح المفصل ٢٦/١.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٦٨.

(٧) المفصل في علم العربية ١٩٦، شرح المفصل ٧١/٥، التخمير ٣٧١/٢.

(٨) انظر: التكملة ٤٢٩، المفصل في علم العربية ٦، التخمير ٣٧١/٢.

والمتعارف عليه بين العلماء أن اسم الجنس هو الاسم الدال على معنى الجمع، مفرده من لفظه تلحقه تاء التأنيث لتمييزه عن لفظ الجمع، عبّر عنه بذلك سيبويه[١]، والمبرد[٢]، والسيرافي[٣]، والفارسي[٤]، والثعالبي[٥]، والرضي[٦]، وأبو حيان[٧]، والزركشي[٨]، والأشموني[٩].

وحدُّ اسمُ الجنس هو: «الاسم الموضوع للحقيقة مُلْغًى فيه اعتبار الفردية»[١٠]، وعليه فإن اسم الجنس ينقسم إلى قسمين:

١- اسم الجنس الجمعي: وهو مثل: نخل، وحصى، وطلْح، وبرّ[١١].

٢- اسم الجنس الإفرادي: نحو: عسل، ولبن، وماء[١٢].

واسم الجنس يذكر ويؤنث[١٣]، مثال ذلك ما جاء في تذكير وتأنيث كلمة (نخْل) في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾[١٤]، وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[١٥]، والغالب فيه التذكير بحسب رأي أبي حاتم السجستاني[١٦].

---

(١) انظر: الكتاب ٥٨٢/٣.

(٢) انظر: المقتضب ٢٠٥/٢، ٣٤٦/٣.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١٦٠/١٤.

(٤) انظر: التكملة ٤٢٩.

(٥) انظر: فقه اللغة ٣٨٤.

(٦) انظر: شرح الكافية ٣٦٦/٣، شرح الشافية ١٩٣/٢.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٤٠٣.

(٨) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه ٨٥/٣.

(٩) انظر: شرح الأشموني ٧٠٤/٣.

(١٠) شرح الأشموني ٧٠٤/٣، شرح كتاب الحدود في النحو ١١٢.

(١١) انظر: الكتاب ٥٨٢/٣، المقتضب ٢٠٥/٢.

(١٢) انظر: شرح الأشموني ٧٠٤/٣، شرح كتاب الحدود في النحو ١١٢.

(١٣) انظر: الإغفال ٤٧٣/٢، فقه اللغة للثعالبي ٣٨٤.

(١٤) القمر: ٢٠.

(١٥) الحاقة: ٧.

(١٦) انظر: المذكر والمؤنث لأبي حاتم ٨٢، ارتشاف الضرب ٤٠٣.

ومما هو واضح أن اسم الجنس يفترق عن الجمع بأنه لا يكون على أوزان محددة، ويكون مفردهُ من لفظه بزيادة تاء تأنيث، أو ياء النسب، أما الجمع فله أوزان خاصة به، كما تطرأ تغييرات على مفرده، ولا يُنسَب إلى الجمع غالبًا إلا إذا غلب هذا الجمع أو أُهمل مفرده[١].

وللكوفيين رأيٌ مغاير؛ إذ اعتبروا اسم الجنس من جموع التكسير، وأبرز من يمثلهم بهذا القول الفراء[٢]، ولكن هذا القول بعيد عن الصحة؛ فاسم الجنس مختلف عن الجمع، وأبرز الفوارق بينهما ما يلي:

الأول: أن جمع التكسير يستدعي وجود تغيُّرات تطرأ على بنية المفرد، إما بالحركات أو بالحروف، ولا يكون ذلك بزيادة التاء التي لا يدل حذفها على التكسير، فضلاً عن التزام جمع التكسير بأوزان محددة تجري الكلمات عليها قياسًا في الغالب.

الثاني: أن اسم الجنس يوصف بلفظ المفرد المذكر، فتقول: هذا نخل مُنقَعِر، وليس ذلك في الجمع، إذ لا يُقال: رجالٌ فاضلٌ.

الثالث: يصغّر اسم الجنس على لفظه، أما الجمع فيُردّ إلى المفرد ثم يُصغّر بلفظ المفرد.

الرابع: يقع المجرد من التاء من اسم الجنس على المفرد والمثنى والجمع، أما مفرد الجمع فلا يقع سوى على المفرد كما هو معروف[٣].

وقد أشار القاضي عياض إلى اسم الجنس دون تسميته في مسألة واحدة كما سيتضح من خلال مناقشة ما جاء فيها.

---

(١) انظر: شرح الأشموني ٣/٧٠٥.

(٢) سبقت الإشارة إلى رأي الفراء في اسم الجمع، انظر: شرح الكافية ٣/٣٦٧، شفاء العليل ١٠٢٨، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢٦٧، ارتشاف الضرب ٤٠٣، شرح الأشموني ٦٩٨.

(٣) كان هذا ردّ كل من ابن يعيش والرضي على مَن جعل اسم الجنس جمع تكسير. انظر: شرح المفصل ٥/٧١، شرح الشافية ٢/١٩٤-١٩٥.

المسألة الرابعة عشرة: ما جاء في جمع (خشب) وإفراده:

قَالَ رسولُ الله ﷺ: ((لاَ يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ))[١]، ذكر القاضي عياض أنّ كلمة (خَشَبة) تُروَى بوجهين؛ بلفظ الإفراد (خَشَبَة)، وبلفظ الجمع (خُشْبَة)، ثم أوردَ قول عبد الغني[٢]: «كان الناس يقولونه بالجمعِ إلا الطحاوي»[٣]، جاء في فتح الباري: «... وروَى الطحاوي[٤] عن جماعة من المشايخ أنهم رووه بالإفراد، وأنكرَ ذلك عبد الغني فقال: الناس كلهم يقولونه بالجمع إلا الطحاوي[٥]»، وقال بعد ذلك: «وما ذَكرْتُه من اختلاف الرواة في الصحيح يرُدّ على عبد الغني بن سعيد إلا إنْ أَرادَ خاصًّا من الناس كالذين روى عنهم الطحاوي فلهُ اتجاه»[٦].

---

(١) إكمال المعلم ٣١٧/٥، كتاب المساقاة، باب غرز الخشب في جدار الجار، حديث رقم (١٦٠٩).

(٢) هو: عبد الغني بن سعيد بن علي بن سعيد بن بشر بن مروان بن عبد العزيز، أبو محمد الأزدي المصري، وُلِدَ سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة، سمع من عثمان بن محمد بن السمرقندي، وأحمد بن همزاد السيرافي، ومن القاضي يوسف ابن القاسم الميَانَجيّ وغيرهم، روَى عنه: الحافظ محمد بن علي الصوري، ورَشأ بن نظيف المقرئ، وأبو علي القضاعي، وغيره، كان عالما بأسامي الرجال والأنساب وعلل الحديث، من كتبه: (مشتبه النسبة)، و(المؤتلف والمختلف)، و(من المتوارين). توفي في سابع صفر سنة تسع وأربعمائة. انظر: ترجمته في: تذكرة الحفاظ ١٠٤٧/٣-١٠٤٩، سير أعلام النبلاء ٢٦٨/١٧-٢٧٣، البداية والنهاية للدمشقي ٥٧٨/١٥، النجوم الزاهرة ٢٤٣/٤، الأعلام للزركلي ٣٣/٤.

(٣) إكمال المعلم ٣١٧/٥.

(٤) هو: أبو جعفر أحمدُ بن محمد بن سَلامة بن سلَمة بن عبد الملك الأزْديّ الحَجْريّ الطَّحَاوِيّ الحَنَفيّ، نسبة إلى قرية (طحا) بصعيد مصر، وُلِد سنة تسع وثلاثين ومائتين، سَمِع من عبد الغني بن رفاعة، وهارون بن سعيد الأيلي، وإبراهيم بن منقذ وغيرهم، كما ارتحلَ إلى الشام سنة ثمان وستين ومائتين، ولقيَ القاضي أبا الخازم وتفقّه عليه أيضًا، حدّث عنه: يوسف بن القاسم الميَانَجيّ، وأبو القاسم الطَّبرانيّ، ومحمد بن بكر بن مطروح، كان إمام عصره بلا مدافعة في الفقه والحديث، واختلاف العلماء والأحكام، واللغة والنحو، من مصنفاته: (العقيدة الطحاوية)، (اختلاف العلماء)، (أحكام القرآن). توفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. انظر: ترجمته في: الأنساب للسمعاني ٢١٨/٨-٢١٩، تذكرة الحفاظ ٨٠٨/٣-٨١١، العبر في خبر من غبر ١١/٢، سير أعلام النبلاء ٢٧/١٥-٣٢، البداية والنهاية للدمشقي ٧٢/١٥-٧٨، النجوم الزاهرة ٢٧٢/٣-٢٧٣.

(٥) فتح الباري ١٣١/٥.

(٦) فتح الباري ١٣٢/٥.

وفي صحيح مسلم جاء اللفظ بالإفراد[١]، وفي كتاب (الموطأ) جاءت روايته بالإفراد[٢]، وكذا في المعلم[٣]، وجاء في سنن الترمذي برواية: ((إذا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَهُ فِي جِدَارِهِ فَلاَ يَمْنَعْهُ))[٤]، بلفظ الجمع (خَشَب)، وفي سنن البيهقي جاء بروايات عدة، إحداها كانت بلفظ: (خَشَبَتَهُ)[٥]، وجاء كذلك فيه بلفظ الجمع (خَشَبَهُ)، و(خَشَبًا)[٦]، وسواء جاء اللفظ بصيغة الجمع أو بصيغة المفرد فإن المراد من الحديث الشريف الدلالة على عدم منع الجار من غرز الخشب في الجدار المشترك بينهما، وذلك بحسب ما تقتضيه حاجة الجار وقضاء مصالحه.

وما يهُم هنا أن كلمة (خَشَب) تُصنف ضمن أسماء الجنس، المفرد منها بزيادة التاء (خَشَبَة)، وعند النسبة (خشبِيّ)، وعند الدلالة على الجماعة الكثيرة يُقال: (خَشَب)، وعند التعبير عن المجموعة القليلة يُقال: (خَشَبات)[٧]، وجاء في جمع كلمة (خشَبَةٍ): خَشَبٌ، وخُشُبٌ، وخُشْبٌ، وخُشْبَانٌ[٨]، ويُقال: أَخْشَابٌ.

وخلاصة القول أن (خشب) اسم جنس، مفرده (خشَبَةٌ)، غير أن القاضي عياض لم يذكر ذلك فيه، وإنما اكتفى بذكر الروايات التي جاء بها اللفظ في الحديث الشريف.

---

(١) انظر: صحيح مسلم ١٢٣٠، كتاب المساقاة، حديث رقم (١٦٠٩).

(٢) انظر: الموطأ ٥٧٤/٣، كتاب الأقضية، باب القضاء في المِرفَق، حديث رقم (١٥١٦)، والموطأ ت: عبد الباقي ٧٤٥.

(٣) انظر: المعلم بفوائد مسلم ٣٢٩/٢، كتاب الشفعة، حديث رقم (٧٠٠).

(٤) سنن الترمذي ٣١٩، كتاب الأحكام عن رسول اللهﷺ، باب ما جاء في الرجل يضع على حائط جاره خشبًا، حديث رقم (١٣٥٣).

(٥) السنن الكبرى للبيهقي ١١٣/٦.

(٦) السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٩/٦.

(٧) انظر: ما يُقال في اسم الجنس للدلالة فيه على القلة والدلالة على الكثرة في التكملة ٤٢٩-٤٣٥.

(٨) انظر: الصحاح ١١٩/١ (خشب)، لسان العرب ١٠٧/٤ (خشب)، تاج العروس ٣٥٣/٢ (خشب).

المبحث الثاني: التذكير والتأنيث:

إن من أبرز خصائص اللغات وجود ظاهرتي التذكير والتأنيث، إذ لا تخلو لغة من وجود هاتين الخاصيتين، وتُعَدّ اللغة العربية هي الأدق من حيثُ دراسةُ المؤنث والمذكر، فلا يكاد يخلو كتابٌ من أمات كتب العربية من التطرق لهذا الموضوع.

والأصل في الأسماء التذكير، والتأنيث فرع أو ثانٍ له[١]، وينقسم المؤنث إلى قسمين:

- مؤنث حقيقي مثل: المرأة، والناقة، وضاربة، ونفساء، وحبلى.
- مؤنث مجازي نحو: هند، والغرفة، والظلمة، والشمس، والبشرى، والصحراء[٢].

ويلحق المؤنث علامات لتمييزه عن المذكر وهي:

- التاء الظاهرة المبدلة هاء عند الوقف[٣] مثل: فاطمة، وعائشة، وقائمة، وقاعدة، أو المقدّرة مثل: شمس، وهند، وزينب.
- الألف المقصورة مثل: حبارَى، وحُبلَى، وبُشرَى، والحُسنَى.
- الألف الممدودة[٤] مثل: حمراء، وصحراء، وخنفساء[٥].
- زاد الكوفيون في علامات التأنيث تاء نحو: أخت، وبنت، والألف والتاء في نحو: مسلمات، والنون الثانية في (هنّ)[٦].

وبناءً على ذلك ينبغي أن يكون المذكر خاليًا من هذه العلامات، إلا أن هناك كلمات جاءت للدلالة على المذكر مع اقترانها بعلامات التأنيث، مثل: طلحة، وموسى، وبُراء

---

(١) انظر: الجمل ٢٩١، البلغة ٦٣، شرح المقدمة الجزولية ٣١٣/١، شرح المفصل ٨٨/٥، تسهيل الفوائد ٢٥٣، المساعد ٢٨٨/٣، شرح الكافية ٣٢١/٣.

(٢) انظر: المفصل في علم العربية ١٩٨، البلغة ٦٣، شرح المقدمة الجزولية ٣١٣/١.

(٣) ذهب بعض العلماء إلى أن علامة التأنيث هي الهاء المبدلة تاء عند الوصل، مثل: الفراء في المذكر والمؤنث ٥١، وابن الأنباري في المذكر والمؤنث ٥٢.

(٤) مذهب جمهور البصريين أن الهمزة بدلٌ من ألف التأنيث، ومذهب الكوفيين والزجاجي أن الألف الممدودة هي علامة التأنيث. انظر: المساعد ٢٩٠/٣.

(٥) انظر: المذكر والمؤنث للسجستاني ٣٦، المذكر والمؤنث للمبرد ٨٣-٨٥، شفاء العليل ٩٩٩-١٠٠٨، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢٥٣، شرح الكافية ٣٢١/٣.

(٦) انظر: المساعد ٢٩٠/٣، ارتشاف الضرب ٦٣٦.

وعِلْباء[١]، فضلاً عن وجود كلمات تُذكَّر وتُؤنَّث مثل: السبيل ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾[٢]، حيث ورد لفظ السبيل بالتأنيث، وفي قوله ﷻ: ﴿وإن يَرَوْا سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لاَ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾[٣]، جاء السبيل مذكرًا، وكذلك الطاغوت مما يُذكَّر ويُؤنث، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَآ﴾[٤]، بتأنيث الطاغوت، ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ﴾[٥]، بالتذكير، إضافةً إلى خلو المؤنث المجازي من العلامات الدالة على التأنيث، وأحيانًا قد يُذكر المؤنث ويُؤنّث المذكر، ومثل ذلك أحيانًا يؤدي إلى اللبس في بعض الكلمات، والخلاف حول تذكيرها وتأنيثها ستيضح من خلال مناقشة المسائل القادمة.

(١) انظر: المذكر والمؤنث للمبرد ٩٣، شفاء العليل ١٠٠٨.

(٢) يوسف: ١٠٨.

(٣) الأعراف: ١٤٦.

(٤) الزمر: ١٧.

(٥) النساء: ٦٠.

المسألة الخامسة عشرة: ما جاء في إثبات الهاء في (حائضة) والاستغناء عنها:

في قول عائشة رضي الله عنها: ((... وَأَنَا حَائِضٌ))[١]، ذكر القاضي عياض جواز إثبات الهاء الدالة على التأنيث في لفظ (حائض)، كما يجوز الاستغناء عنها، وقال: إن إثباتها من باب إجراء اللفظ مُجرى الفعل المؤنث، يُقال: حاضَت فهي حائضة، أما الاستغناء عنها في (حائض) فذكر أن للنحاة فيها وجهين:

الأول: أن حائضًا ومرضعًا وطالقًا مما لا يشترك فيه المذكر؛ فلا حاجة فيه لعلامة التأنيث.

الثاني: أن ذلك عن طريق النسب، فيكون المعنى أي ذات حيض، وذات رضاع، وذات طلاق، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦ﴾[٢]، وهو الوجه الصحيح عند القاضي[٣].

فالوجه الأول هو مذهبُ أهل الكوفة، وحجتهم في ذلك أن التاء – علامة التأنيث– الغرض منها الفصل بين المذكر والمؤنث، فلما كانت هذه الصفات مختصة بالمؤنث دون المذكر أُمِن اللبس فلا حاجة لإثباتها[٤]، وأبرز القائلين به الفراء[٥]، ويوافقه أبو حاتم السجستاني[٦]، وأبو بكر ابن الأنباري الذي لم يجوّز سوى رأي الفراء؛ «لأن كلام العرب يشهد به، والقياس يوجبه»[٧].

وقد اعترض النحاة البصريون على هذا الرأي، وحجتهم في فساده من ثلاثة وجوه:

الأول: قولهم بكون اختصاص هذه الصفات بالمؤنث فقط هو سبب حذف التاء، فحكمه غير مطرد؛ وذلك لوجود صفات مشتركة وُصِف من خلالها المؤنث بالمذكر،

---

(١) إكمال المعلم ١٣١/٢، كتاب الحيض/ باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله، حديث رقم (٢٩٧).

(٢) المزمل: ١٨.

(٣) انظر: إكمال المعلم ١٣٥/٢.

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦١٥.

(٥) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٥٢.

(٦) انظر: المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ٦٦.

(٧) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ١٣٢.

وكان الأَوْلى ملازمة التاء للمؤنث[١]، نحو: رجلٌ عاقر، وامرأةٌ عاقر، وَجملٌ ضامرٌ، وَناقةٌ ضامرٌ[٢]، وَجَملٌ بازل، وناقةٌ بازل[٣]، وَرجلٌ عاشق، وامرأةٌ عاشق، فضلاً عن وجود صفات مشتركة وردت مقترنة بالتاء وإن كانت مستعملة في وصف المذكر نحو[٤]: رجلٌ رَبْعَة[٥]، وامرأةٌ رَبْعَة، ورجل مَلولَة وامرأةٌ مَلولَة[٦]، ورجلٌ هُذَرَة وامرأة هُذَرة[٧]، ورجلٌ فَرُوقة وفَرُّوقة وفاروقة[٨] وكذا يقال للمرأة، ورجلٌ أُمَنة وأَمَنة[٩].

الثاني: يبطل مذهبهم بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾[١٠]، إذ اقترنت فيه (مرضعة) بالتاء على الرغم من كونها من الصفات المختصة بالمؤنث دون

---

(١) انظر: الكتاب ٣٨٣/٣، المخصص ١٢١/١٦، شرح الكافية ٣٢٩/٣-٣٣٠.

(٢) الضُّمْر والضُّمُر: الهُزَال ولحاق البطن. القاموس المحيط ٩٨١ (ضمر)، لسان العرب ٢٦٠٦ (ضمر).

(٣) يُقال للبعير إذا استكمل السنة الثامنة وطعن في التاسعة، وليس بعده سن تُسمى. لسان العرب ٢٧٦ (بزل)، القاموس المحيط ١٢٧ (بزل).

(٤) انظر: الأمثلة في: المذكر والمؤنث للفراء ١٠٦، المذكر والمؤنث للمبرد ١٠٢، شرح السيرافي ٦٧/١٣، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٤٦/٢-١٥٨، شرح المفصل ١٠١/٥.

(٥) رجل رَبعة أي متوسط القامة لا بالطويل ولا بالقصير، أي بينهما. لسان العرب ١٥٦٦ (ربع)، تاج العروس ٢٤/٢١ (ربع).

(٦) الملل: هو أن تملّ شيئًا وتعرض عنه، يُقال: مَلول ومَلولَة، ومالولةٌ ومَلآلةٌ، وذو مَلَّةٍ إذا كان يملّ إخوانه سريعًا. انظر: تهذيب اللغة ٣٥٠/١٥-٣٥١ (مل)، القاموس المحيط ١٥٥٥ (ملل).

(٧) الهَذَر: الكلام الذي لا يُعْبَأ به، هَذَر كلامه هَذَرًا كثُر في الخطأ والباطل، والهَذَر الكثير الرّديء أو سَقَط الكلام، يُقال: رجلٌ هَذِر وهَذُر، وهُذَرَة وهُذُرَّة، وهَذَّار وهَيْذَار، وهَيْذَارَة وهِذْرِيان ومِهْذَار، ومِهْذارَة ومِهْذَر، وهي هَذِرَة ومِهْذار. انظر: تهذيب اللغة ٦/ ٢٥٩ (هذر)، القاموس المحيط ١٦٨٣ (هذر)، لسان العرب ٤٦٤٤ (هذر).

(٨) يقال: رجل فَرِقٌ وفَرُقٌ، وفَرُوقٌ وفَرُوقةٌ، وفَرُّوقٌ وفَرُّوقةٌ، وفاروقٌ وفَاروقةٌ: أي شديد الفزع والخوف الجزع، والهاء ليست الغاية منها تأنيث الموصوف، وإنما إشعار بما أُريد من تأنيث الغاية والمبالغة. انظر: لسان العرب ٣٤٠٠-٣٤٠١ (فرق)، القاموس المحيط ١٢٤٠ (فرق).

(٩) رجلٌ أَمَنة للذي يُصدِّق بكل ما يسمع ولا يُكذِّب بشيء، ورجلٌ أمنة أيضًا إذا كان يطمئن إلى كل واحد ويثق بكل أحد، وكذلك (الأُمَنَة): يأمنه كل أحد في كل شيء. لسان العرب ١٤١ (أمن)، القاموس المحيط ٧٤ (أمن).

(١٠) الحج: ٢.

المذكر، وبناءً على مذهب أهل الكوفة كان ينبغي أن تتجرد الصفة من التاء (مُرضع).

الثالث: أن تاء التأنيث تلحق فعل المؤنث وتلزمه، يُقال: حاضت المرأة، وطلقت الجارية، ولو كان الاختصاص كافيًا لِتجرُّد الصفة من التاء لما كانت التاء لازمة في الفعل دون الصفة، ولجاز أن يُقال: هند حاض[١].

واتهم ابن الأنباري -الذي وافق الفراء- البصريين بأنهم أخطؤوا بهذه الحجج من حيث لايشعرون، وَوصفها بالفساد على النحو الآتي:

- أن الظن بأن قول العرب: بعيرٌ ضامر، وناقةٌ ضامر ونحوه يُلزِم الفراء بقول: رجلٌ قائم وامرأةٌ قائم، ظن خاطئ؛ لأن التاء التي في (الناقة) لا توجب التأنيث الحقيقي لوجود كلمات مقترنة بتاء التأنيث تقع على المذكر والمؤنث، مثل: الشاة، والأروية، والعظاءة[٢]، يُقال: الدابة اشتريته، والعظاءة رأيته، والشاة أعجبني.
- أن الاحتجاج بقول العرب: رجلٌ بالغ وامرأةٌ بالغ، وَرجلٌ أيِّم وامرأةٌ أيِّم[٣]، رجلٌ عاشق وامرأةٌ عاشقٌ، بخلوّ نعت المؤنث من علامة التأنيث على الرغم من كونه نعتًا يشترك فيه الرجال والنساء خاطئٌ، ولا يُلزِم منه الفراء بشيء؛ لأن بالغًا وعاشقًا ونحو ذلك نعوت مذكرة وُصِفَ بهن الإناث، فلم يؤنّثْنَ؛ إذ كان أصلهنّ التذكير، والرجال يوصفون بهذه الأوصاف أكثر مما يوصف بهنّ النساء، وأما قولهم: امرأةٌ عانس، وامرأةٌ أيم، دون علامة التأنيث فلأن الغالب على هذه الأوصاف أن تكون للمؤنث، فكانت بمنزلة حائض وطالق.
- اعترض على القول الذي يُلزم الفراء بقول: حاضَ جاريتك، طمثَ هند، وَوصفه

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٦٧/١٣، المخصص ١٢١/١٦، الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٢١-٦٢٣، شرح المفصل ١٠١/٥-١٠٢، الإيضاح في شرح المفصل ٥٥٩.

(٢) العظاية دويبة كسامّ أبرص، والعظاءة لغة فيها. انظر: لسان العرب ٣٠٠٦ (عظي)، القاموس المحيط ١١١١ (عظي).

(٣) الأيّم في الأصل التي لازوج لها، ورجلٌ أيّم أي لا امرأة له. لسان العرب ١٩١ (أيم)، القاموس المحيط ٨٦ (أيم).

بالفساد؛ لأن التاء فرق فِعْل، وإلقاء التاء من فَعَلت بأن يُقال: طلقَ جاريتُك، حاضَ هند، يُلزم أن يُقال في المستقبل: يَطْلقُ هندٌ، يَحيضُ جاريتُك، وهذا غير جائز لكون الياء علامة تذكير الفعل، ومن ثم لا يجوز إدخال علامة المذكر في فعل المؤنث، ولما لم يكن بدٌّ من القول في المستقبل: تَطلقُ هندٌ، وتَحيض جاريتُك، كُرِه أن يُقال في الماضي: طلَق هند، وحاضَ جاريتُك، ولذلك وفقوا بين الماضي والمستقبل فقالوا: طلَقت هند، وتَطلُقُ هند، وحاضتْ جاريتُك، وتحيضُ جاريتُك، أما إذا بُنيَ اسم الفاعل قيل: هندٌ حائضةٌ، جُمْلٌ طالقةٌ على معنى تحيضُ وتَطْلُقُ[١] ، وأنشد للأعشى:

يَا جَارَتِي بِينِـــي فَإِنَّـــكِ طَالِقَـــهْ كَذاكِ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَهْ[٢]

ومما هو واضح لا شك فيه مدى اضطراب رأي ابن الأنباري وتناقضه وافتقاره إلى الدقة، ويتضح أيضًا فساد رأي الكوفيين وابتعاده عن الصواب، وقد ذهب القاضي عياض مذهب البصريين القائل بأن حذف التاء من الصفات التي على نحو: حائض، ومرضع وغيرها إنما هو من باب حمل هذه الصفات على معنى النسب، وأبرز القائلين به: الخليل بن أحمد[٣]، والمبرد[٤]، والسيرافي[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن الحاجب[٧].

وسيبويه يرى أن نحو: حائض وطامث مؤوَّل (بشيء)، إذ يحمل القول على المعنى، فهي صفات مذكرة وُصِف بها المؤنث، يقول: «فإنما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفةُ شيء، والشيء مذكر، فكأنهم قالوا: هذا شيءٌ حائضٌ، ثم وصفوا به المؤنث، كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا: رجلٌ نُكحَة»[٨].

---

(١) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/١٣١-١٣٥.

(٢) البيت من الطويل في ديوان الأعشى ٣١٣، أدب الكاتب ٢٩٥، الاقتضاب ٣/١٩٧، وفي الإنصاف ٦١٦ برواية: (أَيَا جارتًا...).

(٣) انظر: الكتاب ٣/٣٨٣-٣٨٤، المساعد ٣/٣٠٠، شرح الكافية ٣/٣٣٠.

(٤) انظر: المذكر والمؤنث للمبرد ١٠٢.

(٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٣/٦٧.

(٦) انظر: شرح المفصل ٥/١٠٠.

(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٥٥٨.

(٨) الكتاب ٣/٣٨٣.

خلاصة القول أنَّ ما جاء من الصفات نحو: حائض، وَطالق، وَمرضع ونحو ذلك يجوز فيها إثبات تاء التأنيث، ويجوز الاستغناء عنها، ويكون حذف التاء في الصفات التي على وزن (فاعل) و(مُفعِل) إذا لم يُقصد فيها معنى الحدوث أي لم تجرِ على الفعل، أما إذا قُصِدَ فيها معنى الحدوث وجرت على الفعل فتلزمها التاء فيُقال: حاضت فهي حائضة، طلقت فهي طالقة[1]، - والله أعلم-.

(١) انظر: شرح المفصل ٥/١٠٠-١٠١، شرح الكافية ٣/٣٢٩.

المسألةُ السادسة عشرة: ما جاء في (غيور) صفة لمؤنث على وزن (فعول):

جاء في حديث أم سلَمة رضي الله عنها: ((إِنَّ لِي بِنْتًا وَأَنَا غَيُورٌ...))[١]، وقد فسّر القاضي عياض قولها: (وأنا غيور) بأنّه صفة للمؤنث، وأنّ الوزن (فَعول) يأتي كثيرًا في وصف المؤنث، وأورد لذلك أمثلة هي: ضحوك لكثيرة الضحك، وعروب، وقيل: عقبة كؤود، وأرض صعود وجدود وهبوط، ورجلٌ غيور وغيران[٢].

- والمتفق عليه أن الوزن (فعول) لا تلحقه تاء التأنيث عند وصف المؤنث للتفريق بينه وبين المذكر، وذلك في حال كان (فَعُول) بمعنى (فَاعِل)، يُقال: رجلٌ صبور وامرأةٌ صبور، ورجلٌ شكور وامرأةٌ شكور، ورجلٌ غدور وامرأةٌ غدور، ورجلٌ كفور وامرأةٌ كفور، ورجلٌ ظلوم وامرأةٌ ظلوم، ورجلٌ غضوب وامرأةٌ غضوب[٣].

أما إن كان الوزن (فعول) بمعنى (مفعول) فيلزمه لحاق تاء التأنيث، فيُقال: ناقةٌ ركوبةٌ، وشاةٌ حلوبة، أي: مركوبة، ومحلوبة[٤].

ومن أبرز أصحاب هذا القول: الخليل بن أحمد[٥]، وَسيبويه[٦]، والفراء[٧]، وابن السكيت[٨]، وأبو حاتم السجستاني[٩]، وابن قتيبة[١٠]، وابن سيده[١١]، والحريري[١٢]، وابن

---

(١) إكمال المعلم ٣٥٨/٣، كتاب الجنائز، باب ما يقال عند المصيبة، حديث رقم (٩١٨).

(٢) انظر: إكمال المعلم ٣٥٨/٣.

(٣) انظر: الأمثلة: إصلاح المنطق ٣٥٧، المذكر والمؤنث للسجستاني ٧٨، المخصص ١٣٨/١٦.

(٤) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٥٦، توضيح المقاصد ١٣٥٤، شرح الأشموني ٦٤٦.

(٥) انظر: الكتاب ٣٨٥/٣.

(٦) انظر: الكتاب ٣٨٥/٣.

(٧) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٥٦.

(٨) انظر: إصلاح المنطق ٣٥٧-٣٥٨.

(٩) انظر: المذكر والمؤنث للسجستاني ٧٨.

(١٠) انظر: أدب الكاتب ٢٩٢-٢٩٣.

(١١) انظر: المخصص ١٣٨/١٦.

(١٢) انظر: درة الغواص ٤٢٥.

الأنباري[١]، وابن مالك[٢]، والمرادي[٣].

والسبب في منع لحاق تاء التأنيث ما كان من الصفات على (فَعُول) بمعنى (فَاعِل) لديهم من ثلاثة أوجه:

الأول: أن هذه الصفات في الأصل كانت اسم فاعل نحو: صابر وشاكر، ثم عُدلت عنه إلى الوزن (فَعول) لقصد الدلالة على المبالغة والكثرة، ولذا فإن ملازمتها لهذا المعنى أدى إلى إسقاط تاء التأنيث منها، فيُقال: امرأةٌ صَبور وشَكور[٤].

الثاني: أن هذه الصفات لم تجرِ على الفعل، ولما لم يكن للصفات التي على وزن (فَعول) فعلٌ تدخله تاء التأنيث لزمه التذكير لهذا المعنى؛ إذ دخول التاء على فعل الصفة يستلزم دخولها على الصفة أيضًا، نحو قامت فهي قائمة[٥].

الثالث: أن هذه الصفات جرت مجرى المنسوب، نحو: دارع، ونابل، ولذلك لم تلحقها تاء التأنيث[٦].

- وذهب بعضهم إلى أن حذف التاء من الوزن (فَعُول) بمعنى (فاعِل) غالبٌ وليس حتمًا، كابن مالك في التسهيل[٧]، والرضي[٨]، وابن عقيل[٩]، والسيوطي[١٠].

أما مجمع اللغة العربية بالقاهرة فله في هذه المسألة قراران:

---

(١) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/٥١-٥٥.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٧٣٨-١٧٤٠،

(٣) انظر: توضيح المقاصد ١٣٥٤.

(٤) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٥٦، المخصص ١٣٨/١٦، درة الغواص ٤٢٥، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥١/٢، شرح المفصل ١٠٢/٥.

(٥) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٥٦، المخصص ١٣٨/١٦، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥١/٢، شرح المفصل ١٠٢/٥.

(٦) انظر: شرح المفصل ١٠٢/٥.

(٧) انظر: تسهيل الفوائد ٢٥٤.

(٨) انظر: شرح الكافية ٣٣٢/٣.

(٩) انظر: المساعد ٣٠٢/٣.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٦٣/٦.

أ- عدم جواز لحاق تاء التأنيث فعولاً بمعنى فاعِل، وما جاء منها ملحقًا لغرض المبالغة مقصور على السماع في كلمات معدودات، مثل: صرورة، منونة، عروقة، وفروقة، ونحوها[١].

ب- جواز لحاق تاء التأنيث لفعول إذا كان بمعنى فاعل[٢].

فالقرار الأول امتدادٌ للرأي المتفق عليه بين أكثر العلماء، ثم بعد ذلك طالَب بعض الباحثين إجازة لحاق التاء فأصدر المجمع قرارًا في ذلك مستندًا في تجويزه إلى بعض آراء العلماء المتقدمين كما يلي:

١- ما ذكره سيبويه عن الخليل: أن ذلك جاء في شيء منه[٣].

٢- ذكر ابن مالك في التسهيل أن امتناع التاء هو الغالب[٤].

٣- الرضي يقول: «ومما لا يلحق تاء التأنيث غالبًا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث: فعول»[٥].

٤- في همع الهوامع يرى السيوطي أن الغالب عدم لحاق تاء التأنيث لهذه الصفات[٦].

٥- أن تحويل صيغ المبالغة كاسم الفاعل إلى صفات مشبهة يُستَأنس بجوازه، حيث يمكن أن نلمح معنى المبالغة، وهو المعنى الأصلي، ومن ثَم يسوغ دخول التاء عليها للتأنيث[٧].

---

(١) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات مؤتمر المجمع في الدورة المتممة للثلاثين. انظر: القرار في: مجمع اللغة في خمسين عامًا ٨٨، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ٤٨٦.

(٢) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات المؤتمر في الدورة الرابعة والثلاثين. انظر: القرار في: مجمع اللغة في خمسين عامًا ٨٨، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ١٣١، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ٤٨٦.

(٣) انظر: الكتاب ٣٨٥/٣.

(٤) انظر: التسهيل ٢٥٤، المساعد ٣٠١/٣-٣٠٢، همع الهوامع ٦٣/٦.

(٥) شرح الكافية ٣٣٢/٣.

(٦) انظر: همع الهوامع ٦٣/٦.

(٧) انظر: قرار المجمع في كتاب: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ١٣١، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ٤٨٨-٤٨٩.

والرأي الأرجح هو عدم جواز اقتران تاء التأنيث بما كان من الصفات على وزن (فَعول) بمعنى (فاعِل)؛ وذلك لاطراد المنع في كل المسموع من هذه الصفات باستثناء (عدوة الله)، فقد وصفها بعض العلماء بالشذوذ، كابن قتيبة[١]، والحريري[٢]، والمرادي[٣]، والأشموني[٤]، وحكم بعضهم عليها بالندرة كابن السكيت[٥]، وابن مالك[٦]، والرضي[٧]، وخرجها سيبويه بأن العرب شبهوها بقولهم: صديق وَصديقة[٨]، فضلاً عن أن رأي أكثر العلماء يقول بمنع لحاق التاء لهذه الصفات، وعليه فإن كلمة (غيور) صفة على وزن (فَعول) بمعنى (فاعِل)، ومن ثَم فلا تلحقها التاء قياسًا على ما سبق، وقد أشار القاضي إلى أنه يُقال كذلك: امرأة غَيْرَى ورجلٌ غيور وغيران[٩]، أما غَيْرى (فَعْلَى) فهي مؤنث غَيران، كما في قولهم غَضبان غَضْبَى، وعَجْلان وعَجْلَى، وسَكْران وسَكْرَى؛ إذ إنّ ما كان من النعوت على (فَعْلان) مؤنثه على (فَعلَى)[١٠]، ويُجمَع على غَيَارَى وغُيارَى، وَغيور (فَعُول) من الغَيْرَة، وهي الحميّة والأنفة، ويُجمَع على غُيُر، وهو من الأوزان المشتركة، يُقال للمذكر والمؤنث، ولا يقترن مؤنثه بتاء التأنيث، وكذلك يُقال: رجلٌ مِغْيار، أي: شديد الغَيرة، ويُجمع على مغاييرَ[١١].

---

(١) انظر: أدب الكاتب ٢٩٣.

(٢) انظر: درة الغواص ٤٢٥.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ١٣٥٥.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٦٤٦/٣.

(٥) انظر: إصلاح المنطق ٣٥٧.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ١٧٣٩.

(٧) انظر: شرح الكافية ٣٣٢/٣.

(٨) انظر: الكتاب ٦٣٨/٣.

(٩) انظر: إكمال المعلم ٣٥٨/٣، ٣٦٢.

(١٠) انظر: إصلاح المنطق ٣٥٨.

(١١) انظر: الصحاح ٧٧٦/٢ (غير)، لسان العرب ٣٣٢٦ (غير)، القاموس المحيط ١٢١٢ (غير)، الكليات ٦٧١.

المسألة السابعة عشرة: ما جاء في الوزن (فاعولاء):

جاء في الحديث الشريف عن عائشة رضي الله عنها: ((كَانَتْ قُرَيشٌ تَصُومُ عَاشُورَاءَ فِي الجَاهِلِيَّةِ...))[١]، وعاشوراء معروف، أورد القاضي عياض بعض الأقوال في تأويل معناه:

- فسّره الخليل بأنّه اليوم العاشر، ويُقال: التاسع[٢]، وعقّب عليه القاضي عياض بأنه على هذا المعنى هو صفة لليوم، أما تأويله بالتاسع فهو من باب إضافة الشيء إلى نفسه؛ كمسجد الجامع، ونقل عن بعضهم كون إضافته إلى الليلة أصح[٣].
- وإلى نفس المعنى ذهب الحربي القائل بأنه اليوم العاشر من المحرم، وذكر أنّ بعضهم قال: إنه التاسع؛ لأن العرب من عادتها أن تنقص واحدًا من العدد، «فيقولون: وردت الإبل عِشْرًا إذا وردت يوم التاسع، وَوردت تِسعًا إذا وردت يوم الثامن...»[٤]، وزاد القاضي في التعليل بأنهم يحسبون في الإظماء يوم الورود، فإن قامت في الرعي يومين ثم وردت في الثالث حسبوها أربعًا فقالوا: وردت رِبْعًا، فهم يحسبون بقية اليوم الذي وردت فيه قبل الرعي، وأول اليوم الذي ترد فيه بعده، فازدادت بذلك يومًا[٥].

وقال القاضي عياض في (عاشُورَاء): إنه من أبنية المؤنث، وإنه صفةٌ مضافة إلى اليوم والليلة[٦]، أما وزن كلمة (عاشوراء) فقد جاءت فيه أقوال أربعة:

١- أن تكون على وزن فَعُولاَء: ذكره ابن عقيل في المساعد، وَوصفه بأنه لا نظير له من الأبنية، وعلى هذا الوزن كذلك لفظ حَرُوراء لم يجئ إلا اسمًا، وجَلُولاء موضع[٧]، في

---

(١) إكمال المعلم ٧٧/٤، كتاب الصيام، باب صوم يوم عاشوراء، حديث رقم (١١٢٥).

(٢) انظر: العين ٢٤٩/١ (عشر).

(٣) انظر: إكمال المعلم٧٧/٤.

(٤) غريب الحديث للحربي ١٥٥.

(٥) انظر: إكمال المعلم ٧٧/٤.

(٦) انظر: إكمال المعلم ٧٧/٤.

(٧) انظر: المساعد ٣١٨/٣.

حين وصفه المرادي بأنه لغة في عاشوراء[١]، أما ما جاء على وزن (فُعُولاء) (عُشُوراء)؛ فقد ذكره ابن القطاع على أنه مختص باسم موضع[٢] وأشار إليه ابن عصفور[٣]، وعدّه السيوطي من الأوزان ذات الزوائد الثلاثة[٤].

٢- فَاعُولاَء: ابن قتيبة يرى أنه لم يرِد على هذا الوزن سوى (عاشوراء) اسم لهذا اليوم[٥]، وَوافقه ابن دريد[٦]، وابن القطاع جعل لهذا الوزن عَاشُوراء وتَاسُوعَاء[٧]، وابن عصفور خصّه بالأسماء ووصفه بالقلّة[٨]، والسيوطي عدّه من الأوزان ذات الزوائد الأربعة ويكون اسمًا فقط[٩]، في حين أورد البعض كلمات أخرى قليلة جاءت عن العرب على هذا الوزن، وهي: الضَّارُورَاء: الضَّراء، السَّارورَاء: السَّرّاء، والدَّالُولاَء: الدَّالَّة، والخَابُوراء: موضع، وبادولاء: موضع[١٠].

٣- فَاعولَى: ذكر ابن القطّاع[١١] وابن عصفور[١٢] أنه لم يجئ على هذا الوزن سوى (بادولَى)، وقد جاء عن السيوطي في الهمع أن عاشوراء على وزن فاعولى، وكذلك بادولى اسم بلد، والضاروراء للضرر[١٣].

---

(١) انظر: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢/٦٩٠.

(٢) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٧٤.

(٣) انظر: الممتع الكبير في التصريف ٩٧.

(٤) انظر: المزهر ٢/ ٢٥.

(٥) انظر: أدب الكاتب ٥٩٧.

(٦) انظر: جمهرة اللغة ١٢٠٧.

(٧) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٧٤.

(٨) انظر: الممتع الكبير في التصريف ١٠٢.

(٩) انظر: المزهر ٢/٢٧.

(١٠) انظر: تهذيب اللغة ١/٤٠٩ (عشر)، درة الغواص ٩٠٩، مشارق الأنوار ٢/١٠٢، المساعد ٣/٣٢٦، لسان العرب ٢٩٥٣ (عشر).

(١١) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٩٤.

(١٢) انظر: الممتع الكبير ٩٢.

(١٣) انظر: همع الهوامع ٦/٧٩.

٤- فُعُولَى: جاء عليه عُشُورَى اسم موضع فقط، ذكره ابن القطاع[١]، وابن عصفور[٢].

ومن خلال ما سبق يتضح أن كلمة (عاشوراء) اسم لليوم المعروف على وزن (فَاعُولاَء)، وأن ما جاء منها على الوزن (فَعُولاء) (عَشُوراء) لغة فيه، وقد ذكره بعضهم ممدودًا وصنّفه آخرون من المقصور، وعليه يكون من الأوزان المشتركة[٣]، أما قول القاضي بأنه من أبنية المؤنث فلربّما كان من حيث النظر إلى الكلمات الشائعة على وزن (فاعولاء) مثل: الضّاروراء، والسّاروراء، وما أشبه ذلك من جهة، ومن حيث اعتباره صفة لذلك اليوم من جهة أخرى، وقد نقل العيني في اشتقاق كلمة (عاشوراء) عن القرطبي قوله: «وهو في الأصل صفة لليلة العاشرة؛ لأنه مأخوذ من العشر الذي هو اسم الفعل، واليوم مضاف إليها، فإذا قيل: يوم عاشوراء، فكأنه قيل: يوم الليلة العاشرة...»[٤]، ولكن تصنيفه له بأنه صفة لليوم والليلة ينفيه كونه اسمًا متعارفًا عليه لذلك اليوم كما اتضح من خلال الكلمات التي جاءت على وزن (فاعولاء)، فيكون عاشوراء اسمًا لذلك اليوم أرجح من كونه وصفًا، وقد جاء في عمدة القاري: «إلا أنهم لما عدلوا به عن الصفة غلبت عليه الاسمية»[٥]، وبذلك فإن ما ذهب إليه القاضي عياض من كون (عاشوراء) وصفًا لليوم فبناءً على ما هو في الأصل، وما ذهب إليه الآخرون من اعتباره اسمًا من باب تغليب الاسم على الصفة بعد العدل، والله أعلم.

---

(١) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٩٤.

(٢) انظر: الممتع الكبير في التصريف ٧٦.

(٣) انظر: مشارق الأنوار ١٠٢/٢، المساعد ٣١٨/٣، شرح تسهيل الفوائد ٦٩٠/٢.

(٤) عمدة القاري ١٦٥/١١.

(٥) عمدة القاري ١٦٥/١١.

المسألة الثامنة عشرة: ما جاء في تأنيث (فُعْلان) بالتاء، وما كان على (فعلاء) وصفًا مؤنثًا ليس المذكر منه على (أفعل):

جاء في باب الحث على النفقة قول النبي ﷺ: ((يَمينُ الله مَلأى- وقال ابن نمير: مَلآن سَحَّاءُ لا يَغِيضُها شيء...))[١].

الحديث الشريف يحمل مسألتين:

١- ما جاء في وصف كلمة (يمين).

٢- ما جاء في كلمة (سحّاء).

أولاً: ماجاء في وصف اليمين:

فالأصح أن يكون (ملأى وليس ملآن؛ ذلك أن اليمين مؤنثة[٢] فَيُقال في وصفها بالامتلاء: يمين ملأى وملآنة[٣]، فتكون من باب فَعْلان فَعْلى، قال القاضي عياض: «واليمين مؤنثة، ووصفها بملأى هو الصواب، وغيره خطأ»[٤]، ومعنى قوله: (وغيره خطأ)، أي ما جاء من فعلان مؤنثه بالتاء، على فَعْلانة، نحو: عَطْشَان عَطْشَى عَطْشَانة، وغَضْبَان غَضْبَى غَضْبَانة، وجَوْعان جَوْعَى، ويُقال: جَوْعَانة، وفي هذا أقوال:

أ- إذا كانت صيغة (فَعْلان) وصفًا لمذكر مزيدًا بالألف والنون كسَكران، وغضبان، وعطشان، فإنه يمتنع مجيء الوصف المؤنث منها بالتاء، وإنما يكون المؤنث قياسًا على (فَعْلَى) فتقول: سَكْرَى، وَغَضْبَى، وَعَطْشَى، وهذا هو مذهب الجمهور، وممن ذهب إليه: سيبويه[٥]،، ابن السكيت[٦]، والمبرد[٧]، وابن السراج[٨]، وابن جني[٩] وغيرهم.

---

(١) إكمال المعلم ٥٠٩/٣، كتاب الزكاة، باب الحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلف، حديث رقم (٣٩٩).

(٢) انظر: المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ١٧٤، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٧٩/١-٣٨٠، المخصص ١٩٠/١٦.

(٣) انظر: لسان العرب ٤٢٥٢ (ملأ)، القاموس المحيط ١٥٥١ (ملأ).

(٤) انظر: إكمال المعلم ٥٠٩/٣.

(٥) انظر: الكتاب ٢١٦/٣.

(٦) انظر: إصلاح المنطق ٣٥٨.

(٧) انظر: المقتضب ٣٣٥/٣.

(٨) انظر: الأصول ٨٥/٢.

(٩) انظر: المحتسب ٧٢/٢.

وقد حصر ابن مالك الألفاظ التي جاءت على (فَعْلاَن) مؤنثها (فَعْلاَنة) في اثني عشر لفظًا، وهي[١]:

١. حبلان[٢]. ٢. دخنان[٣]. ٣. سخنان[٤]. ٤. سيفان[٥]. ٥. ضحيان[٦]. ٦. ضوجان[٧]. ٧. علاّن[٨]. ٨. قشوان[٩]. ٩. مصَّان[١٠]. ١٠. موتان[١١]. ١١. ندمان[١٢]. ١٢. نصران[١٣].

ثم زاد المرادي عليها لفظين: خمصان[١٤]، وَألِيان[١٥]، ليصبح حصرها في أربعة عشر

(١) انظر: نظم الفوائد ٦٢-٦٣، وانظر: المزهر ١١٣/٢-١١٤.

(٢) الرجل الممتلئ غيظًا، وقيل: الكبير البطن. انظر: تهذيب اللغة ٨٣/٥ (حبل)، لسان العرب ٧٦٢ (حبل).

(٣) يقال: يوم دخنان سخنان، أي: شديد الحر. انظر: تهذيب اللغة ٢٨٢/٧ (دخن)، لسان العرب ١٣٤٤ (دخن).

(٤) يوم حار. انظر: تهذيب اللغة ١٧٦/٧ (سخن)، لسان العرب ١٩٦٦ (سخن).

(٥) رجل الطويل الممشوق كالسيف. انظر: تهذيب اللغة ٩٦/١٣ (سيف)، لسان العرب ٢١٧٢ (سيف).

(٦) يقال: ليلة ضحياء وضحيا وضحيان وضحيانة، أي مضيئة لا غيم فيها، ويوم ضحيان أي طلق. انظر: لسان العرب ٢٥٦٢ (ضحا)، وجاءت عن المرادي (صحيان) اليوم الذي لا غيم فيه. انظر: توضيح المقاصد ١١٩١-١١٩٢.

(٧) هكذا جاء في نظم الفوائد ٦٢، وتعني كل يابس الظهر من الإبل والدواب، انظر: لسان العرب ٢٦١٩ (ضوج)، وقد أوردها السيوطي في المزهر ١١٤/٢، والمرادي في توضيح المقاصد ١١٩١، وبقية الكتب التي ذكرت الألفاظ على لفظ (صوجان) والمعنى ذاته، انظر: لسان العرب ٢٥٢١ (صوج).

(٨) هكذا جاءت في نظم الفوائد ٦٣، وتعني الرجل كثير النسيان، وكذلك في توضيح المقاصد ١١٩٢، وجاءت في المزهر بلفظ (غلان) بمعنى الرجل كثير النسيان. انظر: المزهر ١١٤/٢.

(٩) القليل اللحم، والقشوانة: الدقيقة الضعيفة من النساء. انظر: تهذيب اللغة ٢٠٧/٩ (قشا)، لسان العرب ٣٦٣٩ (قشا).

(١٠) اللئيم. انظر: تهذيب اللغة ١٣١/١٢ (مصص)، لسان العرب ٤٢١٦ (مصص).

(١١) يقال: رجل موتان الفؤاد إذا كان غير ذكي ولا فَهِم. انظر: تهذيب اللغة ٣٤٣/١٤ (موت)، لسان العرب ٤٢٩٦ (موت).

(١٢) من الندم. انظر: تهذيب اللغة ١٤٥/١٤ (ندم)، لسان العرب ٤٣٨٦ (ندم).

(١٣) واحد النصارى. انظر: تهذيب اللغة ١٦٠/١٢ (نصر)، لسان العرب ٤٤٤٠-٤٤٤١ (نصر).

(١٤) الضامر البطن جوعًا. انظر: تهذيب اللغة ١٥٥/٧ (خمص)، لسان العرب ١٢٦٦ (خمص).

(١٥) عظيم الأَلْية. انظر: لسان العرب ١١٩ (ألا).

لفظًا فقط[١].

ب- قد ورَد في بعض كتب اللغة والمعاجم مجيء مؤنث (فَعْلان) على (فَعْلانة)، كما جاء في ملآن ملآنة، وجاء في سكران سكرانة[٢]، وفي عطشان عطشانة[٣]، وغضبان غضبانة[٤]، ويكون ذلك على لغة بني أسد، نقله عنهم ابن السكيت[٥]، والجوهري في صحاحه[٦]، وابن سيده في المخصص[٧]، وابن مالك[٨].

ج- أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة تأنيث (فَعْلان) بالتاء على (فَعْلانة) آخذًا بكونها لغة في بني أسد، أو هي لغة بني أسد، ومن ثَمّ فإن النطق على قياس لغة من لغات العرب صحيح وإن كان مخالفًا للقياس[٩]، واحتجوا بقول ابن جني: «الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه»[١٠].

والأرجح أن رأي القاضي عياض بمنع تأنيث وزن (فَعْلان) على (فَعْلانة) هو الرأي الأصوب؛ إذ هو رأي جمهور العرب، وإن كان الرأي الآخر يوافق لغة من لغات العرب، إلا أن الأحرى الأخذ بما اجتمع فيه القياس والكثرة، فضلاً عن أن لغة بني أسد من اللغات التي تخالف اللغات الفصيحة، فقد نقل الزبيدي حكم يعقوب على قولهم: (سكرانة) بالضعف والرداءة، كما أنّ أبا حاتم يرى في لغة بني أسد مناكير لا يؤخذ بها[١١]، أما احتجاجهم بقول ابن جني فيردّه ما ذكره قبلها، إذ جاء هذا الكلام في سياق حديثه عما إذا كان هناك

---

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١١٩١-١١٩٢.

(٢) انظر: الصحاح ٦٨٧/٢ (سكر)، لسان العرب ٢٠٤٧ (سكر)، القاموس المحيط ٧٨٥ (سكر)،

(٣) انظر: لسان العرب ٢٩٩٥ (عطش)، القاموس المحيط ١١٠٧ (عطش).

(٤) انظر: الصحاح ١٩٤/١ (غضب)، لسان العرب ٣٢٦٣ (غضب)، القاموس المحيط ١١٩٠ (غضب)،

(٥) انظر: إصلاح المنطق ٣٥٨.

(٦) انظر: الصحاح ٦٨٧/٢ (سكر).

(٧) انظر: المخصص ١٤٤/١٤.

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية ١٤٤١/٣، المساعد ٩/٣، شفاء العليل ٨٩٥.

(٩) انظر: القرار في مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ١٣٣، وانظر: القرارات النحوية والتصريفية ٥٠٣.

(١٠) الخصائص ١٢/٢.

(١١) انظر: لحن العوام ١٦٢، شرح التصريح على التوضيح ٣٢٣/٢.

لغتان متدانيتان متراسلتان في القياس وكثرة الاستعمال، ثم أعقب ذلك بقوله: «فأمّا أن تَقِلَّ إحداهما جدًّا وتكثُر الأُخرَى جِدًّا، فإنّك تأخذ بِأَوسعِهما رواية، وأقواهما قياسًا...»[(١)]، وهذا الحكم بحد ذاته كفيل بالأخذ بالرأي الأول –مذهب القاضي والجمهور– وترجيحه على الآراء الأخرى المخالفة.

ثانيًا: كلمة (سَحّاء):

يُقال: سحّ المطر والدمع والماء يسحّ سحًّا، إذا انصبّ بشدة، وكل شيء صببته صبًّا متتابعًا فقد سححته[(٢)]، وفي الحديث: (يمين الله سحّاء...) كناية عن وصفها بديمومة الصبّ والهطل والعطاء، يُقال: سَحَّ يَسُحُّ سحًّا، فهو ساحٌّ والمؤنثة سحَّاء، وهي من باب فَعْلاء لا أَفْعَل لها، مثل: (هَطْلاء) يقولون: ديمةٌ هَطْلاَء، كما في قول امرئ القيس:

ديمـــةٌ هَطْـــلاَء فيهـــا وَطَـــفٌ طَبَقُ الأَرْضِ تَحـــرّى وتَـــدُرّ[(٣)]

لا يُقال في مذكرها: (أَهْطَل)، وإنما يُقال: سحابةٌ هَطَل، وفي رواية: ((يمينُ الله مَلْأى سَحًّا)) بالتنوين على المصدر[(٤)].

وقد ذكر القاضي عياض أن كلمة (سحاء) لا يكون المذكر منها على (أَفْعَل)، ومما هو معروف في اللغة أن كل (أَفْعَل) صفة للمذكر يكون المؤنث منه على (فَعْلاء)، تقول: أحمر وحمراء، وأصفر وصفراء[(٥)]، غير أنّ هناك صفات خرجت عن هذه القاعدة، فجاءت على الوزن (فَعْلاء) دون أن يكون المذكر منها على (أَفْعَل)، كما في كلمة (سحّاء)، و(هَطْلاَء)،

---

(١) الخصائص ٢/١٠.

(٢) انظر: العين ٣/١٦ (سح)، جمهرة اللغة ٩٨ (سحح)، القاموس المحيط ٧٥٠-٧٥١ (سحح).

(٣) البيت من الرمل وهو في ديوانه ١٤٤، وفي مقاييس اللغة ٣/٤٣٩ (طبق)، المخصص ٩/١١٨، لسان العرب ٨٥٣ (حرى)، ٢٦٣٧ (طبق)، ٤٦٧٥ (هطل)، ٤٨٦٨ (وطف)، تـــاج العـــروس ٢٤/٤٦٣ (وطـــف)، ٣١/١٣٨ (هطل)، ٣٧/٤٢٠ (حري)، وبلا نسبة في: لسان العرب ١٤٥٧ (دوم)، مجمل اللغة ٢٢٩ (حرو)، تاج العروس ٣٢/١٨١ (دوم).

(٤) انظر: الغريبين في القرآن والحديث ٨٧١ (سحح)، الفائق في غريب الحديث ٢/١٦٠ (سحح)، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/٣٤٥ (سحح).

(٥) انظر: الكتاب ٤/٢٧، الجمل في النحو ٢٨٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٦٣.

يقول ابن خالويه: «ليس في كلام العرب أَفْعَل إلا ومُؤَنّثُهُ فَعْلاَء، إلا في أَحْرُفٍ، قالوا: امْرَأَةٌ حَسْنَاءُ، و لم يقولوا: رَجُلٌ أَحْسَنُ...»[١].

وقد فصّل ابن سيده في (فَعْلاء) التي لا تكون مؤنث (أَفْعَل)، وأما (فَعْلاء) التي لا (أَفْعَل) لها فقد جعلها على ثلاثة أقسام:

أ- فَعْلاء لا أَفْعَل لها من جهة الخِلْقَة، أو الطبع، أو التشبيه بالمذكر، مثل: حمامة حَبْنَاء لا تبيض، ليلة قَمْراء أي مُقْمِرة، مَفازة جَدّاء: يابسة، وسنةٌ جدَّاء مَحْلَة، نخلةٌ سَنْهَاء: تحمل سنةً ولا تحمل أُخرى.

ب- فَعْلاء لا أَفْعَل لها من جهة أنها ليس لها مذكر يعادلها من نوعها، مثل: عينٌ جَأْوَاء: عظيمة، ريحٌ حَدْوَاء: تحدو السّحاب، وقالوا: الشمسُ صَغْوَاء، وَسَغْوَاء: مائلة للغروب، غرةٌ سَحّاء: سريعة، عينٌ سَبْلاَء: طويلة الهُدْب.

ج- فَعْلاء لا أَفْعَل لها من جهة السماع، مثل: دِيمَةٌ هَطْلاء: هطِلة، أرضٌ هَيْماء: لا ماء بها، وَقيل: لا يُهتدَى فيها لطريق، مفازةٌ خَرْقاء: بعيدة، نعامةٌ خَيْطاء: طويلة العُنُق، أرضٌ غَضْيَاء وغَضِيَّةٌ: كثيرةُ الغضَى، حَديقةٌ غَلْباء: طويلة الشجر، و لم يقولوا: بستانٌ أَغْلَب.

وقد توسع ابن سيده في شرحه للكلمات التي جاءت على وزن (فَعْلاء)، وبيان ماهيتها وما أشكل منها[٢].

أيضًا فقد أورد السيوطي في المزهر عددًا كبيرًا من الصفات المؤنثة التي جاءت على (فَعْلاء)، ليس المذكر منها على (أَفْعل)، منها – على سبيل التمثيل لا الحصر–:

– أرض ثَرْياء: أي ذات ثرى.

– الجاهلية الجَهْلاَء: شديدة الضلال.

– سنة جَدَّاء: قَحْطَة.

– درع جَدْلاء: مُحكَمة، من جَدَلْتُ الشيء فَتَلْته.

– ريح حَدْوَاء: تحدو السحاب أي تسوقه.

---

(١) ليس في كلام العرب ٢٧٠.

(٢) انظر: المخصص ١٦/٣٩-٦٣.

- درع خَدباء: لينة.
- الحيّة الرّقشاء: التي علا لونها السواد.
- ليلة ضحياء: بيضاء.
- غارة سحّاء: سريعة.
- شجرة شَعْوَاء: منتشرة الأغصان(١).

وغير ذلك الكثير من الكلمات الأخرى التي سردها السيوطي وبيّنها، وكل هذه الكلمات وإن كثُرت فإنها خارجة عن القاعدة المعروفة، ومجالها الحصر على السماع فقط دون القياس.

(١) انظر: الكلمات في: المزهر ٢/٢٣٠-٢٣٣.

المسألة التاسعة عشرة: الخلاف حول تذكير(قروء) وتأنيثه:

في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[١]، كلمة (قروء) مفردها (قَرْء)، بالفتح والضم، من الأضداد يطلق على الحيض والطهر، وأصله في اللغة الوقت المعلوم المعتاد تردده[٢]، وكلمة (قُرْء) على وزن (فُعْل) تُجمَع على (أفْعَال) (أقْراء) جمع قلّة، وجمع كثرة على (فُعُول)، فيُقال: (قُرُوء)[٣]، وهي من باب إضافة العدد القليل إلى معدود كثير[٤]، فقد أُضيف العدد ثلاثة إلى جمع الكثرة قروء، واقترن العدد بالتاء، ومما هو معروف في اللغة أن الأعداد من ثلاثة إلى عشرة يُخالف فيها العدد المعدود من ناحية التذكير والتأنيث[٥]، ومن ثمّ فإن تأنيث العدد ثلاثة في الآية الكريمة دليل على تذكير مدلول كلمة (قروء)، يقول المازري: «فيه دلالة لقول مالك: إن الأقراء التي تعتد بها المرأة هي الأطهار، خلافًا لأبي حنيفة في قوله إنها الحيض...»[٦]، ثم ذكر بعد ذلك أن مَن تعلّق بدخول الهاء في العدد ثلاثة للدلالة على أن المراد من الأقراء الأطهار؛ مما الدلالة على تذكير قروء، إذ لو أراد الحيضة لكانت الآية: (ثلاثَ قروء)، على اعتبار أن العرب تدخل التاء في عدد المذكر من الثلاثة إلى العشرة، وتحذفها من المؤنث، ثم عقب بأن جَعْل الهاء دليلاً قاطعًا على التذكير غلطٌ، حيث إن العرب قد تراعي اللفظ المقرون به العدد من ناحية التذكير والتأنيث، فتقول: ثلاثة منازل، وهي تريد ثلاث ديار، وأحيانًا يُراعَى المعنى كقول الأعرابي: (جاءَتهُ كتابي

---

(١) البقرة: ٢٢٨.

(٢) انظر: الغريب المصنف ٩٩٢/٢، فقه اللغة ٣٧٢، الأضداد في كلام العرب للحلبي ٣٥٩، النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٢/٤، البحر المحيط ١٨٦/٢، الكليات ٦١٤-٦١٥.

(٣) انظر: الكتاب ٥٧٦/٣.

(٤) ذهب بعض العلماء إلى أن الأعداد من ثلاثة إلى عشرة تُضاف إلى جمع القلة دون الكثرة، باستثناء ما إذا ما كان جمع القلة مهملاً أو شاذًّا في القياس والسماع، فيُعدَل عنه إلى جمع الكثرة، والكلام في هذا كثير. انظر: الأصول لابن السراج ٣١١/١، الإيضاح العضدي ٢١٥، المسائل المشكلة ٥١٦-٥١٧، التبصرة والتذكرة ٤٨٢/١-٤٨٣، المفصل ٢٦٩، شرح المفصل ٢٥/٦، شرح التسهيل ٣٩٦/٢، شرح تسهيل الفوائد للمرادي ٧٧٤/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٩٦/٢-٣٩٧-، شرح التصريح على التوضيح ٤٤٦/٢-٤٤٧.

(٦) إكمال المعلم ٩/٥.

فاحتقرها)، فأنّث مراعاة لمعنى الصحيفة[١]، وناقش القاضي عياض اختلاف العلماء واللغويين في مقتضى لفظ (القرء) في الآية، هل هو الحيض أو الطهر؟ أو هل يكون مطلقًا على كلا المعنيين، بحيث يشتركان فيه اشتراكًا لا يظهر فيه رجحان أحدهما على الآخر؟ والحقيقة أنّ الخلاف حول هذا الموضوع كبير، وليست الدراسة هنا مجالاً لنقاشه[٢]، ولكن يرى القاضي عياض أنه من الناحية اللغوية لا يوجد خلاف في إطلاق كلا المعنيين عليه، وعلى ذلك يمكن تصنيفه من الأضداد، وهو ما ذهب إليه كل من: أبي عبيدة[٣]، وأبي عبيد[٤]، وأبي الطيب اللغوي[٥]، والراغب الأصفهاني[٦]، والقرطبي[٧]، وأبي حيان نقلاً عن أبي عمرو، ويونس، وأبي عبيد[٨]، والسمين الحلبي[٩]، وأبي بكر الأنباري[١٠]، والمقري[١١]، وآخرين[١٢].

ثم ذكر بعض الأقوال في تأويل معنى (القرء) فكان منها:

- أنه حقيقة في الحيض، مجاز في الطهر.
- أنه مشتق من الوقت، فهو محتمل للوجهين.
- أنه من الجمع والتأليف، وهو ظاهر في الطهر، وشاهده قولهم: لم تَقرأ جَنبنا.

---

(١) انظر: إكمال المعلم ٥/٩-١٠.

(٢) انظر: نقاش الخلاف في: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢/٥٠٦-٥١٧، الجامع لأحكام القرآن ٤/٣٨-٤٥، الدر المصون ٢/٤٣٩-٤٤٠.

(٣) انظر: مجاز القرآن ١/٧٤.

(٤) انظر: الغريبين في القرآن والحديث ١٥١٦.

(٥) انظر: الأضداد في كلام العرب ٣٥٩.

(٦) انظر: المفردات ٤٠٢.

(٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٤/٣٩.

(٨) انظر: البحر المحيط ٢/١٨٦.

(٩) انظر: الدر المصون ٢/٤٤٠.

(١٠) انظر: الأضداد ١٦-١٧.

(١١) انظر: المصباح المنير ٢/٦٨٨.

(١٢) انظر: تهذيب اللغة ٩/٢٧٢-٢٧٣ (قرا)، الصحاح ١/٦٤ (قرأ)، المصباح المنير ٢/٦٨٧، القاموس المحيط ١٢٩٨ (قرأ).

- أن يكون من الانتقال من حال إلى حال، وهو المراد بالقرء، لا أنه اسم للطهر ولا للحيض، فهو من قولهم: قرأ النجم إذا أفل، وقرأ إذا طلع، وعليه يكون تقدير الآية الكريمة: يتربصن بأنفسهنّ ثلاثة أدوار وثلاثة انتقالات، وهذا ظاهر في الطهر والحيض جميعًا[١].

وقد جاء عن بعض العلماء أن لفظ (القرء) مذكر، لكنّ مسماه مؤنث، ومن ثَمّ فمجيء التاء مع العدد مراعاة للفظ المذكر دون المعنى المؤنث، وعلى هذا المذهب يكون تأويلهم لمعنى القرء بالحيضة، فيكون تقدير ثلاثة قروء، أي: ثلاث حيضات، وقد نسبه المازري إلى أبي حنيفة، وذهب آخرون إلى أن اللفظ إن كان مذكرًا في لفظه، ومؤنثًا في معناه فإنه يجوز فيه مراعاة هذا المعنى المؤنث وتجريد العدد من التاء، كما جاء عن العرب مراعاة المعنى في العدد من حيث التذكير والتأنيث، وقد تضمنت كتب علماء العربية أبوابًا تدرس موضوع الحمل على المعنى، فكان من أبرز من تكلموا بذلك: سيبويه[٢]، وابن جني[٣]، وابن فارس[٤]، وابن مالك[٥]، والمرادي[٦]، وابن عقيل[٧]، ونقل القاضي عياض عن المازري استدلاله بقول عمر بن أبي ربيعة الجعدي:

فَكانَ مِجَنّي دونَ مَن كُنتُ أَتَّقي ثَلاثُ شُخوصٍ: كاعِبانِ وَمُعْصِرُ[٨]

قال: (ثلاث) وحذف التاء مراعاة للمعنى إذ المقصود من الشخوص النساء.

وبقول الشاعر:

---

(١) انظر: إكمال المعلم ٥/٩-١١.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٥٦٥-٥٦٦.

(٣) انظر: الخصائص فصل الحمل على المعنى وما جاء فيه من نظائر ٢/٤١١-٤٣٥.

(٤) انظر: الصاحبي ١٩٥-١٩٦.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١٦٦٤-١٦٦٧.

(٦) انظر: تسهيل الفوائد ١١٧.

(٧) انظر: المساعد ٢/٧٥-٧٦.

(٨) البيت من الطويل في ديوانه ٩٤، الكتاب ٣/٥٦٦، أمالي الزجاجي ١١٨، الخصائص ٢/٤١٧، الإنصاف ٦١٩، وبلا نسبة في: المقتضب ٢/١٤٦، أوضح المسالك ٤/٢٥١، شرح الأشموني ٣/٦٢٠.

أَتَهْجُر بَيْتًا بِالحِجَازِ تَلَفّعَتْ بِهِ الخَوْفُ وَالأَعْدَاءُ أَمْ أَنْتَ زَائِرُه[١]

عبّر بالخوف وأراد المخافة.

وأنشد شطر البيت:

..... غَفَرْنَا وَكَانَت مِنْ سَجِيَّتِنَا الغَفْرُ[٢]

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا، قول النواح الكلبي:

وإنَّ كلابًا هذه عَشْرُ أَبْطُنٍ وأنتَ بَرِيءٌ مِن قبائِلِها العشْرِ[٣]

بتجريد العشر من التاء بالنظر إلى المعنى على الرغم من كون البطن مذكرًا في اللفظ، ولكن المعنى المراد في البيت القبيلة وهي مؤنثة.

وقول الحطيئة:

ثلاثةُ أَنْفُسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزمانُ عَلَى عِيَالِي[٤]

باقتران ثلاثة بالتاء مع كون الأنفس في اللفظ مؤنثة، غير أن المقصود في البيت أنفس الذكور. وغير ذلك مما يكون من كلام العرب يُؤوَّل فيه لفظ المذكر بالمؤنث، أو لفظ المؤنث بالمذكر، ويحمل الكلام فيه على المعنى[٥].

يقول الأشموني: «اعتبار التأنيث في واحد المعدود إن كان اسمًا فبلفظه، تقول: ثلاثة أشخُص قاصدَ نسوةٍ، وثلاث أعين قاصد رجال، لأن لفظ شخص مذكر، ولفظ عين

---

(١) البيت من الطويل بلانسبة في سر صناعة الإعراب ١٣/١، لسان العرب ١٢٩٠ (خوف)، وفي إكمال المعلم جاء برواية: (أهجر بيتنا بالحجاز تلفقت...). انظر: إكمال المعلم ١٠/٥.

(٢) صدر البيت:

أَزَيْدُ بنَ مَصْبُوحٍ، فَلَو غيْرُكُمْ جَنَى .....

من الطويل بلا نسبة في: سر صناعة الإعراب ١٣/١، الإنصاف ٦٢٠، لسان العرب ٣٢٧٤ (غفر).

(٣) البيت من الطويل منسوب إلى رجل من بني كلاب في الكتاب ٥٦٥/٣، وبلا نسبة في: المقتضب ١٤٦/٢، الخصائص ٤١٧/٢، الإنصاف ٦١٨، المقاصد النحوية ١٩٨٨.

(٤) البيت من الوافر في ديوان الحطيئة ٣٣٣، والكتاب ٥٦٥/٣، والخصائص ٤١٢/٢، والإنصاف ٦١٩، ومنسوب إلى أعرابي من أهل البادية في المقاصد النحوية ١٩٨٩، وبلا نسبة في: أوضح المسالك ٢٤٦/٤، شرح الأشموني ٦٢٠/٣، شرح التصريح ٢٧٠/٢.

(٥) انظر: المقتضب ١٤٦/٢-١٤٧، الخصائص ٤١١/٢-٤١٢، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١١٧.

مؤنث، هذا ما لم يتصل بالكلام ما يقوي المعنى أو يكثر فيه قصد المعنى، فإن اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى»[١].

وقد احتج بعض الحجازيين بإثبات التاء في العدد (ثلاثة) في الآية الكريمة على أن المراد من لفظ (القروء) الأطهار، أي المعنى المذكر، ولكن لم يرتضِ هذا الاحتجاج كثير من العلماء؛ ذلك أن تأنيث العدد جاء بالنظر إلى تذكير المعدود دون مراعاة المعنى[٢].

يقول البطليوسي: «وإنما لم تكن فيه حجة؛ لأنه لا ينكر أن يكون القرء لفظًا مذكرًا يعنى به المؤنث، ويكون تذكير ثلاثة حملاً على اللفظ دون المعنى، كما تقول العرب: جاءني ثلاثة أشخص وهم يعنون نساء، والعرب تحمل الكلام تارة على اللفظ وتارة على المعنى...»[٣].

والصبان في حاشيته يقول: «وبما ذكره الشارح يرد ما استدلّ به بعض العلماء في قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[٤]، ﴿بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾[٥]، على أن الأقراء الأطهار لا الحيض، وعلى أن شهادة النساء غير مقبولة؛ لأن الحيض جمع حيضة، فلو أريد الحيض لقيل: ثلاث، ولو أريد النساء لقيل: أربع، ووجه الرد أن المعتبر هنا اللفظ، ولفظ قرء وشهيد مذكر»[٦].

و(ثلاثة قروء) كذلك، كما في قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ﴾[٧]، فقد جاء العدد (عشر) مجردًا من التاء على الرغم من أن مفرد أمثال (مثل) وهو مذكر، فكان ينبغي اقتران العدد بالتاء، ولكن جُرِّد مراعاة للمعنى وعلى تأويل المؤنث، إذ التقدير: (عشر حسنات مثلها).

وقد كان مذهب المازري موافقًا للرأي الذي لا يرى اقتران التاء بالعدد حجة كافية

---

(١) انظر: شرح الأشموني ٣/٦٢٠.

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج ١/٣٠٤، التنبيه ١٦.

(٣) التنبيه ١٦-١٧.

(٤) البقرة: ٢٢٨.

(٥) النور: ٤.

(٦) حاشية الصبان ٤/٨٨.

(٧) الأنعام: ١٦٠.

للاستدلال بها على تذكير كلمة (قروء)، ومذهب القاضي عياض أنه لافرق في إطلاق لفظ (القرء) على الحيض أو على الطهر، وهو حقيقة في الحيض مجاز في الطهر، وأن معناه الانتقال من حال إلى حال، ومعنى الآية: (يتربصن بأنفسهن ثلاثة أدوار وثلاثة انتقالات) في الحيض والطهر، وأن الرأي الأرجح أن المعنى المراد من الآية هو انتقالها من الطهر إلى الحيض.

والمبرد جعل تأويل الآية الكريمة من باب إضافة العدد إلى الجنس، كما يُقال: خمسة كلاب، والمعنى خمسة من كلاب[١].

وإلى ذلك ذهب السيرافي، إذ أوَّل الآية بـــ(مِنْ) يقول: «وعلى هذا يُحمَل قول الله عزَّ وجل: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[٢] أي: ثلاثةً من قُرُوء؛ لأن القُرُوءَ جَمْعٌ كَثيرٌ، وقد يُستعمَل فيه الأقرَاءُ، وهو جمعٌ قليلٌ، فتحمله على الوجه الثاني الذي قال فيه: تقديره: (مِنْ) ولا تحمله على الوجه الأول الذي قال فيه: (ثلاثَةُ كلابٍ)...»[٣].

وذهب أبو علي الفارسي إلى أنّ لفظ (قروء) لا يأتي منه جمع قلة، يقول: «كلاب قد جاء فيه أكلُب، وقروء ليس فيه بناء أدنى العدد، فشُبِّه ما جاء فيه أدنى العدد بما لم يجئ فيه أدنى العدد، فأُضيف العدد إلى الكثير، وإن كان فيه أدنى العدد كما يُضاف العدد إلى الكثير الذي ليس فيه بناء أدنى العدد»[٤]، ولكنّ لفظ (القرء) يُجمع جمع قلة فيُقال: (أقراء)، وخرّج الزمخشري مجيئه على (قروء) من باب الاتساع في الاستعمال، إذ يُستعمل جمع الكثرة مكان القلة والعكس؛ ذلك «لا شتراكهما في الجمعية، ألا ترى إلى قوله: ﴿بِأَنفُسِهِنَّ﴾، وما هي إلا نفوس كثيرة، ولعلّ القروء كانت أكثر استعمالاً في جمع قرء من الأقراء، فأوثر عليه؛ تنـــزيلاً لقليل الاستعمال منـــزلة المهمل، فيكون مثل قولهم: ثلاثة شسوع...»[٥].

وقد جمع السمين الحلبي تعليل استعمال صيغة جمع الكثرة بأربعة أوجه:

الأول: أنّه جمع القروء نتيجة لجمع المطلقات، ولما كانت كل مطلقة تتربّص ثلاثة أقراء،

---

(١) انظر: المقتضب ٢/١٥٦-١٥٧.

(٢) البقرة: ٢٢٨.

(٣) شرح السيرافي ١٤/٢٦٦.

(٤) التعليقة ٤/١٠١.

(٥) الكشاف ١/٤٤٢.

تحوّلت إلى جمع كثرة نتيجة لجمع المطلقات.

الثاني: أن يكون من باب الاتساع في الاستعمال فيوضع أحد الجمعين موضع الآخر، وهو ما ذهب إليه الزمخشري، وأيضًا ذهب إليه المقري في المصباح المنير[١]، وللعرب عادة استعمال شيء موضع آخر وحمله عليه.

الثالث: أنّ قروءًا جمع (قَرْء) بفتح القاف، ولو جُمِع على (أَقْرَاء) لجاء على غير القياس؛ لأنّ أفعالاً لا يطّرد في (فَعْل) بفتح الفاء.

الرابع: أن يكون تقدير الآية: ثلاثة من قروء، ولكن حُذفت (مِن)، وهذا مذهب المبرد[٢].

ويرى ابن هشام أنّ جمع (قَرْء) على (أَقْرَاء) شاذ، ومن ثَم يُضاف العدد لبناء الكثرة (فُعُول) على الرغم من وجود بناء قلّة له؛ لكون بناء القلّة هذا شاذًّا قياسًا؛ لذلك ينزل منزلة المعدوم[٣]، وعقّب الأزهري بقوله: «نعم إنّ جعل قُروء جمعًا لـ(قُرْء) بالضم كان قياسًا»[٤].

وخلاصة الكلام أن تأنيث العدد (ثلاثة) في الآية الكريمة لا يعدُّ دليلاً قاطعًا على تذكير كلمة (قروء)؛ ذلك لما سبق بيانه من أن العرب تحمل الكلام على المعنى، كما تحمله على اللفظ، فضلاً عن تأويل العرب للمؤنث بالمذكر، والمذكر بالمؤنث، وعليه فإن مجيء العدد من حيث التذكير والتأنيث على حسب التأويل، وربما كان العدد مذكرًا على تقدير مؤنث، فيكون المعنى المراد –والله أعلم– (يتربصن ثلاثة أوقات قروء) إذا أخذنا بعين الاعتبار دلالة القرء على الوقت المعلوم.

---

(١) انظر: المصباح المنير ٢/٦٨٨.

(٢) انظر: الدر المصون ٢/٤٣٨-٤٣٩، وذكر أبو البقاء ثلاثة أوجه منها، ولم يذكر الوجه الثالث القائل بأنّ الجمع على (أقراء) مخالف للقياس. انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٨١.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٤/٢٥٤.

(٤) شرح التصريح ٢/٤٥٥-٤٥٦.

المبحث الثالث: في المقصور والممدود:

إنّ من ضمن تقسيمات الاسم في اللغة العربية تقسيمَه إلى اسم مقصور وآخر ممدود، وهذا التقسيم حظي بعناية بالغة من علماء اللغة الذين انكبوا على دراسته، وتأليف الكتب في هذا المجال لبيان ماهية كل قسم منه، وتوضيح ما أشكل منه، فكان من بين أبرز المؤلفات في المقصور والممدود ما يلي:

- المقصور والممدود، للفراء.
- المقصور والممدود، للأصمعي.
- المقصور والممدود، لابن دريد.
- المقصور والممدود، لأبي علي القالي.

وغير ذلك الكثير من المؤلفات في هذا المجال، فضلاً عن الكتب التي أفردت لهذه الظاهرة أبوابًا وفصولاً، وكان الدافع وراء هذا الاهتمام هو اللبس في بعض الكلمات من حيث مدّها أو قصرها، ولعل السبب في هذا الخلط اعتماد بعض لهجات القبائل على ترك الهمز ثم مع مرور الوقت اختلط المقصور منها مع الممدود.

غير أن العلماء في بداية الوقت كانوا يداخلون بين مفهومي المقصور والمنقوص، فيطلقون على المقصور مسمى منقوص[1]، ثم بعد ذلك استقرّ لديهم مصطلح كل من المقصور والممدود، فكان تعريف المقصور: أنه الاسم المتمكن الذي آخره ألف لازمة أو غير زائدة في الإعراب كله، نحو: ملهى، تقى، بشرى.

---

(١) يقول سيبويه في باب المقصور والممدود: «وهما في بنات الياء والواو التي هي لامات، وما كانت الياء في آخره وأجريت مجرى التي من نفس الحرف» الكتاب ٥٣٦/٣، والفراء يقول: «فمن المنقوص ما يُعرف بحد وعلامة، ومنها ما يأتي مختلفًا كما تختلف المصادر، فيكون منها فِعَل نحو ثِقَل، وفَعَل نحو: عَمَل وعَمَد، فإن مثالَ ثِقَل وعَمَل من ذوات الواو والياء يكونان منقوصين، ومنه ما تزاد فيه الألف مثل القتال والذَّهاب... وما كان من المنقوص فكتابته على أصله، إن كان من الياء كتبته بالياء، وجاز كتابته بالألف، وما كان من الواو كتبته بالألف، لا غير مثل خلا ودعا» المقصور والممدود ٢٣، وكان مفهوم المقصور عند المبرد: «فأما المقصور فكل واو أو ياء وقعت بعد فتحة. وذلك؛ نحو: مغزًى؛ لأنه مفعَل. فلما كانت الواو بعد فتحة، وكانت في موضع حركة انقلبت ألفًا؛ كما تقول: غزا، ورمى فتقلب الواو والياء ألفًا، ولا تنقلب واحدةٌ منهما في هذا الموضع إلا والفتح قبلها إذا كانت في موضع حركة» المقتضب ٧٩/٣.

وعرفوا الممدود: بأنه الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة، نحو: رداء، وقرّاء، وحمراء[١].

ثم جعلوا كلاً من المقصور والممدود على ضربين: قياسي، وسماعي[٢].

أما القياسي من المقصور فيشتمل على عشرة أنواع من الأسماء معتلة الآخر:

١- مصدر الفعل اللازم الذي على وزن (فَعِل) يكون وزنه على (فَعَل)، إذا كان له نظير من الصحيح، مثل: جَوِي وجَوًى، فإن نظيره من الصحيح: فَرِق فَرَقًا، بَطِر بَطَرًا.

٢- ما كان على وزن (فِعَل) مما هو جمع (فِعْلَة)، مثل: مِرَى وَمِرْيَة، وحِلَى وَحِلْيَة.

٣- ما كان على وزن (فُعَل) مما هو جمع (فُعْلَة)، مثل عُرَا وعُرْيَة، مُدَى ومُدْيَة، دُمَى ودُمْيَة.

٤- ما كان على وزن (فَعَل) من أسماء الجنس الدالة على الجمعية إذا جُرِّدَت من التاء، وتدل على الواحد في حال اقترانها بالتاء، مثل: حَصَى وحصاة، قَطًا وقَطَاة.

٥- اسم المفعول الذي ماضيه على أكثر من ثلاثة أحرف، كمعطًى، ومصطفًى، ومستشفى.

٦- ما كان على وزن (مَفْعَل) دالاً على مصدر، أو زمان، أو مكان، نحو: المحيا، والمأتى، والمرقى، والمسعى.

٧- وزن (مِفْعَل) الدال على الآلة، مثل: مِرْمَى، ومِهْدَى.

٨- ما كان على وزن (أَفْعَل) صفة للتفضيل، مثل الأدنى، والأقصى، أو لغير التفضيل نحو: الأحوى، والأعمى، والأعشى.

٩- جمع المؤنث من (أَفْعَل) التفضيل، مثل: الدُّنَا، والقِصا، جمع الدنيا والقصوى.

١٠- مؤنث أفعل التفضيل المعتل الآخر أو الصحيح، مثل: الدنيا، والحسنى، والفضلى.

وما جاء من المقصور من غير هذه المواضع العشرة فهو من المقصور السماعي، أي يُحفَظ ولا يُقاس عليه، مثل: الفتى، والحجا، والثرى، والهدى، والرّحى[٣].

---

(١) انظر: المقصور والممدود لابن ولاد ٣-٤، ١٢٢، شرح الكافية الشافية ١٧٥٩-١٧٦٠، ارتشاف الضرب ٥١٢.

(٢) انظر: الفوائد المحوية ١٢٣، شرح الشافية ٣٢٤/٢، شرح تسهيل الفوائد للمرادي ٧٠٣/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٥٣٦/٣-٥٣٩، التوطئة ٣٣٦-٣٣٧، شرح الشافية ٣٢٤/٢-٣٢٨، المقرب ١٣٩/٢-١٤٠، المساعد ٣٢٩/٣-٣٣٠، شرح الكافية الشافية ١٧٦٠-١٧٦٣، تقريب المقرب ١١٨-١١٩، شرح تسهيل =

أما الممدود القياسي فيكون في سبعة أنواع من الاسم المعتل الآخر على النحو التالي:

١- مصدر الفعل المزيد في أوله همزة، آتى إيتاء، وأعطى إعطاء، وانجلى انجلاء، وارعوى ارعواء، وارتأى ارتئاء، واستقصى استقصاء.

٢- مصدر الفعل الذي على وزن (فعَل يفعُل) الدال على صوت، مثل: رغَا البعير يرغُو رُغاءً، وثَغث الشاة تثغُو ثُغاء.

٣- ما كان من المصادر على (فِعَال) مصدرًا لفاعل، مثل: عادَى عِداء، وماری مِراء، ورَاءَى رِئَاء، ونَادَى نِدَاء، ورَامَى رِمَاء.

٤- ما كان من الأسماء على أربعة أحرف، مما يجمع على (أفْعِلة) مثل كِسَاء وأَكْسِيَة، ورِدَاء وأَرْدِيَة، وغِطَاء وأَغْطِيَة، وقِبَاء وأَقْبِيَة.

٥- ما كان من المصادر على وزن (تَفْعَال) أو (تِفْعَال)، مثل: تَرْمَاء، عدا يعدو تَعْداء، ومشى يمشي تِمشاء.

٦- ما صيغ من الصفات على وزن (فَعَّال) أو (مِفْعَال) للمبالغة، مثل: العَدَّاء، والمِعْطَاء، والمِهْدَاء.

٧- ما كان مؤنث (أَفْعَل) لغير التفضيل، سواء أكان صحيح الآخر، مثل: أحمر وحمراء، وأعرج وعرجاء؛ وأنجل ونجلاء، أم معتل الآخر، مثل: أحوى وحواء، وأعمى وعمياء، وألمى ولمياء.

وما جاء ممدودًا في غير هذه المواضع السبعة فمجاله السماع، ويُحفَظ دون أن يُقَاس عليه[1].

وقد شاع عن العرب انتشار ظاهرة قصر الممدود طلبًا لليُسر في الكلام من خلال ترك الهمز، وبعضهم أوغل في الهمز، ما أدى بهم إلى مد المقصور، ومن ثَمّ كانت النتيجة اشتباه الممدود بالمقصور، فضلاً عن أن بعض الكلمات تكون بصورتين: مقصورة وممدودة، مع

الفوائد ٢/٧٠٣-٧٠٥.

(١) انظر: التكملة ٢٨٥-٣٠٦، المخصص ١٥/١٠٤-١١٠، المقدمة الجزولية ٢٥٢-٢٥٣، حاشية شرح الشافية للجاربردي ١/١٠-١٣، ارتشاف الضرب ٥١٤-٥١٧، شرح ابن عقيل ٤/١٠١.

اختلاف معنى كل صورة، مثل: الغنى مأخوذة من كثرة المال، والغناء من الطرب.

ومثل هذه الأمور قد تؤدي إلى اللبس وتوقع في المشكل من الكلمات، وتثير الجدل بين العلماء، وسيتضح ذلك من خلال المسائل التي عرض لها القاضي عياض في ثنايا كتابه موضع الدراسة.

المسألة العشرون: الخلاف حول مدّ كلمة (أضاة) وقصرها:

جاء في رواية حديث: ((أنّ النبي ﷺ كان عند أَضَاة بني غَفَار))[١]، يقول القاضي عياض: «كَذا قَيّدناه هنا مقصورًا، وهو الماء المستنقع كالغدير، وجمعه أضًى مفتوح مقصور، ويُجمع إِضًى وإضاءَة مكسور وممدود»[٢]، ثم أورد قول ابن ولاد: «هو مكسور الأول ممدود، فإذا فتحوا قصروا، فمن كسر ومدّ جعله جمع إضاءة كأكمة وإكام، ومن قصر جعله مثل حصاة وحصى [٣]».

ويرى الفراء أنّ المفرد (أَضَاة) مقصورًا، ومن ثَم يكون الجمع كذلك مقصورًا، فيُقال: (أَضًى) مثل حصاة، وجمعها حَصًى، ويُجمع على مثل أَكَمَة وإِكَام، فيُكسَر أوّله ويُمد، أي يُقال: إِضَاة[٤].

يقول سيبويه: «وقالوا: أَضاةٌ وأَضًا وإِضاءٌ، كما قالوا: إكامٌ وأَكَمٌ، سمعنا ذلك من العرب، والذين قالوا: إِكَام ونحوها شبَّهوها بالرِّحاب ونحوها...»[٥].

قال السيرافي: «وقولهم: أَضَاةٌ وهو الغدير، وَ(إِضَاءٌ) بمنـــزلة: إكامٍ في أَكَمَةٍ...»[٦]، وفي موضع آخر يقول: «وقوله: (أَضَاءَةٌ وأَضَاءٌ) لا أعلم أحدًا ذكر (أَضَاءَةً) بالمدِّ غيره، وكُل يَقُول: (أَضَاةٌ وأَضًا) مثل: (حَصاةٍ وحصًى)، وذكره هو أيضًا مقصورًا فيما تقدّم، ومدُّه نادرٌ»[٧].

ويرى أبو علي في التعليقة أن (أَضاءَة) لغة قومٍ يمدّون، وقد تُقصَر هذه الكلمة، فتكون (أَضاة)، وتُجمَع جمع تكسير على (أَضَاء) مثل: (أَكَمَة) تُجمَع (أَكَام)، أما إذا جُمعت

---

(١) إكمال المعلم٣/١٩٥، كتاب صلاة المسافرين وقصرها/ باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف، وبيان معناه، حديث رقم (٨٢١).

(٢) إكمال المعلم ٣/١٩٥.

(٣) المقصور والممدود لابن ولاد ٩-١٠.

(٤) انظر: المقصور والممدود للفراء ٥٣.

(٥) الكتاب ٣/٥٨٣.

(٦) شرح السيرافي ١٤/١٦٢.

(٧) شرح السيرافي ١٤/٢٣٠.

بحذف التاء قيل فيها: (أَضًى) مثل: (أَكَم)[١].

وبالنظر إلى ضوابط المقصور قياسًا – التي أشرتُ إليها في مقدمة المبحث، تكون كلمة (أَضًى) الجمع، اسم جنس مقصورة قياسًا، ومفردها (أضَاة) كما يُقال في حصًى وحَصَاة، ومجيئُها بالمد يكون على السماع، ومما سبق يتضح أنّ كلمة (أَضَاة) مما يُمدّ ويُقصَر، فإذا فُتِح أولها قيل: (أَضاة) بالقصر، وإذا كُسِر أولها (إِضَاء) تكون ممدودة، والمعنى واحد لا يتغير في الحالتين[٢].

(١) انظر: التعليقة ٤/٩٤.

(٢) انظر: شرح نظم المقصور والممدود ٩٩، لسان العرب ٩٠-٩١ (أضا).

المسألة الحادية والعشرون: الخلاف في كلمة (كداء)، هل هي مقصورة أو ممدودة؟:

جاء عن عائشة رضي الله عنها، ((أن رسول الله ﷺ دخل عام الفتح من كَدَاءٍ من أعلى مَكَّةَ))[١].

يقول القاضي عياض في لفظ (كَدَاء): «ممدود عندهم مفتوح الكاف، وعند السمرقندي مقصور، وقول هشام بن عروة: وكان أبي أكثر ما يدخل من كُدَى، بضم الكاف مقصورًا هنا، وقيل: صوابه شدُّ الياء آخره، وكذا اختلف في الأعلى والأسفل في كتاب البخاري، أيهما المقصور؟ وأيهما الممدود؟...»[٢].

جاء في المخصص أنّ (كَدَاء) اسم موضع يُمَدّ ويُقصَر[٣]، وفي التهذيب: «كُدَيٌّ وكَدَاءٌ: جَبلانِ بِمَكةَ»[٤]، وفي صحيح البخاري: ((أن النبي ﷺ دخل مكة من كَدَاء من الثَّنية العُليا التي بالبَطحاء، ويخرج من الثَّنيةِ السُّفلى))، وفيه: ((أنّ النبي ﷺ دخلَ عام الفتحِ من كَداءٍ وخرجَ من كُدًى من أعلى مكة))[٥].

وأورد القاضي عياض رأي أبي علي القالي بأن (كَدَاء) اسم جبل في مكة، وهو ممدود غير مصروف[٦]، واستشهد القالي ببيت عبيد الله بن قيس الرقيّات:

أَقْفَرَت بَعْدَ عَبدِ شَمْسٍ كَدَاءُ ... فَكُدَيٌّ فالرُّكنُ فالبَطْحَاءُ[٧]

وذكر القاضي عياض أن (كُدًى) جمع كدْيَة، وتعني الغليظ من الأرض[٨].

ثم يقول القاضي عياض: «وقال ابن الأعرابي: (كدا) بالمد عرفةُ نفسها»، وقال الخليل:

---

(١) إكمال المعلم ٣٣٦/٤.

(٢) إكمال المعلم ٣٣٥/٤.

(٣) انظر: المخصص ١٥٨/١٥.

(٤) تهذيب اللغة ٣٢٤/١٠ (كدا).

(٥) الجامع الصحيح ٤٨٦/١-٤٨٧.

(٦) انظر: المقصور والممدود لأبي علي القالي ٣٣٢، إكمال المعلم ٣٣٦/٤.

(٧) البيت من البحر الخفيف في ديوانه ٨٧، جمهرة اللغة ٦٨١، ١٠٦٠، المقصور والممدود للقالي ٣٣٢، المصباح المنير ٧٢٤/٢.

(٨) انظر: إكمال المعلم ٣٣٦/٤.

«(وكُديّ) بالضم وشد الياء جبلان، الأعلى منهما هو الممدود، وقال غيره: (كُدى) مقصور مضموم بأسفل مكة، والمشدد لمن خرج إلى اليمن، وليس من طريق النبي ﷺ في شيء»[١].

وعبارة الخليل في العين: «وكُدَيٌّ وكَداء: جبلان، وهما ثَنِيَّتان يُهْبَطُ منهما إلى مكّة»[٢].

وفي حديثٍ: ((أنّه دخل مكة عام الفتح من كَدَاء، ودخَل في العُمرة من كُدًى))[٣]، وقد رُوِي بالشَّك في الدخول والخروج، على اختلاف الروايات وتكرارها[٤].

كَداء الممدودة تعني: الثَّنيَّة العُليا بمكة مما يلي المقابر، وهي المَعْلا، وكُدَى المقصورة هي الثَّنيَّة السُّفْلَى مما يلي باب العُمْرة، وكُدَيٌّ بتشديد الياء آخرها اسم موضع بأسفل مكة[٥].

وجاء عن ابن مالك أن (كَدى) المقصورة ثنية بالطائف، أما (كَدَاء) الممدودة فهي اسم لعرفات، أو جبل بأعلى مكة[٦]، وهو بذلك موافق لرأي ابن الأعرابي الذي نقله القاضي عياض، ويوافقه ما نقله الفيروزآبادي في قاموسه[٧].

والمشهور أن (كَدَاء) الممدودة هي التي تعني الثنية العليا التي يُنزل منها إلى المعلى مقبرة أهل مكة، و(كُدًى) هي الثنية السفلى أسفل مكة عند باب شبيكة بقرب شعب الشافعيين[٨]، وشعب ابن الزبير عند قعقيعان، وأما (كُدَيّ) فهو موضع لمن خرج من مكة إلى اليمن[٩].

---

(١) إكمال المعلم ٣٣٦/٤.

(٢) العين ٣٩٦/٥ (كدي).

(٣) الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر١٥٦/٤(كدا).

(٤) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١٥٦/٤، الجامع في غريب الحديث ٤٨٦/٤-٤٨٧.

(٥) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١٥٦/٤-١٥٧، الجامع في غريب الحديث ٤٨٦/٤-٤٨٧.

(٦) انظر: شرح نظم المقصور والممدود ٣٦.

(٧) انظر: القاموس المحيط ١٤٠٢ (كدو).

(٨) في عمدة القاري جاءت بلفظ: (الشاميين)، انظر: عمدة القاري ٢٩٩/٩.

(٩) انظر: الخلاف في تحديد التسميات في: معجم البلدان ٤٣٩/٤-٤٤١ (كداء)، لسان العرب ٣٨٣٩-٣٨٤٠ (كدا)، عمدة القاري ٢٩٩/٩.

قال ابن المَوَّاز: «كَدَاء التي دخل منها النبيّ ﷺ، هي العقبة الصغرى التي بأعلى مكة، وهي التي تهبط منها إلى الأبطح والمقبرة منها عن يسارك، وكُدًى التي خرج منها هي العقبة الوسطى التي بأسفل مكة»(١).

يقول ابن قيس الرقيّات:

أَنْـــتَ ابْـــنُ مُعْـــتَلِجِ البِطَـــاحِ كُـــــدَيِّهَا وَكَـــــدَائِهَا(٢)

وقال حسّان بن ثَابت:

عَـــدِمْنَا خَيْلَنَـــا إِنْ لَـــمْ تَرَوْهَـــا تُثِيرُ النَّقْـــعَ مَوْعِـــدُهَا كَـــدَاءُ(٣)

وقد جاء عن المقري أنّ (كُدًى) جمعُ (كُدْيَة)، مثل: (مُدًى) جمع (مُدْيَة)، وتُكتَب بالياء ويجوز فيها الألف، علة ذلك أنّ الاسم المقصور إنْ كانت لامه ياءً نحو كُدًى جازت كتابته بالياء تنبيهًا على الأصل، وتجوز كتابته بالألف على اعتبار اللفظ، إذ الأصل (كُدَيٌ) بإعراب الياء، ولكن تحركت الياء وفُتِح ما قبلها فانقلبت ألفًا(٤).

وذكر أبو علي الفارسي أنّ ما كان من أسماء الجمع نحو: مُدًى واحده (فُعْلَة) مُدْيَة، فهو من المقصور القياسي(٥)، وإذا اعتبرنا أنّ (كُدًى) جمع (كُدْيَة) فتكون (كدَى) من المقصور القياسي(٦)، وكذلك فإنّ (كَداء) اسم على أربعة أحرف، يُجمَع على (أَفْعِلَة) مثل كِسَاء وأَكْسِيَة، ورِدَاء وأَرْدِيَة، وغِطَاء وأَغْطِيَة، وقِبَاء وأَقْبِيَة، ومن ثَمَّ فإنه يصنّف من الممدود القياسي(٧)، وأيًّا كان فإنّ كلمة: (كداء) مما يُفتح فيُمدّ، ويُضم أوله فيُقصر، وتبعًا

(١) معجم البلدان ٤/٤٤٠، عمدة القاري ٩/٢٩٩.

(٢) البيت من الكامل في ديوانه ١١٧، العين ٥/٣٩٦، معجم البلدان ٤/٤٤٠ (كداء).

(٣) البيت من الوافر في ديوان حسّان بن ثابت ٧٣، جمهرة اللغة ١٠٦٠، معجم ما استعجم ١١١٧ (كداء)، لسان العرب ٣٨٣٩ (كدا).

(٤) انظر: المصباح المنير ٢/٧٢٤.

(٥) انظر: التكملة ٢٨٦.

(٦) انظر: الجمل ٢٨٤، شرح الكافية الشافية ١٧٦٠-١٧٦١، ارتشاف الضرب ٥١٢-٥١٣.

(٧) انظر: الجمل ٢٨٥، التكملة ٢٨٧، المخصص ١٥/١٠٨-١٠٩.

لذلك يختلف معنى الممدود منه عن المقصور، وسواء أُقصر الاسم أم جاء ممدودًا فهو صحيح، ولكن الاختلاف بينهما في مدلول كل واحد منهما على حدة.

المسألة الثانية والعشرون: الخلاف حول مدّ (لاها) في القسم وقصرها:

جاء في حديث بريرة قولها: ((لاها الله إذًا...))[١]، نقل القاضي عياض عن المازري أن كلمة (لاها) فيها لغتان: الأولى: إثبات الألف، والثانية: منعها لسكونها وسكون اللام فيكون اللفظ: هلاّ الله بمعنى: والله[٢].

وجملة (لاها الله ذا)[٣] دالّة على القسم، دار حولها خلاف كثير يتمحور حول ثلاثة أمور:

- هل الهاء هي (ها) التنبيه أو هي عوضٌ عن واو القسم أو همزة (الله)؟.
- الخلاف حول الألف في (ها) هل هي مقصورة أو ممدودة؟.
- والخلاف حول (ذا) هل هي (ذَا) اسم إشارة؟، أو (إذن) حرف جزاء وجواب؟.

فالخطابي جعل الهاء بدلاً من الواو، ويكون المعنى: «لا والله لا يكون ذَا»[٤]، وهي عند أبي علي الفارسي للتنبيه وفي القسم صارت عوضًا عن الواو الجارة للقسم[٥]،، ويُجرّ بها لفظ الجلالة[٦]، عند ابن جني وابن مالك[٧]، وهي (ها) التنبيه استخدمت للقسم عند

---

(١) إكمال المعلم ١١١/٥، كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق، حديث رقم (١٥٠٤).

(٢) انظر: إكمال المعلم ١١٥/٥.

(٣) إذا دخلت (ها) على لفظ الجلالة (الله) ففي ذلك أربعة أوجه:

الأول: أن يُقال: هالله، بـــ(ها) تليها اللام.

الثاني: ها الله بألف ثابتة قبل اللام.

الثالث: الجمع بين ثبوت ألف (ها) مع قطع همزة (الله) فتكون: ها ألله.

الرابع: حذف ألف (ها) مع قطع همزة (الله) فتكون: هألله.

انظر: الأوجه في: الكتاب ٤٩٩/٣، المقتضب ٣٢١/٢، الأصول لابن السراج ٤٣١/١، شـــواهد التوضـــيح ٢٢٣-٢٢٤، شرح الكافية ٣٠٣/٤.

(٤) انظر: معالم السنن ٣٠١/٢.

(٥) انظر: التعليقة ٧٨/٢.

(٦) انظر: اللمع ١٢٢.

(٧) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح ٢٢٣.

الجوهري[١]، والزمخشري[٢]، ويوافقه ابن يعيش[٣]، والرضي[٤]، وأما القرطبي فجعلها بدلاً من الهمزة في القسم[٥]، واستشهدوا في دلالتها على التنبيه ببيت زهير:

تَعَلَّمَنْ هَــا لَعَمْــرُ اللهِ ذَا قَــسَمًا فاقْصِدْ لِذَرْعِكَ وانْظُرْ أَين تَنْــسَلِكُ[٦]

أما (ذا) فيقول الخليل: إنّ (ذَا) من جملة المقسم عليه، وهو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: «الأمر ذا»[٧]، والأخفش جعله من تمام القسم، إما توكيدًا للقسم الثاني، أو بدلاً من اسم الله تعالى والمقسم عليه محذوف، أو صفة لله ﷻ أي: الله الحاضر الناظر، أو مبتدأ محذوف الخبر تقديره: ذا قسمي[٨]، واختار المبرد مذهب الأخفش[٩]، واتفق أكثر علماء اللغة على أن المقصود (ذا) اسم الإشارة؛ ذلك أن وجود (ها) التنبيه يستدعي وجود (ذا) للإشارة، منهم: المازني[١٠]، وأبو حاتم[١١]، والخطابي [١٢]، ويقول ابن مالك: «المعروف في كلام العرب (ها الله ذا)، وقد وقع في هذا الحديث (إذن) وليس ببعيد»[١٣]، والعكبري يقول:

---

(١) انظر: الصحاح ٢٥٥٧/٦ (ها).

(٢) انظر: المفصل في علم العربية ٣٤٨.

(٣) انظر: شرح المفصل ١٠٦/٩.

(٤) انظر: شرح الكافية ٤٢٢/٤.

(٥) انظر: المفهم ٣٢٣/٤.

(٦) البيت من الكامل في ديوانه ٤٤ برواية: (فاقدر بذرعك...)، والصحاح ٢٥٥٧/٦ (ها)، شرح الكافية ٤٢٢/٤،

(٧) انظر: رأي الخليل في: الكتاب ٤٩٩/٣، شرح المفصل ١٠٥/٩-١٠٦، المخصص ١/١١٣، شرح الكافية ٣٠٣/٤، ارتشاف الضرب ١٧٩١.

(٨) انظر: رأي الأخفش في: شرح المفصل ١٠٥/٩-١٠٦، شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٠/١، شرح الكافية ٣٠٣/٤.

(٩) انظر: المقتضب ٣٢١/٢.

(١٠) انظر: قول المازني في: مشارق الأنوار ٢٦٣/٢، فتح الباري ٦٣٣/٧، عقود الزبرجد ٣٨٨/٢، ٣٩١، وجاء في المفهم ٣٢٢/٤ وشرح النووي ١٤٥/١٠، بنسبة القول إلى المازري.

(١١) انظر: قول أبي حاتم في: البارع في اللغة ١٧٣، تهذيب اللغة ٤٧٩/٦ (ها)، المفهم ٣٢٢/٤.

(١٢) انظر: معالم السنن ٣٠١/٢.

(١٣) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح ٢٢٤.

«وقد روي في الحديث (إذن) وهو بعيد»[١].

وقد جاء في الأحاديث المعتمدة والصحيحة برواية: (لاها الله إذن) وفيها قال أبو زيد: «ليس في كلام العرب: (لاها الله إذًا) وإنما هو: (لاها الله ذا)»[٢]، واعترض المحدثون والحفّاظ على هذا الرأي، وقالوا بصواب (إذن) على اعتبارها حرف جواب وجزاء، وبتخطئة (ذا)، ومنهم: القرطبي الذي اعترض على قول أبي زيد قائلاً: «وقول أبي زيد شهادة على نفي فلا تسمع...»[٣]، وابن حجر[٤]، والسّيوطي[٥] وغيرهم.

والحديث في هذه الخلافات طويل، وليس هنا المجال لنقاش كل ما جاء فيه، ولكن الخلاف الأبرز الذي تدور حوله المسألة هو ما جاء في قصر ومد كلمة (لاها) كما ناقشها القاضي عياض، إذ يقول: «وأمّا قولُها: (لاها الله إذًا) فهكذا يقول هذا اللفظ المحدثون بمد هاء، وإذا به يصير صوابه: (لاها الله) زائدًا، قال إسماعيل القاضي[٦]: وحكاه عن المازني وغيره من أهل اللسان بالقصر وحذف الألف قبل الذال وغيره خطأ، قال: ومعناه ذا يميني، وعلى هذا وقع غيره في الأم من رواية العذري والهوزني، وصوب أبو زيد وغيره بالقصر والمد، قال: وَ(ذا) صلة في الكلام، وليس في كلامهم: أي الله إذ أوى. وفي التاريخ: قال أبو حاتم: يقال: لاهاء الله، في القسم، والعرب تقوله بالهمزة، والقياس تركه، والمعنى: لا والله

---

(١) انظر: إعراب الحديث للعكبري ١٢٣.

(٢) انظر: قول أبي زيد في: البارع في اللغة ١٧٢-١٧٣، المفهم ٣٢٢/٤-٣٢٣، عقود الزبرجد ٣٨٨/٢، ٣٨٩، ٣٩٢، ٣٩٥، ٣٩٦،

(٣) انظر: المفهم ٣٢٣/٤-٣٢٤.

(٤) انظر: فتح الباري ٦٤٣/٧-٦٣٦.

(٥) انظر: عقود الزبرجد ٣٩٦/٢-٣٩٨.

(٦) هو: الإمام العلاّمة، الحافظ، شيخ الإسلام أبو إسحاق، إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن محدّث البصرة حماد بن زيد بن درهم الأزدي، مولاهم البصري، المالكي، قاضي بغداد، وصاحب التصانيف، مولده سنة تسع وتسعين ومائة، اعتنى بالعمل من الصِّغر، سمع من محمد بن عبد الله الأنصاري وغيره، وأخذ الفقه عن أحمد بن المعذَّل وطائفة، وصناعة الحديث عن علي ابن المديني، وفاق أهل عصره في الفقه، روى عنه: أبو القاسم البغوي، وأبو بكر الشافعي، والحسن بن محمد بن كيسان، وعدد كثير، صنّف (المسند)، وصنّف (الموطأ)، وله كتاب (أحكام القرآن)، توفي في شهر ذي الحجة سنة اثنتين وثمانين ومئتين. انظر: ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٣٣٩/١٣-٣٤٢، بغية الوعاة ٤٤٣/١، شذرات الذهب ٣٣٤/٣-٣٣٥.

أقسم به، فأدخل اسم الله بين ها وذا»[١].

ومما ذكره القاضي عياض يتضح أن الخلاف حول كلمة (لاها) يكمن في ثلاثة أوجه:

الأول: القول بأن (لاها) ممدودة، وهو قليل، جاء عن أبي حاتم: «والعرب تقوله بالهمز والقياس تركه»[٢]، وفي النظم المستعذب جاء: «وقد رُوِيَ فيها المدّ ولا أعلمُ لَهَا وَجهًا»[٣]، وذكر النووي أنها جاءت في بعض روايات المحدثين ممدودة[٤].

الثاني: أنها مقصورة، وهو الرأي الذي ذهب إليه القاضي عياض، وذكر أنه رأي كلٍّ من: إسماعيل القاضي الذي حكاه عن المازني، وقيّده العذري[٥]، والهوزني[٦]، وهو رأي أبي حاتم الذي قال بأن القصر هو القياس[٧].

الثالث: جواز القصر والمدّ فيها، قال به أبو زيد، والقرطبي، ونقله عنه ابن حجر[٨]، وذكره الزركشي وعقب بأن أئمة النحاة حكموا على المد باللحن، والصواب قصره[٩].

---

(١) إكمال المعلم ١١٦/٥.

(٢) انظر: قول أبي حاتم في: البارع في اللغة ١٧٣، تهذيب اللغة ٤٧٩/٦ (ها)، المفهم ٣٢٢/٤، عقود الزبرجد ٣٨٩/٢، مشارق الأنوار ٢٦٤/٢.

(٣) انظر: النظم المستعذب ١٩٧/٢.

(٤) انظر: شرح النووي ١٤٥/١٠.

(٥) هو: الإمام الحافظ المحدّث، الثقة، أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس بن دلهاث بن أنس بن فذان بن عمر بن منيب العذريّ، الأندلسيّ، المَرِّيّ، الدّلائيّ، أخذ صحيح مسلم عن أبي العباس بندار الرازي، ولازم أبا ذر الهرويّ، وسمع منه صحيح البخاري سبع مرات، وسمع من أبي الحسن بن جهضم، صنف (دلائل النبوة)، وكتاب (المسالك والممالك) وغير ذلك، حدّث عنه ابن حزم، وأبو عمر بن عبد البر، وأبو الوليد الوَقَّشي، وغيرهم. مات في شعبان سنة ثمان وسبعين وأربعمائة. انظر: شذرات الذهب ٣٣٧/٥، العبر ٣٣٨/٢، سير أعلام النبلاء ٥٦٧/١٨-٥٦٨.

(٦) هو: أبو اليمان: عامر بن عبد الله بن لحيّ الهوزني الحمصي، روى عن أبيه، وعن أبي أمامة، وكعب الأحبار، وأبي راشد الحُبرانيّ، وروى عنه صفوان بن عمرو، وروى له أبو داود في (المراسيل) حديثًا. انظر: الثقات لابن حبان ١٨٨/٥-١٨٩، تهذيب الكمال ٦٠/١٤-٦١، تهذيب التهذيب ٢٦٨/٢.

(٧) انظر: مشارق الأنوار ٢٦٣/٢-٢٦٤، شرح النووي ١٤٥/١٠، المفهم ٣٢٢/٤.

(٨) انظر: المفهم ٣٢٣/٤، فتح الباري ٦٣٤/٧.

(٩) انظر: التنقيح ٦٩٦.

قال القرطبي: «وتحقيقه أن الذي مدَّ مع الهاء كأنه نطق بهمزتين أبدل من إحداهما استثقالاً لاجتماعهما، كما تقول آللهِ، والذي قصَر كأنّه نطق بهمزة واحدة فلم يحتج إلى المدِّ، كما تقول: اَللهِ»[١].

خلاصة القول أن الرأي الأرجح هو ما ذهب إليه القاضي عياض، من أن (ها) في القسم مقصورة غير ممدودة، وهو المشهور، وبالأخذ بعين الاعتبار أنّ (ها) حرف تنبيه فالرأي الأصوب أن يكون بالقصر؛ ذلك كي لا تلتبس (ها) التنبيه المقصورة بـــ(هاء) الممدودة بمعنى (هاك)[٢]، فيختلف المعنى، فضلاً عن مجيء (ها) مقصورة في روايات أحاديث كثيرة، مثل حديث بريرة الذي تدور حوله المسألة، وحديث أبي بكر: ((.. لاَهَا اللهِ إِذًا لاَ يَعْمِدُ إلى أَسَدٍ من أُسْدِ اللهِ...))[٣]، ومنها حديث قصة جليبيب: ((أنّ النبي ﷺ خطب عليه امرأة من الأنصار إلى أبيها، فقال: حتى أَسْتَأْمِر أمَّها، قال: فنعم إذًا، قال: فذهب إلى امرأته فَذَكر لها، فقالت: لا ها الله إذًا وقد منعناها فلانًا...))[٤]، وغيرها من الأحاديث التي جاءت بها (ها) مقترنة بالقسم.

---

(١) المفهم ٤/٣٢٣.

(٢) انظر: العين ٤/١٠٢-١٠٣ (هاء)، تهذيب اللغة ٦/٤٧٨-٤٧٩ (ها)، لسان العرب ٤٥٩٨-٤٥٩٩ (ها).

(٣) الحديث في الموطأ ٣/٢٦، كتاب الجهاد/ حديث رقم (١٠٦٩)، صحيح مسلم ٨٣٦-٨٣٧، كتاب الجهاد والسير/باب استحقاق القاتل سلب القتيل/ حديث رقم (١٧٥١)، وفي المعلم ٣/١١-١٢، كتاب الجهاد/ حديث رقم (٨٠٢).

(٤) الحديث في فتح الباري ٧/٦٣٥، كتاب المغازي، حديث رقم (٤٣٢٢).

المسألة الثالثة والعشرون: القول في قصر كلمة (الدّباء) ومدها:

في قول أنس بن مالك ﷺ في الحديث عن النبي ﷺ: ((... فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَتَتَبَّعُ الدُّبَّاءَ مِنْ حَوَالَيِ الصَّفْحَةِ...))[١]، يقول القاضي عياض في كلمة (الدُّباء): إنها تعني في هذا الحديث القرع المأكول؛ ذلك لأنها تأتي بمعانٍ أخرى، منها أن تكون بمعنى القرع اليابس الذي كان ينتبذ به العرب[٢]، وهي ممدودة مضمومة الدال، ويكون مفرها (دَبَّاءَة)،، كما أنها قد تأتي مقصورة (دَبًّى) أو (دَبّة) أو (دَبًّا)، ويكون واحدها (دَبَّاة)، ثم عقّب بقوله: «أنبأنا به بعض شيوخنا[٣]، عن أبي مروان بن سراج: لم يذكر فيها أبو علي غير المد»[٤].

والخلاف حول مدّ وقصر كلمة (الدُّبّاء) من وجهين:

الأوَل: منَ قال: فيها المدّ فقط: منهم: الجوهري[٥]، وأبو علي القالي[٦]، والزمخشري[٧]، وابن الأثير[٨]، والقرطبيّ[٩]، والعينيّ[١٠].

الثاني: جواز المدّ فيها والقصر: حكاه القزاز في الجامع، ونقله عنه ابن حجر العسقلاني[١١]، والزبيدي في التاج[١٢]، ونقله القاضي عياض[١٣]، عن شيخه التجيبي[١٤]، عن أبي مروان

---

(١) إكمال المعلم ٥٢٢/٦، كتاب الأشربة/ باب جواز أكل المرق واستحباب أكل اليقطين...، حديث رقم (٢٠٤١).

(٢) انظر: لسان العرب ١٣٢٥ (دبى)، تاج العروس ٣٩٧/٢ (دبب).

(٣) جاء في المشارق ٢٥٢/١ (دبا): «حكاه شيخنا القاضي التجيبي عن أبي مروان بن سراج...».

(٤) انظر: إكمال المعلم ٥٢٢/٦.

(٥) انظر: الصحاح ٢٣٣٤/٦ (دبى).

(٦) انظر: البارع في اللغة ٦٨٦.

(٧) انظر: الفائق في غريب الحديث ٤٠٧/١.

(٨) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٩٦/٢ (دبب).

(٩) المفهم ٣١٤/٥.

(١٠) انظر: عمدة القاري ٤٧/٢١.

(١١) انظر: فتح الباري ٤٣٥/٩.

(١٢) انظر: تاج العروس ٣٩٧/٢ (دبب).

(١٣) انظر: مشارق الأنوار ٢٥٢/١ (دب ا).

(١٤) هو: الإمام العلامة الحافظ القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التُّجيبيّ الأندلسي =

مروان بن سراج[١]، وابن حجر العسقلاني[٢]، والسيوطي[٣]، وأنكره القرطبي وقال: «وليس معروفًا»[٤].

ومن خلال الآراء السابقة يتضح أنّ كلمة (دُبّاء) ممدودة عند الجميع على وزن (فُعّال)، وذهب بعض العلماء إلى تجويز قصرها على اعتبار أنّ القصر لغة وردت فيها، أما من ناحية همزتها فهي زائدة عند الهروي؛ إذ صنّفها في باب (دبب)[٥]، والعيني الذي استدلّ على زيادة الهمزة بأنّ المفرد من (الدُّبّاء) دباة ودَبة[٦]، وإلى ذلك ذهب الزّبيدي الذي قال: «وذكره هنا بناءً على أنّ همزته زائدة وأنّ أصله (دبب)»[٧]، وهي منقلبة عند الجوهري؛ حيث صنّفها في باب الألف اللينة (دبى)[٨]، قال ابن الأثير: «وكأنّه أشبه»[٩]، وأصلية تمثل لام الكلمة عند الزمخشري، يقول: «ولاَمُه همزة كَالقَثّاء على اعتبار ظاهر اللفظ؛ لأنه لم يُعرف انقلابُ

القرطبي الباجي الذهبي، ولد في سنة ثلاث وأربعمائة، أخذ عن يونس بن مغيث، ومكيّ بن أبي طالب، ولازم الحافظ أبا ذر الهروي، وتفقه بالقاضي أبي الطيب الطبري وغيرهم، حدّث عنه: أبو عمر بن عبد البر، وأبو بكر الخطيب، وعلي بن عبد الله الصقلي، من مصنفاته: (الاستيفاء)، (شرح المنهاج)، (سبل المهتدين)، توفي سنة أربع وسبعين وأربعمائة بالمرية. انظر: بغية الملتمس ٢/٩-١٠، وفيات الأعيان ٢/٤٠٨-٤٠٩، سير أعلام النبلاء ١٨/٥٣٥-٥٤٥.

(١) الشيخ الإمام المحدِّث اللّغوي الوزير الأكمل؛ أبو مروان بن عبد الملك بن قاضي الجماعة أبي القاسم سراج بن عبد الله بن محمد بن سراج الأموي، مولاهم القرطبي، لغويّ الأندلس بلا مدافعة، وُلد سنة أربعمائة في ربيع الأول، روى عن أبيه، وإبراهيم بن محمد الإفليليّ، ويونس بن عبد الله بن مغيث، روى عنه: أبو علي بن سكّرة، وأبو عبد الله بن الحاج، وابنه الحافظ وطائفة، توفي يوم عرفة سنة تسع وثمانين وأربعمائة. انظر: سير أعلام النبلاء ١٩/١٣٣-١٣٤، بغية الوعاة ٢/١١٠، شذرات الذهب ٥/٣٩٢.

(٢) انظر: فتح الباري ٩/٤٣٥-٤٣٦.

(٣) انظر: التوشيح ٨/٣٣٧٢.

(٤) انظر: المفهم ٥/٣١٤.

(٥) انظر: الغريبين في القرآن والحديث ٦١٤ (دبب).

(٦) انظر: عمدة القاري ٢١/٤٧.

(٧) تاج العروس ٢/٣٩٧ (دبب).

(٨) انظر: الصحاح ٦/٢٣٣٣-٢٣٣٤ (دبى).

(٩) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/٩٦ (دبب).

لامه عن واو أو ياء...»[١]، فالعلماء إذن حكموا على الهمزة من خلال المواد التي أدرجوها تحتها، فمن قال بأنها أصلية كانت عنده مشتقة من (دبأ)، كما فعل الخليل بن أحمد في معجمه[٢]، والأزهري في تهذيبه[٣]، والزمخشري في أساس البلاغة[٤]، ومنه قول امرئ القيس:

إِذَا أَقْبَلَـــت قُلْـــتَ دُبَّـــاءَةٌ مِنَ الخُضْرِ مَغْمُوسَةٌ فِي الغُـــدُرْ[٥]

وعليه فإنّ المفرد منه بالهمزة يُقال: (دُبَّاءة)، ومن جعلها من (دبب) فهي عنده زائدة، كما جاء عن ابن فارس في المقاييس، حيث جعلها من (دب)، بل جوّز أن يكون الدُّباء بمعنى القرع من الشاذ، أو أنه يحتمل تسميته بذلك لملاسته[٦]، وإلى ذلك ذهب الفيروزآبادي في قاموسه الذي جعل كلمة (الدُّبّاءة) مشتقة من (دبب)، والمفرد منه (دَبَّة) بالهاء[٧]، أما مذهب الجوهري القائل بأنّ الهمزة منقلبة فإنّ صاحب اللسان كذلك صنفها في باب (دبي)، فكأنه جعلها منقلبة عن ياء، كـــ(مُكَّاء)، ونقل في مفردها قول الأعرابي: قاتَلَ الله فُلانة كأنّ بطنها دَبّة[٨]، غير أنّ الزمخشري في الفائق ذكر أنّ اللام همزة؛ لأنه لم يُعرف انقلابها عن ياء أو واو[٩]، بينما في الأساس ذكر أنه من المحتمل أن تكون اللام همزة من دبأ بمعنى هدأ، يُقال: دَبَأْتُ بالمكان، كما جاء في تسميته بـــ(اليقطين) من قَطن، فجُعل انسداحه قطونًا وهدوءًا، أو أن يكون مشتقًّا من (دبَى)، وهو الجراد، فجعل انبساطه كالدبيب، ومنه قول العرب: أغرُّ من الدُّبّاء، وَقولهم: لا يَغرّنك الدُّبَّاء، ولو كان في الماء[١٠]، وبالرجوع إلى

---

(١) الفائق في غريب الحديث ٤٠٧/١.

(٢) انظر: العين ٨٢/٨-٨٣ (دبأ).

(٣) انظر: تهذيب اللغة ٢٠١/١٤ (دبا).

(٤) انظر: أساس البلاغة ٢٧٦/١ (دبأ).

(٥) البيت من المتقارب في ديوانه ١٦٦، الصحاح ٢٣٣٤/٦ (دبا)، معجم مقاييس اللغة ٢٦٤/٢ (دب)، أساس البلاغة ٢٧٦/١ (دبأ)، وبلا نسبة في: لسان العرب ١٣٢٦ (دبي)، خزانة الأدب ٢٤٨/٣.

(٦) انظر: معجم مقاييس اللغة ٢٦٣/٢ (دب).

(٧) انظر: القاموس المحيط ٥٢١ (دبب).

(٨) انظر: لسان العرب ١٣٢٥ (دبي).

(٩) انظر: الفائق ٤٠٧/١ (دباء).

(١٠) انظر: الدرة الفاخرة ٣٢٢/١، مجمع الأمثال ٦٤/١، المستقصى ٢٦١/١.

قواعد القلب في الصرف تجد أنّ الهمزة تُقلب من الواو والياء سواء أكانا أصلين أم زائدتين، ومن ذلك كل ما كانت لامه ياءً أو واوً وقعت طرفًا بعد ألف زائدة، نحو: قضاء، وَسِقاء، وَشِفَاء، وَكساء، وَشَقاء، وَعَلاء، فهذه كلها أصلها: قضاي، سقاي، شِفاي، كِساو، شَقاو، علاو، ثم قُلِبَت الياء والواو فيها ألفًا لتطرفهما وكون الألف زائدة قبلهما، فصار التقدير: قضاا، وسقاا، وشِفاا، وكساا، وشقاا، وعلاا، وعند التقاء الساكنين كرهوا حذف أحدهما كي لا يعود الممدود مقصورًا، لذلك عندما حركوا الألف الثانية قُلِبَت همزة، فصارت: قضاء، سقاء، وشفاء، وكساء، وشقاء، وعلاء، فالهمزة في هذه الكلمات مبدلة من الألف، والألف هذه المبدلة هي في الأصل مبدلة من الياء والواو[١]، وعليه فيمكن حمل (الدُّبّاء) على هذه الألفاظ في الحكم، حيث حملوا الدّباء على التّمشاء والتبكاء، وهما لفظان قُلبت فيهما الهمزة، كما قالوا في المقصور: أرضٌ مُدْبِيَة، ومُدَبِّيَة وَمَدْبَاة، أي كثيرة الدَّبى، وأرضٌ مُدْبِيَّةٌ وَمَدْبُوَّة: أكل الدَّبَى نبتها[٢]، وهذا يعني أنّ الهمزة قد تكون منقلبة عن الياء أو الواو، يؤيد ذلك قول الزمخشري بأنه لم يعرف انقلاب لام الدباء عن الياء أو الواو، فهي تحتمل أن تكون مشتقة من الدّبى بالياء بمعنى الجراد للشبه بينهما من حيث الملاسة[٣]، وقد تكون مشتقة من الدبيب بحيث جعل انبساط القرع كالدبيب[٤]، وكان الجوهري قد سبق إلى القول بانقلاب همزتها، وعلّق ابن الأثير: «كأنّه أشبه»[٥]، ورآه ابن حجر العسقلاني أشبه بالصواب[٦]، ثم نقل الزبيدي في تاجه عن الخفاجي: «أخطأ مَنْ خَطَّأ الجوهري؛ لأنّ الزمخشري ذكره في المعتل، ووجهه أنّ الهمزة للإلحاق كما ذكروه، فهي كالأصليّة كما حرَّروه»[٧].

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٩٣، الممتع ٢١٧، شرح الأشموني ٨٢٥/٣.

(٢) انظر: تهذيب اللغة ٢٠١/١٤-٢٠٢ (دبا)، الفائق ٤٠٧/١ (دباء)، لسان العرب ١٣٢٥ (دبى).

(٣) انظر: الفائق ٤٠٧/١ (دباء).

(٤) انظر: أساس البلاغة ٢٦٧/١ (دبأ).

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر ٩٦/٢ (دبب).

(٦) انظر: فتح الباري ٤٣٦/٩.

(٧) تاج العروس ٣٩٧/٢ (دبب).

ولعل الرأي الأرجح أن (الدباءة) بالهمز ممدودة هي التي تعني القرع، فجاءت ممدودة لتمييز هذا المعنى عن المعاني الأخرى التي يفيدها اللفظ المقصور منه (دبًّى)، كالجراد وما أشبهه[1]، فيكون من باب ما يُمدّ ويُقصر مع اختلاف المعنى.

(١) انظر: المعاني في: الصحاح ٢٣٣٣/٦ (دبا)، مقاييس اللغة ٢٦٣/٢ (دب)، أساس البلاغة ٢٧٦/١ (دبأ)، لسان العرب ١٣٢٥ (دبى)، المصباح المنير ٢٥٧/١ (دبا).

المسألة الرابعة والعشرون: ما جاء في قصر(النّجاء) ومدّها:

جاء في حديث شفقته ﷺ على أمته قوله: ((... وإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ العُرْيَانُ، فَالنَّجَاءَ))[١]، وقد عرض القاضي عياض لكلمة (النجاء) في هذا الحديث من جانبين:

الأول: المعنى الذي تدل عليه.

الثاني: ما جاء في مدّها وقصرها من أقوال.

فمن حيث المعنى ذهب أكثر علماء اللغة إلى أنها بمعنى السرعة في السَّير، يُقال: نجَا الإنسانُ من الشر ينجو نَجْوًا أو نجَاةً، وهو ينجو في السرعة نجاءً، فهو ناجٍ سريع، وهو في معنى الذهاب والانكشاف من المكان[٢].

يقول العجاج:

نَاجٍ طَوَاهُ الأَيْـنُ مِمَّـا وَجَفَـا طَـيَّ اللَّيَـالِي زُلَفًـا فَزُلَفَـا

سَمَاوَةَ الهِلاَلِ حَتَّى احْقَوْقَفَا[٣]

وفي نوادر أبي زيد: «النّجاء: الذَّهاب»[٤].

والنّجاء عند أبي علي القالي مصدر يأتي بمعنى السلامة، يُقال: نجا مما يخاف ينجو نَجاءً، واستشهد بقول زهير:

فَلَيْس لَحَاقُـهُ كَلَحَـاقِ إِلْـفٍ ولاَ كَنَجَائِهَـا مِنْـهُ نَجـاءُ[٥]

وذكر كذلك أنه يأتي مصدرًا بمعنى الذهاب والسرعة، يُقال: نجوتُ أنجو النّجاء، ومنه قول الحارث بن حلزة:

---

(١) إكمال المعلم ٢٥١/٧، كتاب الفضائل/ باب شفقته على أمته، ومبالغته في تحذيرهم مما يضرهم، حديث رقم (٢٢٨٣).

(٢) انظر: تهذيب اللغة ١٩٨/١١ (نجا)، معجم مقاييس اللغة ٣٩٧/٥ (نجو)، لسان العرب ٤٣٥٩ (نجا).

(٣) من الرجز في ديوانه ٤٢٦، وفي: الكتاب ٣٥٩/١، الكامل ١٩٧، وديوان الأدب ٤٩٢/٢، وبلا نسبة في: جمهرة اللغة ٥٥٣، مقاييس اللغة ٩٠/٢، المخصص ١٣٧/١٠.

(٤) النوادر في اللغة ١٥٧.

(٥) البيت من الوافر في ديوانه ١١، المقصور والممدود لأبي علي القالي ٣٤١.

غَيْرَ أَنِّي قَدْ أَسْتَعينُ عَلَـى الهَـمِّ إِذا خَفَّ بِالثَّوِيِّ النَّجـاءُ[١]

وعنده قولهم: نجوتُ من فلان نَجْوًا بمعنى فُتُّه وسَبَقته[٢].

أمّا من حيث القصر والمد؛ فمذهب القاضي عياض أنّه بالمد عند الإفراد، أمّا إذا كُرِّر فيجوز فيه كلا الوجهين – المد والقصر–[٣]، والعلماء في ذلك على أوجه؛ إذ ذهب بعضهم إلى القول بأنّه من الممدود فقط، في حين جوّز فريقٌ آخر كلا الوجهين، وفرّقوا بين ما كان منه مقصورًا وما جاء ممدودًا على نحو ما سيأتي:

- فابن ولاد يرى أنّه مصدر (انجُ) مما يُمَدّ وربما يُقصَر[٤]، ونقل عنه هذا الرأي المازري[٥].

- وجعله الفراء من باب ما يُقصر وَيُمدّ وأوله على حال واحدة والمعنى واحد[٦].
- وَ(النّجاء) عند ابن السكيت من الأسماء الممدودة المفتوح أولها[٧].
- وصنّفه ابن دريد في (شرح المقصور والممدود) في باب (ما يفتح أوله فيقصر ويُمدّ والمعنى مختلف)؛ فجعل المقصور منه (النّجا) بمعنى سلخ الشاة أو الناقة، وجعل الممدود (النّجاء) للدلالة على السرعة[٨]، واستدلّ على ذلك بقوله:

لَـوْ تَعْلَـمُ الـشَّاةُ النَّجَـا مِنْهَا لَجَـدَّتْ فِـي النَّجَـاءِ[٩]

وكذا في الجمهرة (النَّجاء) ممدود من قولهم: نجَا ينْجو نجَاءً، وقد قصره قوم[١٠]، وفي

(١) البيت من الخفيف في ديوانه ٦٧، شرح القصائد السبع ٤٤٠، خزانة الأدب ٤١٥/٣.
(٢) انظر: المقصور والممدود لأبي علي القالي ٣٤١.
(٣) انظر: إكمال المعلم ٢٥١/٧.
(٤) المقصور والممدود لابن ولاد ١٢٣.
(٥) انظر: المعلم بفوائد مسلم ٢١٥/٣، إكمال المعلم ٢٥١/٧.
(٦) انظر: المقصور والممدود للفراء ٥٨.
(٧) انظر: المقصور والممدود لابن السكيت ٨٩.
(٨) انظر: شرح المقصور والممدود لابن دريد ٢٨-٢٩.
(٩) البيت من مجزوء الكامل في شرح المقصور والممدود ٢٨.
(١٠) انظر: جمهرة اللغة١٠٤٥(نجا).

موضع آخر ذهب إلى أنّ النّجاء النّجاء ممدود، والنّجا بالمدّ والقصر[١].

في حين ذكر في الاشتقاق أن قولهم: (النّجا النّجا) بمعنى انْجُهْ، والفاعل (نَاجٍ) إذا كان سريع السّير، وأنه بهذا المعنى مما يُقصَر ويُمدّ، وأنشد لأبي حاتم عن أبي زيد[٢]:

إِذَا أَخَذْتَ النَّهبَ فالنَّجَا النَّجَا إِنِّي أَخَافُ سَائِقًا سَفَنَّجَا[٣]

- ونقل أبو علي القالي عن أحمد بن عبيد أنّ العرب تقول: (النّجا النّجا) بالمدّ والقصر في حال جمعوا بينهما أي عند التكرار، أمّا في حال الإفراد فيُمَدّ ولا يقصر[٤].
- ولم يذكر فيه الأزهري سوى المد[٥].
- ويرى الجوهري أنّ النّجاء ممدودة، والنجاة مقصورة، فتقول: نجوت نجاءً ممدودة أي أسرعت وسبقت، وتقول: عن الناقة الناجية والنجاة مقصورة بمعنى السريعة التي تنجو بمن ركبها، ويُقال للبعير ناجٍ، فهو بذلك جعل المصدر ممدودًا والصفة مقصورة[٦].
- وذكر فيه الزمخشري الوجهين ويُقال كذلك: النّجاك النّجاك[٧]، وابن الأثير فسّر قول النبيﷺ: ((النّجاء النّجاء)) بأنه مصدر منصوب بفعل مضمر، تقديره: انْجُوا النَّجاء، وتكراره للتأكيد[٨].
- أمّا ابن مالك فقد ذكر أنّ الاسم من قولهم: نجا من الهلاك ينجو نجاة هو (النّجاء) بالمد، وقد يُقصر، في حين لم يذكر في قولهم: نجا الجلدَ نَجْوًا ونجًا - بمعنى كشطه- أنه جاء بالمدّ[٩].

---

(١) انظر: جمهرة اللغة ١٢٧٧.

(٢) انظر: الاشتقاق ٢٦٧.

(٣) البيتان من الرجز بلانسبة في: الاشتقاق ٢٦٧، جمهرة اللغة ١٠٤٥ (نجا)، أمالي الزجاجي ١٥٣، تهذيب اللغة ١٩٨/١١ (نجا)، لسان العرب ٤٣٥٩ (نجا)، ٢٠٣٢ (سفنج).

(٤) انظر: المقصور والممدود لأبي علي القالي ٢٨٦.

(٥) انظر: تهذيب اللغة ١٩٨/١١ (نجا).

(٦) انظر: الصحاح ٢٥٠١/٦ (نجا).

(٧) انظر: أساس البلاغة ٢٥٤/٢ (نجو).

(٨) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٥/٥ (نجا).

(٩) انظر: شرح نظم المقصور والممدود ١٦.

- والرافعي جعل الاسم منه ممدودًا، وقد يأتي فيه القصر، يقال: نجا من الهلاك نجاة[١].

وعند أبي جابر الأندلسي ممدود إذا كان بمعنى الفوز، ويكون مقصورًا إذا أُريد به سلخ الجلد[٢].

ثم نقل السيوطي عن ابن مالك أنه قسّم في (شرح الكافية الشافية) ما كان فيه الوجهان- القصر والمدّ- إلى ثلاثة أقسام؛ أحدها ما يُقصر مع الفتح ويُمد مع الكسر، ومنه النجا[٣]، ولعل في ذلك وهمًا؛ فقد ذكر ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) في هذا القسم كلمة (السّحا) وليست النّجا[٤]، وإن كان قصد (النِّجاء) بالكسر فمعناها مختلف عما جاء في الحديث، فقد يعني السحاب الذي قد هَراق ماءه[٥]، أو يكون مصدر ناجاه مناجاة ونِجاء[٦].

ومن خلال الآراء السابقة يتضح أنّ كلمة (النّجاء) المذكورة في الحديث الشريف مصدر، والمشهور فيه المدّ، مثل: الثّناء، والفَناء، والفَتاء، وقد يرِد فيه القصر ولكنه أقل من المدّ، إذ اشتهر المقصور (النجا) بمعانٍ أخرى، منها سلخ الجلد، باستثناء إذا ما كان مكرّرًا (النّجا النّجا)، فالمتعارف عليه بين العرب شهرته بالقصر مع دلالته على معنى السرعة والانكشاف والذهاب، وربما كان ذلك طلبًا للتخفف في النطق مع عدم حصول اللبس في المعنى عند التكرار للتوكيد، وَبالرجوع إلى ضوابط الممدود قياسًا، والمقصور قياسًا، يتضح أنّ (النَّجاء) لا ينطبق عليه أيٌّ منها[٧]، ومن ثَمّ يصنّف ممّا يُقصر ويمدّ مع اختلاف المعنى، ومآل ذلك إلى السماع وما جاء من كلام العرب.

---

(١) انظر: المصباح المنير ٨١٦ (نجا).

(٢) انظر: منظومة المقصور والممدود ١٦.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ٢/١٦٠.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١٧٦٧.

(٥) انظر: جمهرة اللغة ١٠٤٥ (نجا)، الغريب المصنف ٤٩٦، لسان العرب ٤٣٦٠ (نجا).

(٦) انظر: المقصور والممدود للقالي ٤٤٢.

(٧) انظر: ضوابط المقيس من الممدود والمقصور في: المخصص ١٥/١٠٠-١١١، التوطئة ٣٣٦-٣٣٧، شرح الكافية الشافية ١٧٦٠-١٧٦٥.

الفصل الثاني
المسائل الصرفيّة المتعلقة بالمشتقات والمصادر

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: في المشتقات:

ويشمل ما يلي:

أولا: العدول والتحول في الصيغ.

ثانيا: صيغ المبالغة.

ثالثا: اسم التفضيل.

المبحث الثاني: في المصادر.

المبحث الأول: في المشتقات:

إنّ خاصية الاشتقاق من أبرز خواص اللغات وأهمها في توليد الكلمات والمعاني بما يواكب نمو اللغة وازدهارها وتطورها، بل إنّ أهميته تبرز من خلال ارتكاز التصريف عليه لمعرفة الأصلي والزائد، والمعرب والدخيل، وما يعتري اللفظة من تغييرات يتبعها تغير في الدلالة، الأمر الذي جعله من أبرز علوم العربية وأدقها، ومن ثَمّ التفت العلماء القدماء للتأليف فيه، وكان من أبرزهم: قطرب، والأصمعي، وأبو الحسن الأخفش، وأبو نصر الباهلي، والمفضل بن سلمة، والمبرد، وابن دريد، والزجاج، وابن السراج، والرماني، والنحاس، وابن خالويه(١).

وللاشتقاق تعريفات عدّة، منها تعريف الميداني: «أن تجد بين اللفظين تناسبًا في المعنى والتركيب، فتردّ أحدهما إلى الآخر»(٢).

وعرّفه الجرجاني بأنه: «نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنًى وتركيبًا، ومغايرتهما في الصيغة»(٣)، و«هو اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل»(٤). ويمكن تلخيص أهمية الاشتقاق في قول ابن السراج: «لو جمدت المصادر وارتفع الاشتقاق في كل الكلام لم يوجد في الكلام صفة لموصوف، ولا فعل لفاعل، وفضل لغة العرب على سائر اللغات بهذه التصاريف وكثرتها...»(٥).

وقد قسّمه العلماء عدّة تقسيمات، أشهرها ثلاثة:

الأول: الاشتقاق الصغير: وهو أن تأخذ لفظًا من الأصل، مع مراعاة التناسب والتوافق في الحروف، والترتيب، والمعنى، نحو: سلم، سالم، سلمان، سلمى، السلامة...(٦).

الثاني: الاشتقاق الكبير: هو اتفاق اللفظين بالأصول والتناسب في المعنى مع الاختلاف في

---

(١) انظر: المزهر ٣٥١/١.

(٢) المحصول في أصول الفقه ٢٣٧/١، إرشاد الفحول ١١٧، البحر المحيط في أصول الفقه ٧٣/٢.

(٣) التعريفات ٢٦.

(٤) الكليات ٩٦.

(٥) رسالة الاشتقاق ٢٨.

(٦) انظر: الخصائص ١٣٤/٢، الكليات ٩٧، التعريفات ٢٦.

الترتيب، وهو ما يُعرف بالقلب المكاني، مثل: (ق ول) (ق ل و) (و ق ل) (و ل ق) (ل ق و) (و ل ق)[١].

الثالث: الاشتقاق الأكبر: وهو ما أطلق عليه ابن جني مسمى: (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)، وهو الإبدال، ويكون بتقارب الحروف لتقارب المعاني، مثل: الأزّ والهزّ، والأسف والعسف[٢].

ثم أُلحق بالاشتقاق نوع رابع سُمي **الاشتقاق الكُبّار**، وهو ما يُعرف بالنحت، ويعني أن تأخذ من حروف كلمتين كلمة واحدة لغاية الاختصار[٣]، نحو: رجل عبشميّ، وعبقسيّ في النسبة إلى عبد شمس، وعبد القيس، وبَسْمل وَحَيْعَل، إذا قال: بسم الله، وحيَّ على الفلاح[٤].

ويعدُّ الخليل بن أحمد أول من اكتشف ظاهرة النحت في العربية حين قال: «إنَّ العَين لا تَأْتلِف مع الحاء، في كلمة واحدة لِقُرْب مَخرَجَيْهما، إلا أن يُشتقّ فعل من جمع بين كلمتين، مثل (حَيَّ عَلَى)...»[٥]، فيقال: حيعلة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ أهمّ هذه الأقسام وأشهرها، وأوسعها دائرة، وأكثرها غزارة وإثراء للبحث الصرفي هو الاشتقاق الصغير، فهو عماد الصرف، ويتناول بالدراسة كلاً من:

١- الفعل الماضي. ٢- الفعل المضارع. ٣- فعل الأمر.
٤- اسم الفاعل. ٥- اسم المفعول. ٦- اسما الزمان والمكان.
٧- الصفة المشبهة. ٨- أفعل التفضيل. ٩- اسم الآلة.

وسيأتي الحديث عن هذه المواضيع -بإذن الله- من خلال مناقشة المسائل التي تناولها القاضي عياض بالشرح والتفصيل.

---

(١) انظر: الخصائص ٢/١٣٤-١٣٥، المزهر ١/٣٤٧.

(٢) انظر: الخصائص ٢/١٤٥-١٥٢.

(٣) انظر: الصاحبي ٢٠٩-٢١٠.

(٤) انظر: معجم مقاييس اللغة ١/٣٢٩، فقه اللغة وسر العربية ٣٨١، المزهر ١/٤٨٥.

(٥) العين ١/٦٠.

المسألة الخامسة والعشرون: مجيء (ناموس) على وزن (فاعُول):

إنّ صيغة (فَاعُول) من الصيغ التي أُثير حولها الجدل، ووقع فيها الخلاف من عدّة أوجه يمكن حصر أبرزها في ثلاثة محاور على النحو التالي:

١- من حيث دلالتها.

٢- من حيث القياس والسماع.

٣- من ناحية أصل الصيغة؛ هل هي عربية أو سريانيّة؟

فمن حيث الدلالة فهو أحد أوزان العربية التي استُخدِمت في دلالات شتى؛ فقد جاء هذا البناء دالاً على الآلة مثل: ساطور، والصّاقور[١]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ﴾[٢]، كما يأتي للدلالة على المبالغة مثل: الجاسوس من التجسس، أو يكون اسمًا مثل: طاوُس[٣].

ومن حيث القياس والسماع؛ فإنّ الصرفيين القدامى كانوا يرون سماعيّة صيغ المبالغة بصورة عامة، ولكن صرّحوا بكثرة استعمال أوزان خمسة لصيغ المبالغة، فكأنهم أنزلوها منـــزلة القياس، وهي: (فَعُول، مِفْعَال، فَعّال، فَعِيل، فَعِل)[٤]، وثلاثة أوزان تستعمل بكثرة لأسماء الآلة: (مفعل، مفعلة، مفعال)[٥]، وعليه تكون صيغة (فَاعُول) سماعيّة، غير أنّ مجمع اللغة العربية أقرّ بقياسيّة (فَاعُول) إن كانت دالة على اسم آلة[٦].

أما من حيث أصل الكلمة أعربي هو أو سرياني؟ فالحديث عنه يطول ولا مجال للخوض فيه هنا[٧].

---

(١) فأس تكسر بها الحجارة. انظر: جمهرة اللغة ١٢٠٥، ديوان الأدب ٣٧١/١.

(٢) الماعون: ٧.

(٣) انظر: جمهرة اللغة ١٢٠٥، ديوان الأدب ٣٧١/١.

(٤) انظر: الكتاب ١١٠/١-١١٥، شرح الكافية الشافية ١٠٣١، مفتاح الأقفال ٥١٥.

(٥) انظر: الكتاب ٩٤/٤-٩٥، شرح المفصل ١١١/٦-١١٢، الكناش ٢١٥-٢١٦.

(٦) انظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ٤٣٧-٤٣٨.

(٧) للاستزادة حول هذا الموضوع يوجد العديد من الدراسات والبحوث التي أفرِدت فيه، مثل:

- (فاعول صيغة عربية صحيحة)، دراسة ومعجم، للدكتور عبد الله الجبوري، منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العلمي، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

=

جاء الحديث في باب (بَدْء الوحي إلى رسول الله ﷺ): ((... فقال له وَرَقَةُ: هَذَا النَّامُوسُ الَّذي أُنْزِلَ عَلَى مُوسَى...))[١]، في قوله: (هذا النَّامُوس)[٢] نقل القاضي عياض عن المازري جملة من أقوال العلماء حول كلمات جاءت على الوزن (فَاعُول) لام فعلها سين[٣]، فنقل عن أبي عبيد في مصنفه أنّ المراد من كلمة (النّامُوس) جبريل عليه السلام، ثم أورد الكلمات التي حصرها ابن الأعرابي وغيره مما كان على (فَاعُول) ولام الفعل منه سين، وهي:

- النَّاموس: صاحب سرّ الخير.
- الجاسوس: صاحب سرّ الشر.
- الجاروس: الكثير الأكل.
- القاعوس: الحيّة.
- البابوس: الصبيّ الرضيع.
- الداموس: القبر.
- القاموس: وسط البحر.
- القابوس: الجميل الوجه.
- العاطوس: دابة يتشاءم بها.
- الفانوس: النمّام.
- الجاموس: ضرب من البقر[٤].

وزاد ابن دريد (الكابوس)[٥]: الذي يقع على الإنسان في نومه[٦].

أما القاضي عياض فقد نقل تعليل الهروي[٧] لتسمية جبريل عليه السلام (الناموس)؛ لأنّ الله عز وجل خصّه بالوحي والغيب[٨]، وفي اللغة ناموس الرجل؛ صاحب سرّه الذي يطلعه على

- (من تراثنا اللغوي القديم ما يسمى في العربية بالدخيل) للأستاذ طه باقر، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٠م.
- (فاعول بين السريانية والعربية) للدكتور إبراهيم السامرائي، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي، هيئة اللغة السريانية، م ٤، ١٩٧٨م.

(١) إكمال المعلم ٤٨٥/١، كتاب الإيمان، باب بَدْء الوحي إلى رسول الله ﷺ، حديث رقم (١٦٠).

(٢) انظر: معاني الناموس في: الصحاح ٩٨٦/٣-٩٨٧ (نمس)، الفائق ١٨٣/١، لسان العرب ٤٥٤٧-٤٥٤٨ (نمس).

(٣) انظر: إكمال المعلم ٤٨٧/١-٤٨٨.

(٤) انظر: إكمال المعلم ٤٨٨/١.

(٥) انظر: جمهرة اللغة ١٢٠٦.

(٦) انظر: كلام المازري في المعلم ٣٢٥/١-٣٢٦.

(٧) انظر: الغريبين في القرآن والحديث ١٨٨٧-١٨٨٨ (نمس).

(٨) انظر: إكمال المعلم ٤٨٨/١.

باطن أمره، ويخصّه بما يستره عن غيره، يُقال: نمست السر أنمسه نمسًا إذا كتمته، ونَمست الرجل ونامَسته إذا ساررته وجعلته موضعًا لسري[١]، يقول الكميت:

فَأَبْلِغْ يَزِيدَ إِنْ عَرَضْتَ وَمُنْذِرًا وَعَمَّيْهِمَا والمسْتَسِرَّ المَنامِسَا[٢]

فالنّاموس وصفٌ جاء على صيغة (فَاعُول) للمبالغة، كما في (فاروق)، وبالنظر إلى المفردات التي حصرها ابن الأعرابي تجد أنها تتفاوت ما بين الاسميّة والوصفيّة، وقيّدها بما كانت اللام منه سينًا، ثم إذا نظرت في معاجم التراث اللغوية تجد عددًا ليس بقليل من الكلمات التي جاءت على وزن (فاعول)، تتراوح ما بين الاسمية مثل: الساهور[٣]، والخافور[٤]، والجاثوم، والوصفية نحو: الجارود[٥]، والحاطوم[٦]، وأسماء الآلة كما في الناقوس[٧]، والماعون، والخاطوف[٨]، استخدمها العرب في كلامهم بغض النظر عن كون لامها سينًا أو لا، فضلاً عن وجود كلمات على هذا الوزن وردت في القرآن الكريم، حصرتها الدكتورة رجاء عبد الرحيم خاشع في بحث لها نشرته في مجلة دراسات تربوية،

(١) انظر: جمهرة اللغة ١٢٠٥، تهذيب اللغة ٢٠/١٣ (نمس)، الصحاح ٩٨٦/٣ (نمس)، مقاييس اللغة ٤٨٠/٥-٤٨١ (نمس)، لسان العرب ٤٥٤٧ (نمس)، القاموس المحيط ١٦٥٢ (نمس).

(٢) البيت من الطويل للكميت في ديوانه ٢٣٠، وتهذيب اللغة ٢٠/١٣ (نمس)، الصحاح ٩٨٦/٣ (نمس)، لسان العرب ٢٨٨٩ (عرض)، ٤٥٤٧ (نمس)، تاج العروس ٥٨٢/١٦ (نمس)، ٣٧٨/١٨ (عرض).

(٣) القمر أو غلاف يدخل فيه القمر إذا كسف. انظرك جمهرة اللغة ١٢٠٧، ديوان الأدب ٣٧١/١، لسان العرب ٢١٣٣ (سهر).

(٤) نوع من النبات. انظر: جمهرة اللغة ١٢٠٦، ديوان الأدب ٣٧١/١.

(٥) يُقال: رجل جارود أي مشؤوم، وسنة جارود أي: مقحطة. انظر: جمهرة اللغة ١٢٠٦، ديوان الأدب ٣٧١/١، القاموس المحيط ٢٥٥ (جرد).

(٦) يقال: سنة حاطوم، أي: شديدة، الجدبة التي تعقب جدْبة، انظر: جمهرة اللغة ١٢٠٧، ديوان الأدب ٣٧٣/١، القاموس المحيط ٣٧٧ (حطم).

(٧) ما يضرب به النصارى لأوقات الصلاة. انظر: ديوان الأدب ٣٧٢/١، الصحاح ٩٨٥/٣ (نقس)، لسان العرب ٤٥٢٢ (نقس).

(٨) شبه المنجل يُشدّ بحبالة الصيد فيُختطف به الظّبي. انظر: جمهرة اللغة ١٢٠٦، لسان العرب ١٢٠١ (خطف)، القاموس المحيط ٤٨٠ (خطف).

فكان عددها خمس عشرة كلمة[١]؛ مما يعني ثبوت هذا الوزن في اللغة العربية، غير أنّه لم يثبت عن علماء الصرف ضوابطُ محددة لاشتقاق هذه الكلمات عليها، وكل ما جاء عليه إنما أخذه العرب عن طريق السماع، فلم يثبت أنهم قاسوا كلمات عليه أو اشتقوها وفق قواعد صرفيّة متفق عليها، وإن كانت الكلمات التي جاءت عليه من باب السماع، فهذا يعني أنّ ما جاء منه ولامه حرف سين داخل أيضًا في حكم السماع – والله أعلم-.

(١) انظر: دلالة صيغة فاعول في القرآن الكريم ١١٠، العدد الثامن عشر، سنة ٢٠١٢م.

أولا: العدول والتحول في الصيغ:

المسألة السادسة والعشرون: (فَعِيل) بمعنى (مَفعُول):

إنّ المطّلع على كتب الصرف والمهتم بدراسة اللغة يلحظ أنّ صيغة (فَعِيل) من أبرز الصيغ الصرفيّة المشتقة، وغالبًا ما تكون دالّة على المبالغة، كما أنها ترد في دلالات أخرى عدّة:

١- المصدر؛ مثل: زئير، وصهيل، ودبيب، ورحيل[١].

٢- صفة مشبهة؛ مثل: ظريف، وشريف[٢].

٣- أن تفيد المبالغة من عدولها إلى معاني صيغ أخرى، أشهرها:

أ- فَعيل بمعنى فَاعِل؛ مثل: نصير بمعنى ناصر، وسميع بمعنى سامع[٣].

ب- فَعيل بمعنى مَفعُول؛ مثل: قتيل، وجريح، وشهيد[٤].

ج- فَعيل بمعنى مُفَاعِل؛ مثل: قعيد[٥] من قوله تعالى: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾[٦]، وعنيد[٧] في قوله ﷻ: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ۝٢٤﴾[٨].

د- فَعيل بمعنى مُفْعَل: نحو: حكيم[٩] في قوله ﷻ: ﴿الٓرۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾[١٠].

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢٣٧/٣.

(٢) انظر: الأصول في النحو ١٢٤/١، أوضح المسالك ٢٤٣/٣.

(٣) انظر: الكتاب ١١٠/١، المخصص ١٥٧/١٦، شفاء العليل ٦٢٣.

(٤) انظر: المخصص ١٥٨/١٦، شفاء العليل ٦٣٢.

(٥) انظر: الكشاف ٥٩٧/٥.

(٦) ق: ١٧.

(٧) انظر: الكشاف ٥٩٩/٥.

(٨) ق: ٢٤.

(٩) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١٩٣/٦.

(١٠) يونس: ١.

هـ- فَعِيل بمعنى مُفْعِل؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[١]، أي مؤلم موجع[٢].

وقد جاء في شرح حديث (باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال) دراسة كلمة (مَسِيح) على وزن (فَعيل)؛ فقد أورد القاضي عياض ما نقله المازري عن العلماء من أقوال في سبب تسمية المسيح على النحو التالي:

- نقل عن عيسى بن دينار[٣] وغيره أنّ سبب تسمية الدجال (مسيحًا) راجعة لكون إحدى عينيه ممسوحة، أمّا عيسى عليه السلام فسُمي بذلك لسياحته في الأرض؛ إذ لم يكن له موضع يستقر فيه.
- نقل عن الهروي ما نقله عن ابن الأعرابي من أنّ معنى المسيح: الصدِّيق، سُمي به عيسى عليه السلام، ويأتي بمعنى الأعور وهي تسمية الدّجال[٤].
- وعن الحربي أنّ سبب تسمية عيسى عليه السلام به؛ لمسح زكريا إياه، أو راجع لكونه اسمًا اختص الله به عيسى[٥].
- ابن عباس: سبب تسمية عيسى به؛ أنّه كان لا يمسح ذا عاهة إلا برأ[٦].

وزاد القاضي عياض على هذه المعاني ما يلي:

- قيل: لأن عيسى عليه السلام كان ممسوح القدمين لا أخمص له.
- أو لأنّ الله مسحه وخلقه خلقًا حسنًا.
- لأنه خرج من بطن أمه ممسوحًا بالدهن.

---

(١) آل عمران: ٧٧.

(٢) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢٨٢/٣.

(٣) عيسى بن دينار هو: الإمام أبو محمد الغافقي، القرطبي، فقيه الأندلس ومفتيها، لزم ابن القاسم مدّة وعوّل عليه، كان ابن وضّاح يقول: «هو الذي علّم أهل الأندلس الفقه»، توفي سنة اثنتي عشرة ومائتين. انظر: الديباج المذهب ٦٤/٢-٦٦، العبر ٢٨٥/١، سير أعلام النبلاء ٤٣٩/١٠.

(٤) انظر: الغريبين في القرآن والحديث ١٧٥٠، إكمال المعلم ٥١٩/١.

(٥) انظر: إكمال ٥١٩/١.

(٦) انظر: إكمال المعلم ٥١٩/١.

- وقيل: لأنه مُسِح بالبركة حين وُلد[١].

أمّا الدجّال فسبب تسميته بالمسيح ما ذكره المازري، وزاد أنه حين خروجه يمسح الأرض؛ لذلك ربما سُمي بالمسيح، ونقل عن أبي الهيثم[٢] أنّ المسيح تعني الخَلْق الحسن، أما المسيخ فتعني خلقه خلقًا ملعونًا[٣].

وقد جاء أيضًا في سبب تسمية الدجال أنه يُقال: رجلٌ ممسوح الوجه ومسيح؛ أي لا يبقى على أحد شقَّي وجهه عين ولا حاجب إلا استوى[٤].

وقد تطرّق لهذه التسميات عدد من العلماء والمفسرين، وذكروها في مؤلفاتهم، مثل: الطبري[٥]، والأزهري[٦]، والخطابي[٧]، والهروي[٨]، وابن الجوزي[٩]، وابن القطاع[١٠]، والزمخشري[١١]، وبدر الدين العيني[١٢].

وذكر المازري أنّ تسمية الدجال بالمسيح لكونه ممسوح إحدى العينين من باب فعيل

---

(١) انظر: إكمال المعلم ٥١٩/١-٥٢٠.

(٢) شيخ الحنفية القاضي أبو الهيثم، عتبة بن خيثمة بن محمد بن حاتم النيسابوري الحنفي، أستاذ الفقهاء والقضاة، عديم النظير في الفقه والتدريس والفتوى، سمع من أبي العباس الأصمّ وجماعة، وتفقّه على أبي الحسين النيسابوري قاضي الحرمين، مات في سادس جُمَادَى الآخرة سن ةست وأربعمائة. انظر: سير أعلام النبلاء ١٣/١٧-١٤، العبر٢/٢١٢-٢١٣، الجواهر المضية٢/٥١١.

(٣) انظر: إكمال المعلم١/٥٢٠، وانظر: مشارق الأنوار١/٣٨٧ (مسح).

(٤) انظر: الفائق ٣٦٦/٣ (مسح)، النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٢٦/٤-٣٢٧ (مسح) الجامع في غريب الحديث ١٥٢/٥-١٥٣ (مسح).

(٥) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢١٩/٣.

(٦) انظر: تهذيب اللغة ٣٤٧/٤-٣٤٨ (مسح).

(٧) إصلاح غلط المحدثين ٣٦-٣٧.

(٨) انظر: الغريبين في القرآن والحديث ١٧٤٩-١٧٥٠ (مسح).

(٩) انظر: غريب الحديث ٣٥٧/٢.

(١٠) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢١١.

(١١) انظر: الفائق ٣٦٦/٣ (مسح)، الكشاف ٥٥٨/١.

(١٢) انظر: عمدة القاري ٣٥/١٦-٣٦.

بمعنى مفعول[١]، وإلى ذلك ذهب ابن جرير الطبريّ، إذ يقول: «وأمّا (المسيح)، فإنّه فَعِيل، صُرِفَ من مَفْعُول إلى فَعِيل، وإنّما هو مَمْسُوح، يعني: مَسَحَه الله فطَهّره من الذنوب...»[٢]، والعيني الذي يرى أنّ المسيح صفة لعيسى عليه السلام من باب فَعِيل بمعنى مَفْعُول؛ لأنه بمعنى الممسوح عن الآثام، وعن كل شيء فيه قبح، أمّا إذا قُصِد بها الدّجال فهي من باب فَعِيل بمعنَى فَاعِل؛ لأنه يمسح الأرض[٣]، وهو بذلك مخالفٌ للخطابي الذي ذهب إلى أنّ عيسى عليه السلام مسيح بمعنى ماسح، ومن ثَم فهو فَعيل بمعنى فَاعِل، والدّجال فَعِيل بمعنى مَفْعُول؛ لأنه ممسوح إحدى العينين[٤]، ويمكن القول بصحة الرأيين؛ حيث إنّ معرفة صيغة (فَعِيل) أَهي بمعنى (فَاعِل) أو بمعنى (مَفْعُول) تعتمد على المعنى المراد ودلالته، ومن ثَم فإنّ خلافهم في الصيغة ناتج عن اختلافهم في المعنى، فمثلاً إذا كان المعنى المراد أنه سُمي المسيح لأنّ الله خلقه حَسنًا، أو لأنه وُلِد ممسوحًا بالبركة، فتكون (فَعِيل) هنا بمعنى (مَفْعُول)، لأنها دلّت في معناها على اسم المفعول، والذي يعرف بأنّه: «ما اشتق من فِعْلٍ لمن وَقع عليه»[٥]، وإذا كان المعنى المقصود لأنه كان لا يمسح بيده ذا عاهة إلا برأ، أو لأنه كان يسيح في الأرض، فتكون صيغة (فَعيل) بهذا الاستعمال بمعنى (فَاعِل)؛ لدلالته على معنى اسم الفاعل المعروف بأنه: «ما دلَّ على الحدث والحدوث وفاعله»[٦]، وذكر ابن عصفور أن اسم الفاعل واسم المفعول من الممكن أن يعدل أحدهما إلى صيغة فعيل[٧]، إلا أنّ إعمال (فَعِيل) عمل اسم الفاعل قليل[٨]، وعلى أيّ حال يبقى المعنى المراد ودلالته في سياق الكلام هو المعول الأساسي الذي يمكن من خلاله تحديد المعنى الذي استُخدمت فيه الصيغة، وقد

---

(١) انظر: إكمال المعلم ٥١٩/١.

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢١٩/٣.

(٣) انظر: عمدة القاري ٣٥/١٦.

(٤) انظر: إصلاح غلط المحدثين ٣٦.

(٥) شرح الكافية ٤٢٧/٣، وانظر: تعريفه أيضًا في: أوضح المسالك ٢٣٢/٣، الكناش ١٩٥.

(٦) شرح التصريح على التوضيح ١١/٢، وانظر: تعريفه في: الأصول لابن السراج ١٢٢/١، شرح عمدة الحافظ ٦٧١، شفاء العليل ٦٢١.

(٧) انظر: المقرب ١٤٢/٢.

(٨) انظر: المقرب ١٢٨/١.

تستعمل في كلا المعنيين، كما في كلمة (حفيظ) من قوله ﷻ: ﴿وَعِندَنَا كِتَبٌ حَفِيظٌ﴾[١]، تحتمل تأويلين: حافظ لما فيه، أي: جامع لايفوت منه شيء، أو محفوظ من الشياطين من البلاء والتغير[٢].

وَأشار القاضي عياض إلى أنّ كلمة (المسيح) المقصود بها عيسى عليه السلام على وزن (فَعِيل) باتفاق الرواة ولا خلاف في ذلك، وإنّما اختلفوا في الدجّال، فقال فيه بعضهم: إنه على وزن (فِعِّيل)[٣]، منهم شيخ القاضي عياض: أبو إسحق بن جعفر[٤]، وفي ذلك يقول الخطابي: «قد أُولِعَت العامة بتشديد السين وكسر الميم؛ ليكون فَصْلاً بين مسيح الضّلالةِ وبين عيسى صلوات الله عليه، وليس ما ادّعوه بشيء، فكلاهما مَسِيح، مفتوحة الميم خفيفة السين...»[٥]، وَوافقه الهروي في الرفض[٦]، ونقل هذه الصيغة كلٌّ من: الأزهريّ[٧]، والزمخشري[٨]، وابن الأثير[٩] عن أبي الهيثم، ولم يوافقوه الرأي فيها، قال القاضي عياض: «ورأيتُ بخط شيخنا القاضي أبي عبد الله بن أحمد التجيبي عن أبي مروان بن سراج من كسر الميم شدَّد السّين»[١٠]، ومن خلال هذه الأقوال يمكن الحكم على هذا الاستعمال بالقلّة والندرة.

---

(١) ق: ٤.

(٢) انظر: الكشاف ٥٩٢/٥، البحر المحيط ١٢١/٨.

(٣) انظر: إكمال المعلم ٥٢٠/١.

(٤) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن جعفر بن أحمد اللواتي المعروف بابن الفاسيّ، كان من أهل الفقه والعلم والمعرفة بالوثائق والتبصّر بالأحكام والتفنن بالمعارف، صحب القاضي أبا الأصبغ ابن سهل وتفقه عنده، وسمع الفقيه أبا عبد الملك مروان بن عبد الملك، والمقرئ أبا محمد ابن سهل، توفي في الثامن من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة وخمسمائة. انظر: ترجمته في: الغنية ١١٩-١٢٣، ترتيب المدارك ٢٠٣/٨-٢٠٤، أزهار الرياض ١٥٧/٣-١٥٨.

(٥) انظر: إصلاح غلط المحدثين ٣٦.

(٦) انظر: الغريبين في القرآن والحديث ١٧٤٩.

(٧) انظر: تهذيب اللغة ٣٤٨/٤ (مسح).

(٨) انظر: الفائق ٣٦٦/٣.

(٩) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٢٧/٤.

(١٠) إكمال المعلم ٥٢٠/١.

المسألة السابعة والعشرون: هل كلمة (نبيّ) على وزن فعيل بمعنى (مفعول)، أو بمعنى (فاعل)؟:

لقد اشتهرت اللغة العربية بوجود قواعد وظواهر لغوية ثابتة ومحددة فيها، غير أنّ بعض هذه الظواهر قد تُستخدم في الدلالة على غيرها، كما مرّ في المسائل السابقة من استخدام لفظ الجمع في الدلالة على المثنى أو العكس، أو استخدام لفظ المذكر للمؤنث أو التأنيث لما هو مذكر، وكذلك بالنسبة للصيغ الصرفيّة، فعلى الرغم من وجود صيغ ذات دلالات محددة وثابتة إلا أنّ هذه الصيغ قد تخرج عن معانيها المألوفة إلى معاني صيغ أخرى، تؤدي أغراضًا لغوية متعددة تخدم المعنى المنشود، وتبرزه كما سيتضح من خلال هذه المسألة.

فقد جاء في الحديث الشريف: ((الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ))[١]، ويرى القاضي عياض أن كلمة (نبيّ) في صياغتها تكون إحدى دلالتين:

الأولى: أن تكون (فَعيل) بمعنى (مَفْعُول)، مثل: جريح بمعنى مجروح، يقول القاضي عياض: «أي يُعلِمه الله ورسله أنه نبي، ويطلعه من غيبه في منامه على ما لا يُظهِر عليه أحدًا إلا من ارتضى من رسول»[٢].

الثانية: أن تكون (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل)؛ مثل: عَليم، وعليه يكون المعنى بأنه يُعلِم ويخبر غيره بما أُوحي إليه[٣].

وكلمة (نبيّ) قيل: إنّها مشتقة من:

- (النَّبْوَة والنَّبَاوَة): وتعني الرّفعة، من الارتفاع عن الأرض، أي شَرُف على سائر النّاس.
- النّبأ؛ لأنّه ينبئ عن الله ﷻ، أي يُخبِر عنه.
- الطّريق؛ لبيان أمره ووضوح خبره[٤].

---

(١) إكمال المعلم ٢١١/٧، كتاب الرؤيا، حديث رقم (٢٢٦٥).

(٢) إكمال المعلم ٢١٥/٧.

(٣) انظر: إكمال المعلم ٢١٥/٧.

(٤) انظر: معاني كلمة (نبي) في: العين ٣٨٢/٨-٣٨٣ (نبا)، إصلاح المنطق ١٥٨-١٥٩، الزاهر ١١٩/٢-١٢٠، تهذيب اللغة ٤٨٥/١٥-٤٨٨ (نبا)، الصحاح ٢٥٠٠/٦ (نبا)، معجم مقاييس اللغة ٣٨٥/٥ (نبا)، النهاية في غريب الحديث والأثر ١١/٥ (نبا)، لسان العرب ٤٣٣٢-٤٣٣٣ (نبا)، والفرق بين النبي والرسول في روح المعاني للآلوسي ٧٩/٩.

أما من حيث وزن هذه الكلمة فهي على (فَعِيل) صفة مشبهة[١] تفيد المبالغة، وقد ترِد للدلالة على معانٍ أخرى، فقد ذكر ابن القطاع فيها ثلاثة وثلاثين وجهًا[٢]، وجاء في شرح التصريف العزي أنّ (فَعِيل) قد يجيء بمعنى (فاعِل) لغرض المبالغة، كقولهم: الرَّحيم بمعنى الرَّاحم، كما يجيء بمعنى المفعول كما في قولهم: قَتِيل والمعنى مَقْتُول[٣]، وكذلك في كلمة (نَبيّ) فهي فَعيل ولكن اختُلِف في معناها؛ فالبعض يرى أنها بمعنى فاعل كابن دريد القائل بأنّها مشتقة من الفعل (نَبَا) والذي يعني الارتفاع عن الشيء، واسم الفاعل منه (نَابِي) ومنه (نبيّ) فَعِيل بمعنى فَاعِل[٤]، وفي العربية يتم العدول عن صيغة (فَاعِل) إلى (فَعِيل)؛ لقصد إبراز المبالغة، والدلالة على الدوام واللزوم، وثبات الصفة للفاعل[٥]، كما في قولهم: إنّ الله سَمِيع دعاء من دعاه[٦]، فسميع هنا بمعنى فاعل، وكذلك قولهم: «لَقيتُه أدنَى دَنِيّ، أي أول شيء، والدَّنِي فَعيل بمعنى فاعل، أي أدنَى دانٍ وأقرب قريب»[٧]، إلا أنّ استعمال صيغة (فَعيل) نيابة عن (فَاعِل) قليلة في المبالغة، وإنما تكثر نيابتها عنه فيما كان فعله على (فَعُل)[٨].

وذهب آخرون إلى القول بأنها بمعنى مفعول، أبرزهم: الجوهري[٩]، والأزهري[١٠]، وابن تيمية[١١]؛ وذلك على اعتبار أن اللفظ مشتق من (النّبْوة)، أي أنّ الله ﷻ رفعه وشرّفه، يقول ابن تيمية: «فكذلك نبيّ الله هو بمعنى مَفْعُول؛ أي مَنبأ الله، الذي نبَّأه الله، وهذا أجود من أن يُقال: إنه بمعنى فاعل؛ أي مُنبئ، فإنه إذا نبّأه الله فهو نبي الله، سواء أنبأ بذلك غيره أو

---

(١) تعريف الصفة المشبهة: ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت. انظر: شرح الكافية ٤٣١/٣.

(٢) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٨٦-٢٨٨.

(٣) انظر: شرح التصريف العزي ٩١.

(٤) انظر: الاشتقاق ٤٦٢/٢.

(٥) انظر: شرح الأشموني ٣٥٥/٢، همع الهوامع ٥٨/٦.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٨٠/٣-٨١.

(٧) مجمع الأمثال ٢١٠/٢.

(٨) انظر: العمد ١٠٥، ارتشاف الضرب ٥١٠، شرح ابن عقيل ١٣٥/٣، شرح التصريح على التوضيح ٤٠/٢.

(٩) انظر: الصحاح ٢٥٠٠ (نبا).

(١٠) تهذيب اللغة ٤٨٧/١٥ (نبا).

(١١) انظر: كتاب النبوات ٦٩٠.

بذلك غيره أو لم ينبئه، فالذي صار به النبي نبيًّا أن ينبئه الله»[١].

وتجدر الإشارة إلى أنّ مجيء فَعيل في العربية بمعنى مَفْعُول كثير، نحو قولهم: مررتُ برجل جريح، وفتاة كحيل، وفتى كحيل، ورجل قتيل، وهو مع كثرته غير مقيس عليه وإنما يُقتصر فيه على السماع، وقيل: إنّه ربما ينقاس فيما ليس له فَعيل بمعنى فَاعِل، وليس هذا بحكم دقيق[٢]، وعلّل ابن خالويه صرف مَفْعُول إلى فَعِيل راجع إلى كون الياء في النطق أخفَّ من الواو، فقول: كفٌّ خَضِيب معدولة عن مَخْضُوبة، ولحية دَهِين أصلُهَا مَدْهُونة[٣]، ويرى السجلماسيّ أنّ كل ما جاء وصفًا للمفعول على فَعيل فهو معدول عن مَفْعُول؛ وذلك لكثرة استعمال مفعول[٤].

وأيضًا اختلفوا في همز كلمة (نبي) أو عدمه، فقد جاء عن بعض قبائل العرب الهمز فقالوا (نبيء)، وَثبت الهمز في قراءة نافع، بينما لم يهمز بقية القرّاء[٥]، وجاء عن العباس بن مرداس:

يَاخَـــاتَمَ النُّبَـــآءِ إِنَّـــكَ مُرْسَـــلٌ بِالخَيرِ كُلُّ هُدى السَّبِيلِ هُدَاكَا[٦]

حيث جاء بكلمة (النُّبآء) كصيغة جمع للمفردة (نبيء)؛ مما دلّ على همزها، كما رُويَ أنّ أعرابيًّا أتَى النبيّ ﷺ فقال: يا نبيء الله، فقال: ((لَسْتُ بِنَبِيء الله، ولكنّي نَبِيّ الله))[٧]، وضعَّفه أبو علي محتجًّا بأنّ النبيّ ﷺ لم يؤثر عنه إنكاره على بيت العباس بن مرداس[٨]،

---

(١) كتاب النبوات ٦٩٠.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٢٤٦/٣، شفاء العليل ٦٣٢، شرح التصريح ٤٤/٢.

(٣) انظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ٨.

(٤) انظر: مفتاح الأقفال ومزيل الإشكال ٥٤٦.

(٥) انظر: السبعة في القراءات ١٥٦-١٥٧، الحجة للقراء السبعة ٨٧-٨٨، إتحاف فضلاء البشر ٢١٠/١.

(٦) البيت من الكامل منسوب للعباس بن مرداس في: الكتاب ٤٦٠/٣، جامع البيان ٤٨١/١، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٤٨/١، الجامع لأحكام القرآن ١٥٦/٢، وبلا نسبة في: المقتضب ٢٩٩/١، الحجة للقراء السبعة ٩٠/٢، المحرر الوجيز ١٥٥/١.

(٧) انظر: الخصائص ٣٨٣/١، الدر المصون ٤٠٠/١، إتحاف الفضلاء ٢١٠/١.

(٨) انظر: الحجة للقراء السبعة ٩٢/٢، المحرر الوجيز ١٥٥/١، الجامع لأحكام القرآن ١٥٧/٢.

وحكم سيبويه على تحقيق الهمز فيها بالقليل الرديء ونسبه إلى أهل الحجاز[١]، ولكنّ قلّته لا تعني مخالفته للقياس[٢]، وإنما لكونه مخالفًا للاستعمال[٣]، بدليل قول سيبويه في المهموز منه: «ذا القياس لأنه ممّا لا يلزم»[٤]، مما يعني أنّ الأصل هو الهمز ويكون نبيّ مشتقًّا من النَّبأ، أي من أنْبأ يُنْبِئ، ونبَّأ يُنَبِّئ؛ لأنّه مَن أنبأ عن الله فهو مُنبِئ عنه[٥]، واستدلّوا على كون الهمز أصلاً بظهور الهمزة في التصغير، إذ يُقال: نُبَيِّء، ويُقال: كان مُسيلمة نُبوّته نُبَيِّئة سوء[٦]، وأيضًا ثبوته في قراءة نافع، فإن جُمع المهموز كان (نُبآء) -كما في بيت العباس- على فُعلاء، كما في جمع كريم على كُرَمَاء، وظَرِيف على ظُرَفاء[٧]، وأمّا عدم الهمز فهو الكثير المطرد، لغة من خفّف الهمزة فأبدلوها ياءً أُدغمت مع الياء فصارت (نبيّ) فهي (فَعِيل) من النَّبأ؛ خُفِّفت همزتها كما خفِّفت همزة بريّة وذريّة[٨]، وقد يكون مشتقًّا من (النبوة)، أو (النباوة) -المكان المرتفع-، أي: من نبا يَنْبُو[٩]، فيكون أصله نَبْيو، فاجتمعت واو قبلها ياء ساكنة، فأُبدلت الواو ياءً أُدغمت بالياء الساكنة قبلها[١٠]، ثم جُمعت على (أفْعِلاَء) كما جَمَعوا وَلِيّ على أوْلِيَاء، وَوصِيّ على أَوْصِيَاء، وَدَعِيّ على أَدْعِياء[١١].

وما يهم هنا هو كلمة (نَبيّ)، فهي وصف، وقد جاءت على صيغة (فَعيل) دون خلاف، أما من ناحية تأويل المعنى الذي جاءت دالّة عليه فهي قد تأتي بمعنى (فاعِل) أو قد

---

(١) انظر: الكتاب ٥٥٥/٣، الحجة للقراء السبعة ٩١/٢.

(٢) انظر: شرح الشافية ٣٥/٣.

(٣) انظر: التعليقة ٦٥/٤.

(٤) الكتاب ٤٦٠/٣.

(٥) انظر: جامع البيان ٤٨٠/١-٤٨١، معالم التنـــزيل ١٠١/١.

(٦) انظر: الكتاب ٤٦٠/٣، شرح السيرافي ١٦٧/١٣، الحجة للقراء السبعة ٩٣/٢، الدر المصون ٤٠١/١.

(٧) انظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٤٨/١.

(٨) انظر: الكتاب ٥٥٥/٣، التعليقة ٣١٠/٣.

(٩) انظر: جامع البيان ٤٨١/١، معالم التنـــزيل ١٠١/١، كشف المشكلات وإيضاح المعـــضلات ٤٨/١، الجـــامع لأحكام القرآن ١٥٦/٢، الدر المصون ٤٠١/١-٤٠٢.

(١٠) انظر: الزاهر ١١٩/٢، شرح الشافية ١٣٩/٣-١٤٠، الدر المصون ٤٠١/١.

(١١) انظر: المقتضب ٢٩٩/١، جامع البيان ٤٨١/١، شرح السيرافي ١٦٦/١٣، المحرر الوجيز ١٥٥/١.

تأتي نيابة عن (مَفْعُول)، وكلاهما صحيح، ولا يمكن القول بخطأ أحدهما؛ لأنّ مرجع هذا التأويل إلى المعنى الذي اشتقت منه، فإذا قيل: (نبيّ) من النّبأ بمعنى الإخبار عن الله تعالى وصفاته وشريعته وما بعثه به، فهو فَعِيل بمعنى فَاعِل، وإذا كان من الرّفعة والشرف وكونه الطريق إلى الله ﷻ، أو الشخص المنبَّأ بالوحي من الله تعالى، فهو فَعِيل بمعنى مَفْعُول، وقد ذكر القاضي عياض كلا المعنيين ولم يُنكر أحدهما؛ ذلك لاعتماد تحديد دلالة الصيغة على المعنى الذي اشتُقت منه الكلمة أصلاً، وهو بذلك كما مرّ في كلمة (مسيح)، وكلا المعنيين صحيح، فتحديد معنى هذه الصيغ غير مقيس على قواعد ثابتة ومحددة، ومرجع ذلك كله إلى السماع فقط.

المسألة الثامنة والعشرون: هل (العَريّة) على وزن (فعيلة) بمعنى (مفعولة)، أو (فعيلة)بمعنى(فاعلة):

جاء في الحديث الشريف: ((أَنّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَخّصَ لِصَاحِبِ العَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخِرْصِهَا مِنَ التَّمرِ))[١]، والعَرِيَّة بالمعنى المتعارف عليه تعني النخلة يُعرِّيها صاحبها رجلاً محتاجًا فيجعل له ثمرها عامًا، يُقال: أَعْرَيتُه نخلةً أُعْرِيه إِعْرَاءً إذا أعطيته نخلة يأكل ثمرها، وتُجمع على عَرَايَا[٢]، ومنه قول سويد بن الصّامت:

وَلَيْسَتْ بِسَنْهَاءَ ولاَ رُجَّبِيَّةٍ ... وَلَكنْ عَرَايَا فِي السِّنِينِ الجَوَائِحِ[٣]

يقول القاضي عياض فيها: «العَرِيَّة مشددة الياء، وليست من العارية، واختلف في اشتقاقها...»[٤]، فذكر أنها قد تأتي تارة على فعيلة بمعنى مفعولة، وقد تأتي على فعيلة بمعنى فاعلة، غير أنّ تحديد دلالة الصيغة يتوقف على المعنى الذي اشتُقت منه كما سيتضح من خلال استعراض الأقوال في معاني هذه المفردة على النحو التالي:

• أولاً: القول بأنها (فَعيلَة) بمعنى (مَفْعُولة):

- ما ذكره القاضي من القول بأنّ (العرية) مأخوذة من عروت الرجل، أي: أتيته تسأل معروفه، فأعراه نخلة بمعنى أعطاه ثمرها، والرجل يعروها بمعنى يأتيها ليأكل ثمرها، فهي من باب قولهم: سألني فأسألته، وطلبني فأطلبته، وذكر القاضي عياض أنّ هذه الطريقة هي التي فسرها بها بعض أهل العلم، وصوب بها أبو عبيد[٥] في تفسيره[٦].
- إذا كان المعنى المقصود إعراء ثمرها لرجل محتاج، فكأنّ صاحبها أعراها من ماله وأخرجها

---

(١) إكمال المعلم ١٧٤/٥، كتاب البيوع/ باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا، حديث رقم (١٥٣٩).

(٢) انظر: إصلاح المنطق ٢٥١، غريب الحديث للهروي ٢٨٧/١، المهذب ٧٦، الفائق ٢٩٩/١ (حقل)، غريب الحديث لابن الجوزي ٩٠/٢-٩١ (عري).

(٣) البيت من الطويل وهو في: غريب الحديث للهروي ٢٨٩/١، الصحاح ٢٤٢٤ (عرا)، لسان العرب ٢٩٢١ (عرا)، تاج العروس ٤٨٥/٢ (رجب)، وبلا نسبة في المجمل ٦٦٤ (عرى).

(٤) إكمال المعلم ١٧٧/٥.

(٥) انظر: غريب الحديث للهروي ٢٧٨/١-٢٨٨.

(٦) انظر: إكمال المعلم ١٧٦/٥.

منه ومن تحريم المزابنة أي بيع الثمر على رؤوس النخل بالتمر، غير يدٍ بيد[١]، أو لأنها أُعْرِيَت من السوم عند بيع التمر، أو لأنّ صاحبها جرّدها من الثمرة وعرّاها، فتكون لهذا المعنى (فَعيلَة) بمعنى (مَفْعُولة)، وهو مذهب القاضي عياض[٢] موافقًا فيه الجوهري[٣].

- وذهب ابن الأثير إلى كونها بمعنى أن يأتي الرجل إلى صاحب النخل ويطلب منه أن يبيعه ثمر نخلةٍ أو نخلتين بخرْصِها من التمر، فتكون من عَرَاه يَعْرُوه إذا قَصَده[٤]، وهي عند القاضي عياض مَأتية ومَطروقة ومطلوبة، من عراه يعروه إذا طلب له وسأله[٥]، وهي المعنى الأول نفسُه الذي ذكره وصوب به أبو عبيد، ومن ثَم فهي (فَعِيلَة) بمعنى (مَفْعُولة).
- وإذا أفردها صاحبها من البيع واستثناها، كأن يأتي ربّ الحائط القوم فيُعطي الرجل ثمر النخلة عَرِيَّة يأكلها، فتكون هنا بمعنى العطية أو الهبة، والمنحة والهدية، ويكون للمُعْرَى حريّة التصرف بثمرها[٦]، فهي على هذا المعنى بمعنى (مَفْعُولَة)، وفقًا لما قال به القاضي عياض[٧].
- إذا كانت على المعنى الذي قال به الأصمعي: «استعرى الناس إذا أكلوا الرطب»[٨]، بمعنى أن النخلة تكون قد أرطب ثمرها فيأتي الناس لالتقاط ثمرها وأكله، وهنا أيضًا هي بمعنى (مَفْعُولَة).

• ثانيًا: أن تكون (فَعِيلَة) بمعنى (فَاعِلَة):

- إذا كانت النخلة لرجل في حائط آخر وصاحب النخل الكثير يتأذى بدخول صاحب

(١) انظر: غريب الحديث للهروي ٢٨٧/١، تهذيب اللغة ١٥٥٦/٣ (عرا)، مشارق الأنوار ٧٧/٢.
(٢) انظر: إكمال المعلم ١٧٧/٥، مشارق الأنوار ٧٨/٢.
(٣) انظر: الصحاح ٢٤٢٣/٦-٢٤٢٤ (عرا).
(٤) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٢٤/٣-٢٢٥ (عرا).
(٥) انظر: إكمال المعلم ١٧٧/٥، مشارق الأنوار ٧٨/٢.
(٦) انظر: تهذيب اللغة ١٥٥/٣ (عرا)، لسان العرب ٢٩٢١ (عرا).
(٧) انظر: إكمال المعلم ١٧٧/٥.
(٨) الصحاح ٢٤٢٤/٦ (عرا)، معجم مقاييس اللغة ٢٩٩/٤ (عروى)، لسان العرب ٢٩٢٢ (عرا).

النخلة الواحدة، فرُخِّص له بشراء ثمر هذه النخلة بتمر[١]، فتكون (فَعِيلَة) بمعنى (فَاعِلَة)؛ وذلك لدلالة معناها على انفرادها من بين النخل.

- إذا كانت بمعنى إعراء ثمرها لرجل محتاج، فتكون على هذا المعنى قد خرجت من التحريم، أو لأنّ ثمرتها عريَّة عن أصلها، ولخروجها من ملك صاحبها، وبذا تكون من عَرِيَ يَعْرَى إذا خلع ثوبه، فهي (فَعِيلَة) بمعنى (فَاعِلَة)، وهذا هو رأي الأزهري[٢]، وابن الأثير[٣]، وجوّزه القاضي عياض[٤].
- أن تكون بمعنى «الفاردة التي لا تمسك حَمْلَها يتناثر عنها»[٥]، ومنه قول الشاعر:

كَمَا اعْتَكَرَتْ لِلأَقِطِين عَرِيَّة مِنَ النَّخلِ يُوطَى كُلَّ يَومٍ جَرِيدُهَا[٦]

يعني كثرة تساقط ثمرها حول أصلها وحوافها.

وقد أشار الجوهري في مجرى حديثه عن كونها (فَعِيلة بمعنى مَفْعُولة) إلى اقترانها بتاء التأنيث، وعلل ذلك بأنه راجع إلى إفرادها فجرت مجرى الأسماء، وهي بذلك تماثل النطيحة والأكيلة، ولكن إذا ما اقترنت مع الموصوف (النخلة) فإنها تجرد من التاء، فتقول: نخلةٌ عَرِيٌّ[٧]، ومما هو معروف في العربية أنّ ما جاء من (فَعِيل) على (مَفْعُول) يستوي فيه المذكر والمؤنث، إذ يُجرَّد المؤنث فيه من تاء التأنيث، فيُقال: امرأةٌ قتيل، وامرأة جريح، وذلك إذا جرت هذه الأسماء على موصوفها فحكمها التجريد من التاء، وإذا لم يذكر معها الموصوف أثبتت معها علامة التأنيث منعًا من الوقوع في اللبس، لذا يُقال: قتيلة بني فلان وجريحة بني فلان، «وتقول: شاة ذبيح، كما تقول: ناقة كسير، وتقول: هذه ذبيحة فلان وذبيحتك، وذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذُبحت، ألا ترى أنك تقول ذلك وهي حية، فإنما هي

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة ٢٩٨/٤ (عروى)، مشارق الأنوار ٧٨/٢.

(٢) انظر: تهذيب اللغة ١٥٦/٣ (عرا).

(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٢٥/٣ (عرا).

(٤) انظر: إكمال المعلم ١٧٧/٥، مشارق الأنوار ٧٨/٢.

(٥) التهذيب ١٥٧/٣ (عرا)، لسان العرب ٢٩٢٢ (عرا).

(٦) البيت من الطويل بلا نسبة في التهذيب ١٥٧/٣ (عرا)، لسان العرب ٢٩٢٢ (عرا).

(٧) انظر: الصحاح ٢٤٢٤/٦ (عرا).

بمنـــزلة ضحية، وتقول: شاة رميٌّ إذا أردت أن تُخبر أنها رُميَت»[١]، وذكر هذه القاعدة ابن السكيت في قوله: «وامرأةٌ لعين، وَجريح، وَقتيل، فإذا لم تذكر المرأة قلت: هذه قتيلة بني فلان، وكذلك مررت بقتيلةٍ، وقد تأتي فعيلة بالتاء، وهي في تأويل مفعول بها تُخرج مخرج الأسماء، ولا يذهب بها مذهب النعوت نحو: النطيحة، والذبيحة...»[٢]، وما جاء في نحو قولهم: كفٌّ خضيب، وعين كَحيل، ففيه استوى المذكر مع المؤنث من حيث حذف علامة التأنيث التاء؛ ذلك لأنه معدول عن (مَفْعُول) إلى (فَعِيل)، والأصل: كفٌّ مخضوبة بالحناء، وعين مكحولة بالكحل، وأحيانًا يُشبَّه به ما كان من (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل) إذ تُحذف منه التاء، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[٣]، الأصل: قريبة بمعنى مقترب[٤]، «فإذا تقرّر ذلك فـــ(قريب) في الآية هو فعيل بمعنى فاعل، وليس المراد أنه بمعنى قارب، بل بمعنى اسم الفاعل العام، فكان حقه أن يكون بالتاء، ولكنهم أجروه مجرى فعيل بمعنى مفعول، فلم يلحقوه التاء كما جرى (فعيل) بمعنى (مفعول) مجرى (فعيل) بمعنى (فاعل) في إلحاقه التاء، كما قالوا: خصلة حميدة، وفَعلة ذميمة، بمعنى محمودة ومذمومة، فحُملتا على جميلة وشريفة في لحاق التاء، فحملوا (قريبًا) على امرأة قتيل، وكفٍّ خضيب، وعين كحيل، في عدم لحاق التاء حملاً لكل من البابين على الآخر»[٥].

---

(١) الكتاب ٣/٦٤٧-٦٤٨.

(٢) إصلاح المنطق ٣٤٣.

(٣) الأعراف: ٥٦.

(٤) انظر: تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ٤١٥-٤١٨، شرح الكافية ٣/٣٣٣، شـــرح المفـــصل ٥/١٠٢، شفاء العليل ١٠٠٢-١٠٠٣، ملاح الألواح ٢٤٩-٢٥٠.

(٥) بدائع الفوائد ٢/٨٦٤، وقد فصّل ابن القيّم في هذه المسألة من حيث الصيغ ولحاق التاء فيها في: ٢/٨٦٢-٨٦٤، ثم ذكر الاعتراضات التي جاءت في حمل (فعيل) بمعنى مفعول على (فعيل) بمعنى فاعل، فكانت:

١- أنّ هذا التأويل يستلزم التسوية بين اللازم والمتعدي.

٢- إن ادُّعي هذا التأويل على وجه العموم فهو باطل، وإن كان على وجه الخصوص فلا يوجد ضابط يحدد ما يسوغ منه وما لا يسوغ.

٣- أنّ العرب قد نطقت فعيلاً بمعنى مفعول بالتاء، وجرّدته مما كان من فعيل بمعنى فاعل. انظر: بدائع الفوائـــد ٢/٨٦٥-٨٦٧.

خلاصة القول في هذه المسألة: أنّ كلمة (عَرِيَّة) مشددة الياء، صفة للنخلة على وزن (فَعِيلة) مما لا اختلاف فيه، وقد تأتي بمعنى (مَفْعُولَة) كما تأتي كذلك بمعنى (فَاعِلَة) من باب حمل اللفظ على المعنى في العربية، وكلا الوجهين صحيح، وإنما يتوقف تحديد أي الصيغتين التي أُوِّلت عليها على المعنى الدقيق الذي حُمِلت عليه، فإن كانت (فعيل) بمعنى (مفعول) فالغالب تجريدها من التاء؛ لكونها صفة إذا ذكر معها موصوفها، فيُقال: نخلة عريٌّ، فإن لم يذكر موصوفها معها لحقتها التاء لخروجها من دائرة الوصفية إلى الاسمية، فيُقال: (عريّةٌ) كما جاء في الحديث، وهو الأقرب إلى الصواب، وإن اقترن ذكرها مع الموصوف وجاءت بالتاء، فهي من باب حمل (فعيل) بمعنى (مفعول) على (فعيل) بمعنى (فاعل)، وهذا كله مما لا يُبنَى على قواعد محددة، ومقاييس يُقاس عليها، وإنما مجال هذا كله السماع فقط عن كلام العرب.

المسألة التاسعة والعشرون: (فعُول) بمعنى(مَفْعُولَة):

جاء في الحديث الشريف قول النبي ﷺ: ((إِيَّاكَ وَالحَلُوبَ))[١]، وفسّر القاضي عياض الحلوب بالتي تُحلَب[٢]، يُقال: ناقةٌ حَلُوب، ذات لبن[٣]، ثم ذكر القاضي أنها على وزن (فَعُول) بمعنى (مَفْعُولَة)، مثل: ناقةٌ رَكُوب، كما تحتمل أن تكون بمعنى فَاعِلَة، أي ذات حَلْب ومعطية من نفسها، مثل: ماء طَهُور أي مُطهر وطاهِر، وأشار إلى أنّ هذا من باب المبالغة[٤].

يُقَال: حَلُوب، ويُقَال: حَلُوبَة، ويُقال: حلباة وحلْبَانَة[٥]، وقيل: إنه إذا أُريد منها الاسم يُقال: هذه الحَلُوبَة لفلان[٦]، وقيل: إنّ الحَلُوب الاسم، والحَلُوبَة الصفة[٧]، جاء في حديث أم مَعْبد: ((ولاَ حَلُوبَةَ فِي البَيْتِ))[٨]، وجاء في العين: «وقد يخرجون الهاء من الحلوبة وهم يعنونها»[٩]، قال الأعشى:

تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَن بَنِيهِ وَتُودي ... بِحَلُوبِ المِعْزَابَةِ المِعْزالِ[١٠]

وحَلُوب على وزن (فَعُول) مما لا خلاف فيه، أما من حيث معنى هذه الصيغة، فقد ذكر القاضي عياض أنها تحتمل أن تكون بمعنى (فَاعِلَة) كما تحتمل التأويل على (مَفْعُولَة)، ومما هو متفق عليه بين علماء العربية أن (فَعُول) إذا كان المراد بها (فَاعِل) فإنّ المؤنث منها لا

---

(١) إكمال المعلم ٥١١/٦، كتاب الأشربة/ جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك، ويتحققه تحققًا تامًّا، واستحباب الاجتماع على الطعام، حديث رقم (٢٠٣٨).

(٢) انظر: إكمال المعلم ٥١١/٦.

(٣) انظر: العين ٢٣٧/٣-٢٣٨ (حلب)، المجمل ٢٤٨ (حلب)، لسان العرب ٩٥٦ (حلب).

(٤) انظر: إكمال المعلم ٥١١/٦.

(٥) انظر: العين ٢٣٨/٣ (حلب)، المجمل ٢٤٨ (حلب)، الغريبين في القرآن والحديث ٤٧٩ (حلب).

(٦) انظر: العين ٢٣٨/٣ (حلب)، المجمل ٢٤٨ (حلب).

(٧) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٢٢/١ (حلب)، لسان العرب ٩٥٦ (حلب).

(٨) الحديث في المعجم الكبير للطبراني ٢٥٥/٢٥.

(٩) انظر: العين ٢٣٧/٣ (حلب).

(١٠) البيت من الخفيف في ديوانه بلفظ: (بلبون المعزابة...) ص ٦٣، وفي معجم مقاييس اللغة ٣٠٨/٤ (عزل)، لسان العرب ٢٩٣٠ (عزل)، وبلا نسبة في التهذيب ١٣٥/٢ (عزل).

يقترن بتاء التأنيث[١] غالبًا، فتقول: رجلٌ صَبُور، وامرأةٌ صَبُور، ورجلٌ شكور، وامرأة شكور، ومنه قول العرب: «اليَمِينُ الغَمُوس تدَعُ الدَّار بَلاَقِعَ»[٢]، فسّر الميداني الغموس باليمين التي تَغْمِس صاحبها بالإثم، وذكر أنها فَعُول بمعنى فَاعِل[٣]، وقد جاءت مجردة من التاء كما هو مشهور، واستثنوا من ذلك قولهم: عدوّة الله، فهو نادر[٤]، وعلّل المرادي تجرد ما كان بمعنى فَاعِل من التاء؛ «لأنّ بنيَة الفاعل أصل، ولأنه أكثر من فَعُول بمعنى مَفْعُول»[٥].

أمّا إذا كانت (فَعُول) بمعنى (مَفْعُول) فإنها تقترن بالتاء للتفريق فيما بينها وبين ما كان منها على وزن (فَاعِل)، نحو قولهم: الحمولة، والركوبة، والقتوبة[٦]، ومنه قول عنترة بن شداد:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا كَخَافِيةِ الغُرَابِ الأَسْحَمِ[٧]

وعدَّ ابن مالك تأنيث ما كان منه بمعنى (مَفْعُول) قليلا، يقول في شرح الكافية الشافية:

---

(١) صدر عن مجمع اللغة العربية في القاهرة قرارٌ ينص على: «أنه لا يجوز أن تلحق التاء فعُولاً بمعنى فاعل للتأنيث، وأما لحوقها له لمعنى المبالغة فمقصور على السماع، ولم يرِد إلا في ألفاظ قلائل أشهرها: صرورة، ومنونة، وعروفة، وفروقة، وملولة، ولجوجة، وشنوءة». صدر القرار في الجلسة الثامنة من مؤتمر المجمع في الدورة الثلاثين من السنة ١٩٦٤م، انظر: القرار في: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ١٢٦. ثم أصدر المجمع قرارًا يُجيز فيه لحاق تاء التأنيث لصيغة (فَعول) إذا كانت بمعنى (فاعِل)، حجتهم في ذلك ما ذكره سيبويه من مجيء التاء مقترنة بشيء من تلك الصفات، وما ذكره ابن مالك، والرضي، والسيوطي من أنّ هذا المنع في الغالب وليس منعًا تامًّا في كل الأحوال. صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات المؤتمر، في الدورة الرابعة والثلاثين من سنة ١٩٦٨م. انظر: القرار في: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ١٣١.

(٢) مجمع الأمثال ٤٢٥/٢.

(٣) انظر: مجمع الأمثال ٤٢/٢.

(٤) انظر: إصلاح المنطق ٣٥٧، المنتخب ١٣٢/٢، شرح الكافية الشافية ١٧٣٩.

(٥) توضيح المقاصد ١٣٥٤.

(٦) انظر: مجالس ثعلب ٣١٦، توضيح المقاصد ١٣٥٤، شرح تسهيل الفوائد ٦٧٥/٢، شرح التصريح على التوضيح ٤٩٠/٢، فلاح شرح المراح ٨٣.

(٧) البيت من الكامل في ديوانه ١٩٣، المقاصد النحوية ١٩٩٢، وخزانة الأدب ٣٩٠/٧، وبلا نسبة في شرح المفصل ٥٥/٣، ٢٤/٦، شرح الأشموني ٦٦٢٥/٣.

«وقد يُؤنث بالتاء (فَعُول) بمعنى (مَفْعُول) وهو قليل، كرَكُوبَة، ورَغُوثة[١] بمعنى مَرْكوبَة ومَرْغُوثَة»[٢]، وقد وردت (فَعُول) بمعنى (مَفْعُول) مجردة من التاء في كلام العرب، نحو: «آكَل الدَّوابِّ من بَرْذَونَةٍ رَغُوث»[٣]، يقول الجوهري في اقتران (حَلُوب) بالتاء: «إنما جاء بالهاء لأنك تريد الشيء الذي يُحلَب، أي الشيء الذي اتخذوه ليَحلُبوه»[٤]، فجعلها (فَعول) بمعنى (مَفْعُول).

وأحيانًا تكون (فَعُول) في دلالتها تحمل المعنيين: (فَاعِل) و(مَفْعُول)، وذلك كما أَوَّل القاضي عياض كلمة (حَلوب) على أنها قد تحتمل المعنيين، وكما في قول العرب: «مَرْعَى ولا أَكولَة»[٥]، فتحتمل أن تكون بمعنى فاعل، أي الآكلة، أو أن تكون بمعنى مَفْعولة أي الشاة التي يربيها الرجل لنفسه ليأكلها[٦]، يقول القرطبي: «والرَّكوب والرَّكوبة واحد، مثل الحَلوب والحَلُوبَة، والحَمول والحَمولة، وحكى النّحويون الكوفيون أنّ العرب تقول: امرأةٌ صبور، وشكور، بغير هاء، ويقولون: شاةٌ حَلُوبة، وناقةٌ رَكوبة؛ لأنهم أرادوا أن يُفرّقوا بين ما كان له الفعل وبين ما كان الفعل واقعًا عليه، فحذفوا الهاء مما كان فاعِلاً وأثبتوها فيما كان مَفعولاً»[٧].

والحقيقة أنّ هذا ليس فقط مذهب الكوفيين كما حكى القرطبي، بل هو أيضًا مذهب البصريين -كما سبق- على رأسهم: الخليل[٨]، وسيبويه[٩]، وابن قتيبة[١٠]، وابن مالك[١١]،

---

(١) الرغوث: كل مرضعة. انظر: المجمل ٣٨٨ (رغث).

(٢) شرح الكافية الشافية ١٧٣٩-١٧٤٠.

(٣) المستقصى في أمثال العرب ١/٥، وفي الجمهرة ٤٢١ (ثرغ): (آكل الأشياء...)

(٤) الصحاح ١/١١٤-١١٥ (حلب).

(٥) الأمثال لابن سلام ١٩٩.

(٦) انظر: الأضداد لأبي الطيب ٤٦-٤٧، لسان العرب ١٠١ (أكل).

(٧) الجامع لأحكام القرآن ١٧/٤٨٧.

(٨) انظر: الكتاب ٣/٣٨٥.

(٩) انظر: الكتاب ٣/٦٣٨.

(١٠) انظر: أدب الكاتب ٢٩٢-٢٩٣.

(١١) انظر: شرح الكافية الشافية ١٧٣٨.

وغيرهم[١]؛ مما يدل على أنه مذهب يتفق به أصحاب المذهبين.

وتجدر الإشارة إلى أنّ (فَعُول) هي إحدى صيغ المبالغة القياسيّة المشهورة[٢]، مما يعني أنّ عدول صيغتي (فاعِل) أو (مَفْعُول) إليها من باب المبالغة كما ذكر القاضي عياض، وهذا الوزن مما يشترك في دلالته على المبالغة والتكثير اسم الفاعل واسم المفعول[٣]، إلا أنّ بعض العلماء ذهبوا إلى أنّ مجيء (فَعُول) للمبالغة من (مَفْعُول) قليل ونادر، وأنه محصور في كلمات محددة، وهي قَدُوع[٤]، وقَرُوع[٥]، ورَكُوب، وحلوب، وذلول[٦]، ورسول، ومن أبرز القائلين بذلك: ابن عطية[٧]، وأبو حيّان[٨]، والآلوسي[٩]، في حين خالف القرطبي هذا الرأي في قوله: «و(فَعُول) بمعنى (مَفْعُول) كثير في اللغة، من ذلك حلوب بمعنى مَحلوبة...»[١٠].

ومهما يكن من شيء فإن جميع الكلمات التي جاءت على وزن (فَعُول) سواء أكانت بمعنى (فَاعِل) أم بمعنى (مَفْعُول) إنّما عُدِلت إلى (فَعُول) لقصد المبالغة، وهي في (فَاعِل) أكثر من (مَفْعُول) بحسب رأي غالبية العلماء، وإنّ مجال هذا التوسع في اللغة، واستخدامُ الصيغ مبنيٌّ على السماع، ولا يقاس عليه.

---

(١) انظر: المخصص ١٣٨/١٦-١٣٩، شرح المفصل ١٠٢/٥، المساعد ٣٠٢/٣.

(٢) انظر: الكتاب ١١٠/١، ٣٨٤/٣، إعراب القرآن للنحاس ٣٥٩/٤، شرح المفصل ٧٠/٦، الكناش ١٩٤.

(٣) انظر: شرح مراح الأرواح ٧١، المطلوب شرح المقصود ٣٧.

(٤) القَدْع: الكفّ عن الشيء، والقدوع: المنصبّ على الشيء، انظر: المجمل ٧٤٥ (قدع).

(٥) بئر قروع: قليلة الماء، يقرع قعرها الدلو لفناء مائها. انظر: لسان العرب ٣٥٩٦ (قرع).

(٦) الذّل: اللّين، وضد الصعوبة، يُقال: ذَلّ يذل ذُلاً وذِلاً، فهو ذَلُول، ودابة ذلول بيّنة الذّل. انظر: لسان العرب ١٥١٣ (ذلل).

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٤٦٥/٣، ٤٦٣/٤.

(٨) انظر: البحر المحيط ٤٦٥/١.

(٩) انظر: روح المعاني ٥١/٢٣.

(١٠) الجامع لأحكام القرآن ١١٨/٥.

المسألة الثلاثون: (فَاعِلَة) بمعنى(مَفْعُولَة):

جاء في الحديث عن النبيﷺ: ((تَجِدُونَ النَّاسَ كَإِبِلٍ مِائَةٍ، لاَ يَجِدُ الرَّجُلَ فِيهَا رَاحِلَةً))[١].

نقل القاضي عياض عن المازري قول القتبي[٢] عن الراحلة: «هي التي يختارها الرجل لمركبه، ورحله على النجابة، وتمام الخلق، وحسن المنظر، فإذا كانت في جماعة الإبل عرفت»[٣]، وأتبعه بقول الأزهري بأنّ الراحلة تكون للجمل النجيب، والناقة النجيبة كلاهما على حد سواء، وأنّ الهاء التي لحقت بها للمبالغة، كما في قولهم: رجل داهية ونسّابة، وأنّها سُميت راحلة لأنها ترحل، فهي من باب فَاعِلَة بمعنى مَفْعُولَة، وهي بذلك مماثلة في الحكم لعيشة راضية أي مُرضية، وماء دافق أي مَدفوق[٤].

يُقال: ناقة رَحيلَة، أي شديدة قوية على السير، كذلك جمل رَحِيل، والراحلة تعني المرْكَب من الإبل ذكرًا كان أو أنثى، فتقول العرب للجمل إذا كان نجيبًا: رَاحِلَة، وجمعه رَواحل[٥].

يقول ابن دريد: «فَأَمَّا تَسْميتهم البَعير راحِلة فهو مَقلوب، فاعِلَة في موضع مَفْعُولة...»[٦]، وجاء في أضداد أبي الطيب اللّغوي: «من الأضداد الرَّحُول، قال قطرب: يُقال: ناقةٌ رَحُول للتي تصلح للرَّحْل، وناقةٌ رَحُول تَرْحَل، ورَحْلٌ رَحُول (فَعُول) من ذلك، فهذا بمعنى (الفَاعِل)، والناقة بمعنى المَفْعُول، وكذلك الرَّاحِلَة (الفَاعِلَة) من قولك: رَحَلتُ

---

(١) إكمال المعلم ٥٩١/٨، كتاب فضائل الصحابة/ باب قولهﷺ: (الناس كإبل...إلخ)، حديث رقم (٢٥٤٧).

(٢) يقول في تأويل مشكل القرآن ٤٣٣: «وإن كان الإبل مائة ليست فيها راحلة تشابهت في المناظر؛ لأنّ الراحلة تتميز فيها بالتمام وحسن المنظر»، وانظر: قوله في: الغريبين في القرآن والحديث ٧٢٦ (رحل) للهروي، وَالتهذيب ٥/٥ (رحل)، مشارق الأنوار ٢٨٥/١ (رحل)، وَشرح النووي ١٠١/١٦.

(٣) إكمال المعلم ٥٩١/٨.

(٤) انظر: إكمال المعلم ٥٩١/٨.

(٥) انظر: جمهرة اللغة ٥٢١ (رحل)، الصحاح ١٧٠٧ (رحل)، المجمل ٤٢٤ (رحل)، لسان العرب ١٦٠٩ (رحل).

(٦) انظر: جمهرة اللغة ٥٢١ (رحل).

النّاقة أَرْحَلُها رَحْلاً، والرّاحِلَة الناقة المرْحُولَة، والجمع الرَّواحل»[١]، وابن فارس يرى أنّ «من سنن العرب التعويض: وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة»[٢]، فكلمة (رَاحِلَة) على وزن (فَاعِلَة) وقد جاءت بمعنى (مَفْعُولَة)، قال بذلك كل من: الأزهري[٣]، وابن فارس[٤]، والقاضي عياض[٥]، والنووي[٦]، وابن حجر العسقلاني[٧].

وفي العربية استعمالات كثيرة لصيغة (فَاعِل) المرادُ بها معنى (مَفْعُول)، كما في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[٨]، أي عيشة مُرضية[٩]، وقوله ﷻ: ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾[١٠]، أي مدفوق[١١]، وقوله ﷻ: ﴿لاَ عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[١٢]، أي لا مَعصوم اليوم من أمر الله[١٣]، ومنه قول الحطيئة في هجاء الزبرقان بن بدر:

دَع المكَارِمَ لاَ تَرْحَــلْ لِبُغْيَتِهَــا وَاقْعُد فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِم الكَاسِــي[١٤]

قصد بالطاعم الكاسي المطعوم المكسوّ، ومنه قول العرب: «النّقد عند الحافرة»، الحافرة بمعنى (المحفورة)، هي الأرض التي حفرها الفرَس بقوائمه[١٥]، والعرب تقول: تراب سافٍ،

---

(١) الأضداد لأبي الطيب ٢١٣.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة ١٧٩.

(٣) انظر: تهذيب اللغة ٥/٥ (رحل).

(٤) انظر: المجمل ٤٢٤ (رحل).

(٥) انظر: مشارق الأنوار ٢٨٥/١ (رحل).

(٦) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي ١٠١/١٦.

(٧) انظر: فتح الباري ٦٦٣/١٤.

(٨) الحاقة: ٢١، القارعة: ٧.

(٩) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٧٧/١١.

(١٠) الطارق: ٦.

(١١) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٤٧٩/١١.

(١٢) هود: ٤٣.

(١٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١٥/٣.

(١٤) البيت من البسيط للحطيئة في ديوانه ٥٠، الأزهية في علم الحروف ١٧٥، خزانة الأدب ٢٩٩/٦، وبلانسبة في: شرح الشافية ٨٨/٢، شرح الأشموني ٧٤٤، خزانة الأدب ١١٥/٥.

(١٥) انظر: المزهر ٤٦٦/١، مجمع الأمثال ٣٣٧/٢.

أي مَسْفيّ، وسر كاتِم، بمعنى مَكْتُوم، وليلٌ نائِم، بمعنى قد ناموا فيه، يقول جرير:

لَقَدْ لُمْتِنَا يا أُمّ غَيْلاَنَ في السُّرَى وَنِمْتِ، ومَا لَيْلُ المطِيِّ بِنَائِم[١]

وغير ذلك من الأمثلة التي وردت في كلام العرب[٢]، وذهب الفراء إلى أنّ أهل الحجاز هم أكثر مَن يستخدم صيغة المَفْعُول بلفظ الفَاعِل، إذا كان قصد بها النعت[٣].

وذهب المبرد إلى تأويل هذه الأمثلة بمعنى (ذو)، نحو: عيشة فيها رضا، ورجل له طعام وكسوة[٤]، ويرى ابن جني أنّ الأصل فيما جاء على (مفعُول) معدولاً عن (فاعِل) أن يكون بمعنى (ذو كذا)[٥]، وذلك نحو ما جاء في تأويل (عاصم) من قول الله ﷻ: ﴿لاَ عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[٦]، فهو بمعنى: لا ذا عصمة، «وَذو العصمة يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً، فمن هنا قيل: إنّ معناه: لا معصوم»[٧]، وكذا في قول:

لَقدْ عَيَّل الأَيْتَامَ طَعْنَةُ نَاشِرَهْ أَنَاشِرَ لاَ زَالَتْ يَمِينُكَ آشِرَه[٨]

أي: ذات أشر، بمعنى: ذات حزّ أو قطع[٩]، وفي (ماء دافق) و(عيشة راضية) يقول الرضي: «الأَوْلَى أن يكونَا على النسب كنابِل وناشِب، إذ لا يلزم أن يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كنابل، بل يجوز أيضًا كونه مما جاء منه الفعل، فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ»[١٠].

---

(١) البيت من الطويل في ديوانه ٩٩٣، الكتاب ١٦٠/١، خزانة الأدب ٤٦٥/١، ٢٠٢/٨، وبلا نسبة في الصاحبي ١٦٩، الإنصاف ٢٠١.

(٢) انظر: غريب الحديث للخطابي ٤٧٢/١، الصاحبي ١٦٨، المزهر ٨٩/٢، المخصص ١٢٨/١٦.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٥/٣، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٤٩٧/١١.

(٤) انظر: المقتضب ١٦٣/٣.

(٥) انظر: الخصائص ١٥٢/١.

(٦) هود: ٤٣.

(٧) الخصائص ١٥٢/١.

(٨) البيت من الطويل منسوب إلى نائحة همام بن مرّة في التنبيه والإيضاح ٧٨/٢، وبلا نسبة في: الاقتضاب ٨٣٦، جمهرة اللغة ٧٣٤ (نشر)، الخصائص ١٥٢/١.

(٩) انظر: الخصائص ١٥٣/١.

(١٠) شرح الكافية ٤١٥/٣.

ومهما يكن من شيء فإنّ العرب إنما تعدل عن صيغة (مَفْعُول) إلى (فَاعِل) لقصد المبالغة في الوصف، كما في الصيغ الأخرى التي سبقت دراستها في المسائل السابقة.

أمّا من حيث تذكير وتأنيث كلمة (الراحلة)؛ فقد قصر ابن قتيبة اللفظة على الناقة، وغلّطه الأزهري في ذلك؛ حيث إنّ اللفظ يشترك فيه المذكر والمؤنث على حد سواء، فكلمة الراحلة تُطلَق على الناقة وعلى الجمل، وهذه التاء التي لحقت بالكلمة هي للمبالغة، وليست الفارقة بين المذكر والمؤنث، يقول: «غلط ابن قتيبة في شيئين في تفسير هذا الحديث، أحدهما أنه جعل الراحلةَ الناقةَ، وليس الجمل عنده راحلةً، والراحلة عند العرب كل بعيرٍ نجيبٍ جوادٍ سواء أكان ذكرًا أم أنثى، وليست الناقة أوْلَى باسم الرّاحلة من الجمل،... ودخول الهاء في الراحلة للمبالغة في الصفة»[١]، وقال بذلك شرّاح الحديث، منهم: القاضي عياض[٢]، والنووي[٣]، وبدر الدين العيني[٤]، وفي العربية لا يكون لحاق التاء للصفات دلالة دائمة على تأنيثها، وإنّما تأتي أيضًا للدلالة على المبالغة في صفة ما، وقال المبرد في علة ذلك: «لأنّ الشيئين إذا جَريا مجرًى واحدًا سُوّي بين لفظهما»[٥]، فيُقال: امرأة ملولةٌ، ورجلٌ ملولَة، في الدلالة على أنه كثير الملل، واشتهر قولهم: رجل علاَّمَة ونسَّابَة، لكثير العلم والعالم بالأنساب، وقالوا: راوية لكثير الرواية، وفَرُوقَة لكثير الفرق وهو الخوف[٦]، وفي قوله ﷻ: ﴿وَلاَ تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ﴾[٧]، خائنة بمعنى خائن والهاء دالة على المبالغة[٨]، ومنه قول الكلابي:

---

(١) التهذيب ٥/٥ (رحل).

(٢) انظر: مشارق الأنوار ٢٨٥/١ (رحل).

(٣) انظر: شرح صحيح مسلم ١٠١/١٦.

(٤) انظر: عمدة القاري ٤١٩/٤.

(٥) المقتضب ٢٦٢/٤.

(٦) انظر: الكلمات في: المقتضب ٢٦٢/٤، الأزهية في علم الحروف ١٧٥، شرح المفصل ٩٨/٥، شرح الكافية الشافية ١٧٣٩، أوضح المسالك ٢٨٨/٤.

(٧) المائدة: ١٣.

(٨) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيد ٢١٠/١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٦٠/٢.

حَدَّثْتَ نَفْسَكَ بِالوَفَاءِ ولَمْ تَكُــنْ لِلْغَدْرِ، خَائِنَةً مُغِــلَّ الإِصْــبَعِ[١]

قال (خائِنَة) يريد بها المبالغة؛ لأنه يُخاطب رجلاً[٢]، وأخبر ابن جني أنّ التاء التي لحقت بلفظي (راضية) و(آشرة) لم يكن القصد منها الدلالة على تأنيث اسم الفاعل، بل لو كان الأمر كذلك لفسد القول، وإنما يُستفاد منها معنى المبالغة والغاية[٣]، وفي هذه التاء يقول: «ذلك أنّ الهاء لم تلحق الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أنّ الموصوف بما فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة أمارة لما أُريد من تأنيث الغاية والمبالغة، سواء كان ذلك الموصوف مذكرًا أم مؤنثًا»[٤].

وقد سبق الحديث عن كلمات جاءت مقترنة بالتاء لصفات يستوي فيها المذكر والمؤنث في مسألة سابقة.

خلاصة القول أنّ كلمة (رَاحِلَة) هي (فَاعِلَة) جاءت بمعنى (مَفْعُولَة)، وهي من باب تحوّل الصيغ المعروف في العربية، والمستخدَم في كلام العرب لغاية المبالغة في الموصوف، وتُطلق هذه اللفظة على المذكر والمؤنث كليهما؛ وأنّ هذه التاء المتصلة بها لقصد المبالغة في الوصف، وليست للدلالة على التأنيث.

ثانيًا: صيغ المبالغة:

إنّ المبالغة من الظواهر اللغوية البارزة في كلام العرب بصورة جليّة، وقد استخدموها كثيرًا في الجوانب البلاغية، أما من الناحية الصرفية فوضعوا صيغًا وأوزانًا صرفية للدلالة عليها، ودراسة هذه الصيغ تستدعي الوقوف على ثلاثة جوانب رئيسة هي:

- مفهوم صيغ المبالغة عند العلماء القدامى.
- كيفية اشتقاق هذه الصيغ.
- تصنيفها من حيث القياس والسماع.

---

(١) البيت من الكامل، في الكامل ٤٦٣، لسان العرب ١٢٩٤ (خون)، تاج العروس ٣١٦/٢١ (صبع)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٥٢/٢ (صبع)، جمهرة اللغة ٣٧٤ (بصع)، لسان العرب ٢٣٩٥ (صبع).

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٦٠/٢.

(٣) انظر: الخصائص ١٥٣/١.

(٤) الخصائص ٢٠١/٢.

المبالغة عند ابن جني: «أن تترك موضعًا إلى موضع، إمّا لفظًا إلى لفظ، وإمّا جنسًا إلى جنس...، وكذلك رجلٌ حُسَّان ووُضَّاء فهو أبلغ من قولك: حَسَن ووَضِيء، وكُرَّام أبلغ من كريم»[١]، واختصرها بأنها: «زيادة في المعنى تقتضي زيادة في بناء اللفظ»[٢].

أما من حيث مفهوم صيغ المبالغة فتجد علماء العربية القدماء لم يضعوا لها حدًّا معينًا، إنما هي أبنية يُعدَل إليها اسم الفاعل للدلالة على تكثير حدوث الفعل من الفاعل، ومن أبرز القائلين بذلك: سيبويه[٣]، والمبرد[٤]، والزمخشري[٥]، وابن مالك[٦]، وابن عصفور[٧]، والرضي[٨]، وابن عقيل[٩]، والأشموني[١٠]، والسيوطي[١١].

أما في العصر الحديث فقد وضع العلماء لصيغ المبالغة تعريفات خاصة، من أوضحها تعريف الدكتور عبد الرحمن شاهين: «تحوّل صيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المتعدي أو اللازم إلى أوزان أخرى تدل على الكثرة والمبالغة كيفًا أو كَمًّا في اتصاف الذات بالحدث، وتُسمى صيغ المبالغة»[١٢]، وهو عند الأستاذ محمد الطنطاوي: «الأبنية التي تفيد التنصيص على التكثير في حدث اسم الفاعل كمًّا أو كيفًا؛ لأنّ اسم الفاعل محتمل للقلة والكثرة»[١٣]، فالمفهوم الحديث لصيغ المبالغة في مضمونه لم يتغير كثيرًا عما قال به العلماء القدامى، وهو أنّه إذا أُريد الدلالة على المبالغة وكثرة حدوث الفعل من الفاعل فإنّه يتم تحويل اسم الفاعل

---

(١) الخصائص ٣/٤٦.

(٢) الخصائص ٣/٢٦٦.

(٣) انظر: الكتاب ١/١١٠-١١٧.

(٤) انظر: المقتضب ٢/١١٣.

(٥) انظر: المفصل في علم العربية ١١٩.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ١٠٣١.

(٧) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/٥٦٠.

(٨) انظر: شرح الكافية ٣/٤٢١.

(٩) انظر: المساعد ٢/١٩٢.

(١٠) انظر: شرح الأشموني ٢/٣٤٢.

(١١) انظر: همع الهوامع ٥/٨٦-٨٧.

(١٢) في تصريف الأسماء ١٨٧-١٨٨.

(١٣) تصريف الأسماء ٨٧، وانظر: تعريف الدكتور فخر الدين قباوة في كتابه تصريف الأسماء والأفعال ١٥٣.

إلى صيغ أخرى تفيد معنى المبالغة.

أما فيما يتعلق باشتقاق صيغ المبالغة؛ فمن خلال استطلاع أمثلة المبالغة الواردة في كتب العربية تجد أنّ صيغ المبالغة تُشتق من الفعل اللازم ومن المتعدي، ولا يوجد ضابط محدد لاشتقاقها، مثل: شرّاب، ولبَّاس، ومحضير، ومهذار، وغيرها [١]، قال بذلك سيبويه[٢]، والزجاجي[٣]، والصيمري[٤]، وابن عصفور[٥]، وعارضهم في ذلك المبرد[٦] وابن السراج[٧]، على اعتبار أنّ ما اشتُق من الفعل اللازم فهو من باب الصفة المشبهة.

وفيما يختص بكونها مقيسة أو متوقفة على السماع، فلم ينص علماء العربية على كونها مقيسة أو سماعية بصورة قطعيّة، وإنما كانوا يذكرون الصيغ الخمس التي يعدل إليها اسم الفاعل، وهي: فَعَّال، وَفَعُول، وَمِفْعَال، وَفَعِيل، وفَعِل، وأن اسم الفاعل يُحوّل إليها كثيرًا، وذهب كثير من علماء النحو إلى أنّ الأبنية الثلاثة الأولى جاء اسم الفاعل مُحوّلاً إليها بكثرة، ويقِلّ في البنائين الأخيرين[٨]، ممن قال بذلك: الشلوبين[٩]، وابن عصفور[١٠]، وابن مالك[١١]، وَمن تبعه من شرّاح الألفية[١٢]، والسيوطي[١٣]، وأجاز الزجاجي قياسيّة جميع الأبنية الخمسة — وإن لم ينص صراحة على القياس- حيث يمكن أن تقول في مبالغة اسم

(١) نظر: الكتاب ١/١١٠- ١١٧، شرح الشافية ١٧٨/٢، المزهر ٢٤٣/٢.

(٢) انظر: الكتاب ١/١١٤-١١٥.

(٣) انظر: الجمل في النحو ٩٢.

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة ٢٢٦/١.

(٥) انظر: شرح جمل الزجاجي ٥٦٣/١-٥٦٤.

(٦) انظر: المقتضب ١١٣/٢-١١٤.

(٧) انظر: الأصول في النحو ١٢٤/١.

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية ١٠٣١،

(٩) انظر: التوطئة ٢٦٤.

(١٠) انظر: المقرب ١٢٨/١.

(١١) انظر: شرح الكافية الشافية ١٠٣١.

(١٢) انظر: شرح ابن عقيل ١٠٥/٢، أوضح المسالك ٢١٩/٣، شرح الأشموني ٢/ ٣٤٢.

(١٣) انظر: همع الهوامع ٨٨/٥.

الفاعل (ضارِب) من الفعل (ضرَب): ضَرُوب، وضَرَّاب، وضَرِب، ومِضْرَاب، وضَرِيب[١]، ثم قال: «كل ذلك جائز»[٢]، في حين قصرها ابن أبي الربيع[٣]، وابن كمال باشا[٤] كلها على السماع[٥].

وتجدر الإشارة إلى أنّ صيغ المبالغة في كتب العربية كثيرة، ولا تخضع لقوانين محددة تحكمها، في حين نقل السيوطي عن ابن خالويه أن صيغ المبالغة تأتي على اثني عشر بناءً، «قال ابن خالويه في شرح الفصيح: العرب تبني أسماء المبالغة على اثني عشر بناء: فَعَال كفَسَاق، وفُعْل كغُدْر، وفَعَّال كغَدَّار، وفَعُول كغَدُور، ومِفْعيل كمِعْطير، ومِفْعَال كمِعْطَار، وفُعَلَة كهُمَزَة لُمَزَة، وفَعُولَة كمَلُولَة، وفَعَّالة كعَلاّمَة، وفَاعِلَة كرَاوِيَة وخَائِنَة، وفَعَّالَة كبَقَّاقَة للكثير الكلام، ومِفْعَالَة كمِجْزَامَة»[٦]، وليس ذلك دقيقًا؛ إذ إنّ اللسان العربي مليء بالكلمات التي تدل على المبالغة وجاءت على صيغ مختلفة، كما تزخر المعاجم العربية بكمٍّ كبير من الكلمات التي استخدمها العرب في دلالتهم على التكثير والمبالغة، وخير شاهد ودليل ما جاء في القرآن الكريم من صيغ مبالغة أُفرِدت لها بحوث خاصة، ورسائل في هذا المجال، وفيما يلي سيأتي الحديث عن بعض صيغ المبالغة التي عرض لها القاضي عياض من خلال مناقشته للمسائل الصرفية في شرحه.

---

(١) انظر: الجمل في النحو ٩٢.

(٢) الجمل في النحو ٩٢.

(٣) انظر: البسيط ١٠٥٥.

(٤) انظر: فلاح شرح المراح ٨٥.

(٥) أجاز مجمع اللغة العربية: «القول بقياسيّة صوغ أمثلة المبالغة من الأفعال الثلاثية متعدية ولازمة»، انظر: القرار في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٣١، السنة: ١٠، ١٧٩.

(٦) المزهر ٢/٢٤٣.

المسألة الحادية والثلاثون: المبالغة في مَجيء (فعَّال) من (أفْعَلْت) والمبالغة في (فعلوت):

جاء في الحديث القدسي الشريف: ((...ولَكِنْ وَعِزَّتِي، وكِبْرِيَائِي، وعَظَمَتِي، وجِبْرِيَائِي، لَأُخْرِجَنَّ مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ))[١]، وقد تطرق القاضي عياض في شرحه للحديث إلى ثلاثة جوانب رئيسة:

الأول: المقصود بقوله ﷻ: (جبريائي).

الثاني: مجيء فَعّال من أَفْعَلت.

الثالث: التاء في كلمة (الجبروت).

ذكر القاضي عياض أنّ المقصود في قوله: (جبرِيَائي) جبروت، وكلمة (الجبّار) لها معانٍ كثيرة، ذكر القاضي منها أربعة تداولتها المعاجم، وكتب التفاسير، وشرّاح الأحاديث في متونها على النحو التالي:

- الجبّار هو القهّار الذي يقهر العباد على ما أراد من أمر ونهي[٢]، قال تعالى: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾[٣]، وفي صفات العباد المتسلط القاهر المكرهُ للعباد[٤]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ﴾[٥]، وقوله: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾[٦].
- جعل القاضي من معاني الجبروت (العَظَمة)، فالجبّار يعني العظيم الشأن، وقد قالت العرب: نخلة جَبّارة، أرادوا العظيمة التي تفوت يد المتناول، وفي هذا التشبيه تصوير معنى العلو على الأقران، يقول الأعشى:

طَرِيــقٌ وجَبَّــارٌ رِوَاءٌ أُصُــولُهُ عَلَيْهِ أَبَابِيلٌ مِن الطَّيْــرِ تَنْعَــبُ[٧]

---

(١) إكمال المعلم ١/٥٨٠، كتاب الإيمان/ باب أدنى أهل الجنة منــزلة فيها، حديث رقم (١٩٣).

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج ٥/١٥١، تهذيب اللغة ١١/٥٨ (جبر)، الغريبين في القرآن والحديث ٣٠٩، لــسان العرب ٥٣٤ (جبر).

(٣) الحشر: ٢٣.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٨١، تهذيب اللغة ٥/٥٨ (جبر)، لسان العرب ٥٣٥ (جبر)، الكليات ٢٩٤.

(٥) ق: ٤٥.

(٦) الشعراء: ١٣٠.

(٧) البيت من الطويل في ديوانه ٣٠، لسان العرب ٥٣٥ (جبر)، ١٧٨٤ (روي)، ٢٦٦٧ (طرق)، تــاج العــروس =

وشبهوا بها الرجل فقالوا: رجل جبّار إذا كان طويلاً عظيمًا قويًّا[١].

- وتأتي بمعنى التكبّر؛ فهو المتكبّر الذي لا يرى لأحد عليه حقًّا، يُقال: جَبّار بين الجَبَريَّة والجِبْرِيَّة والجَبْرِيَّة، والجَبْرُوَّة والجَبَرُوّة والجَبُّور، والجَبُورة والجُبُّورَة والجَبُّورَة، والجِبْرِيَاء، والتَّجْبَار، هو بمعنى الكِبْر، ومنه قيل للملك: جَبّار، وجبِّير لكبريائه[٢]، والجبرُوَّة عند الزمخشري هي الجبروت[٣]، ومن هذا المعنى قوله ﷻ: ﴿وَٱسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾[٤].
- وترِد بمعنى المصلح[٥]: منه جَبْر العظم بربط المنكسر ليلتئم، وجبرَ المسكينَ والفقيرَ، يَجْبُرُهُ جَبْرًا وجُبُورًا وجَبَارَةً، وجَبَّره فَجَبَر يَجْبُر جَبْرًا وجُبُورًا، وانجَبَر واجْتبَر وتجَبَّر[٦].

ويتبين من خلال شرح معاني الكلمة أنّ كلمة (جَبّار) التي على وزن (فَعَّال) إحدى صيغ المبالغة الشهيرة، والدارس والمطلع على الكتب الصرفية يجد أنّ صيغة (فَعَّال) من أكثر الأبنية التي جاء عليها كلام العرب، وقد استخدموها في دلالات شتى، فقد تأتي للدلالة على النسبة إلى حرفة أو صناعة: كَخبّاز، وقزّاز، وسقّاء، وبقّال، وزجّاج، وخيّاط، ونجّار، وعطّار، وسيّاف[٧]، وفيه يقول سيبويه: «وذا أكثر من أن يُحصى»[٨]، وتأتي دالة على كثرة

٣٥٥/١٠ (جبر)، ١٩١/٣٨ (روي).

(١) انظر: جمهرة اللغة ٢٦٥ (جبر)، تهذيب اللغة ٥٧/١١ (جبر)، الغريبين في القرآن والحديث ٣١٠، إكمال المعلم ٥٨٠/١، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٣٥/١ (جبر).

(٢) انظر: تهذيب اللغة ٥٨/١١ (جبر)، الغريبين في القرآن والحديث ٣١٠، إكمال المعلم ٨٥٠/١، غريب الحديث لابن الجوزي ١٣٦/١، لسان العرب ٥٣٥ (جبر)، المصباح المنير ١٢٣، الكليات ٢٩٤.

(٣) انظر: الفائق ١٨٤/١.

(٤) إبراهيم: ١٥.

(٥) انظر: إكمال المعلم ٥٨١/١.

(٦) انظر: جمهرة اللغة ٢٦٥ (جبر)، تهذيب اللغة ٦٠/١١ (جبر)، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٣٦/١ (جبر)، لسان العرب ٥٣٥ (جبر)، القاموس المحيط ٢٣٣ (جبر)، الكليات ٢٩٤.

(٧) انظر: المقتضب ١٦١/٣، الخصائص ٦٩/١٥، همع الهوامع ٨٨/٥ و ١٧٥/٦.

(٨) الكتاب ٣٨١/٣.

على كثرة قيام الفاعل بحدث ما وقتًا بعد وقت مثل: ضرّاب، علاّم، وصبّار[١]، وقد سبقت الإشارة إلى أنّ صيغ المبالغة تُشتق من الأفعال اللاّزمة والمتعدية، وقد اختصر ابن قيّم الجوزية معاني لفظ (جَبّار) إلى ثلاثة أصول شاملة، وبيّن من خلالها أوجه استعمالاته وما جاء فيها من حيث التعدي واللزوم فيه:

- الأصل الأول: من معنى الإصلاح؛ كأن يَغْنى الرجل من فقر، أو يجبر كسر عظمه، فعلى هذا الوجه يُستعمل لازمًا ومتعديًّا، وجُمعا في قول العجاج:

قَدْ جَبَرَ الــدِّينَ الإِلَــهُ فَجَبَــرْ[٢]

- الأصل الثاني: يتضمن معنى الإكراه والقهر، ويكثر استعماله على (أَفْعَل)، فيُقال: أَجْبَرْتُه على كذا، ويقلّ مجيء جبرته على هذا المعنى.
- الأصل الثالث: من العز والامتناع، وهو معنى العظمة، كرجل جبّار ونخلة جبّارة[٣].

أمّا من حيث مجيء (فَعَّال) من (أَفْعَلْت) فقد ذهب اللغويون إلى أنّ صيغ المبالغة لا تُبْنَى إلا من الأفعال الثلاثية المتعدية المجردة، قال بذلك: بدر الدين العيني[٤]، والأشموني[٥] وذكر أبو حيان أنّ هذا مذهب البصريين[٦]، وردّ ياسين العليمي بكونه مذهبًا للكوفيين كذلك[٧]، وَ(فَعّال) من صيغ المبالغة المتداولة كثيرًا في كلام العرب، وهو داخل في هذا الحكم، ومن ثَم

(١) انظر: الفروق اللغوية ٢٤، المستوفى في النحو ١/١٤٥.

(٢) البيت من الرجز في ديوانه ٦٣، كتاب العين ٦/١١٦ (جبر)، تهذيب اللغة ١١/٦٠ (جبر)، وبلا نسبة في: جمهرة اللغة ٢٦٥ (جبر)، ديوان الأدب ٢/١٠٧، مقاييس اللغة ١/٥٠١ (جبر).

(٣) انظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ١/٣١٠-٣١٣.

(٤) انظر: ملاح الألواح ٢٥١.

(٥) انظر: شرح الأشموني ٣٤٣.

(٦) انظر: حاشية ياسين على التصريح ٢/٦٧. ما وجدت نص قول أبي حيّان في ارتشاف الضرب، ولا في تقريب المقرب، ولا في النكت الحسان، ولا حتى في تفسير البحر المحيط، فأثبتت ما نقله عنه ياسين العليمي في حاشيته على التصريح.

(٧) انظر: حاشية ياسين على التصريح ٢/٦٧.

فإنّه لا يُبنَى من غير الثلاثي [١]، وعلى الرغم من ذلك فإنّك تجد في العربية ألفاظًا على هذا الوزن مشتقة من المزيد على الثلاثي أو من الرباعي، وذهب الفراء إلى أنّ العرب لا تقول: (فَعَّال) من (أَفْعَلْت)، وحصر ما جاء من كلام العرب على هذا الوجه بلفظين: درّاك[٢] من أَدْرَكْت، وجبّار من أجْبَرت، وحكم عليهما بالشذوذ، أما إذا كان اشتقاق (جَبّار) من قولهم: جبره على الأمر أي: أجبره، فاشتقاقه على هذا الوجه صحيح[٣]، وفي شرح الكافية الشافية ذكر ابن مالك من ذلك اللفظين: أدرك فهو درّاك، وأسأر فهو سأّار[٤]، وحصر القاضي عياض مجيء فَعّال من أَفْعلت في ثلاث كلمات هي: جبّار، وسأّار[٥]، ودرّاك[٦]، حكاها ابن سيده في المخصص[٧]، والسلسيلي[٨]، وزاد العيني حسّاسًا من الإحساس، ورشّادًا من الإرشاد[٩].

وذهب ابن جني إلى أنّ هذه الكلمات وما شابهها هي في الواقع مشتقة من الوزن (فَعَل)، فكلمة (رَشّاد) من وجهة نظره لا ينبغي أن تُحمل على كونها مشتقة من الفعل

---

(١) ذهب العلماء المحدثون إلى أن صيغ المبالغة لا تُصاغ إلا من مصادر الأفعال الثلاثية المتعدية فقط والمتصرفة، باستثناء صيغة (فَعَّال)، فإنها تُبنى من الثلاثي المتعدي واللازم على حد سواء؛ لكثرتها وللحاجة إليها، في حين رأى الدكتور هادي نهر في كتابه (الصرف الوافي) أن صيغ المبالغة كلها سماعية، وصدر قرار مجمع اللغة العربية بقياسية اشتقاق صيغة (فَعّال): «يُصاغ فَعّال للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي»، انظر: تصريف الأسماء والأفعال ١٥٣، تصريف الأسماء للطنطاوي ٨٧، الاشتقاق والمشتقات ١٠٨، الصرف الوافي ١٢٤-١٢٦، وانظر: قرار المجمع في: مجموعة القرارت العلمية في خمسين عامًا ٤٩.

(٢) الدّرك يعني اللحاق، ورجل درّاك: مدرك لما يروقه كثير وسريع الإدراك. انظر: أساس البلاغة ٢٨٤/١ (درك)، القاموس المحيط ٥٣٨ (درك).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٨١/٣.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١٠٣٤.

(٥) أسأر فلان طعامه وشرابه أي: أبقى منه بقيّة. انظر: العين ٢٩٢/٧-٢٩٣ (سأر)، لسان العرب ١٩٠٥ (سأر)، القاموس المحيط ٧٣٥ (سار).

(٦) انظر: إكمال المعلم ٥٨٠/١.

(٧) انظر: المخصص ٢٣١/١٤.

(٨) انظر: شفاء العليل ٦٢٥.

(٩) انظر: ملاح الألواح ٢٥١-٢٥٢.

أَرْشَد يُرْشِد، إنما هي إمّا من باب رَشِد يَرْشِد، أو من رَشَدَ يَرْشُد، وعلّل ذلك بأنّ مجيء (فَعّال) من (أَفْعَلْت) محصور فقط في الكلمات: أجْبَر فهو جبّار، وأسأر فهو سآر، وأقصر فهو قصّار، وأدرك فهو درّاك، وبما أنّ العرب قد قالوا: جَبَره على الأمر، وقَصَر عن الأمر، فهذا يعني أنّ كلاً من جبّار وقصّار مشتقان من الوزن (فَعَل) في المعنى، وكذا في سآر ودرّاك، وهما مشتقان من (أَفْعَل) لفظًا فقط دون الاستعمال، كما في قولهم: أبْقل المكان فهو باقل[١]، ومعنى كلام ابن جني أنّ مجيء جبّار حقيقة من معنى الفعل (جَبَر) وفي اللفظ من (أجبرَ)؛ لأنّ معنى (جَبّار) يتأوّل بأنّه مُجْبِر غيره وهو ما يدل عليه اللفظ أَجْبَر.

وتجدر الإشارة إلى أنّ قول: أجْبَرْتُ فلانًا على كذا أُجْبِرُهُ إجبارًا فهو مُجْبَر أي: أكرهته عليه، هي لغة عامة العرب، أما قول: جَبَرته بغير همزة على الأمر أجبُره جَبْرًا وجُبُورًا فهذا على لغة تميم، وكثير من الحجازيين يقولونها[٢]، وعليه يكون كلام ابن جني موافقًا لما عليه لغة بني تميم، وأكثر أهل الحجاز.

ويمكن إجمال آراء العلماء القدماء فيما جاء على (فَعّال) من غير الثلاثي في ثلاثة أحكام:

- فريق يرى أنه قليل، منهم: الأزهري[٣]، وابن جني[٤]، وابن مالك[٥]، وابن عقيل[٦]، والسلسيلي[٧].
- وذهب الأشموني إلى أنّ مجيء (فعّال) من (أَفْعَل) نادر[٨].

---

(١) انظر: المحتسب ٢/٢٤١-٢٤٢.

(٢) انظر: الأفعال لابن القطاع ١٥٤، تهذيب اللغة ١١/٦٠ (جبر)، الزاهر ١٧٧، لسان العرب ٥٣٦ (جبر)، المصباح المنير ١/١٢٣.

(٣) انظر: تهذيب اللغة ١١/٥٨ (جبر).

(٤) انظر: المحتسب ٢/٢٤١-٢٤٢.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١٠٣٤، تسهيل الفوائد ١٣٦.

(٦) انظر: المساعد ٢/١٩٤.

(٧) انظر: شفاء العليل ٦٢٥.

(٨) انظر: شرح الأشموني ٢/ ٣٤٣.

- ومنهم من حكم على ذلك بالشذوذ، مثل الفراء[١]، وبدر الدين العيني[٢]، والسيوطي[٣].

وليس المنع مختصًّا بما اشتق من أَفْعَل على فَعّال، بل كل ما جاء مشتقًّا من هذا الوزن على صيغة من صيغ المبالغة، فلا يُقال: أليم من الإيلام، ولا سميع من الإسماع، وبصير من الإبصار، ونذير من الإنذار، وزهوق من أزهق، ومعطاء من أعطى، ومعوان من أعان، وكل ما جاء مشتقًّا من الوزن (أَفعل) على أحد صيغ المبالغة المعروفة[٤].

والواضح إجماع العلماء على اشتقاق صيغ المبالغة – بما فيها صيغة (فَعّال) – من الأفعال الثلاثية فقط، المتعدية واللازمة، وأنّ ما جاء منها من غير الثلاثي فبابه السماع، يُحفظ ما جاء منه ولا يُقاس عليه.

وفيما يتعلق بالمبالغة في الوزن (فعلوت) يقول القاضي عياض: «والجبروت مثله، وزيدت فيه التاء للمبالغة مثل: ملكوت في الملك، ورحموت من الرحمة والرهبة»[٥]، جاء في دقائق التصريف: «والتاء تُزَاد في مَلَكُوت، وَجَبرُوت، وعنكبُوت»[٦]، وفي الحديث الشريف: ((سُبْحَانَ ذِي الجَبَرُوتِ والمَلَكُوتِ))[٧]، الجبروت من الجبر والقهر على وزن (فَعَلُوت)[٨]، ومعروف في العربية أنّ كل زيادة في مبنى اللفظ تقتضي زيادة في معناه، يقول سيبويه: «قالوا: خَشُنَ، وقالوا: اخْشَوْشَنَ، وسألت الخليل فقال: كأَنّهم أرادوا المبالغة والتوكيد، كما أنه إذا قال: اعْشوشَبَت الأرضُ فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيرًا عامًّا قد

(١) انظر: معاني القرآن ٣/٨١.

(٢) انظر: ملاح الألواح ٢٥١-٢٥٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ٦/٦٠.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٨١، ملاح الألواح ٢٥٢، همع الهوامع ٦/٦٠.

(٥) انظر: إكمال المعلم ١/٥٨٠-٥٨١.

(٦) دقائق التصريف ٣٥٧.

(٧) الحديث في سنن النسائي بحاشية السندي ١/٥٣٦، كتاب التطبيق/ باب الذكر في الركوع، حديث رقم (١٠٤٨).

(٨) انظر: الجامع في غريب الحديث ٤١٠.

بالغ»[١]، وهذا ما أطلق عليه ابن جني مُسمَّى «قوة اللفظ لقوة المعنى»[٢]، ويرى الزجاج أنّ كلمة (مَلَكوت) بمنـــزلة (ملك)، إلا أنّها أقوى في الدلالة على المعنى وأبلغ في اللغة؛ وذلك لأن زيادة حرفي الواو والتاء تؤدي إلى المبالغة في المعنى[٣]، وجاء عن العرب في المبالغة: رَهَبُوت خيرٌ من رَحَمُوت بمعنى الرهبة والرحمة، أي: لَأنْ تُرهَب خيرٌ من أن تُرحَم[٤]، فالأصل في هذه الكلمات: جبر، ورهب، رحم، وملك، ورغب، ثم كل زيادة على الأصل تقابلها زيادة في المعنى، فإذا كانت الزيادة بحرفين كانت أبلغ وأوغل في الدلالة على التكثير من هذه الصفات[٥].

وذكر كذلك القاضي عياض أنّ لفظ (جبريائي) جاء بهذه الصورة ليطابق (كبريائي) السابق له، كما في قولهم: إنّي لآتيه بالغَدايا والعشَايا[٦]، فجُمِعت الغداة على غدَايَا لمجاورتها لكلمة عَشَايَا ليحصل بينهما تناسب في النطق، وهو من باب حديث: ((ارجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ))[٧]، وهذا الأسلوب كثير في اللسان العربي، فتجد العرب تعمد إلى إجراء تغيير في اللفظة لتتناسب مع الكلمات المجاورة لها، فيما يُعرف بأسلوب الإتباع أو المحاذاة أو المزاوجة أو المطابقة، وقد سبق الحديث عنه وتفصيله في المسألة الرابعة، وذلك من خلال دراسة المسألة المتعلقة بحديث وفد بني عبد القيس إلى النبي ﷺ حيث قال: ((مَرْحَبًا بالقَوْمِ، أو بالوَفْدِ، غَيْرَ خزَايَا ولا نَدَامَى))[٨].

---

(١) الكتاب ٤/٧٥.

(٢) انظر: ما جاء في هذا الباب من زيادات على الكلمات والمعاني التي أفادتها من الزيادة، الخصائص ٣/٢٦٤-٢٦٩.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ٢/٢٦٥.

(٤) انظر: المستقصى ٢/١٠٧.

(٥) تُعد الواو والياء والهمزة من أشهر حروف الزيادة التي تلحق بالكلمات، انظر: مواضع زيـــادة الـــواو في دقـــائق التصريف ٣٥٨، شرح الأشموني ٨٠٠-٨٠٢، وتُزاد التاء في أول الكلمة زيادة مطردة في كثير مـــن الكلمـــات وأحيانًا تقتصر على السماع نحو: تنضب، تُدْرَأ، وزيادتها في وسط الكلمة قليل جدًّا ولا تطرد إلا في الاســـتفعال والافتعال، أما في آخر الكلمات فهذا المشهور والكثير، وبعض منه قيل: إنه زيـــادة سماعيـــة كمـــا في رحمـــوت ورغبوت ورهبوت. انظر: دقائق التصريف ٣٥٧، الصاحبي ٧٠، شرح الأشموني ٨١٠، العمد ١٨.

(٦) انظر: إكمال المعلم ١/٥٨١.

(٧) أخرجه ابن ماجه في سننه ٢٧٧، باب ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور، حديث رقم (١٥٧٤)، والحديث في الترغيب والترهيب ١٢٧٦، وفي مجمع الزوائد ٣/٩٨.

(٨) إكمال المعلم ١/٢٣٠، كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ وشرائع الدين والـــدعاء إليـــه، =

المسألة الثانية والثلاثون: ما جاء في (لحّانة) و(لحنَة):

لقد عَمِد العرب إلى أساليب شتى ليعبّروا من خلالها عن معاني المبالغة والتكثير في كلامهم؛ وذلك لإضفاء القوة في بيان وإيصال المعنى المراد، فوضعوا للمبالغة صيغًا متعددة سبق الحديث عنها والتفصيل فيها في المسألة السابقة، إلى جانب ذلك كانت لديهم استخدامات أخرى للغة أدّوا من خلالها معنى المبالغة والتفاوت في درجاتها، فقد جاء في رواية حديث ابن أبي عتيق مع القاسم[١] عند عائشة ﵂: ((وكان القاسم رجلاً لحّانَة...))[٢]، ثم ذكر القاضي عياض أنّ لفظ (لَحّانَة) من الألفاظ المستعملة عند العرب للدلالة على المبالغة، وقد أطلقوه على كثير اللحن، ونَسب هذا القول للسمرقندي، كما نقل عن العذري وأبي جعفر بلفظ (لُحْنَة) لذات المعنى، أي: يلحن في كلامه ويُلَحِّنُه الناس[٣]، يُقال: فُلان لَحَّان ولَحَّانَة، أي كثير الخطأ[٤]، فهو لاَحِنٌ ولَحّانٌ ولَحَّانَةٌ ولُحَنَة[٥].

وكلمة (لُحنَة) تأتي بضبطين؛ إما بضم اللام وسكون الحاء (لُحْنَة)، أو بضم اللام وفتح الحاء (لُحَنَة)، وقد فرّق بينهما القاضي عياض على النحو الآتي:

الأول: إن كان على وزن (فُعْلَة) بضم الفاء وسكون العين فهو للذي يرَى الناس منه ذلك، نحو: خُدْعَة[٦] للذي يُخدَع، وهُزْأة للذي يُهزَأ به.

الثاني: إن كان على وزن (فُعَلَة) بضم الفاء وفتح العين فهو بمعنى مَن يفعل ذلك بغيره، مثل:

والسؤال عنه وحفظه وتبليغه من لم يبلغه، حديث رقم (٢٣).

(١) عرّف بهما القاضي عياض في شرحه: «وابن أبي عتيق هذا هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، والقاسم هذا هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق، وكانت أمه أم ولد»، إكمال المعلم ٤٩٥/٢.

(٢) انظر: الحديث في إكمال المعلم ٢/ ٤٩٣، كتاب المساجد/ باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال، حديث رقم (٥٦٠).

(٣) انظر: إكمال المعلم ٤٩٥/٢.

(٤) انظر: العين ٢٣٠/٣ (لحن)، لسان العرب ٤٠١٣ (لحن)، الصحاح ٢١٩٣/٦ (لحن).

(٥) انظر: القاموس المحيط ١٤٦٤ (لحن).

(٦) في إكمال المعلم ٤٩٥/٢ بلفظ (خُديعة)، وما أثبتّه هو الصواب، انظر: تهذيب اللغة ١٥٨/١ (خدع)، لسان العرب ١١١٢ (خدع).

صُرَعة للذي يَصرع الناس، وهُزَأة إذا كان يَهزأ بهم، وخُدَعَة إذا كان يَخدعهم[١].

ويمكن اختصار ذلك بالقول: إنه إذا كان على (فُعْلَة) فهو بمعنى مفعول، وإذا كان على (فُعَلَة) كان بمعنى فاعل، وقد ذهب إلى هذا القول: أبو زيد[٢]، وأبو عبيد القاسم بن سلام[٣]، وابن السكيت[٤]، وابن قتيبة[٥]، والجعبري[٦].

فمن أمثلة استخدام (فُعْلَة) بمعنى (مَفْعُول): أن يُقال: فُلان لُعْنَةٌ يَلْعنه الناس، وسُبَّة يَسُبّونه، وسُخْرَة يسْخرون منه، وضُحْكَة يُضحَك منه، وخُدْعَة يُخْدَع، إلى غير ذلك من الأمثلة[٧].

وأمثلة استعمال (فُعَلَة) بمعنى (فَاعِل) أكثر، منها، يُقال: رجلٌ كُذَبَة، أي: كذّاب، ورجلٌ لُمَزَة: يلمِز الناس ويعيبهم، ورجلٌ نُتَفَة: للذي ينتف من العلم شيئًا ولا يستقصي، ونُجَبَة القوم للنجيب منهم، ويُقال: رجلٌ جُلَسَة لكثير الجلوس، وحُمَدَة للذي يحمَد الأشياء، ويزعم فيها أكثر مما فيها، ومُسَكة للبخيل، وغيرها من الأمثلة[٨].

وتُعدّ صيغة (فُعلَة) بكلا الصيغتين من أوزان المبالغة التي لم تبلغ شهرة أوزان المبالغة الخمسة المستعملة بكثرة في اللسان العربي، غير أنّ علماء الصرف قد انقسموا إلى فريقين في استعمالها:

- الفريق الأول: يقول بسماعيّة صيغ المبالغة جميعها، كابن أبي الربيع[٩]، وابن كمال

(١) انظر: إكمال المعلم ٢/٤٩٥.
(٢) انظر: النوادر في اللغة ٤٠٢.
(٣) انظر: الغريب المصنف ٢/٥٢٢-٥٢٣.
(٤) انظر: إصلاح المنطق ٤٢٧.
(٥) انظر: أدب الكاتب ٣٣٢.
(٦) انظر: تدميث التذكير في التأنيث ٦٧-٦٨.
(٧) انظر: الغريب المصنف لأبي عبيد ٢/٥٢٣، أدب الكاتب ٣٣٢، جمهرة اللغة ١٢٤٧، تدميث التذكير في التأنيث والتذكير ٦٧.
(٨) انظر: الغريب المصنف ٢/٥٢٢-٥٢٣، إصلاح المنطق ٢٠٦، ديوان الأدب ١/٢٥٥-٢٥٨.
(٩) انظر: البسيط ١٠٥٤-١٠٥٥.

باشا[١]، ومن ثَمّ فإن صيغة (فُعلة) تبَعًا لذلك يُحكَم عليها بالاقتصار على السماع.

- الفريق الثاني: يرى اطّراد القياس على هذا البناء، ومن أبرز القائين بذلك: ابن دريد الذي جعله بابًا يطّرد فيه القياس[٢]، وابن سيده الذي قال باطّراد (فُعَلَة) من كل فعل ثلاثي[٣].

أما في العصر الحديث فقد أجاز مجمع اللغة العربية اشتقاق صفات للمذكر والمؤنث من الفعل الثلاثي على وزن (فُعَلَة)، للدلالة على المبالغة[٤].

ومَنْ يبحث في كتب اللغة يجد عددًا ليس بقليل لصفات جاءت على الوزن (فُعَلَة)؛ مما يعني أنها كانت من الأوزان المستعملة في الكلام بكثرة، الأمر الذي دعا بعض العلماء ومجمع اللغة إلى القول بقياسيتها، كما أنّ هذه الصفات في الغالب مما يستوي فيها المذكر والمؤنث.

ولابد من الإشارة إلى أنّ لحاق التاء للصفات في اللغة العربية دليل على تأنيثها، ولتفريقها عن نظائرها من المذكر، وهذا من الأمور المسلَّم بها، غير أنّها قد لحقت ببعض الصفات هنا لتكسبها معنى تكثير الصفة والمبالغة فيها[٥]، مثل قولهم: رجل راوية لكثير الرواية، وملولة لكثير الملل، والسبب الذي أهّل التاء لكي تُكسِب الصفات معنى المبالغة هو أنّ لحاقها لهذه الصفات يدل على أنّ الموصوف قد بلغ الغاية والنهاية في الوصف، فكأنّه

---

(١) انظر: فلاح شرح الملاح ٨٥.

(٢) انظر: جمهرة اللغة ١٢٤٧-١٢٤٨.

(٣) انظر: المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ١٠٧/١ (عرق).

(٤) نص قرار المجمع: «يُجاز أن يُصاغ من الفعل الثلاثي القابل للمبالغة صيغة على وزن (فُعَلَة) بضم الفاء وفتح العين كضُحَكة، وصفًا للمذكر والمؤنث، للدلالة على التكثير والمبالغة، وإذا أدى الصوغ من المعتل اللام إلى لَبْس، وجب التصحيح، فيُقال: (سُعَيَّة) من سَعَى، و(دُعَوَّة) من دَعَا». انظر: القرار في مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ٥٣.

(٥) تلحق التاء الأسماء والصفات لمعانٍ كثيرة جاء ذكرها وتفصيلها في كتب الصرف، منها:
-للفرق بين المذكر والمؤنث. – لتفريق الجمع من المفرد. – للتفريق بين اسم الجنس ومفرده. – للدلالة على العجمة. – الدلالة على النسب. – تأتي للعوض. – لإفادة معنى المبالغة في الصفات. – توكيد المبالغة. -لتأكيد تأنيث اللفظ، أو تأكيد تأنيث الجمع. وغير ذلك. انظر: الأزهية في علم الحروف ٢٤٩-٢٥٨، شرح المفصل ٩٧/٥-١٠٠، ارتشاف الضرب ٦٣٧-٦٤٠، أوضح المسالك ٢٨٨/٤.

حاز ما يملكه المذكر وما تملكه الأنثى من هذه الصفة[١]، وقد رأى البعض أنّ من هذه الصفات ما هو مختص بالمذكر فقط، مثل: علاّمة، نسَّابة، ورجلٌ مجذامة: لشديد السير القطّاع للسفر، ورجل معزابة[٢]: للذي يُطيل العزوب عن أهله ويغيب عنهم، ومنها ما هو مشترك بين المذكر والمؤنث، مثل: رجل ملولة، وامرأة ملولة، ورجلُ فروقة وامرأة فروقة، ورجل داعية وامرأة داعية، قال بذلك: سيبويه[٣]، وأبو مسحل[٤]، وثعلب[٥]، وأبو علي الفارسي[٦]، وابن الشجري[٧]، والجعبري[٨]، وذهب جماعة من اللغويين منهم: ثعلب[٩]، وابن خالويه[١٠]، والهروي[١١]، والزمخشري[١٢]، والبلوي[١٣]، وابن عقيل[١٤]، إلى تقسيم الصفات المذكرة المقترنة بالتاء إلى قسمين:

القسم الأول: يُستَخدم في الدلالة على المدح، نحو: علاّمة، وَنسّابة، وَراوية، وَبصيرة، فحملوها على داهية.

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي ٣٧١/٢، المساعد ٣/ ٢٩٣، تدميث التذكير في التأنيث والتذكير ٦٦، شرح التصريح على التوضيح ٤٩٢/٢.

(٢) يرى الخليل أنه لايوجد في التصريف وصف على (مِفْعَالَة) سوى مِعْزَابة، ويُقال فيها: (عُزُوبَة)، انظر: العين ٣٦١/١ (عزب).

(٣) انظر: الكتاب ٢٣٧/٣.

(٤) انظر: كتاب النوادر ٢٤-٢٥.

(٥) انظر: الفصيح ٣٠٨-٣٠٩.

(٦) انظر: التكملة ٣٧٦.

(٧) انظر: أمالي ابن الشجري ٢٥٥/٢.

(٨) انظر: تدميث التذكير في التأنيث والتذكير ٦٦.

(٩) انظر: الفصيح ٣٠٨-٣٠٩.

(١٠) انظر: إعراب ثلاثين سورة ١٨٠.

(١١) انظر: الأزهية في علم الحروف ٢٥٢.

(١٢) انظر: شرح الفصيح للزمخشري ٦٠١/٢-٦٠٢.

(١٣) انظر: ألف باء ٤٧٩/٢.

(١٤) انظر: المساعد ٢٩٦/٣.

القسم الثاني: للذم، مثل: رجلٌ لَحّانة، وهلباجَة[١]، وفَقَاقة[٢]، وجَخَابة[٣]، حملاً على بهيمة.

وقد غلّط هذا الرأي ابن درستويه؛ من حيث إنهم حملوا صفات المدح على معنى داهية، والداهية نفسها لم توضع للمدح خاصة، فهي ترد للخير والشر جميعًا، من ذلك قوله تعالى: ﴿بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَٱلسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ﴾[٤]، أما حكمهم على (رجل لحّانة) وما شابهها بأنها تفيد معنى الذم وتأويلها ببهيمة، فإنه لا يوجد شبه بين هذا الوصف وبين البهيمة؛ إذ يمتنع اللحن من البهيمة لامتناع النطق منها، فاللحن لا يكون إلا ممن ينطق ومن هنا جاء بطلان تأويلهم[٥]، وذهب ابن عصفور إلى أنّ تأويلهم لا يصح في كل صفات المبالغة، فمثلاً صفة مِطرابة لا يمكن أن تُؤَوَّل بداهية ولا ببهيمة، ويرى أنّ الأصح أن يُقال: إن سبب دخول التاء في صفات المذكر أنهم أرادوا في صفة المدح أو الذم (غاية) والغاية مؤنثة، فكان ذلك سبب اقتران هذه الصفات بتاء التأنيث[٦].

وبإعادة النظر في كلمتي: (لَحَّانة) وَ(لُحَنة) من حيث كونهما للدلالة على المبالغة، كما في نسّابة ولُمَزة، فالقول فيما جاء منها على وزن (فُعلَة) أنّ لحاق التاء في هذا البناء أفاد المبالغة، أمّا (لَحَّانة) فأصلها (لَحّان) على وزن (فَعّال) أحد أشهر صيغ المبالغة المعروفة، فإفادة المبالغة موجودة أصلاً من الوزن، ومن ثمّ فمعنى المبالغة لم يكتسبه من لحاق التاء، وبما أنّ كل زيادة في المبنى تقتضي زيادة في المعنى فإنّ زيادة التاء أكسبت معنى المبالغة قوة إضافية، فدخولها إذن لتأكيد المبالغة وليس للمبالغة نفسها؛ لأن معنى المبالغة حاصل من

---

(١) الأحمق الضخم، الأكول الشروب، الجامع كل شر. انظر: لسان العرب ٤٦٨٣ (هلبج)، القاموس المحيط ١٧٠٢ (هلبج).

(٢) الأحمق المخلِّط في كلامه، الهذرة، كثير الكلام في غير حاجة. انظر: شرح الفصيح ٦٠٣/٢، أمالي ابن الشجري ٢٥٨/٢، لسان العرب ٣٤٤٩ (فقق).

(٣) الأحمق الذي لا خير فيه، كثير الكلام والخصومات. انظر: إعراب ثلاثين سورة ١٧٩، لسان العرب ٥٥٥ (جخب)، القاموس المحيط ٢٤٣ (جخب).

(٤) القمر: ٤٦.

(٥) انظر: تصحيح الفصيح وشرحه ٤٢٦.

(٦) انظر: شرح جمل الزجاجي ٣٧١/٢.

الوزن الذي جاءت عليه الكلمات[١]، وفي هذا المجال قسّم العلماء لحاق التاء لهذه الصفات إلى قسمين:

١- ما اقترن بالتاء لإفادة معنى المبالغة، مثل: راوية، داهية، ضُحَكة.

٢- ما اقترن بالتاء لتأكيد معنى المبالغة، مثل: نسّابة، ملولَة، فروقة، مجذامة، مطرابة، خليفة.

وكان من أبرز من قام بهذا التفريق: الخليل[٢]، وابن درستويه[٣]، والرضي[٤]، وأبو حيان[٥]، وابن هشام[٦]، والأزهري[٧]، وابن كمال باشا[٨].

أمّا التاء المقترنة بصفات نحو: رجلٌ رَبْعَة وامرأةٌ رَبْعَة، ويَفْعَة[٩]، فهي ملحقة بصفات مشتركة بين المذكر والمؤنث ولا تفيد معنى المبالغة[١٠].

خلاصة الكلام في هذه المسألة؛ أنّ لفظ (لَحَّانَة) يُستخدم في وصف المذكر، وهو على

---

(١) ذكر علماء اللغة أنّ هناك أوزانًا لا تلحق بها تاء التأنيث، وهي:
- فَعُول بمعنى فَاعِل مثل: رجل صبور وامرأةٌ صبور.
- فَعِيل بمعنى مَفْعُول: رجلٌ جَرِيح، وامرأةٌ جَرِيح.
- مِفْعَال كَمِنْحَار.
- مِفْعِيل كَمِعْطِير.
- مِفْعَل كَمِدْعَس للرمح الذي يطعن به.
- وكذا ما كان على (فَاعِل) من الصفات المختصة بالإناث، نحو: طالق. انظر: شرح المفصل ٥/١٠٠-١٠٢، شرح الكافية الشافية ١٧٣٧-١٧٣٩، أوضح المسالك ٤/٢٨٧-٢٨٨، همع الهوامع ٦/٦٣.

(٢) انظر: العين ١/٣٦١ (عزب).

(٣) انظر: تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ٤٢٤.

(٤) انظر: شرح الكافية ٣/٣٢٦.

(٥) انظر: النكت الحسان ٢٠٢.

(٦) انظر: أوضح المسالك ٤/٢٨٨.

(٧) انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢/٤٩٢.

(٨) انظر: فلاح شرح المراح ٨٥.

(٩) يُقال: يافع ويَفَعَة وأَفَعَةٌ ويَفَع، أي: شاب. انظر: لسان العرب ٤٩٦٣ (يفع).

(١٠) انظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٣٧١، شرح عمدة الحافظ ٨٤٧، ارتشاف الضرب ٦٣٨.

وزن (فَعّال) يدل على المبالغة، واقترنت التاء فيه لتأكيد معنى المبالغة، أمّا لفظ (لُحَنَة) فهو (فُعَلَة) بمعنى (فَاعِل)، أفاد المبالغة من خلال اقترانه بالتاء، وقد ذكر الرضي أنّ التاء تدخل كثيرًا على الوزن (فُعَل) بمعنى (فاعِل)، وعلى (فُعْل) بمعنى مفعول، وتكون لازمة في كليهما[1].

(١) انظر: شرح الكافية ٣٢٧/٣.

المسألة الثالثة والثلاثون: ما جاء في (قيّام) للمبالغة:

قبل الخوض في هذه المسألة لابد من التطرق إلى موضوع نسبة صيغ المبالغة إلى صفات الله ﷻ، فهذا الموضوع أدى إلى إشكالية وأثار الجدل والخلاف في الآراء بين العلماء، من حيث اعتبار أن المبالغة تعني إثبات الصفة للموصوف وزيادتها أكثر مما فيه، فانقسموا إلى قسمين:

- القسم الأول: قال بأنّ مقصود المبالغة في أسماء الله تعالى تعني المبالغة في حقه والنهاية في صفاته.
- القسم الثاني: رفض اعتبار صفات الله للمبالغة، ومن ثَم فإنّ ما جاء منها في ظاهره موافق لأوزان المبالغة فبابه المجاز لا الحقيقة، وعللوا لهذا الرفض من وجهين:

أ- أنّ صفات الله متناهية في الكمال لا يمكن المبالغة فيها.

ب- أنّ الصفات التي يُبالغ فيها ينبغي أن تكون قابلة للزيادة والنقصان، وصفات الله ﷻ منـــزهة عن ذلك.

وهذا الرأي نُقل عن برهان الدين الرشيدي[١]، واستحسنه تقي الدين السبكي[٢]، وقال به الآلوسي[٣].

ولرفع هذا الإشكال قسّم الزركشي صيغ المبالغة إلى قسمين:

١- ما تحصل فيه المبالغة بحسب زيادة الفعل.

٢- ما تحصل فيه بحسب تعدد المفعولات[٤].

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن ٥٠٧/٢، الإتقان في علم القرآن ٢٨٧/٣. وهو: برهان الدين الرشيدي الـــشافعي إبراهيم بن لاجين بن عبد الله، خطيب جامع الأمير حسن بجكْر جَوهر النوبي بالقاهرة، ولد سنة ثلاث وســـبعين وستمائة، كان عالما بالنحو وَالتفسير، وَالفقه وَالطب وَالقراءات، أخذ القراءات عن الشيخ تقيّ الـــدين الـــصائغ، وقرأ الفقه على الشيخ علم الدين العراقي، والنحو على الشيخ بهاء الدين بن النحّاس، والعلَم العراقي، وعلى الشيخ أثير الدين أبي حيان، وآخرين، توفي بدمشق سنة تسع وأربعين وسبعمائة. انظـــر: ترجمتـــه في: الـــوافي ١٠٥/٦، النجوم الزاهرة ١٨٤/١٠، بغية الوعاة ٤٣٤/١، شذرات الذهب ٢٧١/٨.

(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن ٢٨٣/٣.

(٣) انظر: روح المعاني ٦٢/١.

(٤) انظر: البرهان في علوم القرآن ٥٠٧/٢.

فإذا حصلت المبالغة بتعدد المفعولات لم تتوجب الزيادة في الفعل؛ إذ يمكن للفعل الواحد أن يقع على مفاعيل عدة، وعليه يمكن تصنيف صفات الله ﷻ كالرحمن، والغفور، والتوّاب وغيرها مما جاء على صيغ المبالغة ضمن هذا التقسيم ويزول الإشكال(١).

ثم تجد الزمخشري يفسّر (التوّاب) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾(٢) بأنّ «المبالغة في (التوّاب) للدلالة على كثرة مَن يتوب عليه من عباده، أو لأنه ما من ذنب يقترفه المقترف إلا كان معفوًّا عنه بالتوبة، أو لأنه بليغ في قبول التوبة منـــزل صاحبها منـــزلة من لم يذنب قط لسعة كرمه»(٣)، فجاء التفسير هنا على كلا القسمين: تعدد المفعولات المفهوم من كثرة العباد الذين يتوب عليهم، وكثرة الذنوب التي يعفو عنها، أما زيادة الفعل فراجع لكونه ﷻ بليغ في قبول التوبة إلى الدرجة التي يُنزل فيها صاحبها منـــزلة مَن لم يُذنب.

والكلام في هذا الخلاف وما جاء فيه طويل ومتشعب، وليس هنا مجال دراسته، ولكن أردت الإشارة إليه؛ لأنّ المسألة محل الدراسة تدور حول صفة من صفات الله ﷻ، حيث جاء في دعاء الرسول ﷺ: ((أَنْتَ قَيَّامُ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ))(٤)، وفيه تناول القاضي عياض كلمة (قَيّام) بالدراسة والشرح من ثلاثة جوانب:

الأول: أوجه القراءة المحتملة في هذا الاسم.

الثاني: وزن كل وجه.

الثالث: المعاني التي يدل عليها كل وزن، وتأويلات العلماء.

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن ٥٠٧/٢، الإتقان ٢٨٣/٣.

(٢) الحجرات: ١٢.

(٣) الكشاف ٥٨٤/٥.

(٤) إكمال المعلم ١٣٠/٣، كتاب صلاة المسافرين وقصرها/ باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، حديث رقم (٧٦٩).

فقد ذكر أنّ من أسماء الله تعالى قيَّامًا وقَيُّومًا وقد قُرئ بهما، وجاء كذلك قَائِمٌ وَقَيِّم، ونقل عن الهروي أنه يُقال: قَوَّام، ونقل عن بعض رواة الموطأ من شيوخه أنّ رواية قَيَّام وقَوَّام[١] جمعٌ[٢].

و(القَيُّوم) عليه قراءة الجمهور، وأمّا (القيَّام) فقد قرأ به عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وابن مسعود، وإبراهيم النخعي، وابن أبي عبلة، والأعمش، وأصحاب عبد الله، وزيد بن علي، وجعفر بن محمد، وأبو رجاء[٣]، وَبه جاءت رواية الرسولﷺ للحديث محور الدراسة، وقرأ أبو رزين وَعلقمة (القَيِّم)[٤]، وَعدّ العكبري قراءة (القائِم) وغيرها من الشاذ[٥]، وذهب البغوي إلى أنها لغات بمعنى واحد[٦].

ومن حيث المعنى، فقد نقل القاضي عياض احتماله لمعنيين:

الأول: أن يكون راجعًا إلى صفة البقاء والدوام؛ بناءً على المعنى الذي نقله عن ابن عباس من حيث كون القيُّوم بمعنى الذي لا يزول[٧]، وقد قال بهذا المعنى كل من: أبي عبيدة[٨]، والخطابي[٩]، وابن الجوزي[١٠].

الثاني: أن يكون راجعًا إلى معنى الحفظ والتدبير، إذا كان بمعنى القائم على كل شيء،

---

(١) جاءت رواية الحديث بلفظ (قيّام) في كتاب الموطأ بتحقيق فؤاد عبد الباقي ٢/٢١٥، كتاب القرآن/ باب ما جاء في الدعاء، حديث رقم (٣٤)، والرواية بلفظ (قيوم) في الموطأ، بتحقيق أبي أسامة سليم بن عيد ٢/١٧٠، كتاب القرآن/ باب ما جاء في الدعاء، حديث رقم (٣٤).

(٢) انظر: إكمال المعلم ٣/١٣٠.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٤/٢٦٩، البحر المحيط ٢/ ٢٧٨، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ٣/٣٥٤.

(٤) انظر: معاني القرآن للزجاج ١/٣٧٣، المحتسب ١/١٥١-١٥٢، المحرر الوجيز ١/٣٤٠، ٣٧٩، زاد المسير ١/٣٠٢-٣٠٣، معالم التنزيل ٣/٣١٢، الجامع لأحكام القرآن ٤/٢٦٩.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٠٣.

(٦) انظر: معالم التنزيل ٣/٣١٢.

(٧) انظر: إكمال المعلم ٣/١٣٠.

(٨) انظر: مجاز القرآن ١/٧٨.

(٩) انظر: شأن الدعاء ٨١.

(١٠) انظر: زاد المسير ١/٣٠٢.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾[١]، وقوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾[٢]، وهو المعنى الذي قال به الطبري[٣]، والهروي[٤]، والزمخشري[٥]، ونَقله ابن عطية عن مجاهدٍ والربيعِ والضحاكِ[٦]، والرازيُّ[٧]، وابنُ الأثير[٨]، والقرطبيُّ عن قتادة[٩].

وذكر السمرقندي المعنيين[١٠]، والزجاج في تفسير أسماء الله جعله بمعنى الدائم[١١]، وفسّره في معاني القرآن بالقائم بتدبير خلقه وشؤونهم[١٢]، ونقل أبو بكر الأنباري[١٣]، والبغوي[١٤]، والقرطبي عن الكلبي أنّ معناه الذي لا بديل له[١٥]، ويمكن إجمال جميع معاني كلمة (القَيُّوم) في التأويلات التي ذكرها الماوردي في تفسيره:

١- ما قاله قتادة: القائم بتدبير خلقه.

٢- قول الحسن: القائم على كل نفس بما كسبت حتى يجازيها بعملها، ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾[١٦].

٣- ما قاله سعيد بن جبير: القائم الموجود، فتكون بمعنى الدائم الذي لا يزول، وابن عباس

---

(١) الرعد: ٣٣.

(٢) البقرة: ٢٥٥.

(٣) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٧٦٨/٢، وانظر: التأويلات التي نقلها في ٧٦٩/٢-٧٧٠.

(٤) انظر: الغريبين في القرآن والحديث ١٥٩٥.

(٥) انظر: الكشاف ٤٨٠/١.

(٦) انظر: المحرر الوجيز ٣٤٠/١.

(٧) انظر: التفسير الكبير ٨/٧.

(٨) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١٣٤/٤ (قيم).

(٩) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٦٨/٤.

(١٠) انظر: بحر العلوم ٢٢٢/١.

(١١) انظر: تفسير أسماء الله الحسنى ٥٦.

(١٢) انظر: معاني القرآن للزجاج ٣٧٤/١.

(١٣) انظر: الزاهر ١٨٦/١.

(١٤) انظر: معالم التنـــزيل ٣١٢/٣.

(١٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٦٩/٤.

(١٦) الرعد: ٣٣.

مثله: الذي لا يزول ولا يحول.

٤- العالِم بالأمور[١].

أمّا من حيث الوزن فإنّ كلمة (القَيّام) قد تبدو للوهلة الأولى على وزن (فَعّال)، وَ(القَيّوم) على (فَعُّول) وزني المبالغة المعروفين، ولكن بإعادة النظر فيهما يتضح خلاف ذلك؛ فكلمة (القَيَّام) مشتقة من الفعل (قام)، فأصلها (القَوَّام) من الجذر (قَوَم)، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾[٢]، ثم عُدِلَت إلى (القَيّام) فصُرِفت عن وزن (فَعّال) إلى (فَيْعَال) وكانت في الأصل: (القَيْوَام)، اجتمعت فيها واو قبلها ياء ساكنة، والقاعدة الصرفية في الإبدال تنصّ على أنه «إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة، وسبقَتْ إحداهما بالسكون، وكان سكونها أصليًّا- أُبدِلَت الواو ياءً، وأُدغِمَت الياء في الياء»[٣]؛ «لأن الرجوع إلى الياء أخف من رجوع الياء إلى الواو»[٤]، ثم أُدغِمت الياءان فصارت (القَيَّام)[٥]، وهي مثل قولهم: (الدَّيَّار) من دار يدور وأصلها (دَيْوار) قُلِبت فيها الواو ياءً[٦]، وذكر الفراء أنّ أهل الحجاز هم أكثر القبائل القائلة بالوزن (فَيْعَال) المشتق من الثلاثي، فيقولون للصَّوَّاغ: الصَّيَّاغ، فيصرفون الوزن (فَعّال) إلى الوزن (فَيْعال)[٧]، ثم ردّ ابن تيمية بأنّ ذلك العدل في الصيغة يكون إذا ما أرادوا ثبات المعنى للموصوف، أمّا إذا ما أرادوا الفعل لم يعدلوا عن الوزن، كما جاء في قوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾[٨]، و لم يقل: (قيَّامين)[٩]، «وقد قرأ طائفة من السلف (الحي القيّام)، و لم يقرأ أحد قط: (كونوا قيَّامين بالقسط)؛ لأنّ المقصود

(١) انظر: النكت والعيون ٢٣٢/١-٢٣٤.

(٢) النساء: ٣٤.

(٣) شرح ابن عقيل ٢٢٧/٤-٢٢٨. وانظر: شرح المفصل ٣٢/١٠، الممتع ٣٨١، شرح الشافية ١٣٩/٣-١٤٠.

(٤) مشكل إعراب القرآن للقيسي ١٣٦.

(٥) انظر: الكتاب ٣٦٧/٤، معاني القرآن للزجاج ٣٧٤/١، الزاهر ١٨٦/١، المحتسب ١٥١/١، المنصف ١٧/٢-١٨، إعراب القراءات الشواذ ٢٦٥/١، الجامع لأحكام القرآن ٢٦٩/٤.

(٦) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٠٨، المحتسب ١٥١/١.

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ١٩٠/١، المحتسب ١٥١/١، المنصف ١٨/٢.

(٨) النساء: ١٣٥.

(٩) انظر: تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء ٤٢٨/١.

أمرهم أن يقوموا بالقسط، والأمر طلب فعل يحدثه المأمور بخلاف الخبر عن الموصوف بأنّه صيَّاغ، فإنّه خبر عن صفة ثابتة له، ولهذا جاء في أسماء الله (القيّام)، ولم يجئ (القوّام)...»[١]، وعليه فلا ينبغي القول بأنه على وزن (فَعّال)؛ لأنّ هذا القول يقتضي أن تكون القراءة (قَوَّامًا)؛ ذلك أن عين الكلمة واو من (قَوَم) وعند التضعيف للمبالغة لا بد أن تكون العين المضعفة من جنس العين الأصلية[٢].

- و(القَيُّوم) على الوزن (فَيْعُول)، أصله: (قَيْوُوم)، سُبِقت فيها الواو بياء ساكنة فقُلبت هذه الواو ياءً وأُدغمت بالياء الأصلية فكانت (قَيُّوم)[٣]، ولا يكون وزنها (فَعُّول)؛ لأنّ هذا الوزن يقتضي أن يُقال: (قَوُّوْم) بتضعيف عين الكلمة – الواو- مثل: سبّوح وقدّوس[٤].
- (القيِّم) مثل سَيّد وميّت، على (فَيْعِل)[٥]، فيكون أصله (قَيْوِم) ثم قُلبت الواو ياءً وأُدغِمت بالياء التي قبلها فصارت (قَيِّم)، كما في (سَيِّد) و(مَيِّت) أصلهما: (سَيْوِد) و(مَيْوِت)[٦]، وهذا رأي سيبويه والبصريين[٧]، وَذهب أهل الكوفة والفراء إلى الاعتراض على سيبويه من حيث كون (سَيّد) و(ميّت) على وزن (فَيْعِل) بكسر العين، وقالوا: إنه في الأصل (سَوِيد) و(مَوِيْت) على (فَعْيِل)، وذهب البغداديون إلى أنّ وزنه (فَيعَل) بفتح العين نُقِل إلى (فَيْعِل) مكسور العين[٨]، وما قال به سيبويه هو الرأي الأصح؛ لأنه هو الظاهر من

---

(١) تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء ٤٢٨/١.

(٢) انظر: المحتسب ١٥١/١، إعراب القراءات الشواذ ٢٦٥/١، التبيان في إعراب القرآن ٢٠٣.

(٣) انظر: الكتاب ٣٦٧/٤، معاني القرآن للزجاج ٣٧٤/١، المنصف ١٨/٢، مشكل إعراب القرآن ١٣٦، المحرر الوجيز ٣٤٠/١، ٣٩٧، التفسير الكبير ٨/٧، التبيان في إعراب القرآن ٢٠٣، الجامع لأحكام القرآن ٢٦٩/٤، فتح القدير ٤٦٤/١.

(٤) انظر: انظر: المنصف ١٨/٢، التفسير الكبير ٨/٧، التبيان في إعراب القرآن ٢٠٣، الجامع لأحكام القرآن ٢٦٩/٤.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٠٣.

(٦) انظر: الممتع ٣٢٩، أوضح المسالك ٣٨٩/٤.

(٧) انظر: الكتاب ٣٦٥/٤-٣٦٦.

(٨) انظر: تفصيل الخلاف في: الزاهر ١٨٦/١-١٨٧، المنصف ١٥/٢-١٧، الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٣٩-٦٤٥، الممتع ٣٢١-٣٢٣، ائتلاف النصرة ٨٤.

الوزن، والتمسك بالظاهر أَوْلى وأمكن[١].

وما نقله القاضي عياض عن شيوخه من رواة الموطأ أنّ لفظي (القيّام) وَ(القيّوم) جمع، فليس المقصود به الجمع نقيض المفرد، وإنّما أراد الدلالة على إفادة المبالغة والتكثير من هذين الصياغتين، فقد نص على ذلك علماء، منهم: الخطابي[٢]، والرزاي[٣]، وابن تيمية[٤]، وأبو حيان[٥]، والسمين الحلبي[٦]، وقد عدّ بعض العلماء صيغتي (القيّام) و(القيّم) من المبالغة، «وقد قرأ طائفة: (القيّام)، وَ(القيّم)، وكلها مبالغات في القائم»[٧]، ولكن (القيّم) ورد في وصف القرآن من قوله ﷻ: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝١ قَيِّمًا﴾[٨]، أمّا (القيَّام) و(القيّوم) فهما صفتان لله ﷻ، وذهب بعضهم إلى أنّ كليهما يفيد المدح[٩]، وردّ الزجاجي: «والبصريون يأبون ذلك ولا يجيزونه إلا بالواو»[١٠]؛ حيث إنّ صيغة (قيّوم) أشمل من (قيّام) الذي يقتضي معنيين: القوة والثبات والاستقرار، والعدل والاستقامة[١١]، أمّا مفهوم القيوم فأوسع من ذلك، فالله ﷻ هو القائم بنفسه مطلقًا لا بغيره، وهو مع ذلك يقوم به كل موجود[١٢]، وهو قيّوم السماوات والأرض، والقائم بتدبير جميع ما خلق[١٣]، فهو يتضمن معنى (القيّام) والمعانِيَ الأخرى التي جاء تأويله بها[١] كما ذكرها العلماء في بداية المسألة، ومنه قول أمية

---

(١) انظر: المنصف ١٨/٢، الممتع ٣٢١-٣٢٢، شرح الشافية ١٥٤/٣.

(٢) انظر: شأن الدعاء ٨١.

(٣) انظر: لوامع البينات ٢٢٦.

(٤) انظر: تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء ٤٢١/١.

(٥) انظر: البحر المحيط ٢٨٧/٢.

(٦) انظر: عمدة الحفاظ ٣٥٤/٣.

(٧) تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء ٤٢١/١.

(٨) الكهف: ١-٢.

(٩) انظر: معاني القرآن للفراء ١٩٠/١، اشتقاق أسماء الله الحسنى ١٠٨، فتح الباري ٤٣٣/١٣.

(١٠) اشتقاق أسماء الله الحسنى ١٠٨.

(١١) انظر: تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء ٤٢٢/١-٤٢٤.

(١٢) انظر: تهذيب اللغة ٣٥٩/٩-٣٦٠ (قام)، لسان العرب ٣٧٨٦ (قوم)، تاج العروس ٣١٥/٣٣ (قوم).

(١٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ٣٧٤/١، تهذيب اللغة ٣٥٩/٩ (قوم)، تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء ٤٣٢/١-٤٣٥.

بها[١] كما ذكرها العلماء في بداية المسألة، ومنه قول أمية بن أبي الصلت:

لَمْ تُخلَقِ السّمَاءُ والنُّجومُ وَالشّمْسُ مَعْهَا قَمَرٌ يَعُومُ
قَدَّرَهُ المهَيمِنُ القَيُّومُ وَالحَشْرُ[٢] والجَنَّةُ والجَحِيمُ
إلاَّ لأَمْرٍ شَأنهُ عَظِمُ[٣]

وقد جمع ابن القيّم في نونيته المعاني التي يحملها الوصف (القيّوم):

هَذا ومِنْ أَوْصَافِهِ القَيُّوم والقَيُّوم فِي أَوْصَافِهِ أَمرَان
أَحْدَاهُما القَيُّوم قامَ بِنَفْسِهِ وَالكَوْن قامَ بِهِ هُما الأمْران
فالأَوّل اسْتِغناؤه عَن غَيرِهِ والفَقْرُ مِن كلٍّ إليهِ ثاني
وَالوَصفُ بِالقَيُّوم ذو شَأْنٍ عَظِيم هكَذَا مَوْصُوفه أَيْضًا عَظيم الشَّأنِ[٤]

«ولا خلاف بين أهل اللغة في أنّ القيّوم أعرف عند العرب وأصح بناء، وأثبت علة»[٥].

خلاصة المسألة: أنّ كلمة (قَيّوم) من صفات الله ﷻ المشهورة، وعليها قراءة الجماعة، كما أنها قد جاءت بروايات أخرى، منها (القَيّام) التي رُوِي بها النبي ﷺ في دعائه، وقرأ بها أئمة آخرون، ويُقرأ كذلك (القَيّم)، وتكون (قَيّوم) على وزن (فَيْعُول) لاعتلالها ولا تكون على (فَعُّول)، و(قَيّام) على (فَيْعَال) ولا يمكن أن يُقال: إنّها على (فَعّال) لذات السبب، وكلمة (قَيّم) في وزنها كانت محل خلاف بين البصرة والكوفة والبغداديين، والرأي الراجح هو ما ذهب إليه البصريون من أنها على وزن (فَيْعِل) مكسور العين، وينبغي الإشارة إلى أنّ تعدد الروايات والقراءات في الكلمة ناتج عن تعدد لغات قبائل العرب، وكلها فصيحة نزل

(١) انظر: لوامع البينات ٢٢٦-٢٢٨، البحر المحيط ٢٨٧/٢، عمدة الحفاظ ٣٥٤/٣، فتح القدير ٤٦٤/١.

(٢) في شرح الديوان بلفظ (والحش)، انظر: شرح ديوان أمية بن أبي الصلت ٧٣ بتحقيق سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب.

(٣) البيت من الرجز في ديوانه ١٢٩-١٣٠، وفي جامع البيان ٧٦٨/٢-٧٦٩، البحر المحيط ٢٨٧/٢.

(٤) الأبيات من الكامل، وهي في الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية ١٥١، توضيح المقاصد وتصحيح القواعد ٢٣٦/٢.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٢٦٩/٤، فتح القدير ٤٦٤/١.

بها القرآن الكريم الذي نزل بلسان العرب كلهم، وتبقى الصيغة الأصح والأكثر ملاءمة لإفادة معنى المبالغة هي (القَيُّوم).

ثالثًا: اسم التفضيل:

هو وصف مُشتَقّ من فِعل على (أَفْعَل) لموصوف بزيادة فيه على غيره[١]، ولبنائه وضع النحويون شروطًا هي:

١- أن يُبنى من فعلٍ ثلاثيٍّ مجرد: يقول ابن السراج: «واعلم أنّ الأفْعال التي لا يجوز أن تُستعمل في التعجب[٢] على ضربين:

الضرب الأول: الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب.

الضرب الآخر: ما زاد من الفعل على ثلاثة أحرف، وسواء كانت الزيادة على الثلاثة أصْلاً أو غيرَ أَصْلٍ»[٣].

فلا يُصاغ من نحو: أجاب، وَانطلق، وَدحرج، وَاسْتخرَج، ونحو ذلك، وَعلى هذا مذهب جمهور النحويين كالزجاجي[٤]، وأبي علي الفارسي[٥]، والزمخشري[٦]، وابن يعيش[٧]، وابن الحاجب[٨]، وابن مالك[٩]، وغيرهم[١٠].

٢- ألا يكون الوصف منه على أَفْعل فَعْلاء: وهذا يشمل ما دلّ على عَيب أو لون، مثل:

---

(١) انظر: شرح الكافية ٤٤٧/٣، الكناش ٢٠٢، ارتشاف الضرب ٢٣١٩، شرح التصريح ٩٢/٢، حاشية الصبان ٦٢/٣.

(٢) شروط صياغة اسم التفضيل هي ذاتها شروط بناء فعلي التعجب، فما يُقال في التعجب يُقال في التفضيل. انظر: الأصول في النحو ١٠٤/١، شرح المقدمة الجزولية ٨٩٤/٢، شرح التسهيل ٥٠/٣، الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية ٣٨٨.

(٣) الأصول في النحو ١٠٢/١.

(٤) انظر: الجمل في النحو ١٠١-١٠٢.

(٥) انظر: الإيضاح ٩٣.

(٦) انظر: المفصل في علم العربية ٢٣٢.

(٧) انظر: شرح المفصل ٩١/٦-٩٢.

(٨) انظر: شرح الكافية ٤٤٧/٣.

(٩) انظر: شرح التسهيل ٥٠/٣.

(١٠) انظر: المساعد ١٦٠/٢، شرح الأشموني ٣٣٦/٢، شرح الحدود للفاكهي ١٩٠.

عوَر، وَعَمًى، وأبيض، وَأَسود، قال بذلك كل من: الخليل[١]، وَسيبويه[٢]، وابن السراج[٣]، والزجاجي[٤]، وغيرهم[٥]، وذهب الكسائي، وهشام، وبعض الكوفيين موافقًا لهم الأخفش إلى إجازة بناء (أَفْعَل) التفضيل مما كان وصفًا على (أفعل) ومؤنثه (فَعلاء) دالاً على عيب، فأجازوا فلان أَعْوَر من فلان، وأَحْوَل منه، كما أجاز الكسائي وهشام بناء أَفْعَل التفضيل مما دلّ على لون، كقول: فلان أحمر من فلان، وأبيض منه[٦]، كذلك ذهب الكوفيون إلى جواز التعجب وبناء أفعل التفضيل من السواد والبياض؛ من حيث كونهما أصلَي الألوان، وجعلوه مقيسًا فيهما[٧].

٣- أن يكون تامًا: فلا يُبْنى من (كانَ)، و(صَارَ)، و(ظَلَّ)[٨]، وذكر ابن السراج أنّ قومًا من النحويين يجيزون: «ما أصبح أَبردها، وما أمسى أَدفأها»، واعترض عليه و لم يجوّزه[٩]، وأن قومًا يجيزون: «ما أكون زيدًا قائمًا»، ونسب ابن عقيل إجازته إلى الفراء وابن الأنباري[١٠]، واختار الرضي رأيهم فأجاز: «هو أكون منك منطلقًا، وأصير منك غنيًّا»[١١]، ورأى الأشموني أنّ التعجب داخل على (أبرد، وأدفأ) و(أصبح وأمسى) زائدتين[١٢].

٤- أن يكون مثبتًا: فلا يكون التفاضل فيما كان منفيًّا؛ سواء أكان ملازمًا للنفي مثل: ما

---

(١) انظر: الكتاب ٤/٩٨.

(٢) انظر: الكتاب ٤/٩٧.

(٣) انظر: الأصول في النحو ١/١٠٢-١٠٣.

(٤) انظر: الجمل في النحو ١٠١-١٠٢.

(٥) انظر: أسرار العربية ١٢١-١٢٢، أوضح المسالك ٣/٢٦٩، شفاء العليل ٦٠٥-٦٠٦.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٨٢، المساعد ٢/١٦٢.

(٧) انظر: الخلاف في: المسائل العضديات ١٣٥-١٣٦، الإنصاف ١٢٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٨، شرح الكافية ٣/٤٥٠، الكناش ٢٠٣، ائتلاف النصرة ١٢٠.

(٨) انظر: الأصول في النحو ١٠٨، شرح الكافية الشافية ١١٢٢، المساعد ٢/١٦٠، شرح الأشموني ٢/ ٣٦٦.

(٩) انظر: الأصول في النحو ١/١٠٦.

(١٠) انظر: المساعد ٢/١٦٠.

(١١) انظر: شرح الكافية ٣/٤٤٨.

(١٢) انظر: شرح الأشموني ٢/ ٣٦٦.

عاج بالدواء أي: ما انتفع، أم غير ملازم كقولهم: ما قام، ونحو ذلك[١].

٥- أن يكون متصرفًا: فلا يُبنى من فعلٍ جامد كَنِعْمَ، وبِئْسَ[٢].

٦- أن يكون معناه قابلاً للتفاضل: فلا يُشتَق إلا مما كان قابلاً للزيادة والنقص، لذا لا يكون في نحو: مات وفَني؛ إذ لا تفاوت فيهما، فلا يُقال: فلان أموَت منه؛ لأنّ الموت لا تفاوت فيه، وعليه فإنّ ما كان وسطًا بين شيئين فيه كذلك لا تفاضل فيه[٣].

٧- أن يكون مبنيًا للمعلوم: يقول الزمخشري: «والقياس أن يفضل على الفاعل دون المفعول، وقد شذّ قولهم: أشغل من ذات النحيين، وأزهى من ديك، وهو أعذر منه وألوَم...»[٤]، وعلى هذا رأي جمهور النحويين، كالجرجاني[٥]، وابن يعيش[٦]، والرضي[٧]، وأبي حيان[٨]، وابن هشام[٩]، وابن عقيل[١٠]، وأجاز خطاب الماردي[١١]، وابن مالك[١٢] صياغة أفْعَل التفضيل مما كان ملازم البناء للمجهول، نحو: ما أعناه بحاجتك، وأزهاه علينا، واشترط ابن مالك عدم اللبس مع ما كان مبنيًّا للمعلوم، وجعله مطردًا غير مقتصر على السماع.

٨- ألا يُستغنى عنه بمصوغ من مرادفه: مثل الأفعال: سكَر، وَقَعد وَجلَس، فإنّ العرب استغنت بقولهم: فلان أشدّ سُكْرًا، وأكثر قعودًا وَجلوسًا، عن قول: فلان أسْكر من

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١١٢٢، شرح عمدة الحافظ ٧٤٤، المساعد ١٦١/٢، شرح الأشموني ٣٦٦.

(٢) انظر: شرح عمدة الحافظ ٧٤٤، النكت الحسان ١٣٩، أوضح المسالك ٢٦٧/٣.

(٣) انظر: الكافية الشافية ١١٢٢، البحر المحيط ٢٤٩/٢، أوضح المسالك ٢٦٧/٣.

(٤) المفصل في علم العربية ٢٣٣.

(٥) انظر: المقتصد ٣٨٣/١.

(٦) انظر: شرح المفصل ٩٤/٦.

(٧) انظر: شرح الكافية ٤٥١/٣-٤٥٢.

(٨) انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٨١.

(٩) انظر: أوضح المسالك ٢٦٧/٣.

(١٠) انظر: المساعد ١٦٢/٢.

(١١) انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٨٤، المساعد ١٦٣/٢.

(١٢) انظر: شرح التسهيل ٤٥/٣، شرح عمدة الحافظ ٧٤٤- ٧٤٥.

فلان، وأقعد منه وأجلس[١].

فإذا اختل شرط من هذه الشروط فإنه يتم التوصل إلى التفضيل من خلال الإتيان بفعل مساعد مستوفي الشروط يفيد معنى التفضيل، مثل: (أشدّ) وما جرى مجراه، وينصب المصدر بعده على أنه تمييز[٢].

ويكون أَفْعَل التفضيل على إحدى حالات ثلاث:

- مجرّد من (أل) والإضافة.
- معرَّف بـــ(أل).
- مضاف[٣].

وقد جاء الحديث عن أَفْعَل التفضيل في سياق شرح القاضي عياض للأحاديث، فكان أبرز ما تناوله فيه من خلال مسألتين سأعرض لهما فيما يلي:

(١) انظر: شرح اللمع ٤١٤، شرح التسهيل ٤٨/٣، ارتشاف الضرب ٢٠٨٤، المساعد ١٦٤/٢، شـــرح الأشمـــوني ٣٦٧/٢.

(٢) انظر: الجمل في النحو ١٠١، المفصل في علم العربية ٢٣٢، الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية ٣٨٩، المساعد ١٦٦/٢، شرح الكودي ١٨٨.

(٣) انظر: شرح المكودي ١٨٨، الكناش ٢٠٥، ارتشاف الضرب ٢٣٢٠-٣٢٣٠ الفضة المضية في شرح الـــشذرة الذهبية ٣٨٩، شرح الأشموني ٣٨٦/٢، شرح التصريح ٩٥/٢.

المسألة الرابعة والثلاثون: التفضيل بكلمتي (خير) و(شر):

إنّ من المعروف أنّ التفضيل يكون باستخدام كلمة (أفضل) أو ما جاء على وزنها مما استوفى الشروط السابقَ ذكرها من الأفعال، غير أنّ للعرب استثناء في تفضيلها من كلمتي (خير) وَ(شر)، فقد جاء في الحديث الشريف: ((إِنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ القِيَامَةِ...)) [(١)]، التفضيل بكلمة (أَشرّ) على وزن (أَفْعَل)؛ لإفادة معنى الزيادة في الذم، وكان لعلماء الصرف في ذلك آراء متباينة على النحو التالي:

الفريق الأول: رفض التفضيل على صيغتي (أخْيَر وأَشَرّ)، فلا يُقال: فلان أَخْير منه، أو أَشَرّ منه، وإنما يكون التفضيل بقولك: فلانٌ خَيْرٌ منه، وَشَرٌّ منه، على الرغم من كون التفضيل أصلاً على صيغة (أَفْعَل)، إلا أنهم عَدّوا التفضيل بـــ(أَخْيَر) و(أَشَرّ) من الأصل المرفوض، قال بذلك كل من: ابن السكيت[(٢)]، وابن قتيبة[(٣)]، وابن جني[(٤)]، والجوهري[(٥)]، والزمخشري[(٦)]، والقرطبي[(٧)]، والعكبري[(٨)]، والسمين الحلبي[(٩)]، والفيروزآبادي[(١٠)]، والسيوطي[(١١)]، والزبيدي[(١٢)]، وما جاء على هذا البناء -بحسب رأيهم- فهو لغة رديئة[(١٣)]، ونسب الفيومي لغة استعمالها على الأصل إلى بني عامر[(١٤)]، وجعلوا منه قراءة: ﴿سَيَعْلَمُونَ

---

(١) إكمال المعلم ٦١٤/٤، كتاب النكاح/ باب تحريم إفشاء سر المرأة، حديث رقم (١٤٣٧).

(٢) انظر: إصلاح المنطق ٣٠٧.

(٣) انظر: أدب الكاتب ٣٧٢.

(٤) انظر: المحتسب ٢٩٩/٢.

(٥) انظر: الصحاح ٦٥٢/٢ (خير)، ٦٩٥/٢ (شرر).

(٦) انظر: الكشاف ٦٦٠/٥.

(٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٩٤/٢٠.

(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١١٩٥.

(٩) انظر: الدر المصون ١٤٠/١٠.

(١٠) انظر: بصائر ذوي التميز ٥٧٤/٢.

(١١) انظر: المزهر ٢٢٤/١.

(١٢) انظر: تاج العروس ٢٤٢/١١-٢٤٣ (خير)، ١٥٤/١٢ (شرر).

(١٣) انظر: االصحاح ٦٩٥/٢، التبيان في إعراب القرآن ١١٩٥، المزهر ٢٤٤/١.

(١٤) انظر: المصباح المنير ٤٢٠ (شرر)، تاج العروس ١٥٤/١٢ (شرر).

غَدَا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشَرُّ﴾[١]، حيث قرأ بها قتادة، وأبو جعفر، وأبو قلابة، وصنفت من القراءات الشاذة[٢].

الفريق الثاني: يرى أنّ الأصل أن يُقال: (أَخْيَر منك، وَأَشَرّ منك)، لكنّ المشهور التفضيل بهما بلا همز، وعللوا حذف الهمزة بكثرة الاستعمال، وأنّ ما جاء منهما مفضّلاً بالهمزة فذاك لغة -وإن كانت قليلة-، وصفها العيني بالفصيحة[٣]، وكان هذا رأي كلٍّ من: ابن خالويه[٤]، وأبي علي الفارسي[٥]، وابن سيده[٦]، وأبي البركات الأنباري[٧]، وابن مالك[٨]، وأبي حيان[٩]، والأشموني[١٠]، والآلوسي[١١]، وجعلوا قراءة: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدَا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشَرُّ﴾[١٢] على الأصل، فالأصل: أخير وأَشرر، حُذفت منهما الهمزة تخففًا لكثرة الاستعمال، ثم أُدغِمت راء (أشرر) بالثانية منعًا لاجتماع متماثلين[١٣]، وذهب أبو علي الفارسي[١٤]، وأبو حيّان[١٥] إلى أنّ (أخير) و(أشر) هي أفعل التفضيل وفقًا للقياس، وحُذِفت

---

(١) القمر: ٢٦.

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٤٨، المحتسب ٢٩٩/٢، الكشاف ٦٦٠/٥، الجامع لأحكام القرآن ٩٣/٢٠، التبيان في إعراب القرآن ١١٩٥.

(٣) انظر: عمدة القاري ١٢٢.

(٤) انظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ٢٣٤.

(٥) انظر: المسائل العضديات ٢١١-٢١٢.

(٦) انظر: المحكم والمحيط الأعظم ١٥٥/٥ (خير)، ٤٢٣/٧ (شرر).

(٧) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٩٣.

(٨) انظر: الفوائد المحوية ٦٥، شرح الكافية الشافية ١١٢٨، وفي شرح التسهيل ٥٣/٣ وشرح عمدة الحافظ ٧٧٠: قال: «ورفض أخير وأشر إلا فيما ندر».

(٩) انظر: ارتشاف الضرب ٢٣٢٠.

(١٠) انظر: شرح الأشموني ٣/ ٣٨٣.

(١١) انظر: روح المعاني ٨٩/٢٧.

(١٢) القمر: ٢٦.

(١٣) انظر: الإنصاف ٣٩٣.

(١٤) انظر: المسائل العضديات ٢١١-٢١٢.

(١٥) انظر: البحر المحيط ٣٦٣/١.

و(أشر) هي أفعل التفضيل وفقًا للقياس، وحُذِفت همزتهما شذوذًا في الكلام، كما علل بعضهم لحذف الهمزة بعلة ثانية وهي التصريف؛ فما كان على (أَفْعَل) ممنوع من الصرف لوزن الفعل، ولما حُذفت الهمزة من هاتين الصيغتين صُرفتا فاختلفتا عما جاء في التفضيل من النظائر[١]، وفريق جعل علة الحذف أنهما لم يشتقا من فعل[٢].

ويرى أبو مسحل أنّ قول العرب: أَشِر وأَشُر كثير[٣]، في حين رفض أبو القاسم المؤدب أن يُقال: أخيَر وأَشرّ إلا في الضرورة[٤]، وحصر الشافعي[٥] ما جاء على صيغة (أَخْيَر) من كلام العرب في بيت واحد لرؤبة:

يَا قَاسِمَ الخَيْــرَاتِ وابْــن الأَخْيَــرِ[٦]

وليس ذلك بصحيح؛ فقد جاء لاستعمال التفضيل بصيغة (أخير) أمثلة عدة، أذكر طرفًا منها:

أ- منها ما جاء من روايات للحديث الشريف:

- حديث أبي موسى: ((... واللهِ لاَ أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى خَيْرًا مِنْهَا إِلاَّ أَتَيْتُ الذي هو أَخْيَرُ وتَحلَّلْتُهَا))، وفي لفظ: (إِلاّ كَفَّرْتُ عَنْ يَمِيني وأَتَيْتُ الّذي هو أَخْيَر)، وفي لفظ: (إِلاَّ أَتَيْتُ الّذي هو خَيْر وكَفَّرْتُ عَن يَمِيني)، كذا حكى ابن القيّم رواية الحديث بالوجهين: (خَيْر) و(أَخْيَر)، ثم قال: «وكل هذه الألفاظ في الصحيحين»[٧].

---

(١) انظر: دقائق التصريف ٢٤٦، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ٢٤٠، الإنصاف ٣٩٣.

(٢) انظر: اللآلئ المنثورة ١٦٦/١، شرح التصريح ٩٢/٢، حاشية الصبان ٦٢/٣، الدرر اللوامع ٥٣٨/٢.

(٣) انظر: النوادر لأبي مسحل ١٢٦.

(٤) انظر: دقائق التصريف ٢٤٦.

(٥) انظر: اللآلئ المنثورة ١٦٧/١.

(٦) البيت من الرجز في ديوان رؤبة ٦٢، اللآلئ المنثورة ١٦٧/١.

(٧) زاد المعاد ٤٩٥/٣، فصل في استحباب حنث الحالف في يمينه إذا رأى غيرها خيرًا منها، والحديث بلفظ: (خير) في: صحيح مسلم ١٢٦٩/٣، كتاب الأيمان/ باب ندب من حلف يمينًا فرأى غيرها خيرًا منها أن يأتي الذي هو خير ويكفّر عن يمينه، حديث رقم (١٦٤٩)، فتح الباري ٥٣٩/١١، كتاب الأيمان والنذور/ باب لا تحلفوا بآبائكم، حديث رقم (٦٦٤٩).

- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنّ النبيّ ﷺ ذكَر قَومًا يكُونُون في أُمَّتِه يَخْرجُونَ فِي فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ سِيمَاهُم التَّحَالُق، قال: ((هُم شَرُّ الخَلْقِ (أو مِنْ أَشَرِّ الخَلْقِ)...))[١].
- حديث: ((ذُكِر الأَشَرُّ الثَّلاثَةُ عِندَ عِكْرِمَة فقال: قال ابن عباس: أَتَى رَسُول اللهِ ﷺ وقد حَمَل قُثم بَيْن يَديه والفضل خلفه – أو قُثم خلفه والفضل بين يديه- فأيهم أَشرُّ أَو أَيّهم أَخْيَر؟))[٢]، (الأَشَرّ) رواية الحموي، ورواية المستملي بلفظ (شَرُّ الثلاثة)، ورواية الكشميهني (أَشَرّ)[٣]، وجاء في عمدة القاري: «فأيهم شَرّ، أَو أيّهم خير؟»[٤].

ب- ما جاء من أقوال العرب:

- أنّ امرأة من العرب قالت: (صُغْرَاها أَشَرُّهَا)، ذكره الحافظ بن حجر في فتح الباري وعقب عليه بقوله: «المراد بلفظ الأَشرّ: الشرّ؛ لأن أفعل التفضيل لا يُستعمل على هذه الصورة إلا نادرًا»[٥]، وفي مجمع الأمثال: «صُغْرَاهُنَّ شُرَّاهُنَّ»، ويُرْوَى: (صُغْرَاهَا شُرَّاهَا)[٦].
- قول الشاعر:

بِلالُ خَيْر النَّاسِ وابن الأَخْيَــرِ[٧]

أمّا استعمالهما مجردتين من الهمزة فمنه قوله تعالى: ﴿أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ يَوۡمَئِذٍ خَيۡرٞ مُّسۡتَقَرّٗا

---

(١) الحديث في صحيح مسلم ٧٤٥/٢، كتاب الزكاة/ باب ذكر الخوارج وصفاتهم، حديث رقم (١٠٦٤).

(٢) الحديث في: فتح الباري ٤١١/١٠، كتاب اللباس/ باب حمل صاحب الدابة غيره بين يديه، حديث رقم (٥٩٦٦)، عمدة القاري ١٢١/٢٢، كتاب اللباس/ باب حمل صاحب الدابة غيره بين يديه، حديث رقم (٥٩٦٦).

(٣) انظر: فتح الباري ٤١١/١٠، عمدة القاري ١٢٢/٢٢.

(٤) انظر: عمدة القاري ١٢١/٢٢.

(٥) انظر: فتح الباري ٤١١/١٠.

(٦) انظر: مجمع الأمثال ٣٨٩/١.

(٧) البيت من الرجز منسوب لرؤبة في: المحتسب ٢٩٩/٢، الجامع لأحكام القرآن ٩٤/٢٠، الدر المصون ١٤٠/١٠، وليس في ديوان رؤبة، وبلا نسبة في: شرح الأشموني ٣٨٣/٣، شرح التصريح ٩٢/٢، الدرر اللوامع ٥٣٧/٢.

وَأَحْسَنُ مَقِيلَا﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا ۖ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ﴾[٢]، وَمنه قول الخنساء:

جَلِيدٍ كانَ خَيْـرَ بَنِـي سُـلَيْمٍ كَـرِيمِهِم المُسَوَّدِ والمُسُودِ[٣]

وقول عروة بن الورد:

دَعِـيني للغِنَـى أَسْـعَى فَـإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ شَـرُّهم الفَقِـيرُ[٤]

وقد وردا في كلام العرب دون همزة و لم يُقصد بهما التفضيل؛ كقول حسّان بن ثابت:

أَتَهْجُوْهُ، وَلَسْتَ لَهُ بِكُفْءٍ فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الفِدَاءُ[٥]

وذهب البعض إلى اعتبار (حَبّ) بالتفضيل بحكم (خَيْر) و(شَر)، وجعلوا منها قول الأحوص:

وَزَادَنِي كَلَفًا فِي الحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ وحَبُّ شَيءٍ إلى الإِنْسَانِ مَا مُنِعَا[٦]

قال بذلك الأشموني[٧]، في حين عدّه ابن مالك شاذًّا[٨]، واعتبره الأزهري ضرورة[٩]، ورأى الشنقيطي أنّ حذف الهمزة نادر في غير (خَير وشر)[١٠].

وهذه الأمثلة وغيرها دليل على أنّ من العرب مَن استخدموا التفضيل بكلمتي (أَخْيَر وأَشر) على الأصل، في حين رفض جمهور من العلماء – كما تقدم- التفضيل بهما في حال اقترانهما بالهمزة، ووصفوا ذلك باللغة الشاذة أو النادرة، ولكن المتتبع لروايات الحديث يجد عددًا غير قليل من الأحاديث التي جاءت بالروايتين (خَيْر وأخيَر)، و(شَر وأَشرّ)؛ الأمر الذي

---

(١) الفرقان: ٢٤.

(٢) يوسف: ٧٧.

(٣) البيت من الوافر في ديوان الخنساء ٣٧.

(٤) البيت من الوافر في ديواني عروة بن الورد والسّموءل ٤٥.

(٥) البيت من الوافر في ديوانه ٧٦، شرح الأشموني ٣٨٨/٣، خزانة الأدب ٢٣٢/٩.

(٦) البيت من البسيط في ديوانه ١٩٥، شرح التسهيل ٥٣/٣، شرح الأشموني ٣٨٣، شرح التصريح ٩٢/٢.

(٧) انظر: شرح الأشموني ٣٨٣.

(٨) انظر: شرح التسهيل ٥٣/٣.

(٩) انظر: شرح التصريح ٩٣/٢.

(١٠) انظر: الدرر اللوامع ٥٣٨/٢.

يحول دون وصف هذه اللغة بالشذوذ، ولكن يمكن القول بأنّ سبب التفضيل بهما مجردين عن الهمزة هو كثرة استعمالهما كذلك، ولا سيّما أن العرب اعتادت على الميل إلى الاختصار فيما جرى على ألسنتهم وكثر استعماله، والاحتجاج بكثرة الاستعمال اللغوي يعد علة قوية تقدّم أحيانًا على القياس في بعض الظواهر اللغوية، يقول ابن جني: «وإن شذَّ الشيء في الاستعمال وقويَ في القياس، كان استعمال ما كثر استعماله أَوْلَى وإن لم ينتهِ قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله»[(١)]، ويقول السيوطي: «واعلم أنّ الشيء إذا اطّرد في الاستعمال، وشذّ عن القياس فلا بدّ من اتباع السمع الوارد فيه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره»[(٢)]، فضلاً لعدم اشتقاقهما من فعل، وهو الشرط الأول لصياغة اسم التفضيل، فكان ينبغي الاستعانة بفعل مساعد مكتمل الشروط في حال التفضيل بدلاً من حذف الهمزة، ولكنَّ كثرة الاستعمال غلبت على كل قياس.

(١) الخصائص ١/١٢٤.

(٢) انظر: المزهر ١/٢٢٩.

المسألة الخامسة والثلاثون: ما جاء في كلمة (مِئِنَّة):

جاء عن الرسول ﷺ: ((إِنَّ طُولَ صَلاَةِ الرَّجُلِ، وقِصَرَ خُطْبَتِهِ مَئِنَّةٌ مِنْ فِقْهِهِ...))[١]، ذكر القاضي عياض في كلمة (مَئِنَّة) أنّها تُروى مقصورة مشدّدة النون من طريق شيخه أبي بكر[٢]، وأنّ روايتها ممدودة منتهية بالهاء (مَاينَة) غلط، وكذا كل رواية مخالفة لرواية (مَئِنَّة) غلط[٣].

فالمسألة تدور حول دراسة كلمة (مَئِنَّة) من وجهين:

- الأول: معنى هذه الكلمة.
- الثاني: اشتقاق هذه الكلمة، وهل الميم فيها أصلية أو مزيدة؟

فمن حيث معنى (مَئِنّة) نقل المازري عن الأصمعي أنها بمعنى علامة ومخلقة ومجدرة[٤]، قال أبو عبيد: «يعني أنّ هذا ممّا يُعرف به فقه الرّجل، ويُستدلّ به عليه، وكذلك كل شيء دلّك على شيء فهو مئنّة له»[٥]، وأنشد للمرّار:

فَتَهامَسُوا سِرًّا فَقَالوا: عَرِّسُوا ... مِنْ غَيرِ تَمئِنَةٍ لِغَيرِ معَرّس[٦]

---

(١) إكمال المعلم ٢٧٣/٣، كتاب الجمعة/ باب تخفيف الصلاة والخطبة، حديث رقم (٨٦٩).

(٢) الإمام أبو بكر محمد بن الوليد بن محمد بن خلف بن سليمان بن أيوب الفهري المعروف بالطرطوشي، ومنها أصله، ويُعرف بها بابن أبي رُندَقَة، تفقّه بالأندلس على القاضي أبي الوليد الباجي وسمع منه، وسمع بالبصرة من أبي علي التُّسْتري، وببغداد من أبي محمد التميمي الحنبلي وغيره، ألّف تواليفَ حسانًا منها: تعليقة في مسائل الخلاف وفي أصول الفقه، وكتابه المسمَّى بالسعود في الردّ على اليهود، ونظْم السلوك في وعظ الملوك، وغيرها، توفي في الإسكندرية في شعبان سنة عشرين وخمسمائة. انظر: ترجمته في: الغنية ٦٢-٦٤، وفيات الأعيان ٢٦٢/٤-٢٦٥، الوافي بالوفيات ١١٥/٥-١١٦.

(٣) انظر: إكمال المعلم ٢٧٣/٣، ونسب رواية (ماينة) أو (مائنة) إلى القاضي الصدفي، وابن أبي جعفر، وفي مشارق الأنوار ٤٥/١: «وبعضهم يقوله بهاء الكناية كأنه يجعل (ما) بمعنى الذي و(إِنَّه) للتأكيد، وكلهم خطأ ووهم، والحرف معلوم محفوظ على الصواب كما قدمناه».

(٤) انظر: المعلم بفوائد مسلم ٤٧٦/١.

(٥) غريب الحديث للهروي ٧٣/٥.

(٦) البيت من الكامل في: تهذيب اللغة ٥٠٨/١٥ (مأن)، ٥٦٣/١٥ (أن)، الصحاح ٢١٩٩/٦ (مأن)، لسان العرب ١٥٥ (أنن)، تاج العروس ١٤١/٣٦ (مأن)، وبلا نسبة في: لسان العرب ٤٦٩٩ (همس)، تاج العروس ٤٣/١٧ (همس).

وذهب القاضي عياض إلى أنّ هذا التفسير يحمل معنيين:

- الدلالة على فقه الرجل من خلال تفسير الكلمة بعلامة.
- كون الرجل جديرًا وحقيقًا بأن يتصف بالفقه، فهو مشتق من مخلقة ومجدرة[١]، ومن ذلك قول الشاعر:

وَمَنْزِلٍ مِن هَوَى جُمْلٍ نَزَلْتُ بِـهِ مَئِنَّة مِـن مَرَاصِـيدِ المِئَنَّـاتِ[٢]

وذهب الأزهري إلى أنّ ما نقله أبو عبيد عن الأصمعي وأبي زيد[٣] من معنى للكلمة صحيح، غير أنّ احتجاجه ببيت المرّار غلط وسهو؛ فـ(التمئنة) غير (المِئنّة)، والفرق بينهما يرجع إلى أنّ الميم في كلمة (تمئنة) أصلية، في حين أنها غير أصلية في (مئنّة) على وزن مَفعَلة[٤].

وكذلك الخطابي غلّطه في ذلك، وأخذ على ابن قتيبة عدم اعتراضه على أبي عبيد في هذا الموضع، وَوصفه بالغلط الفاحش حينما أنزل (مئنّة) منـزلة (التمئنة)، والفرق يعود إلى كون التمئنة من المأْن معتل الوسط بمعنى التهيئة، كقول العرب: ما مَأْنت مَأنه، ولا شَأْنت شَأْنه؛ أي ما علمت علمه ولا تهيّأت له، أما (مَئِنَّة) فمَفعِلَة من (الأنّ) على وزن (العنّ) من باب المضعف؛ لذلك فلا وجه تقارب بينهما[٥].

أما من حيث اشتقاقها؛ فالواضح أنّ الخلاف المثار حولها يكمن في الميم، هل هي أصلية في كلمة (مِئنّة) أو زائدة؟.

---

(١) انظر: مشارق الأنوار ٤٥/١.

(٢) البيت من البسيط بلا نسبة في: تهذيب اللغة ٥٦٣/١٥ (أن)، الصحاح ٢١٩٩/٦ (مأن)، لسان العرب ١٥٥ (أنن)، تاج العروس ١٩٧/٣٤ (أنن).

(٣) ذهب بعضهم إلى القول بأنّ أبا زيد قال فيها: (مئتّة) بالتاء، مَفْعَلة من أَتَّه يَؤُتُّهُ أَتًّا إذا غلبه بالحجة. انظر: الصحاح ٢١٩٩/٦ (مأن)، القاموس المحيط ١٥٠٥ (مأن)، وفي مختار الصحاح ٢٥٩ (مأن): مئتة بمعنى مخلقة ومجدرة ومحراة عن أبي زيد.

(٤) انظر: تهذيب اللغة ٥٦٣/١٥ (أن).

(٥) انظر: غريب الحديث للخطابي ٢٦٠/٢.

- رأيُ الأكثرين زيادة الميم، منهم: الأزهري[١]، والخطابي[٢]، والهروي[٣]، والزمخشري[٤]، وابن الأثير[٥]، والزبيدي[٦].
- وذهب أبو عبيد الى أنّها من أصل الكلمة، وهو رأي القاضي عياض الذي أخذه عن شيخه أبي الحسين[٧] نقلاً عن أبيه أبي مروان بن سراج، إذ يرى أنّ الميم أصلية ووزنها (فِعلَّة) من مَأَنْت إذا شعرت، أي أنها مشعرة بذلك[٨]، ومنه:

إنَّ اكْتِحَـــالاً بِـــالنَّقِيِّ الأَمْلَـــجِ
وَنَظَرًا فِـــي الحَاجِـــبِ المُـــزَجَّجِ
مَئِنَّةٌ مِـــنَ الفِعَـــالِ الأَعْـــوَجِ[٩]

ونُقل عن اللحياني أنّها مما يتعاقب فيه الحرفان (الهمزة) و(الظاء)، فتكون (مَئِنّة) و(مَظِنّة) بمعنى مجدرة ومخلقة[١٠]، وقد حكاه الزمخشري في معجمه ومثل به، يقول: «فلان للخير مَئِنّة وللفضل مَظِنَّة»[١١].

وعند الجوهري هي (مئينَة) على وزن فَعِيلة[١٢]، وَيرى ابن فارس أنها لو كانت (مَئِنَّة)

---

(١) انظر: تهذيب اللغة ٥٦٣/١٥ (أن).

(٢) انظر: غريب الحديث للخطابي ٢٥٩/٢.

(٣) انظر: الغريبين في القرآن والحديث ١١٧.

(٤) انظر: الفائق في غريب الحديث ٦٣/١ (أنن).

(٥) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٩٠/٤ (مأن).

(٦) انظر: تاج العروس ١٤١/٣٦ (مأن).

(٧) هو: سراج بن عبد الملك بن سراج الأموي الوزير اللغوي الأندلسيّ الحافظ أبو الحسين، أكثر أخذه عن أبيه الحافظ أبي مروان، له سماع عن الفقيه أبي عبد الله بن عتّاب، درس كتاب سيبويه، توفي سنة سبع وخمسمائة للهجرة. انظر: الغنية ٢٠١-٢٠٥، إنباه الرواة ٦٦/٢، الوافي ٨١/١٥.

(٨) انظر: إكمال المعلم ٢٧٣/٣، مشارق الأنوار ٤٥/١.

(٩) من الرجز بلا نسبة في: تهذيب اللغة ٥٦٤/١٥ (إن)، الصحاح ٢١٩٩/٦ (مأن)، لسان العرب ١٥٥ (أنن).

(١٠) انظر: غريب الحديث للخطابي ٢٦٠/٢، مشارق الأنوار ٤٥/١، تاج العروس ١٩٧/٣٤ (أنن).

(١١) أساس البلاغة ٣٧/١ (أنن).

(١٢) انظر: الصحاح ٢١٩٩/٦ (مأن).

على مَفْعِلَة فإنّ أصل الكلام كائن من (إنّ) التي تفيد التحقيق والتوكيد، وعليه فإنّ معنى الحديث: إنَّ الذي يقصر الخطبة ويُطيل الصلاة فقيه[١]، وهي كذلك عند الزمخشري[٢] وابن الأثير[٣]: (مَفْعِلة) من (إنّ) غير مشتقة من لفظها؛ إذ يمتنع الاشتقاق من الحروف، ولكن حين تضمنت الكلمة حروفها أفادت ما تفيده (إنّ) من معنى التأكيد والتحقيق، فهي بذلك كما في قول العرب: سألتك حاجة فلوليت لي؛ أي قلت لي: لولا[٤]، وسألتك حاجة فلاَ لَيْتَ فيها، أي قال: لا لا، وأَنْعَمَ لي فلان، أي: قال نعم، وقيل: إنها مشتقة من الحرف بعد أن جُعل اسمًا فأصبح معربًا كما قيل في (ليت) و(لو)[٥]، واستدل الزمخشري على ورودهما منوّنتين بقول أبي زبيد الطائي:

لَيْتَ شِعْري وأَيْــنَ مِنِّــيَ لَيــتٌ إنَّ لَــــوًّا وإنَّ لَيْتًـــا عَنَـــاء[٦]

وفي أساس البلاغة ذكر أنها من (إنَّ) كما في (معساة) من (عَسى)، «فلان مَئِنّةٌ للخَيْر ومِعْساة، من (إنّ) وَ(عسى)، أي هو موضع لأن يُقال فيه: إنَّه لَخيِّر، وعسى أن يفعل خيرًا...»[٧].

ومما سبق يتضح أنّ الرأي الأغلب قال بزيادة الميم، فتكون على (مَفعلة)، فإن حملوها على (مَظنَّة)، كانت بمعنى أنه بموضع يجدر أو يستحق أن يكون فيه؛ فمظنَّة الشيء تعني: مَوضع الشيء ومَأْلَفه الذي يُظَنُّ كَوْنه فيه، ومَوضع كذا مَظنَّة من فلان أي مَعْلَمٌ منه[٨]، فيكون التقدير: أي هذا موضع أو مكان لتأكيد فقهه، مأخوذة من (إنَّ) التوكيدية، غير أنّ الأقرب إلى الرجحان ما ذهب إليه القاضي عياض من حيث كون ميم (مَئِنَّة) أصلية، فالميم

(١) انظر: المجمل ٨٢ (أن).

(٢) انظر: الفائق في غريب الحديث ٦٣/١ (أنن).

(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٩٠/٤ (مأن).

(٤) انظر: الخصائص ٣٧/٢.

(٥) انظر: الفائق في غريب الحديث ٦٣/١ (أنن).

(٦) البيت من الخفيف في ديوانه ٢٤، الشعر والشعراء ٣٠٤، خزانة الأدب ٣٢١/٧.

(٧) أساس البلاغة ٣٧/١ (أنن).

(٨) انظر: الصحاح ٢١٦٠/٦ (ظنن)، مختار الصحاح ١٧١ (ظنن)، لسان العرب ٢٧٦٣ (ظنن)، القاموس المحيط ١٠٣٧ (ظنن).

تُزاد في أول الكلمة في مواضع شهيرة: مَفْعُول، وَمِفعَال، ومَفْعِل، ومِفعَل، وَمَفْعَل، وَمُفْعَل، مُفْعُل، مَفْعُل[١]، ومجال ذلك إما أن يكون اسم مكان، أو أن يكون اسم آلة على الأشهر[٢]، وإذا جاءت الميم في بداية كلمة بعدها ثلاثة أحرف أصول كانت زائدة، وإن كان بعدها أربعة أصول في كلمة ليست جارية على الفعل كانت أصلية كما في (مَرْزَجوش)[٣]، وإنّ القول بأنها بمعنى (إنّ) التي تفيد التوكيد يناقضه قول العرب: إنّ هذا المسجد مَئِنّة للفقهاء، وَأنتَ عمدتنا وَمَئِنتنا[٤]، أمّا القول في وزنها (فَعْلَة) فهو أقرب إلى لفظ (مَأْنَة)، ولكنّ (مَئِنَّة) بالكسر والتشديد، فلعلّ الأصوب أن يكون وزنها (فِعِلَّة) مشتقة من (مأن)، وقد قال به الفيروزآبادي[٥]، وجوّزه الزبيدي[٦]، كما في جِبِلَّة بمعنى الخُلُق، وقولهم: ناقةٌ شِمِلَّة، أي: خفيفة[٧] – والله أعلم–.

التصغير:

يعدُّ التصغير من الخواص البارزة للأسماء في اللغة العربية والتي عُنِيَ علماء الصرف بدراستها وتبويبها، ويُعرف بأنه: «تغيير الاسم ليدل على صغر المُسمَّى وقلة أجزائه؛ إذ الكبير ما كثرت أجزاؤه والصغير بعكس ذلك»[٨]، ويحدث هذا التغيير الدال على معنى التصغير في الاسم من خلال ضمّ أوّله وفتح ثانيه مع زيادة ياء ثالثة ساكنة كعلامة للتصغير في الثلاثي، ويُكسر ما قبل الآخر في الأسماء المزيدة على الثلاثي[٩]، ويكون على ثلاثة أوزان معروفة:

---

(١) انظر: الكتاب ٢٣٧/٤، ٢٧٢-٢٧٤.

(٢) انظر: الكتاب ٨٧/٤-٩٤، المساعد ٦٣٢/٢-٦٣٨.

(٣) انظر: أنوار الربيع ٢٣، الفصول في العربية ١٣٥.

(٤) انظر: الفائق في غريب الحديث ٦٣/١ (أنن).

(٥) انظر: القاموس المحيط ١٥٠٥ (مأن).

(٦) انظر: تاج العروس ١٩٧/٣٤ (أنن).

(٧) انظر: ديوان الأدب ٤/٢.

(٨) نتائج الفكر ٧٠. وانظر: تعريفه أيضًا في: الأصول ٧٠، شرح الشافية ١٩٠/١، الكناش ٢١٧، التعريفات ٥٤.

(٩) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٦٠/٢، شرح ابن عقيل ١٤٠/٤، شرح التصريح ٥٥٩/٢.

- فُعَيْل - فُعَيْعِل - فُعَيْعِيل[١].

• شروط الاسم المصغَّر أربعة:

١- أن يكون اسمًا، فلا يُصغّر الفعل ولا الحرف.

٢- ألاّ يكون متوغلاً في شبه الحرف، فلا تُصغّر المضمرات ولا (مَنْ) و(كيفَ) ونحو ذلك.

٣- ألا يكون على إحدى صيغ التصغير الثلاث، فلا يُصغّر نحو كُمَيت.

٤- أن يكون قابلاً لصيغة التصغير، فلا يُصغر نحو كبير وَجسيم، ولا الأسماء المعظمة شرعًا[٢].

• أغراض التصغير عديدة، أشهرها:

- التحقير وتقليل الشأن، مثل: رُجَيْل.
- تقليل العدد، مثل: دريهمات.
- تقريب المسافة، مثل: فُوَيْق المرحلة، وتُحيْت البريد.
- تقريب الزمان، نحو: قُبَيْل العصر، وَبُعَيْد المغرب.
- التكرم والتلطف وتقريب المنـــزلة، مثل: أُخَيِّ وَبُنَيِّ، وصُدَيِّقي.
- التعظيم مثل: قُرَيْش، ودُوَيْهِيَة للمَنيّة[٣].

وقد عرض القاضي عياض للتصغير في شرحه لمسائل الكتاب من خلال مسألة واحدة كما سيتضح فيما يأتي:

---

(١) انظر: الكتاب ٤١٥/٣، الجمل في النحو ٣٠٤، توضيح المقاصد ١٤٢٠.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٣٤٩-٣٥٤، توضيح المقاصد ١٤٢٠، شرح التصريح ٥٥٩/٢-٥٦٠.

(٣) انظر: المعاني في: شرح المفصل ١١٣/٥-١١٥، المقرب ٨٠/٢-٨١، ارتشاف الـــضرب ٣٥١-٣٥٤، شـــرح الأشموني ٧٠٦/٣، شرح التصريح ٥٥٩/٢، همع الهوامع ١٣٠/٦، الكليات ٢٥٢.

المسألة السادسة والثلاثون: ما جاء في تصغير كلمة (عشيشية):

جاء في رواية حديث: ((سِرْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَتَّى إِذا كَانَتْ عُشَيْشِيةٌ...))[١]، وعقَّب القاضي عياض على كلمة (عُشَيْشِيَة) بأنها رواية لكثيرين، القصد منها التصغير، ونقل عن سيبويه أنها مما صُغِّر على غير مكبره[٢].

وكلمة (عُشَيْشِيَة) تصغير كلمة (عَشِيّة) مشتقة من (العشيّ)، ويعني آخر النهار[٣]، وتصغيرهم للكلمة لا يُقصد منها الدلالة على تصغير الوقت ذاته، وإنما لقصد الإشارة إلى قربهم من هذا الوقت[٤].

وَمذهب جمهور النحويين أنّ تصغير كلمة (عَشِيَّة) على (عُشَيْشِيَة) شاذ مخالف للقياس، ومن أبرز القائلين بذلك: سيبويه[٥]، وابن السراج[٦]، والسيرافي[٧]، والأزهري[٨]، وابن جني[٩]، وابن سيده[١٠]، والزمخشري[١١]، وابن يعيش[١٢]، والرضي[١٣]، وابن عصفور[١٤]، والمرادي[١٥]، والأشموني[١٦].

---

(١) إكمال المعلم ٥٦٥/٨، كتاب الزهد والرقائق/ باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر، حديث رقم (٣٠١٠).

(٢) انظر: إكمال المعلم ٥٦٥/٨.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٣٤/٣، تهذيب اللغة ٥٨/٣-٥٩ (عشا)، لسان العرب ٢٩٦٢ (عشا).

(٤) انظر: الأصول في النحو ٦٣/٣.

(٥) انظر: الكتاب ٤٨٤/٣.

(٦) انظر: الأصول في النحو ٦٢/٣.

(٧) انظر: شرح السيرافي ٢٠٢/١٣.

(٨) انظر: تهذيب اللغة ٥٨/٣ (عشا).

(٩) انظر: اللمع في العربية ١٤٥.

(١٠) انظر: المحكم والمحيط الأعظم ٢٨٧/٢ (عشو).

(١١) انظر: الفائق في غريب الحديث ٤٣٣/٢ (عشي).

(١٢) انظر: شرح المفصل ١٣٣/٥.

(١٣) انظر: شرح الشافية ٢٧٥/١.

(١٤) انظر: المقرب ١٠٣/٢.

(١٥) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٤٢٣.

(١٦) انظر: شرح الأشموني ٧٠٨/٣.

ووصفه فريق بأنه من باب الاستغناء بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل، منهم: أبو حيّان[١]، والسلسيلي[٢]، والسيوطي[٣].

فتصغير (عَشِيَّة) على (عُشَيشيَة) وصفه سيبويه بأنه تصغير على غير بناء مكبره[٤]؛ ولهذا فهو خارج عن القياس، ذلك أنّ (عُشيشية) هو تصغير (عَشَّاة) وعند التصغير وقعت الياء الدالة على التصغير بين شِينين، ثم قُلبَت الألف ياءً لانكسار ما قبلها فصارت عُشيشية[٥]، وكان القياس أن تُصغّر (عَشِيَّة) على (عُشَيَّة)[٦]، بحذف إحدى ياءَي (عَشِيَّة) منعًا لتوالي متماثلين ثم ضمّت عينها للتصغير وأدغمت ياؤها بياء التصغير لتصير (عُشَيَّة)[٧].

وقد حكى بعض العلماء التصغير على (عُشَيْشِيَة)، مثل: الخليل[٨]، ابن السكيت[٩]، ونُقل عن ثعلب[١٠].

ويبدو أنهم استخدموا زيادة الأحرف ليدلّوا على زيادة معنى التصغير، فقد ذكر السيوطي في باب التصغير أنّه كلما زادت الحروف قلّ المعنى[١١]، وفي ذلك يقول السخاوي:

وَأَسْمَاءٍ إِذَا مَا صَغَّرُوهَا تَزِيدُ حُرُوفُهَا شَطَطًا وَتَغلو

وَعَادتهم إِذَا زَادُا حُرُوفًا يَزِيدُ لِأَجْلِها المعْنَى ويَعْلُو[١٢]

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الأزهري لم يسمع من العرب التصغير فيها على القياس؛ لأنّ

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٣٩٠.

(٢) انظر: شفاء العليل ١٠٦١.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٤٨/٦.

(٤) انظر: الكتاب ٤٨٤/٣.

(٥) انظر: الأصول في النحو ٦٢/٣، شرح المفصل ١٣٣/٥، شرح الشافية ٢٧٥/١.

(٦) انظر: المقتضب ٢٧٧/٢، التبصرة والتذكرة ٧٠٩/٢، شرح الشافية ٢٧٥/١، شرح التصريح ٥٦٥/٢.

(٧) انظر: شرح المفصل ١٣٣/٥، حاشية الصبان ٢٢٤/٤.

(٨) انظر: العين ١٨٨/٢ (عشو، عشي).

(٩) انظر: إصلاح المنطق ٣٨٣، كتاب الألفاظ ٢٩٦.

(١٠) انظر: المحكم والمحيط ٢٧٨/٢ (عشو)، لسان العرب ٢٩٦٢ (عشا).

(١١) انظر: الأشباه والنظائر ٣١٥/١.

(١٢) البيتان من الوافر، انظر: الأشباه والنظائر ٣١٥/١، الطراز في الألغاز ٤٥.

العرب أرادت التفريق بين (العَشوة) التي تعني أول ظلمة الليل وبين (العشيَّة)، فجعلوا (عُشيَّة) تصغير العشوة، و(عُشَيشيَة) تصغير (عَشيَّة)[١]، فكان التفريق بين الوقتين هو السبب في عدول العرب عن التصغير في هذه الكلمة وفقًا للقياس؛ لئلا يقع اللبس بينهما، ولا سيّما أنّ دلالة هذا التصغير لديهم متعارف عليها، ومن ثَم يتوقف حكم هذه الكلمة بصيغة بناء مُصغّرها على هذه الهيْئة على السماع، ولا يُقال بقياسيّتها، وتكون مما هو مطرد في الاستعمال، شاذ في القياس.

النسب:

يُعتبر النسب أحد أبواب الصرف المعروفة التي تناولتها كتب علماء اللغة بكثرة، وهو يعني لحاق ياء مشددة بآخر الاسم المنسوب مع كسر ما قبل الياء[٢]، نحو: مكّيّ، وهاشميّ، وبصريّ، وبغداديّ، ودمشقيّ، وقُرَشِيّ.

وقد يستغني العرب أحيانًا عن النسب بالياء بأوزان أخرى؛ سأعرض لها من خلال ما ذكره القاضي عياض في المسألة التالية.

---

(١) انظر: تهذيب اللغة ٥٨/٣ (عشا).

(٢) انظر: الأصول في النحو ٦٣/٣، المفصل في علم العربية ٢٠٦، عمدة الحافظ ٨٨٢، شرح الشافية ٤/٢، الكناش ٢٢٥.

المسألة السابعة والثلاثون: النسب على (فاعِل):

جاء في باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين قول رسول الله ﷺ: ((ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ...))[(١)]، وقد تناول القاضي عياض كلمة (رابح) بالدراسة من جانبين:

- الأول: من حيث الروايات التي جاءت عليها ومعانيها؛ فقد نقل القاضي عياض عن المازري أنّ من روى الحديث بلفظ (رابح) فهو محمول على تأويله بمعنى ذو ربح، وهذه الرواية في كتاب مسلم، ثم عقّب بأنّ هذه الكلمة اختلف فيها الرواة عن مالك في البخاري[(٢)] والموطأ[(٣)] وغيرهما، حيث رُويت (رايح) بالياء، وذكر في معناها تفسير ابن دينار[(٤)] بأنها بمعنى يروح أجره عليه في الآخرة، وغيره بأنه بمعنى يروح عليه أجره كلما أثمرت الثمار.
- والجانب الثاني: وهو المهم في هذه المسألة الرواية على (رابح) على وزن (فَاعِل)، فقد عُرِف عن العرب أنهم استخدموا أوزانًا في الدلالة على النسب، واستغنوا بها عن ياء النسب المشددة، وهذه الأوزان هي:

---

(١) إكمال المعلم ٥١٧/٣، كتاب الزكاة/ باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد والوالدين، ولو كانوا مشركين، حديث رقم (٩٩٨).

(٢) في صحيح البخاري ٣٥٦، باب الزكاة/كتاب الزكاة على الأقارب، مروية (رابح) بالباء، وفيه رواية يحيى بن يحيى وإسماعيل عن مالك: (رايح) بالياء، وفي فتح الباري ٣٠٠/٤، كتاب الزكاة/ باب الزكاة على الأقارب، حديث رقم (١٤٦١) برواية: (رابح) بالباء، وفي شرح صحيح البخاري لابن بطال ٤٨٠/٣، كتاب الزكاة/باب فضل الزكاة على الأقارب، ذكر الروايتين: «مَن روَى مال رايح بالياء، فمعناه: يروح عليه أجره كلما أطعمت الثمار، وَمَن روَى رابح بالباء فمعناه: ذو ربح؛ وذلك أنّ صاحبه وضعه موضع الربح يوم القيامة».

(٣) في مسند الموطأ ٣٥١/١، ذكر الروايتين: (بخ ذلك مالٌ رابحٌ أو رايح...)، وذكر رواية أبي مصعب: (ذلك مالٌ رايحٌ، ذلك مالٌ رابحٌ)، أما في الموطأ بتحقيق فؤاد عبد الباقي ٩٩٥/٢ فقد جاءت مروية بالباء فقط، وكذا في الموطأ بتحقيق أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي ٥٣٤/٤- ٥٣٥، كتاب الصدقة/ باب الترغيب في الصدقة، حديث رقم (٢٠٢٥) بالباء.

(٤) هو: عبد الله بن دينار الإمام الحجة أبو عبد الرحمن العدوي العمري، قال ابن ناصر الدين: كان ثبْتًا، ثقة، متقنًا، سمع ابن عمر، وأنس بن مالك، وسليمان بن يسار، وحدّث عنه: شعبة، ومالك، وسفيان الثوري، وغيرهم كثير، توفي سنة سبع وعشرين ومائة. انظر: الجرح والتعديل ٤٦/٥، سير أعلام النبلاء ٢٥٣/٥-٢٥٥، شذرات الذهب ١١٨/٢.

- (فَعَّال): واستُخدِمَ كثيرًا في الدلالة على الحرفة، وفيه يقول سيبويه: «هذا باب من الإضافة تحذفُ فيه ياءَي الإضافة، وذلك إذا جعلته صاحب شيء يزاوله، أو ذا شيء...»[١]، كثوَّاب، وَعطَّار، وَنَجَّار، وَخَيَّاط، وحَدَّاد[٢].

- (فَاعِل): وهو مدار دراسة المسألة؛ وفي هذا الجانب نقل القاضي عياض عن المازري أن (رابح) بمعنى ذو ربح، حملاً على قول العرب: رجل لاَبِن، وتَامِر؛ أي ذو لبن، وذو تمر، وهو كما في قول النابغة:

كِلِينِي لِهَمٍّ يَـا أُمَيْمَـةُ نَاصِـبِ وَلَيْـلٍ أُقاسِـيه بَطِـيءِ الكَواكِـبِ[٣]

أي ذو نصب، وذهب القاضي عياض إلى إثبات روايته بالباء في كتاب مسلم[٤]، وقد صاغ العرب الكثير من الأبنية على هذا الوزن لتفيد معنى النسبة، أي ذو كذا أو صاحب كذا، يقول سيبويه: «وأمَّا ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها فإنَّه مما يكون (فَاعِلاً)...»[٥]، من ذلك قولهم: دارِعٌ لذي الدرع، نابِل لصاحب النَّبل، ونَاشِب لصاحب النُّشّاب[٦]، ومن ذلك قول الحطيئة:

وَغَرَرْتَنِـي وَزَعَمْـتَ أَنَّـكَ لاَبِـنٌ فِـي الصَّيْفِ تَـامِرْ[٧]

وقول أبي الأسود الدؤلي:

لاَ أَبْتغِي الحَمْـدَ القَلِيـلَ بَقَـاؤهُ يَوْمًا بِذَمِّ الدَّهرِ أَجْمَعَ وَاصِـبا[٨]

---

(١) الكتاب ٣/٣٨١.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٣٨١، المقتضب ٣/١٦١، الأصول في النحو ٣/٨٣، المفصل في علم العربية ٢١٢، التبصرة والتذكرة ٣٠٦، ملحة الإعراب ١٨١.

(٣) البيت من الطويل في ديوانه ١٣، وفي تاج العروس ٤/٢٧٠ (نصب)، الدرر اللوامع ١/٤٠٤، وبلا نسبة في: الكتاب ٣/٣٨٢، المحرر الوجيز ٣٥٧، شرح الأشموني ٧٤٥.

(٤) انظر: إكمال المعلم ٣/٥١٧.

(٥) الكتاب ٣/٣٨١.

(٦) انظر: الكتاب ٣/٣٨١، المقتضب ٣/١٦١-١٦٢، الفصول في العربية ٨٤.

(٧) البيت من مجزوء الكامل في ديوان الحطيئة ٥٦، المقتضب ٣/١٦٢، الخصائص ٣/٢٨٢، وبلا نسبة في رصف المباني ٧٢، شرح الأشموني ٧٤٤.

(٨) البيت من الكامل في ديوانه ٥٢، المحرر الوجيز ٣/٤٠٠.

أي ذا وصَب، والأمثلة فيما جاء على هذا الوزن بمعنى النسب كثيرة ليس المراد حصرها هنا، ولكن يُلاحظ على ما سبق من أمثلة أنها جميعها لم تأتِ جارية على فعل؛ فلا يُقال: لبَن يلبن، ولا تمَر يتمر، ولا وصب يَصِب[١].

وهناك من الكلمات ما تأتي على وزن (فَاعِل) بمعنى النسب من الصفات الخاصة بالمؤنث، والتي تمتنع من لحاق تاء التأنيث بها، كما في قول الأعشى:

إِذا شَمَّرَتْ بِالنَّاسِ شَهْبَاءُ لاَقِــحٌ عَوَانٌ شَدِيدٌ هَمزُهَا وأَظَلَّــتِ[٢]

وصفاتٌ استخدمها العرب على هذا الوزن لتفيد معنى الذم أو المدح، كما في بيت الحطيئة:

دَعِ المكَارِم لاَ تَرْحَــل لِبُغْيتِهَــا وَاقْعُد فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّــاعِمُ الكَاسِــي[٣]

أي ذو كسوة وَذو طعام، وهو مما يفيد الذم[٤]، وقد حمله الفراء على معنى المفعول: أي المكسوّ والمطعَم[٥]، وقد سبق الحديث عن مجيء فاعل بمعنى مفعول في مسألة سابقة.

وقد يُستخدم (فاعِل) و(فَعّال) في الدلالة على النسب في الصفة الواحدة، مثل: رجلٌ سَائف وسيَّاف، ورجل تَارِس وتَرَّاس أي معه ترس[٦]، وقد ينوب أحدهما عن الآخر كما في قولهم: حائك بمعنى حَوَّاك[٧]، وكما في قول امرئ القيس:

---

(١) انظر: الكتاب ٣٨٣/٣، التخمير ٦٠٦-٦٠٧، شرح المفصل ١٤/٦، شرح الشافية ٨٥/٢.

(٢) البيت من الطويل في ديوانه ٣٠٩ برواية:

وقد شمّرت بالنَّاسِ شَمْطَاءُ لا قِــحٌ عَوَانٌ شَــديدٌ هَمْزُهَــا فَأَضــلَّت

وبرواية المتن في: العين ٤٧/٣ (لقح)، لسان العرب ٤٠٥٩ (لقح)، تاج العروس ٩٨/٧ (لقح).

(٣) البيت من البسيط في ديوان الحطيئة ٥٠، أساس البلاغة ١٣٦/٢ (كسو)، شرح المفصل ١٥/٦، تــاج العــروس ٤٠١/٣٩ (كسو)، وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ١٦/٢، شرح الشافية ٨٨/٢، شرح الأشموني ٧٤٤.

(٤) انظر: شرح المفصل ١٥/٦، شرح الشافية ٨٨/٢.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ١٦/٢.

(٦) انظر: التبصرة والتكملة ٦٤/٢، شرح المفصل ١٥/٦، المقرب ٥٥/٢.

(٧) انظر: عمدة الحافظ ٩٠٠، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٧٦٢/٢، شفاء العليل ١٠٢٥.

وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعَنَنِي بِهِ وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ، وَلَيْسَ بِنَبَّالِ[١]

أي: ليس بذي نَبْل[٢].

- كما استُعمِل في الدلالة على النسب الوزن (فَعِل) نحو: طَعِم أي ذو طعام، وعَمِل أي ذو عمل، ولَبِس أي ذو لبس[٣]، ومنه قول الراجز:

لَسْتُ بِلَيْلِي ولَكِنِّي نَهِرْ
لاَ أُدْلِجُ اللَّيل ولَكِنْ أَبْتَكِرْ[٤]

أي نهاريّ عامل بالنهار.

ومثله قول ذي الرّمة:

لاَ بَلْ هُوَ الشَّوقُ مِنْ دارٍ تَخَوَّهَا مَرَّا سَحابٌ ومرَّا بارِحٌ تَرِب[٥]

أي ذو تراب.

وَقد ورد استعمال صيغتي (مِفْعَال) و(مِفْعيْل) بمعنى ذي؛ لإفادة النسب، نحو: امرأة مِعْطَار، أي ذات عطر، ورجلٌ مِنْطيق، أي ذو منطق[٦].

واستعمال فَعّال هو الأكثر بين هذه الأوزان في النسب إلى الحِرَف، وقد ذهب المبرد إلى القول بقياسيّته لكثرة وجوده واستعماله في اللسان العربيّ[٧]، وتبعه المحدثون في ذلك[٨]،

---

(١) البيت من الطويل في ديوان امرئ القيس ٣٣، الكتاب ٣٨٣/٣، شرح التصريح ٦١١/٢، تمهيد القواعد ٤٧٣٨، وبلا نسبة في: المقتضب ١٦٢/٣، أوضح المسالك ٣٣٩/٤، شرح الأشموني ٧٤٥.

(٢) انظر: الكتاب ٣٨٣/٣، تمهيد القواعد ٤٧٣٨، شرح التصريح ٦١١/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٣٨٢/٣، أوضح المسالك ٣٤٠/٤-٣٤١، شرح الأشموني ٧٤٥.

(٤) البيت من الرجز بلا نسبة إلى قائله في: الكتاب ٣٨٤/٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣١٠/٢، توضيح المقاصد ١٤٦٧.

(٥) البيت من البسيط لذي الرمة في ديوانه ١١، جمهرة اللغة ١٢٧ (مرر)، تهذيب اللغة ٢٨/٥ (برح)، ٢٧٥/١٤ (ترب).

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٦٣٤، شرح الأشموني ٧٤٦، أنوار الربيع ٣٤.

(٧) انظر: المقتضب ١٦١/٣، ارتشاف الضرب ٦٣٤، شرح التصريح ٦١٢/٢، شرح الأشموني ٧٤٦.

(٨) يقول حسن عباس في النحو الوافي ٧٤٤/٤: «والأحسن الأخذ بالرأي القائل بقياس هذا في النسب إلى الحِرَف؛ لأن الكثرة الواردة منه تكفي للقياس».

ومذهب سيبويه منع القياس[١]، ويليه في الكثرة (فَاعِل)، والبقية أقل، وجميع هذه الأوزان موقوفة على السماع[٢]؛ إذ القياس يقتضي النسب بزيادة ياء مشددة وكسر ما قبلها كما سبقت الإشارة في البداية.

(١) انظر: الكتاب ٣٨٢/٣، شرح اللمع للضرير ٢٤٩، المقرب ٥٤/٢.

(٢) انظر: الأصول ٨٣/٣، شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٩/٢، شرح الشافية ٨٥/٢، توضيح المقاصد والمسالك ١٤٦٨، همع الهوامع ١٧٥/٦.

المبحث الثاني: في المصادر:

إنّ من أهم المصطلحات المتعارف عليها في علم الصرف (المصدر) ويُعرف بأنّه: «اسمٌ دالٌّ بالأصالة على معنى قائم بفاعل أو صادر عنه حقيقةً أو مجازًا، أو واقع على مفعول»[١]، ويطلق عليه مسميات: المصدر، والحدث، والحدثان، وأحيانًا الفعل[٢]، ويُطلق على المفعول المطلق كذلك مسمى المصدر[٣]، وغيرها من المسميات[٤]، وقيل: إنه سمي بالمصدر لصدور الأفعال عنه[٥]، وعلى هذا مذهب البصريين الذين يرون أن المصدر هو الأصل الذي اشتقّ منه الفعل، والوصف، والمشتقات[٦]، يقول سيبويه: «وأمّا الفعل فأمثلة أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى...»[٧]، وذهب الكوفيون إلى القول بأنّ الفعل هو الأصل والمصدر فرع عنه، وقدّم كل فريق حُججًا وبراهينَ لتدعيم رأيه وتفنيد الرأي الآخر، غير أنّ الرأي الأصوب هو ما ذهب إليه البصريون[٨].

أمّا من حيث أبنية المصادر فهي كثيرة جدًّا تتراوح ما بين السماع والقياس، وتختلف باختلاف بناء الفعل الذي اشتُقّ منها، فأبنية مصادر الفعل الثلاثي المجرد مختلفة عن المزيد منه، وهي مختلفة عن أبنية مصادر الفعل الرباعي والخماسي، وعددها كبير يَصعُب حصرها هنا؛ لذا سأكتفي بالحديث عن المصادر التي عرّج عليها القاضي عياض، وكانت محل خلاف من خلال مناقشة المسائل القادمة.

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٨٧، وانظر: تعريفه في: اللمع ٤٤، شرح الكافية ٣٩٩/٣.

(٢) انظر: الكتاب ١٢/١، المقتصد ٨٥٠، شرح اللمع لابن برهان ٩٩/١، المفصل في علم العربية ٣١.

(٣) انظر: اللمع ٤٤، المفصل في علم العربية ٣١، الغرة ١٦٢/١، الإيضاح في شرح المفصل ٢١٨/١. وانظر: سبب تسميته بالمفعول المطلق في اللباب في علل البناء ٢٦١/١-٢٦٢.

(٤) ذكر ابن الدهان له بعض الأسماء مثل: العَرَض، والحال، والآثار، والأَثر، والقائم بغيره. انظر: الغرة ١٦٢/١.

(٥) انظر: المفصل في علم العربية ٣١.

(٦) انظر: اللمع ٤٤، شرح اللمع للضرير ٥٨، عمدة الحافظ ٦٨٩، شرح الكافية ٣٩٩/٣، شرح الأشموني ١/ ٢٠٩.

(٧) انظر: الكتاب ١٢/١.

(٨) انظر: تفصيل الخلاف في: الإيضاح في علل النحو ٥٦-٦٣، الإنصاف ١٩٢-٢٠١، اللباب في علل البناء ٢٦٠/١-٢٦١، شرح الجمل لابن عصفور ٩٨/١-١٠١، ائتلاف النصرة ١١-١١٢.

المسألة الثامنة والثلاثون: ما جاء في قول العرب: (سَمْع أذني):

جاء في رواية حديث عن سعد بن أبي وقاص يقول: ((سَمعَ أُذُنَايَ من رسول الله...))، وفي رواية أخرى: ((سَمِعَتْهُ أُذُنَايَ، وَوَعاهُ قلبي...))[١]، وعقب القاضي عياض على ما جاء في ضبط كلمة (سمع)؛ فذكر أنّ بعضهم رواها بسكون الميم وفتح العين على المصدر، فكأنّه قال: قال رسول الله ﷺ سَمْعَ أُذُنَّي، وضبطها القاضي أبو علي[٢] بكسر الميم (سَمِع)، فتكون فعلاً ماضيًا وليست بصواب، واختار ما ضبطه من طريق شيخه الجياني[٣] بضم العين (سَمْعُ)، واستدل بما أورده سيبويه من قول العرب: «سَمْعُ أذني زيدًا يقول ذاك»[٤].

وفي حديث آخر جاء: ((بَصَرُ عَيَنيَّ هَاتَيْن، وَسَمْعُ أُذُنيَّ هَاتَيْن...))[٥]، وفيه أثبت القاضي عياض رواية (بصَرُ)، وكذا (سَمْعُ) مستدلاً بما أورده سيبويه عن العرب: «رَأْيَ عَيْنِي، وسَمْعَ أُذُنِي قال ذاك»[٦]، ومنه قول رؤبة:

وَرَأْيُ عَيْنَـــيَّ الفَتَـــى إيّاكَـــا يُعْطِي الجَزيلَ فعليـــكَ ذَاكَـــا[٧]

---

(١) إكمال المعلم ٣٢١/١، كتاب الإيمان/ بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم، حديث رقم (٦٣).

(٢) الفقيه أبو علي الحسن بن عبد الأعلى الكلاعي، من أهل سفاقس، كان محققًا فهِمًا، فقيهًا أصوليًّا، متكلّمًا عارفًا بعلم الهندسة والحساب والفرائض، وغير ذلك من المعارف، تفقّه بأبي الحسن اللخمي، وأخذ عن ابن سعدون، والجياني، توفي بأغمات في محرم سنة خمس وخمسمائة. انظر: ترجمته في: الغنية ١٤٠-١٤١، أعلام المهندسين في الإسلام ٤٢-٤٣.

(٣) هو: أبو علي الحسين بن محمد الغساني الأندلسي المعروف بالجياني، ولد في المحرم سنة سبع وعشرين وأربعمائة، أخذ عن أبي عمر بن عبد البر، وأبي الوليد الباجي، وابن سراج، لم يرحل من الأندلس، سمع عليه جماعة من أهل الأندلس، وسمع عليه من سبتة القاضي أبو عبد الله بن عيسى التميمي وجماعة، له كتاب (تقييد المهمل)، توفي في ليلة الجمعة ثاني عشر شعبان سنة ثمان وتسعين وأربعمائة. انظر: ترتيب المدارك ١٩١/٨-١٩٢، الغنية ١٣٨-١٤٠، وفيات الأعيان ١٨٠/٢، سير أعلام النبلاء ١٤٨/١٩-١٥١.

(٤) انظر: الكتاب ١٩١/١.

(٥) إكمال المعلم ٥٦١/٨، كتاب الزهد والرقائق/ باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر، حديث رقم (٣٠٠٧).

(٦) الكتاب ٣٧٣/١.

(٧) البيت من الرجز في ديوان رؤبة ١٨١، وفي الكتاب ١/ ١٩١برواية: (وَرَأْيُ عَيْنَيَّ الفَتَى أخَاكَا)، وبرواية: (أباكَا)

=

وذكر رواية العذري (بصَرَ عيني) و(بَصَرَ عَيناي)، ومثلها (سَمِعَ أُذناي) بكسر الميم على اعتبارها فعلاً، ثم قال: «لكن قوله: ووعاه قلبي، تحول بين الفعل ومفعوله، وهو قوله بعد: (رسول الله)»[١].

والحقيقة أنّ اختلاف الروايات هذه عائد إلى اختلاف تقدير الكلام ومواقعه؛ فإذا قلت: (سَمْعُ أذنيّ) كانت كلمة (سَمْع) مرفوعة لكونها مبتدأ مضافًا إلى (أذنيّ)، والرفع هو الوجه الذي رجحه القاضي عياض، أمّا روايتها بفتح العين (سَمْعَ) فذكر القاضي أنها على المصدر، أي هي منصوبة على المصدر؛ ويكون التقدير: سَمِعته سَمْعَ أذنيّ...، فكانت (سَمْعَ) مفعولاً مطلقًا، وهو أحد مسميات المصدر كما سبقت الإشارة، ولا تكون (أُذنيّ) إلاّ مجرورة بالإضافة، ومَن قال بأن (سَمِعَ) فعلاً فهذا تأويل بعيد عن الصواب؛ إذ لا يُضاف الفعل إلى الاسم الذي يأتي بعده.

ومما هو معلوم أنّ الأفعال تنقسم إلى ثلاثية مجردة ومزيدة وما فوق الثلاثي، وهي تنقسم إلى أفعال متعدية وأخرى لازمة، وهذه التقسيمات تترتب عليها أبنية المصادر، فالفعل الثلاثي لا يخلو من أن يكون على أحد الأوزان الثلاثة: فَعَل، فَعِل، فَعُل[٢]، وبناء على هذه الأوزان تختلف أبنية مصادرها، فكلمة (سَمْع) بسكون العين مصدر والفعل منه (سَمِع) ثلاثي متعدٍّ، وقد جاء عن علماء العربية أنّ كل فعل ثلاثيٍّ متعدٍّ على وزن (فَعِل) مصدره القياسي على (فَعْل)[٣]، يقول سيبويه: «فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على فَعَل يَفعُل، وفَعَل يَفعُل، وفَعَل يَفعِل، وفَعَل يَفْعَل، ويكون المصدر فَعْلاً...»[٤]، وذلك نحو: حَمِدَ حَمْدًا، وفَهِمَ فَهْمًا، وأَمِنَ أمْنًا[٥]، ويأتي المصدر منه على (فَعَال) فتقول: سمعته سَمْعًا وسماعًا[١]،

(أباكَا) بلا نسبة في همع الهوامع ٦٩/٥.

(١) إكمال المعلم ٥٦١/٨.

(٢) انظر: المقتضب ١٢٢/٢-١٢٣، المقرب ١٣٣/٢،

(٣) انظر: الأصول في النحو ٨٦/٣، الجمل في النحو ٣٨٤، المقرب ١٣٢/٢، حاشية الصبان ٤٥٩/٢.

(٤) الكتاب ٥/٤.

(٥) انظر: التكملة ٥٢١، شرح الأشموني ٣٤٦/٢، نزهة الطرف ١٨-١٩.

سَمْعًا وسماعًا[١]، ومنه قول الشماخ:

وَأَمْـــرٌ تَـــشْتَهِيه الـــنَّفْسُ حلـــو تَرَكْتُ مَخَافَةً سُوءِ الـــسَّمَاعِ[٢]

واشترط ابن مالك في قياس المصدر على (فَعْل) ممّا كان وزنه على (فَعِل) من الأفعال أن يكون مُفهِمًا عملاً بالفم، مثل: شَرِب شَرْبًا، وَلَقِمَ لَقْمًا[٣]، وقد أطلَقَه سيبويه و لم يقيده بشرط[٤]، ومثله الفعل (رأى) فإنه ثلاثي مجرد متعدٍّ مفتوح العين على وزن (فَعَل)، مصدره القياسي (رَأْي) على وزن (فَعْل)، وأمّا قولهم: بصَر عيني، فالمصدر على (فَعَل) مفتوح العين، والفعل منه (بَصُر) على (فَعُل يَفْعُل) ثلاثي مجرد لازم، مثل: حَسُنَ، شَرُفَ، كَرُمَ، شَجُع، ونحوها، وما كان على هذا الوزن من الأفعال فمختص بالصفات اللازمة وَأفعال الطبائع، ولا يكون إلا لازمًا[٥]، وقد نصّت بعض كتب اللغة على أنّ المصدر القياسي منه ينبغي أن يكون على وزن (فُعْل) مُطلقًا[٦]، وَ(فَعَالَة)، وَ(فَعَال)[٧]، وزاد بعضهم: (فُعُولَة) و(فَعَالة) أبنية مقيسة دالة على المعاني الثابتة، منهم: ابن مالك[٨]، والأشموني[٩]، والأزهري[١٠]، والسيوطي[١١]، وغيرهم[١٢]، غير أنّ الصيمري عدّ مجيء المصدر منه على (فُعْل) و(فُعُولَة) على غير القياس، وجعل المرادي (فَعَالة) مقيس في (فَعُل)، وبناء (فُعُولَة) غير مقيس فيه ولا

(١) انظر: الكتاب ٨/٤، دقائق التصريف ٦٤، الأصول ٨٨/٣، التكملة ٥٢١.

(٢) البيت من الوافر في الديوان ٤٤٦، أساس البلاغة ٤٧٤/١ (سمع).

(٣) انظر: تسهيل الفوائد ٢٠٥، توضيح المقاصد والمسالك ٨٦٢، شرح الأشموني ٣٤٦/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٥/٤.

(٥) انظر: شرح مختصر التصريف العزي ٣٤، المقرب ١٣٣/٢، شرح الأشموني ١٩٥/١، حاشية الصبان ٤٦٢/٢.

(٦) انظر: الجمل ٣٨٥، تقريب المقرب ١١٧.

(٧) انظر: المقتضب ١٢٤/٢، الجمل ٣٨٥، شرح المفصل ٤٦/٦، المقرب ١٣٣/٢.

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٢٢١.

(٩) انظر: شرح الأشموني ٣٤٨/٢.

(١٠) انظر: شرح التصريح ٢٩/٢.

(١١) انظر: همع الهوامع ٥٠/٦.

(١٢) انظر: التبصرة والتذكرة ٧٦٢/٢-٧٦٣، أنوار الربيع ٣٤.

في غيره[١]، بينما قصَر ابن مالك ما جاء منه على الوزن (فَعُولَة) كَقَبُوحَةٍ، أو (فَعَلٍ) نحو: كَرَمٍ على السماع[٢]، وجعله ابن عصفور شاذًّا بالحكم[٣]، وتبعه أبو حيان[٤]، في حين رأى الصيمري أنّ (فُعُولَة) و(فَعَالة) في الحكم أَخَوان نظرًا لوقوع حرف المدّ واللين فيهما ثالثًا بحسب قوله[٥]، وأما مجيئه على (فَعَل) كما قالوا في بَصُر بَصَرًا، وشَرُفَ شَرَفًا، وكَرُمَ كَرَمًا فبابه السماع[٦]، يقول ابن يعيش: «شبهوه بالغَضَب والبَطَر؛ لاشتراكهما في عدم التعدي»[٧]، ومما جاء من هذا الوزن على السماع: فِعَل نحو: صِغَر وكِبَر، فَعْلَة نحو: كَثْرة، وغير ذلك[٨].

وحصر الزجاج قياس مصدر الفعل الثلاثي اللازم مما كانت عينه مضمومة فقط في البناء (فُعْل) نحو: حَسُن حُسْنًا[٩]، وتبعه في ذلك ابن عصفور[١٠]، وأبو حيان[١١]، وفي هذا الحصر مخالفة لرأي سيبويه؛ إذ يقول: «وأمَّا الفُعْل من هذه المصادر فنحو: الحُسْن والقُبْح، والفَعَالَة أكثر»[١٢]، والذي يظهر من تفاوت العلماء في تصنيف أبنية المصادر من حيث السماع والقياس أنه لا يوجد ضوابط محددة دقيقة يمكن أن تكون مرجعًا لذلك، فتجد العلماء في هذا المجال فريقين:

• الأول: قال بأنّ أبنية مصادر الفعل الثلاثي المجرد كلها سماعية مع كثرتها، حيث ترتقي إلى

---

(١) شرح تسهيل الفوائد للمرادي ١/٢٩٢-٢٩٣.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٢٢٢.

(٣) انظر: المقرب ٢/١٣٣.

(٤) انظر: تقريب المقرب ١١٧.

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/٧٦٣.

(٦) انظر: الجمل ٣٨٥، شرح المفصل ٦/٤٦.

(٧) شرح المفصل ٦/٤٦.

(٨) انظر: دقائق التصريف ٦٦-٦٧، نزهة الطرف ١٩.

(٩) انظر: الجمل في النحو ٣٨٥، شرح الأشموني ٢/٣٤٨-٣٤٩.

(١٠) انظر: المقرب ٢/١٣٣.

(١١) انظر: تقريب المقرب ١٢١.

(١٢) الكتاب ٤/٢٨.

اثنين وثلاثين بناءً، ومن أبرز القائلين بذلك: المبرد الذي أنزل المصادر منـــزلة الأسماء في عدم صلاحيتها للقياس، يقول: «اعلم أنّ هذا الضرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد، وذلك أنّ مجازها الأسماء، والأسماء لا تقع بقياس»[١]، ومنهم كذلك: أبو القاسم المؤدب[٢]، وابن الحاجب، ويوافقه الرضي[٣]، وأبو الفداء صاحب الكناش[٤]، ونور الدين الجامي[٥]، وابن كمال باشا[٦].

- الفريق الثاني يرى أنّ لمصادر الفعل الثلاثي المجرد أبنيةً قاسوا عليها كثيرًا مما جاء عليها من كلام العرب، وأشاروا إلى ما جاء منها نادرًا أو شاذًّا، أو ما جاء من المصادر في كلام العرب مخالفًا للقواعد التي وضعوها، منهم: سيبويه[٧]، وابن السراج[٨]، والزجاجي[٩]، والميداني[١٠]، وابن مالك[١١]، وابن عصفور[١٢]، والمرادي[١٣]، وغيرهم[١٤].

يقول سيبويه: «وهذه الأشياء لا تُضبَط بقياس ولا بأمر أحكم من هذا، وهكذا مأخذ الخليل»[١٥]، بمعنى أن أبنية مصادر الثلاثي المجرد كثيرة، وقد اجتهدوا لوضع ضوابط تقيّد ما

---

(١) المقتضب ١٢٢/٢.

(٢) انظر: دقائق التصريف ٦٠،

(٣) انظر: شرح الكافية ٤٠٠/٣-٤٠١.

(٤) انظر: الكناش ١٨٦.

(٥) انظر: الفوائد الضيائية ٣٢٦.

(٦) انظر: أسرار النحو ٢٢٠.

(٧) انظر: الكتاب ٥/٤.

(٨) انظر: الأصول ٨٦/٣.

(٩) انظر: الجمل في النحو ٣٨٣.

(١٠) انظر: نزهة الطرف ١٧.

(١١) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٢٢١.

(١٢) انظر: المقرب ١٣٠/٢.

(١٣) انظر: شرح تسهيل الفوائد ٢٩١/١.

(١٤) انظر: التبصرة والتذكرة ٢١٧/٢، أوضح المسالك ٢٣٣/٣، شرح الأشموني ٣٤٦/٢، شرح التصريح ٢٥/٢-٢٩.

(١٥) الكتاب ١٥/٤.

جاء كثيرًا منها على لسان العرب، وقد اعتمدوا في ذلك على أمرين:

- كون الفعل لازمًا أو متعديًا.
- وزن الفعل في الماضي والمضارع.

فكل ما كان على (فَعَل) أو (فَعِل) متعديًّا، فإنّ مصدره القياسي (فَعْل)، وجعلوه أصلاً لما لم يرد له مصدرٌ في السماع[١]؛ ونقلوا عن الفراء فيما لم يُسمع له مصدر: «فَالفَعْل مذهب أهل نجد، والفُعُول مذهب أهل الحجاز، تميم وأشباهه»[٢]، وَلو أنك أردت المرة الواحدة منه جئت به على (فَعْلة)، وهذا مذهب الخليل وسيبويه[٣]، وقد اجتهد العلماء لتحديد ضوابط لقياس أبنية المصادر عليها؛ ولأنّ ما جاء في اللسان العربي كثير حاولوا وضع ضوابط تجمع ما اتفق عليه هذا الكثير في جوانب، فكان من ذلك أن جعلوا ما جاء من هذه الأبنية دالاً على التقلّب والتصرّف كالطَّوَفان والجَوَلاَن على وزن (فَعَلاَن)، ولما دلّ على داء أو صوت: (فُعَال) مثل: سُعَال، وزُكَام، وصُرَاخ، وسُكات[٤]، إلى غير ذلك من الصفات المشتركة والجامعة، وكما سبق جعلوا قياس مصدر كل فعل ثلاثي على (فَعِل يَفْعَل) (فَعْل)، وما كان ثلاثيًّا لازمًا فإنّ قياس مصدره على (فُعْل، وفَعَالَة، وفَعَال)، فما خرج عن القواعد التي وضعوها ردُّوه إلى المسموع من كلام العرب، والعرب تقول: أتيته بين سَمْع الأرض وبَصَرِها[٥]، ويُقال: خرج فلان بين سَمْعِ الأرض وبصَرها[٦]، ومثله قول: سَمْعَ أُذُنيّ وبَصَر عينيّ، إذ استخدموا المصدر (سَمْع) على الأصل والقياس، وكان استعمال المصدر (بَصَر) على المسموع الكثير من كلام العرب، فكان الأول من باب المطرد في الاستعمال والقياس، والثاني مطردًا في الاستعمال دون القياس.

---

(١) انظر: التكملة ٢١٥، النكت الحسان ٢١٣، شرح التصريح ٢٥/٢.

(٢) دقائق التصريف ٦١.

(٣) انظر: الكتاب ٤٥/٤، المنصف ١٧٩/١.

(٤) انظر: الكتاب ١٠/٤، ١٥، النكت الحسان ٢١٥-٢١٦، همع الهوامع ٤٩/٦.

(٥) انظر: أساس البلاغة ٦٢/١ (بصر).

(٦) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٠٢/٢ (سمع).

المسألة التاسعة والثلاثون: ما جاء في استخدام المصدر في قول: (حَلْبها على الماء):

جاء في سياق شرح القاضي عياض للحديث الشريف في قول النبي ﷺ في زكاة الإبل: ((وَمِنْ حَقِّهَا حَلَبُهَا يَومَ وِرْدِهَا...))[١]، وفي كلمة (حَلْبها) ذكر أنّ روايتها تكون بسكون اللام، سواء في هذه الرواية أو في رواية: ((حَلْبُهَا عَلَى المَاءِ وإِعَارَةُ دَلْوِهَا...))[٢]، ذلك أنّ هذه الكلمة مصدر، والأصل في مصدر ما كان على فَعَل يَفْعُل السكون (فَعْل)، وذكر أنه قد جاء عن العرب قولُهم: أحلب حلَبًا لك شطره، بالفتح، وفي هذا نقَل عن الفارسي أنه قد يكون المقصود بالحلب اسم المحلوب، ثم نقل عن الفراء إجازة أن يكون المصدر على (فَعْل)، أو (فُعُول) في كل فعل ثلاثي متعدٍّ.

ولدراسة هذه المسألة لابد من تقسيمها إلى محاورها الثلاثة:

١- رواية القاضي عياض للكلمة بالسكون باعتبارها أصلاً في المصادر: وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في مسألة (سَمْعَ أُذُنِيّ)، حيث ذهب أكثر علماء اللغة إلى القول بأنّ (فَعْل) هو الأصل في مصدر كل فعل ثلاثي متعدٍّ بما فيه ما كان على (فَعَل يَفْعُل)، نحو: قَتَل يقتُل قَتْلاً، خلَق يخْلُق خَلْقًا[٣]، وعلى القياس يُقال: حَلَب يَحْلُب حَلْبًا، وهو ما أثبته ابن دريد: «الحَلْب: مصدر حلَبْتُ الشيء أحلُبْه حَلْبًا»[٤]، وقال الزجاجي: «حلَبَ الناقة حَلْبًا»[٥]، وكذا أثبته الزمخشري في الأساس[٦]، والأكثر مجيئه بالفتح: حلَب الناقةَ يَحْلُبها حَلَبًا، مثل: طَرَدَها طَرَدًا، وَسَرَقها سَرَقًا[٧]، حكاه جماعة من العلماء، منهم: سيبويه[٨]،

---

(١) إكمال المعلم ٤٨٦/٣، كتاب الزكاة/ باب إثم مانع الزكاة، حديث رقم (٩٨٧).

(٢) إكمال المعلم ٤٩٦/٣، الكتاب السابق والباب ورقم الحديث نفسه.

(٣) انظر: الكتاب ٥/٤، المقتضب ١٢٢/٢، الأصول في النحو ٨٦/٣، المقرب ١٣٠/٢.

(٤) جمهرة اللغة ٢٨٤ (حلب).

(٥) الجمل في النحو ٣٨٣.

(٦) انظر: أساس البلاغة ٢٠٧/١ (حلب)، وفي الفائق أثبت الفتح، انظر: الفائق ٣١٠/١ (الحلب).

(٧) انظر: الكتاب ٦/٤.

(٨) انظر: الكتاب ٦/٤.

والمبرد[١]، وأبو القاسم المؤدب[٢]، وابن السراج[٣]، والجوهري[٤]، وابن سيده[٥]، والصيمري[٦]، والميداني[٧]، وغيرهم[٨].

ويتضح أنّ المصدر من الفعل (حلب) يأتي على بنائين أحدهما قياسي (فَعْل) والآخر سماعي (فَعَل)، جاء في لسان العرب: «والحلَب: مصدر حَلَبَها يَحْلُبُها ويَحْلِبُها حَلْبًا وحَلَبًا»[٩].

٢- ما نقله القاضي عياض عن الفارسي من احتمال كون المقصود من المصدر (الحلَب) اسم المحلوب[١٠]، وفسّر القاضي عياض هذا القول في كتابه (مشارق الأنوار) بأنّ المصدر إذا كان بالفتح كان المعنى المقصود (المحلوب)، وهو اللبن نفسه، وجعل منه حديث: ((من حقها أن تُحْلَب على الماء))[١١]، لأنّ الماء هو المكان الذي يجتمع فيه الناس، فيكون أحرى أن يشرب منه المسكين والضعيف، ومَن لا لبن لهم[١٢]، وذكر الفيومي أنّ كلمة (حلَب) بالفتح تُطلَق على المعنيين: المصدر وعلى اللبن المحلوب، فيُقال: «لبنٌ حلَب وحليب ومَحْلُوب»[١٣].

٣- ما جاء في قول الفراء أنّ كل ما كان من الأفعال الثلاثية مُعدّى فيجوز في مصدره أن

---

(١) انظر: المقتضب ١٢٣/٢.

(٢) انظر: دقائق التصريف ٦٧.

(٣) انظر: الأصول ٨٧/٣.

(٤) انظر: الصحاح ١١٤/١ (حلب).

(٥) انظر: المخصص ١٣١/١٤.

(٦) انظر: التبصرة والتذكرة ٧٥٨/٢.

(٧) انظر: نزهة الطرف ١٨.

(٨) انظر: الفائق في غريب الحديث ٣١٠/١ (الحلب)، النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٢١/١ (حلب).

(٩) لسان العرب ٩٥٦ (حلب).

(١٠) انظر: التكملة ٥٢٠.

(١١) الحديث بهذه الرواية في شرح صحيح البخاري لابن بطال ٤٠٠/٣، كتاب الزكاة/ باب إثم مانع الزكاة.

(١٢) انظر: مشارق الأنوار ١٩٤/١ (حلب).

(١٣) المصباح المنير ٢٠٠/١ (حلب).

يأتي على وزن (فَعْل) وعلى وزن (فُعُول)[١]، وهذا محل اختلاف وجهات نظر للعلماء من حيث أيُّ البنائين يُعتدّ به:

- فقد ذهب سيبويه إلى أنّه يُقاس على (فَعْل) فيما لم يُسمَع له مصدر، أما في حال وجود مصدر مسموع عن العرب فإنه يُتوقف عند المسموع، وَقد ذكر أنّ هناك من الأبنية ما حقه في القياس أن يأتي على (فَعْل)، ولكن جاء عن العرب على (فُعُول)، وذلك نحو: لَزِمَه يَلزَمُه لُزُومًا، ونَهِكه يَنْهَكه نُهُوكًا، تشبيهًا لها بقولهم: جَلَس يَجْلِس جُلوسًا، وقَعَد يَقْعُدُ قُعُودًا[٢]، وكذا يقول: «وقالوا: ضربها الفحل ضِرابًا كالنِّكاح، والقياس ضَرْبًا، ولا يقولونه كما لا يقولون نَكْحًا وهو القياس»[٣]، وهو مذهب الأخفش[٤]، وإليه ذهب الرضي[٥]، وينبغي التنبيه إلى أنّ سيبويه جَعل (فَعْلاً) بناءً قياسيًا للأفعال الثلاثية المتعدية، وقال بقياسيّة (فُعول) فيما كان من الأفعال الثلاثية لازمًا[٦]، وتبِعه في هذا الرأي كل من: المبرد[٧]، والزجاجي[٨]، والفارسي[٩]، وغيرهم[١٠].
- أجاز الفراء القياس على (فَعْل) و(فُعُول) للأفعال اللازمة والمتعدية على حد سواء، مع وجود السماع بغيرهما[١١]، فإن جاء فعلٌ على وزن (فَعَل) مما لم يُسمع له مصدر فالقياس أن تجعله على وزن (فَعْل) تبعًا للغة الحجاز، أو على (فُعُول) بناءً على لغة نجد[١٢].

---

(١) انظر: إكمال المعلم ٤٩٧/٣.
(٢) انظر: الكتاب ٥/٤-٦.
(٣) الكتاب ٩/٤.
(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٤٩٠، المساعد ٦٢٢/٢، شرح الأشموني ٣٤٧/٢.
(٥) انظر: شرح الشافية ١٥٧/١.
(٦) انظر: الكتاب ٥/٤، ٩.
(٧) انظر: المقتضب ١٢٥/٢-١٢٦.
(٨) انظر: الجمل في النحو ٣٨٣-٣٨٤.
(٩) انظر: التكملة ٥١٨، ٥٢٢.
(١٠) انظر: التبصرة والتذكرة ٧٥٨/٢، ٧٦٠، المخصص ١٣١/١٤-١٣٤، المقرب ١٣٠/٢-١٣٣.
(١١) انظر: قول الفراء في: ارتشاف الضرب ٤٩١، شرح تسهيل الفوائد ٢٩٥/٢.
(١٢) انظر: ديوان الأدب ١٣٩/٢، شرح الشافية ١٥١/١-١٥٢، وفي دقائق التصريف ٤٥؛ جعل (فُعول) لغة الحجاز، و(فَعْـل) لغة نجد.

- منع بعضهم القياس في حال انعدام السماع؛ علّتهم في ذلك أنّ مصادر الفعل الثلاثي لاتُدرك إلا بالسماع، لذلك امتنع القياس، وهذا رأي أبي زيد[١] أحمد بن سهل[٢].

ولا يمكن القول بمنع القياس لامتناع السماع؛ إذ القياس مبني في الأصل على الأكثر الغالب مما جاء على لسان العرب، وكما يرى ابن جني: «ما قِيس على كلام العرب فهو من كلامهم»[٣]، ومن خلال ما ذهب إليه سيبويه ومَن تبعه، وما ذهب إليه الفراء، يمكن التوصل إلى القول بأنّ اختلاف أبنية المصادر يعود إلى أمرين مهمَّيْن:

الأول: اختلاف لغات قبائل العرب، كما ظهر من اختلاف لغة أهل نجد عن لغة الحجاز.

الثاني: اختلاف الصياغة تبعًا للمعنى الذي يدل عليه كل بناء، فقد جعلوا (فَعْل) لما كان من الأفعال متعديًّا، في حين كان (فُعول) دالاً على ما كان من الأفعال لازمًا، وقد كُسِرت هذه القاعدة بمجيء أحدهما مكان الآخر، كما في قولهم: سَكَت يَسْكُت سَكْتًا[٤]، وكان الأصل أن يكون المصدر سكوتًا، وهذا التداخل فيما بين الصيغ وعدم وجود ضوابط بيّنة ومحددة للتفريق بينها أدى إلى قول جماعة من العلماء بسماعيّة أبينة الأفعال الثلاثية كلها – كما سبق الحديث عن ذلك في المسألة السابقة–، وكان من أبرز القائلين بذلك: المبرد[٥]، وابن الحاجب[٦]، ونقله أبو حيان والسيوطي عن أبي القاسم[٧] بن الجودي[١].

---

(١) هو: أحمد بن سهل البلخي أبو زيد، كان فاضلاً قيِّمًا فيما يجمع من العلوم القديمة والحديثة، يسلك في مصنفاته طريقة الفلاسفة، إلا أنه بأهل الأدب أشبه، له مصنفات منها: كتاب أسماء الله تعالى وصفاته، كتاب أقسام العلوم، كتاب النحو والتصريف، تُوفي في سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة عن سبع أو ثمان وثمانين سنة. انظر: ترجمته في: معجم الأدباء ٢٧٤-٢٨٢، بغية الوعاة ٣١١/١.

(٢) نقله أبو حيان في: منهج السالك ٣٤٢، ارتشاف الضرب ٤٩١، وذكره المرادي في شرح تسهيل الفوائد ٢٩٥/٢.

(٣) المنصف ١٨٠/١.

(٤) انظر: الكتاب ٩/٤.

(٥) انظر: المقتضب ١٢٢/٢.

(٦) انظر: شرح الكافية ٤٠٠/٣.

(٧) هو: خلف بن فتح بن جودي القيسيّ اليابُرِّي، أبو القاسم، كان مُقْرِئًا نحويًّا حافظًا للحديث، روى عن أبي طالب مكي، وأبي عبدة حسان بن مالك، صنّف شرح مشكل الجمل للزجاجي، مات سنة أربع وثلاثين

=

وختامًا يمكن القول بأنّ مصدر الفعل (حلَب) يكون على إحدى صياغتين:

الأولى: (حَلْب) وهو البناء القياسي لكل فعل ثلاثي متعدٍّ، وجاء على (فَعَل يَفْعُل).

الثانية: (حَلَب) وهو بناء اشتهر كثيرًا في السماع، وقد يُراد منه الدلالة على اللبن المحلوب فيكون بمعنى (فُعُول)، ومجاله كذلك السماع عن العرب ولا يُقاس عليه لاختصاص قياسه باللازم دون المتعدي من الأفعال الثلاثية.

وأربعمائة، انظر: بغية الوعاة ٥٥٦/١.

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٤٩١، همع الهوامع ٤٨/٦.

المسألة الأربعون: ما جاء في قول العرب: (لبّيك وسَعْديك):

جاء في صفة التلبية: أن تلبية رسول الله ﷺ: ((لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْك، لَبَّيْكَ لا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْك...))[١]، وفيه نقل القاضي عياض كلام المازري في كلمة (لَبّيك)؛ إذ ناقش في المسألة جانبين بارزين أولهما: صياغتها وأصلها، والجانب الثاني: معنى الكلمة واشتقاقها.

فمن حيث الصياغة ذكر أنها مصدر مثنى، الغرض من تثنيته التكثير والمبالغة، إذ تعني: إجابة لك بعد إجابة، ولزومًا لطاعتك، ومن ثمّ فإنّ معنى التثنية هنا غير حقيقي وإنما لتأكيد التلبية، ثم عرض لآراء العلماء ومذاهبهم فيها على النحو الآتي:

- يونس بن حبيب رأى أنّ كلمة (لبّيك) اسم مفرد، قُلبت ألفه ياءً لاتصالها بالضمير.
- سيبويه ذهب إلى أنها مثنى بدليل القلب فيها ياءً مع الضمير، ووافقه بذلك ابن الأنباري[٢].

والمشهور في المصدر عدم جواز تثنيته ولا جمعه إذا كان مؤكِّدًا[٣]، وقد خصص سيبويه في كتابه بابًا لما جاء من المصادر مثنى[٤]، موضحًا أنّ الغرض من تثنية هذه المصادر إفادة معنى التكثير والمبالغة، وهذا هو مذهب سيبويه، وعليه جمهور النحويين، منهم: المبرد[٥]، وابن قتيبة[٦]، والزجاجي[٧]، والسيرافي[٨]، وابن جني[٩]، وابن سيده[١٠]، والزمخشري[١١]، وابن يعيش[١٢]، وابن عصفور[١٣]، وغيرهم[١٤].

---

(١) إكمال المعلم ١٧٦/٤، كتاب الحج/ باب التلبية وصفتها ووقتها، حديث رقم (١١٨٤).
(٢) انظر: المعلم بفوائد مسلم ٧٠/٢، إكمال المعلم ١٧٧/٤.
(٣) انظر: اللمع ٤٥، اللباب في علل البناء ٢٦٤/١، أوضح المسالك ٢١٥/٢، همع الهوامع ٩٦/٣.
(٤) انظر: الكتاب ٣٤٨/١.
(٥) انظر: المقتضب ٢٢٣.
(٦) انظر: أدب الكاتب ٦١٥.
(٧) انظر: أمالي الزجاجي ١٣٢.
(٨) انظر: شرح السيرافي ١٢٢/٥.
(٩) انظر: الخصائص ٤٤/٣-٤٥، سر صناعة الإعراب ٢٣٤.
(١٠) انظر: المخصص ٢٣١/١٣-٢٣٢.
(١١) انظر: المفصل في علم العربية ٣٣.
(١٢) انظر: شرح المفصل ١١٨/١.
(١٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/٢.
(١٤) انظرك دقائق التصريف ٤٢٤، الزاهر ١٩٧/١، همع الهوامع ١٠٩/٣.

والتثنية هنا ليس المقصود منها الدلالة على اثنين، وإنما هي كما ذكروا لإفادة معنى المبالغة والتكرير والتكثير، وأنّه شيء يعود مرة بعد مرة[١]، أي أجبتك إجابة بعد إجابة[٢]، وقد يأتي (سَعْدَيْك) مع (لَبَّيْك)، فيكون المعنى مساعدة بعد مساعدة[٣]، والدليل على إفادة التكثير من لفظ التثنية ما ذكره السيرافي في أنّك حين تقول: ادخلوا الأول فالأوّل، فأنت تريد أن يدخل الجميع ولكن هذه العبارة تدلّ على أنّ المراد شيء تلو الآخر، «ولا تحتاج إلى تكريره أكثر من مرة واحدة، فتُعلِم به أنه شيء لا يُقتَصر به على الأول، وأنّ ذلك المعنى يعود بعد الأول ويَكثُر، فتكتفي بذلك اللفظ»[٤]، وذهب ابن سيده إلى أنّ الدلالة على لفظ المبالغة جائزة في لفظ التثنية فقط دون الجمع؛ «لأنّ التثنية أَولَى بالتفضيل شيئًا بعد شيء من الجمع؛ إذ كانت التثنية لا تكون إلا على الواحد، والجمع قد يكون على غير الواحد، نحو: نَفَر وَرَهط...»[٥]، فكلما قلّ النظير ازداد معنى التعظيم؛ لقلةّ مَن يحتاج إليه ويستغني به عمّن سواه[٦].

وذهب جماعة من النحويين إلى أنّ (لَبَّيْك) مصدر مفرد من لَبَّى يلبِّي، وأصله لبب على وزن (فَعْلَل)[٧]، وهذه الياء بدل من الباء حينما استثقلوا اجتماع ثلاث باءات في الأصل (لبّبك)، فأبدلوا الثالثة ياءً كراهة توالي المتماثلات، كما قالوا: تَظَنَّيت من الظنّ وأصله تَظنَّنْت، وتَظَنَّى الرجل من تظنَّن، وتَقضَّى الطائر من تقضَّض[٨]، ومنه قول العجاج:

تَقَضِّيَ البَازِي إِذَا البَازِي كَسَرْ[٩]

---

(١) انظر: شرح السيرافي ١٢٢/٥.

(٢) انظر: أدب الكاتب ٦١٥،

(٣) انظر: شرح السيرافي ١٢٣/٥، الإيضاح في شرح المفصل ٢٣٤/١.

(٤) شرح السيرافي ١٢٢/٥-١٢٣.

(٥) المخصص ٢٣٢/١٣.

(٦) انظر: المخصص ٢٣٢/١٣.

(٧) انظر: عمدة القاري ٢٤٦/٩.

(٨) انظر: دقائق التصريف ٤٢٤، الزاهر/١٩٧، غريب الحديث للخطابي ١٢/٣.

(٩) البيت من الرجز في ديوان العجاج ٨٣، إصلاح المنطق ٣٠٢، الممتع ٢٤٨، وبلا نسبة في الخصائص ٩٠/٢، المقرب ١٧٠/٢.

الأصل تقضّض البازي فقُلبت الضاد ياءً منعًا لاستثقال الجمع بين المتماثلات وطلبًا للتخفف، ومن أبرز من قالوا بذلك: الخليل[١]، والأحمر[٢]،، والخطابي[٣].

وذهب يونس بن حبيب إلى أنّ (لَبَّيْك) اسم مفرد أصله (لبَّب) على وزن (فَعْلَل)، ونظرًا لكثرة (فَعْلَل) وقلة (فَعّل) فإنه يمتنع حمله على (فَعّل)، ثمّ قُلبت الباء ياءً منعًا لتوالي المتماثلات، فصارت (لَبّي)، وأُبدِلت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت (لَبَّى)، ثم عند وصلها بكاف الخطاب قُلِبت الألف ياءً كما تُقلب في الحروف (إلى)، و(على)، إذ تقول: (إليك)، و(عليك)، وردّه سيبويه واحتج عليه بأنّ هذه الياء لو كانت بمنزلة ما جاء في الحروف لوجب ردها في حالة الإفراد وإظهار الاسم، إذ لا تقول: لَبّى زيد، وسَعْدَى زيد[٤]، وزاد ابن عصفور حجة أخرى على فساد هذا الرأي بأنّه قد سُمِع (لُبَّ) و لم يُسمَع لَبَّى اسمًا[٥]، واستشهد بقول الشاعر:

دَعُونِي فَيَا لَبَّيْ إِذَا هَدَرَتْ لَهُم شَقَاشِقُ أَقْوَامٍ فَأَسْكَتَهَا هَدْرِي[٦]

إذ لوكان أصله (لَبَّى) لقال: لبَّاي، أو لَبَّيّ[٧].

---

(١) انظر: العين ٣٤١/٨ (لبي)، وقد نسب أبو القاسم المؤدب إليه مذهب التثنية، انظر: دقائق التصريف ٤٢٤، وكذلك ابن سيده في المخصص ٢٣٢/١٣، وغيرهم، وما ثبت في العين ينافي ذلك، و لم يذكر التثنية في تفسير (حنانيك) ٢٩/٣ (حن)، ولا في مادة (سعد) ٣٢٢/١-٣٢٣.

(٢) انظر: قوله في: الزاهر ١٩٧/١، تهذيب اللغة ٣٣٧/١٥ (لب)، غريب الحديث للخطابي ٢٧٧/٢، لسان العرب ٣٩٨٠ (لبب). وهو: علي بن المبارك الأحمر النحوي، أو علي بن الحسن المعروف بالأحمر شيخ العربية، صاحب علي بن حمزة الكسائي، كان مؤدب الأمين، وهو أحد من اشتهر بالتقدم في النحو واتساع الحفظ، توفي سنة أربع وتسعين ومائة. انظر: معجم الأدباء ١٦٧٠-١٦٧٢، إنباه الرواة ٣١٣/٢-٣١٧، بغية الوعاة ١٥٨/٢-١٦٠.

(٣) انظر: غريب الحديث ١٢/٣.

(٤) انظر: رأي يونس في: الكتاب ٣٥١/١، المخصص ٢٣٣/١٣، مشارق الأنوار ٣٥٣/١ (لبب)، لسان العرب ٣٩٨٠ (لبب).

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤١٤/٢.

(٦) البيت من الطويل غير معروف قائله، في: شرح الجمل لابن عصفور ٤١٤/٢، مغني اللبيب ٢١٣/٦، شرح شواهد المغني ٩٠٩.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/٢.

وكما هو معروف فإنّ صياغة الكلمة واشتقاقها مرتبط ارتباطًا وثيقًا بمعناها ومدلولها، فقد اختُلِف كذلك في اشتقاق كلمة (لَبّيك)، والمعنى الذي تدل عليه، فتجد القاضي ينقل عن المازري عددًا من المعاني التي جاء بها علماء العربية، كان أبرزها:

- أنها مشتقة من قولهم: داري تلب دارك، أي تواجهها، فتكون بمعنى اتجاهي وقصدي إليك.
- أن تكون من قولهم: امرأة لَبّة إذا كانت مُحبّة لولدها عاطفة عليه، فتكون (لَبَّيْك) بمعنى: محبتي لك.
- أن تكون مأخوذة من قولهم: حَبٌّ لُباب: إذا كان خالصًا محضًا ومنه: لبُّ الطعام ولبابه.
- أن تكون مشتقة من قولهم: قد لَبّ الرجل بالمكان، وألبّ: إذا أقام فيه ولزمه، وذكر ابن الأنباري[١] أنه على هذا الاشتقاق مذهب الخليل والأحمر[٢].
- وزاد القاضي عياض ما قيل في إنها إجابة لقوله تعالى لإبراهيم: ﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَجِّ﴾[٣]، وهو المعنى الذي نُقِل عن الفراء: إجابتي لك يا رب[٤].
- ونقل رأي الحربي أنها من الألباب: القرب، فتكون بمعنى قربًا منك وطاعة.
- ونقل عن أبي النضر أنها بمعنى أنا ملب بين يديك أي مختضع[٥].

وقد استخدم العرب المصادر المثناة في كلمات عدة، منها: حنانيك أي: تحنّنًا بعد تحنّن، ومنه قول طرفة بن العبد:

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فاسْــتَبِقِ بَعْــضَنا حَنَانَيْكَ بَعضُ الشّرِّ أَهْوَنُ مِــنْ بَعْــضِ[٦]

ومنها: دواليك كما في قول سحيم عبد بني الحسحاس:

---

(١) انظر: الزاهر ١٩٧/١.

(٢) انظر: الزاهر ١٩٧/١-١٩٨، المعلم ٧١/٢، إكمال المعلم ١٧٧/٤.

(٣) الحج: ٢٧.

(٤) انظر: الزاهر ١٩٧/١، تهذيب اللغة ٣٣٦/١٥ (لب).

(٥) انظر: إكمال المعلم ١٧٧/٤، مشارق الأنوار ٣٥٣/١ (لبب)، صحيح مسلم بشرح النووي ٨٧/٨، أضواء البيان ٣٨٠/٥.

(٦) البيت من الطويل في ديوان طرفة ٦١، الفاخر ٥، شرح المفصل ١١٨/١.

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُـــقَّ بِـــالبُرْدِ مِثْلُـــه دَوَالَيْكَ حتّى لَيْسَ للبُرْدِ لاَبِسُ[١]

أي: مداولتك ومداولةً لك، ومنها كذلك قولهم: هَذاذيك كأنه يقول: هذًّا بعد هذٍّ، ومنه قول العجاج:

ضَرْبًا هَذَاذَيْكَ وَطَعْنًا وَحْـــضَا[٢]

وأيضًا قولهم: حذاريك، أي: ليَكُن منك حَذَرٌ بعد حَذَرٍ، وحَوَاليك أي إطاقة بعد إطاقة، وحجازيك: أي تحجز حجازيك بمعنى تمنع[٣]، وكل هذه المصادر وما شابهها غير متصرفة، وتلتزم صيغة التثنية في بنائها وإضافتها إلى ضمير المخاطب[٤]، فما جاء منها مفردًا أو مضافًا لضمير الغائب فهو خارجٌ عن القاعدة التي وضعها النحويون[٥]، من ذلك قول الشاعر:

إِنَّـــــكَ لَـــــو دَعَـــــوْتَنِي وَدُونِـــــي
زَوراءُ ذَاتُ مَتْـــــــــــرَعٍ بَيُـــــــــــونِ
لَقُلْـــــتُ: لَبَّيْـــــه لِمَـــــن يَـــــدْعُونِي[٦]

وكذلك إضافته لغير الضمير شاذة، كما في قول أعرابي من بني أسد:

دَعَـــوْتُ لِمَـــا نَـــابَنِي مِـــسْوَرًا فَلَبَّـــى فَلَبَّـــيْ يَـــدَيْ مِـــسْوَرِ[٧]

بإضافة كلمة (لبّي) إلى كلمة (يدي).

وَقد عُرِفت التلبية بصيغة (لَبَّيْك) مثناة مضافة إلى ضمير المخاطب في قبائل العرب

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ١٦، المحتسب ٢٧٩/٢، خزانة الأدب ٩٩/٢.

(٢) البيت من الرجز للعجاج في ديوانه ١٣٢، أمالي الزجاجي ١٣٢، الخزانة ١٠٦/٢.

(٣) انظر: الكلمات في: الكتاب ٣٤٨/١-٣٥١، إصلاح المنطق ١٥٨، ليس في كلام العرب ٣٤١، المخصص ٢٣٢-٢٣٣، شرح المفصل ١١٨/١.

(٤) انظر: الكتاب ٣٤٨/١، شرح المفصل ١١٨/١، الإيضاح في شرح المفصل ٢٣٥/١.

(٥) انظر: شرح الأشموني ٣١٢.

(٦) الأبيات من الرجز بلا نسبة في: سر صناعة الإعراب ٧٤٦، المقاصد النحوية ١٣٠٧، خزانة الأدب ٩٣/٢.

(٧) البيت من المتقارب في: الكتاب ٣٥٢/١، شرح التصريح ٣٩٧/١، شرح الأشموني ٣١٢.

المختلفة منذ أيام الجاهلية، واستمرت فيما بعد[١]، وتبقى هذه التثنية لهذه الكلمات فيما جاء مسموعًا عن العرب ولا يُقاس على شيء من ذلك.

(١) انظر: الأزمنة وتلبية الجاهلية ٣٩-٤٤.

المسألة الحادية والأربعون: ما جاء في لفظي (قمِن) و(قمين):

جاء في حديث رسول الله ﷺ قوله: ((... وأَمَّا السُّجُودُ فاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ فَقَمِنٌ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ))[١]، وفي كلمة (قمن) يقول القاضي عياض: «يُقال: قَمِنٌ، بكسر الميم، وقَمَنٌ[٢] بالفتح مصدر، وغيره نعت يثنى ويُجمع»[٣].

يُقال: فلان قَمَنٌ أن يفعل ذلك، وقمِن أن يفعل ذاك، وقمين، أي: حريّ، وجدير، وخليق[٤]، أي: قريب[٥]، كقولهم: داره قَمَنٌ من داري[٦]، وهذه الأرض من بني فلان موطن قَمَنٌ، أي: جدير بأن يسكنوه[٧]، يقول عمر بن أبي ربيعة:

مَنْ كَانَ يَسْأل عنَّا أَيــنَ مَترلُنــا فَالأُقْحُوَانة مِنَّــا مَــترِلٌ قَمَــنُ[٨]

ويُقال: هذا الأمر مقمَنة لذاك، أي: مخلقة له ومجدرة[٩]، وحكى اللحياني: إنّه لمقمون[١٠] أن يفعل ذلك، وإنّه لَمَقْمَنَة أن يفعل ذلك، كذا لا يثنّى ولا يُجمَع في المذكر

---

(١) إكمال المعلم ٣٩٤/٢، كتاب الصلاة/ باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، حديث رقم (٤٧٩).

(٢) في المصدر: (قمَين)، والصواب (قمَن).

(٣) إكمال المعلم ٣٩٦/٢.

(٤) انظر: العين ١٨١/٥ (قمن)، غريب الحديث لأبي عبيد ٢٤٤/١، غريب الحديث للحربي ٤٥٩/٥، الصحاح ٣٦/٦ (قمن)، المحكم والمحيط الأعظم ٢٨٠/٦، لسان العرب ٣٧٤٥ (قمن).

(٥) انظر: غريب الحديث للحربي ٤٥٩/٥.

(٦) انظر: كتاب الألفاظ ٣٧٥، المحكم والمحيط الأعظم ٢٨٠/٦ (قمن)، لسان العرب ٣٧٤٥ (قمن).

(٧) انظر: العين ١٨١/٥ (قمن)، المحكم والمحيط الأعظم ٢٨٠/٦ (قمن)، أساس البلاغة ١٠٣/٢، لسان العرب ٣٧٤٥ (قمن).

(٨) البيت من البسيط لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٢٨١، وفي أساس البلاغة ١٠٣/٢ (قمن)، وللحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ١٠٣، ولسان العرب ٣٧٤٥ (قمن)، تاج العروس ١٩/٣٦ (قمن)، وبلا نسبة برواية: «فَالقُطْقُطَانةُ مِنَّا مَنْزِلٌ قَمِن» في: لسان العرب ٣٦٧٤ (قطط) وبالرواية المثبتة في المتن في اللسان ٣٥٤٠ (قحا)، تاج العروس ٤٣/٢٠ (قطط).

(٩) الصحاح ٣٦/٦ (قمن).

(١٠) كذا في المحكم ولسان العرب، وجاء في تهذيب اللغة ٢٠٤/٩ (قمن): «إنّه لمقمَنة أن يفعل ذاك، وإنهم لمقمَنة أن يفعلوا ذاك».

والمؤنث، كقولك: مخلَقَة ومجْدَرَة[١]، وإنّه لقمَن منه ومئنّة، أي: عادة[٢]، والمشهور بهذا اللفظ لغتان؛ فتح الميم وكسرها[٣]، فإن جاء بالفتح على (فَعَل) قلت: (قمَن) فهو مصدر، ويُلتزَم لفظٌ واحد بالإفراد والتذكير، فلا يُثنَّى ولا يُجمَع ولا يُؤنّث، تقول: هو قمَنٌ أن يفعل ذلك، وَهما قمَنٌ أن يفعلاَ ذلك، وهم قمَنٌ أن يفعلوا ذلك، وَهنَّ قمَن أن يفعلنَ ذلك[٤]، أمّا إن كسرت على (فَعِل) قلت: (قمِن)، أو أشبعت الكسرة فأدخلت الياء صارت (قمين) – وهي لغة ثالثة- كان نعتًا؛ لذا فإنّه يُثنَّى، ويُجمَع، ويؤنَّث، فيُقال: هما قمِنَان، وهُم قَمِنُون، وقَمِنَةٌ، وَقَمِنَات، وَقَمِينَان، وقَمِينُون، وَقُمنَاء، وقمِينَة[٥]، ومن استعمال (قمين) قول قيس بن الخطيم:

إِذَا جَاوَزَ الإثنين سِرٌّ فإِنَّهُ بَنَشْرٍ وَتَكْثِيرِ الحَدِيثِ قَمِينُ[٦]

والمجمَع عليه أنّ المصدر لا يُثنَّى ولا يُجمع[٧]؛ لأنه جنس يقع على القليل والكثير، ويدلّ على جميع أنواع الحدث، فلا نهاية له تُحصر[٨]، أمّا النعت فيجوز تثنيته وجمعه؛ لأنه تابع مشتق[٩]، غير أنّ العرب استخدمت المصدر في الوصف، فقالوا: هذا رجلٌ عَدْلٌ،

---

(١) انظر: تهذيب اللغة ٢٠٤/٩ (قمن)، المحكم والمحيط الأعظم ٢٨٠/٦ (قمن)، لسان العرب ٣٧٤٥ (قمن).

(٢) انظر: غريب الحديث للحربي ٤٥٩/٥.

(٣) انظر: شرح النووي ١٩٧/٤، لسان العرب ٣٧٤٥ (قمن)، عون المعبود ١٣٠/٣.

(٤) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٢٤٤/١، أدب الكاتب ٦٢٠، تهذيب اللغة ٢٠٣/٩ (قمن)، المخصص ٣١/١٧، تاج العروس ١٨/٣٦ (قمن).

(٥) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٢٦، كتاب الألفاظ ٣٧٥، تهذيب اللغة ٢٠٣/٩ (قمن)، المحكم والمحيط الأعظم ٢٨٠/٦ (قمن)، أساس البلاغة ١٠٣/٢، لسان العرب ٣٧٤٥ (قمن).

(٦) البيت من الطويل لقيس بن الخطيم في ديوانه ١٦٢، وبرواية: (بِنَثٍّ وتكثيرِ الوُشَاةِ قمين) في: تهذيب الغة ٢٠٣/٩ (قمن)، لسان العرب ٣٧٤٥ (قمن)، تاج العروس ١٨/٣٦ (قمن)، وبنفس الرواية لجميل بثينة في ديوانه ٢٠٢، وبلا نسبة في: سر صناعة الإعراب ٣٤٢/١ برواية ديوان قيس بن الخطيم، وبالرواية الأخرى في: شرح الشافية ٢٦٥/٢، شرح المفصل ١٩/٩.

(٧) انظر: اللمع ٤٥، شرح اللمع للباقولي ٤٠٥، الغرة ١٧٦/١، اللباب في علل البناء ٢٦٤/١، أوضح المسالك ٢١٥/٢.

(٨) انظر: اللمع ٤٥، الغرة ١٧٦/١، اللباب في علل البناء ٢٦٤/١.

(٩) تتبع الصفة موصوفها في أربعة أشياء من عشرة: في الرفع أو النصب أو الجر، وفي الإفراد، أو التثنية، أو الجمع، =

ورِضًا، وَزَوْر، وفِطْر[١]، وجاء منه قوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَجَبًا﴾[٢].

ومنه قول زهير:

مَتَى يَشْتَجِرْ قَوْمٌ يَقُلْ سَرَوَاتُهمْ هُمُ بَيننا فَهمْ رضًا وَهُمُ عَدْلُ[٣]

وللنحويين في تأويله مذهبان:

الأول: أنّه مؤوَّل بالوصف المشتق كاسم الفاعل، واسم المفعول، فيكون تقدير الكلام: رجل عادل، ومرضيّ، وَزائر، ومفطر، ونُسِب هذا الرأي إلى الكوفيين.

الثاني: التأويل على حذف مضاف؛ أي: ذو عدل، وذو رضا، ونحوه، فيلتزم الإفراد والتذكير لذلك، كما يُلتزم بهما مع (ذو)، ويُعزَى هذا القول إلى البصريين[٤].

وعلّل ابن جني انصراف العرب إلى استخدام المصدر في الوصف بأمرين:

أحدهما: صناعي؛ «فليزيدك أُنسًا بشبه المصدر للصفة التي أوقعتَه موقعَها، كما أُوقِعَت الصفة موقع المصدر في نحو قولك: أقائِمًا والناس قعود؟، أي: تقوم قيامًا والناس قعود، ونحو ذلك»[٥].

الثاني: وصفه بالمعنوي؛ إذ إنّ استخدام المصدر وصفًا يُنزِل الموصوف منزلة المخلوق من الفعل؛ «وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إيا»[٦]، كما في قوله ﷻ: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾[١]،

وفي التعريف، أو التنكير، وفي التأنيث، أو التذكير. انظر: المفصل في علم العربية ١١٦، الإيضاح في شرح المفصل ٤٤٥/١، شرح الكافية الشافية ١١٥٥، الكناش ١٠٢، أوضح المسالك ٣٠٢/٣-٣٠٤.

(١) انظر: الفصيح ٢٨٨، تصحيح الفصيح لابن درستويه ٢٥٧، المفصل في علم العربية ١١٥، أوضح المسالك ٣١٢/٣، شرح التصريح ١١٧/٢.

(٢) الجن: ١.

(٣) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٤٩، الخصائص ٢٠٢/٢، لسان العرب ١٦٦٤ (رضي)، وبلا نسبة في: المحتسب ١٠٧/٢مثبت فيه العجز دون صدر البيت.

(٤) انظر: شرح المفصل ٥٠/٣، الإيضاح في شرح المفصل ٤٤٣/١، أوضح المسالك ٣١٣/٣، المساعد ٤١١/٢، شرح الأشموني ٣٩٧/٢.

(٥) الخصائص ٢٥٩/٣.

(٦) الخصائص ٢٥٩/٣.

عَجَلٍ﴾[١]، أي لكثرة فعل الإنسان للعجل واعتياده إياه[٢]، وقول الخنساء:

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ، حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ[٣]

أي: «كأنّها مخلوقة من الإقبال والإدبار»[٤].

وقيّدوا المصدر المستعمل في الوصف بشرط ألاَّ يكون المصدر ميميًّا، فما كان في أوله ميمٌ زائدة لا يُنعت به أبدًا، نحو: مَزَار، ومَسير[٥]، وزاد الأزهري شرطين:

أن يلتزم حالتي الإفراد والتذكير، فلا يؤنّث، ولا يُثنّى، ولا جمَع، وأن يكون المصدر ثلاثيًّا، أو بزنة المصدر الثلاثي[٦].

وعلى الرغم من كثرة الوصف بالمصدر في اللغة العربية فإنّ اللغويين لم يحكموا بقياسيّته واطّراده، بل قصروه على السماع، وكان من أبرز القائلين بذلك: ابن مالك[٧]، والرضي[٨]، والمرادي[٩]، وابن عقيل[١٠]، والأشموني[١١]، والأزهري[١٢]، وحجتهم في ذلك أنّ المصدر جامد[١٣]، ولا يُنعَت إلا بمشتقّ أو بما في حكمه[١٤]، واستخدامهم للمصدر نعتًا من باب المبالغة؛ للدلالة على كثرة وقوعه وحصوله؛ ذلك لما كان المصدر يدل على الجنس، فإنّ

---

(١) الأنبياء: ٣٧.

(٢) انظر: الخصائص ٢/٢٠٣.

(٣) البيت من البسيط للخنساء في ديوانها ٣٨٣، الكتاب ١/٣٣٧، المقتضب ٤/٣٠٥، وعجز البيت دون صدره في المنصف ١/١٩٧، وبلا نسبة في: المقتضب ٣/٢٣٠، شرح المفصل ١/١١٥، شرح الأشموني ١/٢١٣.

(٤) الخصائص ٢/٢٠٣.

(٥) انظر: توضيح المقاصد ٩٥٧، شرح الأشموني ٢/٣٩٧، شرح التصريح ٢/١١٣، حاشية الصبان ٣/٩٤.

(٦) انظر: شرح التصريح ٢/١١٣.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣/٣١٣.

(٨) انظر: شرح الكافية ٢/٢٩٥.

(٩) انظر: توضيح المقاصد ٩٥٦-٩٥٧.

(١٠) انظر: المساعد ٢/٤١١.

(١١) انظر: شرح الأشموني ٢/٣٩٧.

(١٢) انظر: شرح التصريح ٢/١١٧.

(١٣) انظر: شرح المكودي ١٩٣، توضيح المقاصد ٩٥٦، شرح الأشموني ٣٩٧.

(١٤) انظر: شرح المفصل ٣/٤٨، اللباب في علل البناء ١/٤٠٤، المقرب ١/٢٢٠،

الوصف بهِ يجعل الموصوف كأنّه وُصِف بجميع الجنس، ومن هنا جاءت إفادته لمعنى المبالغة والتكثير[١].

أمّا مجمع اللغة العربية في القاهرة، فيرى قياسيّة النعت بالمصدر قياسًا مطّردًا إذا توفرت فيه الشروط الثلاثة آنفة الذكر[٢].

وما يَهُم أنّ كلمة (قمن) إذا جاءت على وزن (فَعِل) أو (فَعيل) فهي صفة مشبهة[٣]، يجوز تأنيثها، وتثنيتها، وجمعها، أما إن كانت على وزن (فعَل) فهي مصدر، وتُصنّف في باب الوصف بالمصدر للمبالغة، وهو موقوف على السماع، غير مقيس عليه عند العلماء القدامى، ومقيس بحسب ما نصّ عليه قرار مجمع اللغة العربية.

---

(١) انظر: الخصائص ٢٠٢/٢، شرح المفصل ٥٠/٣، المساعد ٤١١/٢، شرح الأشموني ٣٩٧، شرح التصريح ١١٨/٢، حاشية الصبان ٩٤/٣.

(٢) انظر: قرار مجمع اللغة في: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ١٠٨.

(٣) «الصفة المشبهة باسم الفاعل: هي المصوغة من فِعلٍ لازمٍ، صالحة للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى، وشُبِّهَت باسم الفاعل في الدلالة على معنى، وما هو له في قبول التأنيث، والتثنية، والجمع». شرح الكافية الشافية ١٠٥٤-١٠٥٥. وللاستزادة حول الصفة المشبهة وأوزانها وما جاء فيها انظر: الكتاب ١٩٤/١-٢٠٦، شرح السيرافي ٩٧/٤-١٨٠، شرح الكافية ٤٣١/٣-٤٤٥، المساعد ٢١٠/٢-٢٥، ٢، همع الهوامع ٥م ٩٢-١٠٦، ٥٨/٦-٦٠.

المسألة الثانية والأربعون: ما جاء في مصدر (ودع) وماضيه:

لقد شبّه علماء اللغةِ اللغةَ بالكائن الحي، من حيث كونها تنمو وتتطور، وتتولّد فيها كلمات جديدة لتواكب الحياة ومتطلباتها، وترتقي وتطرأ عليها تغييرات كثيرة، وتعتريها بعض المظاهر التي تؤثر في وجودها حتى تصل بعض الكلمات إلى مرحلة الموت، وهو الموضوع الذي تسلط عليه الضوءَ المسألةُ التي عرض لها القاضي عياض من خلال شرحه لحديثين شريفين، فقد جاء عن النبي ﷺ: ((لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَن وَدْعِهِمُ الجُمُعَاتِ...))[١]، وفي حديث آخر: ((إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْزِلَةً عِنْدَ اللهِ يَوْمَ القِيَامَةِ، مَنْ وَدَعَهُ - أَوْ تَرَكَهُ - النَّاسُ...))[٢]، حيث نص على المصدر (وَدَع) الذي وصفه المازري نقلاً عن شَمِر[٣] أنَّ العرب أماتته وماضيَه بزعم علماء النحو، وأنّ أصله: التوديع وهو الترك[٤]، ثمّ بيّن القاضي أنّ مذهب النحويين القائل بأنّ العرب (أماتوه) إنما أرادوا بهذا الوصف الدلالة على أنهم لم يكثروا استعماله، وعدلوا عنه إلى كلمات أخرى مثل: ترك، ورفض، ثم استدلّ على كلمة (أماتوه) بأنه لو تكلّم به أحد من العرب، لم تجد من بعده مَن تكلموا به على جهة الكثرة، بدليل أن مجيء هذا المصدر والفعلِ الماضي منه لا يكاد يوجد في أحاديث الرسول ﷺ في سوى هذين الحديثين مع شكّ الراوي في أحدهما[٥].

والمتتبع لمراحل دراسة اللغة يجد أنّ أقدم من استخدم لفظ (إماتة) في وصف الألفاظ هو الخليل بن أحمد في مواضع متفرقة من معجمه، منها على سبيل المثال قوله: «والعرب قد

---

(١) إكمال المعلم ٣/٢٦٤، كتاب الجمعة/ باب التغليظ في ترك الجمعة، حديث رقم (٨٦٥).

(٢) إكمال المعلم ٨/٦٢، كتاب البر والصلة/ باب مداراة من يتقى فحشه، حديث رقم (٢٥٩١).

(٣) هو: شمر بن حمدويه أبو عمرو الهروي اللغوي، كان عالما فاضلاً ثقة، نحويًّا لغويًّا، راوية للأخبار والأشعار، أخذ في العراق عن جماعة من أصحاب أبي عمرو الشيباني، وأبي زيد الأنصاري، وأبي عبيدة، والفراء، منهم: الرياشي، وأبو حاتم السجستاني، صنّف كتابًا كبيرًا رتبه على حروف المعجم ابتدأ فيه بحرف الجيم، وله كتاب غريب الحديث كبير جدًّا، وكتاب السلاح، والجبال والأودية، وغير ذلك، مات سنة خمس وخمسين ومائتين. انظر: ترجمته في: إنباه الرواة ٢/٧٧-٧٨، معجم الأدباء ١٤٢٠-١٤٢١، بغية الوعاة ٢/٤-٥.

(٤) انظر: المعلم ١/٤٧٣، ٣/٢٩٤، إكمال المعلم ٣/٢٦٤، ٨/٦٣.

(٥) انظر: إكمال المعلم ٨/٦٣.

أماتت المصدر من يَذَر والفعل الماضي...»[١]، والكسائي في قوله: «وهي على لغة مَن قال: حَب، وهي لغة قد ماتت»[٢]، وَوصف سيبويه هذه الظاهرة بالاستغناء عن الشيء بالشيء، «فإنهم يقولون: يَدَع، ولا يقولون: وَدَع، استغنوا عنها بتَرَك»[٣]، وإلى ذلك ذهب كل من: أبي علي الفارسي[٤]، وابن جني[٥]، وابن سيده[٦]، وأبي البركات بن الأنباري[٧]، والقيسي[٨]، وَناصر الدين المطرّزي[٩]، وأبي حيان[١٠]، والسيوطي[١١]، والبغدادي[١٢].

ومعنى استغنوا أنّهم عدلوا عنه إلى مصدر الفعل (ترك)، وماضيه، وَاسم الفاعل منه، فقالوا: تَرَك تَرْكًا فهو تَارِك، ولم يَقُولوا: وَدَع وَدْعًا فهو وادِع، ولا وَذَر وَذْرًا فهو وَاذِر[١٣]، ولكن ذهب بعضهم إلى إنكار مجيئه في الكلام، فقد ذكر أبو القاسم المؤدب عدم جواز استعمال الماضي والمصدر منه في الكلام المنثور[١٤]، وحكم الفارسي برداءته في التعليقة[١٥]، ووصفه بغير الشائع في المسائل العضديات[١]، وعدّه ابن جني من الشاذ[٢]، وعدّ

---

(١) العين ٨/ ١٩٦ (وذر).
(٢) معاني القرآن للكسائي ٩٨.
(٣) الكتاب ١/٢٥.
(٤) انظر: المسائل البغداديات ٥١٢.
(٥) انظر: المحتسب ٢/٣٦٤.
(٦) انظر: المحكم والمحيط الأعظم ٢/٢٣٨ (ودع).
(٧) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٨٩.
(٨) انظر: مشكل إعراب القرآن ٨٢٤.
(٩) انظر: المغرب في ترتيب المعرب ٢/٣٤٥ (ودع).
(١٠) انظر: البحر المحيط ٨/٤٨٠.
(١١) انظر: همع الهوامع ٥/٢٤.
(١٢) انظر: خزانة الأدب ٦/٤٧١.
(١٣) انظر: العين ٢/٢٢٤ (ودع)، تهذيب اللغة ٣/١٣٦ (ودع)، الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٩٨، لسان العرب ٤٧٩٧ (ودع).
(١٤) انظر: دقائق التصريف ٧٧.
(١٥) انظر: التعليقة ٤/٥٦.

الشاذ[٢]، وعدّ السيوطي الفعلين (وَدَع، ووذر) من الجوامد لعدم استعمال الأمر منهما[٣]، واستعماله عند البغدادي على جهة الشذوذ[٤]، وليس ذلك بصحيح؛ فقد جاء في قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾[٥]، حيث قرئ (ودَعَك) بالتخفيف أي تركك[٦]، وما جاء في الحديثين السابقين دليل على استعمال المصدر والماضي من الفعل (ودع)، وكذا فقد استعملا في بعض أشعار العرب، من ذلك قول أبي الأسود الدؤلي:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الــذِي غَالَهُ فِي الحُب حَتَّــى وَدَعَــه[٧]

ومثله قول سويد بن أبي كاهل اليشكري:

فَــسَعَى مَــسْعَاتَهُم فِــي قَوْمِــهِ ثُمَّ لَمْ يُدْرِكْ وَلاَ عَجْــزًا وَدَعْ[٨]

ومن مجيء اسم الفاعل منه ما أنشده أبو علي الفارسي:

فَأَيُّهُمَــا مَــا أَتْــبَعَنَّ فَــإِنَّنِي حَزِينٌ عَلَى تَرْكِي الَّــذي أَنَــا وَادِعُ[٩]

وجاء كذلك على صيغة اسم المفعول في قول خفاف بن ندبة:

إِذَا مَا اسْتَحمَّت أَرْضُه مِنْ سَمائِه جَرَى وَهوَ مَوْدُوعٌ ووَاعِــدُ مَــصدِقِ[١٠]

---

(١) انظر: المسائل العضديات ٧٦.

(٢) انظر: الخصائص ٩٩/١.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢٤/٥.

(٤) انظر: خزانة الأدب ٤٧١/٦.

(٥) الضحى: ٣.

(٦) وهي قراءة مجاهد، وَعروة بن الزبير وَابنه هشام، وَأبو حيوة، وَأبو بحرية، وَابن أبي عبلة، وَيزيد النحــوي، انظــر: البحر المحيط ٤٨٠/٨، الدر المصون ٣٦/١١، المصباح المنير ٨٩٩/٢.

(٧) البيت من الرمل في ديوان أبي الأسود الدؤلي ٣٥٠، الخصائص ٩٩/١، المحكم والمحيط الأعظــم ٢٣٨/٢ (ودع، ونُسب لأنس بن زنيم في تاج العروس ٣٠٤/٢٢ (ودع)، وله ولكن رواية (أميري) بدل (خليلي) في التهذيب ٣/ ١٣٦ (ودع)، المغرب في ترتيب المعرب ٣٤٥/٢ (ودع)، ولأبي الأسود أو لأنــس في لــسان العــرب ٤٧٩٧ (ودع)، وبلا نسبة في الصحاح ١٢٩٦/٣ (ودع)، الدر المصون ٣٦/١١، شرح الشافية ١٣١/١.

(٨) البيت من الرمل في ديوانه ٣٣، الإنصاف ٣٨٩، خزانة الأدب ٤٧٢/٦.

(٩) البيت من الطويل بلا نسبة في: المسائل البصريات ٤٠٠، لسان العرب ٤٧٩٧ (ودع)، تاج العــروس ٣٠٤/٢٢ (ودع).

(١٠) البيت من الطويل في شعر خفاف بن ندبة السلمي ٣٣، الأصمعيات ٢٧، خزانة الأدب ٤٧٢/٦، وبلا نــسبة =

إلى غير ذلك من أبيات الشعر التي استخدم فيها الشعراء لفظ (ودع) بتصريفات شتى، فلو كان مراد علماء الصرف بمصطلح (موت المصدر) فناءَه لما استُعمل في كلام العرب ألبتة ولما جرى على ألسنتهم، وهذا القول ينافيه ما جاء من شواهد في العربية تدل على استعماله، وذهب بعضهم إلى تسويغه في ضرورات الشعر، كالخليل بن أحمد[١]، وابن جني[٢]، والرضي[٣]، ولكن قراءة (وَدَعَك) بالتخفيف، وروايات الحديث الشريف تنفي اقتصار استخدام اللفظ على الشعر فقط، بل إنّ بعضهم عدّ استخدام المصدر والماضي منه على جهة الشذوذ، وجعلوا القراءة من الشواذ[٤]، وصنّفه ابن جني بأنه مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، وأباح استخدامه للشاعر؛ ذلك «أنّ الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس وإن لم يرِد به سماع»[٥]، غير أنّ السماع وارد، بل ذكر ابن جني أنّ قراءة التخفيف هي قراءة الرسول ﷺ، والقراءة من أقوى الحجج؛ إذ لو لم يكن من العرب مَن ينطق باللفظ لما قرأ به أحد، والنبي ﷺ من أفصح العرب، وقد جاءت روايات أحاديثه تثبت اللفظ، وهذه حجة بيّنة تدلّ كذلك على استعمال العرب للفظ، وقد دافع المازري[٦]، والقاضي عياض[٧]، وابن الأثير[٨]، والمطرزي[٩]، وغيرهم[١٠] عن لغة الأحاديث النبوية الشريفة التي وردت فيها استعمالات الكلمة، يقول الفيومي: «فقد رُوِيَت هذه الكلمة عن أفصح العرب،

في: المحتسب ٢٤٢/٢، المحكم والمحيط الأعظم ٢٣٧/٢ (ودع)، همع الهوامع ٢٥/٥.

(١) انظر: العين ٢٢٤/٢ (ودع).

(٢) انظر: الخصائص ٣٩٦/١.

(٣) انظر: شرح الشافية ١٣٠/١.

(٤) انظر: خزانة الأدب ٤٧١/٦.

(٥) الخصائص ٣٩٦/١.

(٦) انظر: المعلم ٤٧٣/١.

(٧) انظر: إكمال المعلم ٢٦٥/٣.

(٨) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١٦٦/٥ (ودع).

(٩) انظر: المغرب في ترتيب المعرب ٣٤٦ (ودع).

(١٠) انظر: لسان العرب ٤٧٩٧ (ودع)، تاج العروس ٣٠٦/٢٢ (ودع).

ونُقِلت من طريق القُرّاء فكيف يكون إماتة...»[١]، وعن عبارة (أُميت ماضيه) يقول الزَّبيدي: «هي عبارة أئمة الصرف قاطبة وأكثر أهل اللغة، وينافيه ما يأتي بأثره من وقوعه في الشعر، ووقوع القراءة، فإذا ثبت – ولو قليلاً – فكيف يُدَّعَى فيه الإماتة؟»[٢]، والحقيقة أنّ قول العلماء بأنّ العرب قد أماتوا استعمال هذا المصدر وماضيه واسم الفاعل منه، أو استغنوا عنه بالفعل (ترك) وتصريفاته، لا يعني عدم وجوده سابقًا، ولا ينفي استخدام العرب له في القديم، كما لا يخرجه من دائرة الفصيح، بل هو أصل موافق للقياس، ولكن استغنوا عنه بالفعل (ترك)، وهو يحمل المعنى نفسه غير أنّ (ترك) ليس في أوله حرف مستثقل، إذ تقول في الماضي: (وَدَع) وفي اسم الفاعل: (وَادِع) والواو حرف مستثقل، فاستغنوا عنه بما هو أخف منه وله المعنى ذاته [٣]، يقول ابن الشجري: «فأصله يَوْدِع، وحُذِف واوه لاجتماع الشرطين؛ الياء والكسرة، ثم فُتِحت عينه لمكان حرف الحلق»[٤]، ومن ثَمّ فإنّ قول العلماء يُحمَل على قلة استعماله استغناءً بما هو أخف منه، ولا يكون المقصود عدم استعماله أصلاً؛ لأنّ هذا يتنافى مع مجيء الكلمة في الحديث الشريف وأشعار العرب[٥]، واستعماله يكون على الأصل الموافق للقياس، ولكن يتنافى مع المسموع المطرد.

(١) المصباح المنير ٨٩٩/٢.

(٢) تاج العروس ٣٠٦/٢٢ (ودع).

(٣) انظر: تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ٢٦٠.

(٤) أمالي ابن الشجري ١٥٧/٢، وانظر: ٥٣٢/٢.

(٥) انظر: مرقاة المفاتيح ٤١٩/٣.

الفصل الثالث

المسائل الصرفيّة المتعلقة بالأفعال

ويشتمل على المبحثين التاليين:

المبحث الأول: في التعدّي واللّزوم.

المبحث الثاني: في المجرّد والمزيد.

المبحث الأول: في التعدّي واللّزوم:

ينقسم الفعل من حيث التّعدّي واللزوم إلى:

- فعل لازم: وهو الذي لا يتجاوز الفاعل بنفسه إلى مفعول به، ويُسمّى قاصرًا؛ لاقتصاره على الفاعل، كما يُسمَّى غير واقع، وغير مُجاوِز.
- فعل متعدّ: وهو الذي يتجاوز الفاعل بنفسه إلى المفعول به، ويُسمَّى مُجَاوزًا؛ لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به، ويُسمَّى واقعًا كذلك لوقوعه على المفعول به[١]، وينقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

أ- ما يتعدَّى إلى مفعول واحد.

ب- ما يَتعدّى إلى مفعولين، إمّا أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر وهذا باب (ظنّ وأخواتها)، أو لا يكون أصل المفعولين المبتدأ والخبر فيكون من باب (أعطى وأخواتها).

ج- ما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل وهو باب أعلم وأرى[٢].

وعلامة الفعل المتعدي أحد أمرين:

١- أن تتصل به (هاء) تعود على غير المصدر.

٢- أن يُبنَى منه اسم مفعول تام[٣].

ويمكن تعدية الفعل اللازم من خلال أمور عدة:

١) الهمزة: كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾[٤].

٢) التضعيف نحو قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾[٥].

---

(١) انظر: شرح التصريف العزي ٤٤-٤٥، شرح الأشموني ١/١٩٥، وانظر: أيضًا: كتاب شرح الحدود للفاكهي ١٧٣-١٧٤، شرح الكافية الشافية ٦٢٩-٦٣٠، الكليات ٦٨٢.

(٢) انظر: شرح المفصل ٦٢/٧، اللباب في علل البناء ٢٦٨/١-٢٦٩، شرح الكافية ١٤١/٤.

(٣) انظر: أوضح المسالك ١٧٦/٢-١٧٧، شرح الأشموني ١/١٩٥، شرح التصريح ٤٦٢/١. وذكر ابن هشام وَالأزهري للازم اثنتي عشرة علامة، وهي الأمور التي ذكر ابن عقيل والأشموني أنها تُحتّم لزوم الفعل تباعًا لقول ابن مالك. انظر: أوضح المسالك ١٧٧/٢-١٧٨، شرح ابن عقيل ٤٨٦/١-٤٨٧، شرح الأشموني ١/ ١٩٥-١٩٦، شرح التصريح ٤٦٣/١-٤٦٥.

(٤) إبراهيم: ٣٢.

(٥) البقرة: ١٧٦.

٣) زيادة ألف المفاعلة، نحو: جلس زيدٌ وجالسته.

٤) زيادة حرف الجر كقوله ﷻ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾[١]، فقوله: (بسمعهم) مجرور لفظًا، منصوب محلاً، وتقدير الآية الكريمة: أذهب الله سمعهم[٢].

٥) زيادة الهمزة والسين والتاء، خرج الشيء، واستخرجته.

٦) التضمين ومنه قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ﴾[٣].

فـــ(عقدة) مفعول به منصوب؛ لأنّ الفعل (تعزموا) تضمّن معنى فعلٍ متعدٍّ بنفسه، نحو: تنووا، أو تباشروا [٤].

٧) حذف حرف الجر توسعًا[٥] كقول جرير:

تَمُرُّونَ الـــدِّيَارَ ولَـــمْ تَعُوجُـــوا كَلاَمُكُـــم عَلَـــيَّ إِذًا حَـــرَامُ[٦]

ويعدُّ باب التعدي واللزوم من أبواب النحو والصرف الكبيرة والمتشعبة، ويتضمن عددًا كبيرًا من القضايا والمسائل التي يطول الحديث عنها، ولكن سأناقش بإذن الله بعض الجوانب منه، والتي عرض لها القاضي عياض من خلال شرحه للأحاديث الشريفة.

---

(١) البقرة: ٢٠.

(٢) انظر: شرح المفصل٥/٦٥، اللباب١/٢٧٠، الكليات٦٨٢.

(٣) البقرة: ٢٣٥.

(٤) انظر: الدر المصون٢/٤٨٥.

(٥) انظر: شرح المفصل ٧/٦٤-٦٥، اللباب ١/٢٧٠، الكناش ٢٨٧، الأشباه والنظائر ٢/٩٢، الكليات ٦٨٢.

(٦) البيت من الوافر في ديوان جرير ٥١٢ وفيه الشطر الأول برواية: أَتَمْضُونَ الرُّسُومَ ولاَ تُحَيَّا...، لـــسان العـــرب ٤١٧٤ (مرر)، خزانة الأدب ٩/١١٨، ١١٩، ١٢١، وبلا نسبة في: رصف المباني ٢٤٧، شـــرح ابـــن عقيـــل ١/٤٨٨، خزانة الأدب ٧/١٥٨.

المسألة الثالثة والأربعون: ما جاء في تعدّي الفعل (يَكُب) ولزومه:

قد سبقت الإشارة إلى أنّ الفعل اللازم يُمكن تعديته من خلال عدة أشياء، أشهرها الهمزة، حتى ذهب كثير من النحويين إلى اعتبار التعدية بالهمزة قياسيًّا[١]، غير أنّ في اللغة بعض الحالات النادرة التي تخرج عن القاعدة الأساسية ولا تلتزم بها، فقد جاء في الحديث الشريف: ((إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ، خَشْيَةَ أَنْ يُكَبَّ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ))[٢]، رواية الفعل (يَكُبّه) بفتح الياء وضم الكاف، فعل ثلاثي متعدٍّ، يُقال: قد كَبّه الله لوجهه، وكببته أنا لوجهه، وكبَّه أي: ألقاه على وجهه فأكبّ[٣]، ولكن عند زيادة الهمزة في بدايته يتحول الفعل إلى لازم على غير القياس، وذكر القاضي عياض أنّ الرباعي منه يأتي غير معدّى على نقيض المتعارف عليه، فيُقال: أكبّ الرجل وكببته أنا، فعل رباعي لازم يكون الثلاثي منه متعديًّا، ومنه قوله ﷻ: ﴿أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ﴾[٥]، إذ يقتضي القياس فيما كان لازمًا إذا زيدت في بدايته الهمزة أن يتحول إلى متعدٍّ، «غير أنّ ضربًا من اللغة جاءت فيه هذه القضية مخالفة معكوسة، فتجد (فَعَل) فيها متعديًّا و(أَفْعَل) غير متعدٍّ»[٦]، وليس في كلام العرب: «أفعل الشيءَ وفعلته» إلا بضع كلمات عُدّت من النوادر[٧]، حصرها ابن خالويه والتفتازاني في اثنتين: كَبّه فَأكبّ، وعَرَضه فأعرض[٨]، ومثّل القاضي عياض لها بخمس: أقشع الغيم، وقشَعته الريح، وأنسل

---

(١) انظر: الكتاب ٤/٥٥، المسائل البغداديات ١١٧-١١٨، التبصرة والتذكرة ١/١٢٠، التخمير ٣/٢٦٣، شرح الكافية ٤/١٤٠، المساعد ١/٤٤٥-٤٤٦.

(٢) إكمال المعلم ١/٤٦٢، كتاب الإيمان/ باب تألف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه، والنهي عن القطع بالإيمان من غير دليل قاطع، حديث رقم (١٥٠).

(٣) انظر: معاني الفراء ٣/١٧١، الصحاح ١/٢٠٧ (كبب)، لسان العرب ٣٨٠٣ (كبب)، التصريف العزي ٣٦.

(٤) الملك: ٢٢.

(٥) النمل: ٩٠.

(٦) الخصائص ٢/٢١٥.

(٧) انظر: أدب الكاتب ٤٥٩، ليس في كلام العرب ١١٨-١١٩، المزهر ٢/٨٢.

(٨) انظر: ليس في كلام العرب ١١٨-١١٩، التصريف العزي ٣٦.

أقشع الغيم، وقشَعته الريح، وأنسل ريش الطائر ووبر البعير ونسلته، وأنْزفت البئر إذا قلّ ماؤها ونزَفتُها أنا، وأمرأَت الناقةُ إذا درَّ لبنها ومرَّأتها أنا، وأشنق البعير إذا رفع رأسه وشنقته أنا[١]، وزاد بعضهم: أجفل الظليم وجفلته الريح، وَأظأرت الناقة إذا عطفت على بَوِّها وَظأرتها ظَأْرًا، وَصرَّ الفرس أذنه وأَصرّ بها، وعلَوت الوسادة وأعليت عنها، وأنقع العطش: سكن ونقعه الماءُ سكّنه، وأحجم زيدٌ عن الأمر: وقف عنه وحجمته، وأصرم النخل والزرع وصرمته أي قطعته، وغير ذلك[٢]، ومن استخدام الفعل (يكب) قول العجاج:

فَهوَ يَكُبُّ العِيطَ مِنْهَا لِلذَّقن ... بِأَرَنٍ أَوْ بِشَبِيهٍ بِالأَرَنْ[٣]

ومنه قول الخنساء:

يَكُبّون العِشارَ لِمَنْ أَتَاهُم ... إِذَا لم تُحْسِب المِئَةُ الوَلِيدَا[٤]

وهذه الأمثلة وما شاكلها أجمع علماء اللغة على ندرتها ومخالفتها للقياس والاستعمال اللغوي، واختلفوا في الهمزة فيها، فذهب فريق إلى القول بأنّ هذه الهمزة تفيد معنى الصيرورة والدخول في الشيء والمطاوعة، منهم: ابن جني[٥]، وابن الحاجب[٦]، وأبو حيان[٧]، والسمين الحلبي[٨]، واعترض آخرون وذهبوا إلى عدم جواز ذلك، أبرزهم: الزمخشري[٩]،

---

(١) انظر: إكمال المعلم ٤٦٢/١.

(٢) انظر: أدب الكاتب ٤٥٩، الخصائص ٢١٥/٢، المصباح المنير ٩٤٤/٢، المزهر ٨٢/٢.

(٣) البيت من الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٣٧/٢ بتحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي، معجم مقاييس اللغة ١٩٥/٤ (عيط)، أساس البلاغة ١١٧/٢ (كبب)، وبلا نسبة في: تهذيب اللغة ٤٦١/٩ (كب)، لسان العرب ٣٨٠٣ (كبب).

(٤) البيت من الوافر في ديوان الخنساء ٣٢، وبلا نسبة في أساس البلاغة ١١٧/٢ (كبب)، لسان العرب ٣٨٠٣ (كبب)، تاج العروس ٩٩/٤ (كبب).

(٥) الخصائص ٢١٥/٢-٢١٦.

(٦) انظر: شرح الشافية ٨٣/١.

(٧) انظر: البحر المحيط ٢٩٧/٨-٢٩٨.

(٨) انظر: الدر المصون ٣٩٢/١٠-٣٩٢.

(٩) انظر: الكشاف ١٧٦/٦.

والرضي[١].

والأقرب للصواب إفادتها النقل؛ فالهمزة عند زيادتها على الفعل اللازم الثلاثي تنقله إلى التعدّي[٢]، غير أنّ هذه الأمثلة جاءت على النقيض من القياس والاستعمال، فصار النقل من المتعدي إلى اللازم، وعُدَّت هذه الأمثلة من النوادر التي تُحفظ ولا يُقاس على شيءٍ منها؛ لمخالفتها للقياس والقاعدة الصرفيّة.

(١) انظر: شرح الشافية ٨٨/١.

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة ١١٩/١، رصف المباني ٤٨-٥٠.

المسألة الرابعة والأربعون: ما جاء في الفعل (أوَى) من تعدٍّ ولزوم وقصر ومد:

تتناول هذه المسألة جانبين مهمين من جوانب الصرف يرتبط أحدهما بالآخر:

الأول: يدور حول القصر والمد في هذه الكلمة.

الثاني: في تعدي الكلمة ولزومها.

فمن حيث القصر والمد؛ جاء في الحديث عن النبيّ ﷺقوله: ((إِذَا أَوَى أَحَدَكُمْ إِلَى فِرَاشِه...))، وفي حديث آخر: أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِه قَالَ: ((الحَمْدُ للهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا وسَقَانَا، وَكَفَانَا وَآوَانَا، فَكَم مِمَّنْ لاَ كَافِي لَهُ ولاَ مُؤْوِي))[(١)].

فسّرَ القاضي عياض (أوى إلى فراشه) بانضمّ له، ويُقال بالقصر والمدّ، والفعل (آوانا) ممدود، وقد ذكر فيه القصر، وقد يكون بمعنى (رَحِمنا)، واستدلّ بحديث: (حتَّى نَأْوِي لَه) أي: نرحمه ونرق له، وفي قوله: (فكم ممن لا مؤوي له) يحتمل المعنيين؛ أن يكون بمعنى لا راحم له ولا عاطف عليه، أو بمعنى لا موطن له ولا مسكن يأوي إليه ويسكن فيه [(٢)].

وهذا الفعل قيل فيه: القصر، كما قيل: فيه المد، وجاء فيه أقوال عدّة في كتب العربية يمكن إجمال أبرزها فيما يلي:

- جاء في كتاب العين للخليل: «تقول العرب: أَوَى الإنسان إلى منـــزله يَأْوِي أُوِيًّا وإِوَاء، والأُوِيُّ: أحسن، وآويتُه إيوَاءً»[(٣)]، وفيه أنّ التّأوّي بمعنى التجمع، ومنه: تَأَوّت الطير إذا انضمّ بعضها إلى بعض، فتكون أُوِيًّا ومُتَأَوّيات، واستدلّ بقول العجاج:

كمـــــا تَـــــدَانَى الحِـــــدَأ الأُوِيُّ[(٤)]

ثم قال: «وتقول: أَويتُ لفلانٍ آوي أويةً وأَيّةً ومَأويةً ومَأواة، إذا رحمته ورثيت له»[(١)]،

---

(١) إكمال المعلم ٢١١/٨، كتاب الذكر والدعاء/ باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، حديث رقـــم (٢٧١٤)، (٢٧١٥).

(٢) انظر: إكمال المعلم ٢١١/٨.

(٣) العين ٤٣٧/٨ (أوى).

(٤) من الرجز في ديوان العجاج ٢٩٤، وقبله: فَخَفَّ، والجَنَادلُ الثُّوِيُّ، وفي الصحاح ٢٢٧٤/٦ (أوا)، ولسان العرب ١٧٩ (أوا).

له»[١]، ثم أورد شطرًا من بيت ذي الرمة:

..... وَلَو أَنِّيَ اسْتَأْوَيْتُهُ مَا أَوَى لِيَا[٢]

- وفي الاشتقاق لابن دريد: «أَوَى إلى موضع كذا وكذا، وهو آوٍ، وآوَاهُ غيرهُ فهو مُؤْوًى مثل مُعْوًى، والفاعل مُؤْوِي مثل مُعْوِي...»[٣].
- يقول الأزهري: «تقول العرب: أَوَى إلى منـــزله ياوِي أُوِيًّا، وآويته أنا إيواءً، هذا الكلام الجيد»[٤]، ونقل عن أبي عبيد أنه يُقال: (أَوَيته) بالقصر، (وآويته) بالمدّ على أفعلته، وكلاهما بمعنى واحد، ولكن: (أويت إلى فلان) لا تكون إلا بالقصر، وأنّ أبا الهيثم أنكر أن تكون أويت المقصورة بمعنى آويت، وأنّ أويت فلانًا بمعنى أويتُ إليه، ثم استشهد بالحديث الشريف: ((إنَّ النبيّ ﷺ كان يُخَوِّي في سُجودهِ، حتى كُنَّا نَأوِي له))، وقال: «يُقال: أَويتُ له آوي له أويةً وأَيَّةً ومَأويةً ومَأواة، إذا رثيت له، واسْتأويته أي استرحمته، استيوَاء»[٥].
- ورأيُ أبي علي الفارسي أنه يُقال: أَوَيْتُ إلى فلان آوِي أُوِيًّا، وأنّ أَوَيْتُ زيدًا مثلُ: خرج زيدٌ وأخرجته، فأنا أويه إيواءً، وزيدٌ مُؤْوًى مثل مُغوًى، وأنا مؤْوٍ مثل مغوٍ، والياء في المصدر (إيواء) لا تدغم بالواو، فلا يُقال: (إوّاء)، على الرغم من كونها ساكنة لسببين: أنها منقلبة عن الهمزة، ولأنها غير ثابتة في تصرف الكلمة؛ لأنه إذا قيل: يُؤُيٌّ ويُؤُوْيٌ صحّت الهمزة ولم تكن ياءً ولم تلزم الكلمة، وهي بذلك بمنـــزلة الياء في كلمة (سوير) و(ديوان)[٦].

---

(١) العين ٤٣٨/٨ (أوَى).

(٢) البيت من الطويل في ديوانه ١٣٠٥/٢، وصدر البيت:

عَلَى أَمْرِ مَنْ لَمْ يُشْوِنِي ضَرُّ أَمـــرِهِ .....

وفي التهذيب ٦٥١/١٥، لسان العرب ١٨٠ (أوا)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ١٥٢/١، وأســـاس البلاغـــة ٤٠/١ (أوي).

(٣) الإشتقاق ٤١.

(٤) تهذيب اللغة ٦٤٩/١٥ (أوى).

(٥) تهذيب اللغة ٦٥١/١٥ (أوى).

(٦) انظر: المسائل العضديات ٧٠-٧١.

- وذهب الجوهري إلى القول بأنّ أَوَى فلان إلى منـــزله يأوِي أُويًّا على وزن فُعُول، وإِوَاءً، وأنّ قول: (آوَيْتُهُ أنا إِيوَاءً وأَوَيتُه) إذا أنزلته بك، على فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ، بمعنى واحد نقلاً عن أبي زيد، أما قول: أَويتُ لفلانٍ فأنا آوي له أوْيَةً وإِيَّةً؛ فيرى أنّ الواو قُلبت فيها ياءً وأُدغمت بالياء نتيجة لكسر ما قبلها، ومَأْوِيَة مخففة، ويقال: مَأْوَاة، وكلها بمعنى أرثي وأرق له[١].
- ويقول ابن فارس في (أَوَى): «الهمزة والواو والياء أصلان، أحدهما التجمّع، والثاني الإشفاق...»[٢].
- وابن الأثير يرى أنّ أَوَى وآوَى بمعنى واحد، والمقصور منهما يكون لازمًا ومتعديًّا، فمن المقصور اللازم حديث: ((أَمَّا أَحَدُهم فَأَوَى إلى الله))، أي رجع إليه، ومن الممدود الحديث: ((الحَمْدُ للهِ الَّذي كَفَانَا وَآوَانَا))، أي ردّنا إلى مَأْوَى لنا[٣].

وغير ذلك كثير من كتب اللغة التي جاء فيها الكلام عن الفعل (أوى)[٤]، وما يهم هنا هو معرفة الفعل (أوى) أمقصور هو أم ممدود؟ ومن خلال الآراء السابقة فيه يمكن التوصّل إلى أنّ الفعل (أَوَى) مقصور؛ إذ يُقال فيه: أويتُ منـــزلي، وإلى منـــزلي أُويًّا وإِوِيًّا وأُوِيًّا، وأَوَيْتُ وتَأَوَّيْتُ وأْتَوَيْتُ بمعنى الانضمام إليه، وتقول: أوى إليه أَوْيَةً وأَيَّةً ومَأْوِيَةً ومَأْوَاة، أي رَقَّ ورَثَى[٥]، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾[٦]، ومنه قول ابن الدّمينة:

أَرَانِـــي وَلاَ كُفْـــرَانَ للهِ أَيَّـــةً[٧] لِنَفْسِي لَقَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنِيـــلِ[٨]

---

(١) انظر: الصحاح ٢٢٧٤/٦ (أوا).

(٢) معجم مقاييس اللغة ١٥١/١-١٥٢ (أوى).

(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٨٢/١ (أوى).

(٤) انظر: الغريبين في القرآن والحديث ١٢٤-١٢٥ (أوى)، غريب الحديث لابن الجوزي ٤٧/١، لـــسان العـــرب ١٧٩-١٨٠ (أوا).

(٥) انظر: لسان العرب ١٧٩-١٨٠ (أوا).

(٦) الكهف: ١٠.

(٧) جاء في الديوان بلفظ: (شِقْوَة).

(٨) البيت من الطويل في ديوانه ٨٦، ومنسوب لكثير عزة في الدرر اللوامع ٣٢٢/١، وبـــلا نـــسبة في الخـــصائص ٣٣٧/١، ومغني اللبيب ٨٧/٥.

وأَوَى أَيًّا كشَوَى شَيًّا[١]، وكلها بالياء ولا يوجد بها مدّ، فالأَولى به القصر.

أما الفعل (آوَى) وأصله (أَأْوَى) باجتماع همزتين في أوله، فإنك تقول فيه: آويت فلانًا إِيوَاءً وإِوَاءً، واسْتَأْوَيْتُهُ استيواء، فالمصدر منه ممدود، ويؤيد ذلك ما ذكره القاضي عياض في مشارق الأنوار فيما جاء عن الحديث: ((الحَمْدُ للهِ الذي أَطْعَمَنَا وَكَفَانَا وآوَانَا)) في الفعل (أوى) قال: «بالمد عند أكثرهم»[٢]، وبالرجوع إلى ضوابط المقصور القياسي نجد أن منه ما كان على (مَفْعَل) مصدرًا دالاً على مكان[٣]، وذلك ينطبق على (مَأْوَى)، والنظير من الصحيح: (مَذْهَب)، ومن الممدود القياسي: كل مصدر لفعل معتل اللام زائد على ثلاثة أحرف قبل آخر نظيره الصحيح ألف على الاطراد[٤]، وذلك في قولك: آوَى إِيوَاءً وإِوَاءً، واسْتَأْوَى اسْتِوَاء.

والحقيقة أنّ القول بقصر الفعل أو مدّه مرتبط بجانب التعدّي واللزوم، إذ جاء في حديث رسول الله ﷺ: ((مَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا أَوْ آوَى مُحْدِثًا))[٥]، بيّن مراده القاضي عياض بأنه «أتَى إثمًا، أو آوى مَن أتاه وحماه وضمّه إليه»[٦]، ومن حيث التعدي واللزوم يُقال: آوَى، وأَوَى، فالأشهر قصر اللازم ومدّ المتعدي[٧]، تقول: أوَى يَأْوِي على وزن (فَعَل يَفْعِل)، وهو من الأوزان التي يشترك فيها اللازم والمتعدي[٨].

يُقال: أَويتُ إلى الرجل وَأويته، إذا نزلت به، وأويته وآويته [٩]، فإن قلت: أويت إلى فلان كان الفعل لازمًا وصل إلى مفعوله بحرف الجر (إلى)، ولكي يتعدّى إلى مفعوله تُزاد في

---

(١) انظر: شرح التصريف العزي ١٧٧ (أوى).

(٢) مشارق الأنوار ٥٢/١.

(٣) انظر: التوطئة ٣٣٦، شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٢/٢، المساعد ٣٣٠/٣، شرح الأشموني ٦٥٥/٣-٦٥٦.

(٤) انظر: التوطئة ٣٣٧، شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٢/٢، المساعد ٣٣٠/٣-٣٣١، شرح الأشموني ٦٥٦/٣.

(٥) إكمال المعلم ٤٨٦/٤، كتاب الحج/ باب فضل المدينة، ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها، وبيان حدود حرمها، حديث رقم (١٣٦٦).

(٦) إكمال المعلم ٤٨٦/٤.

(٧) انظر: إكمال المعلم ٤٨٦/٤.

(٨) انظر: الكتاب ٣٨/٤.

(٩) انظر: أدب الكاتب ٤٤٠، ٥٢٤.

بدايته همزة التعدية، فيصبح الفعل (أأوى)، ثم تقلب الهمزة الثانية مدًّا من جنس حركة الأولى، فيصير (آوَى)، وهذا يُفسّر قولهم بأنّ المقصور لازمٌ، وأنّ الممدود متعديٍّ، فمن المقصور اللازم قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ﴾[١]، ومن مجيء الممدود متعدّيًا قوله: ﴿فَـَٔاوَىٰكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِۦ﴾[٢]، وقوله ﷻ: ﴿وَءَاوَيْنَـٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ﴾[٣]، ولكن جاء الفعل منه ممدودًا لازمًا تعدّى إلى مفعوله بحرف الجر كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا دَخَلُوا عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَخَاهُ﴾[٤]، مما دعا بعض العلماء إلى القول بأنّ الفعل (أَوَى) بمعنى الفعل (آوَى)، منهم: الأزهري[٥]، والزمخشري[٦]، وتبعه ابن الأثير[٧]، واحتجوا بقول النبي ﷺ: ((لاَ يَأْوِي الضَّالةَ إِلاَّ ضَال))[٨].

وأنكر آخرون أن يأتي المقصور منه متعديًّا، منهم ابن قتيبة[٩]، وما نقله الأزهري عن شَمِر لأبي عبيد[١٠]، وفي القرآن الكريم لم يرد المجرد إلا لازمًا كما جاء في الآيات السابقة، وفيما اشتهر عن العلماء أنّ كل زيادة في مبنى الكلمة تقتضي زيادة في المعنى[١١]، كما وضع سيبويه بابًا في «افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى»[١٢]، ومن ثمّ جعلوا ما كان فيه الزيادة للدلالة على الفعل المتعدي، وما كان مجردًا ليدل على لزوم الفعل.

وكلا الاستعمالين موجود في لغة العرب، لكنّ الأشهر المدّ في المتعدي، وهذا يوافق أن تكون

---

(١) الكهف: ٦٣.

(٢) الأنفال: ٢٦.

(٣) المؤمنون: ٥٠.

(٤) يوسف: ٦٩.

(٥) انظر: تهذيب اللغة ١٥/٦٤٩ (أوى).

(٦) انظر: الفائق ١/٦٤ (أوى).

(٧) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٨٢.

(٨) الحديث في سنن أبي داود ٢٩٨، كتاب اللقطة، حديث رقم (١٧٢٠).

(٩) انظر: أدب الكاتب ٤٤٠.

(١٠) انظر: تهذيب اللغة ١٥/٦٥٠ (أوى).

(١١) انظر: الخصائص ٣/٢٦٤-٢٦٦.

(١٢) انظر: الكتاب ٤/٥٥، شرح السيرافي ١٥/١٣٤.

زيادة الهمزة للتعدية، والقصر في اللازم؛ لتجرّده من الهمزة التي تنقل الفعل من اللزوم إلى التعدي.

المسألة الخامسة والأربعون: ما جاء في الفعل (صَغيت) و(أصغيت):

جاء في حديث رسول الله ﷺ: ((ثُمَّ يُنْفَخُ في الصُّور، فَلاَ يَسْمَعُه أَحدٌ إلاَّ أَصْغَى ليتًا أو رَفَع ليتًا...))[١]، الفعل (أصغى) نقل ما جاء في دلالته واشتقاقه عن المازري أنّ معنى (يصغى ليتًا) أي يميل، يُقال: صَغى يَصْغَى، وصَغِي يَصْغَى، ويُقال: صَغاك معك، وصَغْوُك معه أي ميلك[٢]، ونقل عن الخليل: أصغيت إليه سمعي: أي أملته، وصغا يصغو، أو يصغى صغوًا إذا مال[٣]، ثم قال: «وحكى غيره: صغيت أيضًا، وكذلك: صغى إليه سمعي، وصغى بالفتح والكسر»[٤]، يُقال: صَغَوْت أَصْغى صَغْوًا وصُغْوًا وصُغُوًّا، ويُقال: صَغَيت أصْغى، وصَغِيت صَغِيَ يَصْغَى صغًى وصُغِيًّا[٥]، كلها بمعنى الميل، وجاء في القرآن الكريم: ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ﴾[٦]، وَقيل: إنّ مجيء الكلمة بالياء هي لغة بني أسد[٧]، ونقل الأزهري عن شمر أن الأكثر (صَغِيت)[٨]، وذهب الزجاج إلى أنّ قول: صَغيت أصغَى شاذ، وأصْغيتُ أُصغِي جيد بالغ كثير[٩]، وذكر ابن السكيت أنها من ذوات الثلاثة مما يُقال بالواو والياء، ومما يكون على (فَعِلت وَفَعَلت) والمعنى واحد[١٠]، وصنّفها ابن قتيبة في باب (فعَلت) مفتوح

---

(١) إكمال المعلم ٤٩٥/٨، كتاب الفتن/ باب في خروج الدجال ومكثه في الأرض، ونزول عيسى وقتله إياه، وذهاب أهل الخير والإيمان، وبقاء شرار الناس وعبادتهم الأوثان، والنفخ في الصور وبعث مَن في القبور، حديث رقم (٢٩٤٠).

(٢) انظر: المعلم ٣٧٩/٣.

(٣) انظر: إكمال المعلم ٤٩٥/٨، وفي العين ٤٣٢/٤ (صغو): وقد صَغِيَ يصْغَى صَغًا، وصغا يَصغو فؤاده إلى كذا أي مال، وفيه: وأصغيت إليه: استمعت.

(٤) إكمال المعلم ٤٩٥/٨.

(٥) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١٢٣/٥، تهذيب اللغة ١٥٩/٨ (صغا)، المحكم والمحيط الأعظم ٢٤/٦ (صغو)، المفردات ٢٨٢ (صغا)، الجامع لأحكام القرآن ٥٠٣/٨-٥٠٤، لسان العرب ٢٤٥٤ (صغا)، البحر المحيط ٢٠٧/٤.

(٦) الأنعام: ١١٣.

(٧) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١٢٣/٥.

(٨) انظر: تهذيب اللغة ١٥٩/٨ (صغو).

(٩) انظر: معاني القرآن ٢٨٥/٢.

(١٠) انظر: إصلاح المنطق ١٤١، ٢١٥.

في باب (فعَلت) مفتوح العين ما جاء منه بالواو أو الياء كلها بمعنى واحد[١]، وفسّر الزجاج سبب مجيء الياء موضع الواو بقوله: «إنّما جاز أَصغَى وكان ينبغي أن يكون أَصغو لموضع الغين؛ لأنها تفتح هي وأخواتها، وهو أنّ يفعُل ويَفْعِل يصير معها في كثير من الكلام يفْعَل، نحو: صَبَغ يصْبَغ وأصله يصْبُغ»[٢]، ووصف السمين الحلبي قولهم: «صَغَوت أصغو» بأنه «القياس الفاشي»[٣]، والسبب في ذلك أنّ (فَعَل) إذا كان معتل اللام بالواو فإنّ مضارعه (يَفْعُل) بضم العين قياسًا، وأمّا قولهم: (صغِيت) بكسر الغين فقد احتمل أن يكون أصله ياءً، وقد يكون من ذوات الواو، ولما كان ما قبلها مكسورًا قُلبت الواو ياءً[٤].

وقال القاضي عياض في الفعل (أَصْغى): إنه صحيح في الرباعي معدّى، وحكى عن الحربي[٥] أنه يأتي على صيغة (أصغيت إليه) لغة في اللازم أيضًا[٦]، فالفعل صغى لازم كما في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[٧]، الأصل أن يتعدى إلى مفعوله بحرف جر تقول: صغوت إليه[٨] ومنه قول الطرماح:

يُخَافِتْن بَعْضَ المضْغِ مِنْ خِيفَةِ الرَّدَى ويُصْغِينَ لِلسَّمْعِ انْتِصَاتَ القُنَاقِنِ[٩]

وأصغى متعدٍّ بزيادة الهمزة كما في قولهم: أَصغيت الإناء إذا أملته، ولكن استُعمل الفعل منه متعديًّا، واستعمل بنفس البناء لازمًا فقالوا: أصغيتُ إليه، يقول أبو حيان: «(يَصغَى)

---

(١) انظر: أدب الكاتب ٤٧٢.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٨٤-٢٨٥.

(٣) الدر المصون ٥/١١٩.

(٤) انظر: الدر المصون ٥/١١٩، ١٢٠.

(٥) بحثت في غريب الحديث للحربي فما وجدت نص هذا القول.

(٦) انظر: إكمال المعلم ٨/٤٩٥.

(٧) التحريم: ٤.

(٨) انظر: معجم مقاييس اللغة ٣/٢٨٩ (صغوي).

(٩) البيت من الطويل في ديوانه ٢٦٨، العين ٥/٢٧ (قن)، تهذيب الغة ٨/٢٩٤ (نق)، لسان العرب ٣٧٥٩ (قـــنن)، ٤٤٣٧ (نصت)، وبلا نسبة في: غريب الحديث للحربي ٨٥١، الجمهرة ١٢٠٩.

بفتح الغين وهي لازمة، و(أصغى) مثلها لازم، ويأتي متعديًّا بكون الهمزة فيه للنقل»[١]، والفعل (صغى) على فَعِل يفعَل، أو فَعَل يفعُل، وكلاهما من الأبنية التي يشترك فيها اللازم والمتعدي، وقد جاء الفعل (أصغى) مستعملاً متعديًّا ولازمًا، فمن مجيئه لازمًا قول الشاعر:

تَرَى السَّفِيهَ بِهِ عَنْ كُلِّ مُحْكَمَــةٍ زَيْغٌ وفِيهِ إِلَى التَّــشْبِيهِ إِصْــغَاءُ[٢]

ومن المتعدي قول النابغة:

أَصَاخَ مِنْ نَبْأَةٍ أَصْغَى لَهَــا أُذُنًــا صِمَاخُهَا بِدَخِيسِ الرَّوْقِ مَسْتُورُ[٣]

فالفعل (صَغَى) و(أَصغَى) مجرد ومزيد ولهما المعنى ذاته، فهما في الحكم كالفعل (أَوى) و(آوَى)، حُكي بهما التعدي واللزوم على غير القياس المتعارف عليه، «والحاصل أنّ الثلاثي متى كان متعديًّا ولازمًا يكون المزيد فيه منقولاً من اللازم، سواء كان لازمًا أو متعديًّا...»[٤].

(١) البحر المحيط ٢٠٧/٤.

(٢) البيت من البسيط بلا نسبة في: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١٢٣/٥، الجامع لأحكام القرآن ٥٠٤/٨، لسان العرب ٢٤٥٤ (صغا)، البحر المحيط ٢٠٧/٤.

(٣) البيت من البسيط للنابغة في ديوانه ١٥٨، وبلا نسبة في: البحر المحيط ٢٠٨/٤، الدر المصون ١١٧/٥.

(٤) الكليات ٦٨٣.

المسألة السادسة والأربعون: ما كان على وزن (افْعَوعَل):

جاء في الحديث عن الرسول ﷺ: ((أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِفَرَسٍ مُعْرَوْرَى...))[١]، وفي حديث آخر: (بِفَرَسٍ عُرْي)، نُقل عن المازري أقوال أهل اللغة: يُقال: فرس عُرْي، وقيل: أعْراء، وقد اعْرَوْر فرسه إذا ركبه عُرْيا، ولا يُقال: رجلٌ عَرَى، وإنما رجل عريان[٢]، وفرسٌ عُرْيٌ أي لا سرْج عليه، والجمع أعْرَاء، واعْرَوْرَى الفرس: صار عُرْيًا، واعْرَوْرَاه: ركبه عُريًا[٣]، وكلمة (اعْرَورَى) على وزن (افْعَوعَل)، ثلاثي مزيد بثلاثة أحرف، منه: احدودب: صار أحدب، واعشوشبت الأرض: كثُر عشبها، واعْصَوْصب القوم: اجتمعوا، واغْرَورقت عيناه: إذا سالتا، واخْشَوشن الرجل: إذا لبس خشنًا، واحْلَولك الليل: اشتدّ سواده، واغْدَودن الشعر: طال، واغدودن النبات: اخضرّ حتى ضرب إلى السواد[٤]، وهو من الأوزان التي اشتُهرت بلزوم أفعالها، وقد جاء منها شيءٌ متعدٍّ، فذكر الخليل أنه لم يأتِ (افعوعل) مجاوزًا سوى الفعل (اعْرَورى)، وذهب جمهور النحويين إلى أنّه لم يتعدّ من هذا الوزن سوى فعلين: اعرورى في قولهم: اعْرَوْريت الفرسَ، واحْلَولَى في قولهم: احْلَوْليت الشيءَ، وكان أبرز القائلين بذلك: سيبويه[٥]، وابن قتيبة[٦]، وابن السراج[٧]، وابن جنّي[٨]، وابن سيده[٩]، وابن عصفور[١٠]، والرضيّ[١١]، والسيوطي[١٢]، ومن مجيء المتعدّي قول حميد بن ثور الهلالي:

---

(١) إكمال المعلم ٤٣٢/٣، كتاب الجنائز/ باب ركوب المصلي على الجنازة إذا انصرف، حديث رقم (٩٦٥).

(٢) انظر: إكمال المعلم ٤٣٢/٣.

(٣) انظر: العين ٢٣٣/٢ (عرو/ عري)، تهذيب اللغة ١٥٨/٣ (عرا)، الصحاح ٢٤٢٤/٦ (عرا)، الغريبين في القرآن والحديث ١٢٦٦ (عرا)، لسان العرب ٢٩٢٠ (عرا).

(٤) انظر: العين ١٧٠/٤ (خشن)، ديوان الأدب ٤٩٢/٢-٤٩٣(افعوعل)، مفتاح الأقفال ومزيل الإشكال ٤٠١.

(٥) انظر: الكتاب ٧٧/٤.

(٦) انظر: أدب الكاتب ٤٧٠.

(٧) انظر: الأصول في النحو ١٣٨/٣.

(٨) انظر: المنصف ٨١/١-٨٢.

(٩) انظر: المحكم والمحيط الأعظم ١٦٧/٢(عرى).

(١٠) انظر: الممتع ١٣٣.

(١١) انظر: شرح الشافية ١١٢/١-١١٣.

(١٢) انظر: المزهر ١٠٣/٢.

فَلَمَّا أَتَى عَامَانِ بَعْــدَ انْفِــصَالِهِ عَنِ الضَّرْعِ وَاحْلَوْلَى دِمَاثًــا يَرُودُهَــا[١]

وإلى هذا ذهب القاضي عياض في قوله: «ولم يأتِ (افْعَوْعل) مُعدًّى إلا قولهم: اعْرَوريت الفرسَ، واحْلَوليت الشيءَ، ووقع عند العذري: (وفرس مُعْرَوْر) ولا وجه له»[٢]، وقد جاء رواية الحديث: ((أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِفَرَسٍ مُعْرَوْرٍ...))[٣]، وجاء عن علماء اللغة أنه لا يأتي اللفظ على (مُعْرَور)، وإنما يُقال: (مُعْرَورِي)، والسبب في ذلك أنّ (المُعْرَوْر) هو الشخص الذي يركب الفرس العُري، فيحتمل أن يكون قد جاء الفعل بصيغة المبني للمجهول، فيكون التقدير: الآتي بالفرس مُعْرَورًا، فالفارس مُعْرَوْرٍ، والفرس مُعْرَوْرًى، وقد صحّت الرواية بالكسر، ولا يصح القول فيها بالفتح[٤].

أما عن حروف الزيادة في الوزن (افْعَوعل) فلها معانٍ عدّة، وقد ذهب كثير من العلماء إلى القول بأنّ الغاية من هذه الزيادة إفادة معنى المبالغة والقوة في المعنى؛ يقول سيبويه: «وسألت الخليل فقال: كأنّهم أرادوا المبالغة والتوكيد، كما أنه إذا قال: اعشوشبت الأرض فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيرًا عامًّا، قد بالغ، وكذلك احلولى»[٥]، وهذا هو المعنى الأكثر شهرة لهذا البناء، والذي قال به كثير من علماء الصرف، مثل: ابن قتيبة[٦]، وابن جني[٧]، والرضي[٨]، وابن عصفور[٩]، ولكن كيف يتأتّى معنى المبالغة مع قولهم: اعْرورَى الفرس بمعنى ركبه عُريًا؟ فلعلّ المعنى الأقرب له هو الإغناء عن المجرد، إذ يغلب استعماله مزيدًا على

(١) البيت من الطويل في ديوانه ٧٣، والمحتسب ٣١٩/١، والاقتضاب ٢٩٢/٣، شرح شواهد الإيضاح ٦١٦، وبــلا نــسبة في أدب الكاتب ٤٧٠، المنصف ٨١/١، الممتع ١٣٣.

(٢) إكمال المعلم ٤٣٢/٣.

(٣) الحديث في مرقاة المفاتيح ١٣٥/٤، كتاب الجنائز/ باب المشي بالجنائز والصلاة عليها، حديث رقم (١٦٦٦).

(٤) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٢٥/٣(عرا)، النظم المستعذب ١٣٣/١، المفهم ٦٢٢/٢، شرح الطــيبي ١٣٩٨، مرقاة المفاتيح ١٣٥/٤.

(٥) الكتاب ٧٥/٤.

(٦) انظر: أدب الكاتب ٤٧٠.

(٧) انظر: المنصف ٨١/١.

(٨) انظر: شرح الشافية ١١٢/١.

(٩) انظر: الممتع ١٣٣.

استعماله كفعل مجرد، فيقال: اعْرَورى الفرس للإشارة إلى كون الفرس الذي ركبه عُريًا، ومثله: اعْرَوريت البعير[١]، وهذا المعنى استمده الفعل من حروف الزيادة التي دخلت على الفعل، وهي زيادة الواو وتكرار العين[٢]، وربما يجيء الفعل على (افْعوعل) ويدل على معنى الفعل دون زيادة، كما في قولهم: حلَى واحْلَولَى، ومثله خلَق الشيء واخْلَوْلَق، بل هناك بعض الأفعال منه لم تستعمل إلا مزيدة، نحو: اعْرَوريت الفلوَّ إذا ركبته[٣]، والفعل (عَرَى) ثلاثي مجرد لازم، تقول: عَري الفرس من سرجه، ويمكن تعديته بالهمزة فيُقال: أَعْريت الفرسَ، أو بالتضعيف عرَّيت الفرس[٤]، أما اعْرَورى على (افْعَوعل) فالمشهور بهذا الوزن أن هناك لفظين فقط استُعملا متعديين إلى جانب لزومهما، أحدهما (اعْرَورى)، والثاني (احْلَولى)، وتعدية هذين الفعلين بكثرة عند سيبويه: «لأنهم يدخلون المفعول في الفعل ويشغلونه به، كما يفعلون ذلك بالفاعل، فكما لم يكن للفعل بُدّ من فاعل يعمل فيه، كذلك أرادوا أن يكثر المفعول الذي يعمل فيه»[٥].

---

(١) انظر: المخصص ٨٤/١٤، مفتاح الأقفال ومزيل الإشكال ٤٠٣، ٤٠٥.

(٢) يفيد الوزن (افعوعل) معانٍ عدة، من أشهرها:

- الصيرورة نحو: احلولت الثمرة، أي: صارت حلوة.
- المبالغة وهو أكثر معاني هذا الوزن تداولاً، مثل: اعشوشبت الأرض.
- مطاوعة (فَعَل)، مثل: ثَنيته فاثْنَوْنَى.
- مجيئه على (اسْتَفْعَل) الدّال على إلفاء الشيء بمعنى ما صيغ منه، نحو: احلولاه أي: استحلاه بمعنى وجده حلوًا.
- موافقة المجرّد، كما في قولهم: حلا الشيء يحلو حلاوة واحلولَى مثله. انظر: مفتاح الأقفال ومزيل الإشكال ٤٠١- ٤٠٥.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١٦٢/١٥.

(٤) انظر: المصباح المنير ٥٥٦/٢(عرا).

(٥) الكتاب ٧٨/٤.

المبحث الثاني: في المجرد والمزيد:

إنّ من التقسيمات التي وضعها علماء الصرف للفعل أن جعلوه على قسمين:

- الفعل المجرد: وهو ما كانت جميع حروفه أصلية.
- الفعل المزيد[١]: وهو ما زاد على حروفه الأصلية أحد حروف الزيادة العشرة، التي جمعها علماء اللغة في كلمات منها: اليوم تنساه، ونحوها[٢].

والفعل المجرد يكون من الماضي الثلاثي على أحد الأوزان الثلاثة: فعَل نحو: ضَرَب، جلَس، وفَعِل نحو: شَرِب وفَرِح، وفَعُل نحو: كَرُم وظَرُف[٣].

وأما الرباعي فليس له إلا وزن واحد هو (فَعْلل)[٤]، ويأتي على إحدى صورتين:

أ- مضعّف، مثل: زَلْزَل، وَسْوَس.

ب- غير مضعّف، نحو: بَعثَر.

وتدخل حروف الزيادة على الفعل الثلاثي فيتخذ إحدى ثلاث صور:

١- مزيد بحرف واحد، وله ثلاثة أوزان: أَفْعَل، مثل: أخْرَج، وأَكْرم، فعّل، مثل: جَرَّب وبَشّر، فاعَل، مثل: قَاتَل وسَافَر[٥].

٢- مزيد بحرفين: اشتهر بخمسة أوزان: انْفَعَل، مثل: انْصَرف، انْطَلَق، افْتَعل مثل: اكْتَسَب، اقْتَدر، افْعَلّ، مثل: احْمَرَّ، واسْوَدَّ، تَفَعّل، مثل: تَفَكّر، تَيَمَّم، تَفاعَل، مثل: تَجَاهَل، تَغَافَل[٦].

٣- مزيد بثلاثة أحرف أوزانه أربعة: اسْتَفْعَل، نحو: اسْتَخرج، واسْتَحقّ، افْعَوْعَل، نحو:

---

(١) تكون الزيادة التي تطرأ على الكلمة بإحدى صورتين:

- زيادة ناتجة عن تكرير بعض الحروف الأصلية.

- زيادة تكون من حروف ليست من أصل الكلمة. انظر: شرح التصريف للثمانيني، شرح الشافية ٣٣١/٢،

(٢) ومن العبارات قالوا: سألتمونيها، هويت السّمان، أمان وتسهيل. انظر: المنصف ٩٨/١، شرح التصريف للثمانيني ٢٢٣-٢٢٤، شرح المفصل ١٤١/٩، شرح الشافية ٣٣٠/٢-٣٣١، الممتع ١٣٧.

(٣) انظر: شرح الشافية ٦٧/١، الكناش ٣١٠، ارتشاف الضرب ١٥٣-١٥٦.

(٤) انظر: الممتع ١٢٣، النكت الحسان ٢٣٠، همع الهوامع ١٩/٦.

(٥) انظر: شرح المفصل ١٥٦/٧، اللباب في علل البناء ٢١٥/٢، الكناش ٣١٧-٣١٩.

(٦) انظر: شرح التصريف الملوكي ٧٤، شرح الشافية ٦٧/١، همع الهوامع ٢٤/٦-٢٥.

اعْرَوْرَى واحْلَولَى، افْعَالّ، نحو: احْمَارّ واشْهَابّ، افْعَوّل، نحو: اعْلَوّط إذا جدّ به السير[١].

ويكون الرباعي المزيد على ضربين:

الأول: ما كانت الزيادة فيه بحرف واحد، وزنه تَفَعْلَل، نحو: تَدحرج، وتبعثر[٢].

الثاني: ما كانت الزيادة فيه حرفين، ويكون أحد وزنين:

- افْعَنْلَل، نحو: افرنْقَع، واحْرَنْجَم.
- افْعَلَلّ، نحو: اقْشَعَرّ، واطْمَأَنّ.

وهذه الزيادة التي تطرأ على الأفعال لها عدة معانٍ وتأتي على صورتين:

- زيادة لإلحاق الفعل بما هو أكثر منه أحرفًا.
- زيادة للمعنى والتوسع في اللغة[٣].

وسيأتي الحديث والتفصيل في بعض جوانب المجرد والمزيد بحسب ما تتناوله المسائل القادمة.

---

(١) انظر: شرح المفصل ١٦١/٧-١٦٢، اللباب في علل البناء ٢١٦/٢-٢١٧، شرح الشافية ١١٢/١-١١٣.

(٢) انظر: اللباب في علل البناء ٢١٧/٢، الممتع ١٢٣، المزهر ٤٢/٢.

(٣) انظر: شرح التصريف الملوكي ٦٤-٦٥، شرح المفصل ١٥٥/٧، الممتع ١٣٩.

المسألة السابعة والأربعون: ما جاء في كلمة (مُربادّ):

جاء في حديث رسول الله ﷺ قوله: ((وَالآخَرُ أَسْوَدُ مُرْبَادًّا...))[١]، ناقش من خلاله القاضي عياض كلمة (مرباد) من ثلاثة جوانب:

- دلالة اللفظ وما ثار حوله من خلاف.
- بنية الكلمة.
- الروايات التي جاءت عليها.

من حيث المعنى جاء تفسيره في رواية الحديث: «قال أبو خالد: قلت لسعد بن طارق: مَا الأسود المرْبَاد؟ قال: شدة البياض في سواد»[٢]، وفي هذا المعنى ذكر القاضي عياض عدة أقوال:

١- ما نقله عن بعض شيوخه إلى الوليد الكناني[٣] بأنّ هذا الوصف فيه تصحيف للمعنى المراد؛ حيث يُطلق على شدة البياض في السواد مسمَّى (أبلق) إذا كان في الجسم، ويجوز أن يكون في العين، وإنّما الرُّبْدَة هو شيء من بياض يسيرٍ يخالطه سواد وشبهه بلون النعام.

٢- نقل عن أبي عبيد عن أبي عمرو وأبي زيد الكلابي وغيره أنّ المقصود من الرُّبْدَة لونٌ بين السواد والغبرة، وجعلوه لونًا للنعام[٤]، وهو المعنى الذي قال به الجوهري[٥]،

---

(١) إكمال المعلم ١/٤٥٥، كتاب الإيمان/ باب أنّ الإسلام بدأ غريبًا وسيعود غريبًا وإنّه يأرز بين المسجدين، حديث رقم (١٤٤).

(٢) انظر: إكمال المعلم ١/٤٥٤.

(٣) هو: أبو الوليد هشام بن أحمد بن خالد بن سعيد الكنانيّ الأندلسيّ الطليطليّ، عُرف بابن اوقَّشيّ، ولد سنة ثمان وأربعمائة، أخذ عن الحافظ أبي عمر الطلمنكيّ، وأبي محمد بن عياش الخطيب، وأبي عمرو السفاقسيّ وجماعة، كان أعلم الناس بالهندسة وآراء الحكماء، والنحو ومعاني الأشعار، والعروض وصناعة الكتابة، كان غاية في الضبط، نسّابة، له تنبيهات وردود، نبّه على كتاب أبي نصر الكلاباذي، توفي سنة تسع وثمانين في جمادى الآخرة. انظر: سير أعلام النبلاء ١٩/١٣٤-١٣٦، بغية الوعاة ٢/٣٢٧-٣٢٨، نفح الطيب ٣/٣٧٦-٣٧٧، ٤/١٣٧-١٣٨، ١٦٢-١٦٣.

(٤) انظر: غريب الحديث ٥/١٣٩.

(٥) انظر: الصحاح ٢/٤٧٢(ربد).

والفيروزآبادي[١].

٣- ما جاء عن ابن دريد أنّ الرُّبْدَة تعني لونًا أكدرَ، ومنها نعامة رَبْداء، وظليم أَرْبَد[٢]، وأنشد بيت الأعشى:

أَو صَـــعْلَةٌ بالقَـــارَتَيْن تَرَوَّحَـــت رَبْدَاءُ تَتَّبِـــعُ الظلِـــيمَ الأَرْبَـــدَا[٣]

وإلى هذا المعنى ذهب ابن فارس في مقاييسه[٤]، ونقل القاضي عن غيره أنّ معناه لون يختلط فيه السواد بكُدرة[٥].

٤- الحربي أطلقه على لون النعام، أي بعضه أسود، وبعضه أبيض، وجعل منه قول: ارْبدَّ لونه إذا تغيّر ودخله سواد.

٥- نفطويه وصف المرْبَدّ بالملمّع بسواد وبياض، ومنه تربّد لونه، أي تلوّن فصار كلون الرماد[٦]، وهذا ما نقله الأزهري عن الليث وعن اللحياني أنّ قولهم: نعامة ربداء أو رمداء تعني سوداء[٧]، وهو ما كان ابن قتيبة قد حكاه في غريبه حينما فسّر الرُّمد بأنها الغُبْر فيها كدرة، مأخوذ من الرماد، وجعل الأربد مثله، ورأى أن الأصل في كلمة (أربد): (أرمد) أُبدلت ميمه باءً[٨].

وكل هذه الأقوال تدل على أنّ الكلمة تدلّ على لون فيه مزيج من البياض والسواد بنسب معينة[٩]، ليقرّب المعنى المراد من الحديث الشريف وهو ميل القلب إلى السواد[١٠].

---

(١) انظر: القاموس المحيط ٦٠٨(ربد).

(٢) انظر: جمهرة اللغة ٢٩٧(ربد).

(٣) البيت من الكامل في ديوان الأعشى ٢٧٦، جمهرة اللغة ٢٩٧(ربد).

(٤) انظر: معجم مقاييس اللغة ٤٨٥/٢(ربد).

(٥) انظر: إكمال المعلم ٤٥٤/١.

(٦) انظر: إكمال المعلم ٤٥٤/١.

(٧) انظر: تهذيب اللغة ١٠٨/١٤- ١٠٩(ربد).

(٨) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٣٧٧/١.

(٩) انظر: معاني الكلمة أيضًا في: ديوان الأدب ٤٧٣/٢، الغريبين في القرآن والحديث ٧٠١، فقه اللغة ١٠٣، النهاية في غريب الحديث والأثر ١٨٣/٢(ربد)، لسان العرب ١٥٥٥(ربد).

(١٠) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١٨٣/٢(ربد).

وتأتي الكلمة على أحد وزنين: إما اربدّ على وزن (افعلّ)، أو ارباد بالمد على وزن (افعالّ)، وقد عُرف عن علماء اللغة شيوع استخدام هذين الوزنين فيما دلّ على لون أو عيب، فقالوا: احْمَرّ واحْمَارّ، واصفرّ واصْفَارّ، واشْهَبّ واشْهابّ، واعْوَرّ واعْوَارّ، واحْوَلّ واحْوالّ[١]، والمعنى في كليهما واحد[٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾[٣]، وقد قُرئ (تَبياضّ وتَسْوَادّ)[٤]، وقيل: قد يأتي من غير ذلك، نحو: اقطرّ النبت واقْطارّ إذا ولّى وأخذ يجف، ومثله قولهم ابهارّ[٥]، والأصل (افْعَالّ)، ثم قصر العرب منه (افْعَلّ) فحذفوا الألف من الكلمات التي يكثر استعمالهم لها؛ طلبًا للخفة في النطق، بدليل أنه ليس من الكلام شيء جاء على الوزن (افْعَلّ) إلا ويُقال فيه: (افْعَالّ)، فالأكثر استخدام احمرّ، واصفرّ، وابيضّ، واسودّ، ونحوها مما يكثر على لسان العرب على وزن (افْعَلّ)، ونحو: اشْهَابّ، وادْهَامّ، واكْهَابّ، بإثبات الألف على (افْعَالّ)، وهذا هو مذهب الخليل[٦]، وسيبويه[٧]، وتبعه ابن يعيش[٨]، وابن عصفور[٩]، وهذا يفسر قول الحربي الذي نقله القاضي عياض: «يُقال: اصفرّ، واحمرَّ، واخضرّ، وابيضَّ، واسودّ هذه الخمسة بغير ألف وما سواها بألف، مثل: ادكانّ، واشهابَّ، واصهابَّ، فعلى هذا لا يُقالّ إلا اربادَّ»[١٠]، وعن أبي عبيد ما أثبته في غريبه من أنّ قول مربدّ يماثل قولهم: مُخُضرّ، وَمحْمَرّ، ومُصْفرّ، ومبْيَضّ، وكما يُقال في

---

(١) انظر: الكتاب ٤/٢٥-٢٦، ديوان الأدب ٢/٤٧٣-٤٧٦، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٣٣٩-٣٤٠، شرح التصريف الملوكي ٨٤، شفاء العليل ٨٥٠، ارتشاف الضرب ١٧٧.

(٢) انظر: الكتاب ٤/٢٦، الممتع ١٣٢، ارتشاف الضرب ١٧٧.

(٣) آل عمران: ١٠٦.

(٤) وهي قراءة الحسن، والزهري، وابن محيصن، وأبي الجوزاء. انظر: المختصر لابن خالويه ٢٨، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٣٣٩، البحر المحيط ٣/٢٥.

(٥) انظر: الكتاب ٤/٧٦، شرح المفصل ٧/١٦١، ارتشاف الضرب ١٧٧، المساعد ٢/٦٠٧.

(٦) انظر: رأي الخليل في همع الهوامع ٦/٢٨-٢٩.

(٧) انظر: الكتاب ٤/٢٦.

(٨) انظر: شرح المفصل ٧/١٦١، شرح التصريف الملوكي ٨٤.

(٩) انظر: الممتع ١٣٢-١٣٣.

(١٠) إكمال المعلم ١/٤٥٤.

جمعها: حُمْر، وصُفْر، وخُضْر، كذا يُقال: مُرْبَدّ[١].

وقيل: إنّ ما جاء من الكلام على (افْعَلّ) فالأغلب أن يدل على لونٍ أو عيبٍ حسيٍّ لازمٍ وثابتٍ لا يتغير، وما جاء على (افْعَالّ) فهو في الغالب عارض غير ثابت[٢].

يقول القاضي عياض: «وكذا روينا قوله: (مُرْبَئِد) بالهمز عن أكثر شيوخنا عن العذري، وكذا ذكره الحربي، وأصله ألاّ يُهمَز، ويكون مُرْبدّ مثل: مُسْودّ ومُحْمَر، وكذا ذكره أبو عبيد والهروي، وصححه بعض شيوخنا عن أبي مروان بن سراج؛ لأنه من اربَدَّ، إلا على لغة مَن قال: احمأرَّ لالتقاء الساكنين، فيُقال: اربأدَّ ومُرْبئدٌّ، وروايتنا فيه عن الأسدي، عن السمرقندي، وعن الخشني عن الطبري، وهي رواية ابن سعيد- أيضًا – مُرْبَادٌّ غير مهموز»، والحقيقة أنّ رواية الهمز في (مُربئد) هي كما ذكر القاضي عياض لغة، لكنها قليلة جدًّا، فلا تكاد تجد من يثبتها في متون شرح الأحاديث، وقد ذكرها السيوطي في الديباج: «وفي بعض الأصول مُربئدًّا بهمزة مكسورة بعد الباء والدال المشددة من اربأدّ كاحمأرَّ لغة»[٣]، وأغلب مَن ذكرها نقل فيها كلام القاضي عياض[٤]، وقد عُرف عن العرب أنها تهمز بعض الكمات والأصل عدم همزها، وعُرِف ذلك عند بعض القبائل في بعض الكلمات[٥]، فالهمز ظاهرة عارضة وليست سائدة في كلامهم، ومن الممكن أن يكون سبب الهمز إرادة تقوية المعنى والإشارة إلى المبالغة فيه كما مرّ في مسائل المبالغة، وفي كلمة (لُحْنَة) وما شابهها، من حيث كون كل زيادة في بناء الكلمة يستدعي زيادة وقوة في المعنى، وفي هذا الغرض نقل القاضي عياض عن بعضهم - كما قال- «يُقال: احمرّ الشيء، فإذا قوي قيل: احمارّ، فإذا زاد قيل: احمأرّ، فعلى هذا تصويب جميع الروايات، ويكون بعضها أبلغ من بعض»[٦].

---

(١) انظر: غريب الحديث ١٣٩/٥.

(٢) انظر: شرح الشافية ١١٢/١، شفاء العليل ٨٥٠، مفتاح الأقفال ٣٨٩.

(٣) الديباج على صحيح مسلم ١٦٢/١.

(٤) انظر: شرح النووي ١٧٣/٢، مرقاة المفاتيح ٦/١٠.

(٥) انظر: إصلاح المنطق ١٥٨-١٦٠، أدب الكاتب ٣٧٢.

(٦) إكمال المعلم ٤٥٥/١.

بمعنى أنهم جعلوا الهمزة دلالة على أعلى رتب المبالغة فيها؛ لذلك قال القاضي: إن الأصل بالكلمة عدم الهمز، ثم جعلوا المدّ فيها دالاً على درجة من المبالغة، فإن أرادوا الزيادة عليهما والدلالة على غاية المبالغة استخدموا فيها الهمز، ولا سيّما أنه الأنسب مع المد، وهذا سبب كونه لغة قليلة في هذه الكلمات.

المسألة الثامنة والأربعون: مجيء (فَعّل) بمعنى (أفْعَل):

قال النبيّ ﷺ: ((إِذَا أَمَّنَ الإِمَامُ فَأَمِّنُوا...))[١]، فسّر القاضي عياض قوله: (إِذَا أَمَّنَ) ببلغ موضع التأمين، وهو تمام سورة الفاتحة، فهو بمعنى قوله: (وإذا قال: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[٢]) أمّنوا[٣]، يُقال: أَمَّن الإمام يُؤَمِّن، إذا قال: آمين بعد قراءة الفاتحة[٤]، ويُحمَل (أَمَّن) على قولهم: أنْجَدَ الرجل إذا بلغ نَجْدًا من الأرض، وأحرم إذا دخل الحرم وبلغه[٥].

فالفعل (أَمّن) ثلاثي مزيد بتضعيف العين، وللزيادة هذه فيه معانٍ كثيرة من أهمها:

١- التكثير[٦]: ويكون في الفعل نحو: جوّل وطوَّف: أي أكثر من الجولان والطواف، أو في الفاعل نحو: موّت الإبلُ، أي كثر الموتان فيها، أو في المفعول نحو: قوله تعالى: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾[٧].

٢- التعدية: نحو: أدّبت الصبيّ وعلّمته.

٣- الدلالة على السلب أو الإزالة: مثل قولهم: قذَّيت عينه، أي أزلت عنها القذى.

٤- النسبة إلى أصل الفعل: كما في قولهم: فسَّقته وكذَّبته، أي: نسبته إلى الفسوق، وإلى الكذب.

٥- التوجه إلى الشيء، نحو: شرَّق، وغرَّب، وبصَّر، وكوَّف، أي اتجه إلى الشرق، والغرب، والبصرة، والكوفة.

٦- صيرورة شيء شبه شيء: كقوَّس زيد، أي صار شبه القوس في الانحناء.

٧- مجيئه بمعنى صار ذا أصله: كورّق أي صار ذا ورق.

---

(١) إكمال المعلم ٣٠٨/٢، كتاب الصلاة/ باب التسميع والتحميد والتأمين، حديث رقم (٤١٠).

(٢) الفاتحة: ٧.

(٣) انظر: إكمال المعلم ٣٠٧/٢.

(٤) انظر: فتح الباري ٣٠٦/٢-٣٠٩، فتح المنعم ٥٣٩/٢.

(٥) انظر: إكمال المعلم ٣٠٧/٢.

(٦) صدر لمجمع اللغة العربية بالقاهرة قرار في الجلسة السابعة من جلسات المؤتمر في دورته العاشرة ينص على أنّ «(فَعّل) المضعّف مقيس للتكثير والمبالغة»، انظر: القرار في القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ٦٢٧.

(٧) يوسف: ٢٣.

٨- اختصار الحكاية: نحو: أَمَّن، وَسَبَّح، وَحَمَّد، إذا قال: آمين، وَسبحان الله، والحمدلله، إلى غير ذلك من المعاني التي يدل عليها بناء (فعّل)[١].

والفعلان (أَنْجد) و(أَحرم) ثلاثيان مزيدان على وزن (أَفْعَل)، وقد حمل القاضي عياض معنى (فَعّل) من قوله: (أَمَّن) على أحد معاني (أَفْعَل)، وهو بلوغ المكان، نحو: أَنْجد، وَأَتْهَم، وَأَشْأَم، وَأَعرَق: إذا بلغ نجدًا وَتهامة، والشام والعراق، ومنه قول الممزق العبدي:

فَإِنْ تُتْهِمُوا أُنْجِدْ خِلاَفًا عَلَيْكُمُ وَإِنْ تُعْمِنُوا مُسْتَحْقِبِي الحَرْبِ أُعْرِقِ[٢]

أو زمن نحو: أَمْسَى وَأَصْبَح، إذا بلغ المساء أو الصباح ودخل فيهما[٣].

فالمعنى المقصود من الحديث الشريف: إذا بلغ الإمام في قراءته الموضع الذي يُقال فيه التأمين، وهذا المعنى – أي الدخول في الزمن أو المكان- ليس من المعاني التي يدل عليها البناء (فَعَّل)؛ لذلك حُمِل على معنًى من معاني البناء (أَفْعَل)، وفي العربية استخدامات كثيرة للعدول عن إحدى الصيغ إلى الأخرى والتناوب فيما بينها، كما في استخدام فاعل بمعنى مفعول، أو استخدام الجمع في التعبير عن المثنى، أو المذكر نيابة عن المثنى، وغير ذلك من الأساليب التي جاء الحديث عنها في مواضعها من المسائل، فيكون (أَمَّن) من استخدام (فَعَّل) بمعنى (أَفْعَل)، أمّا في قوله: (فَأَمِّنُوا) فهذا لايُحمل على معنى (أَفْعَل)، بل هو (فَعّل) وجاء هنا مفيدًا معنى اختصار الحكاية، تأويله: أي قولوا: آمين، ويكون التقدير: إذا بلغ الإمام في القراءة موضع التأمين- بعد انتهائه من قراءة الفاتحة- فقولوا: آمين؛ ليوافق تأمينكم تأمينه.

وتجدر الإشارة إلى أنّ صيغة (أَفْعَل) تشارك (فَعّل) في بعض المعاني، مثل: التعدية،

---

(١) انظر: المعاني في: الكتاب ٦٢/٤، المفصل في علم العربية ٢٨١، الممتع ١٢٩، شرح التسهيل ٤٥١/٣، شرح الشافية ٩١/١، همع الهوامع ٢٣/٦-٢٤، مفتاح الأقفال ٣٣٠-٣٣٣.

(٢) البيت من الطويل للممزق العبدي في: الأصمعيات ١٨٥، إصلاح المنطق ٣٠٨، ديوان الأدب ٣١٩/٢، معجم مقاييس اللغة ٣٥٦/١(تهم)، ١٣٣/٤(عمن)، ٢٨٩(عرق)، وبلا نسبة في المخصص ٥٠/١٢.

(٣) تفيد (أَفْعل) معانيَ كثيرة، منها: التعدية، صيرورة شيء ذا شيء، الدخول في شيء مكانًا أو زمانًا، السلب والإزالة، مصادفة الشئ على صفة، الاستحقاق، التعريض، وغير ذلك من المعاني. انظر: الأصول ١١٧/٣-١١٩، شرح الشافية ٨٦/١-٩٢، الممتع ١٢٧-١٢٨، شرح التسهيل ٤٤٩/٣-٤٥٠، تمهيد القواعد ٣٧٤٥-٣٧٤٨، الكناش ٣١٧-٣١٨، همع الهوامع ٢٢/٦-٢٣.

والتكثير، والسلب والإزالة، والنسبة، غير أنّ هذه المعاني قد تزيد في إحداهما وتقلّ في الأخرى، من ذلك استعمالهم (أغْلَقت الأبواب) بمعنى (غَلَّقت)، ومنه قول الفرزدق:

مَازِلْتُ أُغْلِــقُ أَبْوَابًــا وَأَفْتَحُهَــا حَتَى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرو بنَ عَمَّــارِ[١]

فكلمة (غَلّقت) تُفيد معنى التكثير أكثر من (أغلق).

وأحيانًا تأتي (فَعّل) بمعنى (أَفْعَل) في كلمات منها: كَرّم وأَكْرم، وَنزّل وأَنْزَل، ومنه سَقَّيْته وأَسْقَيْته إذا دعوت له قائلاً: سَقْيا لك، يقول ذو الرمة:

وَقَفْتُ عَلَى رَبْــعٍ لِمَيَّــةَ نَــاقِتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُــهْ

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَــادَ مِمــا ًأُثُّــهُ تُجَاوِبُنِي أَحْجَــارُهُ وَمَلاَعِبُــهْ[٢]

وأحيانًا تختلف دلالة كل صيغة منهما، فتقول: علّمتُ الصبي، أي أدّبته، وأعلمته أي آذنته، وقد تكون (فَعّل) بمعنًى مضاد لصيغة (أَفْعَل) كما في: مرّضت الرجل إذا قمت عليه، وأمرضته أي جعلته مريضًا، ومنه فَرَّط إذا قَصّر، وَأفْرَط إذا جاوز الحدّ، يقول الشاعر:

لاَ خَيْرَ فِي الإِفْــرَاطِ والتَّفْــرِيطِ كِلاهُمَا عِنْدِي مِــنَ التَّخْلِــيطِ[٣]

وغير ذلك[٤].

ومن خلال استعراض هذا التشابه بين الصيغتين والاختلاف والتضاد يتضح مدى الاقتراب بينهما، وهذا يسّوغ التناوب بينهما، وحمل معنى إحداهما على الأخرى، كما في حمل معنى (فَعّل) في كلمة (أمَّن) على أحد معاني الصيغة (أَفْعَل)، وإتيانه على أحد معانيه

---

(١) البيت من البسيط منسوب إلى الفرزدق في الكتاب ٥٠٦/٣، ٦٣/٤، أدب الكاتب ٤٦١، سر صناعة الإعــراب ٤٥٦/٢، ٥٢٨، وبلا نسبة في شرح المفصل ٢٧/١، وغير مثبت في ديوانه بتحقيــق الــصاوي، ولا بتحقيــق الحاوي.

(٢) البيتان من الطويل في ديوان ذي الرمة ٢٦، أدب الكاتب ٤٦٢، شرح التصريح ٢٨٠/١، شرح شواهد الإيضاح ٥٨٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠٧/١، شرح الأشموني ١٣٠/١.

(٣) البيت من الرجز غير منسوب في: فقه اللغة ٣٦٣.

(٤) انظر: الكتاب ٥٨/٤، الأصول ١١٦/٣-١١٧، التكملة ٥٢٦، فقه اللغة ٣٦٣، شرح المفصل ١٥٩/٧، شــرح التصريف الملوكي ٧٠-٧١.

الخاصة فيه في الثانية (أَمِّنُوا)، وكل ذلك من المظاهر الدالة على اتساع مجال اللغة، ومرونتها فيما يخدم وصول المعنى الدقيق من خلال تطويع أبنية الكلمات.

المسألة التاسعة والأربعون: مجيء (فاعَل) بمعنى (فعَل):

إنّ الأصل في الفعل الثلاثي المزيد بألف المفاعلة (فَاعَل) أن يدل على أنّ اثنين اشتركا في هذا الفعل، «اعلم أنّك إذا قلت: فاعَلْتُه فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت، فَاعَلْتُه»[(١)]، فقولك: ضَارَب زيدٌ عمرًا، يعني أنّ الضرب قد جاء من زيد إلى عمرٍو كما جاء من عمرٍو إلى زيدٍ[(٢)]، فهما مشتركان في الفاعلية والمفعولية؛ إذ (زيد) فاعل في اللفظ، و(عمرو) مفعول به، ولكن من حيث المعنى فإنّ كلاً من زيد وعمرٍو فاعلان للضرب، وكلاً منهما كذلك مفعول به وقع عليه فعل الضرب[(٣)]، وفي العربية أمثلة كثيرة لما دلّ منه على المشاركة فيه بين اثنين، نحو: خاصمته، وَنافرته، وَشاتمته، وَصارعته، وَضاربته، وغير ذلك[(٤)]، ويأتي كذلك (فَاعَل) لمعانٍ أخرى [(٥)]، عرض القاضي عياض لأحدها من خلال شرحه لقول النبي ﷺ: ((قَاتَلَ اللهُ اليَهُودَ؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ))[(٦)]، حيث بيّن بداية معنى قوله: (قَاتَلَ اللهُ اليَهُودَ)، أي لعن اليهود، وذلك كما جاء الحديث في روايات

---

(١) الكتاب ٦٨/٤.

(٢) انظر: المقتضب ٢١١/١، الأصول ١١٩/٣، التكملة ٥٢٧، المفصل في علم العربية ٢٨١، شرح الشافية ٩٦/١، الكناش ٣١٩.

(٣) انظر: شرح التصريف الملوكي ٧٣، شرح التسهيل ٤٥٣/٣، شفاء العليل ٨٤٨.

(٤) انظر: أدب الكاتب ٤٦٤، شرح التصريف الملوكي ٧٣، الممتع ١٢٨، وحصرها السيوطي في أبيات منظومة في المزهر ١١٥/٢-١١٦.

(٥) من المعاني التي تفيدها صيغة (فَاعَل):
- أن تأتي بمعنى (أَفْعَل) نحو: بَاعَدتُ الشيء وأَبْعَدته، ضَاعَفْته وأَضْعَفْته، عافاه الله أي أَعْفَاه.
- الإغناء عن (أَفْعَل) و(فَعَل)، كما في: بارَك الله فيك، أي جعل فيك البركة، قَاسَى أي كَابَد، وارَيْتُ الشيء أخفيته.
- مجيئها بمعنى (فَعّل) مثل: ضَعَّفَ وضَاعَف، بَعَّد وبَاعَد، صَعّر خده وصَاعَر. انظر: معاني (فاعَل) في: إصلاح المنطق ١٤٤-١٤٥، أدب الكاتب ٤٦٤-٤٦٥، الصاحبي ١٦٩، شرح الشافية ٩٧/١-٩٩، شرح التسهيل ٤٥٤/٣-٤٥٥، الكناش ٣١٩، همع الهوامع ٢٤/٦.

(٦) إكمال المعلم ٤٥١/٢، كتاب المساجد/ باب النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، حديث رقم (٥٣٠).

جاء الحديث في روايات أُخر: ((لَعَنَ اللهُ اليَهُودَ والنَّصَارَى...))[١]، وذكر أنّه قيل في تفسيره: قَتَلهم وأهلكهم[٢]، والفعل في هذا الحديث لا يخرج عن أحد ثلاث معانٍ:

١- قَتَلهم الله ﷻ. ٢- عَادَاهم. ٣- لَعنَهم[٣].

ويُحمل على معنى قوله تعالى: ﴿قَتَلَهُمُ ٱللَّهُۖ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾[٤]، وهو دعاء عليهم عام بأنواع الشر، ويشتمل المعاني الثلاثة السابقة[٥]، قال أوس بن حجر:

قَاتَلَهَا اللهُ تَلْحَانِي وَقَــد عَلمَــتْ أَنِّي لِنَفْسِيَ إِفْسَادِي وإِصْلاَحِي[٦]

ثم كثُر استخدام جملة (قاتَل الله) على لسان العرب، فاستعملوه لغرض التعجب -سواء في الخير أو الشر- كما في قولهم: (تربت يداه)، وهم في ذلك لا يريدون الدعاء كما هو في أصله[٧]، وأنشد في ذلك الأصمعي:

يَا قَاتَلَ اللهُ لَيْلَى كَيْــفَ تُعْجِــبني وَأُخْبِرُ النَّاسَ أَنِّــي لاَ أُبَالِيهَــا[٨]

---

(١) إكمال المعلم ٤٥١/٢، كتاب المساجد/ باب النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، حديث رقم (٥٢٩).

(٢) انظر: إكمال المعلم ٤٥٢/٢.

(٣) انظر: تهذيب اللغة ٥٥/٩(قتل)، الغريبين في القرآن والحديث ١٥٠١(قتل)، غريب الحديث لابن الجوزي ٢١٩/٢، النهاية في غريب الحديث والأثر ١٢/٤(قتل)، لسان العرب ٣٥٢٩(قتل).

(٤) التوبة: ٣٠.

(٥) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٨٦٢/٥-٨٦٣، تفسير البغوي ٣٨/٤، الجامع لأحكام القرآن ١٧٦/١٠، البحر المحيط ٣٢/٥.

(٦) البيت من البسيط لأوس بن حجر في ديوانه ١٣، ولعبيد بن الأبرص في ديوانه ٣٤، وهو منسوب إلى أبان بن تغلب في: الجامع لأحكام القرآن ١٧٦/١٠، البحر المحيط ٣٢/٥.

(٧) انظر: تفسير البغوي ٣٨/٤، النهاية في غريب الحديث والأثر ١٢/٤-١٣(قتل)، الجامع لأحكام القرآن ١٧٦/١٠، البحر المحيط ٣٢/٥.

(٨) البيت من البسيط، وهو في ديوان ابن الدمينة ١٧٢ برواية الأشباه والنظائر: يا قاتَل الله سَلمى...، وفي الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين ٨٤/٢، وفي الرواية المثبتة في المتن في الجامع لأحكام القرآن ١٧٦/١٠، البحر المحيط ٣٢/٥.

وقالوا: قَاتَل الله فلانًا، ما أشجعه!، وترَحَه الله ما أَسْمحه! وهم لا يقصدون بها معنى الشر[١].

وبالرجوع إلى معنى صيغة (فَاعَل) يتبين أنها تدل على اشتراك كل من الفاعل والمفعول في الفعل، لا يتأتَّى مع المعنى المقصود في الحديث الشريف أو الآية الكريمة، ولا يصح على أي وجه كان؛ لذلك وجّه القاضي عياض مجيء (فَاعَل) بمعنى (فَعَل)، فيكون المراد: قتَلهم الله، أو لعنهم، ولا يمكن أن يكون من باب المفاعلة في هذا السياق أبدًا[٢]، وتأتي (فَاعَل) بمعنى (فَعَل) إذا كان الفعل يقع من فاعِل واحد، مثل: عَاقَبتُ اللّص، وطَارَقت النَّعل[٣]، وسافر زيد، وجَاوَزتُ الشيء، ونحو ذلك مما يقع على واحد فقط[٤].

وقيل: هذه المعاني التي تأتِي على واحد كلها سماعية؛ إذ القياس أن يدل البناء (فَاعَل) على التشارك بين اثنين[٥].

ويمكن التوصل إلى أنّ زيادة الألف على الفعل (قَاتَل) حينما لم تفد معنى المشاركة في الفعل، أفادت معنى التكثير في الفعل، فالفعل (قَتَل) يفيد معنى القتل المعروف، لكن (قَاتَل) فيه معنى كثرة القتل وتكراره، ومن ثَم يمكن القول: إنّ هذه الزيادة أضافت على الفعل معنى المبالغة -والله أعلم-.

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/٢٢٥.

(٢) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٥/٨٦٣، إكمال المعلم ٢/٤٥٢، البحر المحيط ٥/٣٢.

(٣) طارَق الرجل بين نعلَيْن وثوبَيْن: لبس أحدهما على الآخر، وطارَق نعليْن: خصف إحداهما فوق الأخرى. لسان العرب ٢٦٦٤(طرق).

(٤) انظر: المقتضب ١/٢١١، ٢/٩٨، أدب الكاتب ٤٦٤، شرح التصريف الملوكي ٧٣.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري ١/٣٣٣، خزانة الأدب ٩/٥٠٧-٥٠٨.

المسألة الخمسون: ما جاء في تصريف الفعل (نَزَع):

ينقسم الفعل الماضي الثلاثي المجرّد بحسب حركة عينه إلى ثلاثة أبواب: فَعَل، فَعِل، فَعُل [(١)]، ثم بحسب حركة عينه مع عين مضارعه إلى ستة أبواب[(٢)]، فالقياس فيما كان ماضيًا على وزن (فَعَل) أن يكون مضارعه أحد بابين:

١- فَعَل يَفْعِل.

٢- فَعَل يَفْعُل.

ولا يكون مضارعه مفتوح العين إلا فيما كانت لامه أو عينه أحد حروف الحلق، وهي:

الهمزة، أو الهاء، أو العين، أو الغين، أو الحاء، أو الخاء[(٣)].

فمثال ما كانت عينه حرفًا حلقيًّا قولهم: سَأَل يَسأَل، قَهَر يَقهَر، شَغَر يشغَر، بعث يبعَث، نَحَر ينحَر، فخَر يفخَر.

وما كانت لامه أحد حروف الحلق نحو: قرأ يقرَأ، جبَه يجبَه، فرَغَ يفرَغ، نفَع ينفَع، ذبَح يذبَح، نسخ ينسَخ[(٤)].

غير أنّ بعض الكلمات مما هي حلقيّة العين أو اللام جاءت مكسورة العين أو مضمومة كما هي القاعدة الأساسية لما كان الماضي منه على (فعَل)، كالفعل (نَزَع) في حديث رسول الله ﷺ: ((عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعَهُ عِرْقٌ))[(٥)]، فيه فسّر القاضي عياض معنى النـــزع بالجذب، أي كأنّه جذبه لشبهه به، «يُقال منه: نَزَع الولدُ لأبيه، ونزع إليه، ومن حيث التركيب الصرفي، يُقال: نَزَع ينْزِع، وهو ما وصفه القاضي عياض بالشاذ عن الأصل؛ إذ أصله المطرد فَعَل يَفْعَل، فالفعل (نزع) ثلاثي مجرد لامه حرف العين، وهو أحد حروف الحلق، المطرد فيه

---

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١١٣/٢، الفوائد المحوية ٨٦.

(٢) انظر: المقتضب ٢٠٩/١، المفصل ٢٨٠، الكناش ٣١٠-٣١٢.

(٣) انظر: الكتاب ١٠١/٤، المخصص ٢٠٥/١٤، شرح التصريف الملوكي ٣٩.

(٤) انظر: الكتاب ١٠١/٤، ديوان الأدب ١٩١/٢-٢٢١، المخصص ٢٠٥/١٤-٢٠٦، أمـــالي ابـــن الـــشجري ٢١١/١، بغية الآمال ٣٤.

(٥) إكمال المعلم ٩٥/٥، كتاب اللعان، حديث رقم (١٥٠٠).

أن يأتي مفتوح العين لكنه جاء مكسورها، مما جعل القاضيَ عياضًا يحكم بشذوذه[١]، وفي موضع سابق ذكر القاضي عياض أنه لم يأتِ في هذا الباب شيء من الكلمات ذات حروف حلقية في لامها وعينها إلا: نَزَع ينـــزِع، وهَنَأ[٢] يَهْنِئ[٣]، وعدّ علماء اللغة مجيء هذه الأفعال على (فَعِل) أو (فَعُل) على الأصل وليست بشاذة، وذلك كما في: رجَع يرْجِع، نَضَح يَنْضِح، نطَح ينْطِح، دخَل يدْخُل، بَرأَ يَبرُؤ، صَلَح يَصْلُح، قَعَد يَقْعُد، وغير ذلك من الأمثلة التي مثلوا بها في كتبهم، وقد اعتبروها موافقة للقياس على الأصل، واعتبروا فتح عين مضارع هذه الأفعال فرعًا، وكان من القائلين بذلك: سيبويه[٤]، وابن قتيبة[٥]، والفارسي[٦]، وابن سيده[٧]، وابن الشجري[٨]، وابن يعيش[٩]، وغيرهم[١٠].

وقد جاء بعض من هذه الكلمات بكلا الوجهين: الضم أو الكسر مع الفتح، نحو: زَأَر يَزْئِر وَيزْأَر، صلَح يصْلُح ويصلَح، فَرَع يفرُع يفرَع[١١]، وقد يأتي بعضها مستعملاً بالأوجه الثلاثة، مثل: صبَغ يصبِغ يصبُغ يصبَغ، دبغ يدبِغ يدبُغ يدبَغ، رجح يرجِح يرجُح يرجَح [١٢]، وهذه الأوجه إنما جاءت بحسب ما سُمع من لغات عن قبائل العرب، مما يعني أن مجيء المضارع مفتوح العين مما كانت عينه أو لامه أحد حروف الحلق ليس بقياس مطرد، بل هو

---

(١) انظر: إكمال المعلم ٩٦/٥.

(٢) في المصدر: (وهَنَا يَهْنِي)، ولعل الصواب ما أثبته في المتن بمعنى عالج الجرب بالهِناء. انظر: المعنى في لسان العـــرب ٤٧٠٨(هنأ).

(٣) انظر: إكمال المعلم ٢٨٧/٤-٢٨٨.

(٤) انظر: الكتاب ١٠٢/٤-١٠٣.

(٥) انظر: أدب الكاتب ٤٨٢.

(٦) انظر: المسائل الحلبيات ١٢٢.

(٧) انظر: المخصص ٢٠٦/١٤.

(٨) انظر: أمالي ابن الشجري ٢١١/١، ١٥٧/٢.

(٩) انظر: شرح التصريف الملوكي ٤٠.

(١٠) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٣٢٥، بغية الآمال ٣٤، الكناش ٣١١.

(١١) انظر: المنصف ٢٠٨/١، بغية الآمال ٣٥، شرح المفصل ١٥٣/٧.

(١٢) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٣٢٥، بغية الآمال ٣٥، شرح تسهيل الفوائد ٢٥٨/١.

جائز وليس بأصل كما وصفه المبرد[١]، والزمخشري قائلا: «وأمّا فعَل يفعَل فليس بأصل...» [٢]، وفيه يقول الرضي: «وليس تغيير حرف الحلق من الضم أو الكسر إلى الفتح بضربة لاَزِبٍ، بل هو أمر استحساني...»[٣]، وذهب ابن مالك إلى أنّ الفتح مسموع في ألفاظ محفوظة، والكسر والضم هو الأكثر[٤]، وإنما دعاهم إلى استعمال حركة الفتحة مع هذه الأفعال أنّ حروف الحلق مستثقلة عند النطق، والفتحة هي أخف الحركات، وهي أدعى لنقل خفتها إلى الحرف الحلقي، فضلاً عن كون الفتحة بعضًا من حرف المد الهمزة الذي هو في الأصل حرف حلقي، فكانت أنسب من حيث المخرجُ كذلك[٥]، ولكنّ مجيء المضارع مما عدا الأفعال المشتملة على أحد حروف الحلق في لامها أو عينها بفتح العين يُعدُّ شاذًّا ومخالفًا لقياس الأصل[٦]، وثبت عن العرب استعمالهم لبعضها، من ذلك: الفعل أَبَى يأْبَى، و لم يأتِ إلا بالفتح[٧] ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ﴾[٨]، وقوله ﷻ: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[٩]، ومما سُمع مفتوح العين كذلك: ركَن يركَن وجاء فيه يركُن ويركِن، وَقلَى يقلَى إذا أبغض، وَغَسَى الليل يغسَى إذا أظلم، وَجَبَى يجبَى[١٠]، وَعثَى يعثَى[١١]، وغير ذلك من الكلمات[١٢] التي حصرها ابن خالويه في عشر كلمات[١٣]، وابن القطاع في أربعة

(١) انظر: المقتضب ٢٠٩/١.
(٢) المفصل في علم العربية ٢٧٧.
(٣) شرح الشافية ١١٩/١.
(٤) انظر: شرح التسهيل ٤٤٦/٣.
(٥) انظر: سبب اختيار الفتح مع حروف الحلق في: الكتاب ١٠١/٤، أمالي ابن الشجري ٢١٠/١، المخصص ٢٠٦/١٤، شرح التصريف الملوكي ٤٠، شرح التسهيل ٣٣٥/٣، شرح الشافية ١١٩/١.
(٦) انظر: أمالي ابن الشجري ٢٠٨/١، الممتع ١٢٢، بغية الآمال ٣٢.
(٧) انظر: الكلام في هذا الفعل في: الكتاب ١٠٥/٤-١٠٦، أمالي ابن الشجري ٢٠٨/١-٢٠٩، الإيضاح ١١٥/٢، الممتع ١٢٢، شرح التسهيل ٤٤٥/٣، شرح الشافية ١٢٣/١.
(٨) التوبة: ٨.
(٩) التوبة: ٣٢.
(١٠) جبَى الماء يجْبَاه ويجْبيه أي: جمعه. انظر: لسان العرب ٥٤١(جبى).
(١١) العثا: لون إلى السواد مع كثرة شعر. انظر: لسان العرب ٢٨١٠(عثا).
(١٢) انظر: أدب الكاتب ٤٨٢-٤٨٣، ليس في كلام العرب ٢٨-٢٩، الخصائص ٣٨٢/١، بغية الآمال ٣٣، الإيضاح ١١٥/٢، الممتع ١٢٢، شرح الشافية ١٢٣/١-١٢٤، شرح تسهيل الفوائد ٢٥٢/١-٢٥٣، المزهر ٩٢/٢.
(١٣) انظر: ليس في كلام العرب ٢٨.

عشر حرفًا[١]، وسبعة عشر عند أبي جعفر اللبلي[٢]، والحقيقة أنّ ما جاء من هذه الكلمات إنما هو نتيجة تداخل اللغات فيها[٣]، وإلا فلا يُقاس عليها، وإنما القياس أن تكون بضم العين أو كسرها في المضارع بالخيار، وإن كان الأكثر عن العرب الكسر لخفته وكثرته على ألسنتهم، وقد حُكي عن الفراء قوله: «إذا أشكل عليك (يَفْعُل) فاجعله بالكسر»[٤]، إلا أن يشتهر بالكلمة وجه واحد، إما الضم أو الكسر فيكون الكلام بالأشهر، نحو: ضرَب يضرِب لا يكون إلا مكسور العين، وقتل يقتُل لا يُقال إلا بضم العين، وما لم يُعلم مضارعه تكون حركة عينه بالتخيير بينهما فيما يتناسب وحروف الكلمة[٥].

ولعلّ مجيء مضارع الفعل (نزَع) على (ينـــزِع) بكسر العين كان حملاً على الفعل (جذَب) (يَجذِب)؛ لدلالته على معناه، كما في حمل الفعل (يذَر) بالفتح على (يَدَع)؛ لأنه بالمعنى نفسه، وإن لم يكن له ماضٍ مستعملٌ– كما سبق الحديث عنه في المصادر، واستغنوا عنه بالفعل (ترك)، إذ أصله (يودِع) وحُذفت منه الواو لوقوعها بين الياء والكسرة ثم فُتحت عينه، وكان ينبغي فتح عينه لكون لامه حرفًا حلقيًّا، وكان الأصل في (يذر) أن يأتي مكسور العين أو مضمومها، ولكن حمله على (ودَع) جعلهم ينطقون به بالفتح[٦]، وكذلك الفعل (نزَع ينـــزِع) بكسر العين، كان حقه أن يأتي مضارعه مفتوح العين، ولكن ربما جاء مكسورًا حَمْلاً على الفعل (جذَب يجْذب)؛ لكونه بالمعنى نفس، وعلى هذا القول يكون القاضي عياض ممن يذهب إلى القول بأنّ فتح عين مضارع (فَعَل) قياسيّ في كل فعل كانت عينه أو لامه أحد حروف الحلق، وهو ما ذهب إليه أبو حيان[٧]، والسيوطي[٨]، أو يكون جاء على الأصل المقيس كما يرى علماء الصرف ولا سيما أنهم قد مثلوا به في متون كتبهم

(١) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٣٢٦.

(٢) انظر: بغية الآمال ٣٣.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٢٠٩/١، بغية الآمال ٣٣، الخصائص ٣٨٣/١، شرح التسهيل ٤٤٦/٣.

(٤) انظر: كلام الفراء في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٣٢٤.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٤٤٥/٣-٤٤٦، شرح الشافية ١١٧/١-١١٨، شفاء العليل ٨٤٤.

(٦) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٣٢٧، شرح التسهيل ٤٤٥/٣، شرح تسهيل الفوائد ٢٥٣/١.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ١٥٨.

(٨) انظر: المزهر ٣٨/٢.

لما جاء منه على الأصل[١]، وبناء على ذلك يمكن القول: إن فتح عين مضارع هذه الأفعال شاع في الاستعمال حتى صار قاعدة يُقاس عليها، وهو المرجّح عند انعدام السماع، فإن جاء السماع بالكسر أو الضم فهو جائز[٢]، وقد يغلب السماع والاطراد في الاستعمال القياس، فلا يُحكم بشذوذه.

(١) انظر: المسائل الحلبيات ١٢٢، المخصص ٢٠٦/١٤، شرح المفصل ١٥٤/٧، شرح تسهيل الفوائد ٢٥٨/١.
(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١٥٨، شرح تسهيل الفوائد ٢٥٨/١، المزهر ٣٨/٢.

الفصل الرابع
المسائل الصرفيّة المتعلقة بالمشترك

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: في القلب المكاني.

المبحث الثاني: في الإعلال والإبدال.

المبحث الثالث: في الهمز.

المبحث الرابع: في الوقف.

المبحث الأول: في القلب المكاني:

يُعدّ القلب المكاني من الظواهر اللغويّة العامة والتي تطرأ على بعض الكلمات، وقد شغلت حيزًا جيّدًا من الدراسات واختلاف الآراء حولها، وكانت محل اهتمام دراسة علماء الصرف واللغة، ومن ثم تباينت مذاهبهم كما سيتضح من خلال الدراسة.

ويُعرَّف القلب لغة بأنه: تحويل الشيء عن وجهه(١).

واصطلاحًا(٢) يعني تقديم بعض حروف الكلمة على بعض(٣)، مثل: ما أطيبه، وما أيطبه، وصاعقة وصاقعة، وعميق معيق، وغير ذلك(٤).

وهناك أربع طرق لمعرفة القلب المكاني في كلمة ما:

١- الأصل: ويعني أن تكون إحدى الكلمتين أكثر استعمالاً من الأخرى فيُحكم لها بأنها الأصل، والأقلّ هي المقلوبة(٥).

٢- الاشتقاق: وذلك أن يجيء التصريف على إحدى الكلمتين دون الأخرى، ومن ثَم فإنّ الأكثر هي الأصل، والأقلّ مقلوبة.

٣- الصحة وعدم الإعلال: وذلك بأن يكون في إحدى الكلمتين ما يَشهد لها أنها مقلوبة من الأخرى، كما في: يئس وَأيس.

٤- أن تكون إحدى الكلمتين لا توجد إلا مع حروف زوائد تكون في الكلمة، والأخرى

---

(١) انظر: تهذيب اللغة ١٧٤/٩(قلب)، لسان العرب ٣٧١٣قلب)، القاموس المحيط ١٣٥٣(قلب).

(٢) «القلب يُقال باصطلاحين: أحدهما تصيير حرف العلة إلى حرف علة آخر، والثاني تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير»، وقسّموه إلى قسمين:
- قسم قُلب للضرورة، نحو: شواعي وشوائع.
- قسم قُلب توسعًا لغير ضرورة، نحو: رعملي في لَعمْري، وأكثر ما يكون في المعتل وَالمهموز كما شاك وشائك.
انظر: المقرب ١٩٧/٢، شرح تسهيل الفوائد ١٠٥٨/٢، ارتشاف الضرب ٣٣٤.

(٣) انظر: شرح الشافية ٢١/١، همع الهوامع ٢٧٦/٦.

(٤) انظر: المزهر ٤٧٦/١.

(٥) يرى الرضي أن كون الكلمة قليلة الاستعمال لا يعني أنها مقلوبة، وذلك لوجود أمثلة تنافي هذه القاعدة. انظر: شرح الشافية ٢٤/١.

توجد مجردة من الزوائد[١].

ومن حيث مذاهب العلماء فيه فقد كانت لهم آراء متباينة تجاه القلب المكاني والاعتداد به، وهذا ما سأعرض له من خلال مناقشة المسألة القادمة.

(١) انظر: الممتع ٣٩٢، شرح الكافية الشافية ٢١٧٣-٢١٧٣، شرح الشافية ١/٢٣-٢٤، تقريب المقرب ١٢٩، همع الهوامع ٦/٢٧٦.

المسألة الحادية والخمسون: ما جاء في (جذب) و(جبذ):

جاء في الحديث الشريف: ((فَأَدْرَكَهُ أَعْرَابِيٌّ فَجَبَذَهُ بِرِدَائِهِ جَبْذَةً شَدِيدَةً...))، وفي رواية أخرى: ((فَجَاذَبَهُ حَتَّى انْشَقَّ البُرْدُ))[١]، قال القاضي عياض: «(فَجَاذَبه) بمعنى (فجَابَذه) في الرواية الأخرى، يُقال: جذب وجبذ، وهو من المقلوب»[٢].

والجذب يعني: مدّك الشيء، يُقال: جاذَبته فجذبته، أي: غلبته[٣]، وجذب الشيء: حوّله عن موضعه[٤]، وجذبه إليه أي: ضمه بيده إليه[٥]، أما وصف القاضي عياض بأنه من المقلوب فإنّ هذا يستدعي استعراض آراء العلماء ومواقفهم من القلب المكاني، ومن ثَمّ تصنيفهم للفظي (جذب) و(جبذ)، فقد كانوا على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنكر وجود القلب في اللغة العربية، وهذا مذهب ابن درستويه، الذي ألّف كتابًا أسماه: (إبطال القلب)، يقول في شرح الفصيح في مجرى حديثه عن فاكهة البطيخ: «وفيها لغة أخرى، وهي الطبيخ بتقديم الطاء، وليست عندنا على القلب كما يزعم اللغويون، وقد بيّنا الحجة في ذلك في (إبطال القلب)»[٦].

المذهب الثاني: عدّوا القلب من سَنَن العرب في اللغة، وهو كثيرٌ، يكون في الكلمة ويكون في القصة [٧]، نحو: جذب وجبذ، وتزحزحت عن المكان وتحزحزت، واضمحلّ وامضحلّ، وَأسير مكبّل ومكلَّب، وأحجمت عن الأمر وأجحمت، وسوى ذلك من الأمثلة[٨]، ومثال القصة ما جاء في القرآن الكريم: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُوْلِى ٱلْقُوَّةِ﴾[٩]، ومما جاء في كلام العرب قول النابغة الجعدي:

---

(١) إكمال المعلم ٣/٥٩٤-٥٩٥، كتاب الزكاة/ باب إعطاء مَن سأل بفحش وغلظة، حديث رقم (١٠٥٧).

(٢) إكمال المعلم ٣/٥٩٥.

(٣) انظر: العين ٦/٩٦(جذب)، تهذيب اللغة ١١/١٥(جذب).

(٤) انظر: القاموس المحيط ٢٤٩(جذب).

(٥) انظر: مشارق الأنوار ١/١٤٣(جذب).

(٦) شرح الفصيح لابن درستويه ٣١٣.

(٧) انظر: الصاحبي ١٥٣، فقه اللغة ٣٧٢.

(٨) انظر: الغريب المصنف ٢/٦٤٩-٦٥٠، جمهرة اللغة ١٢٥٤، المزهر ١/٤٧٦-٤٨١.

(٩) القصص:٧٦.

كَانَت فَرِيضَةَ مَـــا أَتَيْـــتَ كَمَـــا كان الزِّنـــاء فريـــضة الـــرّجْمِ[١]

ونحوقول رؤبة:

كأنّ لونَ أرضِه سَمَاؤُهُ[٢]

ونحو قول: أدخلتُ الخاتَمَ في إصبَعي[٣] .

وكل ما جاء من قبيل (جذب وجبذ) فهو مقلوب، وممن ذهب إلى هذا المذهب: أبو عبيد[٤]، وابن قتيبة[٥]، وابن دريد[٦]، والفارابي[٧]، وابن فارس[٨]، والجوهري[٩]، والثعالبي[١٠]، ويُسمَّى هذا المذهب بمذهب الكوفيين أو اللغويين.

المذهب الثالث: ذهبوا إلى أن القلب يكون في اللفظ إذا كان لا يمكن للفظين أن يكونا كلاهما أصلَيْن؛ لذا لا بد أن يكون أحد اللفظين يحوي أحد أدلة القلب الأربعة، نحو: شاكي السلاح وشائك، وجُرف هار وهائر، فإن كان كلا اللفظين متصرفين تصرفًا واحدًا لم يعدّوا اللفظ من باب القلب، وإنما هذا التغير الطارئ عليه لغة، وكل واحد من اللفظين أصلٌ مستقلٌّ بحد ذاته، وعُرف هذا المذهب بمذهب البصريين، يقول النحاس: «وهذا القلب الصحيح عند البصريين، وأما ما يسميه الكوفيون القلب نحو:

---

(١) البيت من الكامل في ديوانه١٦٩، ولسان العرب١٨٧٥(زني)، ومنسوب إلى الفرزدق في فقه اللغة ٣٧٢، وبلا نسبة في الصاحبي١٥٣، الإنصاف٣١٧.

(٢) البيت من الرجز في ديوان رؤبة٣، المقاصد النحوية٢٠٥٧، شرح التصريح٦١٩/٢، وبلا نسبة في: سر صناعة الإعراب٦٣٦/٢، الصاحبي١٥٣، أوضح المسالك٣٤٢/٤.

(٣) انظر: فقه اللغة٣٧٢.

(٤) انظر: الغريب المصنف ٦٤٩/٢-٦٥٠، غريب الحديث ١٤٦/١.

(٥) انظر: أدب الكاتب ٤٩٢.

(٦) انظر: جمهرة اللغة ١٢٥٤.

(٧) ديوان الأدب ١٥٣/٢.

(٨) انظر: الصاحبي ١٥٣، معجم مقاييس اللغة ٥٠١/١.

(٩) انظر: الصحاح ٩٧/١(جذب)، ٥٦١/٢(جبذ).

(١٠) انظر: فقه اللغة ٣٧٢.

(جَبَذَ وجَذَبَ) فليس هذا بقلب عند البصريين، وإنما هما لغتان...»[١]، ونقل السيوطي عن السخاوي: «فإذا وجد المصدران حكم النحاة بأن كل واحد من الفعلين أصل وليس بمقلوب من الآخر، نحو: جبذ وجذب، وأهل اللغة يقولون: إن ذلك كله من المقلوب»[٢].

ومن أبرز أصحاب هذا المذهب: الخليل[٣]، وسيبويه[٤]، وابن جني[٥]، وابن سيده[٦]، وابن عصفور[٧]، وابن مالك[٨]، والرضي[٩]، وغيرهم[١٠].

فأصحاب هذا المذهب لم يروا: في (جذب وجبذ) أن أحدهما أصل والآخر مقلوب عنه، بل جعلوا كل لفظ منهما أصلاً، يقول سيبويه: «وأما جَذَبت وجَبَذت، ونحوه فليس فيه قلب، وكل واحد منهما على حدته؛ لأنّ ذلك يطّرد فيهما في كل معنى، ويتصرف الفعل فيه»[١١]، ويقول ابن جني: «فمما تركيباه أصلان لا قلب فيهما قولهم: جَذَب وجَبَذ، ليس أحدهما مقلوبًا عن صاحبه...»[١٢]، والسبب في كونهما كلَيْهما أصلَيْن أنّ لهما التصرّف ذاته، تقول: جَذَب يَجْذبُ جذبًا فهو جاذب والمفعول مجذوب، وجبذ يجبِذ جبذًا فهو جابذ والمفعول مجبوذ؛ لذا فلا يمكن اعتبار أحدهما أصلاً والآخر مقلوبًا، لكن لو قصر أحدهما في التصريف عن الآخر لكان هو المقلوب، والآخر أصلٌ، ومن ثَمّ عدّوا ما جاء من

---

(١) شرح القصائد التسع ٣٣٩-٣٤٠.

(٢) انظر: المزهر ٤٨١/١.

(٣) انظر: العين ٩٦/٦(جبذ).

(٤) انظر: الكتاب ٣٨١/٤.

(٥) انظر: المنصف ١٠٥/٢.

(٦) انظر: المحكم والمحيط ٢٥٦/٧(جبذ).

(٧) انظر: الممتع ٣٩٣.

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية ٢١٧٤.

(٩) انظر: شرح الشافية ٢٤/١.

(١٠) انظر: تهذيب اللغة ١٥/١١، شرح تسهيل الفوائد ١٠٦٠/٢، ارتشاف الضرب ٣٣٥.

(١١) الكتاب ٣٨١/٤.

(١٢) الخصائص ٦٩/٢.

باب (جذب وجبذ) لغاتٍ[١]، ونسبوا لغة (جبذ) إلى تميم[٢].

والحقيقة أن تقسيم العلماء من حيث مذاهبهم إلى بصريين وكوفيين يفتقر إلى نوعٍ ما إلى الدقة، والأجدر أن يُقسموا إلى لغويين وصرفيين؛ لأنّ من قالوا بوجود القلب في لفظي: (جذب وجبذ)، إنما كان حكمهم راجع إلى اعتبار التقديم والتأخير الحاصل في حرفي اللفظ وبالنظر إليه كظاهرة لغوية مسموعة عن العرب، أما أصحاب الرأي الآخر فقد اعتمدوا في حكمهم على ملاحظة تصريفات الكلمة وما يطرأ على بنيتها من تغييرات كما تقدم، وحكم القاضي عياض بأنها من المقلوب، يعني بأنه ذهب مذهب اللغويين، ولا بد من الإشارة إلى أنّ القلب غير مقيّد بقياس، وإنما هو مسموع مطرد في الكلمات المتعارف عليها عند العرب[٣]، وَنقل السيوطي عن أبي حيان: «فإن قلت: ما فائدة القلب، وهلا جاءت التصاريف على نظر واحد؟، قلت: الفائدة في ذلك الاتساع في الكلام والاضطرار إليه في بعض المواضع»[٤].

وإلى جانب اهتمام العلماء القدامى بهذه الظاهرة فقد حظيت كذلك بعناية العلماء المحدثين، فتناولوها من عدة جوانب، وارتكزت دراستهم حولها على الجانب الصوتي واللفظي أكثر دون الجانب الصرفي، وعَزَوا ظاهرة القلب المكاني إلى عدة أسباب منها: طلب السهولة والتخفيف في النطق، أو أن يرجع القلب إلى خطأ الأجيال، أو نتيجة القياس الخاطئ، أو احتمال خطأ الرواة[٥].

وما يَهُم هو أنّ ما جاء في كلمتي (جذب وجبذ) من الناحية الصرفيّة يعتبر لغة، وكل واحد منهما أصل، ولكن بالرجوع إلى طرق معرفة وجود القلب ومن حيث ملاحظة أنّ الاستعمال الأكثر في الوقت الحالي للفعل (جذب) أكثر من (جبذ)، فهذا يرجّح كون

---

(١) انظر: العين ٩٦/٦(جبذ)، المحكم والمحيط ٢٥٦/٧(جبذ)، النهاية في غريب الحديث ٢٣٥/١(جبذ)، لسان العرب ٥٣٤(جذب)، القاموس المحيط ٢٣٣(جبذ).

(٢) انظر: تهذيب اللغة ١٥/١١(جبذ)، لسان العرب ٥٧٣(جذب).

(٣) انظر: شرح الشافية ٢٤/١.

(٤) همع الهوامع ٢٧٩/٦.

(٥) انظر: التطور اللغوي ٨٩، اللهجات العربية في التراث ٦٥٤/٢-٦٥٥، اللغة لفندريس ٩٤.

(جذب) الأصل، و(جبذ) المقلوب عنه، ويبقى القلب المكاني ظاهرة لغوية لا تحكمها قاعدة ولا يقيدها قياس.

المبحث الثاني: في الإعلال والإبدال:

أولاً: مفهوم الإبدال في الاصطلاح:

جعل حرف مكان حرف آخر(١).

حروف الإبدال:

ذكر ابن مالك أن حروف الإبدال الشائع لغير إدغام تبلغ اثنين وعشرين حرفًا، جمعها في قول: «لَجِدّ صُرِف شَكِس آمنٌ طَيّ ثَوْب عزَّته»(٢)، وجمع الضروري منها في تسعة أحرف(٣)، وعدّها سيبويه أحد عشر حرفًا(٤)، وتبعه المبرد(٥)، وعند ابن عصفور(٦) وغيره(٧) اثنا عشر حرفًا، وجعلها الصيمري أربعة عشر حرفًا(٨)، وقد جمعوها في عبارات عدة، منها: (طال يوم أنجدته) وغيرها(٩)، وهذه الحروف التي ذكرت سبيلها الاستقراء(١٠).

ضروب الإبدال:

يأتي الإبدال على ضربين:

١- إقامة حرف مقام حرف غيره، نحو إِشاح ووِشاح.

٢- قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه، نحو: قام أصله قوم(١١).

---

(١) انظر: الصاحبي في فقه اللغة ١٥٤، شرح التصريف الملوكي ٢١٣، شرح الشافية ١٩٧/١، الكناش ٤٤٩، حاشية الصبان ٣٩١/٤.

(٢) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٣٠٠، توضيح المقاصد ١٥٦٢، شرح الأشموني ٨٢١.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٠٧٧.

(٤) انظر: الكتاب ٢٣٧/٤.

(٥) انظر: المقتضب ١٩٩/١.

(٦) انظر: الممتع ٢١٣.

(٧) انظر: توضيح المقاصد ١٥٦٢، تقريب المقرب ١٢٢، شرح الأشموني ٨٢٣.

(٨) انظر: التبصرة والتذكرة ٢٧١/٢.

(٩) انظر: الاقتضاب ٢٥٣/٢، الممتع ٢١٣، شرح الشافية ١٩٩/٣، أوضح المسالك ٣٧٣/٤، شرح التصريح ٦٨٩/٢.

(١٠) انظر: شرح التصريف الملوكي ٢١٥، الإيضاح ٣٩٢/٢، المزهر ٤٦٠/١.

(١١) انظر: شرح التصريف الملوكي ٢١٤، الكناش ٤٥٠، توضيح المقاصد ١٥٦١، الكليات ١٩٢.

ثانيًا: مفهوم الإعلال:

هو تغيير حرف العلة للتخفيف[١].

صور الإعلال:

١- إعلال بالحذف.

٢- إعلال بالقلب.

٣- إعلال بالتسكين (النَّقل)[٢].

حروفه:

حروفه حروف العلة المعروفة: الألف، والواو، والياء.

وسيأتي التفصيل في بعض جوانب الإبدال والإعلال من خلال ما عرض له القاضي عياض من مسائل في أثناء شرحه للكتاب.

(١) انظر: نزهة الطرف ٣١، الكناش ٤٨١، الكليات ١٢٥.

(٢) انظر: نزهة الطرف ٣١، شرح الشافية ٣/٦٦-٦٧، االكليات ١٢٥.

المسألة الثانية والخمسون: ما جاء في اشتقاق كلمة (المصرَّاة):

نقل القاضي عياض بعض ما جاء من أقوال العلماء في لفظة مصراة عند شرحه للحديث: ((مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصَرَّاةً...))[١]، فكان أبرز ما ذكر:

- ما نقله عن بعض شيوخه أنها مشتقة من كلمة (التصرية) مثل قوله تعالى: ﴿فَلاَ تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ﴾[٢] من التزكية، وعقّب بأنه: «هو الصواب على مذهب الكافة في شرح المصراة واشتقاقها»[٣].
- أن رواية حديث آخر بلفظ (التصرية) يدل على اشتقاقها من لفظ الجمع (الصرر) المشتق من (صري)، وليس من (صرّ) مضعف الراء.
- روى بعضهم في غير مسلم: (تَصُروا الإبل) باشتقاقها من (صرّ)، وذكر أنه تفسير الشافعي[٤].
- ما نقله عن المازري: صريت الماء في الحوض أي جمعته، والصراة: المياه المجتمعة، وأهل اللغة يقولون: لا تصروا[٥].
- نقل عن الخطابي ما حكاه عن الشافعي أن معنى التصرية: أن تُربط أحلاب الناقة والشاة ويُتركُ حلبها ليومين أو ثلاثة حتى يجتمع لبنها، وعن أبي عبيد: مشتق من صرى اللبن في ضرعها، بمعنى حفظه فيه، وأصل التصرية حبس الماء وجمعه، ثم علق الخطابي بأنّ قول أبي عبيد حسن، وما ذهب إليه الشافعي صحيح، ذلك أن العرب تُصر ضروع المحلوبات، ومنه قولهم: العبد لا يحسن الكر، إنما يحسن الحلب والصر[٦]، وكذا قول مالك بن نويرة:

---

(١) إكمال المعلم ١٤٢/٥، كتاب البيوع/ باب حكم بيع المصراة، حديث رقم (١٥٢٤).

(٢) النجم: ٣٢.

(٣) إكمال المعلم ١٤٢/٥.

(٤) انظر: إكمال المعلم ١٤٢/٥.

(٥) انظر: قول المازري بتفصيله في المعلم بفوائد مسلم ٢٥١/٢.

(٦) انظر: قول الخطابي مفصّلاً في معالم السنن ١١١/٣-١١٣.

وَقُلْتُ خُذُوهَا هَـــذهِ صَـــدقَاتُكُمْ مُصَرّرَة أَخْلافُهَا لَـــمْ تُحـــرَّدِ[١]

ويظهر من خلال الأقوال السابقة أنّ كلمة (مصراة) في اشتقاقها تحتمل أن تكون مشتقة من الفعل (صرر) بتضعيف الراء، أو أن تكون مشتقة من الفعل (صري)، وهذا يستدعي الوقوف عند بعض ما قاله بها علماء اللغة:

أولاً: إنها مشتقة من (صرر): يُقال: صَرّ الرجل ناقته صرًّا، وصرَّ الناقة بالصِّرار فهي مصرورة ومُصَرَّرة[٢]، وكل شيء جمعته فقد صررته[٣]، ومنه قيل للأسير: مصرور؛ لأن يديه جُمعتا إلى عنقه[٤]، والصرار هو خِرقة تُشدّ على أطباء الناقة لئلا يرضعها الفصيل، أو الخيطُ الذي تُشدّ به، يُقال: صررتها بصرار[٥]، ويُقال: الصَّرّة: الشدّة، صررت الصُّرَّة شددتها، وصررت الناقة: شددتُ عليها الصِّرار[٦]، وممن من فسروها بهذا المعنى: الخليل[٧]، وابن السكيت[٨]، وابن فارس[٩]، والجوهري[١٠]، والفيروزآبادي[١١]، وغيرهم[١٢].

ثانيًا: إنها مشتقة من الفعل (صري): يُقال: صَري الماء يصرَى، وصَرَى يَصْرِي فهو صَرًى، إذا طال مكثه واستنقاعه وتغيَّر، ومنه قالوا: صَري اللبن يَصْرَى إذا لم يُحلَب فتغيّر

(١) البيت من الطويل لمالك بن نويرة في: معالم السنن ١١٢/٣، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٣/٣(صرر)، لسان العرب ٢٤٣٠(صرر)، تاج العروس ٣٠٤/١٢(صرر).

(٢) انظر: إصلاح المنطق ٣٢٠،

(٣) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٣٣٧/١، ٥١٨.

(٤) انظر: تاج العروس ٣٠٣/١٢(صرر).

(٥) انظر: العين ٨٢/٧(صر)، إصلاح المنطق ٣٢٠، معجم مقاييس اللغة ٢٨٢/٣(صر).

(٦) انظر: الصحاح ٧١٠/٢-٧١١(صرر).

(٧) انظرك العين ٨٢/٧(صر).

(٨) انظر: إصلاح المنطق ٣٢٠.

(٩) انظر: معجم مقاييس اللغة ٢٨٢/٣(صر).

(١٠) انظر: الصحاح ٧١٠/٢-٧١١(صرر).

(١١) انظر: القاموس المحيط ٩٢٣(صرر).

(١٢) انظر: لسان العرب، تاج العروس ٣٠٣/١٢(صرر).

طعمه[١]، وَوجّه ابن الجوزي مراد الكلمة في الحديث الشريف: (مَنْ اشْتَرَى مُصَرَّاة) بالناقة أو الشاة التي يُجمع اللبن في ضرعها ويُحبس، «وكل ماء مجتمع صَرَى وصِرْي»[٢]، وصَري الدّمعُ إذا اجتمع و لم يجرِ، قالت الخنساء:

فَلمْ أَمْلك غَـــدَاة نَعـــيّ صَـــخْرٍ سَـــوَابِقَ عَـــبرَةٍ حَلَبَـــت صَـــرَاهَا[٣]

يُقال: صَري الماء وصَرى، بالفتح والكسر، الأصل: صَري، ثم قلبت الياء ألفًا كما في بقَى وبَقي[٤]، والتصرية عند أبي عبيد مأخوذة من حبس الماء وتجميعه، ومنه سُميّت المصرّاة؛ لتشبيه اجتماع اللبن فيها باجتماع الماء، واستشهد بقول عبيد بن الأبرص:

يَـــا رُبَّ مَـــاءٍ صَـــرًى وَرَدْتُـــهُ سَـــبِيلُهُ خَـــائِفٌ جَـــدِيبُ[٥]

وذهب إلى أنّ تأوُّل بعضهم بكون (المصراة) مشتقة من (صرار الإبل) غير صحيح، إذ لو كان ذلك صحيحًا لقالوا: (مصرورة) وهذا اللفظ غير جائز في البقر والغنم، وإنما يكون الصرار في الإبل وحدها[٦].

وقيل: إنّ أبا علي القالي جعلها بمعنى المصرورة، حجته في ذلك اجتماع رائين فقُلبت أخراهما ياءً كما في قول: قَصَّيت أظفاري[٧].

وذكر الخطابي احتمال أن يكون أصل كلمة (المصراة) (مصرّرة)، ولكن أُبدلت إحدى الرائين كما في قولهم: تقضي البازي وأصله تقضض، «كرهوا اجتماع ثلاثة أحرف من

---

(١) انظر: إصلاح المنطق ١٠٣، ١٢٢، ٤٠٦، أدب الكاتب ٥٣٤، جمهرة اللغة ٧٤٦(صري)، تهذيب اللغة ٢٢٤/١٢(صرى).

(٢) غريب الحديث لابن الجوزي ٥٨٨/١.

(٣) البيت من الوافر للخنساء في ديوانها ١١٦، العين ١٥١/٧(صري)، تهذيب اللغة ٢٢٥/١٢(صري)، تاج العروس ٤٢١/٣٨(صري).

(٤) انظر: لسان العرب ٢٤٤١(صرى).

(٥) البيت من مخلع البسيط في ديوانه ١٦، برواية: فَرُبَّ مَاءٍ وَرَدْتُ آجِنٍ...، أساس البلاغة ٢٧٠/١(خوف)، وعلى رواية المتن في غريب أبي عبيد ٦٢/٢.

(٦) انظر: غريب الحديث ٦١/٢-٦٣.

(٧) انظر: ملحق البارع ٧١٧، تاج العروس ٤٢١/٣٨(صري).

جنس واحد في كلمة واحدة فأبدلوا حرفًا منها بحرف آخر ليس من جنسها»[١].

وهو متوافق مع ما ذهب إليه الأزهري إذا جُعلت (المصرّاة) مشتقة من الفعل (صرّ)، فكانت (مصرَّرة)، ثم حصل بها القلب كما في قولهم: تظنَّيت من الظن؛ ولذلك أمثلة كثيرة في كلام العرب كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾[٢]، وكما في قول العجاج:

تَقَضِّي البَازِي إِذَا البَـــازِي كَـــسَرْ[٣]

ومن خلال الأقوال السابقة يتضح أنّ كلمة (المصراة) قد يكون أصلها (مصرّرة) مشتقة من الفعل (صرّ)؛ مما يعني اجتماع ثلاثة راءات متتالية فيها، يؤدي إلى قلب أحدها ياءً؛ منعًا من توالي المتماثلات، والياء من أوسع الحروف إبدالاً؛ حيث تُبدل من ثمانية عشرة حرفًا، منها حرف الراء[٤]، وقد اعترض بعضهم على هذا الأصل، لأنّ هذا الاشتقاق يستدعي أن يكون اسم المفعول منه (مصرورة) لا مصرّاة، وإنما ذلك يتأتَى باشتقاقها من الفعل (صري) ومن ثَم لا يوجد بها قلب؛ لأنّ الياء أصلية في الفعل، وهذا الرأي هو المذهب الأكثر شهرة كما ذكر القاضي عياض، ويمكن القول: إنه لو قُصد منها الوصف باجتماع الحليب فيها لكانت (مصرّاة) من الفعل (صري)، وإن قُصد وصفها بأنها وقع عليها فعل (الصرّ) كانت (مصرورة) من الفعل (صرر) وإن، قيل: فيها (مصراة) فهذا اللفظ مشتمل على قلب؛ كيلا يجتمع في الكلمة ثلاثة أحرف من جنس واحد.

---

(١) معالم السنن ١١٢/٣.

(٢) الشمس: ١٠.

(٣) البيت من الرجز للعجاج في ديوانه ٨٣، إصلاح المنطق ٣٠٢، أدب الكاتب ٤٨٧، شرح المفصل ٢٥/١٠، وبلا نسبة في: الخصائص ٩٠/٢، المقرب ١٧٠/٢، شرح الأشموني ٨٧٩.

(٤) الحروف التي تُبدل منها الياء: الألف، الواو، الهمزة، الهاء، السين، الباء، الراء، الواو، النون، اللام، الميم، الـــصاد، الضاد، العين، الدال، التاء، الجيم، الكاف. انظر: شرح المفصل ٢٤/١٠-٢٨، المقرب ١٦٨/٢-١٧٤، شـــرح الأشموني ٨٧٨-٨٨٠.

المسألة الثالثة والخمسون: ما جاء من قلب في كلمة (عيادة):

جاء في الحديث الشريف: ((عَائِدُ المَرِيضِ فِي مَخْرَفَةِ الجَنَّةِ...))[١]، ومعنى عائد أي زائر، يُقال: عادَ العليل عَوْدًا وعِيَادة وعِيادًا[٢]، ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي:

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَنَظَّر خَالِــدٌ عِيَادِي عَلَى الهِجْرَانِ أَمْ هُــوَ يَــائِسُ[٣]

قال الفراء: يُقال: هؤلاء عَوْد فلان وعُوَّاده، مثل: زَوْره وَزُوَّاره، وهم الذين يعودونه إذا اعتلّ، والعوائد: النساء اللواتي يَعُدن المريض، الواحدة عائدة[٤]، وعند الخليل النساء عُوَّد ولا يُقال: عُوّاد، ونُقل عن اللحياني: العُوَادة من عيادة المريض[٥]، يقول القاضي عياض: «ولفظة (العيادة) تقتضي التكرار والعود والرجوع إليه مرة بعد أخرى؛ لافتقاد حاله»[٦]، وفي حديث فاطمة بنت قيس: ((إِنَّ أُمّ مَكتُوم امْرَأَةٌ يَكْثُرُ عُوَّادُهَا))، أي: زوّارها[٧]، وعُرف عن العرب أن كل مَن أتاك مرة بعد مرة فهو عائد، ثم اشتهر هذا اللفظ في عيادة المريض حتى صار كأنه مختص به[٨]، ثم ذكر القاضي عياض من معاني العودةِ الرجوعَ، ومنه جاء قولهم: العود أحمد، وقولهم: عودًا بعد بدء أي رجع[٩]، يُقال: عاد إليه يعود عَودًا إذا رجع[١٠]، ويعني تثنية الأمر عوْدًا بعد بدء، وعوده على بدئه، يعني أنه لم يقطع ذهابه حتى وصله برجوعه[١١]، ومنه قول مالك بن نويرة:

---

(١) إكمال المعلم ٣٧/٨، كتاب البر والصلة/ باب فضل عيادة المريض، حديث رقم (٢٥٦٨).

(٢) انظر: المحكم والمحيط الأعظم ٢٣٢/٢(عود)، لسان العرب ٣١٥٩(عود).

(٣) البيت من الطويل في ديوان أبي ذؤيب ١٣٢، شرح أشعار الهذليين ١٢٧، تاج العروس ٤٣٣/٨(عود).

(٤) انظر: تهذيب اللغة ١٢٦/٣(عاد)، لسان العرب ٣١٥٩(عود)، تاج العروس ٤٣١/٨(عود).

(٥) انظر: المحكم والمحيط الأعظم ٢٣٢/٢(عود)، لسان العرب ٣١٥٩(عود)، المخصص ٨٦/٥، ٣٠٥/١٢، تاج العروس ٤٣١/٨(عود).

(٦) إكمال المعلم ٣٧/٨.

(٧) الحديث في غريب الحديث للخطابي ٩٥/١، الفائق ٣٧/٣(عود).

(٨) انظر: لسان العرب ٣١٥٩(عود)، تاج العروس ٤٣٤/٨(عود).

(٩) انظر: إكمال المعلم ٣٧/٨.

(١٠) انظر: المفردات ٣٥١، جمهرة اللغة ١٠٥٩(عود)، النهاية في غريب الحديث والأثر ٣١٦/٣(عود).

(١١) انظر: العين ٢١٧/٢(عود)، تهذيب اللغة ١٢٧/٣(عاد)، معجم مقاييس اللغة ١٨١/٤(عود)، القاموس المحيط ١١٥٨(العود).

جَزَيْنَا بَنِي شَـــيْبَانَ أَمْـــسِ بِقَرْضِـــهِمْ وَعُدْنَا بِمِثْلِ البَدْءِ والعَوْدُ أَحْمَدُ[١]

وجرت عبارة: (العود أحمد) مجرى الأمثال[٢]، وذكر القاضي عياض أن كلمة (عيادة) ياؤها منقلبة عن واو[٣]، فالأصل أن تقول: عاد يعود، مشتقة من العودة، فهو على فعَل يَفْعُل، قُلبت عين الكلمة من الواو إلى الألف في الماضي لانفتاح فاء الكلمة، كما في (قال) من قَول[٤]، واسم الفاعل منه (عائد) كما في (خائف) و(قائم) بالإعلال[٥]، وقد أُبدِلت فيه الهمزة من الواو لوقوعها بعد ألف الفاعل الزائدة، حيث إنّ الفعل الذي اشتق منه اسم الفاعل (عاد) قد اعتُلت عينه فقُلبت ألفًا، والأصل في اسم الفاعل أن يُقال: (عاوِد) كما في (قاوِم) من الفعل (قام)، ونظرًا لانفتاح ما قبل العين واعتلال الفعل منه فقد اعتل اسم الفاعل حملاً على اعتلال فعله، فقُلِبت الواو ألفًا؛ مما أدى إلى اجتماع ساكنين، فأُبدِلت الألف الثانية همزة وحُرّكت بالكسر[٦]، أما كلمة (عيادة) فهي مصدر، والأصل فيما عينه واو إذا سُكِّنت وَكُسر ما قبلَها و لم تُدغم أن تقلب الواو ياءً [٧]، فاعتلّ المصدر (عِيادة) لاعتلال الفعل أولاً (عاد)، ثم لوقوع الواو بين كسر وألف بعدها، فقُلِبت ياءً لكون الياء أخف من الواو، ولو اختل أحد هذين السببين لامتنع القلب كما امتنع في (لِوَاذ)[٨]، و(حِوَل)[٩]، و(القَوَام)، أما (قِيام) فقُلبت واوه ياءً لانكسار ما قبل الواو، مع مجيء الألف بعدها واعتلال الفعل فيها[١٠]، وعلى ذلك يُحمل قلب واو (عيادة) ياء.

---

(١) البيت من الطويل لمالك بن نويرة في ديوانه ٦٥، لسان العرب ٣٥١٧(عود)، تاج العروس ٤٣٢/٨.

(٢) انظر: مجمع الأمثال ٣٤/٢.

(٣) انظر: إكمال المعلم ٣٧/٨.

(٤) انظر: المقرب ١٩٣/٢، شرح الشافية ٩٥/٣، الكناش ٤٨٦-٤٨٧.

(٥) انظر: الكتاب ٣٥٥/٤.

(٦) انظر: المقتضب ٢٣٧/١، الإيضاح في شرح المفصل ٤٣٣/٢-٤٣٤، الممتع ٢١٨.

(٧) انظر: سر صناعة الإعراب ٧٣٢، شرح المفصل ٢١/١٠، الممتع ٣١٠.

(٨) يُقال: لاَوَذ القومُ مُلاوَذة ولِواذًا: أي التجأ بعضهم إلى بعض. انظر: لسان العرب ٤٠٩٧(لوذ).

(٩) الحِول من التحول عن الشيء. انظر: تهذيب اللغة ٢٤٢/٥(حال)، لسان العرب ١٠٥٦(حول).

(١٠) انظر: سر صناعة الإعراب ٧٣٣، شرح المفصل ٢٣/١٠، الممتع ٣١٩.

المبحث الثالث: في الهمز:

تعد ظاهرة الهمز من الظواهر اللغوية المهمة، والتي حظيت بعناية اللغويين ودراستهم، وتمثل جانبًا بارزًا في دراسات اللهجات، كما أن لها دورًا في تغير دلالة بنية الكلمة، ويكون للهمزة ثلاث أحوال معروفة: التحقيق، والتخفيف، والبدل [1]، وسيأتي الحديث عن إبدال الهمزة.

وقد عمد العرب في بعض الكلمات غير المهموزة إلى همزها لقصد المبالغة وتقوية المعنى كما مر في مسائل سابقة، والكلام حول الهمز وما يتناول من جوانب ودراسات يطول وسأكتفي منه بالحديث في المسألة الخلافية التي تطرق لها القاضي عياض.

(١) انظر: الكتاب ٥٤١/٣، المقتضب ٢٩٢/٢-٢٩٩، شرح السيرافي ٧٤/١٤،

المسألة الرابعة والخمسون: الهمز في كلمتي: (السام) و(الذام):

أشرت مسبقًا إلى مفهوم الإعلال الذي يعني تغيير حرف العلة، إما بقلبه، أو حذفه، أو بنقله، وقد جاء في الحديث الشريف: ((إِنَّ اليَهُودَ إِذَا سَلَّمُوا عَلَيْكُمْ يَقُولُ أَحَدُهُم: السَّامُ عَلَيْكُمْ...))[١]، وجاء عن عائشة رضي الله عنها: ((اسْتَأْذَنَ رَهْطٌ عَلَى رَسُولِ الله فقالوا: السَّامُ عَلَيْكُم، فقَالَت: بَلْ عَلَيْكُمْ السَّامُ واللَّعْنَةُ...))[٢]، وفي رواية أخرى: ((بَلْ عَلَيْكُمْ السَّامُ والذَّامُ...))[٣]، والمسألة تتناول بالدراسة لفظي: (السام) و(الذام) من جانبين:

الأول: ما جاء في دلالتهما. والثاني: ما قد حدث فيهما قلبًا أو إبدالاً.

أولاً: ذهب القاضي عياض إلى أنّ المقصود من قول اليهود: (السّام عليكم) هو الدعاء بالموت، مستدلاً بحديث الرسول ﷺ: ((لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاء إِلاّ السّام))، قيل: يا رسول الله، ما السَّام؟ قال: (الموت)[٤]، وذكر أنّ قَتادة قد تأوّل أن معنى (السام) مأخوذ من: (تسأمون دينكم)، على أنه مصدر سَئمت سآمة، وفي تفسير بقيّ بن مخلد[٥]: بمعنى يسمون دينكم[٦].

فكلمة (السام) جاء فيها تأويلان:

الأول: أن تكون بمعنى الموت، وهو المعنى الأشهر، والذي قال به جمع من العلماء والمفسرين مثل: الهروي[٧]، والزمخشري[٨]، والقاضي عياض[٩]، وابن الجوزيّ[١]، وابن

---

(١) إكمال المعلم ٤٩/٧، كتاب السلام/ باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام، وكيف يرد عليهم، حديث رقم (٢١٦٤).

(٢) إكمال المعلم ٥٠/٧-٥١.

(٣) إكمال المعلم ٥١/٧.

(٤) الحديث بهذه الرواية في: إكمال العلم ٤٩/٧، الغريبين ٥٩٩، النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٢٦/٢(سوم).

(٥) هو: بقيّ بن مَخلد بن يزيد، أبو عبد الرحمن القرطبي الأندلسي، صاحب (التفسير) و(المسند)، وُلد في رمضان سنة إحدى ومائتين، سَمع من يحيى الليثي، وأبي مصعب الزهري، ومن أحمد بن حنبل فوائد ومسائل، وغيرهم، وحدّث عنه: ابنه أحمد، وأيوب بن سليمان المري، وهشام بن الوليد الغافقي، وآخرون، كان إمامًا مجتهدًا صالحًا، صادقًا، ورِعًا فاضلاً، زاهدًا، وكان أول مَن كثَّر الحديث بالأندلس ونشره، تُوفي سنة ست وسبعين ومائتين. انظر: سير أعلام النبلاء ٢٨٥/١٣-٢٩٦، النجوم الزاهرة ٨٧/٣، نفح الطيب ٤٧/٢، ٥١٨-٥٢٠.

(٦) انظر: إكمال المعلم ٤٩/٧.

(٧) انظر: الغريبين في القرآن والحديث ٩٥٦.

(٨) انظر: الفائق في غريب الحديث ١٤٤/٢.

(٩) انظر: إكمال المعلم ٤٩/٧.

الجوزيّ[١]، وابن الأثير[٢]، والقرطبيّ[٣]، وغيرهم[٤]، شاهدهم في ذلك حديث الرسولﷺ: ((لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاء إِلاّ السّام))، وحديث: ((فِي الحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ لِكُلِّ دَاءٍ إِلاَّ السَّام، قِيل: وَمَا السَّام؟ قال: المَوْتُ))[٥]، كما استدلوا عليه بإثبات الواو في الرد: (وعليكم)؛ لأنّ الموت واقع على الجميع لا محالة[٦].

الثاني: أن تكون بمعنى السآمة، يُقال: سَئم الشيء، وسَئِم منه، وسئمت منه أَسْأَمُ سَأْمًا وَسَأْمَةً وَسَآمًا وسَآمَة [٧]، ويعني الملل والضجر، ومنه الحديث: ((إِنَّ اللهَ لاَ يَسْأَمُ حَتَّى تَسْأَمُوا))[٨]، قاله الخطابي[٩] وهو تفسير قتادة[١٠]، ومعناه: أنكم تسأمون دينكم، غير أنّ المشهور فيه عدم الهمز؛ لأن المعنى الأقرب هو الموت[١١].

أما كلمة (الذام): فهي من الذم نقيض المدح، والذام والذيم والذم بمعنى العيب[١٢]، يُقال: ذمّه يذمه ذمًّا ومذمَّه: فهو مذموم وذَمّ، وذامه يذيمه وذماه يذميه[١٣]، ومنه ما جاء في

---

(١) انظر: غريب الحديث لابن الجوزي ١/٥١٠.

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/٤٢٦(سوم).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٠/٣١٢.

(٤) انظر: الألفاظ ٣٣٢، تهذيب اللغة ١٣/١١٣(سام)، الصحاح ٥/١٩٥٥(سوم)، لسان العرب ٢١٥٩(سوم).

(٥) الحديث في الجامع الصحيح ٧/١٢٤، كتاب الطب/باب الحبة السوداء، صحيح البخاري ١٤٤٣، كتاب الطب/ باب الحبة السوداء، حديث رقم (٥٦٨٧)، (٥٦٨٨)، سنن ابن ماجه ٢/١١٤١، كتاب الطب/ باب الحبة السوداء، حديث رقم (٣٤٤٧).

(٦) انظر: مطالع الأنوار ٥/٤٣٣، مرقاة المفاتيح ٨/٤٦١.

(٧) انظر: الصحاح ٥/١٩٤٧(سأم)، الفائق في غريب الحديث ٢/١٤٤، لسان العرب ١٩٠٧(سأم)، القاموس المحيط ٧٣٦(سأم).

(٨) الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/٣٢٨(سئم)، مطالع الأنوار ٥/٤٣٤، والرواية المشهورة: (لا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا). انظر: صحيح البخاري ٢١، كتاب الإيمان/ باب أحبّ الدين إلى الله أدومه، حديث رقم (٤٣).

(٩) انظر: غريب الحديث ١/٣٢٠.

(١٠) انظر: غريب الخطابي ١/٣٢٠، الفائق في غريب الحديث ٢/١٤٤، مطالع الأنوار ٥/٤٣٣، مرقاة المفاتيح ٨/٤٦٢.

(١١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/٣٢٨(سئم).

(١٢) انظر: تهذيب اللغة ١٤/٤١٦(ذم)، غريب الحديث لابن الجوزي ١/٣٦٨، شرح النووي ١٤/١٤٥.

(١٣) انظر: لسان العرب ١٥١٦(ذمم).

المثل: لا تَعْدَم الحسناءُ ذامًا، أي: عيبًا[١]، ويأتي كذلك مهموزًا فيُقال: ذأَمَه ذأمًا إذا استصغره واستحقره[٢]، كما في قول أوس بن حجر:

فَإِنْ كُنتَ لاَ تَدْعُو إِلَى غَيْرِ نَـافِعٍ فَذَرْنِي وَأَكْرِمْ مَنْ بَـدَا لَـكَ واذْأَمِ[٣]

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومَا مَّدْحُورًا﴾[٤]، أي صغيرًا، محتقرًا، مقيتًا، ملعونًا، منفيًّا[٥]، وقُرئ: ((مَذُومًا)) بنفس المعنى[٦]، ونُقل عن ثعلب: «ذَأَمْتُه: عِبْتُه، وذَأَمْتُه أكثر من ذممته»[٧]، وذهب الطبري إلى أنّ (الذأم) و(الذيم) أبلغ في العيب من الذم[٨]، فهو يُهمز ولا يُهمز[٩]، وهذا يعني أنّ الهمز لغة فيه، الغايةُ منه إفادة المبالغة، من حيث إنّ الزيادة على بناء الكلمة تفيد زيادة المبالغة في معناها، وقد جاء الحديث كثيرًا في الزيادة لقصد المبالغة في مسائل سابقة، وجاءت روايته كذلك بالدال بدلاً عن الذال، فقالوا: (الدام)، ونقل القاضي عياض عن ابن الأعرابي أنّه بهذا اللفظ يعني: عليكم الموت الدائم، وهو ما ذكره ابن الجوزي في غريبه[١٠]، وابن الأثير[١١]، والنووي[١٢]، وذكر القاضي عياض الاتفاق على روايته بالذال؛ «ولو كان بالمهملة لكان له وجه»[١٣].

---

(١) انظر: الفاخر ١٥٥، مجمع الأمثال ٢١٣/٢، المستقصى في أمثال العرب ٢٥٦/٢.

(٢) انظر: غريب الخطابي ٣٢١/١، الغريبين في القرآن والحديث ٦٦٩، القاموس المحيط ٥٨٤(ذأم).

(٣) البيت من الطويل في ديوانه ١٢٠، لسان العرب ١٤٨٢(ذأم)، تاج العروس ٢٠١/٣٢(ذأم).

(٤) الأعراف: ١٨.

(٥) انظر: جامع البيان ٢٨٦/٥-٢٨٧، الجامع لأحكام القرآن ١٧٣/٩، البحر المحيط ٢٧٨/٤.

(٦) هي قراءة: الزهري، وأبي جعفر، والأعمش. انظر: المحتسب ٢٤٣/١، الجامع لأحكام القرآن ١٧٣/٩، الدر المصون ٢٧١/٥، البحر المحيط ٢٧٨/٤.

(٧) تهذيب اللغة ٢٥/١٥(ذأم).

(٨) انظر: جامع البيان ٢٨٦/٥.

(٩) انظر: الصحاح ١٩٢٥/٥(ذأم)، النهاية في غريب الحديث والأثر ١٥١/٢، ١٧٥، الجامع لأحكام القرآن ٣١٢/٢٠.

(١٠) انظر: غريب الحديث ٣٥٢/١.

(١١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١٤٢/٢(دوم).

(١٢) شرح النووي ١٤٥/١٤.

(١٣) إكمال المعلم ٥٠/٧.

وجاء في رواياته (الهام) وفيه يقول القاضي عياض: «فلا وجه له إلا أن يكون بمعنى الموت أيضًا، من قولهم: فلان هامة اليوم وغد...»[١]، وكانت العرب تزعم أن الرجل إذا قُتل ولم يُؤخذ بثأره خرج من أعلى رأسه –هامته– طائر يُسمَّى الهام، يصيح عند قبره: (اسقوني)، حتى يُدرك بثأره[٢]، ومنه قول ذي الإصبع:

يَا عَمْرُو إِلاَّ تَدَعْ شَتْمِي وَمَنْقَصَتِي أَضْرِبْكَ حَتَّى تَقُولَ الهَامَةُ: اسْقُونِي[٣]

وذكر أبو عبيد أنهم زعموا بأنّ عظام الموتى تصير هامة[٤]، وقيل: روح الميت[٥]، ولمن كَبر وشاخ يُقال له: أنتَ هامة اليوم أو غد، أي موته قريب، كما في قول كُثير:

وَكُلُّ خَلِيلٍ رَاءنِي فَهْوَ قَائِلٌ مِنَ اجْلِكَ هَذَا هَامَةُ اليَومِ أوْ غَدِ[٦]

وقد يحتمل أن تكون (الهام) من الطيرة التي كانت تتطير بها العرب[٧]، ونهى الرسول ﷺ عنه، فيكون معنى قول عائشة رضي الله عنها كما تأوله القاضي عياض: «عليكم الموت والطيرة والشؤم»[٨].

ثانيًا: الجانب الذي ينظر إلى القلب والإبدال، فقد ذكر القاضي عياض أن كلمة (الذام) ألفها تحتمل أن تكون منقلبة من ياء، يقال: ذممته ذمًّا، وذمته أذيمه ذيمًا، أو منقلبة من همزة يُقال: ذأمه ذأمًا[٩]، فالألف تُبدل من أربعة أحرف هي: الواو، والياء، والهمزة، والنون[١٠]،

---

(١) إكمال المعلم ٥٠/٧.

(٢) انظر: الصحاح ٢٠٦٣/٥(هيم)، مطالع الأنوار ١٤٦/٦، غريب الحديث لابن الجوزي ٥٠١/٢، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٨٣/٥(هوم).

(٣) البيت من البسيط في ديوانه ٩٢، الشعر والشعراء ٧٠٨، سمط اللآلئ ٢٨٩، وبلا نسبة في التهذيب ٢١٥/١٢(صدى).

(٤) انظر: غريب أبي عبيد ١٥١/١، غريب ابن الجوزي ٥٠١/٢، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٨٣/٥ (هوم).

(٥) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٨٣/٥(هوم).

(٦) البيت من الطويل، وهو في ديوان كثيّر عزة ٤٣٥، الكتاب ٤٦٧/٣، لسان العرب ١٥٤٥(رأي)، ٤٧٢٣ (هوم).

(٧) انظر: مشارق الأنوار ٢٧٣/٢(هوم)، مطالع الأنوار ١٤٦/٦.

(٨) إكمال المعلم ٥٠/٧.

(٩) انظر: إكمال المعلم ٥٠/٧.

(١٠) انظر: المفصل في علم العربية ٣٦٣، سر صناعة الإعراب ٦٦٤، شرح الشافية ٢٠٨/٣-٢٠٩.

وعدّ ابن عصفور ما كان من الهمزة والنون إبدالاً، وأما الياء والواو فهو من باب القلب[١]، فمن حيث إبدال ألف (الذام) من الهمزة، فقد ذهب علماء الصرف إلى أنّ الألف تُبدل من الهمزة في مواضع عدة؛ منها إذا كانت الهمزة عين الكلمة وكانت ساكنة وما قبلها مفتوح، نحو: رَأْس وبَأْس وقرَأْت، قالوا: رَاس وبَاس وقرَات[٢]، وإنما أُبدلت هذه الهمزة بقصد التخفيف[٣]، وهذا الضرب من الإبدال جائز لكنه غير ضروري[٤]، إلا عند أهل الحجاز[٥]، وهذا يفسر ما ذكره علماء اللغة من أن (الذام) من الكلمات التي تُهمَز ولا تُهمَز، والأشهر ترك همزها[٦]، وروايتها عند الكافة بلا همز[٧]، وجعله بعضهم لغة فيها[٨]، كما يحتمل أن تكون الهمزة أصلاً من حيث قولهم: ذأمت الرجل أذأمه، وأذأمتني على كذا[٩]، ومنه (مذؤوم) كما في الآية السابقة الكريمة، وهذا يحتمل أن يكون إبدالها وتخفيفها لغرض الإتباع بكلمة السام؛ لتتناسب معها بحكم المجاورة والإتباع، كما في (مأجورات مأزورات).

وأمّا قلب الألف من الياء، أو ما يُسمَّى (الإعلال) فلا بدّ من الإشارة إلى أنّ الألف في إبدالها عن الياء والواو ثلاثة أضرب: أن تكونا أصلَين، أو منقلبتين، أو زائدتين[١٠]، والألف

---

(١) انظر: الممتع ٢٦٩.

(٢) انظر: الكتاب ٥٤٣/٣، سر صناعة الإعراب ٦٦٥، الممتع ٢٦٩.

(٣) انظر: الكتاب ٥٤٣/٣، سر صناعة الإعراب ٦٦٥، المفصل في علم العربية ٣٤٩.

(٤) الضروري أو الإبدال الذي لا بد منه هو أن تجتمع همزتان، الأولى مفتوحة والثانية ساكنة، فيلزم إبدال الثانية ألفًا كراهية اجتماع همزتين في كلمة واحدة، انظر: سر صناعة الإعراب ٦٦٥، شرح المفصل ١٩/١٠، الممتع ٢٦٩، شرح الشافية ٢٠٩/٣.

(٥) انظر: شرح الشافية ٣/ ٢٠٩.

(٦) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١٥١/٢(ذأم)، ١٧٥(ذيم)، الجامع لأحكام القرآن ٣١٣/٢٠، شرح النووي ١٤٥/١٤.

(٧) انظر: مشارق الأنوار ٢٧٤/١، مطالع الأنوار ٦٩/٣.

(٨) انظر: غريب الحديث للخطابي ٣٢١/١.

(٩) انظر: كتاب الهمز لأبي زيد ١٢، كتاب الإبدال ٥٦٥/٢، معجم مقاييس اللغة ٣٦٨/٢(ذأم).

(١٠) انظر: سر صناعة الإعراب ٦٦٧.

والألف في كلمة (الذام) ذكر القاضي عياض أنها منقلبة من ياء[١]، يُقال: ذَامه يُذيمه فهو مذيم ومذيوم[٢]، كقول الحارث بن خالد المخزومي:

تَبِعْتُكَ إِذْ عَيْنِي عَلَيْهَا غِشَاوَةٌ فَلَمَّا انْجَلَتْ قَطَّعْتُ نَفْسِي أَذِيمُهَا[٣]

والياء في هذه الكلمة أصل، وذهب القرطبي إلى أنّ الألف فيها منقلبة عن واو[٤]، وكذا النووي في شرحه[٥]، ولكنّ الأشهر أنه مقلوب عن الياء، وجاء عن علماء الصرف أنه إذا وقع أحد حرفي العلة – الياء أو الواو- عينًا في الكلمة وكان متحركًا مع انفتاح ما قبله على وزن (فَعَل) فإنه يُقلب ألفًا منعًا لاستثقال حرف العلة، فتُقلب الياء أو الواو إلى أخفّ حروف العلة، وبذلك تكون عين الكلمة من جنس حركة الفاء، وهي الفتحة فلا يحدث الاستثقال، فقالوا في (قَوَم) و(بَيَع): قَامَ وبَاع[٦]، وكذا في (الذام) كان أصله: (ذَيَم)، فقُلبت الياء ألفًا لذات السبب، فصارت (ذام)، ويُترك القلب إذا وُجد ما يمنعه كألف التثنية في نحو: رَمَيَا وخلَوَا، كما قد تأتي ألفاظٌ على أصلها دون إعلال، نحو: الصَّيَد، والأَوَد[٧]، وذكر ابن قتيبة أن (الذيم) لغة في (الذام)[٨]، وذكر السمين الحلبي أن مصدر غير المهموز (ذام)، وحكى عن ابن الأنباري (ذَيْم)[٩].

وأمّا كلمة (السام) فلم يتطرق القاضي عياض إلى جانب القلب والإعلال فيها، فإن

---

(١) انظر: إكمال المعلم ٥٠/٧.

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة ٣٦٧/٢(ذيم)، مشارق الأنوار ٢٧٤/١، القاموس المحيط ٦٠٢(ذيم).

(٣) البيت من الطويل في ديوانه ١٠١ برواية: (صحبتك إذ عيني...ألومها)، وبرواية (صحبتك... أذيمها) في الكامل ١٠٥١، وبالرواية المثبتة في المتن في الزاهر ٥/٢، الدر المصون ٢٧١/٥ بلا نسبة.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣١٢/٢٠.

(٥) شرح النووي ١٤٥/١٤.

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب ٦٦٧، المفصل في علم العربية ٣٧٦، الإيضاح في شرح المفصل ٤٢٤/٢-٤٢٥، الممتع ٢٨٧، شرح الشافية ٩٥/٣.

(٧) انظر: سر صناعة الإعراب ٦٦٧-٦٦٨.

(٨) انظر: أدب الكاتب ٥٢٧.

(٩) انظر: الزاهر ٥/٢، الدر المصون ٢٧١/٥.

كانت بمعنى الموت غير مهموزة فالألف فيها منقلبة عن الواو، يُقال: سام يَسوم[١]، فلما تحركت وفُتح ما قبلها قُلبت ألفًا، كما حدث في ياء (الذام)، وحكمها في الهمز كما جاء في همز (الذام)، وعقّب القاري على قول الطيبي بانقلاب ألف (السام) عن واو: «هذا الأصل فرع إثبات كونه عربيًّا»[٢]، وذهب إلى أنّ رواية الهمز قد تكون بلغة اليهود[٣].

وفي النهاية أقول: إن لفظ (الذام) يحتمل وجهين: إما أن يكون مصدره مهموزًا (ذَأْم)، أو أن يكون بلا همز (الذام) منقلبًا عن ياء، وَهو مما يُهمز ولا يُهمز والمعنى واحد؛ لذا وصف ذلك بعضهم باللغة، وربما كان في الأصل منقلبًا عن ياء، ثم بعد ذلك همزتْه بعض القبائل التي اشتهرت بالهمز، وشاع كلا الاستخدامين بين العرب للمعاني ذاتها، وكلاهما صحيح وورد في كلامهم.

(١) انظر: الفائق ١٤٤/٢، النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٢٦/٢(سوم).

(٢) مرقاة المفاتيح ٤٦٢/٨.

(٣) انظر: مرقاة المفاتيح ٤٦٢/٨.

المبحث الرابع: في الوقف والابتداء:

إنّ من القوانين والأصول المطردة في اللغة العربية عدمَ البدء بساكن، ولا الوقوف على متحرك، والوقف ضد الابتداء، يكون عند انتهاء الكلمة[١]، وهو يعني قطع النطق عند إخراج آخر الكلمة[٢]، أي «قطع الكلمة عما بعدها لفظًا أو تقديرًا»[٣]، ويكون في الاسم، والفعل، والحرف[٤]، ويُلحِق في آخر الكلمة تغييرات:

أ- على مستوى الحركة:

حذف الحركة أي تسكين الحرف، أو الروم، أو الإشمام.

ب- على مستوى الأحرف:

- الزيادة: إما بالتضعيف، أو زيادة هاء السكت.
- النقص: بحذف حرف العلة.
- قلب آخر الكلمة إلى حرف علة.
- إبدال حرف صحيح من حرف العلة[٥].

وفيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالوقف فقد عرض القاضي عياض لمسألة واحدة تدور حول زيادة هاء السكت، وهو ما سيتم الحديث عنه بالتفصيل إن شاء الله.

---

(١) انظر: التكملة ٢٠٤، التبصرة والتذكرة ٧١٦/٢، اللباب ١٩٦/٢.

(٢) انظر: اللباب ١٩٦/٢، ارتشاف الضرب ٧٩٨، توضيح المقاصد ١٤٦٩، المساعد ٣٠١/٤، شرح المكودي ٣١٤.

(٣) الكناش ٣٩٦.

(٤) انظر: المفصل في علم العربية ٣٣٨، شرح المفصل ٦٧/٩، الإيضاح ٣٠٢.

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة ٧١٦/٢، توضيح المقاصد ٢٠٤-٢٢٥، ارتشاف الضرب ٧٩٨، شرح التصريح ٦١٥/٢.

المسألة الخامسة والخمسون: لحاق هاء السكت لاسم الاستفهام (كيف):

هاء السكت هي هاء تُزاد في آخر الكلمة عند الوقف[١]، إما لتحرك آخر الكلمة[٢]، أو لبيان حركة حرف ساكن قبله متحرك[٣]، وَفي قوله ﷺ: ((أَلاَ تَقُولُونَ: كَيْفَهْ؟))[٤]، ذكر القاضي عياض أن هذه الهاء عند أهل العربية تلحق الأسماء والحروف والأفعال، وعلل لزيادتها بثلاثة أسباب:

١- صحة الحركة التي قبلها آخر الكلمة، كما في قولهم: غُلاميَهْ، وَكتابيَهْ، وعن بعضهم: لم يتسنَّهْ، وكذا في أينَهْ، وَكيفَهْ.

٢- تمام المنقوص، كما في: عمَّهْ، لِمَهْ، قِهْ.

٣- الحاجة عند مدّ الصوت في النداء والندبة[٥].

ولتفصيل قول القاضي عياض لا بدّ من ذكر المواضع التي اشتهرت زيادة هاء السكت فيها كما جاءت في كتب الصرف، فمن أبرز هذه المواضع:

- في الأفعال المعتلة بحذف حرف العلة، في حالتي الجزم، أو الأمر منها، نحو: لم يَغزُه، لم يَقْضِه، لم يرضَه، ارْمِه، ادعُه، قِه[٦].
- في كل حرف أو اسم مبنيٍّ آخرُه ألف، نحو: هناه، هذاه، لاه، وتدخل فيها ألف الندبة، كما في: واغلاماه!، وازيداه!، ولا تقول: هذه عصاه، ولا هذا موساه، وهذا أفعاه، لأنه معرب وليس مبنيًّا، وربما التبست هاء السكت بهاء الضمير، وإنما ألحقت الهاء في الأمثلة السابقة؛ لأنّ الألف خفيّة، فهي حرف ساكن وأرادوا بيانه في النطق فألحقوه به الهاء[٧].
- ما الاستفهامية إذا سُبقت بخافض، سواء أكان حرفًا نحو: على مه؟، بمه؟، حتامه؟، أم اسمًا

---

(١) انظر: التكلمة ٥٦٨، شرح المفصل ٤٥/٩، شرح الكافية ٤٩٨/٤.

(٢) انظر: الكتاب ١٥٩/٤.

(٣) انظر: الكتاب ١٦٣/٤.

(٤) إكمال المعلم ٥٨٤/١، كتاب الإيمان/ باب أدنى أهل الجنة منـــزلة فيها، حديث رقم (١٩٤).

(٥) انظر: إكمال المعلم ٥٨٣/١.

(٦) انظر: الكتاب ١٥٩/٤، توضيح المقاصد ١٤٨٣، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٥/٢.

(٧) انظر: الكتاب ١٦٥/٤-١٦٦، شرح السيرافي ١١٢/١٦-١١٣، شرح الكافية ٤٩٨/٤-٤٩٩، شرح الـــشافية ٣٠٠/٢، المساعد ٣٠٦.

نحو: اقتضاء مه؟، اعتداء مه؟، مجيء مه؟[١]، ولحاق هاء السكت مخصوص بما الاستفهامية، فلا يلحق بالشرطية، ولا بالموصولة، أو بالمصدرية، فهذه جميعها لا تُحذف ألفها ولا تُزاد فيها هاء السكت[٢].

- إذا وُقِف على كلمة متحركة الآخر بحركة غير إعرابية ولا مشبهة بها؛ لبيان تلك الحركة اللازمة، وَلسقوطها في حالة الوقف ما لم تتصل بهاء السكت، ويدخل في ذلك نحو: (هِيَه) كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ﴾[٣]، (وَهُوَه) كما في قول حسان بن ثابت:

إِذَا مَـــا تَرَعْـــرَعَ فِينَـــا الغُـــلاَمُ فَمَا أَنْ يُقَالُ لَـــهُ: مَـــنْ هُـــوَهْ[٤]

والزيدانه، والزيدونه، وَضربكَه، عصايه، أينه، وَكيفه، ومَن كانت لغتهم تحريك الياء في نحو: غلاميَ، جاريَ، فلا بد عند الوقف من الوقوف على الهاء، فيقول: غلاميَه، جاريَه، ذلك كما في قوله تعالى: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْۜ﴾[٥]، ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾[٦]، أما مَن لم تكن لغتهم التحريك فلا تلزمهم الزيادة، وَمسوغ زيادة الياء في هذه الكلمات وما أشبهها أنّ الياء في نحو: (مالي) و(سلطاني) لا تُعرب، وكذا الواو والياء في: هُو، وَهي، والنون في: الزيدان، والرجلان، والزيدون، والمسلمون[٧]، وكل متحرك ليست حركته حركة إعرابية يجوز الوقف عليه بالهاء، وكل مبني بناءً دائمًا كما في: هوَ، وهيَ، أما في الأفعال نحو: اضربْ، وجاءَ وما شابهها فلا تدخل عليها هاء السكت؛ لتغير حركته الإعرابية إذا كان مضارعًا، فآخر ضربَ، وقتلَ، وذهبَ، مبني، وهو معرب في: يضربُ، يقتلُ، يذهبُ[١]،

---

(١) انظر: التبصرة والتذكرة ٧٢٢/٢، شرح الكافية الشافية ١٩٩٩، شرح تسهيل الفوائد ١١٧١/٢، شرح التصريح ٦٣٤/٢.

(٢) انظر: شرح المكودي ٣١٨، شرح الأشموني ٧٥٨/٣، شرح التصريح ٦٣٤/٢.

(٣) القارعة: ١٠.

(٤) البيت من المتقارب في ديوان حسان بن ثابت ٣٩٧، شرح التصريح ٦٣٤/٢، خزانة الأدب ٤٢٨/٢، وبلا نسبة في: جمهرة اللغة ٢٣٥، رصف المباني ٣٩٩، شرح المفصل ٨٤/٩.

(٥) الحاقة: ٢٨.

(٦) الحاقة: ٢٩.

(٧) انظر: الكتاب ١٦١/٤-١٦٣، التبصرة والتذكرة ٧٢٠/٢، شرح الكافية ٤٩٨/٤، شرح تسهيل الفوائد ١١٧٢/٢، شفاء العليل ١١٣٤، شرح التصريح ٦٣٥/٢-٦٣٦.

يذهبُ[١]، وشذ اتصال هاء السكت بِـ(عَلُ) في قول الراجز:

يَـــــا رُبَّ يَـــــوْمٍ لِـــــي لاَ أَظْلَلُـــــهْ
أَرْمَضُ مِنْ تَحـــتُ وأَضْـــحَى مِـــنْ عَلُـــهْ[٢]

حيث إنّ الحركة فيها عارضة وليست أصلية، فهي من باب (قبلُ) و(بعدُ)[٣].

ويتضح من المواضع أن زيادة الهاء إما أن تكون واجبة وذلك في:

- الأفعال المعتلة التي تبقى بعد الحذف على حرف واحد، في الأمر من الأفعال: وقى يقي، رأى يرى، وَلِيَ يلي، وَعَى يَعِي، تقول: قِهْ، ورَهْ، ولِهْ، وَعِهْ؛ لأنّ أقل ما يأتي عليه الكلام حرفان[٤]، والوقوف على حرف واحد يوجِب تسكينه وفي حال إسكانه ينعدم النطق به لعدم وجود حرف آخر للابتداء به.
- ما الاستفهامية المضاف إليها اسم، نحو: اعتداءَ مَهْ؟ ومجيءَ مَهْ؟ وَمثلَ مَهْ؟، أمّا إذا جُرّت بحرف الجر فإلحاق هاء السكت بها جائز، تقول: عمّه؟ وعمَّ؟[٥].
- واجبة زيادتها في النداء والندبة، نحو: يا غلاماه، وازيداه!، واغلاموه!، واذهاب غلامهِيه![٦]، والسبب في إلزامها في الوقف كما علل سيبويه: «لأنه موضع تصويت

(١) انظر: التبصرة والتذكرة ٥٢١/٢، شرح الكافية الشافية ٢٠٠٠، أوضح المسالك ٣٥٠/٤-٣٥١، شرح التصريح ٣٣٦/٢.

(٢) البيت من الرجز لأبي ثروان في: المقاصد النحوية ٢٠٦٢/٤، شرح التصريح ٦٣٦/٢، ولأبي الهجنجل في شرح شواهد المغني ٤٤٨/١، وبلا نسبة في: جمهرة اللغة ١٣١٨، شرح تسهيل الفوائد ١١٧٣/٢، مغني اللبيب ٤٣١/٢، شرح الأشموني ٧٦٠/٣.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٠٠٠، شرح تسهيل الفوائد ١١٧٣/٢، أوضح المسالك ٣٥١/٤-٣٥٢، شرح الأشموني ٧٦٠/٣، شرح التصريح ٣٦٣/٢.

(٤) انظر: الكتاب ١٥٩/٤-١٦٠، شرح السيرافي ١٠٥/١٦، شرح المفصل ٤٥/٩، شرح الكافية الشافية ١٩٩٩، شرح الكافية ٥٠٠/٤، شرح الشافية ٢٩٦/٢، أوضح المسالك ٣٤٩/٤، شرح التصريح ٦٣٣/٢.

(٥) انظر: الكتاب ١٦٤/٤-١٦٥، شرح الكافية الشافية ١٩٩٩، شرح الشافية ٢٩٦/٢-٢٩٧، أوضح المسالك ٣٥٠/٤.

(٦) انظر: الكتاب ١٦٥/٤-١٦٦، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٤/٢، ارتشاف الضرب ٨٢٥، المساعد ٣٠٦/٤.

وتبيين، فأرادوا أن يمدّوها فألزموها الهاء في الوقف...»[١].

- الآيات التي جاءت في القرآن الكريم موقوف عليها بالهاء، كما في قوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾[٣]، لأنّ في ذلك موافقة لرسم المصحف[٤][٥].

وفيما عدا ذلك تكون زيادتها جائزة، وذلك في الأفعال معتلة الآخر بالحذف، نحو: ارمِه، اغْزُه، واخْشَه، قالوا فيها: ارْمْ، اغْزْ، اخْشْ، ويرى سيبويه أنّ الأجود في هذه الأفعال إثبات هاء السكت في حال الوقف[٦]، وَوافقه السيرافي بأنّ إثبات الهاء في هذه الأفعال ونحوها ألزم في حال الوقف؛ لأنها عوضٌ عن حرف العلة الذي حذف منها[٧]، وكذا هو الأجود عند أبي علي الشلوبين[٨]، وعند المرادي المختار إلحاق الهاء للحفاظ على الحركة عند الوقف[٩]، والرأي الغالب جواز اجتلاب الهاء مع هذه الأفعال في حال الوقف، وجواز الاستغناء عنها بتسكين الحرف الأخير[١٠].

وحركة هاء السكت تكون السكون دائمًا؛ لأنّ الغاية من استعانتهم بها للوقف عليها

---

(١) الكتاب ٤/١٦٥-١٦٦.

(٢) الحاقة: ١٩.

(٣) الحاقة: ٢٠.

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/٧٢١-٧٢٢.

(٥) قرأ الجمهور (كِتَابِيَه)، و(حِسَابِيَه) في موضعيهما، و(مَالِيَه)، و(سُلْطَانِيَه) وفي القارعة (مَا هِيَـه)، بإثبات هاء السكت وقفًا وَوصلاً لمراعاة خط المصحف، وقرأ ابن محيصن الآيات بحذف الهاء في حال الوصل والوقف مع تسكين الياء، فقال: كِتَابِي، حِسَابِي، مَالِي، سُلْطَانِي، ولم ينقل عنه حذف الهاء في (ما هيه)، وقرأ ابن أبي إسحاق، والأعمش، الآيات بحذف الهاء في الوصل لا في الوقف، وحذفها حمزة في: (مَالِي) وَ(سُلْطَانِي)، وقرأ (ماهي) بحذف الهاء في الوصل دون الوقف وفتح الياء. انظر: السبعة في القراءات ١٨٩، مختصر الشواذ ١٦١، البحر المحيط ٨/٣١٩.

(٦) انظر: الكتاب ٤/١٥٩.

(٧) انظر: شرح السيرافي ١٦/١١١.

(٨) انظر: المقدمة الجزولية ٣/١٠٧٣.

(٩) انظر: شرح تسهيل الفوائد ٢/١١٧١.

(١٠) انظر: التكملة ٢١٠، اللباب ٢/٢٧٦، شرح الشافية ٢/٢٩٦، شرح التصريح ٢/٦٣٣.

حتى يتمكنوا من بيان حركة الحرف الذي قبلها، أو بيان ما فيه من مد قد يزيله الوقف، والوقف لا يتأتَّى إلا بالتسكين، لذلك استعاروها من أجل الوقوف عليها، فإن وصلوا الكلام استغنوا عنها وحُذفت، وَإنْ حُرّكت خرجت عن الغرض الذي زيدت من أجله، ومن ثَم يُعدّ تحريكها لحنًا شاذًّا وخروجًا عن مطرد كلام العرب؛ لعدم جواز ثباتها في حال الوصل، بل يُستغنَى عنها بما بعدها من الكلام(١)، وما جاء في كلام العرب ظاهره تحريك هاء السكت فتأويله بأنه من باب إجراء الوقف مجرى الوصل، فكان منه قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ وَٱنظُرۡ إِلَىٰ حِمَارِكَ﴾(٢)، وَقوله ﷻ: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًاۖ﴾(٣)، بإثبات الهاء في: (يَتَسَنَّهْ)(٤) و(اقْتَدِهْ)(٥) في حالتي الوقف والوصل(٦)، ومما جاء عن العرب في تحريكها قولهم: يا رباهُ بضم الهاء، أو الكسر رباهِ، وروي بالوجهين في قول عروة بن حزام:

يَا مَرْحَبَــاهُ بِحِمَــارِ عَفْــرَاء(٧)

---

(١) انظر: الكتاب ١٦٢/٤، المفصل ٣٣٢، شرح المفصل ٤٦/٩، خزانة الأدب ٤٥٨/١١.

(٢) البقرة: ٢٥٩.

(٣) الأنعام: ٩٠.

(٤) «قرأ ابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر، هذه الحروف كلها بإثبات الهاء في الوصل، وكان حمزة يحذفهنّ في الوصل، وكان الكسائي يحذف الهاء في الوصل من قوله: (لَمْ يَتَسَنَّه)، وَ(اقْتَدِهْ)، ويثبت الهاء في الوصل في الباقي». السبعة في القراءات ١٨٩.

(٥) قرأ ابن كثير، وَأهل مكة، وَنافع، وأهل المدينة، وأبو عمرو وعاصم: (اقْتَدِهْ) بإثبات الهاء في الوصل ساكنة، وقرأ حمزة والكسائي: (فَبِهُدَاهُم اقْتَدِ قُلْ) بغير هاء في الوصل وإثباتها وقفًا، وقرأ ابن عامر: (فَبِهُدَاهُم اقْتَدِه قل) بكسر الدال وإشمام الهاء الكسر دون بلوغ الياء، وهشام باختلاس الكسرة في الهاء وصلاً وسكونها وقفًا، وقرأ ابن ذكوان بكسرها ووصلها بياء وصلاً، وسكونها وقفًا، وَقرأ ابن حصين: (فَبِهَدْيِهِمْ فَاقْتَدِي)، بالياء. انظر: السبعة في القراءات ٢٦٢، مختصر الشواذ لابن خالويه ٤٤، البحر المحيط ١٨٠/٤.

(٦) انظر: المقرب ٢٤/٢، شرح الشافية الكافية ٢٠٠١، شرح الكافية ٥٠١/٤، ارتشاف الضرب ٨٢٦، شرح تسهيل الفوائد ١١٧٥/٢، شرح الأشموني ٧٦١/٣.

(٧) البيت من الرجز لعروة بن حزام في ديوانه ٢١، وفي: شرح المفصل ٤٦/٩-٤٧، خزانة الأدب ٢٧٢/٧-٢٧٣، ٤٥٧/١١، ٤٥٩، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٩٢، المنصف ١٤٢/٣.

وقوله أيضًا:

يَا رَبِّ يَــا رَبَّــاهِ إِيَّــاكَ أَسَــلْ عَفْرَاءَ يَا رَبَّاهِ مِنْ قَبْلِ الأَجَــلْ[١]

يقول ابن جني: «فمَن ضمَّ قالوا: شبّه الهاء بحرف الإعراب، ومَن كسر قالوا: فلالتقاء الساكنين»[٢].

وأخيرًا يمكن التوصّل إلى أنّ (كيفَ) في كلام النبي ﷺ لحقتها هاء السكت لوقوفه عليها في السؤال فقال (كيفَهْ)، والذي سوّغ لحاق الهاء فيها أنّ آخرها حرف متحرك بحركة غير إعرابية، ولا مشبهة بالإعرابية، وإنما هي حركة بناء جاءت بعد حرف ساكن، وقد كره العرب أن يقفوا على حرف ساكن أتى بعد آخر ساكن، فألحقوا باللفظ هاء السكت منعًا لتوالي ساكنَيْن، فكان دخولها على ما كان مبنيًّا قبل آخره ساكن أقوى من دخولها على ما كان قبل آخره متحرك[٣]، وإنما اختاروا الهاء للوقف عليها دون سائر الحروف؛ لخفّتها وضعفها ومشابهتها حروف المد، فكانت أنسب للوقف عليها دون غيرها من الحروف[٤].

الابتداء بالهمزة:

إنّ من المظاهر التي اختصت بها اللغة العربية ظاهرةَ الابتداء، فمما هو معروف تميّز العربية بعدم ابتدائها بحرف ساكن؛ لذلك استعانت بهمزة الوصل للبدء بما كان من الكلمات ساكن الحرف الأول، وتنقسم الهمزة في بداية الكلمة إلى قسمين:

١- همزة الوصل نحو: اخرج، انطلق، استخراج.

٢- همزة القطع مثل: أكرم، أقبل، أعلم.

وزاد الكوفيون أنواعًا أخرى:

- همزة الأصل نحو: إي، وآي.

---

(١) البيت من الرجز لعروة بن حزام في ديوانه ٣١-٣٢، وفي إصلاح المنطق ٩٢، خزانة الأدب ٢٧١/٧، ٢٧٣، ٤٥٧/١١.

(٢) المنصف ١٤٢/٣.

(٣) انظر: الكتاب ١٦٢/٤، شرح السيرافي ١٠٥/١٦، المفصل في علم العربية ٣٣٥، اللباب ٢٧٦/٢، شرح الكافية ٤٩٩/٤.

(٤) انظر: اللباب ٢٧٦/٢، شرح الكافية ٤٩٨/٤، شرح الشافية ٢٩٦/٢.

- همزة الاستفهام، نحو: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ﴾[١].
- همزة المتكلم أو المخبر عن نفسه، نحو: أقوم.
- همزة ما لم يُسمَّ فاعله، نحو: استُخرِج وانطُلق[٢].

وقد تطرق القاضي عياض في كتابه لمسألة تناولت الخلاف حول همزة الوصل والقطع في كلمة (أيم)، كما سيظهر من خلال دراستي للمسألة الآتية:

(١) المائدة: ١١٦.

(٢) انظر: الصاحبي في فقه اللغة ٦٤، الكناش ٣٩١.

المسألة السادسة والخمسون: الخلاف حول قطع همزة (أيم) وَوصلها:

في قول الرسول ﷺ: ((وَايْمُ الذي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِه...))[١]، ناقش القاضي عياض في كلمة (ايم) جوانب عدة:

١- الخلاف حول كونها يمينًا أو لا، وذكر فيها الأقوال، ورجح القول بأنها يمين.

٢- اللغات التي تأتي عليها: وذكر أنّها جاءت على أربع عشرة لغة[٢]، منها: (أيم) بقطع الألف وفتحها، و(إِيم) بكسرها، و(أيمن)، و(إيمن)، و(ليمن الله)، و(من الله)، و(يم الله)، و(مُ الله)، وغيرها[٣].

٣- تأويل معناها: فالمعروف أنها لفظ استخدمه العرب لقصد القسم[٤]، وفي معناها يقول القاضي عياض: «وقال بعضهم: ومعنى ليمن الله: يمين، وبه فسر من قال هذا قوله: ليمن الله: وأقسم، أي يمين الحالف بالله أو أيمانه بالله، وقد يكون على هذا: أي: يمين الله أو أيمانه التي يحلف بها على إضافة التعظيم والتشريف، كما قيل: ناقة الله، أو الاختصاص كما قيل: عباد الله، قال: وسمي اليمين يمينًا ليدل أنهم كانوا يبسطون أيديهم إذا تحالفوا، وعن ابن عباس: أن (يمين) اسم من أسماء الله تعالى»[٥]، يُقال: أيمن الله لا أفعل هذا، وأيمنك، وليمنك، ثم كثر استخدامه على لسانهم، فحذفوا النون منه للتخفيف فقالوا: (ايم)[٦].

٤- اختلاف العلماء حول كنه همزة (ايمن) من حيث القطع والوصل: وكان العلماء في ذلك على مذهبين[٧]:

---

(١) إكمال المعلم ٤١٩/٥، كتاب الأيمان/ باب الاستثناء، حديث رقم (١٦٥٤).

(٢) في شرح الكافية الشافية ٢٠٧٣ اثنتا عشرة لغة، وكذا في حاشية الشمني ٢١١/١، وجاء في همع الهوامع ٢٣٨/٤ أنها عشرون لغة.

(٣) انظر: اللغات في: غريب الحديث ٤٤٨/٥، المنصف ٦١/١، سر صناعة الإعراب ١١٧، شرح المفصل ٣٦/٨، شرح التسهيل ٢٠٣/٣، شرح خلاصة ابن مالك ٩٨-٩٩، حاشية الشمني ٢١١/١-٢١٢.

(٤) تهذيب اللغة ٥٢٥/١٥(يمن)، الصحاح ٢٢٢١/٦(يمن)، لسان العرب ٤٩٧٠(يمن).

(٥) إكمال المعلم ٤٢٠/٥.

(٦) انظر: الكتاب ٥٠٢/٣-٥٠٣، غريب الحديث للهروي ٤٤٨/٥، تهذيب اللغة ٥٢٥/١٥(يمن).

(٧) انظر: الخلاف في: الأزهية ٢٠-٢٢، الجنى الداني ٥٣٨-٥٣٩،

الأول: يرى أن (ايمن) اسم مفرد مشتق من اليُمن أي البركة، وَهمزته همزة وصل[١]، وحجتهم في ذلك حذفها عند اتصالها باللام في قولهم: (ليمن الله)، كما في قول نصيب بن رباح:

فَقَالَ فَرِيقُ القَوْمِ لَمَّـــا نَـــشَدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ: لَيْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِي[٢]

وهذا مذهب البصريين، كسيبويه[٣]، والمبرد[٤]، والزجاجي[٥]، والفارسي[٦]، والزمخشري[٧]، وابن مالك[٨]، وابن هشام[٩]، وغيرهم[١٠].

الثاني: ذهب إلى أن الهمزة في (ايمن) همزة قطع؛ لكونها لديهم جمع يمين، وهو مذهب الكوفيين وعلى رأسهم الفراء[١١]، وابن كيسان، وابن درستويه[١٢]، وحجتهم فيما ذهبوا إليه:

- أنه على وزن (أَفْعُل) وهو أحد الأوزان الخاصة بالجمع، فيكون تقدير قولهم: (أيُمن الله): أيمانُ الله، واستشهدوا على ذلك بقول زهير بن أبي سلمى:

فَتُجمَـــعُ أَيْمُـــنٌ مِنَّـــا وَمِـــنْكم بِمُقْسِمَةٍ تَمُورُ بِهَـــا الـــدِّمَاءُ[١٣]

وقول أبي النجم:

---

(١) انظر: شرح خلاصة ابن مالك ٩٨، الجنى الداني ٥٣٨، مغني اللبيب ١١١/٢.

(٢) البيت من الطويل في ديوان نصيب بن رباح ٩٤، الكتاب ٥٠٣/٣، الأزهية ٢١، وبلا نسبة في: سـر صـناعة الإعراب ١١٣، الإنصاف ٣٤٤، رصف المباني ٤٣.

(٣) انظر: الكتاب ٥٠٣/٣.

(٤) انظر: المقتضب ٣٠٠/١، ٣٢٩/٢.

(٥) انظر: الجمل في النحو ٧٣.

(٦) انظر: التعليقة ١١/٤.

(٧) انظرك الفائق ١٢٩/٤(يمن).

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٠٧٣.

(٩) انظر: مغني اللبيب ١١١/٢.

(١٠) انظر: الصحاح ٢٢٢١/٦(يمن)، النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٠٢/٥(يمن)، نيل الأوطار ٣٣٦/٨.

(١١) نسبة القول إلى الفراء في: الجمل ٧٤، الإيضاح في شرح المفصل ٣٢٤/٢، رصف المباني ٤٢.

(١٢) نسبة الرأي إلى ابن كيسان، وابن درستويه في: شرح المفصل ٣٦/٨، نيل الأوطار ٣٣٧/٨.

(١٣) البيت من الوافر في ديوان زهير بن أبي سلمى ١٤، الأزهية ٢١، شرح المفصل ٣٦/٨، الجنى الداني ٥٣٩.

يَأْتِي لَهَا مِن أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ ذُو خِرَقٍ طُلْسٍ وَشَخْصٍ مِذْأَلِ[١]

وقول الأزرق العنبري:

طِرْنَ انْقِطَاعَةَ أَوْتَارٍ مُحَظْرَبَةٍ فِي أَقْوُسٍ نَازَعَتْهَا أَيْمُنٌ شُمُلاَ[٢]

- أنّ الأصل في همزة (أيمن) أن تكون همزة قطع؛ لأنها جمع، ولكن لكثرة الاستعمال وُصِلت وبقيت مفتوحة على الأصل؛ إذ لو كانت همزة وصل لكُسِرت على ما ينبغي أن تكون عليه همزة الوصل في الأصل.
- من الأدلة على عدم وصلها ثبوتُها في قولهم: (أَمُ الله لأفعلن)، إذ دخلت الهمزة على الميم المتحركة، ولو كانت همزة وصل لاستدعى ذلك حذفها[٣].

وقد ردّ أصحاب المذهب الأول على ما ذهب إليه الكوفيون ومَن وافقهم من عدة أوجه:

أ- أنّ لفظ (أيمن) مفرد وليس جمعًا، إذ لو كان جمعًا لوجب أن تكون همزته همزة قطع، ولكن لكونه اسمًا مفردًا استوجب أن تكون همزته همزة وصل.

ب- أنّ هذه الهمزة قد جاءت مكسورة مع فتح الميم، ولو كانت همزة قطع لما كُسِرت؛ لأن ألف الجمع لا تُكسَر، ولا تأتي همزة الوصل مفتوحة إلا في موضعين: قولهم: ايمن الله، وألف لام التعريف، وذلك لما كثر استعمالها في كلام العرب عمدوا إلى فتح همزتها؛ لأنّ الفتح أخف من الكسر[٤].

ج- أنها جاءت محذوفة في قولهم: (ليمنك) كما في حديث عروة بن الزبير: ((لَيُمنك لَئِنْ كُنْتَ ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ...))[٥]، فلو كانت همزة قطع ما جاز حذفها.

---

(١) البيت من الرجز لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، انظر: الكتاب ٢٢١/١، ٢٩٠/٣وَ ٦٠٧، والإنصاف ٣٤٣، وخزانة الأدب ٥٠٣/٦، وجاء في لسان العرب برواية: (يَبْرى لها...) البيت، انظر: لسان العرب ٤٩٦٩(يَمَن).

(٢) البيت من البسيط في: الكتاب ٦٠٧/٣، الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤٣، شرح المفصل ٣٤/٥.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤٣-٣٤٤.

(٤) انظر: المقتضب ٣٠٠/١، سر صناعة الإعراب ١١٧، شرح الكافية الشافية ٢٠٧٦، رصف المباني ٤٢.

(٥) انظر: الخبر في: غريب الحديث للهروي ٤٤٧/٥، الفائق ١٢٩/٤(يمن)، شرح الكافية الشافية ٢٠٧٣.

د- أنّ الهمزة في قولهم: (أَمُ الله) دخلت على ياء ساكنة بداية حُذفت وبقي حكمها، ثم إنّ حركة الميم ليست لازمة، وإنما هي حركة إعراب تسقط في حالة الوقف مما يُثبت كونها همزة وصل لا قطع.

هـ- لو صحّ كونها جمعًا لما جاز التصرّف بحذف بعض أجزائها، كما في قولهم: (مُ الله)، وكما جاء في اللغات التي وردت فيها[١].

وبناءً على مذهب البصريين تكون همزة الاسم المقصود به القسم (ايمن) همزة وصل؛ لتمييزه عن الجمع (أيْمُن) على وزن (أَفْعُل)[٢] أحد أوزان جموع القلة المشهورة، فكان نوع الهمزة هو الفارق بين اسم القسم وبين الجمع، سواء أُقصد جمع القسم للمبالغة والتكثير كما في قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَيْمَـٰنَهُمْ جُنَّةً﴾[٣]، أم جمعُ اليمين المقصود به الوجهة أو الظرف كما في بيت أبي النجم:

يَـــأْتي لهَـــا مِـــن أَيْمُـــنٍ وأَشْـــمُلِ[٤]

وقد أجمع العلماء على اسميته[٥]، وعدّه الزجاج، والرماني[٦] حرفًا، وليس ذلك بصحيح، قال أبو حيان: «وهو خلافٌ شاذ»[٧]، بل هو اسم خاص للقسم، وأحد الأسماء العشرة المعروفة التي تكون همزتها همزة وصل[٨].

---

(١) انظر: الرد على مذهب الكوفيين في: الكتاب ٣/٣٢٤-٣٢٥، ٤/١٤٨-١٤٩، الجمل ٣٤٠، التعليقة ٤/١١-١٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤٥-٣٤٦، شرح الكافية الشافية ٢٠٧٣، رصف المباني ٧٠٢، توضيح المقاصد ١٥٥٥.

(٢) انظر: المقتضب ٢/٣٢٩، شرح التسهيل ٣/٢٠٢، المساعد ٢/٣٠٩.

(٣) المجادلة: ١٦.

(٤) سبق تخريجه في المسألة الأولى.

(٥) انظر: الكتاب ٤/١٤٨، شرح السيرافي ١٦/٧٨، مغني اللبيب ١/١١١.

(٦) نسب الرأي إليهما في: ارتشاف الضرب ١٧٧٠، الجنى الداني ٥٣٨، مغني اللبيب ١/١١١، حاشية الشمني ١/٢١١، همع الهوامع ٤/٢٣٨.

(٧) ارتشاف الضرب ١٧٧٠، همع الهوامع ٤/٢٣٨.

(٨) الأسماء غير المصادر المبدوءة بهمزة الوصل: اسم، واست، وابن، وابنة، وابنم، واثنان، واثنتان، وامرؤ، وامرأة، وايمن. انظر: الكتاب ٤/١٤٩، سر صناعة الإعراب ١١٥، التوطئة ٣٢٥، شرح الكافية الشافية ٢٠٧٢-٢٠٧٣، شرح المكودي ٣٣٢.

الفصل الخامس
منهج القاضي عياض في تناول المسائل الصرفية

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: منهجه في عرض المسائل.

المبحث الثاني: منهجه في الاعتماد على المصادر والإفادة منها:

أولاً: منهجه في الاعتماد على الكتب والإفادة منها.

ثانيًا: منهجه في الاعتماد على العلماء والإفادة منهم.

المبحث الثالث: منهجه في الاستدلال بالأصول الصرفيّة.

المبحث الرابع: أثر بحثه الصرفي في دلالة الحديث.

المبحث الأول: منهجه في عرض المسائل:

نهج القاضي عياض عند عرض المسائل الصرفيّة في كتابه (إكمال المعلم) منهجًا واضحًا يسيرًا، بعيدًا عن الوعورة والتعقيد، اتّسم بسلاسة التركيب، وسلامة العبارة، ووضوح المعنى، بعيدًا عن الإطناب الممل، أو الاختصار المخل، بل كان يراوح في الشرح ما بين الإيجاز والتفصيل بما تقتضيه الحاجة إلى رفع الإبهام أو دفع إشكال، ويمكن إجمال منهجه في نقاط عدة:

- في المسائل التي تطرق لها المازري كان يذكر قول المازري في المسألة الصرفية أولاً وكان يلقبه (بالإمام)، ثم يعقب عليه ويشرح ما أشكل منه، أو يضيف عليه من أقوال العلماء، كما في مسألة (ضبائر) التي أورد في تفسيرها ما نقله المازري عن الهروي، ثم أردفه بتصويب الكناني ليردّ به قول الهروي[١]، وكذلك في مناقشة مسألة (لبيك)؛ ابتدأ بقول المازري: «وهو مصدر ثني للتكثير والمبالغة...»[٢]، ثم عرج على مذاهب العلماء فيها كيونس بن حبيب، وسيبويه وغيرهما نقلاً عن المازري وما جاء من اختلاف في اشتقاقها، ليعقب أخيرًا بقوله: «قيل: هذه الإجابة لقوله تعالى لإبراهيم: ﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَجِّ﴾[٣]»[٤]، ويختم الكلام حول هذه المسألة بقول الحربي ثم أبي نضر[٥].
- بعض المسائل كان ينقل دراسة الجانب اللغوي منها عن المازري، لينتقل هو إلى دراسة الجانب الصرفي منها، كما جاء في دراسة لفظ (مُعْرَورَى)، فقد نقل ما أثبته المازري عن أهل اللغة من أقوال فيه، «يُقال: فرسٌ عُرْي، وقيل: أعراء...»، ثم استدرك عليه بقوله: «قالوا: ولم يأتِ افعوعل معدًّى إلا قولهم، اعروريتُ الفرسَ، واحلوليتُ الشيءَ، ووقع عند العذري: (وفرس معرور) ولا وجه له»[٦].

---

(١) انظر: إكمال المعلم ٥٦٢/١.

(٢) إكمال المعلم ١٧٦/٤.

(٣) الحج: ٢٧.

(٤) إكمال المعلم ١٧٧/٤.

(٥) انظر: إكمال المعلم ١٧٧/٤.

(٦) إكمال المعلم ٤٣٢/٣.

- أحيانًا يبدأ بتفسير ما جاء من قول رسول الله ﷺ، ويعرض للكلمة محل الخلاف، ثم ينقل كلام المازري في ثنايا عرضه للمسألة مع أقوال العلماء الآخرين، حيث كان ينقل عن المازري ما نقله من أقوال العلماء، ويضيف إليها أقوال آخرين، وكان يتحرى الأمانة العلمية في نقله عنهم، كما جاء في المسألة التي ناقشت موضوع القلب والإبدال في كلمة (مصراة)، إذ ناقش أصل الكلمة واشتقاقها، وذكر ما جاء فيها من أقوال العلماء، ثم عرض لرأي المازري فيها متبعًا له بقول الخطابي[١].
- هناك مسائل اكتفى بها بما ذكره المازري و لم يعقب عليه بشيء، كما في مسألة جواز جمع (النعي على نعايا)، حيث ذكر قول المازري وما نقله عن الهروي، ثم انتقل للحديث عن الأحكام الشرعية المرتبطة بالحديث[٢].
- أحيانًا يذكر عبارة الحديث المشتملة على الكلمة موضع الدراسة، ويستقصي في ذكر ما ورد فيها من روايات، مبينًا الرواية الصحيحة وما جاء منها مغالطًا، كما جاء في دراسة حديث: (إِنّ طُول صَلاَة الرَّجل وقصْر خطبته مَئِنَّةٌ من فقهه)، يقول: «كذا روايتنا فيه هنا مقصورًا مشدّد النون، من طريق شيخنا أبي بكر، وكذا عند الحذاق منهم والمتقنين وهو الصواب، وَوقع في رواية القاضي الصدفي وابن أبي جعفر (ماينة)، بالمد وآخره هاء، وهو غلط، وكذلك كل ضبط خالف الأول»[٣].
- عمد إلى الاختصار في بعض المسائل واكتفى بالإشارة إلى الظاهرة الصرفية، كما في مسألة الجمع الذي لا واحد له، وذلك في شرحه لمفردة (حائش) التي اكتفى فيها بقول: «ولا واحد للحائش من لفظه»[٤]، و لم يفصّل في الجموع التي لا واحد لها من لفظها، وكما في إشارته لاستخدام العرب الاثنين موضع الجمع في شرح قول رسول اللهﷺ: ((بَيْنَ ظَهْرَي خيلٍ...))، نقل فيها قول الأصمعي: «العرب تقول: نحن بين ظهريهم

(١) انظر: إكمال المعلم ١٤٢/٥-١٤٣.
(٢) انظر: إكمال المعلم ٤١٢/٣.
(٣) إكمال المعلم ٢٧٣/٣.
(٤) إكمال المعلم ١٩٢/٢.

وظهرانيهم، على لفظ الاثنين، أي بينهم، قال: والعرب تضع الاثنين موضع الجمع»[١]، وفي إشارته لما جاء مصغّرًا على غير مكبره، وذلك عند شرحه لكلمة (عشيشية) في رواية الأكثر لها من باب التصغير، وخرجها على رأي سيبويه بأنها مصغرة على غير مكبرها[٢].

- كان يعرض لأكثر من ظاهرة صرفية في بعض الكلمات كما في (أضاة) يقول: «وجمعه أَضى مفتوحًا مقصورًا، ويُجمع إِضًى وإضاءة مكسورًا وممدودًا...»[٣]، وكذلك في قوله: «وقد يكون الطاغوت جمعًا وواحدًا، ومؤنثًا ومذكرًا...»[٤].
- يتناول القاعدة الصرفية وفق أبواب الصرف، ثم يدعمها بالأمثلة كما في قوله: «وقد جاء فاعَل بمعنى فَعَل في ألفاظ كقولهم: طارَقت النعل، وسافَرت»[٥]، وإذا كانت الظاهرة قليلة ساق الأمثلة المحصورة فيها كما في قوله في الفعل (يكبه): «ولم يأتِ في لسان العرب فعل ثلاثيُّه معدًّى ورباعيُّه غير معدًّى على نقيض المتعارف إلا كلمات قليلة منها هذا...، ومثله: أقشع الغيم، وقشعته الريح، وأنسل ريش الطير...»[٦]، وكما في كلمة (الناموس) فقد نقل عن المازري في تأويل معناها ما نقله عن أبي عبيد، ثم ساق القاعدة الصرفية التي تحكمها نقلاً عن ابن الأعرابي: «لم يأتِ في الكلام فاعول لام الفعل سين إلا الناموس، والجاسوس، والجاروس...»[٧]، ولم يكتفِ بذلك وإنما استجلب أكبر قدر من الأمثلة التي نقلها عن العلماء، واستشهد بما جاء منها في الأحاديث وأشعار العرب ورجزهم، بينما في مقدمة الكتاب استدرك على المازري قوله (أضرابهم) جمع ضريب: «وجه العربية فيه وضربائهم؛ إذ لم يأتِ جمع فعيل على أفعال في الصحيح إلا في كلمات قليلة»[٨]، وهنا لم يذكر أمثلة لهذه الكلمات، وربما كان السبب أنّ هذه اللفظة جاءت في

---

(١) إكمال المعلم ٢/٤٩.
(٢) إكمال المعلم ٨/٥٦٥.
(٣) إكمال المعلم ٣/١٩٥.
(٤) إكمال المعلم ٥/٤٠٤.
(٥) إكمال المعلم ٢/٤٥٢.
(٦) إكمال المعلم ١/٤٦٢.
(٧) إكمال المعلم ١/٤٨٧-٤٨٨.
(٨) إكمال المعلم ١/١٠٠.

حديث المازري في المقدمة ولم ترتبط بحديث شريف، فعنايته كانت منصبة على أقوال النبي ﷺ.

- اهتم بشرح بعض العبارات الدارجة عن علماء النحو والصرف؛ كيلا يقع طالب العلم في اللبس أو عدم حصول الفهم الدقيق للمعنى المراد، ومثال ذلك حين تكلم عن مصدر الفعل (يدع) وماضيه، حين نقل عن شمر قوله: «زعمت النحوية أنّ العرب أماتوا مصدره وماضيه...»[(١)]، وفسر ذلك بقوله في موضع آخر: «مذهب النحوية في قولهم: (أماتوه)، لم يكثروا استعماله، واستعملوا أمثال ترك، ورفض...»[(٢)].
- كان يقف عند بعض المصطلحات الصرفية يشرحها ويبيّن عللها ويضرب لها الأمثلة، كما جاء في مسألة هاء السكت من قول النبيﷺ:(كيفه): «هذه الهاء هاء السكت عند أهل العربية الملحقة في الوقف، وهي تلحق الأسماء والحروف والأفعال لثلاث علل...»[(٣)].
- كان شديد الحرص على ضبط الكلمة ضبطًا دقيقًا، فيذكر الأوجه التي جاءت عليها وفق ما حكاه العلماء، ويختار الأصوب منها كما يرى، من ذلك في حديثه عن المصدر (سَمْع أذني...)، يقول: «كذا ضبطناه هنا على بعضهم بسكون الميم وفتح العين على المصدر، كأنه قال: قال رسول الله ﷺ: سَمْعَ أُذُنَيّ، وضبطناه عن طريق الجياني كذا بضم العين هو الوجه، وقال سيبويه: العرب تقول: سمعُ أذني لكذا، أو كذا زيد يقول ذلك بالرفع، وضبطناه على القاضي أبي علي (سِمع) بكسر الميم فعلاً ماضيًا، وما تقدم هو الصواب»[(٤)]، ويذكر الأقوال والروايات المختلفة التي وردت في الكلمة الواحدة لتحري الدقة في ضبطها، كما في لفظة (كداء): «ممدود عندهم مفتوح الكاف، وعند السمرقندي مقصور، وقول هشام بن عروة: وكان أبي أكثر ما يدخل من كُدى، بضم الكاف مقصورًا هنا، وقيل: صوابه شدّ الياء آخره، وكذا اختلف في الأعلى والأسفل في

(١) إكمال المعلم ٢٦٤/٣.
(٢) إكمال المعلم ٦٣/٨.
(٣) إكمال المعلم ٥٨٣/١.
(٤) إكمال المعلم ٣٢١/١.

كتاب البخاري أيهما المقصور، وأيهما الممدود...»[١]، كما كان يقف عند اشتقاقها وتصريفاتها وما فيها من لغات؛ ولذلك أمثلة كثيرة، منها قوله في الفعل (أصغى): «وهو صحيح في المعدى رباعيًّا، قال صاحب العين: أصغيت إليه سمعي: أي أملته، وصغا يصغو أو يصغى صغوًا: إذا مال، وحكى غيره: صغيت أيضًا، وكذلك صغى إليه سمعي، وصغى بالفتح والكسر، وحكى الحربي: أصغيت إليه لغة في غير المعدى أيضًا»[٢].

- كان يُعنى بضبط الكلمات لاستخدامها في توجيه المسائل من أجل توثيق قاعدة صرفية معينة وإثباتها، من ذلك ضبطه لكلمة (نزع): «النـــزع: الاستقاء بالرشا، يقال منه: نزع بالفتح ينـــزع بالكسر، ولم يأتِ في هذا الباب على (فعَل يفعِل) إلا نَزَع يَنزِع، وهنا يهني، وإلا فكل ما جاء على (فعَل) مما عينه أو لامه حرف حلق فمستقبله يفعَل بالفتح أيضًا»[٣]، وإذا عرض للكلمة في شرح حديث آخر كان يسوق القاعدة الصرفية التي تحكمها، فقد تطرق للكلمة (نزع) في حديث آخر، ولم يكتفِ بالإشارة لما ذكره فيها سابقًا، بل توقف عندها بالشرح والتوضيح: «وأصل النـــزع: الجذب، كأنه جذبه لشبهه به، يقال منه: نزع ينـــزع وهو مما شذ عن الأصل مما جاء على فَعَل يَفْعل فيما عينه من حروف الحلق أو لامه، وأصله المطرد فعَل يفعَل...»[٤]؛ وهذا ليدلل على أنّ بنية الكلمة ثابتة لا تتغير بتغير دلالتها التي تتغير بتغير السياق.
- كانت عنايته بدلالة الكلمة عناية فائقة ليوظفها في الاحتجاج لإثبات صحة رأي صرفيّ وترجيحه، من ذلك: «يُقال في النادم: ندمان، فعلى هذا يكون الجمع جاريًا على الأصل لا على جهة الإتباع»[٥].
- يوظف ضبط حركات اللفظ في تصنيف نوع الكلمة، من ذلك ما جاء في مسألة: (قمِن وقمين)، يقول: «يُقال: قَمِن بكسر الميم، وقمَن بالفتح مصدرًا، وغيره نعت يُثنّى

(١) إكمال المعلم ٤/٣٣٥.
(٢) إكمال المعلم ٨/٤٩٥.
(٣) إكمال المعلم ٤/٢٨٧-٢٨٨.
(٤) إكمال المعلم ٥/٩٦.
(٥) إكمال المعلم ١/٢٣٠.

ويُجمَع»[١].

- في بعض المسائل كان يجمع ما بين الجانب اللغوي، والصرفي، والنحوي، وكان ذلك بيّنًا في تناوله لعبارة (ايم الله) في القسم، فقد ناقش جانبها اللغوي من حيث كونها يمينًا أو لا، وساق أقوال العلماء المتعلقة بهذا الجانب، ثم انتقل إلى القسم الصرفي منها للحديث عن نوع ألفها، أوصل هي أم قطع مبتدئًا برأي سيبويه واللغات التي حُكيت بها، ثم عرّج على رأي الفراء وأبي عبيد، ونقل عن غيرهم ما طرأ عليها من حذف، وبعد ذلك انتقل إلى التحليل النحوي لها، موردًا ما قاله الأزهري من حكم ضم آخر (ايم) وإن كان حكم القسم الخفض أو الجر، وذلك حملاً على ضم (لعمرك)[٢].
- يذكر بناء الكلمة ويصنفه ثم يربطه بالناحية النحوية والإعرابية، ويوظف ذلك في التوصل إلى المعنى الصحيح للكلمة، فقد جاء في شرحه لمفردة (عاشوراء): «عاشوراء فاعولاء، وهو من أبنية المؤنث، صفة لليوم والليلة مضاف إليها، قال الخليل: هو اليوم العاشر، ويقال: التاسع، فعلى هذا هو صفة لليوم...»[٣]، فقد كان يعتمد في بعض الأحيان على وزن الكلمة والقاعدة الصرفية في تحري الضبط الدقيق لها، يقول في مسألة (حلبها على الماء): «هو عندنا مضبوط عن شيوخنا في الأم بسكون اللام على المصدر، والأصل فيما كان على فعل يَفْعُل السكون...»[٤].
- هناك مسائل اعتُمدت مرجعًا لمن جاء من بعده من شراح الحديث، كمسألة الهمز في (مربئد)؛ إذ لا يكاد يتطرق لها أحد الدارسين والمهتمين بعلوم الحديث إلا ويذكر ما ساقه القاضي عياض من خلاف نقلاً عن شيوخه في ضبط هذه الكلمة، مثل النووي، والقاري، وغيرهما.
- في نقده للآراء المخالفة، أو تغليط قول أحد العلماء كان بعيدًا عن الإساءة إليهم، أو الانتقاص من شأن أي قول، وإنما يرجح الأصوب ويرد الرأي الخاطئ، أو يصوّب ما يراه

---

(١) إكمال المعلم ٣٩٦/٢.

(٢) انظر: إكمال المعلم ٤١٩/٥-٤٢٠.

(٣) إكمال المعلم ٧٧/٤.

(٤) إكمال المعلم ٤٩٧/٣.

مجانبًا للصواب.

- إذا كانت المسألة مرتبطة بحديث آخر سيعرض له في موضع آخر كان يعمد إلى الإحالة في موضعها للاحق، كما في مسألة (الناموس)، يقول: «وسيأتي الكلام على قوله في الكتاب: (قاعوس البحر)، والخلاف فيه في موضعه بعد هذا إن شاء الله»[1].

(١) إكمال المعلم ١/٤٨٨.

المبحث الثاني: منهجه في الاعتماد على المصادر والإفادة منها:

إنّ دراسة منهج القاضي عياض في اعتماده على المصادر تستدعي الوقوف على جانبين مهمين؛ هما: اعتماده على الكتب، والثاني: اعتماده على العلماء.

أولاً: منهجه في الاعتماد على الكتب والإفادة منها:

في ثنايا شرحه للأحاديث كان القاضي عياض يشير إلى مظان بعض الآراء والأقوال في كتبها، ويمكن تصنيف الكتب التي ذكرها القاضي في كتابه على النحو التالي:

- كتب الحديث الشريف:

لا شكّ أن كتاب: (إكمال المعلم بفوائد مسلم) هو كتاب معني بشرح صحيح مسلم في الدرجة الأولى؛ لذلك كان من المحتم على القاضي عياض رجوعه إلى كتب الحديث، ومن أبرز الكتب التي عاد إليها عند مناقشة المسائل الصرفية:

١- صحيح مسلم: فهو المرجع الرئيس له فيما اختلفت فيه الروايات، يقول في الخلاف حول كلمة (رابح) أو (رايح): «وروايتنا في كتاب مسلم بالباء بواحدة»[(١)]، وكان يشير إليه بمسمَّى (الأم) في مواضع من شرحه، فقد ذكره في بداية عرضه للخلاف حول كلمة (مرباد): «ما وقع من التفسير في الأم مما ذكر مسلم في بعضه تلفيف، وفي بعضه تصحيف...»[(٢)]، وأشار إلى اعتماده في ضبط بعض الكلمات كما في مسألة المصدر (حلبها): «هو عندنا مضبوط عن شيوخنا في الأم...»[(٣)]، ومن ذِكر الأوجه في الروايات: «قوله: (خشبة): رويناه في غير الأم وغيرها بوجهين...»[(٤)].

٢- صحيح البخاري: ذكره في مواضع عدة يقارن فيها ما جاء من أوجه مخالفة لما جاء في صحيح مسلم، منها ذكره إياه في تسمية عيسى عليه السلام مسيحًا، وفيه قال: «هو في صحيح

(١) إكمال المعلم ٥١٧/٣.
(٢) إكمال المعلم ٤٥٤/١.
(٣) إكمال المعلم ٤٩٧/٣.
(٤) إكمال المعلم ٣١٧/٥.

البخاري من قول إبراهيم»[١]، ومنه: «وكذا اختلف في الأعلى والأسفل في كتاب البخاري، أيهما المقصور وأيهما الممدود...»[٢].

٣- الموطأ: كان يعول عليه كثيرًا فيما جاء من الألفاظ على روايات مختلفة أو تعددت الأقوال في لفظ، من ذلك قوله: «وجاء سنده أيضًا بعينه في الموطأ بعده...»[٣]، وفي اختلاف الروايات يقول: «واختلفت الرواة فيه عن مالك في البخاري والموطأ وغيرهما...»[٤]، وقوله في الخلاف حول (قيَّام) وَ(قيُّوم): «وقد جاء عند بعض رواة الموطأ من شيوخنا قَيَّام...»[٥].

٤- كتاب التاريخ لأبي حاتم الرازي: ذكره في مسألة الخلاف حول مد «لاها الله» وقصرها في القسم[٦].

٥- سنن النسائي: في شرحه لحديث أم زرع، عندما عرض للجمع (أوطاب)، قال: «وفي النسائي: (أطاب بالتمر)...»[٧].

- كتب غريب الحديث:

من أشهر ما ذكره فيها كتاب أبي عبيد الهروي، ونقل عنه المازري كثيرًا، ونقل القاضي عياض عنهما: «قال الإمام: قال أبو عبيد في مصنَّفِه:...»[٨]، وكذلك اعتمد عليه في تصويب بعض الكلمات أو الروايات، من ذلك ما جاء في كلمة (ودع)، يقول القاضي عياض: «كان في النسخ الداخلة إلينا من المعلم في هذا الكلام اختلال أصلحناه من كتاب أبي عبيد الهروي المنقول منه بلا شك...»[٩]، ومعروف أن كتاب أبي عبيد هو (غريب

---

(١) إكمال المعلم ٥١٩/١.

(٢) إكمال المعلم ٣٣٥/٤.

(٣) إكمال المعلم٣٠٧/٢.

(٤) إكمال المعلم ٥١٧/٣.

(٥) إكمال المعلم ١٣٠/٣.

(٦) انظر: إكمال المعلم ١١٦/٥.

(٧) إكمال المعلم ٤٦٨/٧.

(٨) إكمال المعلم ٤٨٧/١.

(٩) إكمال المعلم ٢٦٤/٣-٢٦٥.

الحديث)، لكنه لم يذكر اسمه صراحة.

وذكر أيضًا كتاب (الدلائل في غريب الحديث) في أثناء شرحه لمدلول كلمة (بُهْم)، بعدما فرغ من الحديث عن مسألة وضع الاثنين موضع الجمع، إذ عزا القول إلى صاحب الكتاب دون التصريح باسمه: «قال صاحب الدلائل: يُريد متشابهي الألوان»[١]، فلم يصرح باسم صاحب الكتاب وهو السرقسطي، واكتفى بنسبته إلى كتابه.

- كتب اللغة والمعاجم:

كان القاضي عياض يرجع إلى كتب اللغة ومعاجمها عند تأويل بعض الكلمات، ولا سيما تلك التي تدور حولها عدة أقوال، فيحتج بقول أصحاب المعاجم، من ذلك:

١- كتاب العين: نقل القاضي عياض عن الخليل كثيرًا، ونصّ على معجمه العين في أكثر من موضع، من ذلك: «قال صاحب العين: أصغيت إليه سمعي: أي أملته...»[٢]، وكذا: «قال صاحب العين في العقبة: مقدار فرسخين...»[٣].

٢- الجمهرة: نقله عن المازري: «قال ابن دريد في الجمهرة: جاموس أعجمي، وقد تكلمت به العرب...»[٤].

٣- جامع اللغة للقزاز: ذكره في مسألة جمع نادم على ندامى، يقول: «وقال القزّاز في جامعه: يقال في النادم ندمان...»[٥].

ثانيًا: منهجه في الاعتماد على العلماء والإفادة منهم:

إنّ كتاب القاضي عياض مليءٌ بذكر أسماء العلماء والرواة، فلا يكاد يخلو شرحه من الإفادة من قول عالم لغوي أو راوٍ، أو الأخذ برأي شيوخه كما كان يصرح، بل كانت نسبته في الأقوال إلى صاحب الكتاب أكثر من إحالته إلى اسم المصنف الذي أخذ منه

---

(١) إكمال المعلم ٢/٤٩.

(٢) إكمال المعلم ٨/٤٩٥.

(٣) إكمال المعلم ٨/٥٦٥.

(٤) إكمال المعلم ١/٤٨٨.

(٥) إكمال المعلم ١/٢٣٠.

القول، فضلًا عن الشيوخ أو العلماء الذين نقلهم عن المازري، ويمكن تقسيم العلماء الذين جاء ذكرهم في المسائل إلى أقسام:

- **شيوخه:**

كثيرًا ما كان القاضي عياض يروي ضبط بعض الروايات عن شيوخه، ويأخذ بآرائهم، ولا يخلو شرحه من عبارات تنص على ذلك كقوله: كما جاء عن شيوخنا، وهكذا ضبطناه، فكان ممن جاء ذكرهم في المسائل:

- الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن حارث بن أسد الخشني القيرواني، كما في قوله: «وروايتنا فيه عن الأسدي عن السمرقندي، وعن الخشني عن الطبري...»[١].
- أبو مروان بن سراج، كحديثه عنه في مسألة عدم همز كلمة (مربد)، يقول: «وصححه بعض شيوخنا عن أبي مروان بن سراج...»[٢]، وابنه أبو الحسين بن سراج، الذي برز اسمه في قوله: «وأتقنّاه على الحافظ أبي الحسن بن سراج اللغوي، عن أبيه، عن السفاقسي، عن الصابوني، عن الهروي...»[٣]، وأيضًا في قوله: «قال لي أبو الحسين شيخنا: الميم في (مئنة) أصلية، وزنها فَعْلَة، من مأنت إذا شعرت، وقاله أبوه أبو مروان»[٤].
- أبو علي الصدفي: قرن اسمه مع الخشني في رواية حديث: (وأنا حائضة)، ثم علّق بقوله: «والوجهان جائزان»[٥].
- أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب بن محسن القرطبي، الفقيه مالكي، عالم بالقراءات والتفسير واللغة، رجح ما حكاه عن أبيه من أنّ (التصرية) مثل قوله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ﴾[٦]، وعلق عليه قائلاً: «وهو الصواب على مذهب الكافة في شرح

---

(١) إكمال المعلم ١/٤٥٤.

(٢) إكمال المعلم ١/٤٥٤.

(٣) إكمال المعلم ٣/٢٦٥.

(٤) إكمال المعلم ٣/٢٧٣.

(٥) إكمال المعلم ٢/١٣٥.

(٦) النجم: ٣٢.

المصراة واشتقاقها»[١].

- الشيخ القاضي أبو عبد الله بن أحمد التجيبي، ضبط عنه كلمة (مِسِّيح) فقال: «ورأيت بخط شيخنا القاضي أبي عبد الله بن أحمد التجيبي، عن أبي مروان بن سراج من كسر الميم شدد السين»[٢].

- **الرواة والمحدثون والمفسرون:**

- أبو زيد الأحول: جاء ذكره في مسألتين صرفيتين: إحدهما في حكايته لجمع كلمة (ظئر) على ظؤار[٣]، والثانية في تجويز قصر كلمة (ها) في القسم ومدها[٤].
- روح بن الفرج: ذكره في مسألة الخلاف حول إفراد كلمة (خشبة) أو جمعها[٥].
- ابن دينار: ذكر روايته لمفردة (رابح) بلفظ (رايح) في قوله ﷺ: (ذلك مالٌ رابح)[٦].
- الشافعي: أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المطّلبيّ القرشيّ، المتوفي سنة أربع ومائتين[٧]، تكرر اسمه في مسائل عدّة، منها: ما جاء في تفسير معنى (قروء)[٨]، وما نقله عنه القاضي عياض في تفسير معنى (التصرية)[٩]، وما أورده القاضي من تأويله لكلمة (عرية)[١٠]، وما حكاه عنه في معنى (ايم)[١١].
- أبو حاتم الرازي: محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران، المتوفي سنة سبع وسبعين

---

(١) إكمال المعلم ١٤٢/٥.

(٢) إكمال المعلم ٥٢٠/١.

(٣) انظر: إكمال المعلم ٢٨١/٧.

(٤) انظر: إكمال المعلم ١١٦/٥.

(٥) انظر: إكمال المعلم ٣١٧/٥.

(٦) إكمال المعلم ٥١٧/٣.

(٧) انظر: ترجمته في: الفهرست ٢٦٣-٢٦٤، وفيات الأعيان ١٦٣/٤-١٦٩، سير أعلام النبلاء ٥/١٠-٩٩.

(٨) انظر: إكمال المعلم ١١/٥.

(٩) انظر: إكمال المعلم ١٤٢/٥-١٤٣.

(١٠) انظر: إكمال المعلم ١٧٧/٥.

(١١) انظر: إكمال المعلم ٤١٩/٥.

ومائتين[١]، نقل قوله من كتابه (التاريخ) في مسألة همز (لا ها الله)، إذ يقول: «وفي التاريخ قال أبو حاتم: يُقال: لا هاء الله...»[٢].

- إسماعيل القاضي: أورد ما حكاه عن المازني حول قصر ألف (لا ها الله) ومدها، يقول «قال إسماعيل القاضي: وحكاه عن المازني وغيره من أهل اللسان بالقصر وحذف الألف قبل الذال...»[٣].
- الطحاوي: ذكر حكايته للفظ (خشبة) بالإفراد نقلاً عن عبد الغني في مسألة اسم الجنس[٤]، ونقل حكايته عن مالك في (ايم الله): أنها يمين[٥].
- الخطابي: يذكر أقواله في تفسير المفردات، كما في نقاش الخلاف الذي كان حول كلمة (المصراة)، ونقله عنه القاضي عياض: «قال الخطابي: اختلف أهل العلم واللغة في تفسير المصراة، ومن أين أخذت واشتقت...»[٦]، وسرد الأقوال التي جاءت فيها عن أبي عبيد والشافعي، ثم قال الخطابي: «وقول أبي عبيد حسنٌ، وقول الشافعي صحيحٌ...»[٧]، وأيضًا في المسألة التي ناقشت لفظ (السام)، وأنه يحتمل تأويله بمعنى يسمون دينكم، وروايته بحذف الواو العاطفة قبله أحسن، وأعقبه بقوله: «وقاله الخطابي»[٨].
- الطبري: أبو القاسم، هبة الله بن الحسن بن منصور، الطبري الرازي، الشافعي، اللالكائي[٩]، ورد اسمه في مواضع شتى من شرح القاضي عياض، كما في قوله في مسألة همز مربئد: «وروايتنا فيه عن السمرقندي، وعن الخشني، عن الطبري...»[١٠]، وما جاء

---

(١) انظر: ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٣/٢٤٧-٢٦٢، الوافي بالوفيات ٢/١٢٨.

(٢) إكمال المعلم ٥/١١٦.

(٣) إكمال المعلم ٥/١١٦.

(٤) انظر: إكمال المعلم ٥/٣١٧.

(٥) انظر: إكمال المعلم ٥/٤١٩.

(٦) إكمال المعلم ٥/١٤٢.

(٧) إكمال المعلم ٥/١٤٣.

(٨) إكمال المعلم ٧/٤٩.

(٩) انظر: ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٧/٤١٩-٤٢٠، العبر ٢/٢٣٦، طبقات الحفاظ ٤٢١.

(١٠) إكمال المعلم ١/٤٥٤.

من روايات في كلمة (سحاء) يقول: «ووقع عند الطبري في حديث عبد الرزاق ولا يغيضها سح...»[١]، وفي تفسير معنى (القرء): «وهذا اختيار الإمام أبي القاسم الطبري...»[٢].

- العذري: وكان يعود كثيرًا إلى رواياته ليعرض للروايات المختلفة، ويبين أوجه الخلاف ويصوّب ما كان فيه لبس، من ذلك ما جاء في رواية (رجلٌ لحّانة) يقول: «ووقع للعذري وابن أبي جعفر: لُحْنة بسكون الحاء وضم اللام، وهو بمعناه»[٣]، وقوله: «ووقع عند العذري: (وفرسٌ معرور)، ولا وجه له»[٤]، ومن الروايات: «وفي رواية العذري (الهام) مكان (الذام)...»[٥]، وما جاء في قول العرب: سمع أذني، ورأي عيني، روى عن العذري: «بصَر عيني بفتح الصاد وفتح الراء»[٦]، وغير ذلك في مواضع كثر.
- السمرقندي: أبو محمد الحسن بن أحمد الحسن بن أحمد بن قاسم بن جعفر السمرقندي، المتوفي سنة إحدى وتسعين وأربعمائة[٧]، كان يعود إليه في ضبط بعض الكلمات كما في الحديث: (كان القاسم رجلاً لحانة)، عقب عليه بقوله: «كذا للسمرقندي»[٨]، وفي مسألة قصر (كداء) ومدها يقول: «وعند السمرقندي مقصور»[٩].
- الهوزني: جاء ذكره في مسألة مد ألف (لا ها الله) وقصرها في قوله: «وعلى هذا وقع غيره في الأم من رواية العذري، والهوزني...»[١٠].

---

(١) إكمال المعلم ٥٠٩/٣.
(٢) إكمال المعلم ١١/٥.
(٣) إكمال المعلم ٤٩٥/٢.
(٤) إكمال المعلم ٤٣٢/٣.
(٥) إكمال المعلم ٥٠/٧.
(٦) إكمال المعلم ٥٦١/٨.
(٧) انظر: ترجمته في طبقات الحفاظ ٤٤٩.
(٨) إكمال المعلم ٤٩٥/٢.
(٩) إكمال المعلم ٣٣٥/٤.
(١٠) إكمال المعلم ١١٦/٥.

• **علماء اللغة والنحو والصرف وغريب الحديث:**

- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كان أحيانًا يصفه بـــ(صاحب العين) وتارة يذكر اسمه الخليل، كما في مسألة (عاشوراء)[١].
- سيبويه: إمام النحاة، نص على قوله في مسألة (سمع أذني)[٢]، وفي مسألة همزة (ايم): «وألفها عند سيبويه ألف وصل...»[٣]، وفي تصغير (عشيشية) على غير مكبرها[٤]، ونقل مذهبه الذي ذكر المازري أنه مذهب أكثر الناس في أنّ لفظ (لبيك) مثنى؛ لقلب يائه مع المضمر[٥].
- الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور بن مروان الأسلمي الديلمي الكوفي النحوي، صاحب الكسائي[٦]، كان يعرض القاضي عياض لمذهبه وآرائه في مسائل كما في مسألة معنى المصدر في: (حلبها على الماء)، نص فيه على قول الفراء: «كل ما كان معدًّى من الثلاثية فالفعل والفعول جائزان في مصدره»[٧]، وفي مسألة قطع أو وصل همزة: (ايم الله)[٨]، ونقل عن ابن قتيبة ما ذكره من قول الفراء في مسألة الاتباع ثم أعقبه بقول الفراء: «وأرى قوله في الحديث: (ارجعن مأزورات غير مأجورات) من هذا...»[٩]، ومذهبه في: (ايم الله) أنها جمع يمين، وألفها ألف قطع، وهذا الرأي كان بمقابل رأي سيبويه المخالف له[١٠].
- ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد، جاء ذكره في المسألة التي تناولت تفسير كلمة

---

(١) انظر: إكمال المعلم ٤/٧٧.

(٢) انظر: إكمال المعلم ١/٣٢١، ٨/٥٦١.

(٣) إكمال المعلم ٥/٤١٩.

(٤) انظر: إكمال المعلم ٨/٥٦٥.

(٥) انظر: إكمال المعلم.

(٦) انظر: سير أعلام النبلاء ١٠/١١٨-١١٩.

(٧) إكمال المعلم ٣/٤٩٧.

(٨) إكمال المعلم ٥/٤١٩.

(٩) إكمال المعلم ١/٢٣٠.

(١٠) انظر: إكمال المعلم ٥/٤١٩.

(مسيح)، حيث يقول: «وأمّا تسميته دجّالاً فقال ثعلب: سُمِّي بذلك لضربه في الأرض...»[١].

- أبو زيد الأنصاري النحوي: نقل القاضي عياض حكايته لمفردة (النجاء) بالقصر والمد[٢].
- الأصمعي: عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع، الأصمعي البصري، المتوفي سنة خمس عشرة ومائتين، وكان القاضي عياض يعتد برأيه في المسائل، ومن الأمثلة التي نص فيها على قوله: «العرب تقول: نحن بين ظهريهم وظهرانيهم على لفظ الاثنين...»[٣].
- أبو عبيد الهروي: القاسم بن سلاّم الهروي، المتوفي بمكة سنة ثلاث وعشرين ومائتين[٤]، جاء ذكره في المسائل كثيرًا، من ذلك نقل القاضي تفسيره لمعنى (العَرْق): «قال أبو عبيد: العَرْق القِدرة من اللحم»[٥]، ونقل روايته عن غيره كما في رواية (مرباد): «قال أبو عبيد عن أبي عمرو وغيره: الرُّبدة لون بين السواد والغبرة...»[٦].
- ابن الأعرابي: إمام اللغة أبو عبد الله، محمد بن زياد بن الأعرابي الهاشمي، المتوفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين[٧]، جاء ذكره في مسائل متفرقة، منها على سبيل التمثيل: إزالة اللبس عن بعض قول ابن الأعرابي في مظانه، كما جاء في شرح المعنى المراد من كلمة (المسيح)، يقول: «وقول ابن الأعرابي: المسيح الصِّديق، هو في صحيح البخاري من قول إبراهيم...»[٨]، وكان يعرض لتفسيره للمفردات في مقابل تفسير العلماء الآخرين، من ذلك ما ذكره من تفسير العلماء لمعنى (كداء)، ومنها: «وقال ابن الأعرابي: كدا بالمد

---

(١) إكمال المعلم ٥٢٠/١.

(٢) انظر: إكمال المعلم ٢٥٢/٧.

(٣) إكمال المعلم ٤٩/٢.

(٤) انظر: ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٤٩٠/١٠-٥٠٩، إنباه الرواة ١٢/٣-٢٣، وفيات الأعيان ٦٠/٤-٦٣.

(٥) إكمال المعلم ١٣٢/٢.

(٦) إكمال المعلم ٤٥٤/١.

(٧) انظر: ترجمته في: الفهرست ٧٥-٧٦، سير أعلام النبلاء ٦٨٧/١٠-٦٨٨، إنباه الرواة ١٢٨/٣-١٣٧.

(٨) إكمال المعلم ٥١٩/١.

عرفة نفسها...»[١]، وكما في قوله: «قال ابن الأعرابي: الدام بمعنى الدائم، ويكون معناه...»[٢].

- ابن السكيت: استدل بروايته في مسألة جمع (الأوطاب)، فقال: «وقد جاء في رواية ابن السكيت: (وِطَاب) على الأصل»[٣].
- المازني: ذكره في موضع واحد في المسائل الصرفيّة فقط، عندما عرض لمسألة القصر والمد في (لا ها الله)[٤].
- ابن ولاّد: الوليد بن محمد بن ولاّد التميمي المصادريّ[٥]، نقل قوله في ضبط كلمة (أضاة)، يقول: «قال ابن ولاد: هو مكسور الأول ممدود...»[٦].
- شِمر بن حمدويه: أخذ عنه تفسير بعض الكلمات كما جاء في تفسيره لمعنى (قُرط) ومقابلته لفظ (خرص) الذي فسره شمر بقوله: «الحلقة الصغيرة من الحلي خرص»[٧]، وكما في تعليقه على مصدر (ودع): «زعمت النحوية أنّ العرب أماتوا مصدر (يدع) وماضيه...»[٨].
- ابن قتيبة: أورد ما نقله ابن قتيبة عن الفراء حول الإتباع في كلام العرب، «قال ابن قتيبة وغيره: قال الفراء وغيره: العرب إذا ضمّت حرفًا إلى حرف...»[٩]، ونقل عن المازري تفسيره لمعنى (الراحلة) مشيرًا إليه باسم القتبي: «قال الإمام: قال القتبي: الراحلة هي التي يختارها الرجل لمركبه...»[١٠].

---

(١) إكمال المعلم ٣٣٦/٤.

(٢) إكمال المعلم ٥٠/٧.

(٣) إكمال المعلم ٤٦٨/٧.

(٤) انظر: إكمال المعلم ١١٦/٥.

(٥) انظر: ترجمته في: بغية الوعاة ٣١٨/٢، طبقات النحويين واللغويين ٢١٣.

(٦) إكمال المعلم ١٩٥/٣.

(٧) إكمال المعلم ٢٩٢/٣.

(٨) إكمال المعلم ٢٦/٣، ٦٣/٨.

(٩) إكمال المعلم ٢٣٠/١.

(١٠) إكمال المعلم ٥٩١/٧.

- الحربي: أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم البغدادي الحربي، المتوفى عام خمسة وثمانين ومائتين[١]، كان كثيرًا ما يعوّل على تفسيره لغريب الحديث، ويذكر أقواله في ثنايا شرحه، مثل شرحه لمفردة (الربدة): «قال الحربي: الرُّبدة لون النعام، بعضه أسود وبعضه أبيض...»[٢]، وفي معنى (لبيك)، بعدما عرض أقوال العلماء التي نقلها عن المازري، أضاف إليهم تفسير الحربي[٣]، وحكايته عن غيره، كما في حكايته عن ابن الأعرابي في معنى الناموس[٤].
- ابن دريد: عرض تفسيره لكلمة (الرّبدة) بأنها بمعنى: لون أكدر[٥]، ومفردة (قرط): «كل ما علق من شحمة الأذن فهو قرط...»[٦].
- أبو علي القالي: اللغوي إسماعيل بن القاسم البغدادي، مرّ ذكره تباعًا في مسألة (لبيك وسعديك)، وجاء فيها (والرغباء)، ونقل فيها القاضي عياض: «وحكى أبو علي القالي في ذلك أيضًا الفتح والقصر مثل سكرى...»[٧]، وفي لفظ (كداء) يقول: «وقال أبو علي القالي: (كدا) ممدودٌ، غير مصروف، جبل بمكة...»[٨].
- السيرافي: استدلّ بقوله على قلّة جمع (فَعيل) على (فَعَل) في مسألة جمع كلمة (أديم)، حيث قال: «قال السيرافي: لم يُجمَع فَعِيل على فَعَل إلا أَديم وأدَم...»[٩].
- أبو علي الفارسي: نص على قوله في مسائل منها: «قال الفارسي: وقد يكون الحلب اسم

---

(١) انظر: ترجمته في: معجم الأدباء ١/٤١-٥٠، سير أعلام النبلاء ١٣/٣٥٦-٣٧٢، الوافي بالوفيات ٥/٢١١-٢١٣.

(٢) إكمال المعلم ١/٤٥٤.

(٣) انظر: إكمال المعلم ٣/١٧٧.

(٤) انظر: إكمال المعلم ١/٤٨٨.

(٥) انظر: إكمال المعلم ١/٤٥٤.

(٦) إكمال المعلم ٣/٢٩٢.

(٧) إكمال المعلم ٤/١٧٨.

(٨) إكمال المعلم ٤/٣٣٥.

(٩) إكمال المعلم ١/٢٣٤.

المحلوب»[١].

- الهروي: العلامة أبو عبيد، أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الهروي الشافعي اللغوي المؤدب، صاحب (الغريبين)، والمتوفي سنة إحدى وأربعمائة[٢]، وقد كثر نقل القاضي عنه، والاستدلال برأيه في مسائل، كما في قوله في الجمع (العُراق): «قال الهروي: وهو جمع عَرْق نادرًا»[٣]، وفي شرحه لمعاني الأحاديث، كما نقل عنه القاضي عياض في تأويل الحديث: (غير خزايا ولا نادمين): «أي غير مستحيين، مأخوذ من الخزاية...»[٤]، وكان المازري كذلك ينقل عنه كما جاء في مسألة جمع ضبارة، فقد نقل المازري عن الهروي: «ضبائر جمع ضبارة بكسر الضاد...»، ثم صوّبه القاضي عياض بقول الكناني: «والصواب: أضابر جمع إضبارة، وما حكاه الهروي قبلُ يردّ قوله؛ لأنه لم يعرف ضبارة...»[٥].
- القزاز: في المسائل الصرفية التي درستها للقاضي عياض جاء ذكره في مسألة واحدة مقترنًا مع اسم كتابه (الجامع)، وذلك في مسألة جمع نادم على ندامَى.

(١) إكمال المعلم ٤٩٧/٣.

(٢) انظر: ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٤٦/١٧-١٤٧، العبر ١٩٩/٢، النجوم الزاهرة ٢٢٩/٤.

(٣) إكمال المعلم ١٣٢/٢.

(٤) إكمال المعلم ٢٣١/١.

(٥) إكمال المعلم ٥٦٢/١.

المبحث الثالث: منهجه في الاستدلال بالأصول الصرفيّة:

اعتمد علماء العربية في دراسة الصرف الأصول ذاتها التي اعتمدوها في دراسة النحو؛ ذلك أنّ كثيرًا عدّوا الصرف والنحو علمًا واحدًا، وقد عرّف أبو البركات ابن الأنباري أصول النحو بأنها: «أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وأصوله»[(١)]، وهو عند السيوطي: «علم يُبحَث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدِلّ»[(٢)]، أمّا أدلة الأصول فهي أربعة كما جاء عن السيوطي: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال[(٣)].

ومَن يطّلع على كتاب (إكمال المعلم) يلحظ مدى اعتداد القاضي عياض بالأصول في معالجة المسائل الصرفية التي وقف عليها من خلال شرحه وتحليله، وأبرز معالم منهجه في ذلك يتضح من خلال استخدام الأدلة في القواعد والقضايا الصرفية، كما سيتضح من خلال الآتي:

السماع:

وهو الأصل الأول من أصول الصرف البارزة؛ ذلك لأهميته وقوته في الاحتجاج، وهو الركيزة الأساسية التي ارتكز عليها العلماء في استدلالهم على الأحكام والضوابط اللغوية المختلفة؛ الأمر الذي جعل ما جاء من الكلام مسموعًا بكثرة يتفوق على القياس، وفي ذلك يقول ابن جني: «واعلم أنّ الشيء إذا اطّرد في الاستعمال وشذّ عن القياس فلا بدّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه...»[(٤)]، ويعني بالسماع أو النقل: «ما ثبت في كلام مَن يُوثَق بفصاحته، فشمل كلام الله وهو القرآن، وكلام نبيّهﷺ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه،

---

(١) لمع الأدلة ٨٠.

(٢) الاقتراح ١٣.

(٣) انظر: الاقتراح ١٤، وانظر: لمع الأدلة ٨١، حيث هي عند ابن الأنباري ثلاثة فقط، وكذا اختلف المحدثون في تقسيمها، منهم الدكتور حلمي خليل الذي أضاف على السماع والقياس نظرية العامل، انظر: مقدمة لدراسة علم اللغة ١٢-١٨، والدكتور محمد عيد رأى أنها خمسة أقسام: السماع، والقياس، ونظرية العامل، والتقدير، والتعليل، انظر: أصول النحو العربي، هذه التقسيمات موزعة على فصول الكتاب.

(٤) الخصائص ٩٩/١.

وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر»[١]، ومن خلال المسائل الصرفية التي عرض لها القاضي عياض يبدو واضحًا جليًّا رجوعه إلى الأصول الصرفية في النقل وإفادته منها في معالجة هذه المسائل كما سيتضح:

١- القرآن الكريم، والقراءات:

- القرآن الكريم:

مما لا شك فيه أنّ كتاب الله ﷻ أهم مصدر يستقي منه العلماء الأحكام اللغوية المختلفة، فقد نزل بلسان عربي يناسب جميع القبائل على اختلاف لهجاتها في بعض المظاهر، وقد استشهد القاضي عياض على بعض الظواهر الصرفية بالآيات الكريمة، فقد رجع إلى الآيات للاحتجاج بما كان على لغة قليلة في العربية، كما في الفعل (كبّ وأكبّ)، حيث جاء الفعل الثلاثي منه متعديًا، والرباعي غير متعدٍّ، وفي ذلك مخالفة لما هو متعارف عليه بالأحكام الصرفية، وقد استشهد على ذلك بقول الله ﷻ: ﴿أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ﴾[٢] وقوله: ﴿فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ﴾[٣]، وكذا في مسألة إثبات التاء وحذفها في كلمة (حائضة)، فقد ذكر القاضي عياض جواز كلا الوجهين[٤]، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾[٦]، وفيها أيضًا رجّح روايتها بغير هاء على طريق النسب، وحمله على قول الله ﷻ: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦٓ﴾[٧]، وحينما عرض لمسألة (الطاغوت) ذكر أنه يحتمل هذ اللفظ أن يكون «جمعًا، وواحدًا، ومؤنثًا، ومذكرًا»[٨]، مدعّمًا رأيه بالآيتين الكريمتين: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ أَن

(١) الاقتراح ٧٤.
(٢) الملك: ٢٢.
(٣) النمل: ٩٠.
(٤) انظر: إكمال المعلم ١٣٥/٢.
(٥) الأنبياء: ٨١.
(٦) يونس: ٢٢.
(٧) المزمل: ١٨.
(٨) إكمال المعلم ٤٠٤/٥.

يَعْبُدُوهَا﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓا أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ﴾[٢]، كما ساق الآية الكريمة: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ﴾[٣] التي احتج بعضهم بها للدلالة على أنّ المعنى المقصود من (قروء) الأطهار، وردّه بأنّ العرب تراعي في حالتي التذكير والتأنيث معنى اللفظ الذي يقترن به العدد دون لفظه، وفي مسائل أخرى حمل تأويل بعض الكلمات في تفسيرها وتوجيه دلالتها على الآيات الكريمة، كما نقل عن المازري أنّ كلمة (لبّيك)، مصدر مثنى لغرض التكثير، وليس للدلالة على اثنين، وحمله على تأويل اليد في الآية الكريمة: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾[٤] بالنعمة، وتثنيتها من باب التكثير والمبالغة[٥]، وأيضًا حكى عن شيخه أبي محمد بن عتاب عن أبيه حمله معنى التصرية من قوله: (لا تصرّوا)[٦] على قوله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾[٧]، وفي المسألة ذاتها نقل عن الخطابي احتمال أن تكون (المصراة) أصلها (مصررة) أُبدلت فيها إحدى الرائين ياءً، ثم قُلبت ألفًا كما في قول العرب تقضّى البازي، والأصل (تقضض)[٨]؛ حملاً على قوله تعالى: ﴿وَقَدۡ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾[٩]، كذلك احتجّ بالآيات الكريمة في إثبات الأشهر مما جاء في كلام العرب محتملاً وجهين، كما في التفضيل باستخدام اللفظين: (خير وشر)، فإنّ المشهور امتناع قول: (أخير وأشرّ)[١٠]، وفي ذلك استدلّ بقول الله ﷻ: ﴿مَنۡ هُوَ شَرّٞ مَّكَانٗا وَأَضۡعَفُ جُندٗا﴾[١١]، وقوله: ﴿خَيۡرٌ عِندَ رَبِّكَ

(١) الزمر: ١٧.
(٢) النساء: ٦٠.
(٣) البقرة: ٢٢٨.
(٤) المائدة: ٦٤.
(٥) انظر: إكمال المعلم ٤/١٧٦-١٧٧.
(٦) انظر: إكمال المعلم ٥/١٤٢.
(٧) النجم: ٣٢.
(٨) انظر: إكمال المعلم ٥/١٤٣.
(٩) الشمس: ١٠.
(١٠) انظر: إكمال المعلم ٤/٦١٤، ٦/٤٩٢.
(١١) مريم: ٧٥.

ثَوَابًا﴾[١]، وفي الحديث: (أمَّا أَحدُهما فَأَوَى إِلَى اللهِ فَآوَاهُ اللهُ)، بيّن أن الفعل الأول (أَوَى) ثلاثي غير متعدٍّ، والفعل (آواه) رباعي متعدٍّ، وقال بأنّ هذه لغة القرآن محتجًّا بقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾[٢]، وقوله: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ﴾[٣].

- القراءات القرآنية:

كان القاضي عياض من العلماء البارزين الذين احتجوا بالقراءات القرآنية و لم يمنعوها، بل كان يثبت بها وجود لغة ما في كلمة معينة، وينفي بها شذوذها أو مخالفتها، ولعل أبرز مثال كان واضحًا في المسائل الصرفية ما ذكره من أنّ العرب أماتوا مصدرَ الفعلِ (يدع) وماضيَه، فبيّن أن المراد من هذا القول قلة استعماله، وليس نفي وجوده بدليل قراءة: ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ﴾[٤]، بالتخفيف بمعنى تركك[٥].

٢- الحديث الشريف:

لما كان كتاب (إكمال المعلم) كتابًا معنيّا بشرح الأحاديث الشريفة، والوقوف على غوامضها، وإزالة الإبهام منها، والوقوف على الجوانب اللغوية والصرفية منها في سبيل ذلك، كان من البدهي أن يستعين القاضي عياض بالأحاديث الشريفة؛ ليحتجّ بها في شرحه، فتجده تارةً يُحيل إلى حديث سابق، أو إلى حديث لاحق سيأتي الحديث عنه في موضعه، أو يحمل تأويل حديث على حديث آخر، كما في حمل جمع (ندامى) إتباعًا للجمع (خزايا)؛ نظرًا لمجاورة اللفظين كما في حديث: (ارْجِعنَ مَأْزُورَات غَير مَأْجُورَات)[٦]، وفي تفسيره لمعنى (السام) من قول اليهود للنبيّ ﷺ: (السام عليكم)، بمعنى الموت، واستدلّ على هذا المعنى من الحديث الآخر: ((لكل داء دواء إلا السام))[٧]، وفي دعاء الرسول ﷺ: ((...وكَفَانَا

(١) مريم: ٧٦.
(٢) الكهف: ١٠.
(٣) الضحى: ٦.
(٤) الضُّحى: ٣.
(٥) انظر: إكمال المعلم ٢٦٥/٣.
(٦) انظر: إكمال المعلم ٢٣٠/١.
(٧) انظر: إكمال المعلم ٤٩/٧.

وآوَانَا...)) أوّل الفعل (آوانا) بـــ(رحمنا)، مستدلاً على ذلك بحديث آخر فيه: ((حتى نأْوي إليه))، أي: نرحمه[١].

٣- كلام العرب:

أ- الشعر:

استعان القاضي عياض بما جاء على لسان العرب من أبيات شعرية ورجز ليقوي بها وجود ظاهرة لغوية، أو لغة سُمعت عن العرب، فمن ذلك ما أنشده من رجز في استخدام العرب في كلامهم المصدر (سمع) من قولهم: سمْع أذني ورأي عيني[٢]، فجاء بقول رؤبة:

وَرَأْيُ عَيْنَـــيَّ الفَتَـــى أَخَاكَـــا يُعْطِي الجَزيلَ فعليـــكَ ذَاكَـــا[٣]

وساق في الاستشهاد بحمل اللفظ على المعنى بيت عمر بن أبي ربيعة:

فَكانَ مِجَنّي دونَ مَن كُنتُ أَتَّقي ثَلاثُ شُخوصٍ: كاعِبـــانِ وَمُعْـــصِرُ[٤]

وأيضًا قول الشاعر:

أَتَهْجُر بَيْتًـــا بِالحِجَـــازِ تَلَفّعَـــتْ بِهِ الخَوْفُ وَالأَعْـــدَاءُ أَمْ أَنْـــتَ زَائِـــرُه[٥]

وأيضًا عجز البيت:

..... غَفَرْنَا وَكَانَت مِنْ سَجِيَّتِنَا الغَفْرُ[٦]

ب- أمثال العرب:

ساق القاضي عياض في معالجته لبعض المسائل الصرفية بعض الأمثال الدارجة على ألسنة العرب، من ذلك: ما ذكره في مسألة القلب والإعلال الحاصل بمفردة (العيادة) من

---

(١) انظر: إكمال المعلم ٨/٢١١.

(٢) انظر: إكمال المعلم ٨/٥٦١.

(٣) سبق تخريجه في المسألة التاسعة والثلاثين.

(٤) سبق تخريجه في المسألة التاسعة عشرة.

(٥) سبق تخريجه في المسألة التاسعة عشرة.

(٦) سبق تخريجه في المسألة التاسعة عشرة.

قول العرب: العود أحمد، وقولهم: عودًا بعد بدء أي رجع[١]، وأيضًا في مسألة حمل اللفظ على المعنى من حيث التذكير والتأنيث، وفي ذلك أورد قول الأعرابي المشهور: «جاءته كتابي فاحتقرها»[٢]، وكذا عمد إلى حمل اللفظ على النظير، كما في تأويل قول: (إِذا أَمَّن) أي: بلغ موضع التأمين، فحمله على قول العرب: أنجد الرجل، إذا بلغ نجدًا من الأرض، وأحرم إذا دخل في الحرم وبلغه[٣].

وما جاء من السماع بوجهين، فإنه يذكر كلا الوجهين، ومن ذلك ما رواه عن الفعل (أوى)، فإما أن يأتي (أوى) فعلاً لازمًا، ويحكى بالقصر، أو يأتي ممدودًا (آوى) في الفعل المتعدي، وكلاهما مسموع جائز، غير أنّ الأشهر في اللازم القصر، وفي المتعدي المدّ[٤]، ومثله في لفظ (النجاء) الذي يرى فيه أنه يكون ممدودًا إذا ما جاء مفردًا، وقد حُكي فيه القصر، ولكن إذا كرروا لفظه جاؤوا به ممدودًا؛ لذلك سُوِّغ فيه الوجهان[٥]، كما رجّح بعض ما جاء مسموعًا بكثرة وإن خالف القياس، كما في تصغير (عشيشية) التي قال فيها سيبويه: «صغّروها على غير مكبرها»[٦]، ويحكي اللغات التي أوردها العلماء والشيوخ الذين نقل عنهم، كما حكى أنه يُقال: (ارباذَّ ومُربيد) على لغة من قال (احمارّ)[٧]، وفي الفعل الرباعي المتعدي (أصغى)، حكى الحربي أنه يُقال: (أصغيت إليه)، وقال القاضي عياض: «لغة في غير المعدى أيضًا»[٨].

القياس:

وعرّفه ابن الأنباري بأنه: «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع

---

(١) انظر: إكمال المعلم ٣٧/٨.

(٢) انظر: إكمال المعلم ١٠/٥.

(٣) انظر: إكمال المعلم ٣٠٧/٢.

(٤) انظر: إكمال المعلم ٤٨٦/٤، ٦٦/٧، ٢١١/٨.

(٥) انظر: إكمال المعلم ٢٥٢/٧.

(٦) إكمال المعلم ٥٦٥/٨.

(٧) انظر: إكمال المعلم ٤٥٤/١.

(٨) إكمال المعلم ٤٩٥/٨.

الفاعل، ونصب المفعول، في كل مكان، وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم»[١]، وكان القاضي عياض من العلماء الذين اعتدّوا بالقياس، فكان إذا عرض إلى مسألة اشتهر فيها السماع قابل اللفظ بنظيره من القياس، وقد اعتنى بالقياس على القواعد الصرفيّة بصورة ملحوظة، فتراه بداية يصوّب قول مسلم: (وأضرابهم) بناءً على القياس، ولم يذكر مسمى القياس صراحة، وإنما أشار إليه بقول: «وجه العربية فيه: وضربائهم»[٢]، وعلل لذلك بقلة ما جاء من كلمات على (فعيل) جُمعَت على أفعال[٣]، وفي حديثه عن الجمع (ندامى) مفرده (نادم)، وفيه يقول: «جاء ها هنا على غير القياس...»[٤]، واستعرض في هذه المسألة أقوال العلماء؛ ليعلل سبب خروج هذا الجمع عن قياسه المعروف[٥]، وأشار في الفعل (نَزَع) (يَنْزِع) إلى أنّ مجيئَه مكسور العين من القليل المسموع، وأنه مخالف للقياس الذي يحكم القاعدة الصرفية، إذ يقول: «ولم يأتِ في هذا الباب على فَعَل يَفْعِل إلا نزَع ينْزِع، وهَنَا يهني، وإلا فكل ما جاء على فعَل مما عينه أو لامه حرف حلق فمستقبله يفعَل بالفتح أيضًا»[٦]، وفي موضع آخر وصف (نزَع ينـــزِع) مما شذ عن الأصل[٧]، وكذلك حينما نقل الخلاف حول مد (لاها الله) وقصرها في القسم، ختم القول فيها بما نقله عن أبي حاتم: «يقال: لا هاء الله، في القسم، والعرب تقوله بالهمزة، والقياس تركه»[٨]، فقد ذكر أنّ ما سُمع فيه من العرب الهمز، وقابله بالقياس وهو تركه[٩]، وفي مسألة جمع (جَدْب) على (أَجادِب) يقول القاضي عياض: «وأجادب جمع جدب على غير قياس، وكان القياس أن يكون جمع أجدب، ومثله محاسن جمع حسن، وكان قياسه أن يكون جمع محسن، ولم

(١) الإغراب في جدل الإعراب ٤٥.
(٢) إكمال المعلم ١/١٠٠.
(٣) انظر: إكمال المعلم ١/١٠٠.
(٤) إكمال المعلم ١/٢٣٠.
(٥) انظر: إكمال المعلم ١/٢٣٠.
(٦) إكمال المعلم ٤/٢٨٧-٢٨٨.
(٧) انظر: إكمال المعلم ٥/٩٦.
(٨) إكمال المعلم ٥/١١٦.
(٩) انظر: إكمال المعلم ٥/١١٦.

يسموا، وكذلك مشابه جمع شبه، وقياسه جمع مشبه»[١].

وبعض ما خالف القياس وصفَه بالنادر كما نقل عن الهروي في (العرُاق) «جمع عَرْق نادرًا»[٢]، ونحوه في جمع (وَطْب على أَوْطَاب)، فقد وصفه بالندرة وعلل لذلك بأن (فَعْل) لم يُجمَع على (أفعال) إلا في كلمات قليلة مسموعة[٣]، وأيضًا في مسألة التفضيل بلفظي (أخير وَأشر) علّق قائلاً: «أهل النحو يأبون أن يُقال: فلان أشر أو أخير من فلان، وإنما يُقال: شرٌّ وخيرٌ، وهو مشهور كلام العرب عندهم»[٤].

(١) إكمال المعلم ٢٥٠/٧.

(٢) إكمال المعلم ١٣٢/٢.

(٣) انظر: إكمال المعلم ٤٦٨/٧.

(٤) إكمال المعلم ٦١٤/٦.

المبحث الرابع: أثر بحثه الصرفي في دلالة الحديث:

لا بدّ من الوقوف على أهمية علم الصرف ومكانته بين علوم العربية لمعرفة مدى أثر دراسته في توجيه العلوم الأخرى، فقد علّل ابن جني احتياج جميع أهل العربية إليه: «لأنه ميزان العربية، وبه تُعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يُوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به»[(١)]، ولا يخفى على دارسٍ مدى ضرورة معرفة الصرف في الوقوف على تصريفات الكلمة؛ لما لها من دور كبير في تحول معنى الكلمة إلى آخر؛ لذلك يقول ابن فارس: «وأما التصريفُ فإن مَن فاته علمُه فاته المعظم؛ لأننا نقول: وَجَد، وهي كلمة واحدة مبهمة، فإذا صَرفنا أفصَحتْ، فقلنا في المال: وُجْدا، وفي الضالة: وِجدانًا، وفي الغضب مَوْجِدة، وفي الحزن وَجْدا»[(٢)]، واستمرت عنايةُ اللغويين في العصر الحديث بعلم الصرف واستشعارُهم بأهميته، فبيّن الدكتور عبد الخالق عضيمة فائدته من حيث كونه: «عليه المُعَوَّلُ في ضبط الصيغ، وبهِ يُدفعُ اللحنُ في نطق الكلمات، وبمراعاة قواعده تخلو مفردات الكلم من مخالفة القياس التي تُخلُّ ببلاغة الكلام»[(٣)]، وعند الطنطاوي تكمن أهمية الصرف في أنه «لا يستغني عنه دارس اللُّغة العربية، فهو يعرّفه بكُنه الكلمة المفردة وحقيقتها مزيدة ومجردة، ويُمُدُّه بزاد من المعارف موفور يقيه العِثَارَ في المنظوم والمنثور»[(٤)].

وَالمطّلع على كتاب (إكمال المعلم) يلحظ مدى عناية القاضي عياض بدراسة بعض الجوانب الصرفية المتعلقة بالمفردات التي يقوم بشرحها وتفسيرها، ومن ثَمّ يلمس مدى أهمية دراسة بنية هذه المفردات في المساعدة على ضبطها ضبطًا دقيقًا، يساعد على نطقها النطق الصحيح والتوصل إلى دلالتها المنشودة، خاصة فيما كان من الألفاظ محل خلاف بين العلماء، من حيث الضبط أو من حيث تفسير معناه كما سبق في ضبط المصدر في (حلبها على الماء)، فكان الضبط الصحيح نطقها بسكون اللام، وفقًا للقاعدة التي تقتضي تسكين عين المصدر فيما جاء على (فعَل يفعُل)، والأمر نفسه في قولهم: (سَمْع أذني)، كما أنّه من

---

(١) المنصف ٢/١.

(٢) الصاحبي ١٤٣.

(٣) المغني في تصريف الأفعال ٣٤.

(٤) تصريف الأسماء للطنطاوي ٣.

خلال البحث الصرفي يمكن الرجوع إلى أصل الكلمة، ومعرفة سبل اشتقاقها، وما اعترى اللفظ من تغيرات طرأت على مبناه أدت تباعًا إلى حدوث تغيرات في معناه، إذ من خلاله يمكن معرفة حروف الكلمة الأصلية من الزائدة عليها، كما في ميم كلمة (مئنة)، ولا يمكن تجاهل العلاقة الطردية بين الزيادة في قوة المعنى الناتجة عن الزيادة المدخلة على المبنى، وتفيد هذه الزيادة الدلالة على المبالغة، وتكثير معنى هذا اللفظ، فالفعل (قاتَل) لا يفيد مجرد معنى القتل الحاصل من الفعل (قتل)، وإنما يؤدي معنى كثرة القتل وتكراره نتيجة لزيادة الألف على مبنى الفعل الأصلي (قتل)، والتاء المقترنة بـــ(لُحْنة) أو (لحّانة) لا تدل على تأنيث اللفظ في قولهم: (رجل لحنة)، وإنما تشير إلى أنّ هذا الرجل كثير اللحن في كلامه، وخلو (غيور) من التاء لا يعني أنها صفة للمذكر، إنما تلحظ في الحكم الصرفي كثرة مجيء فعول خاليًا من التاء في وصف المؤنث، مثل: ضحوك وعروب، وخلوُّ صفات المؤنث من تاء التأنيث في نحو: طالق ومرضع لا يخرجها من دائرة التأنيث وفقًا للأحكام الصرفية المعروفة، كما أنّ لحاق الهاء في كلمة (كيفَهْ) فقط لِيمكّنَ المتكلم من الوقف على نهاية الكلمة عند استحالة الوقوف على متحرك، وقد ترد الكلمة على صيغةٍ ما ومعناها يؤدي صيغة أخرى، كمجيء (فعول) بمعنى مفعولة: نحو شاة حلوب، وناقة ركوب، وقد تحتمل أن تكون فعول بمعنى فاعلة، فيكون تأويلها بذات حلب ومعطية من نفسها، فضلاً عن أنّ البحث الصرفي يقف على الاشتقاق الصحيح للكلمة وفق ضوابط وقواعد متقنة؛ الأمر الذي يساعد على التوصل إلى المعنى الصحيح لهذه المفردة والتي تؤثر بشكل أو بآخر في فهم المعنى الكلي المراد إيصاله من الحديث الشريف محل الدراسة، فمثلاً كلمة (الذام) من الممكن أن تكون ألفها منقلبة عن ياء، ومن ثَمّ فهي تفيد معنى الذم إذا لمته وعبته، أما إذا كانت ألفها منقلبة عن الهمزة (ذأم)، أفادت معنى الاستحقار، ولا يمكن معرفة ما اعترى الكلمة من قلب وإبدال أو إعلال إلا من خلال تمحيصها من الناحية الصرفية، كالإعلال الحادث في كلمة (عيادة)، أو قولهم: (العود أحمد)، ومعرفة ما في الكلمة من مد أو قصر ليس له سبيل إلا من خلال إمعان النظر في الناحية الصرفية منها، فقد تحتمل اللفظة كلا الوجهين: القصر والمد كما جاء في (الدباء)، ومعرفة كيفية جمع الكلمة المفردة كما في (ضبائر) جمع (ضبارة)، وما جاء من جموع مخالفة للقياس، سواء ما كان منها قليلاً محصورًا في كلمات معدودة كما في جمع (فَعيل) على (أفْعَال)، وكما في جمع (جَدْب) على (أَجادِب)، وجمع (وَطْب) على (أَوْطَاب)، أم نادرًا

كما في جمع (عَرْق) على (عُراق)، والجمع على (ظُؤار)، والتمييز بين ما كان جمعًا وبين ما هو جمعُ جمعٍ، كما في (أقْرَاط) جمع (قِرَاط)، ومجيءُ المفردة على صيغة التثنية لا يعني بالضرورة دلالتها على العدد اثنين، فالعرب تعبّر بلفظ المثنى عن الجمع، والعكس كذلك، وقد مرّ الحديث عن هذا الموضوع في الحديث: ((بين ظَهْرَي خَيل))، ولفظ التثنية إن لم يدلَّ على معنى التثنية و لم ينُب عن الجمع يُستخدم في الدلالة على الكثرة والتَّكرار، كما في قول: (لبّيك) و(سعديْك)، فإن كان ظاهر اللفظ مثنى إلا أنّه من حيث المعنى لا يمت إلى الدلالة على العدد بصلة، وليس كل (فَعْلاَء) صفة مؤنثة يكون مذكرها على (أفْعَل)، وخير دليل على ذلك أنه لا يُقال في مذكر: (سَحَّاء) (أَفْعَل)، والتحوّل بين الوحدات الصرفية، أو ما يسمى إنابة صيغة محل أخرى له دور بارز في تحوّل المعنى.

ومجال اللغة كبير واسع، وإن كان هناك ضوابط وقيود تحكمها إلا أنّ هذه الضوابط لا تتسع لجميع كلام العرب، ومن هنا ظهر المخالف للقياس، وظهرت اللغات، وأوجه روايات الحديث المختلفة لبعض مفرداته، فالوقوف الدقيق على ما يعتري الكلمة من تغيرات، وزيادة، وإنابة وزن عن آخر، وقلب وإبدال، وقطع أو وصل همزة، يحتاج إلى إلمام بقوانين علم الصرف وتمكّنٍ منه، ومن خلال النظر في المسائل التي ناقشها القاضي عياض يمكن معرفة مدى أهمية الجانب الصرفي في توجيه المفردات، ومن ثَم الوصول إلى الحكم الفقهي أو التفسير الدقيق لمعنى الحديث، وهذا مما ميّز شرح القاضي عياض عن غيره من الشروح، إذ كان يقف على مواضع الخلاف، ويرجّح ما يراه صوابًا وفق القاعدة الصرفية، فلا ينحاز لرأي دون آخر، إلا فيما وافق الضوابط اللغوية، وكان من منطلق تلك القواعد يميّز بين ما جاء موافقًا للقياس، وبين ما جاء شاذًّا مرفوضًا، وما ترك العرب استعماله مع عدم شذوذه، وبين ما كان محصورًا في كلمات معدودة فقط لا يُقاس عليها، فكان الصرف الوسيلة التي من خلالها يتم إصلاح اللحن الذي قد يقع في المفردات، وسوء فهم المغزى من بعض المفردات الناتج عن عدم تحري الدقة في ضبط كلمات الأحاديث، لأنّ تفسير الألفاظ يتوقف في المقام الأول على اشتقاقها وأوجه التصريف التي تعتريها، فلا تكاد تقرأ معجمًا لغويًّا أو كتابًا اختص بشرح المفردات لا يبدأ بعرض أصل الكلمة والتصريفات التي يمكن استخدامها فيها، وهذا مما لا شك فيه يعكس مدى دراية القاضي عياض وسعة علمه واطلاعه، وحرصه على تقديم كل ما يفيد قارئ كتابه دون أن يعترضه غموض أو لبس أو إبهام في أمر ما، مع

اقتصاره على الجانب الذي تحصل منه الفائدة دون حاجته إلى الإطالة والتفصيل المؤديينِ إلى الملل، ولما كانت كثرة الرواة وطول العهد بينهم قد تؤدي إلى وقوع اللبس في بعض المفردات، مع وجود الوضّاعين، فقد كانت الحاجة إلى إحكام ألفاظ الحديث وفق ضوابط محددة وبيّنة، وتعليل بعض الظاهر اللغوية وفق مقاييس اللغة أكثر من الحاجة إليها في علوم أخرى، صونًا لألفاظه من اللحن، وحماية من الكذب على رسول اللهﷺ.

الفصل السادس

موقف القاضي عياض من علماء التصريف وأثره فيمن بعده

ويشتمل على ما يلي:

المبحث الأول: موقفه من الخلاف الصرفي.

المبحث الثاني: أثره فيمن بعده.

المبحث الأول: موقفه من الخلاف الصرفي:

عُرِف القاضي عياض بسعة علمه، ودرايته بعلوم اللغة، وإحاطته بفروعها، فكان الصرف أحد هذه العلوم الذي حظي بوافر اهتمامه، ودقيق عنايته، وقد مازج في دراسته بين الأسلوب المختصر الوجيز، وبين الشرح والتفصيل، فتارة يكتفي بالإشارة إلى الظاهرة الصرفية، وتارة يقف عند قضية صرفية ليتناولها بالشرح والبيان، والوقوف على ما أثير حولها من خلاف، وانتهج منهجًا معتدلاً في وقوفه على آراء المذاهب النحوية المختلفة، فلم يكن متعصبًا لمذهب دون آخر، ولم يتحامل على مذهب محدد، بل كان – في الغالب- يشير إلى الرأي الذي يراه مناسبًا لتأويل الظاهرة الصرفية، وإن لم يصرّح إلى أي مدرسة يتبع هذا الرأي، فتجده يعرض لآراء علماء من مدرسة البصرة، كما يورد آراء علماء من المدرسة الكوفية، وقد يرد ذكرٌ لبعض علماء المدرسة البغدادية، ويمكن حصر أبرز أسماء أئمة المدارس النحوية التي وردت في بعض المسائل على النحو الآتي:

أ. من علماء المدرسة البصرية:

- **الخليل بن أحمد الفراهيدي:** ذكر أقواله في عدة مسائل، منها تفسير كلمة: (العرْق)، «قال الخليل: والعُرَاق العظم بلا لحم»[(١)]، كما أورد قوله حول تذكير وتأنيث كلمة (ظئر): «قال الخليل: يقع للمذكر والمؤنث» [(٢)].
- **سيبويه:** وقد تردد اسمه في مسائل شتى، منها احتجاجه برأيه في استعمال العرب للمصدر في قولهم: (سمع أذني) الذي قال فيه: «قال سيبويه: العرب تقول: سمع أذني زيدًا، ورأي عيني...» [(٣)]، وأورد مذهبه في همزة (ايم الله) بأنها همزة وصل[(٤)]، وأفرد رأيه في مسألة تصغير (عشيشية) الذي قال فيها: «قال سيبويه: صغّروها على غير مكبّرها» [(٥)]،
- **يونس بن حبيب:** ذكر مذهبه في مسألة (لبّيك) قائلاً: «ويونس بن حبيب من أهل

---

(١) إكمال المعلم ١٣٢/٢.

(٢) إكمال المعلم ٢٨١/٧.

(٣) انظر: إكمال المعلم ٣٢١/١، ٥٦١/٨.

(٤) انظر: إكمال المعلم ٤١٩/٥.

(٥) إكمال المعلم ٥٦٥/٨.

البصرة، فذهب في لبيك إلى أنه اسم مفرد وليس بمثنى...» [١].

- **الأصمعي**: اكتفى برأيه في الاحتجاج باستخدام العرب للمثنى في دلالتهم على الجمع وذلك في قوله: «العرب تقول: نحن بين ظهريهم وظهرانيهم على لفظ الاثنين...» [٢]، وفي تفسير كلمة مئنة يقول: «قال الأصمعي: سألني شعبة عن هذا الحرف فقلت: هو كقولك علاّمة، ومخلقة، ومجدرة» [٣]، واحتج برأيه في تأويل قوله ﷺ: ((أَمَّا أَحَدُهُم فَأَوَى إلى الله فَآوَاهُ الله)) بقوله: «الأول مقصور ثلاثي غير متعدٍّ، والثاني ممدود رباعي متعدٍّ، وهو قول الأصمعي، وهذه لغة القرآن»[٤].
- **ابن ولاّد**: ذكر رأيه حينما عرض لمسألة مد مفردة (أضاة) وقصرها فاقتصر على رأي ابن ولاّد فيها، فقال: «قال ابن ولاّد: هو مكسور الأول ممدود، فإذا فتحوا قصروا...» [٥].

ب. أما أئمة المدرسة الكوفية، فكان ممن نقل عنهم:

- **الأحمر**: نقل القاضي عنه تأويل كلمة (لبَّيك) مقرونًا بما ذهب إليه الخليل[٦].
- **الفراء**: وقد أشار القاضي عياض إلى رأيه ومذهبه في مسائل عدّة، كالقاعدة الصرفيّة في الإتباع التي نسبها إلى الفراء نقلاً عن ابن قتيبة: «العرب إذا ضمّت حرفًا إلى حرف فربما أجروه على بنيته...»[٧]، والقاعدة الصرفية التي نصّ عليها في المصدر (حلب) قائلاً: «وقال الفراء: (كل ما كان معدّى من الثلاثية فالفعل والفعول جائزان في مصدره)»[٨]، وأيضًا أورد رأيه حول همزة (ايم الله) القائل بأنها همزة قطع في مقابل رأي سيبويه الذي

---

(١) إكمال المعلم ١٧٧/٤.
(٢) إكمال المعلم ٤٩/٢.
(٣) إكمال المعلم ٢٧٣/٣.
(٤) إكمال المعلم ٦٦/٧.
(٥) إكمال المعلم ١٩٥/٣.
(٦) انظر: إكمال المعلم ١٧٧/٤.
(٧) إكمال المعلم ٢٣٠/١.
(٨) إكمال المعلم ٤٩٧/٣.

ذهب إلى أنها همزة وصل[١].

- **أبو عبيد**: من الأسماء التي جاء ذكرها كثيرًا في المسائل، فمن ذلك ما جاء في مسألة همز (مربدّ) حيث ذكر أنّ مذهب أبي عبيد همزُها، ثم قال: «وقال أبو عبيد: مُرْبَدّ مثل مُحْمَرّ ومُصْفَرّ ومُبْيَضّ...» [٢]، وكذا نقل القاضي عياض تفسير أبي عبيد لمعنى (العرْق) [٣]، وفي الخلاف حول ميم (مئنة) يقول: «وذكر الهروي عن الأزهري أنّ تفسير أبي عبيد صحيح...» [٤]، وذكر مذهبه الموافق لمذهب الفراء في الحكم بقطع همزة (أيم الله) [٥].
- **ابن السكيت**: استدلّ برأيه على شذوذ جمع ظئر على ظُؤار، «قال ابن السكيت: لم يأتِ فُعَال بضم الفاء جمعًا إلا ثُؤام...» [٦].
- **ثعلب**: أورد رأيه في تعليل تسمية المسيح بالدجّال[٧].
- **ابن الأنباري**: ذكر مذهبه الذي وافق مذهب سيبويه في مسألة (لبَّيك) الذي قال فيه: «وأكثر الناس على ما ذهب إليه سيبويه، قال ابن الأنباري: ثنّوا (لبّيك) كما ثنّوا (حنانيك)...» [٨]، وفي المسألة نفسها نقل نسبة تأويل كلمة لبيك بإقامة الرجل بالمكان ولزومه إياه، إلى الخليل والأحمر قائلاً: «قال ابن الأنباري: وإلى هذا المعنى كان يذهب الخليل والأحمر».

ج. ومن المدرسة البغدادية:

- **ابن قتيبة**: نسب إليه تأويل الحديث: ((ارجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ)) من باب

---

(١) انظر: إكمال المعلم ٤١٩/٥.
(٢) إكمال المعلم ٤٥٤/١.
(٣) انظر: إكمال المعلم ١٣٢/٢.
(٤) إكمال المعلم ٢٧٣/٣.
(٥) انظر: إكمال المعلم ٤١٩/٥.
(٦) إكمال المعلم ٢٨١/٧.
(٧) انظر: إكمال المعلم ٥٢٠/١.
(٨) إكمال المعلم ١٧٧/٤.

الإتباع[١].

- **السيرافي**: احتج بالقاعدة الصرفية التي تقتضي قلّة جمع (فَعيل) على (فَعَل) في مسألة جمع كلمة (أديم) على لسان السيرافي قائلاً: «قال السيرافي: لم يُجمَع فَعِيل على فَعَل إلا أَديم وأدَم...» [٢].
- **أبو علي الفارسي**: احتج بقوله في مسألة (حلْبها يوم وردها): «وقد يكون الحلب اسم المحلوب» [٣].

د. المدرسة الأندلسيّة:

- **أبو علي القالي**: نقل القاضي عياض روايته لكلمة (الرغباء) في مسألة (لبيك) قائلاً: «وحكى أبو علي القالي في ذلك أيضًا الفتح والقصر مثل سكرى...» [٤]، كما استدلّ برأيه في قصر كلمة (كداء) ومدها[٥].

والذي يتضح أنّ القاضي عياض لم يتبع منهجًا محددًا ودقيقًا في عرض الآراء محل الخلاف في القضايا الصرفية، فقد اكتفى في بعض المسائل برأي عالم واحد من علماء أحد المذاهب، كنقله لرأي سيبويه في تصغير عشيشية، وفيما جاء عن استعمال العرب للمثنى موضع الجمع اقتصر على قول الأصمعي فيه عن العرب، أو رأي السيرافي وحده في حصر جمع (فَعيل) على (فعَل) في كلمات محدودة، بينما في مناقشة المسألة التي تدور حول استعمال المصدر (حلب) من قوله: (حلبها يوم وردها) تراه قد ذكر قول الفارسي وأتبعه بقول الفراء، وفي الكلام عن الإتباع في (خزايا وندامى) نقل عن الفراء وابن قتيبة، أما في مسألة اشتقاق (لبّيك) فقد عرض لرأي أكثر من عالم، كيونس بن حبيب من المدرسة البصرية، وسيبويه من المدرسة ذاتها، وابن الأنباري من المدرسة الكوفية، وأتبعهم بتفسير الخليل من المدرسة البصرية والأحمر من المدرسة الكوفية، وفي مسألة مد ألف (لاها الله)

---

(١) انظر: إكمال المعلم ١/٢٣٠.

(٢) إكمال المعلم ١/٢٣٤.

(٣) إكمال المعلم ٣/٤٩٧.

(٤) إكمال المعلم ٤/١٧٨.

(٥) انظر: إكمال المعلم ٤/٣٣٥.

وقصرها سرد فيها أقوال مجموعة من العلماء، كالمازني وإسماعيل القاضي، وأبي زيد الأحول، وأبي حاتم السجستاني، وجميعهم من أعلام المدرسة البصرية، وفي مسألة الخلاف حول قطع همزة (أيم) ووصلها عرض رأي سيبويه من المذهب البصري القائل بأنها همزة وصل، وفي مقابله عرض رأي كل من الفراء وأبي عبيد من المذهب الكوفي والذي يرجح كونها همزة قطع، وكذا عرض للآراء المتباينة في مناقشة تذكير كلمة (ظئر) وتأنيثها وجمعها التي عرض فيها قول الخليل بأنها للمذكر والمؤنث، وأبي حاتم في كونها للمؤنث تُجمع على ظُؤار، وزاد ابن الأنباري جمعها على أظوار في حين لا تُجمع على ظور، وحكاية أبي زيد الأحول في جمعها على ظؤرة، ثم احتج برأي الهروي الذي نصّ على أنه لا يجمع على (فُعْلَة) إلا أربعة أحرف، أحدها ظئر وظؤرة، أما في مسألة إثبات تاء التانيث وحذفها من كلمة (حائض) فقد ذكر أن للنحاة فيها وجهين، ثم أورد الوجهين دون أن ينسب أيًّا منهما إلى مذهب محدد، والحقيقة أنّ كل وجه يمثل مذهبًا لمدرسة نحوية، فالوجه الأول القائل بأنّ الصفات حائض وطالق ومرضع مما لا يشترك فيه المذكر؛ لذا فإنّه يُستغنى فيها عن التاء الدالة على التأنيث، وهذا هو مذهب أهل المدرسة الكوفية، والوجه الثاني الذي جعل الاستغناء عن تاء التأنيث من باب النسب هو مذهب أهل المدرسة البصريّة، و لم يصرّح القاضي عياض بنسبة كل وجه إلى المدرسة القائلة به، وإنما وصف الوجه الثاني الذي هو مذهب البصريين بالصحيح.

ويمكن التوصّل إلى أنّ القاضي عياض لم يحرص على ذكر المذاهب صراحة، كما أنّ عدم وجود منهج محدد للوقوف على الخلافات الصرفية وترجيح الآراء يبيّن أنّ المغزى من سوق هذه الآراء المتعددة لم يكن الهدف منه الانتصار لمذهب معين على آخر، أو التعصب لمدرسة محددة دون أخرى، بل كان الهدف من وراء ذلك التوصل إلى التحليل الدقيق والضبط الصحيح للمفردات من الناحية الصرفية، في سبيل التوصل من خلالها إلى التفسير المنطقي لمعناها، من أجل الوصول إلى المعنى المنشود من الحديث الشريف، وتوجيهات نصوص الأحاديث والتعليق عليها.

المبحث الثاني: أثره فيمن بعده:

عُرِفَ القاضي عياض بغزارة علمه، ومدى إحاطته بعلوم شتّى، وقد حظي جانبا النحو

والصرف بحيز كبير من عنايته واهتمامه، فقد قرأ عددًا ليس بقليل من تآليف النحو والصرف واللغة على شيوخه، من ذلك:

- **كتاب الجمل للزجاجي**: الذي قرأه على الشيخ أبي علي الحسين بن علي التاهرتي، وقرأ عليه **الواضح** للزبيدي، و**الكافي** لأبي جعفر النحاس، وكثيرًا من كتاب **المقتضب** للمبرد، و**الإيضاح** للفارسي، وكتاب **فصيح الكلام** لثعلب، وأكثر كتاب **الأمالي** لأبي علي القالي.
- **كتاب الكامل للمبرد**: الذي قرأه على الأديب الراوية أبي عبد الله محمد بن سليمان النفزي المعروف بابن أخت غانم(١)، وقرأه أيضًا على الأديب صاحب الشرطة أبي بكر محمد بن البراء الجزيري(٢)، وسمع كثيرًا من الكامل على الشيخ أبي علي الحسين بن علي التاهرتي (٣).
- **إصلاح المنطق**: قرأه جميعه على أبي عبد الله بن سليمان(٤).
- **أدب الكاتب**: قرأه على أبي الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري المقرئ النحوي المعروف بابن البيذش(٥)، وعلى الفقيه أبي إسحاق إبراهيم بن جعفر عن القاضي أبي الأصبغ(٦)، وعلى الشيخ أبي علي التاهرتي(٧).

وغير ذلك الكثير من كتب اللغة وفروعها المختلفة؛ مما يدلّ على أنّه كان متضلعًا في اللغة، بارعًا في فنونها، متبحرًا في علمها، ومن خلال البحث في كتاب (إِكْمَال المُعْلِم بِفَوَائِد مُسْلِم) والوقوف على ما تضمنّه من فوائد صرفيّة، وأحكام شرعيّة يتضح علوّ المكانة العلمية التي تربّع عليها القاضي عياض، فمن خلاله لمع نجم المغرب العربي، وذاع صيته، وكان له

---

(١) انظر: الغنية ٥٩.

(٢) انظر: الغنية ٦٠.

(٣) انظر: الغنية ١٤٢.

(٤) انظر: الغنية ٦٠.

(٥) انظر: الغنية ١٧٥.

(٦) انظر: الغنية ١٧٦.

(٧) انظر: الغنية ١٤١.

فضل كبير في وصول آراء كثير من علماء المغرب ومشايخه إلينا من خلال ما نقله عنهم في مؤلفاته؛ مما دعا العلماء الذين جاؤوا من بعده وساروا على نهجه إلى تضمين مؤلفاتهم بأقوال القاضي عياض في مواضع عدة من شروحهم.

فمن أشهر الذين نقلوا عن القاضي عياض: النووي؛ الذي ظهر في شرحه لصحيح مسلم مدى تأثره بالقاضي عياض وآرائه، ونقل عنه كثيرًا في كتابه، والعيني في عمدة القاري اعتمد كثيرًا على أقوال القاضي عياض في دعم رأي أو تقوية استشهاد، ومنهم أيضًا السيوطي في كتابه عقود الزبرجد فقد عمد إلى ذكر بعض أقوال القاضي عياض في شرح الأحاديث، ومنهم كذلك الشوكاني في نيل الأوطار فقد اعتمد كثيرًا على شرح القاضي عياض، والطِّيبي والقاري، وغيرهم ممن جاء من بعد القاضي عياض.

وسأذكر طرفًا مما جاء في كتبهم عن القاضي عياض على سبيل المثال:

- ناقش القاضي عياض في حديث بريرة قولها: ((لاها الله إذًا...))[١]، جوانب عدة، وتطرق إلى ظاهرتي المد والقصر في (ها)، ثم نقل عنه ما حكاه كل من: القرطبي في المفهم[٢]، والسيوطي في عقود الزبرجد[٣]، والشوكاني في نيل الأوطار[٤].
- عندما ناقش كلمة (مئنة) في قول النبيﷺ: ((إِنَّ طُولَ صَلاَةِ الرَّجُلِ، وقِصَرَ خُطْبَتِهِ مَئِنَّةٌ مِنْ فِقْهِهِ...)) [٥]، تطرق إلى معناها واشتقاقها، ثم تكلم عن ميمها ونقل عن شيخه ابن سراج بأنها أصلية، وأنّ وزنها (فَعْلَة) من مَأنت، ثم نقل عنه هذا الرأي كل من: النووي[٦]، والسيوطي[٧]، والشوكاني[٨]، وجميعهم تكلموا عن ميم مئنة، وأنها أصلية كما جاء عن القاضي عياض نقلاً عن شيخه.

---

(١) إكمال المعلم ١١١/٥، كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق، حديث رقم (١٥٠٤).

(٢) انظر: المفهم ٣٢٢/٤-٣٢٣.

(٣) انظر: عقود الزبرجد ٣٩٥/٢.

(٤) انظر: نيل الأوطار ١٥٢/١٤.

(٥) إكمال المعلم ٢٧٣/٣، كتاب الجمعة/ باب تخفيف الصلاة والخطبة، حديث رقم (٨٦٩).

(٦) انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم ١٥٨/٦.

(٧) انظر: عقود الزبرجد ١٥٤/٢.

(٨) انظر: نيل الأوطار ٣٨٤/٦.

- في قول النبي ﷺ ((وَالآخَرُ أَسْوَدُ مُرْبَادًّا...))[١]، ناقش القاضي عياض كلمة (مربَادّ) من عدة جوانب، كان من بينها ما رواه عن شيوخه بهمز اللفظة (مربئد)، ثم نقل عن القاضي عياض ما حكاه في همزها عن شيوخه كل من جاء بعده وتطرق للمفردة، مثل: النووي[٢]، والسيوطي في الديباج[٣]، والقاري صاحب مرقاة المفاتيح[٤].
- في عمدة القاري نقل العيني عن القاضي عياض في تأويل: (لبيك اللهم لبيك) قوله: «وهذه إجابة لإبراهيم عليه الصلاة والسلام لقوله تعالى: ﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ﴾[٥]، والداعي هو إبراهيم...» [٦].

وفي حكم صيام يوم عاشوراء نقل عنه قوله: «كان بعض السلف يقول: كان فرضًا وهو باقٍ على فرضيته...» [٧].

وغيرهم كثير ممن نقلوا عن القاضي عياض وأفادوا من آرائه وتحليلاته الصرفية واللغوية في شرح الأحاديث، ونقلوا عنه أقوال شيوخه الذين يصعب الوصول إلى آرائهم، كما أولوا اهتمامهم للجانب اللغوي، فضلاً عن الكتب التي سارت على نهجه لتكمل ما جاء به، فكان كتاب (إكمال الإكمال) لأبي الروح عيسى بن سعود الزواوي، وكتاب (إكمال إكمال المُعْلِم) للإمام محمد بن خليفة بن عمر الوشتاني الأُبي التونسي المالكي، وكتب عليه العلامة أبو عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي الحسيني (مكمِّل إكمال الإكمال)، وغير ذلك من الكتب التي عُنيت بشرح أحاديث النبيﷺ، ولم تتوقف عند حدود تصنيف رواتها وأسانيدها، وما تضمنته من أحكام شرعية، بل ناقشتْ تلك الكتب ما جاء في الأحاديث من مظاهر لغوية، ولغات عن العرب، ووقفتْ على الجوانب النحويّة والصرفية المتضمنة في

---

(١) إكمال المعلم ٤٥٥/١، كتاب الإيمان/ باب أنّ الإسلام بدأ غريبًا وسيعود غريبًا، وأنّه يأرز بين المسجدين، حديث رقم (١٤٤).

(٢) المنهاج ٢٧٣/١٢.

(٣) انظر: الديباج ١٦٤/١.

(٤) انظر: مرقاة المفاتيح ٦/١٠.

(٥) الحج: ٢٧.

(٦) عمدة القاري ٢٤٦/٩.

(٧) عمدة القاري١٦٧/١١.

الأحاديث الشريفة؛ مما يقوي من القول بالاحتجاج بالحديث النبوي، وتدل على كون الأحاديث مصدرًا مهمًّا ثريًّا من المصادر التي تستقي منها علوم العربية مادتها، فالنبي ﷺأفصح العرب، وجاءت أحاديثه بما تكلم به العرب، وراعى اللغات العربية المغايرة، كما تكلم بما تكلمت به بعض القبائل مما جاء مخالفًا للقياس، أو مما كان من القليل الموافق للقياس والذي خالفته العرب.

رحم الله القاضي عياضًا العالم الورع الجليل، الذي أثرى التراث العربي بمؤلفاته، ووجه الأنظار إلى المغرب العربي، ومَن فيه من علماء أجلاّء قدّموا من العلوم ما يخدم أحاديث النبيﷺ، ويخدم الدين، ويرفع رايته لتستمر سيرتهم العطرة متناقلة عبر الأجيال.

خاتمة البحث

وفي ختام بحثي للمسائل الصرفية الواردة في كتاب (إكمال المعلم بفوائد مسلم) للقاضي عياض، توصلت –بتوفيق الله– إلى نتائج كان من أبرزها:

١- القيمة العلمية لكتاب إكمال المعلم وأهميته؛ فهو كتاب معني بشرح أحاديث النبيﷺ، ويعدّ واحدًا من أهم كتب الدراية الفريدة التي سارت بها الركبان، كما شهد بذلك أئمة هذا الشأن.

٢- الخلاف بين أئمة اللغة وتباين مواقفهم من الاحتجاج بالأحاديث الشريفة، بعدما دخل اللحن لسان العرب، وأدى إلى فساد اللغة.

٣- تجويز الاحتجاج بالأحاديث الشريفة المثبت نقلها باللفظ لا المعنى، والمثبت صحة إحكام إسنادها، ورواتها الثقاة.

٤- التوصل إلى أنّ القاضيَ عياضًا من علماء المغرب مشهور بغزارة علمه وتمكنه من الإلمام بروايات الأحاديث المختلفة، وإحاطته بأسانيدها المتباينة، فكان من طبقة النحويين والصرفيين المعتدلين في الاستشهاد بما جاء من ألفاظ الحديث.

٥- المنـــزلة العلمية والمكانة المرموقة التي يحتلها القاضي عياض، وماله من باع طويل في علوم اللغة، والدراية بطرقها وما ينطوي على ذلك من اطلاع على فكر عالم من علماء اللغة في المغرب العربي من خلال ما تضمنه الكتاب من آراء صرفية له.

٦- أنّ أحاديث الرسول ﷺتشكل مجالاً خصبًا لدراسة اللغة بجوانبها المتنوعة من خلالها؛ إذ تحوي نماذجَ صرفيةً، ونحوية، ولغوية، إلى جانب ما أقرته من لغات قبائل عدة.

٧- مدى العلاقة الوثيقة والترابط والتلاحم بين علوم اللغة العربية والعلوم الشرعيّة والفقهيّة، بحيث ترتكز كل منهما على الأخرى.

٨- أثر الخلاف التصريفي البارز ودوره في تحديد دلالات الحديث بصورة جلية، في الوقت الذي تعدّ أيضًا فيه الدلالة الصرفيّة غاية في الأهمية في مجال القضايا المتعلقة باستنباط الأحكام الشرعيّة والمسائل العقديّة.

٩- أنّ الخلافات الصرفية تفتح مجالاً واسعًا للبحث والاطلاع على الآراء المختلفة في القضية الواحدة، ويستدعي التدقيق في جوانب اللغة، والكشف عن آفاق لغوية جديدة لم تحظَ

بعناية سابقة.

١٠- أهمية الإلمام بقواعد الصرف وتوظيفها في توجيه معنى الأحاديث من خلال الوقوف على اشتقاق الكلمة، وما يعتريها من تغيرات تطرأ على بنيتها، والحرص على ضبطها الضبط الدقيق المتقن، الذي لا يدع مجالاً لوقوع الإشكال في فهم المغزى من هذا اللفظ، وإثبات مبدأ أنّ أيَّ تغيير يطرأ على بنية الكلمة لا بد أن ينجم عنه تغيير في المعنى.

١١- ورد في بعض الأحاديث لغات أو ظواهر لغوية حكم الصرفيّون بانقراضها، وجاء لفظ الحديث ليثبت وجودها وإن كان على قلّة.

١٢- ما ينتج عن خروج بعض الظواهر الصرفيّة عن قياسية القواعد المتفق عليها بناءً على السماع الأكثر الوارد عن العرب، من فوائد لغوية جمة، كأداء معنى المبالغة بصورة عميقة لا تأتي مع استخدام أحد صيغ المبالغة المعروفة.

١٣- أن التناوب بين معاني الظواهر اللغوية، والخروج عن المألوف فيها كان له دور ملموس في أداء معانٍ غير تقليدية، والخروجَ عن القواعد كان أحد العوامل المساعدة على إثراء اللغة.

١٤- هناك بعض ألفاظ في العربية جاءت مخالفة للقياس، بل لم يُسمع عن العرب استخدامها وفق ما ينصّ عليه القياس، وقد جاء الحديث الشريف بالكثير المسموع عن العرب دون المقيس؛ مما يدل على أنّ أحاديث الرسول كانت في ألفاظها مما تحكيه عامة العرب.

١٥- مناسبة لفظ الحديث الشريف لجميع اللغات العربية، على الرغم من التباين بين لهجات القبائل وأوجه الفروقات بينها، فقد كانت أحاديثه بما اشتملت عليه من مظاهر لغوية متعددة مناسبة لجميع تلك اللغات، مما يثبت أنّ النبي ﷺ أفصح العرب، وما وهب من دلائل الإعجاز في القول والبيان، كما في همز ما أصله ألاّ يُهمَز، فبعض القبائل العربية عُرِفت بهمز ما لا يُهمز، بينما بعضهما عمدت إلى تسهيل همزة ما أصله الهمز.

١٦- عناية العلماء بالأحاديث الشريفة، واهتمامهم بدراستها وشرحها وتناول جميع جوانبها العلمية؛ خدمة لها وصونًا لألفاظها من أن يعتريها لحن أو يدخلها غريب.

فهرس المصادر والمراجع

١- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة:** لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق؛ الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢- **الإبدال:** لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، تحقيق وشرح؛ عز الدين التنوخي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.

٣- **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر:** لابن القطاع الصقلي، تحقيق ودراسة؛ أ. د. أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٩م.

٤- **أبو عبد الله الفخّار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل:** (رسالة دكتوراه)، إعداد؛ حماد بن محمد حامد الثمالي، إشراف؛ الدكتور محمود محمد الطناحي، جامعة أم القرى، العام الجامعي١٤٠٩هـ-١٤١٠هـ.

٥- **الإتباع والمزاوجة:** للعلاّمة أبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق؛ كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، مصر، مكتبة المثنى، بغداد.

٦- **إتحاف الأمجاد فيما يصحّ به الاستشهاد:** للسيد محمود شكري الآلوسي، تحقيق؛ عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٧- **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمَّى (منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات):** للشيخ أحمد بن محمد البنّا، تحقيق؛ الدكتور شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٨- **الإتقان في علوم القرآن:** لجلال الدين السيوطي أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الخضيري المصري الشافعي، تحقيق؛ محمد أبو الفضل إبراهيم، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، د. ت. ط.

٩- **الإحاطة في أخبار غرناطة:** للسان الدين بن الخطيب، تحقيق؛ محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

١٠- **أدب الكاتب**: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق؛ علي الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ.

١١- **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب**: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة؛ الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة؛ الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٢- **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**: للإمام محمد بن علي الشوكاني، تحقيق؛ أبي حفص سامي بن العربي الأثري، قدّم له؛ فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن السعد؛ فضيلة الشيخ الدكتور سعد بن ناصر الشثري، دار الفضيلة، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٣- **الأزمنة وتلبية الجاهلية**: لأبي علي محمد بن المستنير (قطرب)، تحقيق؛ الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٤- **أزهار الرياض في أخبار عياض**: لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق؛ محمد السقا؛ إبراهيم الإبياري؛ عبد الحفيظ شلبي وآخرين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المملكة المغربية ودولة الإمارات المتحدة، الرباط، ١٣٥٨هـ-١٩٣٩م.

١٥- **الأزهية في علم الحروف**: لعلي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق؛ عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٦- **أساس البلاغة**: لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، تحقيق؛ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٧- **أسرار العربية**: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق؛ محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق.

١٨- **أسرار النحو**: لشمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا، تحقيق الدكتور؛ أحمد حسن حامد، دار الفكر للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

١٩- **الأشباه والنظائر في النحو**: لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ت. ط.

٢٠- **الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين**: للخالديَّيْنِ أبي بكر وأبي عثمان ابنيْ هاشم، حققه وعلّق عليه؛ الدكتور السيد محمد يوسف، لجنة التآليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م.

٢١- **اشتقاق أسماء الله**: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق؛ الدكتور عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٩٦م.

٢٢- **الاشتقاق والمشتقات**: د. ممدوح عبد الرحمن الرمالي، الإسكندرية، ٢٠٠٤م.

٢٣- **الاشتقاق**: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق؛ عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٢٤- **إصلاح المنطق**: لابن السكيت، شرح وتحقيق؛ أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٤.

٢٥- **إصلاح غلط المحدثين**: للخطابي، تحقيق ودراسة؛ الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٦- **الأصول الوافية الموسومة بأنوار الربيع في الصرف والنحو والمعاني والبديع**: لمحمود العالم المنـــزلي، وبهامشه؛ حسن الصنيع في علم المعاني والبيان والبديع: لمحمد البسيوني البيباني، مطبعة التقدم العلمية، مصر، ط١، ١٣٢٢هـ.

٢٧- **الأصول في النحو**: لأبي بكر محمد بن سهل ابن السراج النحوي البغدادي، تحقيق؛ الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢٨- **الأضداد في كلام العرب**: لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، تحقيق؛ الدكتورة عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط٢، ١٩٩٦م.

٢٩- **الأضداد**: لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق؛ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣٠- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن:** للشيخ العلاّمة محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، إشراف؛ بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٦هـ.

٣١- **إعراب الحديث النبوي:** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق؛ عبد الإله نبهان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٣٢- **إعراب القراءات الشواذ:** لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق؛ محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٣٣- **إعراب القرآن:** لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق؛ الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣٤- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم:** لأبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م.

٣٥- **الأعلام (قاموس التراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين):** لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٣٦- **الأعلام المهندسين في الإسلام:** للعلاّمة المحقق؛ أحمد تيمور باشا، مطابع دار الكتاب العربي بمصر، القاهرة، ط١، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

٣٧- **الإغراب في جدل الإعراب ولُمَع الأدلَّة في أصول النحو:** لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق؛ سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السوريّة، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

٣٨- **الإغفال وهو المسائل المُصلَحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق الزجّاج:** لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق؛ الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٣م.

٣٩- **الأفعال**: لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي اللغوي المعروف بابن القطاع الصقلي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ط١، ١٣٦٠هـ.

٤٠- **الاقتراح في علم أصول النحو**: لجلال الدين السيوطي، قرأه وعلّق عليه؛ الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م.

٤١- **الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب**: لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق؛ الأستاذ مصطفى السقا؛ الدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.

٤٢- **الألغاز النحوية (وهو الكتاب المسمَّى: الطراز في الألغاز)**: للإمام السيوطي، تحقيق؛ طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٣م.

٤٣- **ألف باء**: لأبي الحجاج يوسف البلوي المالقي، تصحيح؛ مصطفى وهبي، المطبعة الوهبية، مصر، ١٢٩٧هـ.

٤٤- **الألفاظ**: لابن السكيت يعقوب بن إسحاق، تحقيق؛ الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

٤٥- **أمالي ابن الشجري**: لهبة الله علي بن محمد بن حمزة الحسَني العلوي، تحقيق؛ الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٤٦- **أمالي الزجاجي**: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق وشرح؛ عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٧- **أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)**: للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي، تحقيق؛ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

٤٨- **الأمالي**: لأبي علي إسماعيل القاسم القالي البغدادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م.

٤٩- **الأمثال**: لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون

للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٥٠- **إنباه الرواة على أنباه النحاة:** للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق؛ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٥١- **الأنساب:** للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السّمعاني، حقّق نصوصه وعلّق عليه؛ محمد عوامة، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٥٢- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين:** لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق؛ الدكتور جودة مبروك محمد مبروك، راجعه؛ الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١.

٥٣- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، تأليف؛ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د. ت. ط.

٥٤- **الإيضاح العضدي:** الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، تحقيق؛ حسن شاذلي فرهود، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م، ط١.

٥٥- **الإيضاح في شرح المفصل:** لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق؛ الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٥٦- **الإيمان:** للحافظ محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده، تحقيق؛ الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

٥٧- **البارع في اللغة:** لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، تحقيق؛ هاشم الطعّان، مكتبة النهضة، بغداد، دار الحضارة العربية، بيروت، ط١، ١٩٧٥م.

٥٨- **البحر المحيط في أصول الفقه:** للزركشي، قام بتحريره؛ الشيخ عبد القادر عبد الله

العاني، راجعه؛ د. عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٥٩- **بدائع الفوائد:** للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيّم الجوزية، تحقيق؛ علي بن محمد العمران، إشراف؛ بكر بن عبد الله أبو زيد، مطبعة مجمع الفقه الإسلامي، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، جدة، د. ت. ط.

٦٠- **البداية والنهاية:** للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشيّ الدمشقيّ، تحقيق؛ الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، المهندسين، الجيزة، ط١٤١٧،١هـ-١٩٩٧م.

٦١- **البرهان في علوم القرآن:** للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق؛ محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، د. ت. ط.

٦٢- **البسيط في شرح جمل الزجاجي:** لأبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي، تحقيق؛ د. عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٦٣- **بصائر ذوي التميّز في لطائف الكتاب العزيز:** لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق؛ الأستاذ محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط١٤١٦،٣هـ-١٩٩٦م.

٦٤- **بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال:** لأبي جعفر اللبيلي، تحقيق؛ جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر، ١٩٧٢م.

٦٥- **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس:** للضبي، تحقيق؛ إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، مصر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

٦٦- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق؛ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٦٧- **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث:** لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق؛ الدكتور

رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، مصر، ١٩٧٠م.

٦٨- **البيان والتبيين:** لأبي عثمان بن عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق وشرح؛ الدكتور عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٦٩- **تاج العروس من جواهر القاموس:** للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق؛ مجموعة من الأساتذة، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٧٠- **تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك):** لأبي جعفر محمد بن جرير الطبريّ، تحقيق؛ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٧١- **تاريخ قضاة الأندلس أو المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا:** لابن الحسن النباهي الأندلسي، ضبط وعناية؛ الدكتورة مريم قاسم طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٧٢- **تأويل مشكل القرآن:** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، بشرح وتحقيق؛ السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٧٣هـ.

٧٣- **التبصرة والتذكرة:** لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّميري، تحقيق؛ الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٧٤- **التبيان في إعراب القرآن:** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق؛ علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦م.

٧٥- **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب:** لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، تحقيق؛ الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٧٦- **تدميث التذكير في التأنيث والتذكير:** للشيخ إبراهيم عمر الجعبري، شرحها وحققها؛ د. محمد عامر أحمد حسن، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٧٧- **تذكرة الحفّاظ**: للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٧٨- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق؛ الدكتور حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٧٩- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**: للقاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي، تحقيق؛ محمد بن تاويت الطنجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٨٠- **الترغيب والترهيب**: للإمام الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، حكم على أحاديثه وآثاره وعلّق عليه؛ العلاّمة المُحدّث محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به؛ أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ.

٨١- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**: لابن مالك، تحقيق؛ محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، مصر، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٨٢- **تصحيح الفصيح وشرحه**: لابن درستويه، تحقيق؛ الدكتور محمد بدوي المختون؛ رمضان عبد التواب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، القاهرة، وزارة الأوقاف، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٨٣- **تصريف الأسماء والأفعال**: د. فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٨٤- **تصريف الأسماء**: لمحمد الطنطاوي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط٦، ١٤٠٨هـ.

٨٥- **التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه**: للدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٨٦- **التعريف بالقاضي عياض**: لمحمد بن القاضي عياض، تحقيق؛ محمد بن شريفة، وزارة

الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط٢، ١٩٨٢م.

٨٧- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:** للشيخ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق؛ الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٨٨- **التعليقة على كتاب سيبويه:** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، تحقيق؛ الدكتور عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٨٩- **تفسير أسماء الله الحسنى:** لأبي إسحق إبراهيم بن السريّ الزجّاج، تحقيق؛ أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق؛ بيروت، ط٥، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٩٠- **تفسير البحر المحيط:** لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق؛ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وأساتذة آخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٩١- **تفسير البغوي (معالم التنـــزيل):** لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق؛ محمد عبد الله النمر؛ عثمان جمعة ضميرية؛ سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض،١٤٠٩هـ.

٩٢- **تفسير السمرقندي المسمّى بحر العلوم:** لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، تحقيق؛ الشيخ علي محمد معوّض؛ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود؛ الدكتور زكريا عبد المجيد النوتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٩٣- **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير وَمفاتيح الغيب:** للإمام محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الريّ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٩٤- **تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء حتى لا يوجد في طائفة من كتب التفسير فيها القول الصواب بل لا يوجد فيها إلا ما هو خطأ:** لشيخ الإسلام أحمد

ابن عبد الحليم بن عبد السلام (ابن تيمية)، دراسة وتحقيق؛ عبد العزيز بن محمد الخليفة، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٩٥- **تقريب التهذيب**: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق؛ أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، تقديم؛ بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع.

٩٦- **تقريب المقرب**: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق؛ الدكتور عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٩٧- **التكملة**: لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، تحقيق ودراسة؛ الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٩٨- **التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ومذاهبهم واعتقاداتهم**: لأبي محمد بن عبد الله البطليوسي، تحقيق؛ د. أحمد حسين كحيل، د. حمزة عبد الله النشرتي، دار الاعتصام، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م، ط١.

٩٩- **التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح**: لأبي محمد عبد الله بن بَرّي المصري، تحقيق؛ عبد العليم الطحاوي، مراجعة؛ عبد السلام هارون، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، مجمع اللغة العربية، مصر، ط١، ١٩٨١م.

١٠٠- **التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح شرح صحيح البخاري**: لبدر الدين الزركشي، تحقيق؛ يحيى بن محمد علي الحكمي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٠١- **تهذيب الأسماء واللغات**: للإمام العلامة أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي، عُنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه؛ إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ت. ط.

١٠٢- **تهذيب التهذيب**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر شهاب الدين العسقلاني الشافعي، عناية؛ إبراهيم الزيبق، عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

١٠٣- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي،

تحقيق؛ الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٠٤- **تهذيب اللغة:** لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق؛ عبد السلام محمد هارون، راجعه؛ محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

١٠٥- **التوشيح شرح الجامع الصحيح:** لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق؛ رضوان جامع رضوان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٠٦- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:** للمرادي المعروف بابن أم قاسم، شرح وتحقيق؛ الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م

١٠٧- **توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيّم الموسومة بالكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية:** لأحمد بن إبراهيم بن عيسى، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٣٩٤هـ.

١٠٨- **التوطئة:** لأبي علي الشَّلَوْبين، تحقيق؛ الدكتور يوسف أحمد المطوع، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٠٩- **الثقات:** للإمام الحافظ محمد بن حبّان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق؛ دكتور محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

١١٠- **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب:** لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، تحقيق؛ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م.

١١١- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن تفسير الطبري:** لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، خرج أحاديثه وعلّق عليها؛ إسلام منصور عبد الحميد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

١١٢- **الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه:** لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، قام بشرحه وتصحيح تجاربه وتحقيقه؛ محب الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه؛ محمد فؤاد عبد الباقي، نشره وراجعه وقام بإخراجه وأشرف على طبعه؛ قصيّ محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، ط١، ١٤٠٠هـ.

١١٣- **الجامع في غريب الحديث:** لأبي عبد الله عبد السلام بن محمد بن عمر علوش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١١٤- **الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان:** لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق؛ الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي؛ محمد رضوان عرقسوسي؛ ماهر حبّوش، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١١٥- **جذوة الاقتباس في ذكر مَن حلّ من الأعلام مدينة فاس:** لأحمد بن القاضي المكناسي، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ١٩٧٣م.

١١٦- **الجرح والتعديل:** للإمام الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس ابن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، تحقيق؛ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، ط١، ١٣٧٢هـ-١٩٥٣م.

١١٧- **الجمل في النحو:** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق؛ الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، الأردن، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١١٨- **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام:** لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشيّ، تحقيق؛ الدكتور محمد علي الهاشمي، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١١٩- **جمهرة اللغة:** لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق؛ الدكتور رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٧م.

١٢٠- **الجنى الداني في حروف المعاني:** للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة؛

محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٢١- **الجواهر المُضيَّة في طبقات الحنفيّة:** لمحي الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله بن سالم بن أبي الوفاء القرشي الحنفي، تحقيق؛ الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١٢٢- **حاشية الشمني على مغني اللبيب المسماة (المصنف من الكلام على مغني ابن هشام):** لتقي الدين أحمد بن محمد الشمني، وبهامشها شرح الإمام محمد بن أبي بكر الدماميني على متن المغني المذكور، المطبعة البهية، مصر، د. ت. ط.

١٢٣- **حاشية الصبان:** شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق؛ طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر.

١٢٤- **حاشية شرح الشافية للجاربردي: لأبي عبد الله محمد بن قاسم الغزي الشافعي، تحقيق ودراسة:** رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة والنحو والصرف، إعداد الطالب؛ عبد الله بن سرحان محمد القرني، إشراف؛ الأستاذ الدكتور؛ عبد الفتاح السيد سليم، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

١٢٥- **الحجة للقرّاء السبعة:** لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق؛ بدر الدين قهوجي، بشير حويجابي، راجعه ودققه؛ عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقّاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٢٦- **الحديث النبوي في النحو العربي:** للدكتور محمود فجال، أضواء السلف، الرياض، ط٢، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

١٢٧- **الخاطريات:** لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق: (رسالة جامعية مقدمة لنيل درجة الماجستير)؛ سعيد بن محمد بن عبد الله القرني، إشراف؛ الدكتور عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٢٨- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:** عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق؛ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٢٩- **الخصائص**: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق؛ محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د. ت. ط.

١٣٠- **الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون**: لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ، تحقيق؛ الدكتور أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، د. ت. ط.

١٣١- **دراسات في العربية وتاريخها**: فضيلة الأستاذ محمد الخضر حسين، مكتبة الإسلامي، مكتبة دار الفتح، دمشق، ط٢، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.

١٣٢- **درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها**: للقاسم بن علي بن محمد الحريري، تحقيق وتعليق؛ عبد الحفيظ فرغلي القرني، دار الجيل، بيروت، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٣٣- **الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة**: لحمزة بن الحسن الأصبهاني، تحقيق؛ عبد المجيد قطامش، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢م.

١٣٤- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**: لأحمد بن الأمين الشنقيطي، وضع حواشيه؛ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

١٣٥- **دقائق التصريف**: لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدِّب، تحقيق؛ أ. د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سورية، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٣٦- **دلالة صيغة فاعول في القرآن الكريم**: لرجاء عبد الرحيم خاشع، مجلة دراسات تربوية، بغداد، العدد الثامن عشر، نيسان،٢٠١٢م.

١٣٧- **الديباج المُذهَّب في معرفة أعيان علماء المَـــذهب**: لابن فرحون المالكي، تحقيق؛ الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، د. ت. ط.

١٣٨- **الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج**: للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق؛ أبي إسحاق الحويني الأثري، دار بن عفان، المملكة العربية

السعودية، الخبر، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

١٣٩- **ديوان ابن الدّمينة:** صنعة أبي العباس ثعلب؛ محمد بن حبيب، تحقيق؛ أحمد راتب النفّاخ، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٣٧٩هـ

١٤٠- **ديوان أبي الأسود الدؤلي:** صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق؛ الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

١٤١- **ديوان أبي ذؤيب الهذليّ:** تحقيق وشرح؛ الدكتور أنطونيوس بطرس، دار صادر، بيروت، ط٣، ٢٠١٢م.

١٤٢- **ديوان الأخطل:** شرحه وقدم له؛ مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٤٣- **ديوان الأدب:** لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق؛ دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة؛ دكتور إبراهيم أنيس، مجمع اللغة العربية، القاهرة.

١٤٤- **ديوان الأصمعيات:** لأبي سعيد عبد الملك بن قريب، تحقيق وشرح؛ الدكتور محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

١٤٥- **ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس:** شرح وتعليق؛ الدكتور محمد محمد حسين، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤م.

١٤٦- **ديوان الحارث بن حلزّة اليشكُري:** صنعة؛ مروان العطية، دار الإمام النووي للنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

١٤٧- **ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت:** تحقيق؛ د. نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٩٧م.

١٤٨- **ديوان الخنساء:** اعتنى به وشرحه؛ حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٤٩- **ديوان الراعي النميري:** تحقيق؛ راينهَرت فايْبَرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية،

بيروت، ١٤٠١هـ-١٩٨٠م.

١٥٠- **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني**: تحقيق؛ صلاح الدين هادي، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م.

١٥١- **ديوان الطرماح**: عُني بتحقيقه؛ الدكتورة عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، حلب، سورية، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٥٢- **ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه**: تحقيق؛ الدكتور عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، المطبعة التعاونية، دمشق، ١٩٧١م.

١٥٣- **ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي**: تحقيق؛ الدكتور عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، حلب، لبنان، سورية، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

١٥٤- **ديوان الفرزدق**: تحقيق؛ عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة، ١٣٥٤هـ-١٩٣٦م.

١٥٥- **ديوان الكميت بن زيد الأسدي**: جمع وشرح وتحقيق؛ الدكتور محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

١٥٦- **ديوان النابغة الجعدي**: جمعه وحققه وشرحه؛ الدكتور واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

١٥٧- **ديوان النابغة الذبياني**: اعتنى به وشرحه؛ حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

١٥٨- **ديوان الهذليين**: دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥م.

١٥٩- **ديوان امرئ القيس**: تحقيق؛ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٥.

١٦٠- **ديوان أميّة بن أبي الصّلت**: جمعه وحقّقه وشرحه؛ الدكتور سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

١٦١- **ديوان أوس بن حجر**: تحقيق وشرح؛ الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٦٢- **ديوان تأبّط شرًّا**: اعتنى به؛ عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٦٣- **ديوان توبة بن الحميّر**: تحقيق وشرح؛ الدكتور خليل إبراهيم العطية، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

١٦٤- **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب**: تحقيق؛ الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، ط٣.

١٦٥- **ديوان جميل (شعر الحب العُذريّ)**: جمع وتحقيق وشرح؛ دكتور حسين نصّار، دار مصر للطباعة، ١٩٧٩م.

١٦٦- **ديوان حسان بن ثابت**: تحقيق؛ دكتور سيد حنفي حسنين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د. ت. ط.

١٦٧- **ديوان حميد بن ثور الهلالي وفيه بائية أبي داود الإيادي**: تحقيق؛ عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م.

١٦٨- **ديوان ذي الإصبع العدواني حُرثان بن مُحرّث**: جمعه وحققه؛ عبد الوهاب بن محمد علي العدواني؛ محمد نايف الدليمي، مطبعة الجمهور، الموصل، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

١٦٩- **ديوان ذي الرمة**: غيلان بن عقبة العدوي، شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي، رواية الإمام أبي العباس ثعلب، تحقيق؛ الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٧٠- **ديوان زهير بن أبي سلمى**: عناية وشرح؛ حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

١٧١- **ديوان سحيم عبد بني الحسحاس**: تحقيق؛ الأستاذ عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م.

١٧٢- **ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكُري**: تحقيق؛ شاكر العاشور، مراجعة؛ محمد جبار

المعيبد، وزارة الإعلام، العراق، ط١، ١٩٧٢م.

١٧٣- **ديوان طرَفة بن العبد:** اعتنى به؛ عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٧٤- **ديوان عبيد بن الأبرص:** تحقيق وشرح؛ دكتور حسين نصّار، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط١، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

١٧٥- **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات:** تحقيق وشرح؛ الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، د. ت. ط.

١٧٦- **ديوان عروة بن حزام** (عروة عفراء): جمع وتحقيق وشرح؛ أنطوان محسن القوال، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

١٧٧- **ديوان علقمة بن عبدة:** شرح وتعليق؛ سعيد نسيب مكارم، دار صادر، بيروت، ط١،١٩٩٦م.

١٧٨- **ديوان عمر بن أبي ربيعة:** وقف على طبعه وتصحيحه؛ بشير يموت، المطبعة الوطنية، بيروت، ط١، ١٣٥٣هـ-١٩٣٤م.

١٧٩- **ديوان عنترة بن شداد:** تحقيق ودراسة؛ محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، د. ت. ط.

١٨٠- **ديوان قيس بن الخطيم:** تحقيق؛ الدكتور ناصر الدّين الأسد، دار صادر، بيروت، ١٩٦٧م.

١٨١- **ديوان كُثير عزة:** جمعه وشرحه؛ الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

١٨٢- **ديوانا عروة بن الورد والسَّمَوْءل:** دار صادر، بيروت.

١٨٣- **رجال صحيح البخاري المسمّى (الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه):** للإمام أبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي، تحقيق؛ عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١،

١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٨٤- **رسالة الاشتقاق:** لأبي بكر محمد بن السري السراج، تحقيق؛ محمد علي الدرويش، مصطفى الحدري، د. ت. ط.

١٨٥- **رصف المباني في شرح حروف المعاني:** للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق؛ أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

١٨٦- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني:** لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ١٣٥٣هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

١٨٧- **زاد المسير في علم التفسير:** لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، المكتب الإسلامي، بيروت؛ دمشق، ط٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٨٨- **زاد المعاد في هدي خير العباد:** لابن قيّم الجوزية الإمام المحدّث المفسّر الفقيه شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي، تحقيق؛ شعيب الأرنؤوط؛ عبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

١٨٩- **الزاهر في معاني كلمات الناس:** لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق؛ الدكتور حاتم صالح الضامن، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)، بغداد، العراق، ط٢، ١٩٨٧م.

١٩٠- **السبعة في القراءات:** لابن مجاهد، تحقيق؛ الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢م.

١٩١- **سر صناعة الإعراب:** لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق؛ الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١٩٢- **سمط اللآلي المحتوي على اللآلي في شرح أمالي القالي:** لأبي عبيد البكري الأوبي،

تحقيق؛ عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤هـ-١٩٣٦م.

١٩٣- **سنن أبي داود:** لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، حكم على أحاديثه وآثاره وعلّق عليه؛ العلاّمة المحدِّث محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به؛ أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢.

١٩٤- **سنن الترمذي:** للإمام الحافظ محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه؛ العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به؛ أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١.

١٩٥- **سنن الحافظ أبي عبد الله بن محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه:** تحقيق؛ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، (فيصل عيسى البابي الحلبي).

١٩٦- **السنن الكبرى:** للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق؛ محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٩٧- **السنن الكبرى:** للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، قدّم له؛ الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، أشرف عليه؛ شعيب الأرنؤوط، حققه وخرج أحاديثه؛ حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

١٩٨- **سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي:** تحقيق؛ مكتب التراث الإسلامي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د. ت. ط.

١٩٩- **سير أعلام النبلاء:** للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق؛ شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٢٠٠- **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي:** للدكتور محمود فجال، أضواء السلف، الرياض، ط٢، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٠١- **شأن الدعاء:** لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي الحافظ، تحقيق؛ أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية، دمشق، بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٢٠٢- **شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب**: لابن العماد الإمام شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكريّ الحنبلي الدمشقي، تحقيق وعناية؛ عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٠٣- **شرح ابن عقيل**: لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني، تحقيق؛ محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٢٠٤- **شرح أشعار الهذليين**: لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق؛ عبد الستار أحمد فراج، مراجعة؛ محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة.

٢٠٥- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمَّى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)**: تحقيق؛ محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، محرم١٣٧٥هـ-أغسطس١٩٥٥م.

٢٠٦- **شرح الأصول في النحو (من باب التثنية إلى باب المصادر)**: لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق ودراسة؛ نصار محمد حميد الدين، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة وآدابها)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٢٠٧- **شرح التسهيل المسمّى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)**: لمحبّ الدين محمد ابن يوسف، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٢٠٨- **شرح التسهيل**: لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجيّاني الأندلسي، تحقيق؛ الدكتور عبد الرحمن السيد، الدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، المهندسين، الجيزة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢٠٩- **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**: للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق؛ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١٤٢١،١هـ-٢٠٠٠م.

٢١٠- **شرح التصريح على التوضيح**: خالد بن عبد الله الأزهري، وبهامشه حاشية الشيخ

يس بن زيد الدين العليمي الحمصي، دار الفكر، د. ت. ط.

٢١١- **شرح التصريف:** لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق؛ الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٢١٢- **شرح الرَّضيّ على الكافية:** تصحيح وتعليق؛ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاز يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

٢١٣- **شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمّى بالكاشف عن حقائق السنن:** للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله بن محمد الطيبي، تحقيق ودراسة؛ د. عبد الحميد الهنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢١٤- **شرح الفصيح:** لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق ودراسة؛ الدكتور إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامدي، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٧هـ.

٢١٥- **شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم:** لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، اعتنى بتصحيحه وتنقيحه؛ محمد بن سليم اللبابيدي، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت، ١٢١٢م.

٢١٦- **شرح القصائد التسع المشهورات:** لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق؛ أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٢١٧- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات:** لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق؛ عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥، د. ت. ط.

٢١٨- **شرح الكافية الشافية:** للعلاّمة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني، تحقيق؛ الدكتور عبد المنعم أحمد هريْدي، دار المأمون ومركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٢١٩- **شرح اللمع في النحو**: للقاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير، تحقيق؛ الدكتور رجب عثمان محمد، تصدير؛ الدكتور رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١٤٢٠،١هـ-٢٠٠٠م.

٢٢٠- **شرح اللمع للأصفهاني**: أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي، تحقيق ودراسة؛ د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، الرياض، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٢٢١- **شرح اللمع**: لابن برهان العكبري الإمام أبي القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي، تحقيق؛ الدكتور فائز فارس، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٢٢- **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**: لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق؛ الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٠م.

٢٢٣- **شرح المفصل**: لموفق الدين يعيش بن علي بن يعش النحوي، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

٢٢٤- **شرح المقدمة الجزولية الكبير**: لأبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين، تحقيق؛ الدكتور تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٢٢٥- **شرح المقصور والممدود**: لمحمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق؛ ماجد حسن الذهبي؛ صلاح محمد الخمي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ-١٩٨١م.

٢٢٦- **شرح المكّودي أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو**: للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، ضبطه وخرج آياته وشواهده الشعرية؛ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ٢٠١٠م.

٢٢٧- **شرح الملوكي في التصريف**: لابن يعيش، تحقيق؛ الدكتور فخر الدين قباوة، المكتبة

العربية، حلب، ط١، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٢٢٨- **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**: للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق؛ ناصر حسين علي، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م، ط٢.

٢٢٩- **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)**: لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق؛ الدكتور صاحب أبو جناح، د. ط.

٢٣٠- **شرح خلاصة ابن مالك (قسم التصريف)**: لمحمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف، إعداد الطالب؛ مصطفى فؤاد أحمد، جامعة أم القرى، ١٤١٣هـ.

٢٣١- **شرح ديوان أمية بن أبي الصلت**: قدّم له وعلّق حواشيه؛ سيف الدين الكاتب؛ أحمد عصام الكاتب، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د. ت. ط.

٢٣٢- **شرح ديوان جرير**: لمحمد إسماعيل عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، مصر، ط١، ١٣٥٣هـ.

٢٣٣- **شرح شافية ابن الحاجب**: لرضيّ الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي، تحقيق؛ محمد نور الحسن، محمد الزفراف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٢٣٤- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**: لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام، عناية؛ محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٢٣٥- **شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي**: لعبد الله بن بَرّي، تحقيق؛ الدكتور عيد مصطفى درويش، مراجعة؛ الدكتور محمد مهدي علاّم، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٣٦- **شرح شواهد المغني**: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق؛ أحمد

ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

٢٣٧- **شرح صحيح البخاري**: لابن بطّال أبي الحسن بن علي بن خلف بن عبد الملك، ضبط نصّه وعلّق وعليه، أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض.

٢٣٨- **شرح صحيح مسلم للقاضي عياض المسمَّى إكمال المعلم بفوائد مسلم**: لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحُصَبي، تحقيق؛ الدكتور يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٣٩- **شرح عمدة الحافظ وعُدَّة اللاّفظ**: لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق؛ عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٢٤٠- **شرح كتاب الحدود في النحو**: للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، تحقيق؛ الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، مصر، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٢٤١- **شرح كتاب سيبويه**: لأبي سعيد السيرافي، تحقيق؛ الدكتور رمضان عبد التواب وآخرين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط٢، ط٣، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

٢٤٢- **شرح كفاية المتحفظ (تحرير الرواية في تقرير الكفاية)**: لمحمد بن الطيب الفاسي، تحقيق؛ الدكتور علي حسين البوّاب، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٤٣- **شرح مختصر التصريف العزّي في فن الصرف**: لمسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني، شرح وتحقيق؛ الدكتور عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط٨، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٤٤- **شرح مراح الأرواح**: لشمس الدين أحمد بن سليمان ابن كمال باشا، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٣، ١٣٧٩هـ-١٩٥٩م.

٢٤٥- **شرح مُلحة الإعراب**: لأبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري، تحقيق؛ الدكتور

فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٢٤٦- **شرح نظم المقصور والممدود: لابن مالك الأندلسي**: شرح وعناية؛ عمّار بن خميسي، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢٤٧- **شعر أبي زبيد الطائي**: جمعه وحققه؛ الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م، د. ت. ط.

٢٤٨- **شعر الحارث بن خالد المخزومي**: تحقيق؛ الدكتور يحيى الجبوري، مطبعة النعمان، النجف، ط١، ١٩٧٢م.

٢٤٩- **الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**: لأبي علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق؛ الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢٥٠- **شعر خفاف بن ندبة السلمي**: جمع الدكتور؛ نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، د. ت. ط.

٢٥١- **شعر نصيب بن رباح**: جمع وتحقيق؛ الدكتور داود سلُّوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٧م.

٢٥٢- **الشعر والشعراء**: لابن قتيبة، تحقيق وشرح؛ أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م.

٢٥٣- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**: لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، دراسة وتحقيق؛ الدكتور شريف عبد الله الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٥٤- **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**: للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيّم الجوزيّة، حققه؛ مصطفى أبو النصر الشلبي، مكتبة السوادي، جدة، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٢٥٥- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**: لجمال الدين بن مالك الأندلسي، تحقيق؛ الدكتور طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤١٣هـ.

٢٥٦- **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق؛ أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٢٥٧- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**: لإسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق؛ أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٢٥٨- **صحيح الإمام البخاري المسمَّى الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺوسننه وأيامه**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري، اعتنى به؛ محمد زهير بن ناصر الناصر، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر،١٣١٢هـ، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٥٩- **صحيح البخاري**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير للطباعة والنشر، دمشق؛ بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٢٦٠- **صحيح مسلم**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القُشَيريّ النيسابوريّ، اعتنى به؛ أبو قتيبة نظر محمد الفاريابيّ، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢٦١- **الصرف الوافي دراسات صرفية تطبيقية**: أ. د. هادي نهر، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، ط١، ٢٠١٠م.

٢٦٢- **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم**: لأبي القاسم ابن بشكوال، تحقيق؛ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط ١، ٢٠١٠م.

٢٦٣- **صيانة صحيح مسلم من الإخْلال والغلَط وحمايته من الإسقاط والسقط**: للإمام الحافظ أبي عمرو بن الصلاح، تحقيق؛ موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب

الإسلامي، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٦٤- **ضرائر الشعر**: لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق؛ السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.

٢٦٥- **طبقات الحفاظ**: للإمام الحافظ الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مراجعة وعناية؛ لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٦٦- **طبقات النحويين واللغويين**: لأبي بكر محمد بن الحسن الزّبيدي الأندلسيّ، تحقيق؛ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط٢، ١٣٩٢هـ-١٩٧٣م.

٢٦٧- **العِبَر في خَبَر مَن غَبر**: للحافظ الذهبي، تحقيق؛ أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٦٨- **عشرة النساء**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق؛ عمرو علي عمر، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢٦٩- **عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي**: لجلال الدين السيوطي، حققه وقدّم له؛ دكتور سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٢٧٠- **العُمُد كتاب في التصريف**: لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق؛ الدكتور البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٩٥م.

٢٧١- **عمدة الحفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ (معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم)**: الشيخ أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق؛ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢٧٢- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**: للإمام العلامة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني، ضبطه وصححه؛ عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٢٧٣- **العين**: لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق؛ الدكتور مهدي

المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٢٧٤- **الغرة في شرح اللّمع**: لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدّهان، دراسة وتحقيق؛ الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، دار التدمرية، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٢٧٥- **غريب الحديث**: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي، عناية؛ الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٢٧٦- **غريب الحديث**: لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي، تحقيق؛ عبد الكريم إبراهيم العزاوي، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٢٧٧- **غريب الحديث**: لأبي عبيد القاسم بن سلاّم الهروي، تحقيق؛ الدكتور حسين محمد محمد شرف، مراجعة الأستاذ عبد السلام محمد هارون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٧٨- **غريب الحديث**: للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي، تحقيق؛ سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٧٩- **الغريب المصنف**: لأبي عبيد القاسم بن سلاّم، تحقيق؛ الدكتور محمد المختار العبيدي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ط٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٢٨٠- **الغريبين في القرآن والحديث**: للعلامة أبي عبيد أحمد بن محمد الهروي، تحقيق ودراسة؛ أحمد فريدي المزيدي، قدم له وراجعه؛ أ. د. فتحي حجازي، قرّظه؛ أ. د. محمد الشريف؛ أ. د. كمال العناني، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٢٨١- **الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض**: تحقيق؛ ماهر زهير جرّار، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٢٨٢- **الفائق في غريب الحديث**: للعلامة جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق؛ علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط٢، ١٩٧١م.

٢٨٣- **الفاخر**: لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم، تحقيق؛ عبد العليم الطحاوي، مراجعة؛ محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٧٤م.

٢٨٤- **فتح الباري**: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ، تقديم وتحقيق وتعليق؛ عبد القادر شيبة الحمد، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٢٨٥- **فتح القدير الجامع بين فنيّ الرواية والدراية من علم التفسير**: لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق؛ الدكتور عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، د. ت. ط.

٢٨٦- **فتح المنعم شرح صحيح مسلم**: للأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين، دار الشروق، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٢٨٧- **الفروق اللغويّة**: لأبي هلال العسكري، تحقيق؛ محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، د. ت. ط.

٢٨٨- **الفصول في العربية**: للإمام أبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي، تحقيق؛ الدكتور فائز فارس، دار الأمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٢٨٩- **الفصيح**: لأبي العباس ثعلب، تحقيق ودراسة؛ دكتور عاطف مدكور، دار المعارف، د. ت. ط.

٢٩٠- **الفضة المضيّة في شرح الشذرة الذهبيّة شرح لمتن أبي حيان النحوي (الشذرة الذهبية في علم العربية)**: لأحمد بن محمد بن أحمد بن زيد العاتكي، تحقيق؛ الدكتور هزاع سعد المرشد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٩١- **فقه اللغة وسر العربية**: للإمام أبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، تحقيق ومراجعة؛ عمر حافظ سليم، شركة القدس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١،

١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٢٩٢- **فلاح شرح المراح:** لابن كمال باشا، وبهامشه بعض شرح بدر الدين محمود أحمد العيني الحنفي، ومن شرح حسن باشا بن علاء الدين الأسود، ط الأستانة،١٩٢٧م.

٢٩٣- **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات:** لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، باعتناء؛ الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٢٩٤- **الفهرست:** لابن النديم أبي الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بالورّاق، تحقيق؛ رضا تجدّد، د. ت. ط.

٢٩٥- **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب:** لنور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق؛ الدكتور أسامة الرفاعي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة وزارة الأوقاف، العراق، ١٤٠٣هـ.

٢٩٦- **الفوائد المحويَّة في المقاصد النحوية: لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجياني الطائي، تحقيق ودراسة:** رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو، إعداد الطالبة؛ وداد يحيى لال، إشراف؛ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ-١٤٠٦هـ.

٢٩٧- **في تصريف الأسماء:** للدكتور عبد الرحمن شاهين، منشورات مكتبة الشباب، مطبعة مختار، القاهرة، ١٩٧٧م.

٢٩٨- **فيض نشر الانشراح من روح طي الاقتراح:** لأبي عبد الله محمد بن الطيّب الفاسي، وفي أعلاه الاقتراح في أصول النحو وجدله: لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق وشرح؛ الأستاذ الدكتور محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٢٩٩- **القاموس المحيط:** لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، راجعه واعتنى به؛ أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٣٠٠- **القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعًا ودراسة وتقويمًا إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام ١٤١٥هـ-١٩٩٥م:** لخالد بن سعود بن فارس العصيمي، دار التدمرية، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٣٠١- **الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (شرح القصيدة النونية):** للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيّم الجوزية، طبع بمطبعة التقدم العلميّة بمصر، ١٣٤٤هـ.

٣٠٢- **الكامل:** لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق؛ الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، د. ت. ط.

٣٠٣- **الكتاب:** لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق؛ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٣٠٤- **الكشاف عن حقائق غوامض التنـــزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:** للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق؛ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٣٠٥- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات:** لأبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي، تحقيق؛ الدكتور محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق،١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٣٠٦- **الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية):** لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق؛ الدكتور عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٣٠٧- **الكُنّاش في النحو والصرف:** لأبي الفداء الملك المؤيّد عماد الدين إسماعيل بن علي، تحقيق؛ د. علي الكبيسي؛ د. صبري إبراهيم، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٣٠٨- **اللآلئ المنثورة في شرح المقصورة من البيت السادس والستين إلى نهاية المخطوط:**

لجلال الدين أبي محمد عبد الله بن سلمان بن حازم الشافعي: رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، إعداد الطالب؛ علي بن الحسن بن هاشم السرحاني، إشراف؛ الأستاذ الدكتور رياض بن حسن الخوام، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٣-١٤٢٤هـ.

٣٠٩- **اللباب في علل البناء والإعراب**: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق؛ الدكتور عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٣١٠- **لحن العوام**: لأبي بكر محمد بن حسن بن مذحج الزبيدي، تحقيق وتعليق وتقديم؛ دكتور رمضان عبد التواب، المطبعة الكمالية، القاهرة، ط١، ١٩٦٤م.

٣١١- **لسان العرب**: لابن منظور، تحقيق؛ ياسر سليمان أبو شادي، مجدي فتحي السيّد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.

٣١٢- **اللغة**: ج. فندريس، تعريب؛ عبد الحميد الدواخلي؛ محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية مطبعة لجنة البيان العربي، ١٣٧٠هـ-١٩٥٠م.

٣١٣- **اللُّمع في العربية**: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق؛ الدكتور سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ١٩٨٨م.

٣١٤- **اللهجات العربية في التراث**: للدكتور أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م.

٣١٥- **لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات**: لشيخ الإسلام فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي الشافعي، عُني بتصحيحه؛ السيد محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي، المطبعة الشرفية، مصر، ط١، ١٣٢٣هـ.

٣١٦- **ليس في كلام العرب**: للحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق؛ أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٣١٧- **مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي**: لابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.

٣١٨- **مجاز القرآن:** لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي، تحقيق؛ الدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ت. ط.

٣١٩- **مجالس ثعلب:** لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق؛ عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٠م.

٣٢٠- **مجلة المجمع العلمي العربي:** مج٦، ج٤، دمشق، نيسان، ١٩٢٦هـ-رمضان وشوال، ١٣٤٤هـ.

٣٢١- **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني:** السنة الثالثة عشرة، العدد (٣٧)، ذو القعدة، ١٤٠٩هـ، ربيع الثاني ١٤١٠هـ، تموز-كانون الأول ١٩٨٩م.

٣٢٢- **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني:** السنة العاشرة، العدد (٣١)، ذو القعدة، ١٤٠٦هـ-ربيع الثاني١٤٠٧هـ، تموز-كانون أول ١٩٨٦م.

٣٢٣- **مجمع الأمثال:** لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النّيسابوري الميداني، تحقيق؛ محمّد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

٣٢٤- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:** للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي المصري، تحقيق؛ محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣٢٥- **مجمل اللغة:** لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي، دراسة وتحقيق؛ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٢٦- **مجموع أشعار العرب وهو المشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه:** اعتنى بتصحيحه وترتيبه؛ وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، د. ت. ط.

٣٢٧- **مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ١٩٣٤-١٩٨٤م، محمد شوقي أمين:** لإبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٣٢٨- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:** لأبي الفتح عثمان بن

جني، تحقيق؛ علي النجدي ناصف وزميلَيْه، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٣٢٩- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق؛ عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣٣٠- **المحصول في علم أصول الفقه**: للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، دراسة وتحقيق؛ الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، د. ت. ط.

٣٣١- **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة**: لعلي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق؛ مصطفى السقا؛ دكتور حسين نصّار، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ط١، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.

٣٣٢- **مختار الصحاح**: للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦م.

٣٣٣- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**: لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، د. ت. ط.

٣٣٤- **المخصص**: لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٣٥- **المذكر والمؤنث**: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق؛ الدكتور رمضان عبد التواب، صلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب، مصر، ١٩٧٠م.

٣٣٦- **المذكر والمؤنث**: لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق؛ محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٣٣٧- **المذكر والمؤنث**: لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني، تحقيق؛ الدكتور حاتم صالح الضامن، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٣٣٨- **المذكر والمؤنث**: لأبي يحيى بن زياد الفراء، تحقيق؛ الدكتور رمضان عبد التواب، دار التراث، القاهرة، ط٢.

٣٣٩- **مراتب النحويين**: تصنيف؛ أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغويّ الحلبيّ، تحقيق؛ محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، الفجالة، القاهرة، محرم١٣٧٥هـ-سبتمبر١٩٥٥م.

٣٤٠- **مرقاة المفاتيح**: للعلاّمة الشيخ علي بن سلطان محمد القاري، شرح مشكاة المصابيح: للإمام العلاّمة محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق؛ الشيخ جمال عيتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣٤١- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**: للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، شرح وتعليق؛ محمد أحمد جاد المولى بك، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣.

٣٤٢- **المسائل البصريات**: لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة؛ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣٤٣- **المسائل الحلبيات**: لأبي علي الفارسي، تحقيق؛ الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣٤٤- **المسائل العضديات**: لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق؛ الدكتور علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٤٥- **المسائل المُشكلة المعروفة بالبغداديات**: لأبي علي النحوي، دراسة وتحقيق؛ صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

٣٤٦- **المساعد على تسهيل الفوائد**: لبهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق؛ الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٣٤٧- **المستقصى في أمثال العرب**: لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، عناية؛ محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، ط١، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.

٣٤٨- **المستوفى في النحو**: لكمال الدين أبي سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان، تحقيق؛ الدكتور محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣٤٩- **مسند الموطأ: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد الغافقي الجوهري المصري، دراسة وتحقيق**: رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، إعداد الطالب؛ حمد أحمد أبو بكر، إشراف الأستاذ الدكتور؛ عبد المجيد محمود عبد المجيد، جامعة أم القرى، ١٤١٣هـ.

٣٥٠- **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**: للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، المكتبة العتيقة، تونس، دار التراث، القاهرة.

٣٥١- **مشكل إعراب القرآن**: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيْسي، تحقيق؛ الدكتور صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

٣٥٢- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**: للعلامة أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المطبعة الأميرية، القاهرة، ط٥، ١٩٢٢م.

٣٥٣- **مطالع الأنوار على صحاح الآثار**: لأبي إسحاق إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم الحمزي الوهراني (ابن قرقول): تحقيق؛ دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٣٥٤- **المطلوب شرح المقصود في علم الصرف**: منسوب إلى أبي حنيفة النعمان، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه، د. ت. ط.

٣٥٥- **معالم السنن**: لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي، طبعه وصححه؛ محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية، حلب، ط١، ١٣٥١هـ-١٩٣٢م.

٣٥٦- **معاني القرآن وإعرابه**: للزجّاج أبي إسحاق إبراهيم بن السَّري، شرح وتحقيق؛ الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٩٨م.

٣٥٧- **معاني القرآن:** لأبي الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط)، تحقيق؛ الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٣٥٨- **معاني القرآن:** لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٣٥٩- **معاني القرآن:** لعلي بن حمزة الكسائي، تحقيق وعناية؛ الدكتور عيسى شحاتة عيسى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨م.

٣٦٠- **المعاني الكبير في أبيات المعاني:** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

٣٦١- **معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب):** لياقوت الحموي الرومي، تحقيق؛ الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

٣٦٢- **معجم البلدان:** لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٣٦٣- **معجم التعريفات:** للعلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، تحقيق؛ محمد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د. ت. ط.

٣٦٤- **المعجم الكبير:** لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق؛ حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، د. ت. ط.

٣٦٥- **المعجم في أصحاب القاضي الصدفي أبي علي حسين بن محمد:** لابن الأبّار، تحقيق؛ إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

٣٦٦- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع:** لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، تحقيق؛ مصطفى السَّقا، عالم الكتب، بيروت، د. ت. ط.

٣٦٧- **معجم مقاييس اللغة:** لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق؛ عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٣٦٨- **المعلقات العشر وأخبار شعرائها**: لأحمد الأمين الشنقيطي، دار الكتاب العربي، حلب، ١٩٨٣م.

٣٦٩- **المعْلِم بفوائد مسلم**: للإمام أبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري، تحقيق؛ فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، بيت الحكمة، تونس، ١٩٩١م.

٣٧٠- **المُغرب في ترتيب المعرِب**: لأبي الفتح ناصر الدين المطرّزي، تحقيق؛ محمود فاخوري؛ عبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حب، سوريا، ط١، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٣٧١- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح؛ الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، ط١، ٢٠٠٠م.

٣٧٢- **المغني في تصريف الأفعال**: ويليه كتاب اللباب من تصريف الأفعال، للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٣٧٣- **مفتاح الأقفال ومزيل الإشكال عمّا تضمنّه مبلّغ الآمال من تصريف الأفعال**: لمحمد بن أبي القاسم بن محمّد بن عبد الجليل السّجلماسي، تحقيق؛ محمد النّاصري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

٣٧٤- **المفردات في غريب القرآن**: لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق؛ محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، د. ت. ط.

٣٧٥- **المفصل في النحو**: لجار الله الزمخشري، طبعة برلين، الهند، ١٨٥٩م.

٣٧٦- **المفصل في علم العربية**: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢.

٣٧٧- **المفضليات**: للمفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، المحقق؛ أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط٦.

٣٧٨- **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**: لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي: تحقيق؛ محي الدين ديب مستو؛ أحمد محمد السيد؛ يوسف علي بديوي؛ محمود إبراهيم بزّال، دار ابن كثير؛ دار الكلم الطيب، دمشق؛ بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٣٧٩- **مقاتل الطالبيّين**: لأبي الفرج الأصفهاني، شرح وتحقيق؛ السيد أحمد صقر، منشورات الشريف الرضيّ، قم، ط٢، ١٤١٦هـ.

٣٨٠- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة**: للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق؛ الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٣٨١- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـــ(شرح الشواهد الكبرى)**: لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العَيْني، حققه؛ أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٣٨٢- **المقتضب**: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق؛ محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميلة لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٣٨٣- **المقدمة الجزولية في النحو**: لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق؛ الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى للطبع والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٣٨٤- **المقرب**: لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق؛ أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٣٨٥- **المقصور والممدود**: لابن السكيت، تحقيق؛ دكتور محمد محمد سعيد، مطبعة الأمانة، مصر، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣٨٦- **المقصور والممدود**: لابن ولاد أبي العباس أحمد بن محمد بن الوليد التميمي المصري،

تحقيق؛ بولس برونله، مطبعة ليدن، ١٩٠٠م.

٣٨٧- **المقصور والممدود:** لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق؛ عبد الإله نبهان، محمد خير البقاعي، دار قتيبة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، د. ط.

٣٨٨- **المقصور والممدود:** لأبي علي القالي إسماعيل بن القاسم، تحقيق ودراسة؛ الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٣٨٩- **ملاح الألواح في شرح مراح الألواح:** لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، تحقيق؛ عبد الستار جواد، مجلة المورد، وزارة الإعلام، العراق، مج٤، العدد الثاني، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٣٩٠- **الممتع الكبير في التصريف:** لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق؛ فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٦م.

٣٩١- **المنتخب من غريب كلام العرب:** لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل، تحقيق؛ الدكتور محمد أحمد العمري، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٣٩٢- **المنصف:** شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق؛ إبراهيم مصطفى؛ عبد الله أمين، مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

٣٩٣- **منظومة المقصور والممدود:** لابن جابر الأندلسي، تحقيق؛ الأستاذ الدكتور علي حسين البواب، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، ١٤١٩هـ-٢٠٠٠م.

٣٩٤- **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (صحيح مسلم بشرح النووي):** ليحيى ابن شرف النووي محي الدين أبو زكريا، مؤسسة قرطبة، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٣٩٥- **منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك:** لأبي حيّان النحويّ الأندلسيّ، تحقيق؛ سيدني جلازر، الجمعية الشرقية الأمريكية، نيوهافن كونكيتكي، ط١، ١٩٤٧م.

٣٩٦- **المهذب في فقه الإمام الشافعي**: لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق؛ الدكتور محمد الزحيلي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٣٩٧- **الموطأ**: لإمام الأئمة وعالم المدينة مالك بن أنس ﷺ، تحقيق؛ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

٣٩٨- **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس، تحقيق وشرح وتخريج؛ أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي السلفي، مجموعة الفرقان التجارية، دبي، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٣٩٩- **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**: للدكتورة خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهوريّة العراقيّة، ١٩٨١م.

٤٠٠- **النُّبوات**: تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية، تحقيق؛ الدكتور عبد العزيز بن صالح الطويان، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٤٠١- **نتائج الفكر في النحو**: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السَّهيلي، حققه وعلّق عليه؛ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود؛ الشيخ علي محمد معوَّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٤٠٢- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**: لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بَرْدي الأتابكي، قدّم له وعلق عليه؛ محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٤٠٣- **النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللّغويّة المتجددة**: لعباس حسن، دار المعارف، مصر، ١٩٧٤م.

٤٠٤- **نزهة الطرف في مختصر علم الصرف**: للأب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكيّة للآباء اليسوعيين، بيروت، ط٣، ١٨٩٨م.

٤٠٥- **نظم الفوائد**: للشيخ الإمام العلاّمة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق؛ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، مجلة جامعة أم القرى، السنة الأولى، العدد الثاني، العام١٤٠٩هـ.

٤٠٦- **النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب:** بطال بن أحمد بن سليمان بن بطّال الركبي، دراسة وتحقيق؛ دكتور مصطفى عبد الحفيظ سالم، دار الطباعة والنشر الإسلامية، القاهرة، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٤٠٧- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب:** الشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق؛ الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٤٠٨- **النكت الحِسان في شرح غاية الإحسان:** للشيخ أبي حيان النحويّ الأندلسيّ الغرناطيّ، تحقيق ودراسة؛ الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤٠٩- **النكت والعيون تفسير الماوردي:** لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، راجعه وعلق عليه؛ السيّد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية؛ مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، د. ت. ط.

٤١٠- **النهاية في غريب الحديث والأثر:** للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري بن الأثير، تحقيق؛ طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٤١١- **النوادر في اللغة:** لأبي زيد الأنصاري، تحقيق؛ محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، القاهرة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٤١٢- **النوادر:** لأبي مسحل الأعرابي عبد الوهاب بن حَريش، عُنِيَ بتحقيقه؛ د. عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.

٤١٣- **نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار:** لمحمد علي الشوكاني، تحقيق وعناية؛ محمد صبحي حسن حلاق، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٧هـ.

٤١٤- **الهمز:** لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري، نشره؛ الأب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩١١م.

٤١٥- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** لجلال الدين السيوطي، تحقيق؛ الدكتور

عبد العال سالم مكرم، الأستاذ عبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٤١٦- **الوافي بالوفيات**: لصلاح الدين خليل بن آيبك الصفدي، تحقيق واعتناء؛ أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٤١٧- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن بكر ابن خلكان، تحقيق؛ الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

فهرس الموضوعات

إجازة الرسالة ٣
ملخص الرسالة العربي ٤
المقدمة: ٦
أهمية الموضوع ٨
أسباب اختيار الموضوع..... ٨
مشكلة البحث وتساؤلاته..... ٨
أهداف الموضوع..... ٩
الدراسات السابقة ٩
خطة البحث ١٠
منهج البحث ١١
صعوبات البحث..... ١٢
التمهيد: ١٥
١- التعريف بالقاضي عياض، وكتابه إكمال المعلم ١٦
٢- الاستشهاد بالحديث الشريف في الصرف العربي..... ٢٦
الفصل الأول: المسائل الصرفيّة المتعلقة بالأسماء: ٣٣
المبحث الأول: في الجموع ٣٤
أولاً: جمع التكسير ٣٤
ثانيا: جمع الجمع..... ٦٧
ثالثًا: خروج الكلام عن مقتضى الظاهر..... ٧٦
رابعًا: الجمع الذي لا واحد من لفظه (اسم الجَمْع)..... ٨٤
خامسًا: اسمُ الجنس..... ٩٣
المبحث الثاني: التذكير والتأنيث ٩٨
المبحث الثالث: في المقصور والممدود ١٢٥

الفصل الثاني: المسائل الصرفيّة المتعلقة بالمشتقات والمصادر: ١٤٩
المبحث الأول: في المشتقات.....١٥٠
أولا: العدول والتحول في الصيغ ١٥٦
ثانيًا: صيغ المبالغة ١٧٩
ثالثًا: اسم التفضيل.....٢٠٥
المبحث الثاني: في المصادر.....٢٢٩
الفصل الثالث: المسائل الصرفيّة المتعلقة بالأفعال:.....٢٥٧
المبحث الأول: في التعدّي واللّزوم ٢٥٨
المبحث الثاني: في المجرد والمزيد ٢٧٥
الفصل الرابع: المسائل الصرفيّة المتعلقة بالمشترك:.....٢٩٤
المبحث الأول: في القلب المكاني.....٢٩٥
المبحث الثاني: في الإعلال والإبدال ٣٠٢
المبحث الثالث: في الهمز.....٣١٠
المبحث الرابع: في الوقف والابتداء.....٣١٨
الفصل الخامس: منهج القاضي عياض في تناول المسائل الصرفية:.....٣٣٠
المبحث الأول: منهجه في عرض المسائل.....٣٣١
المبحث الثاني: منهجه في الاعتماد على المصادر والإفادة منها.....٣٣٨
أولاً: منهجه في الاعتماد على الكتب والإفادة منها ٣٣٨
ثانيًا: منهجه في الاعتماد على العلماء والإفادة منهم.....٣٤٠
المبحث الثالث: منهجه في الاستدلال بالأصول الصرفيّة.....٣٥٠
المبحث الرابع: أثر بحثه الصرفي في دلالة الحديث ٣٥٨
الفصل السادس: موقف القاضي عياض من علماء التصريف وأثره فيمن بعده:.....٣٦٢
المبحث الأول: موقفه من الخلاف الصرفي ٣٦٣
المبحث الثاني: أثره فيمن بعده.....٣٦٧
خاتمة البحث ٣٧٢

الفهارس الفنية للرسالة: ٣٧٤
فهرس الآيات الكريمة..... ٣٧٥
فهرس الأحاديث الشريفة..... ٣٨٠
فهرس الآثار..... ٣٨٤
فهرس الأعلام ٣٨٧
فهرس الأبيات الشعرية ٣٨٩
فهرس الأمثال ٣٩٥
فهرس المسائل ٣٩٧
فهرس المصادر والمراجع..... ٤٠٠
فهرس الموضوعات ٤٤٥
Study Abstract ٤٤٨

Study Abstract

University: University of Qassim
Faculty: Faculty of Arabic Language and Social Sciences
Department: Department of Arabic Language and its Arts
Title: Morphology Research in: "(IkmalAlmuo'lem be Fawae'd Muslim)" book.
Degree: Master's Degree in Arts in Linguistics.
Researcher: Rima Bint BadraddeenJumaahJumaah
Supervisor: Professor Dr. Fareed Bin Abdulaziz Al Zamil Al Saleem
Academic Year: 2017/2018 (1438/1437H)

This study examines the morphological aspect of a book titled: (IkmalAlmuo'lembeFawae'd Muslim) book، authored by The Qadi Aiyadh. The book begins with an introduction about the great Moroccan Scholar Aiyadh and his book ""(IkmalAlmuo'lem be Fawae'd Muslim)" book

The research highlights a fundamental and controversial issue which occupied a large scope in the fields of grammatical and morphological studies. It is the issue of martyrdom and using the Prophet's Hadith as evidenceﷺ. The study consists of five chapters all in accordance with the comparative analytical descriptive methodology. This methodology is based on investigating the most important and controversial morphological issues. It discusses its most important aspects, and comprehends the most important views and the most important points that had been put forth for argument, in an attempt to navigate in the depth of morphology through studying the terms used in the Prophet's Hadith ﷺ the most eloquent Arab. This is of course Allah's gift to him to be the most eloquent and most expressive Arabic speaking person.

As well as the rare words in the rare spoken Arabic which he used in his speech some morphological phenomena, and to consider some of the languages spoken by the Arabs, that which could be used as evidence of some morphological phenomena, and also review some other linguistic terms used by Arabs, although this could not be measured or used as a measurement, while some of them were used as measurement and became the most famous is to break away from that.

Chapter One:Consisted of morphological issues related to nouns, while **Chapter Two** is about morphological issues related to derivatives and infinitives.

Chapter Three discusses verb morphology studies, and concludes the study of those related to common or concurrent.

In **Chapter Five** the author concludes by identifying the approach of Judge Ayyad on the issues towards the issues of morphology which he discussed while commenting on "Sahih Muslim" Hadith book.

Then it was followed by **Chapter Six** which discussed the position of Qadi Ayyadh towards the scholars of Morphology and his impact on the scholars who came after him.

The research was concluded with the most important findings.